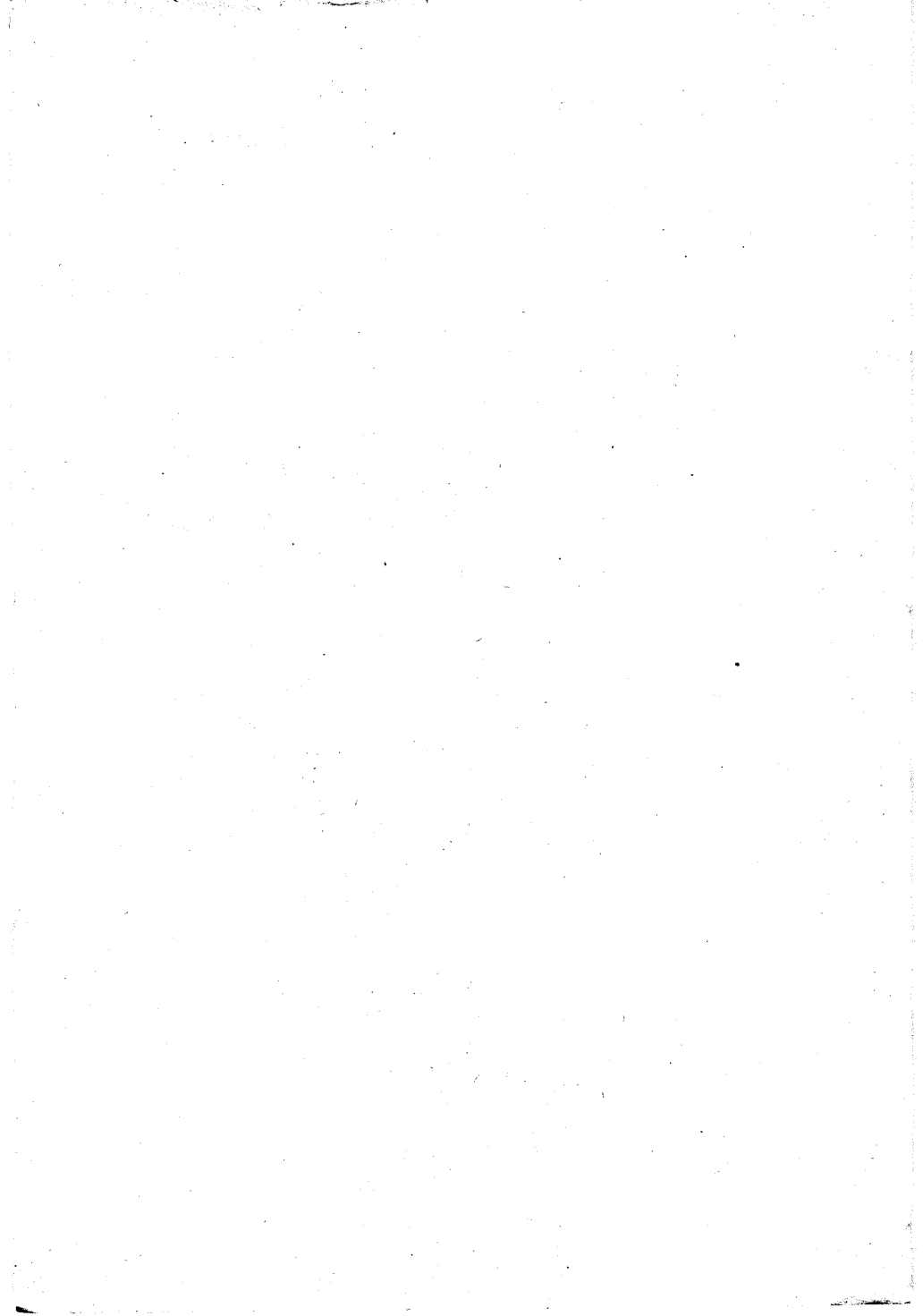


دكتور كمال حمدي أبو الخير

الإدارة بين النظرية والتطبيق

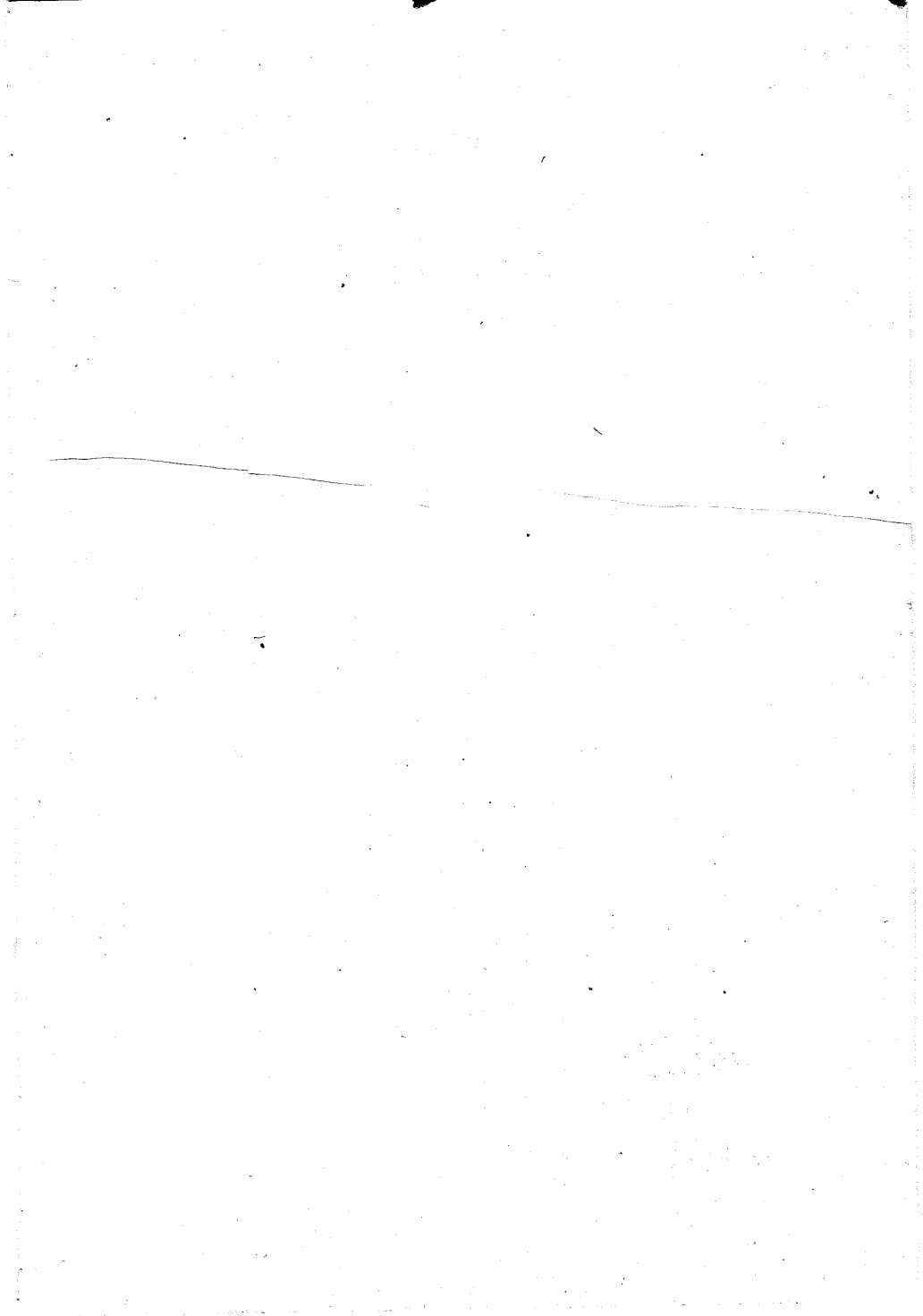
مكتبة عين شمس
علا شافع القصر المنفي
والقاهرة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإدارة

بين
النظرية والتطبيق



الباحث

- تنظيم وإدارة الجمعيات التعاونية للاستهلاك .
- تطور التعاون وفلسفته في ضوء الاشتراكية العربية .
- مكتبة عين شمس ١٩٥٩
- الدار القومية للطباعة والنشر ١٩٦٢
- دور المؤسسات العاملة التعاونية في الاقتصاد القومي .
- مكتب السيد رئيس الجمهورية للبحوث الاقتصادية ١٩٦٢
- التعاون في المملكة المتحدة .
- مكتب السيد رئيس الجمهورية للبحوث الاقتصادية ١٩٦٢
- التعاون الاستهلاكي (تاريخه ونظمه ومشكلاته) .
- مكتبة عين شمس ١٩٦٤
- نحو حركة تعاونية نظيفة .
- الاهرام الاقتصادي ١٩٦٥
- نحو بنية تعاونية سليمة .
- الاهرام الاقتصادي ١٩٦٦
- تطور مفهوم ديمقراطية الإدارة في المنظمات التعاونية .
- جامعة الدول العربية - مكتبة عين شمس ١٩٦٧
- اصول التنظيم والإدارة في المؤسسات والتعاونيات .
- مكتبة عين شمس ١٩٦٨
- التنظيم التعاوني .
- مكتبة عين شمس ١٩٧٠
- نشأة الفكر التعاوني وتطوره .
- مكتبة عين شمس ١٩٧٠
- التطبيق التعاوني في بريطانيا .
- مكتبة عين شمس ١٩٧٠
- التطبيق التعاوني في بعض الدول الاشتراكية والاسكندنافية .
- مكتبة عين شمس ١٩٧٠
- نحو بنية تعاونية جديدة .
- مكتبة عين شمس ١٩٧٠
- التعليم التعاوني .
- المجلة العلمية لكلية التجارة وجامعة الدول العربية ١٩٧٠
- التطبيق التعاوني الاشتراكي .
- مكتبة عين شمس ١٩٧٢
- التطور التعاوني الاشتراكي في مصر وتشيكوسلوفاكيا
- مكتبة عين شمس ١٩٧٣
- اصول الإدارة العلمية .
- مكتبة عين شمس ١٩٧٤
- دراسات في التسويق التعاوني .
- مكتبة عين شمس ١٩٧٤
- النسوة الإدارية ومشكلات التعاون .
- مكتبة عين شمس ١٩٧٥
- الإدارة بين النظرية والتطبيق .
- مكتبة عين شمس ١٩٧٦
- التعاون - تاريخه - فلسفته - أهدافه
- مكتبة عين شمس ١٩٧٦
- التسويق التعاوني - مبادئه ومشكلاته
- مكتبة عين شمس ١٩٧٧
- تطور التنظيم التعاوني
- مكتبة عين شمس ١٩٧٩
- التخطيط التعاوني والنشاط التسويقي
- مكتبة عين شمس ١٩٨٠
- التعاون بين التشريع والتطبيق
- مكتبة عين شمس ١٩٨٢
- بحوث ودراسات في التعاون
- مكتبة عين شمس ١٩٨٤
- تنظيم الملكية الزراعية واستغلالها
- مكتبة عين شمس ١٩٨٥
- روبرت أويسن
- مكتبة عين شمس ١٩٨٥
- دكتور وليسم كنج
- مكتبة عين شمس ١٩٨٥
- فريدريش فلهلم راينيرزن
- مكتبة عين شمس ١٩٨٥
- تاريخ رواد روتشدينيل
- مكتبة عين شمس ١٩٨٥
- فلسفة رواد التعاون ومبادئ التعاون الدولية
- مكتبة عين شمس ١٩٨٥
- Statement on Co-Operative Structure
- Egyptian Cooperative Structure
- The Higher Institute of Cooperative and Managerial Studies .
- Published by : Egyptian Society For Cooperative Studies 1976 .

تعريف ببعض أوجه نشاط الباحث

- عضو هيئة التدريس في كلية التجارة جامعة عين شمس منذ ١٩٤٨ وتدرج في مناصب هيئة التدريس إلى الاستاذية ، وما زال استاذًا بها حتى الآن .
- كاتب بصحف دار التعاون للطبع والنشر وله مقال أسبوعي منذ عام ١٩٥٩ حتى الآن .
- تولى أمانة ثم عمادة المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية منذ إنشائه عام ١٩٦٠ حتى الآن .
- رئيس مجلس إدارة الجمعية المصرية للدراسات التعاونية التي تلك المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية ، والمجلة المصرية للدراسات التعاونية ومركز البحوث التعاونية ، ومركز تنمية العلاقات التعاونية الدولية ، ومركز التدريب التعاوني .
- رئيس تحرير المجلة المصرية للدراسات التعاونية منذ صدورها في عام ١٩٦٨ وصدر قرار من مصلحة الاستعلامات بذلك ، وعضو نقابة الصحفيين .
- نائب رئيس اللجنة الزراعية للحلف التعاوني الدولي منذ عام ١٩٧٦ وأعيد انتخابه في أكتوبر عام ١٩٨٠ لمدة ثالثة حتى عام ١٩٨٤ .
- عضو اللجنة المركزية للحلف التعاوني الدولي ، ولجنة الصحافة التعاونية ، ومعهد من لجان الحلف التعاونية .
- مستشارا لجامعة الدول العربية في الشؤون الاجتماعية والتعاونية والإدارية .
- عضو مجالس إدارة الاتحادات التعاونية المركزية للتعاون الاستهلاكي ، والانتاجي ، والإسكافي والزراعي .
- تحت رعاية رئاسة الجمهورية تولى الأمانة العامة للمؤتمر التعاوني الاستهلاكي الأول عام ١٩٨٠ .
- عضو في المجالس القومية المتخصصة (المجلس القومي للتنمية الاجتماعية والخدمات وعضو شعبة الحكم المحلي والتنمية الإدارية) .
- عضو المجلس الأعلى لقطاع التأمين ، وعضو الجمعية العمومية للعديد من شركات وزارة التأمين .
- عضو مجلس إدارة أكاديمية السادات للعلوم الإدارية .
- عضو الشعبة المصرية للمعهد الدولي للعلوم الإدارية .
- رأس المؤتمر الدولي الثالث للتجارة التعاونية الدولية بالقاهرة الذي نظمه الحلف التعاوني الدولي سنة ١٩٨٢ .
- رأس مؤتمر الإصلاح الزراعي بصوفيا الذي نظمه الحلف التعاوني الدولي بالتنسيق مع الاتحاد التعاوني في بلغاريا سنة ١٩٨٢ .
- اختير خبيرا بالهيئة الاستشارية التعاونية الكندية التي تضم أبرز علماء وخبراء الحركة التعاونية في العالم ١٩٨٤ .
- رأس النخوة الدولية لإدارة المنظمات التعاونية في الدول العربية التي نظمتها المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية سنة ١٩٨٥ بالتنسيق مع اتحاد راينيزن العالي .
- عضو مجلس إدارة صندوق تمويل المساكن - وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة واستصلاح الأراضي سنة ١٩٨٥ .
- رئيس اللجنة الاستشارية الدائمة للأمانة العامة للاتحاد التعاوني العربي سنة ١٩٨٥ .

بمعه ...

تابع : تعريف ببعض أوجه نشاط الباحث

- اسهم في العمل السياسى ، حيث اختير عضوا في المؤتمر القومى للقوى الشعبية .
- و امينا للمكتب التنفيذى بكلية التجارة جامعة عين شمس .
- وعضوا منتخبا بلجنة المائة التى اختيرت على مستوى الجمهورية لوضع اسس اصلاح الاجتماعى والاقتصادى .
- عضوا منتخبا باللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى .
- تحت رعاية السيد رئيس الجمهورية سلمه السيد رئيس الوزراء تمثال الامتياز الادارى كأحد رواد الادارة في مصر في عيد الادارة الثالث الذى نظمته أكاديمية ادارة الاعمال واتحاد الجمعيات العلمية العاملة في مجال الادارة ١٩٨١ .
- تحت رعاية السيد رئيس الجمهورية سلمه رئيس الوزراء ترخ العيد الخمسينى للبنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى (١٩٣١ - ١٩٨١) للدور البارز الذى قام به في اعداد التعاونيين وخدمة الاقتصاد القومى .
- منحه السيد رئيس الجمهورية وسام الجمهورية من الطبقة الثانية تقديرا لعديد مساهماته وجليل خدماته ... عام ١٩٨٣ .
- تحت رعاية السيد رئيس الجمهورية سلمه السيد رئيس الوزراء ميدالية وشهادة تقدير في العيد الماسى للحركة التعاونية المصرية ١٩٠٨ - ١٩٨٣ .



ABUL KHEIR, Kamal Hamdy, born in Cairo, U.A.R., on 16 December 1922. Profession: University Dean and Professor. Married one child:

Education: B.Com., Faculty of Commerce, Ain Shams University, 1943-47; Postgraduate Diploma in Organization and Management, ibid., 1952-53, in Marketing, 1953-54, in Stock-Exchange Studies in Cotton, 1954-55; Ph.D., Organization and Management of Cooperatives, 1960.

Appointments held: Member of Staff, Faculty of Commerce, Ain Shams University, 1948; currently Professor, Business Administration Department, ibid.; Consultant, Presidential Bureau for Economic Research, 1961; Dean, Higher Institute of Cooperative and Managerial Studies, 1961; Member, Supreme Council for Reorganization of the Cooperative Movement, 1968; Consultant to the Cooperative Committee, Central Committee of the Arab Socialist Union; Member, Higher Cooperative Supreme Councils of Agriculture, Consumer, and Producer. Books published: (university textbooks) Principals of Organization and Management, 1961; The Development of the Cooperative Movement in the U.A.R., 1962; Consumers Cooperation, 1964; Comparative Cooperative Systems in Many Lands, 1967; Cooperative Organization, 1969; Towards New Cooperative Structure, 1970; The Development of Cooperative Thought, 1970; Cooperative Application in Great Britain, 1970; (published by Al-Ahram Economic Review) Towards a Clean Cooperative Movement, 1964; Towards Sound Cooperative Movement, 1966 (issued by the President's Office for Economic Research) The Cooperative Movement in the United Kingdom, 1962; The Role of Cooperative Organization in the National Economy (U.A.R.), 1962. Contributor to professional journals and newspapers.

Professional affiliations: Egyptian Society for Cooperative Studies (Vice-Chairman, 1962); Congress of the Arab Socialist Union. Address: Higher Institute of Cooperative and Managerial Studies, El-Monira, Cairo, U.A.R.

بالرجوع الى القاموس الدولي
بعنوان « أبرز ٢٠٠٠ من علماء
Two Thousand Men of العالم
Achievement الصادر في
عام ١٩٧١ ، تقول مقدمته :

أن أسماء العلماء الذين
تضمنهم هذا القاموس هم
الصفوة الممتازة من أبرز علماء
العالم تقدما وعطاءا ... وأن
اسمائهم تعتبر أكثر أسماء علماء
العالم دورانا على ألسنة الناس
والجتمعات ، على الصعيد المحلي
والدولي ، وأن الوثائق تتضمن
نشاطهم وجهدهم ستظل
محفوظة على مر العصور في
أرشيف « ميلروز Melrose
بلندن ودارتماوث Dartmouth
وهو الثغر الذي هاجر منه
الآباء والأجداد الانجليز في عام
١٦٢٠ من انجلترا الى العالم
الجديد .

عنوان المراسلات مع
القاموس الدولي :

All communications to : Two
Thousand Men of Achievement,
Artillery Mansions, Victoria
Street, London S.W.I., England

ورد اسم الدكتور كمال حدى ابو الخير
في هذا القاموس في الصفحة رقم (٢)



بسم الله الرحمن الرحيم

﴿فَبَارِكْهُ مِنْ اللَّهِ لَئِنْ لَمْ يَكُنْ فَطَا غَلِظَ الْقَلْبُ لَأَنْفَضُوا
مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ
فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ ﴾

صدق الله العظيم

الآية (١٥٩) سورة آل عمران

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة المؤلف

يجمع علماء الإدارة منذ نشأة الإدارة العلمية وتطورها على أن الإدارة « ثورة عقلية » بالدرجة الأولى ، وهذه الثورة العقلية هي التي أدت إلى وجود المدارس الإدارية ، وبالتالي إلى البحث عن نظرية للإدارة تتمثل فيها أدق صورة عقلية توضح سبيل العمل أمام الإنسان وتأخذ في الاعتبار كل الحقائق والظواهر المعروفة وتكون قابلة للتطبيق ... أي ترشد إلى تحسس الطريق نحو الهدف بأقل قدر من العشوائية والتخبط ... وما لاشك فيه أن ظروف الحرب العالمية الثانية هي التي أدت إلى تكثيف الجهود نحو إيجاد نظرية لإدارة الأعمال ، لقد كان هناك حرص شديد على زيادة الإنتاج بأقل التكاليف الممكنة ، وهذا بدوره أدى إلى التركيز على الدور الذي يمكن أن يقوم به المدير واعتبرت الإدارة « العامل الاستراتيجي » لإمكان تحقيق زيادة الإنتاج ... ومما زاد من أهمية الدور الذي يقوم به المدير ، التطورات المتلاحقة في أحجام المشروعات ، وعلى وجه الخصوص أحجام المشروعات الصناعية ، فقد أدى كبر أحجامها إلى « زيادة التركيز لعناصر الإنتاج في مكان واحد » واقرن ذلك باتساع أسواق الاستهلاك وخلق أساليب الائتمان القادرة على المعالجة المصرفية ، هذا وغيره أدى إلى بروز أنواع متعددة من المشكلات الإدارية لم تكن معروفة من قبل ، الأمر الذي كان له أكبر الأثر في أن تعمل الثورة الإدارية على إيجاد « فريق العلماء المتكامل » للاهتمام بالمشكلات الإدارية

الملحة والمتزايدة لتحكيم العقل ، والاستناد إلى المسلك العلمى الواضح ...
بدلاً من التبريرات الوهمية للقرارات الارتجالية أو العاطفيه .

ويرى الكثيرون من علماء الثورة الإدارية المعاصرة أن كون «الإدارة
ثورة عقلية» يتطلب أن لا تكون الدراسة فيها قائمة على أسلوب التلقين ...
بل ينبغي أن تترك للدارسين فرصة « أن يتعمقوا ويفهموا المعاني بأنفسهم »
Dig it out themselves وأن دراسة الإدارة تفشل إذا كان الأمر هو
اعتماد الدارسين على المحاضر دون أن يعتمدوا على أنفسهم في حسن القراءة ،
تمهيداً إلى حسن الاستماع من المحاضر الذى يقوم بالتوجيهات الإرشادية
وشرح الخطوط الرئيسية للمواضيع فقط ... وإذا وجدت أقسام ، أى
مجموعات صغيرة من الدارسين ، فإن قدرة المسؤول عن هذه الأقسام
تتلخص فى « إغاش ذاكرة الدارسين وإثارة الحماس الفكرى لديهم :
Brainstorming » وحثهم على تحصيل المعرفة النظرية ، وربط هذه المعرفة
بواقع حياتهم العملية .

إننا نوجه النظر إلى أن أسلوب « المجموعات الصغيرة » أصبح أشهر
أساليب التوجيه المهني في دوائر الأعمال ، والأساس السليم للقيام بالجهود
العلمية التى تتعلق بالتخطيط الإدارى واتخاذ القرارات ... ومن هذا
المنطلق يرى كثير من علماء الإدارة المتخصصين في الدول النامية أن الإنسان
المتعمق ليزدهل حينما يرى أن المراجع العلمية تصدر في أمريكا وغيرها الآن
لتوضح كيف أن « الأسرة » تعتبر مجموعة صغيرة تصدر من خلالها
القرارات ... وأن الأسلوب التربوي بين الطلبة في مختلف أوجه نشاطهم
يطبق أسلوب المجموعات الصغيرة كأساس لاتخاذ القرارات منذ مراحل
الدراسة المبكرة لكي يدربوا ويعودوا حتى الأطفال في مراحل نموهم

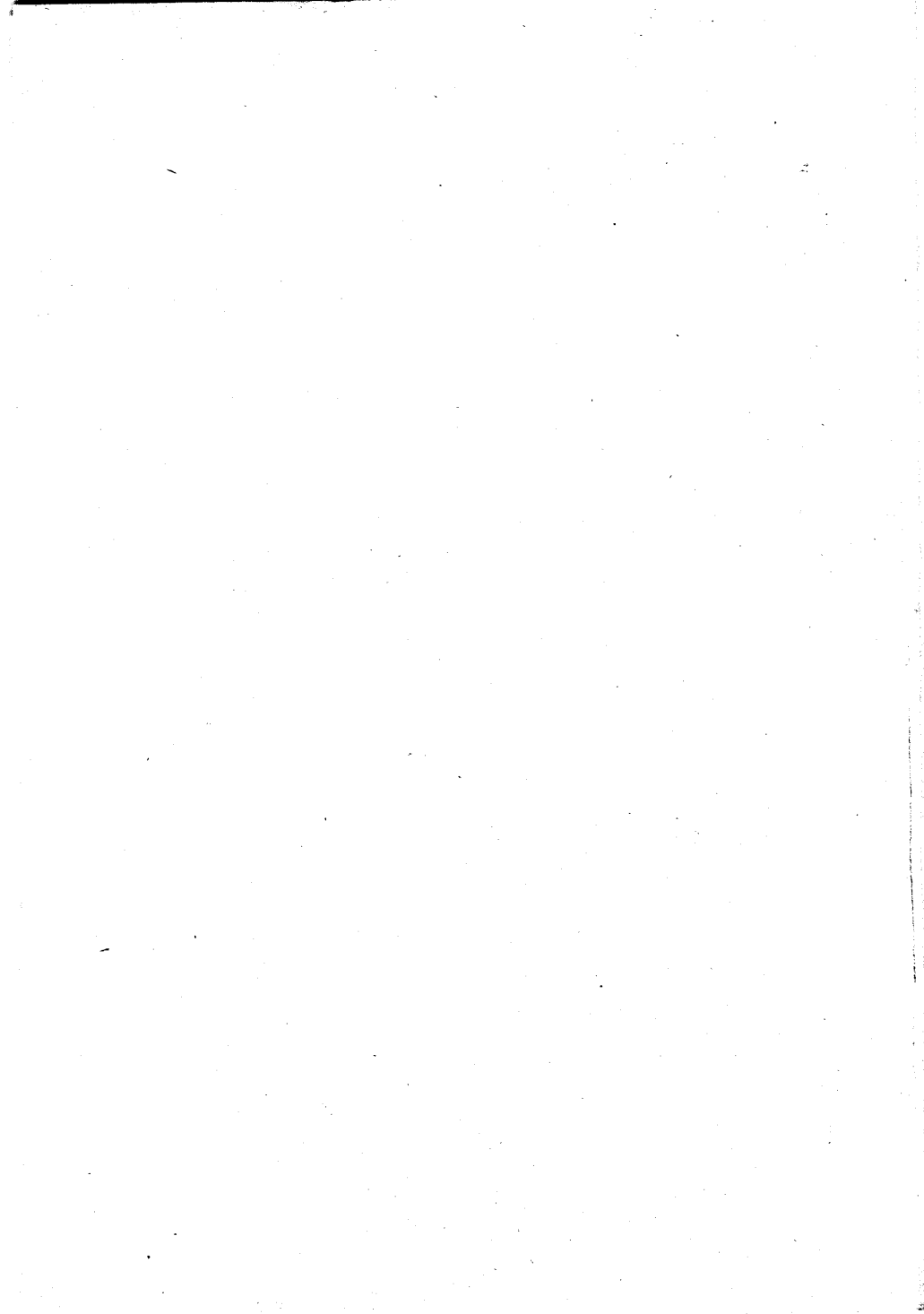
على عملية التعقل والتدبر قبل اتخاذ قرار معين ... وإذا كان الأفراد يختلفون من حيث استعدادهم للتفكير ... فالبعض يتميز بأنه واقعي التفكير يستند إلى المنطق والتحليل ... والبعض الآخر خيالي التفكير يستند إلى الهذيان الخرافي الذي لا منطق ولا أساس ولا سند له ... إذا كان الأمر كذلك ، فإن التعلم .. أى تدبر الخبرات والمواقف السابقة ، تسهم فى اتساع مجال الإدراك ... وكلما كان الدافع إلى التعلم منبثقا من داخل الفرد كانت عملية التعلم أسرع وأجدى ، وبالتالي يمكن تعديل أنماط السلوك بما يتلاءم مع المواقف التى تتغير من وقت لآخر ، ومن مكان لآخر ، وبالتالي مواجهة المشكلات التى تنشأ نتيجة لتغير هذه المواقف ..

والسؤال الذى أطرحه .. هل آن الأوان لأبنائنا ومواطنينا فى الدول العربية أن يتفهموا ويسايروا التطورات العلمية التى تحيط بهم ، والثورة الإدارية التى تعتبر من أبرز سمات مجتمعاتنا الدولية المعاصرة ؟ .

من أجل تحقيق هذا الأمل ، أقدم للوطن العربى هذا المرجع ، خطوة على الطريق ، مزوداً بالصور الإيضاحية وفقاً لحدث مبتكرات عصارة أفكار أساتذتنا من أبرز علماء الإدارة المعاصرين .

وفقنا الله وإياكم إلى أن نسير فى طريق العلم والإخلاص والعمل ..

دكتور كمال حمدي أبو الخير



فهرس

الهيكل والجدول والمصور

صفحة	
٣١	■ صورة تبين واجبات العامل اليومية وضرورة توضيحها
٣٣	■ صورة تبين ان التعامل مع الانسان ليس كالتعامل مع الآلة
٤٦	■ صورة توضح ضرورة تلقى المرءوس للتعليمات من رئيس واحد
٦٢	■ جدول يوضح الهمية النسبية للقدرات الوظيفية في المشروع
٨٣	■ صورة توضح البيروقراطية
١٠٨	■ صورة توضح ترتيب الاحتياجات
١٥١	■ شكل يوضح ترتيب الوظائف الادارية
١٥٨	■ هيكل يوضح وضع خطة المشروع
١٨٢	■ صورة توضح اهمية وظيفة التوجيه في العملية الادارية
١٨٦	■ صورة توضح اهمية الاتصال الجيد في العمل
٢١٢	■ شكل يوضح التسلسل القيادي ونطاق السلطة
٢١٧	■ صورة توضح تفويض السلطة
٢٢١	■ صورة توضح اهمية الاشراف وضرورة استمراره
٢٧٦	■ صورة توضح ان الادارة العلمية ليست « فهلوة »
٢٨٥	■ صورة توضح اهمية العقول المتخصصة وتطبيق الثورة الادارية
٣٠٣	■ صورة توضح اهمية وحدة مبادئ التوجيه الادارى
٣٥٢	■ صورة توضح القيادة والاتزان العاطفى
٣٥٣	■ هيكل يوضح القيادة والمرءوسين
٣٦٦	■ صورة توضح القيادة المتسلطة
٣٦٨	■ صورة توضح القيادة الديمقراطية
٣٧١	■ شكل يوضح الاشراف والمستويات الادارية
٣٧٩	■ جدولان يوضحان علاقات العمل وفقا لمعادلة جرايكوس وتشستر برنارد
٣٨٥	■ اشكال توضح الاشكال التنظيمية والمستويات الادارية
٣٩٦	■ صورة توضح اهمية تحليل الوظائف والاعمال

صفحة	
٣٩٨	■ جدول يوضح التقسيم الوظيفي في منشأة صناعية
٣٩٩	■ جدول يوضح التقسيم الوظيفي في متجر من متاجر الأقسام
٤٠٠	■ جدول يوضح التقسيم الوظيفي الرئيسى لنشاط منشأة لتجارة الجملة
٤٠١	■ جدول يوضح التقسيم الوظيفي الرئيسى لنشاط منشأة خدمات
٤٠٤	■ شكل يوضح السلطة الوظيفية في أحد المنشآت
٤٠٧	■ شكل يوضح خطوط السلطة طبقا للتنظيم الراسى
٤١٥	■ صورة توضح أهمية حسن الاختيار والتعيين
٤١٩	■ صورة توضح أهمية الاستقرار الوظيفى
٤٢٧	■ جدول يوضح مستويات الهيكل التنظيمى
٤٤٠	■ صورة توضح مجلس الإدارة والمشكلات
٤٥١	■ صورة توضح رئيس مجلس الإدارة ، والأسلوب الديكتاتورى
٤٥٨	■ شكل يوضح أنواع العلاقات والسلطات داخل الهيكل التنظيمى
٤٨٣	■ شكل يوضح التنظيم الرسمى والتنظيم غير الرسمى
٤٨٥	■ شكل يوضح أساسيات الرقابة
٥٣٠	■ صورة توضح المدير وتركيز السلطة
٥٤٥	■ صورة توضح أهمية الرقابة على الأداء فى المشروع
٥٦٩	■ صورة توضح مفهوم التخطيط الإدارى ومستقبل المشروع
٥٨٥	■ صورة توضح الرئيس والنزعة الانتقامية فى معاملة المرءوس
٥٩٨	■ صورة توضح دور المشرف فى توضيح المشكلة
٦١٣	■ صورة توضح قدرة المدير الفعلية ومتطلبات التخطيط الإدارى الفعال
٦٢١	■ صورة توضح الخطوات العلمية لاتخاذ القرار
٦٤٩	■ صورة توضح جمود الرغبات النفسية لدى الأفراد ومتطلبات التغيير
٦٥٣	■ صورة توضح متطلبات برنامج التطوير الإدارى
٦٧٠	■ صورة توضح الإدارة وضرورة الحد من وسائل الاسراف والضياع وترشيد التكاليف
	■ صورة الغلاف الأخير وتوضح الثورة الإدارية ومعدلات الأداء

محتويات الكتاب

صفحة

الجزء الاول نظرية الادارة

١٩	العلماء والادارة العلمية	١
١٩	عموميات	□
٢٣	فردريك ونسلو تايلور	□
٤١	هنرى فايول	□
٦٨	التون مايو وتجاربته	□
٧٠	مارى باركر فوليت	□
٧٤	اتجاه معارض للمدرسة الانسانية	□
٧٧	هنرى لورنس جانت	□
٧٩	ماكس ويبر	□
٨٥	بيتر . ف . دركر	□
٨٨	جيمس برنهام	□
٩٢	كريس آر جريس	□
٩٣	وليم . هـ . هويث	□
٩٥	ا . ف . ل . بريك	□
٩٧	مدارس التفكير الادارى	٢
٩٧	مدرسة الادارة العلمية	□
١٠٢	مدرسة بحوث العمليات	□
١٠٥	المدرسة التجريبية	□
١٠٧	مدرسة العلوم السلوكية	□
١١١	مدرسة النظام الاجتماعى	□
١١٣	مدرسة نظرية اتخاذ القرار	□
١١٧	المدرسة الرياضية	□
١١٩	تطور نظرية الادارة	٣
١١٩	الطبيعة التعاونية للفرد	□
١٢٠	فكرة الادارة	□
١٢٤	تاخير نظرية الادارة	□
١٢٧	مفهوم النظرية	□

صفحة

١٣٠

١٣٤

- ☐ اسهام مديري الاعمال في نظرية الادارة
- ☐ المعارف التي ينبغي ان تتضمنها النظرية

الباب الثاني

وظائف الادارة ودعائهما

١٣٩

١٤٧

١٤٨

١٥٠

١٥٣

١٥٤

١٥٥

١٥٧

١٦٠

١٦٥

١٦٥

١٦٥

١٦٨

١٧٠

١٧١

١٧١

١٧٣

١٧٧

١٨٠

١٨١

١٨١

١٨٣

تعريف الادارة

٤

- ☐ عناصر العملية الادارية

- ☐ متطلبات انسياب العملية الادارية

- ☐ تداخل العملية الادارية

التخطيط التنظيمي

٥

- ☐ تعريف التخطيط التنظيمي

- ☐ المبادئ الاساسية لاجراء البحوث التي تتعلق بطبيعة التخطيط

- ☐ تحقيق الاهداف .. اولوية التخطيط .. شمول التخطيط .. كفاءة الخطط

- ☐ التخطيط وطبيعة علاقات المشروع

- ☐ الوظيفة التخطيطية في المنشآت

التنظيم

٦

- ☐ مفهوم التنظيم

- ☐ تعريف التنظيم

- ☐ التنظيم كإطار عام للإدارة

- ☐ التنظيم وسلوك الافراد

ملائمة القوى العاملة للوظيفة

٧

- ☐ الاختلافات الفردية والقدرات

- ☐ أهمية حسن الاختيار والتدريب

- ☐ صفات القيادة الادارية الواجب توافرها في المدير

- ☐ مبادئ التوظيف

- ☐ تحديد الوظيفة .. التوصيف الاداري .. التقييم الاداري .. المنافسة العامة في الترقية .. قيادة التطور .. التطور الشامل

التوجيه

٨

- ☐ تعريف التوجيه

- ☐ الدراسات النظرية للتعليم الاداري

صفحة	
١٨٤	□ السلوك الإداري في التربية
١٨٥	□ التوجيه وتفويض السلطة
١٨٦	□ التوجيه واتصالات العمل
١٨٩	□ اتصالات العمل ومفهوم الإدارة الفاعلة
١٩١	٩ الرقابة
١٩١	□ الوظيفة الإدارية للرقابة
١٩٢	□ بعض التعريفات للرقابة
١٩٢	□ أساسيات عملية الرقابة
١٩٥	□ خصائص الرقابة
١٩٦	□ بعض المفاهيم التي تتفرع عن الرقابة
١٩٨	١ التنسيق
١٩٨	□ مفهوم التنسيق
٢٠٠	□ الحاجة إلى التنسيق
٢٠٠	□ مبادئ التنسيق
	الاتصال المباشر .. تحقيق التنسيق في المراحل المبكرة ..
	استنباط وتفاعل العوامل في الموقف .
٢٠٣	□ الأساليب الفنية للتنسيق
٢٠٧	□ التنسيق الجيد
٢٠٨	١١ دعائم الوظائف الإدارية
٢٠٨	□ تعريف السلطة
٢١٠	□ السلطة في إدارة الأعمال
٢١٣	□ مشكلة تفويض السلطة
٢١٤	□ مفهوم المسؤولية
٢١٦	□ تعريف المسؤولية
٢١٦	□ مفهوم المساءلة
٢١٨	□ الرئيس وعدم تفويض مسؤوليته الخاصة
٢٢٢	١٢ شمول الوظائف الإدارية
٢٢٢	□ وحدة طبيعة الإدارة
٢٢٤	□ التعاونيات والإدارة العلمية
٢٢٥	□ التطبيق الإداري والجهود العلمية
٢٢٧	□ نظرية الإدارة والإدارة التعليمية

□ محاولة نظرية « مورت »

□ محاولة نظرية « سيرز »

□ محاولات البرنامج التعاوني للإدارة التعليمية

١٣ هل الإدارة علم .. أم فن أم مهنة ؟

□ السمات البارزة للأسلوب العلمى

□ هل الإدارة .. مهنة ؟

□ حلاق القرية .. ومهنة الطب

□ مهنة المحاسبة

□ المدير .. والموسيقى .. و « المايسترو »

□ الإدارة والممارسين

□ الممارسين .. وسبيل الإدارة

□ الإدارة حتماً في طريق المهنة

□ المدير وأهمية المامه بوظائف المشروع

١٤ القدرة الادارية ووظائف المشروع

□ وظيفة الانتاج .

□ الشراء

□ البيع -

□ العلاقات العامة

□ التمويل

□ التأمين

□ الاحصاء والمحاسبة

١٥ القدرة الادارية ووظيفة التوجيه الادارى

□ المعنى العلمى للقدرة الادارية

□ الهدف من استخدام الحوافز

□ العقلية الادارية وعصر المؤسسات الكبرى

□ مبادئ التوجيه الادارى

□ اسهام الفرد في تحقيق الهدف .. انسجام الاهداف ..

□ كفاءة التوجيه .. وحدة القيادة .. الاشراف المباشر ..

□ ملائمة اسلوب التوجيه .. الاتصال الادارى .. الوضوح

□ والقدرة على الفهم .. الاعلام .. الاستخدام الاستراتيجى

□ للتنظيم غير الرسمى .. القيادة ..

□ التوجيه الادارى والعلاقات الانسانية

الباب الثالث

التنظيم الجيد وعناصره

- ٢٠٧ المدارس الفكرية للتنظيم ١٦
- ٢٠٨ ☐ تعقد وتعدد وجهات النظر بالنسبة للتنظيم
- ٢١٠ ☐ المدرسة الكلاسيكية .
- ٢١١ ☐ المدرسة الطبيعية
- ٢١٢ ☐ مدرسة النظم
- ٢١٣ ☐ ماهو التنظيم ؟
- ٢١٩ مبدأ وحدة الهدف ١٧
- ٢٢١ ☐ الاهداف العامة ونتائجها التنظيمية
- ٢٢٢ ☐ الاهداف المالية واساليبها التنظيمية
- ٢٢٢ ☐ اهداف البيع ونتائجها التنظيمية
- ٢٢٣ ☐ اهداف العلاقات العامة وتأثيرها التنظيمي
- ٢٢٧ وضع السياسات ١٨
- ٢٣١ ☐ الفرق بين السياسات والقواعد
- ٢٣٢ ☐ الفرق بين السياسات والاجراءات
- ٢٣٤ ☐ الاسس الاخلاقية والنظامية للسياسات
- ٢٣٦ ☐ الفرق بين السياسة والاستراتيجية
- ٢٣٧ ☐ بعض الابحاث اللازمة لتقرير السياسات
- ٢٤١ ☐ الفرق بين الاستراتيجية والتكتيك
- ٢٤٣ وحدة القيادة ١٩
- ٢٤٤ ☐ مفهوم القيادة
- ٢٤٧ ☐ لماذا وحدة القيادة .. وليس وحدة الرئاسة
- ٢٤٨ ☐ مفهوم الرئاسة
- ٢٥٤ ☐ الآراء الفكرية حول مفهوم القيادة
- ٢٥٤ ☐ نظرية سمات القيادة
- ٢٥٥ ☐ أوردواي تيد
- ٢٥٦ ☐ تشستر بارنارد
- ٢٥٦ ☐ ل. أروين . ه . شل
- ٢٥٧ ☐ أسلوب الارتباط بين الموقف والقيادة
- ٢٥٨ ☐ أسلوب اختبارات المواقف في اختيار الضباط

صفحة	□ أسلوب الاتباع والقيادة
٣٦٠	□ الأسلوب الانتقائي للقيادة
٣٦٢	□ أنواع القيادة : القيادات المستبدة .. القيادات الديمقراطية .. القيادات الفوضوية
٣٦٥	□ أداء العمل والقيادة
٣٦٩	٢٠ نطاق الاشراف
٣٧١	□ مفهوم نطاق الاشراف
٣٧١	□ تعريف نطاق الاشراف
٣٧٥	□ العلاقة العددية بين الرئيس والمرءوسين
٣٧٥	□ أنواع علاقات الرئيس بالمرءوس
٣٧٧	□ علاقات اتصال المرءوسين
٣٧٨	□ المراحل والمستويات .. ونطاق الاشراف
٣٨١	□ لماذا تنشئ المشروعات ادارات ومراحل
٣٨٢	□ نطاق الاشراف ووحدة القيادة
٣٨٦	٢١ تحليل الوظائف والأعمال وتوصيفها ، وتقييمها ، وتقسيمها
٣٨٩	□ مدى استعمال التجميعات القليلة العدد
٣٩٠	□ التقسيم على أساس وظائف المشروع
٣٩١	□ الطريقة التصنيفية
٣٩٢	□ طريقة التقدير حسب ترتيب الوظائف والأعمال ووصفها
٣٩٣	□ طريقة التقدير بالنقط
٣٩٤	□ طريقة التقدير بالعوامل المقارنة
٣٩٤	□ امثلة التقسيم على الأساس الوظيفي الرئيسى
٣٩٧	□ مثال للتقسيم الوظيفي الرئيسى فى منشأة صناعية
٣٩٧	□ مثال لتقسيم وظيفى رئيسى لنشاط متجر من متاجر
٣٩٩	□ مثال لتقسيم وظيفى رئيسى لنشاط منشأة للتجار
٤٠٠	□ مثال لتقسيم وظيفى رئيسى لنشاط منشأة خدمات
٤٠١	□ (شركة خطوط جوية)
٤٠٥	□ خطة التقسيم على أساس الانتاج
٤٠٦	□ خطة التقسيم الجغرافى
٤٠٨	□ خطة التقسيم حسب العملاء
٤١١	□ مشكلة تحديد النشاط

صفحة

- أهمية تحليل الوظائف .. والأعمال .. وتوصيفها .. ٤١٤
- وتقييمها .. وتقسيمها ٤٢٢
- اعتبارات ضرورية لتحقيق التنظيم الفعال ٤٢٣
- الهيكل التنظيمي ٤٢٥
- طبيعة الهيكل التنظيمي ٤٢٨
- الهيكل التنظيمي في بعض الشركات الأمريكية ٤٢٩
- وجهة نظر انتقادية للهيكل التنظيمي ٤٣٣
- الإدارة العليا .. مجلس الإدارة ووظائفه ٤٤١
- تمثيل العمال والموظفين في مجلس الإدارة ٤٤٥
- الصفات الواجب توافرها في أعضاء مجلس الإدارة ٤٥٣
- تكوين مجلس الإدارة ٤٥٧
- ٢٢ أنواع العلاقات في التنظيم**
- العلاقات التنفيذية المباشرة ٤٥٧
- العلاقة بين المستويات الإدارية الواحدة ٤٦٠
- العلاقة الوظيفية .. الفنية ٤٦١
- تنظيم اللجان .. نطاق عملها .. الحاجة الى هيئة مساعدة .. تحديد الوظائف والمسؤوليات .. حسن اختيار الاعضاء .. العمل السريع الحاسم ٤٦١
- اللجان العامة .. لجنة التنسيق .. لجنة المهام والأجور .. لجنة المخصصات .. لجان الانتاج .. لجنة الأفراد .. لجنة المعاشات .. اللجان الخاصة .. انتشار استخدام اللجان ٤٦٧
- ٢٣ التنظيم غير الرسمي وآراء العلماء**
- العلاقة بين التنظيم الرسمي والتنظيم غير الرسمي ٤٨٠
- بعض مخاطر التنظيم الرسمي ٤٨٢
- ٢٤ استخدام وسائل فعالة للرقابة**
- متطلبات النظام الرقابي السليم ٤٨٤
- طبيعة النشاط واحتياجاته .. سرعة كشف الانحرافات وتبليغها .. مرونة نظام الرقابة .. الرقابة والشكل التنظيمي .. الرقابة والاقتصاد .. الرقابة والوضوح .. الرقابة والتصحيح ٤٩٣
- معايير استراتيجية الرقابة ٤٩٤
- أنواع المعايير الاستراتيجية .. الميزانية كأداة للرقابة .. الهدف من الميزانية التخطيطية ٤٩٩
- ٥٠٥

صفحة

- ٥٠٦ ☐ انواع الميزانيات
ميزانية الإيرادات والمصروفات .. الميزانيات الانتاجية ،
والمادية ، الميزانية والمساحات المكانية والرمائية ..
ميزانيات المصروف الراسمالي .. الميزانيات النقدية ..
ميزانيات المراكز المالية .. الميزانيات المرنة
- ٥١٣ ☐ الرقابة على الهيكل التنظيمي
مقارنة التنظيم الحالي بالمثالي .. دليل التنظيم كاداة
للرقابة .. مراجعة وافرار التغيرات التنظيمية
- ٥١٦ ☐ الرقابة على السياسات
توصيل مفاهيم السياسات .. اكتشاف اخطاء السياسات
- ٥٢٣ ☐ الرقابة على الاجراءات .. بعض مشكلات الاجراءات
- ٥٣٥ ☐ الرقابة على الافراد
الحاجة الى الرقابة .. الاساليب الفنية للرقابة ..
الرقابة على العلاقات الخارجية .. الرقابة على العلاقات
مع مصادر الشراء .. الرقابة على العلاقات مع العملاء ..
الرقابة على العلاقات مع الهيئات الحكومية .. الرقابة على
العلاقات التي لا تتصل بالعمل ..
- ٥٤٠ ☐ انواع اخرى من الرقابة
الرقابة على البحوث والتنمية .. الرقابة على خط الانتاج
الرقابة بالاستثناء
- ٥٤٧ ☐ ٢٥ ادوات التنظيم واساليبه ومبادئه
السجلات .. التقارير .. الخرائط التنظيمية .. الدلائل
التنظيمية .. بيانات
- ٥٤٧ ☐ التقارير : السياسات الادارية .. المبادئ الرئيسية
للتنظيم
- ٥٤٨ ☐ الخرائط التنظيمية
- ٥٤٩ ☐ الدلائل التنظيمية
- ٥٥١ ☐ بيانات السياسات الادارية
- ٥٥٢ ☐ المبادئ الرئيسية للتنظيم
- ٥٥٣ ☐

الفصل الرابع

التطبيق العلمى الادارى

- ٥٦٣ ☐ ٢٦ التخطيط الادارى
- ٥٦٣ ☐ التخطيط والقرارات
- ٥٦٤ ☐ المجموعات الصغيرة وارتباطها بالتخطيط واتخاذ القرارات

صفحة

٥٦٥

□ التخطيط والعمل اليومي

٥٦٨

□ التخطيط وكفاءة التطبيق

٥٧٠

□ التخطيط والخطط الفرعية

٥٧١

□ التخطيط الافضل

٢٧ عملية التخطيط الإداري .. التخطيط الإداري والاسلوب العلمي ٥٧٥

٥٧٦

□ الخطوة الاولى : الأهداف والتطبيق الإداري

٥٧٧

□ الخطوة الثانية : السياسات كمرشد للتفكير والتطبيق الإداري

٥٨٣

□ الخطوة الثالثة : القواعد والتطبيق الإداري

٥٨٤

□ الخطوة الرابعة : الميزانية التقديرية والتطبيق الإداري

٥٨٧

□ الخطوة الخامسة : البرامج والتطبيق الإداري

٥٩١

□ الخطوة السادسة : الاستراتيجية والتطبيق الإداري

٥٩٩

□ أسس التخطيط .. واحتمالات المستقبل

٦٠٥

□ أهمية تحقيق تنظيم إداري فعال

٦٠٥

٢٨ مبادئ لتحقيق التخطيط الفعال

الأسهام في تحقيق الهدف .. كفاءة الخطط .. اولوية

التخطيط .. شمول التخطيط .. أسس التخطيط ..

السياسات كإطار عام .. التوقيت .. اتصالات التخطيط

البدائل .. العامل المؤثر .. الالتزام .. المرونة ..

تغيير سير الاتجاه

٦١٩

٢٩ عملية اتخاذ القرار

٦١٩

□ القرار والاسلوب العلمي

□ الخطوة الاولى التعرف على المشكلة □ الخطوة الثانية

تحليل المشكلة □ الخطوة الثالثة إيجاد بدائل لحل

المشكلة □ الخطوة الرابعة تقييم البدائل لحل المشكلة

□ الخطوة الخامسة الاختيار من بين البدائل .. اتخاذ

القرار العلمي .. الفرق بين اتخاذ القرار والتعليمات

الفرق بين التعليمات والأمر .. الأمر وأساليبه .. الأمر

وطبيعة العلاقات والسلطات .. المتابعة وتقدير النتائج ..

التقدم العلمي ونوعية القرار

٦٧١

٣٠ كلمة أخيرة

علماء الإدارة ، المراجع العلمية - مفهوم مجتمع المنظمات

والمؤسسات - الدول العربية وتطبيق دولة المؤسسات

دور القطاع العام والتعاوني والخاص - التطبيق العالمي

العربي والعلماء - من أجل تقدم الوطن العربي

الباب الأول

نظريّة الإدارة



العلماء والادارة العلمية

Scientists and Scientific Management

يكاد يكون من العسير على الباحثين أن يحددوا تاريخاً معيناً يجمعون عليه ، على أنه تاريخ نشأة الإدارة العلمية .. أو ميلادها - وذلك لأن الإدارة العلمية تدّين في كثير من المعارف التي أدت إلى نشأتها وتطورها إلى عدد كبير من الباحثين سواء كانوا من المشتغلين بالعلوم الاقتصادية ، أو الممارسين للإدارة الصناعية ، خاصة وأن البحوث العلمية العميقة الحديثة تكاد تكشف باستمرار عن كثير من الجهود التي بذلت منذ القرن السادس عشر والسابع عشر وما بعدهما عن بحوث وتجارب أجريت في كل من ميادين الإدارة الحكومية والإدارة الصناعية ، وغيرهما من دوائر الأعمال .

عموميات :

تدين الإدارة العلمية في كثير من المعلومات التي تتضمنها الآن ، إلى البحوث والدراسات التي أتت إليها من العلماء والباحثين على فترة طويلة من الزمن ، ومن بينهم مثلاً دراسات الاقتصادى الكبير « آدم سميث » ، وأفكار « تشارلز بابيدج » التي صاغها في كتابه وموضوعه « اقتصاديات التصنيع » . . وفي الحقيقة يكاد لا يعرف الباحثين في الإدارة العلمية ، أحداً أجرى بحثاً في الإدارة الصناعية وإدارة الإنتاج قبل « فردريك ونسلو تايلور » غير شخص واحد . . ذلك الشخص هو « تشارلز بابيدج Charles Babbage » الذي عاش فيما بين عامى ١٧٩٢ ، ١٨٧١ - ويرجع ذلك إلى أن بحوثه

كشفت الكثير عن جوانب التفكير الإداري لديه ، والتي تضمنتها رسالة الدكتوراه التي قدمها دكتور « جون هاردي هوجلاند John Hardie Hoagland » والتي تناول تاريخ حياة وأعمال « شارلز بابديج » وعنوانها : « Charles Babbage " His Life and Works in the the Historical Evolution of Management Concepts" » وقد اعتبرت البحوث التي أجراها سابقة لعصرها وأوانها بزمان طويل ، إلى الدرجة التي جعلت بعض الباحثين يعتبرونه أنه أول من قام بدراسات تتعلق بالتنظيم الصناعي من وجهة النظر العلمية . . كما ويقررون أن هذا لا يمنع من أن هناك دراسات هامة تتعلق بمشكلات الإدارة الصناعية حدثت قبل « بابديج » وأن هذه الدراسات كان لها فعلاً أثرها على البحوث والدراسات والأعمال التي قام بها ، ويستشهدون على ذلك بأن « بابديج » نفسه أشار في كتاباته إلى بعض هذه الأبحاث الكثيرة التي سبقت . . ومن بين ما أشار إليه « بابديج » في بحوثه موضوع « مفهوم واجب العمل اليومي » ، فانه يوضح أنه رجع إلى البحوث التي أجرتها « أكاديمية العلوم Academie des Sciences » في فرنسا ، في خلال النصف الأخير من القرن السابع عشر ، حيث مولت هذه الأكاديمية بعض المنح التي خصصتها لدراسة العمال في أدائهم لأعمالهم داخل المصانع ، يمكن أن يحققوا أسلوباً أفضل في عملهم " Better Job : . . ونتيجة لذلك تقدم أحد هؤلاء الباحثين ويدعى « دي لاهير De La Hire » في عام ١٦٩٩ ببحث للأكاديمية عن كيفية الاستفادة من طاقة الإنسان داخل المصانع . . وكانت معظم هذه الدراسات تتعلق بأساليب رفع الأشياء وحملها ، ودفع الأشياء ذات الأوزان الثقيلة . . وكذلك دراسة تحليلية توضح كيف أن الاستفادة من الجهد المبذول تعتمد على الأسلوب الذي يستخدم فيه الإنسان طاقته .

ومن أشهر التجارب المبكرة التي أجريت عن القدر من العمل الذي

يمكن أن يؤديه العامل في يوم عمله ، تلك التجارب التي قام بها العالم م . شارلز أوجستس كولومب " M. Charles Augustus Coulomb " وهو الذي قام بدراسات تتعلق بقوانين الكهرباء . . ونشرت تجاربه في عام ١٧٨١ ، ثم أعيد نشرها أعوام ١٨٠٩ ، ١٨٢١ . . غير أن بحوث هذا العالم في تاريخ الإدارة الصناعية لم تترجم للأسف الشديد إلى الإنجليزية . . وهناك من يقرر أن هذه البحوث لو كانت ترجمت في مرحلة مبكرة ، لكانت يسرت كثيراً على المجتمع الصناعي فهم الأسباب والدوافع التي من أجلها قام « فردريك ونسلو تايلور » ببحوثه ودراساته فيما بعد . . بل أكثر من هذا يقررون أن السبق الذي اشتهر به « فردريك ونسلو تايلور » في مجال الإدارة العلمية كان يمكن مراجعته في ضوء هذه الأبحاث .

فثلاً هناك بحثاً أجراها « كولومب » عن أثر الطاقة " Energy " التي يبذلها الإنسان والحيوان عند استخدام الآلات ، ومدى الإجهاد الذي يعانيه كل منهما نتيجة للجهد المبذول . . وقد خلص في بحثه التي أجراها إلى أنه إذا أردنا أن نحصل من الإنسان على أقصى طاقة ممكنة ، فإن هذا يتطلب زيادة إنتاجيته أو فاعليته في نفس الفترة الزمنية التي يعمل فيها دون أن يترتب على ذلك زيادة تعب ، بينما إذا أردنا أن نحصل من الحيوان على أقصى طاقاته ، في نفس الفترة الزمنية ، فإن هذا يترتب عليه بالضرورة زيادة الجهد المبذول . . وهذا يترتب عليه بالتالي زيادة تعب ، أي أن زيادة الإنتاجية بالنسبة للحيوان تتطلب زيادة الجهد . . وزيادة الجهد تؤدي إلى زيادة التعب . . وهكذا فإن الجهد والتعب بالنسبة للحيوان يسيران في اتجاه واحد .

ولعل من المفيد أن نوجه نظر الباحثين إلى أهمية الرجوع إلى دراسته المقارنة التي تتعلق بكمية الحركة " Quantity of Action " التي يبذلها المسافرون أثناء قطعهم المسافات في رحلاتهم ، وكيف أن هذه الكمية من الحركة تتوقف

على طبيعة الرحلة ، وما إذا كانت الأرض سهلة منبسطة ، أم أن الأرض بها مرتفعات ومنخفضات . . وكذلك أيضاً مدى الحمولة التي تصاحب هذه الرحلة . . ويخرج من ذلك بمتوسطات للأرقام عن مدى ما يمكن قطعه من المسافة يومياً . . إلى غير ذلك من الدراسات المهمة .

ولعل من المفيد أن نوجه نظر الباحثين أيضاً إلى الكتابات السابقة فيما يتعلق بالإدارة الصناعية ، فعليهم أن يرجعوا إلى كتابات « م. شولز M. Schulze » في عام ١٧٧٣ ، وخلاصة هذه الكتابات عبارة عن تجاربه التي أجراها على عشرين رجلاً من مختلف الأحجام والأوزان ، للتعرف على الشخص الأنسب والأسلوب الأنسب في العمل الصناعي ، وليختبر المعادلات والنتائج التي توصل إليها الباحثون السابقون عليه ، وذلك وفقاً لما يقرره هو في كتاباته ونصها :

“ to test, the formula and conclusions of earlier writers ”

ولعل ما ذكره من أنه يرغب في تحقيق النتائج التي توصل إليها من سبقوه ، لدليل على توضيح ما سبق أن ذكرناه ، من أن الإدارة العلمية ، تدعى في كثير من المعارف التي أدت إلى نشأتها ، إلى عدد كثير من الباحثين .

أما فيما يتعلق بنشأة الإدارة العلمية الحديثة ، فإن هناك كثير من الباحثين في علم الإدارة ، يكاد يجمعون على أن من بين أبرز من أسهموا فيها هم ثلاثة أشخاص كل منهم تناولها من وجهة نظر مختلفة . . وهم « فردريك ونسلو تايلور » الذي اهتم بالإدارة على مستوى المصنع ، وتناول الجوانب التخطيطية والتوجيهية والتنفيذية للقوى العاملة . . والثاني « هنري فايول » الذي تناول الموضوع من زاوية الإدارة العليا ، واستنبط مبادئ وقواعد قابلة للتطبيق بالنسبة للوظيفة الإدارية أياً كانت المشروعات التي تمارس فيها الإدارة .

والثالث « التون مايو » وفريق الباحثين الذين يعملون معه : وكان اهتمام « التون مايو » بالدرجة الأولى بالظروف المحيطة بالعمل ، بحيث يعمل على توفير مناخ ملائم يعمل فيه العمال ، تتوافر فيه كافة الشروط الملائمة لهم ، وتوفير فترات للراحة يشترك العمال في اختيار أوقاتها ، وآثار الإضاءة المباشرة وغير المباشرة على إنتاجية العامل ، إلى غير ذلك من العوامل التي جعلت دراساته تتصف بالطابع الإنساني ، وتوضح أن العمال يميلون إلى الانضمام في جماعات وتنظيمات غير رسمية ، وذلك لكي يوفرُوا لأنفسهم مناخاً مريحاً خاصاً بهم تتوافر فيه مشاعر الود والتعاون والصدقة ، تلك المشاعر التي يفقدونها في نطاق العمل الرسمي القائم في الصناعات الحديثة .

وفيما يلي نقدم لمحة تاريخية . وبعض الدراسات التحليلية لبعض هؤلاء العلماء الذين أسهموا بجهودهم الفكرية والعملية في وضع الأسس التي قامت عليها الإدارة العلمية .

فردريك ونسلو تايلور ١٨٦٨ — ١٩١٧ Fredrick Winslow Taylor

ولد « فردريك ونسلو تايلور » في عام ١٨٥٦ من عائلة مثقفة ، ولكنها غير غنية في فيلادلفيا Philadelphia ، وقد رغب والداه في أن يتعلم إبنهما القانون فأرسلوه إلى « أكاديمية فيليبس اكستر Philips Exeter Academy » لإعدادهم لامتحانات الالتحاق بجامعة هارفارد ، وقد استطاع بحده واجتهاده ومثابرته على المذاكرة أن يكون أول فصله ، إلا أن ذلك أثر تأثيراً شديداً على بصره ، نظراً لساعات الاستذكار الطويلة التي كان يقضيها بجوار مصباح الجاز Kerosene light الأمر الذي دعى الأطباء إلى النصح بعدم التحاقه بجامعة هارفارد ، أو أى نوع من الدراسة يتطلب بذل جهود في الاستذكار .

كان تايلور طموحاً ، يتصف بالحيوية والنشاط ، ولذلك أفلقه أن يصدر الأطباء مثل هذه النصيحة ، غير أنه امتثالا لنصحهم سعى باحثاً عن عمل لا يتطلب كثيراً من القراءة ، فالتحق عام ١٨٧٤ كصبي ميكانيكي في مصنع صغير في فيلادلفيا ، ثم رقى إلى عامل في عام ١٨٧٨ ، ثم انتقل بعد ذلك إلى شركة للحديد تسمى Midvale Steel Company ، حيث اشتغل عاملاً عادياً ، وفي خلال ثماني سنوات من التحاقه بهذه الشركة تدرج في مناصبها المختلفة . . تدرج من عامل بسيط ordinary laborer إلى ملاحظ للوقت timekeeper ، إلى ميكانيكي mechanist ، إلى مشرف مجموعة gangboss ، إلى مقدم foreman ، إلى مساعد مهندس assistant engineer ، ثم إلى كبير المهندسين في المصنع chief engineer .

وقد استمر في دراساته المسائية حتى استطاع أن يحصل على درجة الماجستير في الهندسة من معهد ستيفنز Stevens Institute

و قام تايلور أثناء حياته ببحوث ودراسات تتعلق بالإدارة العلمية ، منها بحثه عن المبادئ Principles الذي قدمه عام ١٩٠٩ لإحدى اللجان الخاصة المتفرعة عن الجمعية الأمريكية للمهندسين الميكانيكيين .

غير أن الجمعية المذكورة أهملت هذا البحث أكثر من عام دون مناقشته ، أو إصدار أى قرار يتعلق بمدى أهميته .

وفي أواخر عام ١٩١٠ كان الرأي العام الأمريكي قد سمع عن الإدارة العلمية ، والتي كان يطلق عليها وقتئذ « طريقة تايلور » Taylor System وأراد أن يعلم المزيد عنها . . الأمر الذي جعل الصحافة الأمريكية تهتم بهذا الموضوع ، فسعى كبار الصحفيين إلى « تايلور » يطلبون مقابلته ، للقيام بمحاولات لأخذ أحاديث ومقالات صحفية لتغطية مختلف جوانب هذا

الموضوع ، لإشباع رغبات جمهور القراء الذى أظهر أنه أشد ما يكون حاجة إلى معرفة مزيد من الإيضاح عن الطريقة التى تحقق مزيداً من الإنتاج . وفى نفس الوقت مزيداً من الوفرة ! . .

وكان من نتائج ذلك ، أن سحب تايلور بحثه من الجمعية السابقة الذكر ، ونشره على حسابه الخاص ، ثم أرسل نسخاً منه إلى جميع أعضاء الجمعية ، ورخص لإحدى دور النشر المشهورة وهى دار Harper and Brothers فى أن تطبع منه طبعة خاصة للجمهور .

فهذا الرجل مثلاً كان يهتم بلعبة الكرة الأمريكية التى يطلق عليها « البيسبول » Baseball ومن أجل تحقيق الكفاءة والمهارة فى هذه اللعبة ، ابتكر طريقة جديدة لرمى الكرة . . هذه الطريقة عبارة عن إمساك الكرة وراحة اليد إلى أسفل إلى جانب الجسم ، وقد ثبت أن الأسلوب الذى ابتكره لإمساك الكرة ، ورميها ، حقق مزيداً من المهارة فى هذه اللعبة ، وأن هذا الأسلوب هو الذى ما زال يستخدم حتى الآن . . كذلك أعد مضرباً للعبة التنس . . فقد كان المضرب القديم مستديراً ، غير أنه أجرى بعض التجارب التى خرج منها باعده مضرباً جديداً للتنس على شكل ملعقة ، أى مسحوباً فى استدارته من الطرفين ، ودخل به عديداً من المباويات ، وكانت النتيجة أنه كسب عديداً من البطولات بمضربه الجديد . . وهكذا كان أسلوبه . . يحكم عقله من أجل ابتكار شئ جديد لتحقيق الكفاءة فيما يقابله من نشاط فى الحياة .

ونظراً لأن ظروفه دفعته إلى الالتحاق بالشركات الصناعية فى أمريكا ، فقد راعه وأفرعه ما شاهده عن قرب من وسائل الإسراف والضياع التى يتحقق بها الإنتاج فى الصناعة . . الأمر الذى حفزه على البحث والدراسة ،

ولإجراء التجارب للتغلب على ذلك ، والعمل على تحقيق الكفاءة الإنتاجية وقد تميز لإجراء هذه البحوث بالأسلوب العلمى . . الأمر الذى دفعه شخصياً إلى أن يطلق عليها « الإدارة العلمية » . . وقد سار فى سبيل تحقيق جهوده العلمية والتطبيقية على مستوى إدارة المصنع كما يلى :

أولاً - قسم العمل الذى يقوم به العامل إلى حركات بسيطة أولية .

ثانياً - قام بدراسة علمية لجميع الحركات التى يؤدىها العمال أثناء أدايتهم لأعمالهم Time and Motion Study . . واستطاع عن طريق هذه الدراسة أن يتعرف على كثير من الحركات غير الضرورية التى يستخدمها العمال أثناء عملهم . . ثم استبعد غير الضرورى منها .

ثالثاً - قام بدراسة علمية لأسلوب أداء العمال لعملهم بعد استبعاد الحركات الزائدة غير الضرورية وذلك عن طريق رصد أسلوب الأداء مقترناً بالزمن الذى يستغرقه أداء كل حركة وذلك عن طريق الاستعانة بساعة التوقيت التى يطلق عليها ساعة الإيقاف Stop Watch .

رابعاً - اختيار أفضل الطرق وأسرعها فى أداء مختلف الحركات ثم إيجاد أسلوب قياسى لأداء كل عملية وبذلك تجنب كثيراً من الوقت الضائع . . الأمر الذى يترتب عليه زيادة الإنتاج .

خامساً - قام بدراسة للتعرف على الفترات التى يصل فيها العامل إلى حد التعب ، بحيث ينبغى أن يأخذ العامل فيها فترة راحة وذلك للتغلب على الإعياء البدنى . وكان يستهدف من وراء ذلك زيادة الإنتاج . . وبذلك يزداد أجر العامل وفى نفس الوقت تؤدى زيادة الإنتاج إلى زيادة المبيعات . . وبالتالي دخل أصحاب المشروعات .

وقد أدت هذه الدراسات في بدايتها إلى عدم رضا العمال عنها ، بل أكثر من هذا حققهم عليها وعدم نجاحهم السريع لتطبيق أسلوبها ، وذلك على الرغم مما كان ينادى به « فردريك ونسلو تايلور » من أن أسلوبه الجديد يستهدف أكبر قدر من الرفاهية لكل من صاحب العمل ، والعمال .

ومن الأمور التي يحق لنا أن نثبتها في معرض الحديث عن « فردريك ونسلو تايلور » أنه كان يستهدف الصالح العام وبغلبه على كل اعتبار ، ومن مظاهر ذلك أنه كان يعارض معارضة شديدة في أن يصير اسمه علماً على أسلوبه العلمي ، وكان ذلك منه تواضعاً وفهماً للطبيعة البشرية إذ قال في شهادته أمام اللجنة الخاصة المشكلة من مجلس النواب الأمريكي ، في يوم الخميس الموافق ٢٥ يناير سنة ١٩١٢ . . « إنني أريد أن أقرر أنه لم يحدث في أي وقت أن أطلقت على هذه الطريقة ، طريقة تايلور ، كما ولم يحدث إطلاقاً أنني أبدت أدنى رغبة في إطلاق مثل هذا الاسم عليها . إنني كنت دائماً أحتج على تسميتها باسمي . . أو اسم أي شخص آخر ، اعتقاداً مني بأن تسميتها باسمي يؤدي إلى أضرارٍ بليغة ، إذ يوجد هناك مديرون قديرون . . وآخرون يعتدون ويعتزون بأنفسهم ويعارضون في العمل تحت أسلوب ينسب إلى اسم أي إنسان ، بينما لن توجد إدارة تعارض بحق في العمل مثلاً تحت اسم . . الإدارة العلمية . . لذلك أعتقد أنه من الأفضل إطلاق مثل هذا الاسم عليها ، أو أي اصطلاح ينسب إلى المجموع ، وترضى عنه الأمة بأسرها .

تطورت الأساليب الفنية « لطريقة تايلور » كما كان يطلق عليها زملاؤه ومعاونوه . . أو « الإدارة العلمية » وهو الاسم الذي فضل هو إطلاقه عليها . . تطورت الأساليب الفنية عندما عين تايلور رئيساً لمجموعة من العمال ، فأراد

أن يحقق أفكاره ويضعها موضع التطبيق ، والتي تلتخص في تحقيق مزيد من الإنتاج في حدود الفترة الزمنية التي يعمل فيها العمال . . الأمر الذي دفعه إلى أن يطلب تصريح من « شركة بتلهم للحديد Bethlehem Steel Company » لإجراء بحوث على عملية « تحميل الحديد الزهر Pig-iron » وتفريغه . وبعد إقناعهم بأهدافه حصل على هذا التصريح .

لاحظ تايلور في القسم الذي أراد أن يجري فيه تجاربه : أنه يوجد خمسة وسعون عاملاً يقومون بمهمة التحميل والتفريغ ، وأنهم كانوا ينقلون يوماً ما يقدر بـ ١٢.٥ طن تقريباً من الحديد الزهر ، وكان هذا المعدل في قد العمل اليومي يعتبر معدلاً معقولاً ، يرضى عنه أصحاب العمل والعمال ، خاصة وأنه لم يكن هناك من أسلوب لتقويم هؤلاء العمال إلا أسلوب تعنيفهم ، أو فصلهم في بعض الأحوال .

وكان العامل يتقاضى في اليوم دولار وخمسة عشر سنتاً D 1.15 per day وهذا الأجر يتفق مع معدل الأجور السائدة في منطقة العمل . ورغم أن المسؤولين وملاحظي العمال كانوا يتشككون في إمكان زيادة إنتاج العمل اليومي عن هذا المعدل ، فإن تايلور سار في تجربته ، متوخياً المنهج التجريبي ، لينتج عن طريقه أفكاره ووجهة نظره ، وذلك عن طريق مقارنة النتائج التي يحصل عليها من وراء كل تجربة ، بالنتائج التي كانت تتم وفقاً لاتباع الأساليب التقليدية .

وقد لجأ تايلور إلى اختيار بعض العمال الممتازين من الرجال ، ولم يقصد بالممتازين هنا الممتازين من الناحية الخلقية ، إذ على الرغم من أنه كان ينتمي إلى جمعيات « الإصلاح الديني » . . إلا أنه لم يحاول أن يجعل الأخلاق عنصراً من عناصر اختياره للعمال . . إنما كان يستهدف توافر عنصر الكفاءة

.. وكان يستهدف اختيار الرجال الذين يتوافر لديهم عن طريق الوراثة والتدريب الاستعدادات المناسبة التي تمكنهم من السير في الطريق الذي يرسمه لهم .. وكان يلجأ في سبيل تحريكهم إلى بعض الحوافز التي تثير همهم في العمل ، ولعل أهم حافز وقتئذ كان حافز الأجر .

من أجل ذلك بدأ التجربة باستخدام أحد الرجال الذين يتميزون بالقوة الجسدية ، وهو عامل بالشركة هولندي الأصل من ولاية بنسلفانيا اسمه « شميدت Schmidt » .. وكان يعرف بحبه الشديد للمال ، فأفهمه أنه يمكنه أن يحسن من أجره إذا امتثل للعمال وفقاً للتعليمات الصادرة إليه . وأن هذه التعليمات لن تزيد من ساعات عمله عن الساعات التي يعملها فعلاً .. وفعلاً رفع أجره من دولار وخمسة عشر سنت ، إلى دولار وخمسة وثمانين سنت ، ثم طلب تايلور من العامل أن يستخدم أنواعاً من « الجاروف » كبيرة وصغيرة ومتوسطة الحجم ، كما جعل العامل يحمل كميات مختلفة من المخزن إلى عربة النقل مباشرة ، أو ينقل بالتناوب الحديد على عدة مراحل .. وتوصل عقب ذلك إلى النتيجة التي كان يستهدفها .. وهي زيادة الإنتاج ، وكما أوضحنا فإن متوسط التحميل اليومي للفرد كان ١٢,٥ طن .. نرى أن « شميدت » وفقاً للأساليب الجديدة التي رسمها له تايلور تمكن من تحميل ٤٧,٥ طن .. أي أن الإنتاج ارتفع إلى ما يقرب من أربعة أمثال ما كان عليه .. وهذه النتيجة هي التي جعلت المسؤولين في الشركة يعجبون بأسلوب تايلور في العمل ، ويقدرّون الجهد العلمي الذي بذل من أجل زيادة الإنتاج ، كما ازداد هذا التقدير عندما طبقت الشركة أساليبه في الاختيار والتدريب ، وتمكنت في أحد الأقسام من تخفيض العدد الكلي الذي يحتاج إليه في العمل من ٥٠٠ عامل إلى ١٤٠ عامل فقط .. وزادت الأجور بمقدار ٦٠ ٪ تقريباً ،

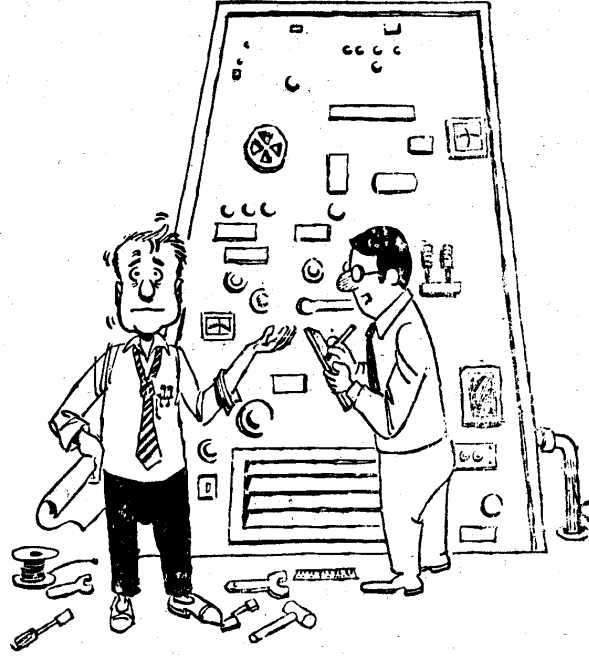
حيث أن أجر العامل زاد من ١,١٥ دولار إلى ١,٨٥ دولار . . كما أن الوفرة الإجمالية الذي حققته الشركة بلغ ما يقرب من ٧٥٠٠٠ دولار سنوياً .

غير أنه مما يثير الدهشة أن العمال وقتئذ قاوموا « الطريقة التaylorية » . . بل أن مجرد ذكر اسمه كان يثير الكراهية في نفوسهم ، ويرجع بعض الباحثين أن السبب في ذلك إنما يرجع إلى أن تايلور كان يعتبر رائداً من رواد « الهندسة الإنسانية » ، إذ أن نظريته إلى تناول عمل الإنسان كانت لا تختلف عن نظريته التي يتناول بها قطعة جهاز هندسي . . بل أنه كان يؤمن فعلاً بإمكان تطبيق علم الهندسة على طرائق العمل في المصنع ، وقام بدراسات للتعرف على « الطريق الوحيد الأفضل » . . وتوصل من هذه الدراسات إلى أن هناك نسبة عالية من الإسراف والضبايع في العمل والمواد تحدث نتيجة لعدم كفاية التنظيم والإشراف على العمل .

“ Imbued with the belief that the science of the engineers could be applied to the methods of the shop, Taylor searched for the “ one best way ” and came to the conclusion that a very large percentage of both labor and material was wasted through insufficient organization and supervision of work ”

وقد وجد تايلور أن الطريق الوحيد الأفضل ، هو في « تطبيق الإدارة العلمية » . . أو تطبيق وسائل فنية جديدة للعمل داخل المصانع من أجل زيادة الإنتاج .

ولعل من أسباب كراهية العمال لتايلور أنه سعى إلى تحقيق مزيد من الإنتاج عن طريق الضغط على العمال putting pressure on the men الأمر الذي أدى إلى حدوث مقاومة عنيفة منهم ، إلا أنه رغمًا عن هذه المقاومة



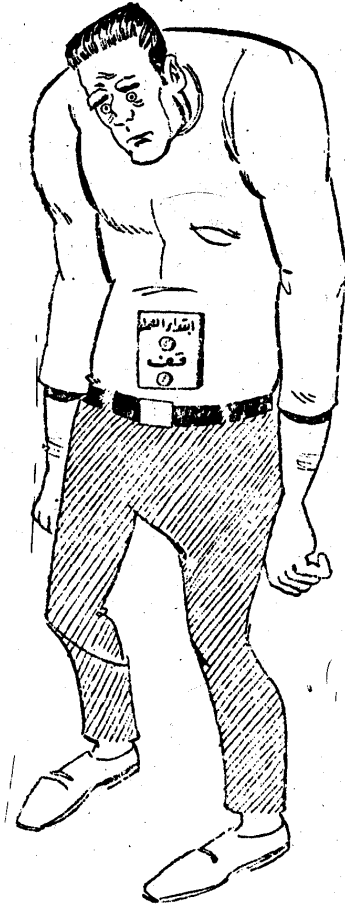
ينبغي على الإدارة أن توضح أولاً للعامل واجبات عمله اليومي .
ولا تلجأ إلى أسلوب الضغط

نجح تايلور في تحقيق ما كان يستهدفه من زيادة الإنتاج ، غير أن هذه التجربة قد ضايقته وآذته ، ففكر كثيراً في الوسيلة التي يستطيع عن طريقها تحديد ما يريد دون حدوث مثل هذه التصادمات . . فهداه تفكيره إلى أن السبب في ذلك إنما يرجع إلى أن الإدارة لا تعرف بالضبط واجبات عملها اليومي Proper day's work وهي إذ تجهل ذلك ، تحاول أن تحصل على أكبر قدر ممكن من الإنتاج عن طريق الضغط . أما إذا عرفت الإدارة بالضبط ما هو عمل اليوم ، فإنها تستطيع أن تحصل على ما تستهدف من الإنتاج اليومي

عن طريق إرشاد العمال إلى الوسائل السليمة التي يتبعها كل منهم في أدائه لعمله ، وعلى ذلك قرر القيام ببحوث ودراسات من شأنها اكتشاف أفضل الوسائل لأداء العمل اليومي بالنسبة لجميع الأعمال التي تؤدي في المصنع .

وقد ظل تايلور يقوم ببحوثه ودراساته في هذا الموضوع أثناء اشتغاله في كل من شركة « ميدفيل للحديد Midvale Steel Company » وشركة بتلهم للحديد Bethlehem Steel Company ثم فيما بعد في مختلف المنشآت التي عمل مستشاراً لها ، وفي خلال بضع سنين كان قد ابتكر وسائل فنية للإدارة ، كانت أكثر إيجابية في نتائجها من أي وسيلة أخرى ، إذ أنها فضلاً عن تحقيقها إنتاج أكبر ، فإنها حققت علاقات طيبة بين العمال Good " Worker Relations "

ومما لا شك فيه أن تايلور كان يسعى لإيجاد علاقات طيبة داخل العمل .. ليس فقط بين العمال بعضهم وبعض .. بل أيضاً بين أصحاب العمل والعمال .. وذلك عن طريق زيادة الإنتاج .. وبالتالي زيادة الأرباح .. الأمر الذي يترتب عليه زيادة أرباح أصحاب العمل .. وزيادة أجور العمال .. وبذلك يحقق مزيداً من الرخاء والرفاهية لكليهما ، هذا فضلاً عن أن هذا من وجهة نظره يعمل على تقليل الصراع بينهما .. بل أكثر من هذا فإنه كان يتحين الفرص والمناسبات لإظهار وجهة نظره الإنسانية نحو العمال ، ولا أدل على ذلك من أنه في سلسلة المحاضرات التي كان يلقيها على طلبة الدراسات العليا في كلية إدارة الأعمال بجامعة هارفارد فيما بين عامي ١٩٠٩ ، ١٩١٤ كان يقول لهم : « إنني أفترض أيها السادة أن معظمكم ليسوا بأبناء عمال عاملين .. وأنكم لم تمارسوا بأنفسكم العمل ولو لفترة واحدة من الزمن .. على الأقل مع العمال العاملين ، وعلى نفس مستوى العمل الذي يؤدونه ، لأنكم لو كنتم قتم بذلك ، لكان من قبيل التزبد .. أو تكرار القول أن أوجه نظركم لأهم



انتقد البعض تايلور على أساس أنه يتناول عمل الإنسان كتناوله لجهاز
هندسى . . . غير أنه نفي ذلك مراراً وأكد إنسانية العامل

حقيقة Most Important Fact ينبغي أن تضعوها في أذهانكم وأنتم تتعاملون مع العمال . . هذه الحقيقة هي « أن العمال مثلي ومثلكم . . أن التعامل وأستاذ الجامعة لها أساساً نفس المشاعر . . نفس البواعث . . نفس الآمال . . نفس النقائص . . نفس الفضائل » .

“ The Workers are just the same as you and I are. The working man and the Collage Professor have fundamentally the same feelings, the same motives, the same ambitions, the same feelings, the same virtues ”

ثم يستطرد تايلور في محاضراته موضحاً « أن العمال قضوا طيلة حياتهم يتلقون الأوامر ويطيعونها . . أى أنهم في المستويات الأدنى . . فلا تتصوروا أن هذا يعنى أنهم أقل احتراماً لأنفسهم منى ومنكم . . أنهم ينظرون إلى أنفسهم على أنهم فضلاء ولهم أهميتهم مثلي ومثلكم تماماً . . وليكن مفهوماً أن الشك يعتبر من أهم خصائصهم حينما يتعاملون معنا . . بل أنهم يبحثون عن أى علامة يتوهمون منها أننا ننظر إليهم نظرة تعالى . . أو نظرة احتقار . . إننا ينبغي أن نصبر وندأوم على الإصلاح بالأسلوب العلمى . . فالحاجة إلى إصلاحات عديدة تتطلب قدراً كبيراً من الزمن .

“ Much needed reforms, take a great deal of time ”.

هذا قليل من كثير مما يوضح إنسانية هذا العالم الذى أطلق عليه الباحثون « أبو الإدارة العلمية » . . وإذا كان هناك بعض الضغط الذى قام به ، فما كان هذا إلا من متطلبات أحداث التغيير من التقليدية إلى العلمية ويثبت التاريخ دائماً ، أن الرواد الأوائل يكتب لهم قدرهم أن يتلقوا ألواناً من سوء الفهم . . وكثيراً من النقد ، حتى من هؤلاء الذين لم يتعمقوا في أعجديات المواضيع التى ينتقدونها . . ولكن هذه هى دائماً سنة الحياة . . فقد لاقى « فردريك ونسلو تايلور » كثيراً من النقد ، بل العداء من أجل تطبيق وسائله الفنية الجديدة للإدارة .

وفي إنجاز يمكن تلخيص هذه الوسائل الفنية للإدارة في غرضين رئيسيين :

١ - اكتشاف خبر الوسائل لأداء مختلف الأعمال في الزمن القياسي الأمثل ، وذلك عن طريق القيام بتجارب في هذا الموضوع ، ثم استنباط مبادئ علمية تكون قابلة للتطبيق .

٢ - إيجاد تقسيم جديد للعمل New division of labor يوضح العلاقات بين الإدارة والعمال ، ويتناول السلطات والمسئوليات لكل عمل ، مع إظهار مدى أهمية التخطيط في تحقيق الكفاية الإنتاجية ، أى أهمية الفصل بين التخطيط الذى تقوم به الإدارة . . والتنفيذ الذى يقوم به العمال . .

وقد صار تايلور عضواً في الجمعية الأمريكية للمهندسين الميكانيكيين عام ١٨٨٥ ، الأمر الذى يسر له حضور اجتماعاتها والمشاركة في المناقشات العملية في المواضيع التى تعرض عليها .

ويهمنا أن نوضح أن تايلور وضع قاعدة الأساس الوظيفي للعمل ، فقد شاهد المقدم « رئيس العمال Foreman » يتبع الطريقة التقليدية التى تقوم على أساس إشرافه على جميع العمال الذين يعملون تحت إدارته ، ولاحظ من تجاربه وبحوثه أن اتباع هذه الطريقة ينجم عنه الإسراف والضياع ولا يحقق الكفاية الإنتاجية التى يهدف إليها أصحاب العمل ، فقسم العمل الذى كان يشرف عليه شخص واحد إلى أقسام فرعية يشرف على كل قسم فرعى شخص يتخصص فيه وهذه الأقسام الفرعية هى :

١ - موظفون كتابيون يشرفون على انسياب العمل وفقاً لأوامر العمل

Route clerks الصادرة

٢ - موظفون كتابيون يختصون ببطاقات التعليمات الخاصة بتنفيذ

الأعمال Instruction Cards

٣- موظفون كتابيون يختصون بمراعاة الوقت والتكلفة Cost and time وهؤلاء هم الذين يصمموا ويضعوا التعليمات من غرفة التخطيط Planning room

٤- مشرفون لكل مجموعة Gang Bosses

٥- مشرفون للسرعة Speed Bosses

٦- الفاحصون Inspectors

٧- مشرفون لأقسام التصليحات Repair Bosses وهؤلاء عليهم أن يرشدوا العمال إلى أفضل الوسائل لتنفيذ التعليمات الصادرة إليهم ويتأكدوا من أن هذه التعليمات تتم في الوقت المحدد.

٨- شخص مسئول عن النظام في المصنع Shop disciplinarian وهذا الشخص يقوم بهذه الوظيفة بالنسبة للمصنع بأسره.

وقد أدت هذه التقسيمات التي وضعها تابلور إلى نتائج مرضية ، منها أنه أمكن في مدة قصيرة تدريب رؤساء يستطيعون القيام بكفاية بالمهام الموكولة إليهم ، بينما أن الوضع كان غير ذلك في الطريقة القديمة حيث كان يستغرق التدريب فترة طويلة وبعد ذلك لا يستطيع الرؤساء إجادة إلا جزء من المهام الموكلة إليهم .

وقد أمكن لتابلور أن يدرب أشخاصاً ، بعضهم من العمال ، وبعضهم من المشرفين القدامى Old Style Bosses وبعضهم من خريجي الكليات الصناعية والمدارس الفنية ، وإستطاع هؤلاء القيام بأعمالهم بكفاية تامة كرؤساء عمل في مدة تتراوح بين ستة أشهر ، وثمانية عشر شهراً . . . وبذلك أمكن عن طريق تدريب رؤساء العمال طبقاً « للتخصص الوظيفي » مد المصانع بالكفايات اللازمة ، بل وفوق هذا أصبح في الاستطاعة مد مثل هذه الشركة بالكفايات اللازمة في وقت معقول ، ولم يكن ذلك بمستطاع إطلاقاً في ظل النظام القديم .

وهناك ميزة أخرى أمكن الخصمون عليها عن طريق اتباع مثل هذا النوع من التدريب ، وهي أن كل شخص داخل الشركة أصبح له عمل محدد يقوم به ، وبراعى عند تحديد هذا العمل أن يستغرق منه كل وقته ، وبذلك يمكن إعطاءه أجر مرتفع في حالة نجاحه في أداء هذا العمل ، أو تخفيض هذا الأجر حالة فشله .

وبلاحظ على التقسيم الذى وضعه تايلور أنه فصل بين أعمال التخطيط التى توضع فى غرفة التخطيط Planning done in the Planning room وبين كيفية تنفيذ هذه الخطط والتى كان على رؤساء العمال متابعة تنفيذها بحيث يودعها العمال على أفضل وجه ممكن .

وقد قدم تايلور خمسة وظائف من الوظائف السابق ذكرها للنظام الوظيفي لرؤساء العمال أثناء قيامه بالعمل كرئيس للعمال فى شركة الحديد المسماة Midvale Steel Company of Philadelphia فى عامى ١٨٨٢ ، ١٨٨٣ وهذه الوظائف هى :

كاتب بطاقة التعليمات - ملاحظ التوقيت - الفاحص - مشرف المجموعة - المسئول عن الترتيب والنظام .

وكان على كل شخص من هؤلاء أن يتعامل مباشرة مع العمال بدلا من إعطاء الأوامر عن طريق رئيس المجموعة فى النظام القديم ، وتولى تايلور بنفسه مهمة الإشراف على النظام فى المصنع .

وقد لاقى تايلور فى مبدأ الأمر صعوبة كبيرة فى إقناع رؤسائه بضرورة اتباع المبدأ الوظيفي ، خاصة وأنه كان يسود الاعتقاد بين هؤلاء الرؤساء بأن أساس الإدارة Foundation of management يتطلب اتباع الأسلوب

العسكري Military type ، غير أنه استطاع بعد جهود مستمرة إقناع هؤلاء الرؤساء بسلامة وصلاحيه النظام الوظيفي .

ويرى تايلور أنه إذا أخذت شركة كبيرة بمبدأ النظام الوظيفي لرؤساء العمال ، فانه من المفضل أن يكون لجميع رؤساء العمال الذين يقومون بنفس الوظيفة رؤساء آخرين فوقهم Over foremen فثلا رؤساء السرعة يرأسهم رئيس عام للسرعة ، وهكذا بقية الوظائف وتكون مهمة هؤلاء الرؤساء مزدوجة :

أولاً : يعتبر جزءاً من وظيفتهم تعليم رؤساء العمال الذين يعملون تحت إدارتهم طبيعة العمل الذي يقومون به ، والوسيلة التي يستطيعون بها إقناع العمال بتنفيذ الأوامر المعطاة لهم طبقاً للتعليمات الواردة في بطاقة التعليمات . وقد كانت هذه المهمة صعبة في بادئ الأمر ، نظراً لأن العمال اعتادوا منذ سنين عديدة على تكييف العمل الذي يقومون به بأنفسهم Suit themselves وكان كثيراً منهم أصدقاء لرؤسائهم ، وكانوا يعتقدون أن درجة تفهمهم لا تقل بحال من الأحوال عن رؤسائهم .

ثانياً : والمهمة الثانية لهؤلاء الرؤساء العاملين هي التغلب على الصعاب Smooth out the difficulties التي تنشأ بين مختلف الرؤساء ، فإذا قابل إثنان من الرؤساء صعوبة ما ، ولم يستطيعا حلها ، فعليهما أن يرسلوا في طلب رئيسهما العام والذي غالباً ما يكون في استطاعته تصحيح الوضع Straighten it out فإذا تعذر على الرئيس العام لرؤساء العمل علاج الموقف ، فإن الأمر يحال إلى المراقب المساعد Assistant superintendent والذي تكون من بعض واجباته القيام بمهمة التحكيم في مثل هذه المصاعب Arbitrating such difficulties

صفات رئيس المجموعة :

وفيما يتعلق برئيس المجموعة الذي يشرف على آلات خراطة مثلاً يرى فردريك ونسلو تابلور أنه ينبغي أن تتوافر فيه الصفات الآتية :

أولاً : أن يكون على قدر كبير من الإلمام والدراية بميكانيكية الآلات :

ثانياً : أن يفهم الرسوم والتصميمات ، وله القدرة على تصور هذه الرسوم والتصميمات في شكلها المنتج النهائي ، الأمر الذي يتعين معه أن يكون على قدر من العلم والتفكير .

ثالثاً : يجب أن يتأكد مقدماً أن كل شيء معد للعمل ، كأن يرى أن جميع المعدات والأدوات اللازمة للعمل في موضعها بحيث تكون في متناول يد العمال العاملين على الآلات ، وهذا يتطلب من رئيس المجموعة تركيز ذهنه .

رابعاً : عليه أن يتأكد أن كل عامل يحافظ على نظافة الآلة التي يعمل عليها ، وأنها في حالة جيدة ، وهذا يتطلب من رئيس المجموعة أن يكون نظيفاً بطبعه ومثلاً يحتذى في النظام .

خامساً : عليه أن يتأكد من أن الإنتاج قد تم وفقاً للمواصفات وبأعلى قدر من الجودة والكفاءة .

سادساً : عليه أن يتأكد من أن القوى العاملة التي تعمل تحت إشرافه تؤدي عملها بانتظام في حدود الزمن المقرر . ومن أجل تحقيق هذا ينبغي أن يكون رئيس المجموعة مثلاً للجد والنشاط ، وله قدرة على إشغال حماس العمال للعمل ، على أن يقرن هذا بالدقة الكاملة والحفاظ على المستوى الجيد للإنتاج .

سابعاً : عليه أن يراقب باستمرار القوى العاملة التي تعمل تحت إشرافه ويتأكد من أن « الشغلة » أو الجزئية من جزئيات « العملية » تذهب إلى الآلة المخصصة لإتمامها :

ثامناً : عليه أن يراقب بصفة عامة الوقت والمعدلات الزمنية التي يتم فيها الإنتاج للقطعة .

تاسعاً : يجب أن ينظم العمال الذين يعملون تحت إشرافه ، وأن يعمل على تعديل أجورهم وفقاً لما يحققونه من كفاية ، ويتطلب ذلك من رئيس المجموعة أن يتصف بسلامة الحكم على الأشخاص ومراعاة العدالة .

وقبل أن نترك الكلام عن تايلور ، يهمننا أن نشير إلى أنه بما قام به من بحوث ودراسات داخل المصنع يعتبر واحداً لأسس وقواعد النظام الوظيفي في الإدارة ، وهو أحد النظم العلمية التي تعتمد عليها الإدارة الحديثة الآن . كذلك طالب تايلور بوجود الفصل بين التخطيط والتنفيذ ، وبذلك يكون قدر شارك مشاركة فعالة في وضع اللبنة الأولى في صرح الإدارة العلمية

Scientific management

وهناك من يعتبر فردريك ونسلو تايلور « أبو الإدارة العلمية Father of Scientific Management » ويلخص مفهوم الإدارة العلمية أن في إمكانها تحقيق ما يأتي :

— تطبيق العلم بدلا من الأساليب التقليدية القائمة على التقدير الشخصي

Rule of Thumb

— الانسجام بدلا من التفرقة Discórd

— التعاون بدلا من سيادة روح الفردية Individualism

— تحقيق أكبر قدر ممكن من الإنتاج بدلا من الإنتاج المحدود .

— العمل على تنمية كفاية الفرد حتى تصل إلى أقصاها ، وبالتالي تحقق له مزيداً من الرخاء والرفاهية .

وقبل أن نختم حديثنا عن « فردريك ونسلو تايلور » — يكفيننا تعبيراً عن شخصيته أن نوضح أنه كان يؤمن بالعقل . . وبضرورة استخدامه . . . ويتمثل هذا في قولين نقتبسهما من كلماته الكثيرة التي تكرر فيها هذا المعنى . . فهو يعرف الإدارة بأنها إدارة الابتكار والخوافز “ Management of Initiative and Incentive ” وكذلك تعليق بعض كبار رجال الأعمال عن شهادته أمام مجلس النواب الأمريكي بقوله : أن أهم جانب مثير فيها Most Stirring Part . . قوله . . إن الإدارة العلمية الحقة تتطلب ثورة عقلية من جانب الإدارة . . ومن جانب العمال . .

“Scientific Management Requires a Mental Revolution on the Parts Both of Management and of Workers”

ولعل هذا العرض التحليلي الموجز ، يكشف عن بعض الجوانب التي من أجلها أطلق علماء التنظيم والإدارة على هذا العالم . . « أبو الإدارة العلمية » . .

هنري فايول Henri Fayol (١٨٤١ - ١٩٢٥)

ولد هنري فايول عام ١٨٤١ ، وفي سن الخامسة عشر التحق بمدرسة اللبسيه في مدينة ليون Lyon حيث أمضى سنتين ثم التحق بعد ذلك بالمدرسة الأهلية للمناجم بسانت اتيين St-Etienne وكان يعتبر حينئذ بسنه التي يبلغ سبعة عشر عاماً أصغر طالب في المدرسة . وفي سن التاسعة عشر تخرج مهندساً للمناجم Mining Engineer ثم عين في عام ١٨٦٠ مهندساً بشركة Commentary Fourchambault Company وقد أخذ يرتقى في سلم الوظائف

بها حتى وصل إلى مركز المدير العام ١٩١٨ ، وظل مديراً للشركة حتى تقاعد عن العمل ، ثم توفي في ديسمبر عام ١٩٢٥ عن أربعة وثمانين عاماً ويمكن تقسيم حياته إلى أربعة فترات :

الفترة الأولى : من عام ١٨٦٩ إلى عام ١٨٧٢ حيث كان يعمل مديراً مساعداً ، وكانت جهوده الفكرية موجهة نحو حل المشاكل المتعلقة بهندسة المناجم وعلى الأخص التغلب على موضوع الأخطار الناجمة عن الحرائق في مناجم الفحم .

الفترة الثانية : من عام ١٨٧٢ إلى عام ١٨٨٨ ، حيث كان قد تولى مركزاً أعلى ، اتجه نحو المشاكل الجيولوجية Geological Problems

الفترة الثالثة : من عام ١٨٨٨ إلى عام ١٩١٨ حيث كان يتولى مركز المدير العام Managing Director : وكان أبرز ما في هذه الفترة إظهار الباحثين اللذين يعتبران ثمرة دراساته وخبرته الطويلة ، واللذين أوضح فيهما اتجاهه الفكرى ، وهذين الباحثين هما :

بحث ألقاه عام ١٩٠٠ في مؤتمر دولي يضم رجال المناجم والمعادن ، والثاني بحث عنوانه آراء حول المبادئ العامة للإدارة Discourse on the general principles of administration ألقاه في محاضرة عام ١٩٠٨ بمناسبة العيد الفضى لشركة الحديد المعدنية ، وهذان البحثان هما الأساس الفكرى لموضوع كتابه المسمى Administration Industrielle et Generale

والذى يعتبره كثيرون شيئاً جديداً في عالم الفكر الإدارى ، وقد قدر البعض أنه يعتبر سابقاً لأوانه مائة عام على الأقل . ولم ينشر هذا البحث على

نطاق واسع إلا في عام ١٩٢٥ ، ثم ظهرت له طبعة باللغة الإنجليزية في عام ١٩٢٩ .

إن نجاح هنري فايول في القيام بالواجبات الملقاة على عاتقه في الشركة التي كان يعمل بها ، كان يعتبر حدثاً تاريخياً في حياة الصناعة الفرنسية ، حيث أنه عندما عين مديراً عاماً في عام ١٨٨٨ كانت هذه الشركة على هاوية الإفلاس *Verge of bankruptcy* ولكن أمكنها عن طريق تطبيق وسائله العلمية للإدارة أن تقف على قدميها ، وتسير قدماً في طريق الإنتاج وتحتل مركزاً مرموقاً في مجال إنتاج الحديد ، واستطاعت هذه الشركة خلال الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) ، أن تؤدي لفرنسا خدمات جليلة لا يمكن تقديرها بأي حال من الأحوال .

وعندما تقاعد عن العمل وهو في سن السابعة والسبعين كان مركز هذه الشركة المالي متين ، كما وأن القوى العاملة الفنية فيها كانت على درجة عالية من الكفاية .

الفترة الرابعة : من عام ١٩١٨ إلى عام ١٩٢٥ فيالرغم من أن فايول كان قد تقاعد في سن الشيخوخة وهو على جانب كبير من النضج ، إلا أن جهوده أخذت في الاستمرار . فانه منذ عام ١٩١٨ حتى عام ١٩٢٥ كرس جهوده لشرح نظريته في الإدارة ، وهي ثمرة ثلاثين عاماً في الممارسة التطبيقية بنجاح ملحوظ .

وبلاحظ أن فايول كتب بحوثه كتحليل للهيكمل الإداري ، وطريقة تطبيق الوظيفة الإدارية من وجهة نظره الخاصة . ويمكن تلخيص الإطار العام لوجهة نظره فيما يلي :

المبادئ الإدارية عند فايول

Principles of Management

١ - تقسيم العمل : Division of Work

يستهدف هذا المبدأ الحصول من الفرد على قدر أكبر من الإنتاج ، بنفس الجهد الذى يبذله ، ويمكن تحقيق ذلك ليس فقط فى العمل الفنى ، بل أيضاً فى جميع أنواع الأعمال بدون استثناء . ويعتبر « فايول » التخصص أمراً طبيعياً Natural order وهو يستدل على ذلك بأنه فى عالم الحيوان كلما ازدادت هذه المخلوقات رقبياً ، كلما ازدادت أعضاؤها وضوحاً وتميزاً .

كذلك يزداد الأمر وضوحاً فى المجتمعات الإنسانية ، وهى أعلى المخلوقات رقبياً ، حيث يكون هناك تناسب كامل بين كل عضو من أعضاء الجسد مع ما يؤديه من وظائف . وهكذا كلما اطرده نمو جماعة من الجماعات استجذت أجهزة قادرة على أداء الأمور المستحدثة وذلك بدلا من الجهاز الذى كان يؤدى جميع الوظائف من قبل .

٢ - المسئولية والسلطة : Authority and Responsibility

السلطة هى ممارسة حق ينحول لصاحبه إصدار أمر ، ويكون على الغير الطاعة التامة exact obedience وهو يرى وجوب التمييز بين سلطة المديرين الرسمية المستمدة من مراكزهم ، والسلطة الشخصية الناتجة من حصيلة صفات عديدة كالذكاء والخبرة ، وارتفاع الروح المعنوية ، والقدرة على القيادة ، وما أداة الشخص من خدمات سابقة . . . الخ .

وهو يرى أن المسئولية نتيجة طبيعية للسلطة Responsibility is a corollary of authority وعلى ذلك يجب تحديد درجة المسئولية أولاً ،

ثم نخويل صاحبها السلطة المناسبة ، والعدالة تأخذ حظها من التقدير نتيجة لمساندتها بمنطق السلطة والمسئولية ، والتي تعنى هنا القدرة على العطاء والثواب ، وكذلك القدرة على العقاب ، فمن أجل المصلحة العامة تشجع الأعمال النافعة ، وعلى العكس من ذلك الأعمال غير النافعة .

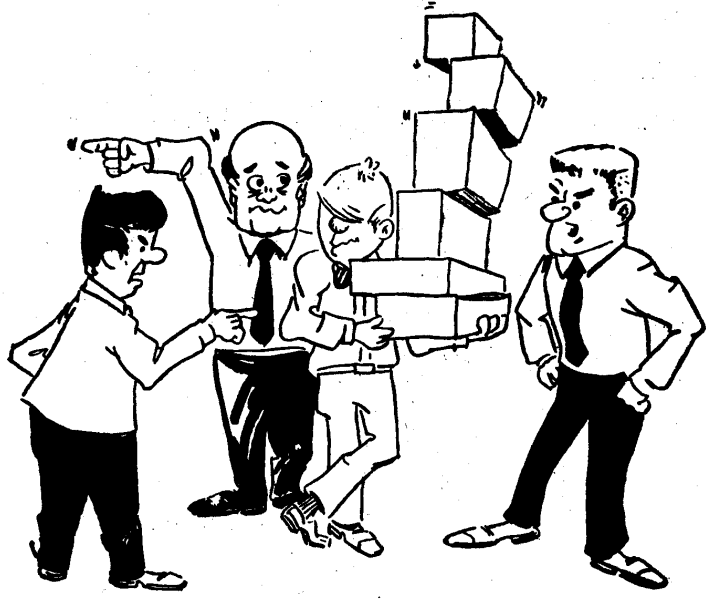
٣ - النظام Discipline

يمكن تلخيص معنى النظام في إطاعة الاتفاقات بهمة ونشاط ، وإظهار سلوك ودى نحو المنشأة ، ويتمثل ذلك بصفة خاصة فيما يديه الشخص من ملاحظات في علاقاته الخارجية ، وهو يقوم بكل ذلك بغض النظر عما إذا كانت هذه الاتفاقات قد عقدت بحرية ، أم قبلها دون مناقشة سابقة . وعلى أى حال فإن رأى العام مقتنع تماماً بأهمية النظام وقدرته على حسن سير العمل في دوائر الأعمال ، وأنه بدون النظام لا يمكن أن تزدهر أية منشأة ، أو يطرد نموها . هذا المعنى يزداد وضوحاً إذا رجعنا إلى المراجع العسكرية حيث نراها تؤكد هذا المعنى بالعبارة التالية « النظام يكون القوة الرئيسية في الجيوش

Discipline constitutes the chief strength of armies

٤ - وحدة الأمر : Unity of Command

يجب ألا يتلقى الموظف تعليماته إلا من رئيس واحد فقط One superior only إن عدم احترام هذه القاعدة ينتج عنه الاستهانة بالسلطة والإخلال بالنظام وتعرض المشروع لعدم الاستقرار ، وذلك لأنه طالما يمارس رئيسان سلطتهما على فرد واحد ، أو قسم معين ، فإنه سرعان ما يزداد الأمر اضطراباً وتشيع الفوضى و ينتشر عدم الرضى بين الجميع .



ينبغي أن يتلقى المرؤوس التعليمات من رئيس واحد

إن ازدواج الأمر dual command يجب تجنبه سواء في المنشأة الصغيرة أو الكبيرة أو المتوسطة . . وإلا نتج عنه من الخراب والضياع ما لا يمكن تداركه ، ومن الأمور الحتمية ، تخلف المشروع ، وأكبر من هذا . . غرس بذور الأحقاد والكراهية .

٥ - وحدة التوجيه : Unity of Direction

ويمكن توضيح هذه القاعدة ، بأن كل مجموعة من النشاط تعمل لتحقيق هدف واحد ، يجب أن يكون لها خطة واحدة One plan ورئيس واحد One head ويعتبر هذا شرطاً أساسياً لتنسيق القوى وتركيز الجهود .

ويجب أن يكون مفهوماً أن وحدة التوجيه - والتي تعنى رئيس واحد وخطة واحدة - لا تتعارض مع وحدة الأمر ، وذلك لأن وحدة الأمر تمارس على الأشخاص ، بينما وحدة التوجيه يقتضيها التنظيم السليم للمشروع بأسره .

٦ - خضوع المصالح الفردية للمصالح العام

Subordination of Individual Interest to General Interest,

يتطلب هذا المبدأ تغليب مصلحة المنشأة على مصلحة أحد موظفيها أو مجموعة من الموظفين . كذلك مصلحة الأسرة فوق مصلحة أحد أفرادها ، ومصلحة الدولة فوق مصلحة أى مواطن أو مجموعة من المواطنين . ويبدو أن هذه القاعدة لا تحتاج إلى مزيد من الإيضاح لتأكيد ضرورتها وأهميتها ، غير أنه للأسف الشديد كثيراً ما تهدر هذه القاعدة نتيجة للجهل والأثرة والأنانية وعدم الشعور بما ينبغى أن يتحلى به الفرد من تغليب المصالح العام ووضعه فوق المصالح الفردية . ويمثل مثل هذا التعارض عقبات ومصاعب كثيرة أمام الإدارة ، تحاول جاهدة أن تعمل على تذليلها ومنها مراعاة ما يلي :

١ - الحزم والقذوة الطيبة من الرؤساء .

٢ - أن تكون الاتفاقات عادلة على قدر الإمكان .

٣ - الرقابة الدائمة المستمرة .

٧ - مكافأة الأفراد Remuneration of Personnel

تعتبر مكافآت الأفراد ثمناً لما يبذلونه من خدمات ، وعلى ذلك يجب أن تتوافر في هذه المكافآت العدالة على قدر الإمكان ، وأن يسود الرضى أصحاب العمل والعمال .

ومعدل هذه المكافآت يتوقف إلى حد كبير على رغبة صاحب العمل

والظروف المحيطة به ، ومدى ما يستحقه الموظف ، ويرتبط ذلك بتكاليف المعيشة وتوافر أو عدم توافر القوى العاملة . . والظروف العامة للأعمال والمراكز الاقتصادية . . الخ .

إن طريقة دفع الأجور تستطيع أن تؤثر تأثيراً ملحوظاً على تقدم المنشأة ، وعلى ذلك فإن اختيار هذه الطريقة يعتبر مشكلة هامة ، ومن الجوانب الهامة التي يحسن توافرها في طريقة دفع الأجور ما يأتي :

- ١ - يجب أن تتوخى عدالة الأجر المدفوع .
- ٢ - أن تشجع القوى العاملة على العمل ، عن طريق مكافأة كل ما يبذله العامل من مجهود .
- ٣ - أن لا تؤدي إلى دفع أجر أكثر من الحدود المعقولة .

٨- المركزية Generalization

أن المركزية في نظر هنري فايول ، كتقسيم العمل أمر يتطلبه منطق الطبيعة ، فانه من المشاهد أنه يوجد في كل شيء حتى every organism سواء كان حيواناً أم إنساناً ، يوجد جانب تتجمع فيه مشاعره وإحساساته ، هذه الجانب يطلق عليه مخ brain أو جانب موجه directive part ومن هذا المخ . . . أو الجانب الموجه تخرج الأوامر والتعليقات إلى مختلف الأجزاء فيؤدي كل عضو عمله ، وتكون لديه القدرة على الحركة والأداء .

والمركزية ليست وسيلة من وسائل الإدارة تعتبر جيدة أو رديئة لذاتها ، بحيث يترك الأخذ أو عدم الأخذ بها وفقاً لأهواء المديرين أو الظروف ، إن مركزية الإدارة في نظره لا بد من تطبيقها ، غير أن حدود الأخذ بهذا المبدأ تتفاوت بين منشأة وأخرى .

إن مركزية الإدارة أو لا مركزية الإدارة ، مسألة بسيطة نسبية ، ففي المنشآت الصغيرة حيث تنساب الأوامر والتعليمات رأساً من المدير إلى التابعين تكون هناك ضرورة حتمية للأخذ بقاعده المركزية .

أما المنشآت الكبيرة ، حيث تدرج السلطات والمسئوليات ، فإنها تمثل مرحلة طويلة تعترض سبيل الاتصال المباشر بين المدير والمراحل الأدنى في سلم السلطات والمسئوليات ، وعلى ذلك فإن الأوامر والتعليمات تنساب من خلال مجموعة من الوسطاء ، وحينئذ يمكن منح الموظف من اللامركزية بقدر ما يتمتع به من الكفاءة والقدرة على الابتكار والمبادرة واعتماد مروضيه عليه وظروف العمل . أن درجة الأخذ بالمركزية يجب أن تتفاوت بين منشأة وأخرى تبعاً لاختلاف الحالات .

٩- تدرج السلطات Scalar Chain

أن تدرج السلطة ، عبارة عن ضرورة توضيح سير السلطة في المشروع ، أى السلطة التي يتضح خطها ابتداء من نهايتها ultimate authority حتى أدناها . وعلى ذلك فإنه عند القيام بمقتضيات حدود اتصالات العمل ، فإن الأمر يقتضى ضرورة سلوك هذا الخط ، حلقة بعد أخرى حتى نبدأ من أو ننتهى إلى نهاية السلطة . . أى ينبغى ضرورة توضيح تسلسل الرئاسات من أعلى المستويات إلى أدناها . . وتوضيح نطاق الإشراف .

وهذا الخط وإن أملت احتياجات تطبيق مبدأ وحدة الأمر ، إلا أنه يمكن القول بأنه ليس دائماً الأسرع ، والشاهد على ذلك ما نراه في كثير من الأحيان في المنشآت الكبيرة ، وما نراه كذلك أكثر وضوحاً في دوائر الحكومة .

أن هناك أمراً يجب أن يؤخذ في الاعتبار وهو أنه يوجد الآن نشاط كبير

متعدد يتوقف نجاحه على السرعة في التنفيذ ، وعلى ذلك فان احترام خط السلطة يجب أن يتلاءم مع الحاجة إلى السرعة في تنفيذ الأعمال .

١٠ - الترتيب Order

يعنى هنرى فايول بالترتيب ، ترتيب الأشياء والأفراد ، وهو يعنى فيما يتعلق بترتيب الأشياء « أن كل شئ يجب أن يكون له مكان . . وأن يوضع كل شئ في مكانه الخاص » . ويسرى هذا المعنى أيضاً فيما يتعلق بترتيب الأفراد . . . « كل فرد يجب أن يكون له مكان . . . وأن يوضع كل فرد في مكانه المناسب » .

وقد خلص فايول مما سبق بوجود ترتيبين في المنظمة ، ترتيب مادي للأشياء ، وترتيب اجتماعي للأفراد .

الترتيب المادي Material Order

يستهدف الترتيب المادي للأشياء تجنب ضياع المواد الأولية ، وعلى ذلك فإنه لإمكان تحقيق ذلك ، لا يكفي فقط وضع كل شئ في مكانه المخصص بشكل مرتب ، بل يجب أيضاً أن يختار هذا المكان بعناية بحيث يمكن المنشأة من مزاوله مختلف أوجه نشاطها بأعلى قدر ممكن من اليسر .

الترتيب الاجتماعي Social Order

يستهدف الترتيب الاجتماعي للأشخاص تخصيص مكان لكل موظف ، وأن وضع كل موظف في المكان المخصص له ، ويقتضى الترتيب الأمثل أن يكون المكان مناسباً للموظف ، وأن يكون الموظف مناسباً للمكان . . أو كما يقول المثل الإنجليزي « الرجل اللائق في المكان اللائق »

The right man in the right place

وبمخلص فايول مما تقدم إلى أن الترتيب الاجتماعي يتطلب
حسن تطبيق قاعدتين من أهم القواعد اللازمة للنشاط الإداري
وهما : التنظيم الجيد ، والاختيار الجيد .

١١ - المساواة Equity

يتساءل فايول قائلاً . . . لماذا المساواة وليست العدالة ؟ ويستطرد قائلاً
أن العدالة عبارة عن احترام المعتقدات الوضعية وجعلها موضع التنفيذ ، غير
أن هذه المعتقدات الوضعية لا تستطيع أن تحيط بكل شيء ، فضلاً عما قد
يعتورها من الإبهام والغموض في نصوصها ، الأمر الذي يتطلب تفسيرها ،
أو الإضافة إليها لتعويض ما بها من قصور inadequacy

إن تشجيع القوى العاملة لأداء وظائفها بأعلى ما في طاقتها وقدرتها من
الولاء والإخلاص ، يتطلب ضرورة اتباع قاعدة المساواة . . . تلك المساواة
التي يراعى عند تطبيقها أن تكون مزوجة بالعطف والعدالة ، بحيث تكفل
خبرة القوى العاملة وممارستها للعمل ، والمساواة بهذا المعنى تستبعد العنف
والقوة ، ويتطلب ممن يطبقها أن يتصف بالخبرة ، وأن يكون على قدر كبير
من الذوق والشعور الفياض .

١٢ - استقرار العمل Stability of Tenure of Personnel

يتطلب الموظف الجديد بعض الوقت للاعتياد على عمله الجديد حتى يتمكن
من أدائه بنجاح ، هذا مع الافتراض دائماً أن هذا الموظف تتوفر لديه
القدرات المطلوبة لأداء هذه الوظيفة . . . وعلى ذلك فإنه قبل حصوله على هذا
المران ، أو في حالة حصوله على هذا المران ولكنه استبعد من وظيفته ، فإنه
لا يمكن القول أنه أدى عملاً ذو أهمية للمنشأة التي يعمل بها . ومما لا شك فيه ،
أنه إذا تكررت مثل هذه الأمور ، فإن العمل لن يتم على أفضل وجه ممكن .

وعلى وجه العموم ، إن استقرار العمل علامة من علامات حسن الإدارة ويشاهد في المنشآت الناجحة ، وعلى العكس من ذلك يلاحظ عدم الاستقرار في المنشآت غير الناجحة ، الأمر الذى يتضح منه أن عدم الاستقرار يحدث نتيجة لسوء الإدارة .

١٣ - المبادرة أو الابتكار Initiative

يستشعر الشخص الذكى قدراً كبيراً من الرضى عندما يخطط لفكرة مغنية ، ويحرص حرصاً شديداً في العمل على تأكيد نجاحها . هذه القدرة على التفكير والتنفيذ هي ما نسميه بالمبادرة أو الابتكار .

ومن الأمور المرغوب فيها أن يتحلى الموظفون في مختلف المراحل الإدارية داخل التنظيم بهذه الصفة التى تعنى القدرة على الخلق والإبداع والابتكار ، وعلى ذلك فانه من الضروري أن تعمل الإدارة على تشجيع تنمية هذه الصفة حتى تصل إلى أقصاها .

وتعتبر هذه الصفة مصدراً هائلا من مصادر قوة المشروع إذا تحلى المدير بها . والمدير الناجح يجب أن يكون راغباً وقادراً على توضيح بعض غروره ، فى سبيل منح مساعديه الفرصة ليستشعروا أهميتهم الذاتية ، ويكشفوا عن القدرات الخلاقة والمبدعة لديهم ، وذلك عن طريق تنمية هذه الصفة فيهم ، وذلك لأنه - إذا ما تساوت الصفات الأخرى - فإن المدير القادر على تنمية هذه الصفة لدى مساعديه يعتبر أفضل من ذلك الذى لا يستطيع أن يحقق ذلك .

١٤ - روح الاتحاد Esprit de Corps

إن قادة المشروعات Business Heads عليهم أن يفكروا تفكيراً عميقاً فى المثل القائل « الاتحاد قوة Union is strength » فروح الاتحاد والانسجام

بين أفراد القوى العاملة في المشروع تعتبر قوة كبيرة له ، وعلى ذلك يجب أن تبذل الجهود لتدعيمها . وهناك طرق عدة لإمكان تحقيق ذلك نذكر من بينها بصفة خاصة ، قاعدة واحدة واجبة التطبيق وثغرتان يجب تجنبهما .

أما القاعدة الواجبة التطبيق فهي قاعدة « وحدة الأمر » أما الثغرتان الواجب تجنبهما فهما :

(أ) سوء فهم القول السائد « فرق واحكم divide and rule »

(ب) سوء استخدام التعليقات المكتوبة لاتصالات العمل :

يرى « فايول » أنه من الأمور التي يجب مراعاتها عدم بث الفرقة بين أفراد القوى العاملة في المشروع وهو في ذلك يقول « إن بث الفرقة بين قوى الأعداء لإضعافهم يعتبر عملاً يتصف بالمهارة ، بينما بث الفرقة بين نفس الفريق الذي ينتمي إليه الشخص يعتبر إثماً كبيراً » .

كما يرى « فايول » أنه عند التعامل في شئون تتعلق بالمشروع ، أو إعطاء أمر يحتاج إلى مزيد من الشرح ، غالباً ما يكون من الأسرع والأسرع القيام بذلك شفهيّاً وعدم اللجوء إلى الكتابة .

وعلى ذلك يفضل « فايول » إعطاء الأوامر شفهيّاً كلما كان ذلك ممكناً ومجدياً ، لأن ذلك يحقق السرعة والوضوح والانسجام .

ويختتم « فايول » بحثه عن القواعد ، والمبادئ الإدارية وأهميتها قائلاً « بدون مبادئ .. يعيش المرء في الظلام والفوضى .. إن المبادئ هي المنارة التي تهدي من يسترشد بها ، ولن يستطيع ذلك ألا أولئك الذين يعرفون الطريق إليها » .

الواجبات الإدارية للتنظيم

Managerial Duties

يرى فابول أنه يجب على المنظمة أن تقوم بالواجبات الإدارية الآتية في جميع الأحوال :

- ١ - التأكد من أن التخطيط أعد بعناية ، وأنه ينفذ بكل دقة .
- ٢ - التأكد من أن التنظيمين : الإنساني والمادى يكفلان تحقيق أهداف المشروع .
- ٣ - وضع سلطة مفردة مرشدة Single guiding authority ويجب أن تتوافر في هذه السلطة المفردة الحكمة والنشاط .
- ٤ - تنسيق الجهود ، والعمل على أن يتوافر الانسجام بين مختلف أوجه النشاط داخل المنشأة .
- ٥ - إعطاء قرارات حاسمة وواضحة .
- ٦ - إيجاد وسيلة فعالة للاختيار بحيث يرأس كل قسم شخص يتصف بالقدرة والحيوية والنشاط ، وأن يوضع كل موظف في المكان الذي يستطيع أن يؤدي فيه أعظم قدر من الخدمة .
- ٧ - تحديد الواجبات بوضوح .
- ٨ - تشجيع الرغبة في تحمل المسؤولية ، وتشجيع الابتكار وروح المبادرة في العمل .
- ٩ - إعطاء مكافآت عادلة للخدمات المبذولة .
- ١٠ - الاستفادة من مفهوم العقوبات لتقويم الأخطاء .

- ١١- التأكد من استتباب النظام واستقراره .
- ١٢- التأكد من تغلب المصلحة العامة ووضعها فوق المصلحة الفردية .
- ١٣- إعطاء عناية خاصة لقاعدة وحدة الأمر .
- ١٤- الإشراف على الترتيب المادى ، والترتيب الإنسانى .
- ١٥- الرقابة العامة على كل ما فى التنظيم .
- ١٦- مقاومة كثرة التعليمات .

ويرى فايول أنه يجب على الإدارة أن تقوم بجميع الواجبات السابقة فى مختلف المشاريع ، سواء كانت فردية أو غير فردية ، أنه يرى أن تحقيقها يكون يسيراً كلما كبر حجم المشروع وازداد عدد موظفيه .

عناصر الإدارة عند فايول

Elements of Management

أولاً - التخطيط Planning

يرى فايول فى القول الشائع « الإدارة تعنى النظر إلى المستقبل managing means looking ahead » ما يوضح أهمية التخطيط فيما يتعلق بدوائر الأعمال . كما ويستطرد قائلاً « حقيقة أن النظر إلى المستقبل ليس كل الإدارة ، إلا أنه جانباً أساسياً فيها » .

« وتبدو الحاجة واضحة إلى التخطيط فى أحوال عديدة ، وبطرق مختلفة ، ولعل أهمها هى وضع الخطة للعمل فى المستقبل ، إذ أن آثارها تكون فعالة ومثمرة ، هذا فضلاً عن أنها تعتبر بمثابة صورة المستقبل .

وتعتمد خطة العمل للمستقبل في نظر فايول على ثلاثة نقاط :

- ١ - موارد المنشأة .
- ٢ - طبيعة العمل وأهميته .
- ٣ - اتجاهات المستقبل .

ويلاحظ أن فايول لا يقلل من أهمية التخطيط ، بل يعتبره من أصعب الأمور التي تقابلها المنشآت .

ثانياً - التنظيم Organizing

يرى فايول أن تنظيم منشأة ما يعنى مدها بكل شئ نافع تحتاج إليه لتأدية مختلف وظائفها ، كالمواد الخام ، والأدوات ، ورأس المال ، والأفراد . وكل هذه الأمور يمكن تقسيمها من وجهة نظره إلى قسمين : التنظيم المادى ، والتنظيم الإنسانى . وقد ركز جهوده نحو التنظيم الإنسانى .

ثالثاً - القيادة Command

يرى فايول أنه إذا ما تم التنظيم على الوجه المتقدم ، فلا يبقى بعد ذلك إلا إدارته وتشغيله ، وهذه هى القيادة . والقيادة هنا تعنى مختلف الرؤساء والمديرين كل فى حدود مسئولياته ، وفى نطاق الوحدة التى تدخل فى اختصاصه فكل مدير عليه أن يحصل من جميع موظفيه على الجهد الأمثل لمصلحة المنشأة بأسرها .

والقيادة السليمة يجب أن تتوفر فيها الصفات الآتية :

- ١ - المعرفة التامة بمن يعمل تحت امرتها من موظفين .
- ٢ - استبعاد غير القادرين .

٣ - الإحاطة الشاملة بجميع الاتفاقات الملزمة للمنشأة وموظفيها .

٤ - القدوة الحسنة .

٥ - مراجعة التنظيم مراجعة دورية والاستعانة في تحقيق ذلك بالخزائن التنظيمية المخصصة .

٦ - جمع كبار معاونين عن طريق المؤتمرات لتركيز الجهود وتوحيد توجههم .

٧ - عدم التدخل في التفاصيل ، حتى لا يستغرق ذلك كثيراً من جهد القيادات ووقتها .

٨ - أن تستهدف القيادة السليمة تحقيق الوحدة بين أفراد القوى العاملة وحثها على النشاط والولاء ، وتشجيع روح الابتكار والمبادرة فيها .

رابعاً - التنسيق Co-ordination

التنسيق هو تحقيق الانسجام بين مختلف أوجه النشاط في المنشأة بقصد تيسير عملها وتحقيق نجاحها . والتنسيق يتناول فيما يتناول الجوانب المادية والاجتماعية والوظيفية للتأكد من ملاءمة كل جزئية من الجزئيات للقيام بمهمتها وقدرتها على أداء ذلك بصورة اقتصادية .

والتنسيق الجيد في أى مشروع من المشروعات يجب أن تتوفر فيه الحقائق الآتية :

١ - كل إدارة من الإدارات تعمل في انسجام تام مع بقية الإدارات .

٢ - يجب أن تعرف كل إدارة من الإدارات ، والأقسام التابعة لها ، الدور الذى يجب عليها أدائه بوضوح تام ، كذلك المعونة المتبادلة التى يمكن أن يؤديها كل للآخر .

٣ - يجب أن يتناسق باستمرار جدول العمل للادارات المختلفة والأقسام الفرعية مع مختلف الظروف والأحوال .

ولا يخفى أن مثل هذه النتائج السابق ذكرها لا يمكن تحقيقها إلا عن طريق الذكاء والخبرة والتوجيه الحى النشاط . ومن أجل ذلك يلاحظ عدم تمام تحقيقها فى كثير من المنشآت لعدم قدرتها على توفير العناصر اللازمة لإمكان تحقيق التنسيق الجيد .

خامساً - الرقابة Control

يرى فايول أن مهمة الرقابة فى أى منشأة هو التحقق من أن كل شىء يحدث وفقاً للخطة الموضوعية والتعليقات الصادرة والمبادئ المقررة ، كما وتهدف الرقابة إلى إظهار نقاط الضعف والأخطاء حتى تعمل المنشآت على تلافي وقوعها أو تمنع حدوثها مرة ثانية .

ويمتد نطاق الرقابة بحيث يشمل كل ما فى المنشأة من أشياء وأشخاص وأعمال .

ويرى فايول أن هناك جوانب كثيرة يجب أن تهتم بها الرقابة .

فيجب مثلاً على الإدارة أن تتأكد من وجود خطة ، وأن هذه الخطة تنفذ بكل دقة حتى آخر لحظة . ومن استخدام الخرائط التوضيحية الملخصة ومن أن التعليقات تنساب فى خطوط السلطة وفقاً للمبادئ الإدارية ، كما ويجب على الإدارة أن تتأكد من عقد مؤتمرات التنسيق . . . الخ .

وتتطلب وجهة النظر التجارية ضرورة التأكد من أن المواد الأولية التى تدخل فى المنشأة أو التى تخرج منها ، تراجع من حيث الكمية ، والنوع :

والسعر ، وأن سجلات المخازن تملك بدقة ، وأن المنشأة تنفذ كل ما تتعهد به من وعود .

ومن الناحية الفنية يجب أن يكون هناك تقدم ملحوظ في عمليات التشغيل ووسائل الصيانة ، وحالة المصنع ، وما تؤديه القوى العاملة من أعمال .

ومن الناحية المالية تشمل الرقابة الدفاتر والنقدية والمصادر المالية واستثمارات رأس المال ... الخ .

ومن الناحية التأمينية التأكد من أن الوسائل المستخدمة لوقاية الممتلكات والأشخاص في حالة جيدة .

وأخيراً ... من الناحية المحاسبية ، يجب التأكد من وجود جميع الوثائق والمستندات ، وإمكان الرجوع إليها في سرعة عند الضرورة دون أى تأخير أو إبطاء ، وأنها تعطي صورة واضحة لحالة المنشأة وأن الرقابة تستطيع أن تتحقق من ذلك عن طريق مراجعة الدفاتر والإحصاءات ، والأشكال البيانية ... الخ . كما وينبغي التأكد من دقة هذه الوثائق ، وعدم وجود مستندات عديمة الفائدة ، أو أرقام عديمة الجدوى .

ويتضح من التفكير الأساسي لفايول فيما يتعلق بالهيكل الإداري أنه يعتبر التنظيم إحدى وظائف الإدارة ، وأنه يستقل عن التخطيط ، والتوجيه ، والتنسيق والرقابة ، ذلك على الرغم من أنهما عنصران متدخلان في العمل . وهو يحذ استخدام الخرائط التوضيحية للهيكل الإداري ، ويقول أنه تكفى نظرة واحدة إلى هذه الخرائط لتمكن المنشأة وأقسامها من معرفة الاختصاصات وحدود السلطة ، وهو يرى أن هذه الخرائط التوضيحية تؤدي أكثر مما يؤديه الشرح الطويل .

ويرى فايول ضرورة وجود إحصائيين فنيين يعاونون المدير العام في المسؤوليات الملقاة على عاتقه ، على أن لا يكون هؤلاء الفنيين سلطات معينة . إنما يعملون وفقاً للتعليمات التي تصدر إليهم من المدير العام .

تقسيم الوظائف عند فايول

Division of Functions

يرى فايول أنه يمكن تقسيم جميع الوظائف وما ينبثق منها من أوجه النشاط في المنشآت الصناعية إلى ست مجموعات :

١ - النشاط الفني Technical activities كالإنتاج ، والصنع وإخراج سلعة جديدة من عدد من الأشياء المصنوعة .

٢ - النشاط التجاري Commercial activities : كالشراء والبيع والمبادلة .

٣ - النشاط المالي Financial activities : وهو يهدف إلى حسن استعمال المال على الوجه الأمثل .

٤ - النشاط التأميني Security activities : ويهدف إلى حماية الممتلكات والأشخاص .

٥ - النشاط المحاسبي Accounting activities : كالقيام بعمليات الجرد وعمل ميزان المراجعة والميزانية ، وحسابات التكاليف ، والأرقام الإحصائية .

٦ - النشاط الإداري Managerial Activities : كالخطيط وإصدار الأوامر والتنسيق والرقابة .

وهو يرى أن هذه المجموعات الست من أوجه النشاط ، أو هذه الوظائف الأساسية ينبغي أن تتوافر دائماً في المنشأة سواء كانت بسيطة أم معقدة ، صغيرة أم كبيرة ، ، وأن لا يتولاها إلا الكفاءات القادرة على القيام بها .

ويعتبر « فايول » من الأوائل الذين نادوا بضرورة تعليم الإدارة ، غير أنه اشترط ضرورة توافر سمات خاصة وصفات إدارية معينة ، والتدريب على اكتساب هذه الصفات Managerial Qualities & Training ، منها مثلاً ضرورة توافر صفات جسمانية Physical كالصحة والقوة والنشاط . . . وصفات ذهنية Mental ، كالقدرة على الفهم والاستيعاب والنضج العقلي ، والقدرة على التكيف مع ظروف بيئة العمل ، وصفات معنوية Moral ، كالاستعداد لتحمل المسئولية في همة وحزم ، والقدرة على الخلق والإبداع والابتكار ، والشعور بالعزة والكرامة والثقة في النفس . . . كما وينبغي أن يكون لديه إدراك بمجريات الأمور والمشكلات العامة ، بحيث يمكن القول أنه واسع الاطلاع وعلى جانب كبير من الثقافة العامة General Education ، وعلى دراية خاصة Special Knowledge بكل ما يحيط بالمنشأة من ظروف أو علاقات عمل . . . هذا فضلاً عن توافر الخبرة لديه Experience تلك الخبرة التي تعينه على حسن التوجيه لإنجاز الأعمال .

وكان يرى أيضاً أن جميع الموظفين في المنشآت سواء أكانوا صغاراً أم كباراً يجب أن يكون لديهم قدر من المعلومات بالنسبة للوظائف الأساسية في المشروع ، وهذا القدر ترتفع نسبته من وظيفة لأخرى تبعاً لنوع الوظيفة . . . فرئيس القسم في نظره يجب أن يتساوى لديه الأهمية النسبية للقدرة الفنية ، والأهمية النسبية للقدرة الإدارية ، وهو يقدر الأهمية النسبية لكل منهما بـ ٣٠٪ بينما المدير يجب أن تكون الأهمية النسبية للقدرة الإدارية لديه ٤٠٪ والأهمية النسبية للقدرة الفنية ١٥٪ فقط .

ولنضرب مثلاً من تفكيره في هذه الناحية ، نورد جدولاً يوضح الأهمية النسبية للقدرات اللازمة للموظفين في مختلف المنشآت الصناعية من وجهة نظره .

الأهمية النسبية للقدرات اللازمة							أنواع الوظيفة
إدارية	فنية	تجارية	مالية	تأمينية	محاسبية	المجموع الكلي	
%	%	%	%	%	%	%	
							منشآت كبيرة
٥	٨٥	—	—	٥	٥	١٠٠	عامل
١٥	٦٠	٥	—	١٠	١٠	١٠٠	مقدم
٢٥	٤٥	٥	—	١٠	١٥	١٠٠	مراقب
٣٠	٣٠	٥	٥	١٠	٢٠	١٠٠	رئيس قسم
٣٥	٣٠	١٠	٥	١٠	١٠	١٠٠	رئيس قسم فني
٤٠	١٥	١٥	١٠	١٠	١٠	١٠٠	مدير
							منشأة فردية
٢٥	٣٠	١٥	١٠	١٠	١٠	١٠٠	منشأة صغيرة
٣٠	٢٥	١٥	١٠	١٠	١٠	١٠٠	منشأة متوسطة
٥٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠٠	منشأة كبيرة جداً

ويستخلص من الجدول السابق ما يأتي :

- ١ - أن أهم قدرة يجب أن يتصف بها العامل هي القدرة الفنية .
- ٢ - كلما تدرجنا صعوداً في سلم الوظائف نجد أن الأهمية النسبية للقدرة الإدارية تأخذ في الازدياد بينما تأخذ الأهمية النسبية للقدرة الفنية في التناقص .
- ٣ - أن أهم قدرة يجب أن يتصف بها المدير هي القدرة الإدارية ، وكلما ارتفعنا في سلم السلطة فإن الأهمية النسبية لهذه الصفة يجب أن تكون الغالبة .
- ٤ - أن أهم قدرة يجب أن يتصف بها رئيس المنشأة الصناعية الصغيرة هي القدرة الفنية .
- ٥ - كلما كبر حجم المنشأة ازدادت الأهمية النسبية للقدرة الإدارية ، بينما تنخفض الأهمية النسبية للقدرة الفنية .
- ٦ - إننا كلما ارتفعنا في سلم السلطات والمسئوليات ، يجب أن يزداد الإلمام بمختلف الوظائف في المشروع ، وهذا القدر من الإلمام ترتفع نسبته فيمن يتولى مراكز قيادية . وعلى ذلك فقد أوضح الارتباط الوثيق بين الإدارة ومختلف العلوم والفنون التطبيقية ، حيث أن الإدارة الرشيدة تستخدم كل ما يطرأ على هذه العلوم والفنون من تقدم لخدمة المشروع بأسره ، حتى يحقق أهدافه بأعلى قدر ممكن من الكفاية .

يتبين لنا مما سبق أن فايول وضع الأسس والقواعد لكل من التنظيم والإدارة ، وأنه تعمق في بحوثه ودراساته إلى الدرجة التي مكنته من أن يضع نسباً مئوية للقدرات التي يجب أن يتصف بها مختلف الموظفين بالمنشأة ، وأنه إذا كان قد تغلبت عليه طبيعة مهنته ، فوضع الوظيفة الفنية في تقسيماته في مركز الصدارة ، إلا أن هذا لا يمنع أنه من الرواد الأوائل الذين أعطوا الإدارة أعظم جانب من الأهمية ، وطالبوا بضرورة تعليمها ، وتعتبر العناصر

التي ذكرها ، والتي يجب أن تشملها الوظيفة الإدارية إضافة جديدة ومبتكرة ونافعة في مجال الإدارة العلمية ، ما زال معمولاً بها إلى حد كبير حتى الآن .

ولعل من المناسب أن نوضح أنه كان يتوخى جانب الخلل في توجيهاته الإدارية . . فانه نفسه يقرر أن المبادئ التي ذكرها ينبغي ألا تعتبر قواعد جامدة

... Not be considered rigid rules

كما يذكر أنه من النادر أن تطبق نفس المبادئ مرتين على طرفين متشابهين Identical Conditions ينبغي أن نأخذ في الاعتبار الظروف المحيطة والعوامل المتغيرة . . غير أنه كان يؤمن بشمول علم الإدارة

Universal Science of Mangement

وأن هذا العلم قابل للتطبيق على مختلف أوجه النشاط التجاري . . والصناعي . . والسياسي . . والديني . . والحربي ، أو حتى الخيري Philanthropy

التون مايو Elton Mayo (١٨٨٠ - ١٩٤٩) والعلاقات الإنسانية :

يرى بعض علماء التنظيم والإدارة أن التون مايو يعتبر ثالث ثلاثة ، كانوا من أبرز من أسهموا في نشأة الإدارة العلمية ، وقد قمنا بدراسة تحليلية لدراسات اثنين من هؤلاء العلماء ، ورأينا إتماماً للفائدة أن نلقى بعض الضوء في إيجاز عن العالم الثالث ، وهو « التون مايو » الذي عاش فيما بين عامي ١٨٨٠ ، ١٩٤٩ . وكذلك الاتجاه المعارض لآرائه .

والتون مايو ، مثله في ذلك مثل زميليه ، كان يهتم بالدرجة الأولى بالإدارة من حيث تأثيرها على إنتاجية القوى العاملة . غير أن وجهة نظره كانت تختلف تماماً عن وجهة نظر فردريك ونسلو تايلور ، وقد ذهب في

كتاباتة ليس فقط إلى الحد الذي وقف فيه مع منتقدي أساليب تايلور ، بل ذهب إلى أبعد من هذا . . أنه عارض فكرة تايلور الأساسية التي تعتبر أن الحافز الاقتصادي هو أهم حوافز الإنتاجية . . لقد اعتبر « التون مايو » الحافز الاقتصادي عامل غير هام في تحقيق إنتاجية عالية ، إذا قورن بعوامل أخرى . . نفسية وعاطفية وحسية . . ولعل السبب في اتجاهه هذا أنه كان مهتماً بدراسة علم النفس ، وأدخله في تجاربه العديدة ، وعلى وجه الخصوص كأستاذ للبحوث الصناعية Industrial Research في الدراسات العليا بكلية إدارة الأعمال بجامعة هارفارد ، والذي ظل يعمل فيها أستاذاً فيما بين عامي ١٩٢٧ ، ١٩٤٧ . وقد كان له تأثيراً كبيراً على تلامذته ومريديه فيما يتعلق بتطور العلوم الاجتماعية ، واستخدامها في التعليم الإداري ، هذا فضلاً عن ترويجه لضرورة استخدامها في التطبيق الإداري على أيدي الممارسين من المديرين . . وكثيراً من كتاباته اعتمدت على التجارب الشهيرة التي أجراها في مصانع « هاوثرن » والتي يطلق عليها « تجارب هاوثرن Well-known Hawthorne experiments » وقد لوحظ على « التون مايو » أنه كان مهتماً أثناء الحرب العظمى الأولى وما بعدها ، بمشكلة « الكراهية Antipathy » التي كانت سائدة بين الإدارة والعمال في بلده الأصلية « أستراليا » حيث كان يحاضر في جامعة كوينزلاند Queensland University . . وقد برزت ظلالاً من أفكاره التي ظهرت فيما بعد ، في المحاضرات التي كان يلقيها عام ١٩١١ على طلبة هذه الجامعة في موضوع الفلسفة Philosophy .

أما القارئ لأفكار هذا الرجل في هذه المرحلة ، يتبين منها أنه كان له خط واضح في ماضيه ، وأنه سار على نفس الخط في مستقبل حياته : فقد أوضحت لنا الكتابات التي أصدرها أنه كان يؤمن بالجانب المعنوي والنفسي

في توحيد المجتمعات . . وكان يعارض الأساليب الفنية لتايلور : وفيما يلي نورد بعض كلماته المبكرة التي نشرها عام ١٩١٩ تحت عنوان : « الديمقراطية والحرية - مقالة في المنطق الاجتماعي »

Democracy and Freedom : An Essay in Social Logic.

« يؤمن جون ستيوارت ميل John Stuart Mil ، بأن الديمقراطية السليمة لا يمكن أن تتحقق إلا بالمناقشة المنطقية الواسعة العريضة مع الجماهير . . وهذا الشرط من مقتضيات الديمقراطيات الحديثة تعذر تطبيقه في استراليا . . وذلك لأن الإقناع المنطقي لا يمكن تحقيقه بسهولة أو سرعة على قاعدة عريضة من الجماهير ينتشر بينها الجهل Ignorant People » . . كما ويستطرد قائلا « أن مظاهر الانتقام بين زعماء هذه الأمة شيء ملحوظ ، هذا على الرغم من الاتجاه السائد في العالم وهو حفز الهمم نحو وحدة الأمة لمقابلة التهديدات التي تنجم عن صراع الطبقات . . وزعمائنا لم يستطيعوا أن يقضوا على هذه الظاهرة » .

ومن هنا فإنه يؤكد على مفهوم جديد يدل على اتجاهه المبكر في أهمية الفرد وأهمية العلوم الاجتماعية . . حينما يقول : « إننا لو استعرضنا وجهة نظر علم الاجتماع ، فإن المجتمع الكبير يتكون من أفراد ينتظمون في مجموعات . . كل مجموعة من هذه المجموعات تقوم بتحقيق وظيفة من الوظائف التي يحتاج إليها المجتمع . . فإن أخذنا هذه الحقيقة في حسابنا ، فإن علم النفس وهو الذي يبحث في طبيعة الإنسان وفي أغواره وفي أعماقه ، وهو الأقدر على تعبئة الجهد العام نحو ما ينبغي أن يكون عليه المجتمع . . فإنه ينبغي على الفرد أن يستشعر أن المجتمع في حاجة إلى جهوده ، كما وأن نظرتة ينبغي أن تكون أعمق وأوسع من أن تقتصر على المجموعة التي ينتظم فيها فقط . . بل

أن نظرتة ينبغي أن تمتد إلى المجتمع الكبير بأسره . . وأن الفشل أو الإخفاق في تحقيق هذا يجعل من الممكن تفتيت وحدة المجتمع .

ولعل اتجاهاته نحو استخدام علم الاجتماع في الإدارة يتضح أيضاً من تعبيره الذي ورد في هذا المقال . . إذ أنه يقول : « إن زعامة الاتحادات النقابية لم تعد للأسف الشديد في أيدي هؤلاء الذين يستطيعون أن يوحّدوا بين مجموع القوى العاملة ، إنما ممثلي هذه النقابات كانوا يعتمدون على البلاغة والفصاحة السطحية » . . ثم يستطرد قائلاً : « أن النظام الاجتماعي يعتمد على المدير القادر وأى إنسان يمارس عملاً إدارياً ، وأن مثل هذا الإنسان قادر على أن يحقق الكثير لو أن لديه تعليمات واضحة تمكنه من أن يسير في طريق يقضى فيه على رتبة وجفاف الآلية السائدة Dully Mechanical .

كما وتوضح معارضته المبكرة لفردريك ونسلو تايلور في قوله : « إن نظام تايلور يعتبر متأخراً في تحقيق التقدم بالنسبة لعصر الآلة ، وأنه يكفي أن يذكر اسمه لكي يحقق نوعاً من الاضطراب في دوائر الأعمال الصناعية في سيدنى حيث أن طريقة تايلور تهتم بالدرجة الأولى بالعامل الاقتصادي . . أى أنها تنظر إلى العامل على أنه أداة اقتصادية ، ولعل هذا الاتجاه يعتبر من أهم أخطاء الطريقة التايلورية » . حيث أنها لا تعتمد على تعاون العمال . . فهم يستشعرون أنهم يعملون وفقاً لتعليمات صادرة إليهم مفروضة عليهم ، ولم يشتركوا هم أنفسهم في صياغة أى أسلوب يعملون وفق تعليماته » .

لعل هذا يعتبر قليل من كثير ، آثرنا أن نوضحه قبل أن نعرض إلى بعض تجاربه . .

ولعل هذه الأخطاء الموجزة القليلة تعطي ضوءاً كثيراً لاتجاهاته الفكرية التي جعلته فيما بعد من أبرز علماء المدرسة الإنسانية .

تجارب التون مايو :

أجرى التون مايو مع فريق من معاونيه من أعضاء هيئة التدريس بجامعة هارفارد ، على رأسهم « فريتز روثلزبرجر Rothlisberger » تجارب تتعلق بأهمية العلاقات الإنسانية في تحقيق إنتاجية عالية ، فيما بين عامي ١٩٢٧ ، ١٩٣٢ في شركة وسترن الكتريك Western Electric في مصانع هاوثورن ، والتي تقع في مدينة شيكاغو بالولايات المتحدة الأمريكية ، والتي اشتهرت التجارب التي أجريت باسمها . وقد توافرت الدراسات التي أجريت على تحقيق آثار الظروف المحيطة بالعمل على إنتاجية العمال ، وتميزت بالتسجيل التفصيلي لكل تجربة .

ومن التجارب التي أجريت ، تجربة آثار الإضاءة على إنتاجية العمل ، فاختبر فريقين من العمال يعملان تقريباً في ظروف متشابهة ، من حيث العدد والآلات المستخدمة والأجور . . الخ . . واعتبر الفريق الأول النموذج الذي ثبتت فيه عامل الإضاءة ، ثم تغير الضوء في الفريق الثاني ، بل في بعض الأحيان كان يعلن عن تغير في الضوء دون أن يحدث أي تغير فيه فعلاً ، وذلك لمعرفة أثر الإضاءة على الإنتاجية . . وتبين من هذه التجربة أثر ارتفاع الروح المعنوية في زيادة الإنتاج .

وأجريت تجربة أخرى تستهدف معرفة أثر الصداقة في الإقبال على العمل وبالتالي زيادة الإنتاجية ، وذلك عن طريق اختيار ست فتيات بينهن مادة وصداقة ، وطلب إليهن أن يعملن سوياً في حرية في حجرة مستقلة عن بقية العاملات ، وأجريت التجربة بحيث يكون هناك من يلاحظهن دون أن يستشعرن ذلك ، ويسجل كل ما يحدث بينهن بالتفصيل .

وقد تبين من هذه التجربة أن جو الصداقة والانسجام يخلق نوعاً من

المسئولية الجماعية التي تحفز إلى العمل ، بل أكثر من هذا تبين أن الرقابة لا تدخل لها إطلافاً في زيادة الإنتاجية ، بل بالعكس جو الحرية هو الذي ساعد على ذلك .

كما أجريت تجربة أخرى لمعرفة أثر الحافز المادى في ارتفاع الإنتاجية ، وذلك عن طريق منح جميع العاملات أجوراً ثابتة ، بالإضافة إلى عمولة تناسب مع زيادة الإنتاجية ، واختيرت بعض العاملات للعمل معاً في مكان مستقل . . فزادت إنتاجية العاملات المختارات . . وضعفت إنتاجية الأخريات . وذلك للشعور النفسى لدى العاملات المختارات بامتيازهن . . إلى غير ذلك من أن سلوك الإدارة يمكن أن يحقق مزيداً من الإنتاج ، كما وأن سلوك الإدارة يمكن أن يؤدي إلى خفض الإنتاج . . وكذلك شعور الجماعة بأنهم ينتمون إلى جماعة يسودها روح الود والإعزاز والصدقة ، بالإضافة إلى العمل ، يؤدي إلى خلق الشعور بالولاء والانتماء إلى الجماعة . . تماماً كأفراد الأسرة إذا ما اشتركوا سوياً في عمل معين ، فإن روح الألفة والمصلحة المشتركة التي تربطهم تجعلهم يتغلبون على كافة المشكلات والمصاعب .

وقد خرج التون مايو ومعاونوه من تجاربهم بأن العامل ليس عبارة عن أداة طيعة في يد الإدارة تحركه كيفما شاءت . . إنما العامل له شخصيته المستقلة التي تتفاعل مع الجماعة . . تؤثر فيها . . وتتأثر بها . . وأن الاهتمام بهذه الشخصية يعتبر أمراً ضرورياً لصالح الإنتاج . . فالعامل الشخصى هو أهم عنصر من عناصر الإنتاج على الإطلاق . . ومن أجل ذلك اهتمت بحوثه بالمشكلات الإنسانية ، وعلى قدر إزالة هذه المشكلات . . يسود العمل جو من الترابط الإنساني الذي يزيد من من الإنتاج .

ولعل هذا يوضح لنا معارضة « التون مايو » لأفكار « تايلور » فيما يتعلق

بالخافز المادى ، فبينما « تايلور » يضع الخافز المادى فى مقدمة العناصر . . نجد
التون يضع هذا الخافز فى الأهمية الثالثة ، حيث أنه يرتب العوامل التى يتأثر
بها العامل لتحقيق إنتاجية مرتفعة على التوالى كما يلى :

العامل النفسى ، ثم العضوى ، ثم المادى .

مارى باركر فوليت (١٨٦٨ - ١٩٣٣) :

Mary Parker Follet (1868-1933) :

ولدت العالمة فوليت فى بوسطن بالولايات المتحدة الأمريكية ، فى عام
١٨٦٨ وتلقت تعليمها فى جامعة هارفارد ثم جامعة كمبردج ، وكانت تدرس
الفلسفة والتاريخ والعلوم السياسية ، وكتبت العديد من البحوث والمقالات
التي تتعلق بمفهوم العلوم السياسية ، وما ينبغى أن تكون عليه الدولة الجديدة ،
والمفهوم الحقيقى للتجارب التى تؤدى إلى الخلق والإبداع والابتكار .

The New State and Creative Experience

فى خلال إقامتها فى بوسطن ، كانت على جانب كبير من الهمة والنشاط
فما يتعلق بالعمل الاجتماعى ، وقد أخذت مركز القيادة فيما يتعلق بأقامة الفصول
المسائية ومراكز الترويج للنشئ . . كما وأنها اهتمت بإيجاد مكاتب التشغيل
بالنسبة للشباب ، ومن هنا اهتمت بدراسة المراكز الصناعية ، واتصلت
بالمديرين . . الأمر الذى أدى بها إلى الاهتمام بالعلوم الإدارية .

كما وأنها حظيت باحترام المسئولين ككاتبة وعضوة فى المجالس
التشريعية للأجور Statutory Wages Boards . . وقضت الخمس سنوات
الأخيرة من حياتها فى مزيد من الدراسة وإلقاء المحاضرات فى إنجلترا ،
ولحسن الحظ ، فإن مجموع ما كتبه ظهر بعد وفاتها فى كتاب بعنوان :

« ديناميكية الإدارة Dynamic Administration »

ويرى الباحثون في العلوم الإدارية أن « ماري باركر فوليت » كانت تؤمن إيماناً عميقاً بوجود مبادئ إدارية يصلح تطبيقها في جميع أوجه النشاط الإنساني ، حيث أنها عالمة اتصل نشاطها بالنشاط الاجتماعي ، ووجدت أن المشكلات التي تقابلها يكاد يقابلها أيضاً المدبرون في مختلف الوحدات ، سواء أكانت اقتصادية أو تجارية أو صناعية أو غير ذلك من أوجه النشاط الإنساني . . كما وجدت أن المدبرون يبذلون الجهد الكبير القائم على التجارب المختلفة من أجل حل المشكلات التي تقابلهم . . ومن هنا كان اهتمامها بالإدارة استناداً إلى أنها الأسلوب الذي يعمل على حل مشكلات القوى الوظيفية التي تعمل معها ، ومن هذا المنطق فإن الاهتمام بالإدارة قد يساعد أيضاً على حل المشكلات التي تتعلق بالجواهر العريضة في العمل الاجتماعي .

وقد اهتمت هذه العالمة بوجه عام في مجال الإدارة ، وفي بحوثها مع المديرين بما يأتي : —

١ — ماذا تريدون من الرجال أن يعملوا ؟ .

٢ — كيف نرشد ونراقب سلوك العمال وعلاقاتهم الاجتماعية ؟ .

وفي الرد على هذه الأسئلة ، قامت بكثير من البحوث والدراسات التحليلية التي تتعمق فيها في الدوافع الأساسية التي تحكم العلاقات الإنسانية ، وعلى وجه الخصوص في أثر سلوك الفرد في نطاق المجتمع الخاص الذي يعمل فيه .

وتعتبر هذه العالمة من أوائل العلماء الذين اهتموا بالعلوم السيكولوجية واستخدموها لصالح القوى الإنسانية . . وهي في هذا الاهتمام كانت تنادي بأنه يقع على الإدارة مهمة كبيرة ، وهي محاولة تفهم المجموعات البشرية

التي تعمل معها في مختلف المواقع ، وكيف يمكن التقريب بين هذه المجموعات لكي نخلق تعاونها الصادق من أجل تحقيق الهدف النهائي للمشروع ، والذي يعود تحقيقه بالخير والنفع لصالحهم جميعاً . . ومن خلال تجاربهم العديدة خلصت إلى الأربعة مبادئ الأساسية الآتية :

١ - التنسيق من خلال الاتصال المباشر : Coordination by direct contact

تري العاملة فوليت أنه ينبغي على جميع الأشخاص المسؤولين أن يقوموا بالاتصالات المباشرة . . وهذه اتصالات ينبغي أن تتم على الاتجاهين الرأسي والأفقي . . وأن كليهما يعتبران على جانب كبير من الأهمية لتحقيق التنسيق .

٢ - التنسيق في المراحل المبكرة : Coordination in the early stages

تري العاملة فوليت أن جميع الأشخاص الذين لهم اتصال برسم السياسات أو اتخاذ القرارات ، ينبغي أن يكون لهم رأى فيما يتعلق بهذه الشئون في مراحلها المبكرة ، وأنه من الخطأ الكبير رسم السياسات أو اتخاذ القرارات بعيداً عنهم ، بحيث يستشعر هؤلاء أن دورهم هو تنفيذ السياسات أو القرارات التي تعطى لهم ، وينبغي أن يفهموا ويتأكدوا أن إسهامهم يعتبر في غاية الأهمية ، حيث أنه يرفع من معنوياتهم ويزيد من بواعثهم لتحقيق مزيد من الكفاءة وحسن الإنجاز .

٣ - التنسيق عن طريق العلاقات المتبادلة لجميع العناصر التي يتضمنها الموقف :

Coordination as the 'reciprocal relating' of all factors in a situation

تري العاملة أنه ينبغي الاهتمام بجميع العناصر التي يتضمنها موقف من المواقف ، وتفاعل هذه العناصر بعضها مع بعض ، حيث أن هذا التفاعل تخرج منه اتجاهات إذا أخذت في الحسبان يمكن تحقيق التنسيق المناسب .

٤ - التنسيق كعملية مستمرة :

Coordinating as a continuing process

ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار أن عملية التنسيق هي عملية مستمرة ، وأن أى قرار اتخذ في أى لحظة من اللحظات إنما يكون مرتبطاً بالظروف التي أحاطت باتخاذ هذا القرار . . ومن هنا فإنه ينبغي دائماً ملاحظة الظروف والعوامل المتغيرة حتى يمكن تحقيق التنسيق الذي يتلائم ويتناسب مع هذه التغيرات التي قد تحدث . . كما وترى العاملة أن السلطة والمسئولية لا ينبغي أن يستمدا نشاطهما من مواقعهما في الهيكل الإداري . بمعنى ممارسهما وفقاً لتسلسل السلطة في المستويات الإدارية التي تتواجد في أى تنظيم ، بل ينبغي ممارستها من واقع الظروف الواقعية المحيطة التي يعمل في إطارها المسئولون . . وبذلك فإنها تنادى بضرورة الاهتمام « بالجو الواقعي الذي يمارس فيه المسئول نشاطه الوظيفي » .

ويهمنا أن نشير إلى أن العاملة « فوليت » كانت تؤمن إيماناً عميقاً بأن الاختلافات في الآراء يمكن أن تؤدي إلى أفضل النتائج بالنسبة لتحقيق أهداف المشروعات ، وأنه لا ينبغي إطلاقاً أن تكون هناك آراء مفروضة على الغير ، بل وينبغي أن نسمح لمختلف الآراء أن تبرز . . ومن خلال هذه الآراء المتباينة يمكن معرفة الاتجاه الأفضل لصالح المشروع .

كما قالت بأنه من خلال هذه الاتجاهات يمكن التعرف على الحقائق واستخلاص ما أطلقت عليه بأنه « قانون الموقف » .

وإذا كنا نشير إلى بعض اتجاهات هذه العاملة في هذا المكان ، فإننا نرجو أن نوضح أن لها العديد من الآراء التي تتعلق بضرورة مراعاة الموضوعية فيما يتعلق باحتياجات الموقف ، وعدم الإستناد إلى أهواء المديرين ورغباتهم ، وكانت تنادى بأنه لا ينبغي على أى فرد أن يعطى أمراً إلى الشخص الآخر ،

بل ينبغي عليهما أن يتفقا سوياً لاتخاذ قراراتهما من الموقف ، وأن المناقشة الموضوعية إذا تمت في إطار من رحابة الصدر والزمالة ، تؤدي إلى أن يساعد رأى كل شخص رأى الشخص الآخر ، وهناك من يؤكد أن الاتجاه الأساسي في فكر « فوليت » هو ما يأتي :

« أن أساس الاتجاه الفكري عند فوليت هو مفهوم المشاركة ، وجوهر ما أسهمت به من أبحاث هو ما اقترحته . . بأن المهمة الأولى للإدارة في أى مجتمع ديمقراطي ، هي ترتيب الموقف بحيث يكون الأشخاص على استعداد للتعاون مع بعضهم وفقاً لإرادتهم الخاصة » .

وفيما يلي رأيها :

“ The basis of Follett's thinking is the concept of partnership. The core of her contribution is the proposition that in a democratic society the primary task of management is so to arrange the situation that people cooperate readily of their own accord.”

ولعل من المناسب قبل أن نختم الحديث عن هذه العاملة ، أن نشير إلى أهمية الدور الذي قامت به . . إذ أكدت أهمية معاملة العامل كإنسان له حق الحياة ، ومن ابتكاراتها لتوضيح هذا المعنى قولها : « إن هناك دائماً قائداً . . وهذا القائد له أتباع . . غير أن الجميع يسرون خلف قائد غير ظنطور . . هذا القائد هو الهدف المشترك للجميع . . ومن هنا ، فإن أفضل القيادات الإدارية هي تلك التي تستطيع أن توضح للقوى العاملة أهدافها وتقنعهم به » .

اتجاه معارض للمدرسة الإنسانية :

أوضحنا من قبل أن حركة العلاقات الإنسانية عارضت حركة الإدارة العلمية ، على أساس أن هذه الحركة لم تهتم بالإنسان . . بل أنها اعتبرته مجرد

أداة تستخدم لتحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاءة الإنتاجية - أى لزيادة الإنتاج الكلى بأقل تكلفة ممكنة . . ومن أجل ذلك رسمت له أسلوب أو نموذج جديد « النموذج القياسى الأمثل لأداء الأعمال » . . ثم بعد ذلك لجأت إلى تدريب العاملين وفقاً لهذا النموذج المرسوم . . واعتبرت الحافز النقدي كما رأينا أهم حافز يدفع القوى العاملة نحو الإقبال على العمل .

غير أننا أوضحنا أيضاً أن استمرار البحوث واتصالها ، أدى إلى معارضة هذا الاتجاه . . معارضة اعتبار الحافز النقدي أهم عامل لحفز الطاقة الإنتاجية ، ومن هنا برز مفهوم جديد فى التفكير الإدارى يضع فى الاعتبار الأول العلاقات الإنسانية ، ويضع الحافز المادى كآخر عنصر من عناصر حفز القوى العاملة نحو زيادة الإنتاج ، وقد أوضحنا أن اتجاه هذه المدرسة أهم بالدرجة الأولى بالجوانب النفسية والعاطفية والحسية ، وأهمية خلق جو من ألود والصداقة بين مجموع القوى العاملة . . الأمر الذى يترتب عليه ارتفاع معنويات القوى العاملة ، وهذا بالتالى يؤدى إلى ارتفاع الإنتاجية ، وأوضحنا أن على رأس هذه المدرسة « التون مايو وفريتز روثليزبرجر » .

Elton Mayo & Fritz Rothlisberger

غير أن تعاليم المدرسة الإنسانية وجدت أيضاً من يعارضها من العلماء ، مؤكدين أن هذه المدرسة قد غالت جداً فى تقدير أهمية العوامل النفسية والعاطفية والحسية والمعنوية وخلق الجو الاجتماعى ، وسيادة مشاعر الأسرة ، والمواقف الأبوية التى ينبغى أن تكون العنصر الغالب فى العلاقات بين الإدارة والقوى العاملة . . كل هذا إذا أعطيناه الاعتبار الأول ، فلا يمكن أن يحقق زيادة الإنتاجية . . بل أنه إذا حقق فى مراحل الأولى بعض التقدم ، فإنه مما لا شك فيه مع الاستمرار وتأكيد هذه المفاهيم ، سيترب عليها حتماً نوعاً من التراخى . . وعدم الانضباط . . وبالتالى الإهمال . . ثم التسبب . . ثم ضعف

الطاقة الإنتاجية الكلية . . هذا فضلا عن غياب الإدارة كعنصر قيادي على جانب كبير من الأهمية في تحقيق أهداف التنظيم الرسمي ، ومعالجة مواقف التنظيمات غير الرسمية التي تنشأ داخل التنظيمات الرسمية .

ولعل على رأس المعارضين لمدرسة العلوم الإنسانية « دافيل بل Daviel Bell » الذي يعتقد أن إعطاء عامل الشعور بالانتماء "Sense of Belonging" الأهمية الأولى في تحقيق الكفاءة الإنتاجية أمر على حد قوله Reprignant بغض

ودافيل بل ، كان محرراً في مجلة " Fortune Magazine " ، ثم انتقل بعد ذلك إلى جامعة كولومبيا بأمريكا ، حيث عمل فيها أستاذاً لعلم الاجتماع Sociology وهو في كتاباته يوضح أنه كما في عالم الأزياء يحدث تطور . . فانه في عالم الفكر الإداري كذلك . . وأسمى مدرسة العلاقات الإنسانية « موضحة السنوات الأخيرة » The Vogue in Recent Years of "Human Relation" ثم أخذ يتناول بالنقد والتحليل التجارب التي أجراها « التون مايو » ورفاقه ، وخلص منها في النهاية . . إلى القول « إذا قلنا في الحقيقة أن العامل الأمريكي غير مهتم بالدرجة الأولى بالنقود . . فان هذا يتعارض في الواقع مع المشاعر العميقة التي تعتبر أقوى حافز للنظام الاقتصادي » . . لماذا إذن يربط الناس أنفسهم بمثل هذه الظروف المحيطة بالعمل ؟ . . وفيما يلي تعبيره كما أورده :

To say, in fact, that the American worker is not really or primarily interested in money contradicts, in a deep sense, the very motive power of the economic system. Why else would people submit themselves to such a work environment ?

هنرى لورنس جانت Henry Laurance Gantt (١٨٦٦-١٩١٩)

لعل من المناسب أيضاً إتماماً للفائدة ، واستكمالاً للتاريخ للحقبة التي شهدت مولد الإدارة العلمية ، أن نشير في إيجاز إلى العالم « هنرى لورنس جانت » الذى ولد عام ١٨٦٦ فى ولاية ماريلاند بالولايات المتحدة الأمريكية ، وتوفى عام ١٩١٩ ، وهو من معاصرى فردريك ونسلو تايلور الذين تعاونوا معه ، والجهد الذى بذله جعل علماء الإدارة يعتبرونه واحداً من الرواد الأوائل لهذا العلم ، خاصة وأنه يتميز بتبسيط وتعميق مفهوم الإدارة العلمية . . مع الاهتمام بالفرد ، أى أنه نادى باللمسة الإنسانية فى الإدارة .

تخرج جانت فى جامعة جونز هوبكنز Johns Hopkins ، ودرس الهندسة فى معهد ستيفنس ، ونظراً لأن فردريك ونسلو تايلور كان مهتماً بفن قطع المعادن The Art of Cutting Metals ، فقد دعى جانت للتعاون معه فى بحث هذا الموضوع فى عام ١٨٨٧ ، خاصة وأن نوع المشكلات التى كان يواجهها تتصل بعلوم الرياضيات ، الأمر الذى يجيده جانت ، وكان إسهامه معه إيجابياً ، وتمكن من إيجاد حلول للمعادلات التى شغلت ذهن تايلور ، وأسهم فى وضع جداول ورسوم بيانية باللوغاريتمات ، أشار إليها تايلور نفسه فى الكتاب الذى أصدره عن فن قطع المعادن فى عام ١٩٠٦ .

وكان من أشد أنصار تايلور ، وهو فى ذلك يقول عن تعاليمه « أننا نملك الآن طائفة كبيرة من المعلومات القيمة ، ولكن لا نجيد فهمها ، ولا نحسن استخدامها ، ولا نحرص على الاستفادة منها ، وإننى أميل إلى الاعتقاد أن أهمية هذا الرجل فى تعليمنا وإرشادنا إلى الطرق الصحيحة للاستفادة من هذه المعلومات ، لا تقل بأى حال من الأحوال عن أولئك الذين أسهموا بمدته بهذه المعلومات » .

وكان من رأى جانت أن الإدارى الناجح عليه أن لا « يسوق بالغلظة والقسوة العمال فى أداء أعمالهم . . . وعليه أن يتفهم طبيعة العمال وينهج السلوك الذى يجعله يحظى بتقديرهم » . . . ولذلك كان فى هذه النقطة بالذات يقول « إن الإدارة العلمية لا تملك العصا السحرية التى تحل مشكلات علاقات العمل بين أصحاب الأعمال والعمال . . . وأن المادية لا ينبغي أن تكون القوة الدافعة لتيار الإنتاج . . . بل ينبغي الاهتمام بالإنسان » . . . وأشار إلى إنشاء إدارات لشئون الأفراد . . . واهتم بالأجور وطرق تحديدها ووضع أسلوباً لذلك ارتبط باسمه ، ويعرف بـ / خطة جانت للأجور المرتبطة بالعلاوات The Gantt Task and Bonus Plan . . . وتستند هذه الخطة إلى أجر ثابت ، مع علاوة إذا تم إنجاز العمل فى حدود الفترة الزمنية المقررة .

وقد اهتم جانت بالخرائط والرسوم البيانية متوخياً تبسيط الأسلوب الذى يمكن عن طريقه القيام بالمقارنة بين جملة العمل الذى ينبغي إنجازه فى فترة زمنية محددة . . . وجملة العمل الذى أنجز فعلاً فى حدود هذه الفترة الزمنية . وصمم عدداً من هذه الخرائط على مختلف جوانب العمل . . . سواء بالنسبة للآلة أو العامل . . . الخ . . . وعرفت هذه الخرائط باسم « خرائط جانت The Gantt Charts » ، وتستهدف هذه الخرائط بالإضافة إلى الرقابة وضع الجداول التى يستهدف منها معرفة الإنتاج وتكلفته Chart for Control of Production Schedules ، وكان جانت يهتم بمعرفة تكلفة الوقت الضائع ، توضيحاً لرأيه بأن ما لا يدخل فى إنتاج السلعة فعلاً من تكلفة مباشرة وغير مباشرة ، لا يعد من تكاليف إنتاجها .

ماكس وير (١٨٦٤ - ١٩٢٠) Max Weber

ولد العالم « ماكس وير » في ألمانيا عام ١٨٦٤ ، وتخصص في دراسة القانون ، ثم صار عضواً في هيئة تدريس جامعة برلين ، وظل متخصصاً في الدراسات الأكاديمية حتى نهاية حياته .

ومن الاتجاهات البارزة في دراساته الجامعية ، تخصصه في تطور الحضارة من خلال التعمق في دراسة « سيكولوجية الأديان » و « سيكولوجية الحياة الاقتصادية » . . وتحقيقاً لتعمقه العلمي في اتجاهاته الفكرية ، اهتم اهتماماً واسعاً في دراسة مختلف الأديان ، وعلى وجه الخصوص الديانات التي انبثقت في آسيا . . كالجودية ، والبوذية ، بالإضافة إلى تعمقه في دراسة الديانة المسيحية . . ففي هذه الدراسات تعمق أيضاً في دراسة النماذج البشرية التي استطاعت أن تصل إلى مرتبة عالية من الغنى ، وحصلت على قدر كبير من الثروة . . وهي النماذج التي يطلق عليها « فئات الإقطاعيين » وقد اهتم أيضاً من خلال دراسته الفكرية ، بدراسة أثر المعتقدات البروتستانتية وهي قطاع من الديانة المسيحية - على تطور الاتجاهات الرأسمالية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية ، وجميع هذه الدراسات جعلته في طليعة الشخصيات التي اهتمت بدراسة علم الاجتماع Sociology

ويكاد يجمع الباحثون في العلوم الإدارية على أن أهم الدراسات التي أسهم بها هذا العالم فيما يتعلق بالدراسات التنظيمية والإدارية ، هي نظريته الخاصة بهياكل السلطة " Theory of Authority " هذه الدراسات قادت إلى تحليل كثير من التنظيمات وأساليب إنسياب خطوط السلطة داخل هذه التنظيمات ، وهذه الدراسات كانت تدور في نطاق اهتماماته الأساسية التي توضح لماذا يطيع الأفراد الأوامر التي تصدر إليهم ؟ . . ولماذا يقوم

الأشخاص بأداء الأعمال وفقاً للتعليمات التي تنساب إليهم في حدود الأوامر المشددة والتي تتلخص في مفهوم « اصنع بما تؤمر » ؟ . . وهو في هذه الدراسة قام بتوضيحات على جانب كبير من الأهمية لتوضيح الفرق بين « القوة Power » والمواصفات التي تمكن أى شخص من أن يدفع القوى التي تعمل معه على أن تطيعه فيما يصدره من تعليمات ، بغض النظر عن رغبتهم الشخصية في مقاومتها . . وكذلك ما هم بتوضيح مفهوم السلطة التي تنساب من خلال المراكز التي تتواجد داخل هذه التنظيمات وبحيث تقبل القوى العاملة طوعية واختياراً على تنفيذها . . وفي خلال هذه الدراسات . . أوضح كذلك أسلوب إكساب الشرعية لممارسة السلطة داخل هذه التنظيمات ، وقسمها إلى ثلاثة أنواع :

النوع الأول - أطلق عليه « العلاقة الأبوية Charismatic

والنوع الثاني - أطلق عليه « العلاقة التقليدية Traditional

والنوع الثالث - أطلق عليه « ترشيد العلاقة القانونية Rational Legal

وقد أوضح في دراساته الفرق بين هذه الأنواع الثلاثة ، مع اعترافه بأن هذه الأنواع الثلاثة من العلاقات يمكن أن يتضمنها تنظيم واحد .

وقد أوضح في دراسته أن الصيغة الأولى تمارس السلطة من خلال المواصفات الشخصية التي يتحل بها القائد ، ولذلك استلزم كلمة " Charism " وهي مقتبسة من اللغة اليونانية ، والتي توضح مدى تحلى الإنسان بمواصفات غير عادية ، بحيث يجعله في مستوى أعلى من أى إنسان عادى ، سواء من الناحية الخلقية ، أو من الناحية العلمية . . والتي تمكنه من ممارسة سلطانه بالأسلوب الذي يحقق له قدرة هائلة في ضبط النفس وطاقة استثنائية في ممارسة

هذه السلطة في إطار من المفاهيم التي تجعل المعاوين يتقبلون هذه التعليمات أو هذه التوجيهات برحابة صدر ورضى كامل ، إلى الدرجة التي جعلت بعض اغلبيين يرون أن المواصفات التي يتحل بها مثل هذا الشخص تجعله يرتفع إلى منزلة هي أقرب إلى صفات الأنبياء . . . ومن وجهة نظره أن كثيراً من هذه الصفات ينبغي أن توافر في القادة السياسيين أو القادة الذين يقع على عاتقهم قيادة جماهير عريضة من البشر ، أو هؤلاء الذين يكونون في مواقع تجعل منهم حلقة اتصال بين هذه الجماهير ، وبين القائد الأعلى الذي يقودهم . . . وضرورة توافر مثل هذه الصفات تعتبر على جانب كبير من الأهمية من وجهة نظره إذا أردنا للتنظيمات التطور القائم على الاستقرار .

أما فيما يتعلق بالنوع الثاني القائم على « العلاقات التقليدية » فإن القائد يمارس سلطته من خلال موقعه في التنظيم . . . وكثيراً ما يمارس مثل هذا القائد سلطاته من خلال العادات والتقاليد المتوارثة ، أي الأساليب السابق استخدامها في ممارسة السلطة . . . وقد ضرب في بحوثه الكثير من الأمثلة التي توضح هذا الأسلوب ، ومن بينها الأساليب التي أدار بها الإقطاعيون ممتلكاتهم ومنشأتهم الواسعة في أثناء الحقبة التي عاشها هذا العالم . . . وأوضح فيها أن المراكز الإدارية كانت تنتقل من الأب إلى الابن

“ Handed Down From Father to Son ”

أما النوع الثالث ، وهو ترشيد العلاقات القانونية داخل المنشآت والوحدات ، من خلال أسلوب التنظيم البيروقراطي القائم Bureaucratic Organization Form وهو التنظيم الذي يتواجد في المنشآت الحديثة ، وهو يرى أن هذا التعبير يتفق مع التطور الذي وصلت إليه مختلف الوحدات في المجتمعات الحديثة ، وذلك لأن أي تنظيم يعتبر من وجهة نظره متشابهاً

تماماً مع تصميم أى آلة من الآلات ، فإن أى آلة من الآلات تصمم بحيث تقوم بوظيفة معينة ، وكل جزء من الآلة ينبغي أن يؤدي دوره بكفاءة عالية ، بحيث تكون النتيجة هى أداء الآلة لوظيفتها بأقصى درجة من الكفاءة . . كما ويقول بأن الشرعية أو قانونية السلطة تمارس من خلال مجموعة من القواعد والإجراءات " System of Rules and Procedures " هذه القواعد والإجراءات هى التى تكسبه شرعية ممارسة السلطة فى الموقع الذى يتواجد فيه أثناء تلك الفترة المعنية التى يصدر فيها تعليماته ويمارس فيها سلطاته . . هذه المجموعة من الإجراءات التى تمارس من خلال المراكز التى تشغلها مختلف المستويات الإدارية فى التنظيم ، هى التى أطلق عليها « ماكس وبر » كلمة « بيروقراطية Bureaucracy » .

ولعل من الأهمية بمكان أن نوضح أن كلمة « بيروقراطية » قد صارت علماً على التعقيدات وعدم الكفاءة . . إلى غير ذلك من المعانى التى تتوارد فى أذهان الناس وتدور على ألسنتهم . . غير أننا نوضح أنه وفقاً لتعريف « ماكس وبر » نفسه . . فإن التنظيم البيروقراطى يعتبر خير أسلوب فى لانسياب الأعمال بأعلى قدر ممكن من الكفاءة القائمة على التخصص العلمى وتحديد أسلوب هذا الإنجاز فى خلال إنسيابه فى مراحل المختلفة بين التابعين والمعاونين . . وعلى الإدارة أن تقوم بدور على جانب كبير من الأهمية فى ترشيد أداء هذا الإنجاز بما يحقق مزيداً من الكفاءة والاستمرار فى هذا الاتجاه . ومما لا شك فيه أن هؤلاء الذين يمارسون سلطاتهم من خلال هذه المواقع يتواجدون فى مكاتب مخصصة لهم . . ومن هنا كان تعبيره الذى أطلقه فيما يتعلق بكلمة « بيروقراطية » أى الجالسون على المكاتب .

وبلاحظ عند الاطلاع على بحوث هذا العالم الألمانى ، أنه كان يهدف إلى تحقيق تنظيم على أعلى قدر من الكفاءة Highly Efficient System



يقول « ماكس وير » في كتابه « البيروقراطية »
الذي نشره عام ١٩٤٦ واشترك معه فيه بعض زملائه
« كانت مصر القديمة بلد تعتمد في حضارتها على
النيل ، وكانت دولة تعتمد على نظام المركزية الكاملة
في الحكم وعلى هيئة موظفين فنيين على درجة كبيرة
من التقدم . ومع ان موظفيها كانوا لا يتقاضون الا
مايكفى لكفاة عيشهم ، اى انهم لم يكونوا ينالون
أجرا اقتصاديا يتكافأ مع عملهم ، فان نظام الموظفين
في الأسرة الحديثة التي ترجع الى ١٥٠٠ سنة قبل
الميلاد اتخذ « النموذج التاريخي الذي اتخذته
البيروقراطية فيما بعد » .

ان المجتمع الدولي المعاصر ينظر الى التطبيق
البيروقراطي بمفهومه السيئ السائد في مختلف دوائر
الأعمال وعلى وجه الخصوص المرتبطة بمصالح
الجماهير . ينظر اليه على أنه نوع من التعقيد وخلق
لفئات مستغلة ، وأن المدير المسئول الذي يسمح
بتطبيق مثل هذه الأساليب الفاسدة ، انما يعيش
على جماجم البشر !! .. هذا بالإضافة الى اتهامه
بتحقيق رفاهية غير مشروعة على حساب المجتمع !! ..

اننا نوجه النظر الى الدراسة التي قام بها الاستاذ
« مورو بيرجر » عن البيروقراطية في مصر ، حيث
تحدث فيها على ٢٤٦ من موظفي الحكومة المصرية ،
نشرها عام ١٩٥٧ ، يرد على تساؤلات طرحها منها ..
ماهى العلاقة اذن بين روح البيروقراطية وشكلها وبين
اتجاهاتها ازاء الشعب ؟ فهل فئة الموظفين
الحكوميين تكون حلقة مغلقة لا ينفذ اليها الراى
العام ؟ .. وهل من المحتمل ان تطمع تلك الفئة في
التاثير على السياسة ، وفى ان تكون فى موقف تستطيع
منه ان تقف فى سبيلها ؟ .

ان بيرجر يرد على هذه التساؤلات قائلا .. « لقد
رأينا ان فئة كبار الموظفين فى مصر هى حلقة مغلقة
الى حد كبير ، تسعى الى حماية ذاتها ، وتبدى
اهتماما ضعيفا بالسياسة العليا ، وليس لديها
القدرة الكافية على التأثير فيها » .

وأن تحقيق هذا الهدف يتطلب مراعاة التنسيق والرقابة . . إلى غير ذلك من العناصر التي أوضحها . . بحيث يتم العمل من خلال إنسياب التعليمات في هذا البناء الهرمي من ممارسة السلطة بأعلى قدر من الكفاءة .

كما وأن « ماكس ووبر » حينما وضع نموذجاً أو تصميمياً للبيروقراطية أو الأعمال المكتبية التي تناسب من خلالها كافة التعليمات والأوامر التي تتعلق بتصريف الأمور ، كان يؤمن بضرورة وجود بنیان هرمي إداري داخل التنظيمات .. وبالتالي هيكل السلطة داخل هذه التنظيمات .. وهذا بدوره قاده إلى دراسة تحليلية لهذه التنظيمات من واقع علاقات السلطة التي تتواجد فيها .

weber's principal contribution to the study of Organizations was his theory of authority structures which led him to characterize organizations in terms of the authority relations within them.

ولعل من الأهمية بمكان أن نوضح أيضاً أنه في جميع دراساته التي أجراها ، كان يهتم اهتماماً بالغاً بالدراسات التي توضح أو تفرق بين :
١ - القوة .. أو القدرة على دفع الناس على الطاعة بغض النظر عن مقاومتهم

Power, the ability to force people to obey, regardless of their resistance

٢ - السلطة والتي تصدر التعليمات ، ويقبل المرء وسون على طاعتها طوعية واختياراً .

Authority, where orders are voluntarily, obeyed by those receiving them.

ثم تأكيده على ضرورة نبذ ملاحظته في تحليلاته للمنشآت القائمة وقتئذ ، حيث أنها كانت تقتصر الإدارة على أفراد أسرته their own dynasties ، وأن الاختيار كان يعتمد على النسب والقرابة أكثر من اعتماده على الخبرة .

Selection and appointment may be based on kinship rather than expertise.

علماء معاصرون

بيتر ف. دركر Peter F. Drucker

يعتبر « بيتر دركر » من بين أشهر علماء الإدارة المعاصرين ، ولد هذا العالم في النمسا ، وتخصص في القانون في عام ١٩٣١ ، واختير عضواً في هيئة تحرير المجلة الشهيرة المتخصصة Frankfurter General Anzeiger وظل يعمل بها حتى الاحتلال النازي للنمسا ، ثم ذهب إلى لندن في إنجلترا حيث مكث فترة قصيرة رحل بعدها إلى نيويورك في عام ١٩٣٧ ، واستهل عمله في نيويورك كمراسل لمجموعة من الصحف البريطانية ، ثم عمل مستشاراً اقتصادياً لعدد من البنوك وشركات التأمين ، ثم أصبح خبيراً في مجالات الإدارة والسياسات الإدارية ، وأصدر مجموعة من المراجع الهامة التي استندت أساساً إلى خبرته العملية في خلال الثلاثين عاماً الأخيرة .

وقد اهتم « بيتر دركر » في بداية أعماله بالدور الذي تقوم به الإدارة العليا ، وعلى وجه الخصوص في المنشآت الصناعية الكبرى التي يتميز بها المجتمع الحديث . . وهو يعتبر الإدارة عنصر متحرك أى ديناميكي Dynamic element وأن المدير من خلال ما يقوم به من نشاط إداري ، كالرقابة ، واتخاذ القرارات على أسس علمية . . الخ . كل هذا يؤدي إلى صدق ما يراه من « أن المدير هو الذي يهب الحياة للتنظيم والمجتمع » .

“ It is the manager who breathes life into the organization and the society ”.

فالمدير هو الشخص الذي يكون مسئولاً عن حسن استخدام مصادر الثروة المادية ، وحسن توجيه القوى العاملة التي تعمل معه ، ومن خلال حسن استخدام هذين المصدرين يتمكن من تحقيق الكفاءة الإنتاجية للمشروعات

وهذه الكفاءة الإنتاجية هي التي تحقق الثروة للمجتمع . .

ومن أجل ذلك يرى « بيتر دركر » أن المدير أصبح عضواً أساسياً لنجاح المشروعات ، وأن المديرين تنزايد ندرتهم بحيث أصبحوا عنصرًا من أندر العناصر ، وأكثرها تكلفة ، كما أنها في نفس الوقت أسرعها قابلية للفناء والهلاك .

وفيما يلي تعبيره :

Managers, while becoming ever more basic resources of a business, are increasingly the scarest, the most expensive and the most perishable.

وقد اهتم « بيتر دركر » في دراساته بتحقيق الكفاءة والفاعلية للدور الذي تقوم به الإدارة ، وهذا الدور في رأيه ذو بعدين . . بعد اقتصادي ، وبعد زمني :

“ Two dimensions to the task of management, an economic dimension and a time dimension ”.

فالإدارة تهتم بالدرجة الأولى باقتصاديات المشروع ، وتعمل على أن يتم التشغيل وفقاً لهذه الاقتصاديات ، كما ويتضح اهتمامها فيما يتعلق بالبعد الزمني ، عند اتخاذها مختلف القرارات ، فالإدارة ينبغي عليها دائماً أن تأخذ في الحسبان أثر هذه القرارات في المدى القريب وفي المدى البعيد أيضاً ، والإدارة في أي مشروع من المشروعات عليها أن تحقق قدرًا كافيًا من الأرباح ، بحيث يغطي هذا القدر جميع المخاطر التي تتعرض لها المنشأة ، ويجنبها الخسارة ، على أن يكون واضحاً أن الربح ليس هو الهدف الوحيد للمشروعات . . بل أن تحقيقه يتم في نطاق القدرة والمهارة في التوفيق بينه وبين الأهداف الأخرى الحالية والمرتبطة ،

ومن أجل ذلك ينادى « بيتر دركر » بأن أفضل أسلوب للإدارة في مجتمعاتنا الدولى المعاصر ، هو أسلوب الإدارة بالأهداف .

الإدارة بالأهداف Management by objectives

ويرى « بيتر دركر » أن أسلوب الإدارة بالأهداف يعتبر أمراً حيوياً بالنسبة للمشروعات الحديثة ، وهو يعتمد أساساً على تأمين سرعة تدفق المعلومات السليمة للمديرين ، وفى نفس الوقت سرعة تحليل هذه المعلومات ، واستنباط أفضل البدائل لصالح المشروع ، واتخاذ القرارات المناسبة لسرعة تنفيذ البديل الأفضل ، مع ملاحظة أن هذا البديل قد يوجد فيه بعض جوانب القصور غير ذات الأهمية فيما يتعلق بالناحية الروتينية أو غيرها ، غير أن العبرة دائماً بغلبة النفع أو الصالح العام الذى يعود على المشروع . كما أن هذا الأسلوب يجعل الإدارة فى بقطة مستمرة ، فتعمل دائماً على مراجعة الأساليب التى تحقق أهدافها ، وتعد لها وفقاً للتجارب التى مرت بها ، وفى ضوء ذلك يسهل عليها أن تتنبأ بما ينبغى عليها أن تسلكه فى المستقبل . كما وأن الإدارة بالأهداف تمكن الإدارة من معرفة أثر القرارات التى تتخذ وهى ما زالت « تحت الصنع » . . . وذلك بدلا من اتخاذ القرار ثم معرفة آثاره فيما بعد ، هذا بالإضافة إلى إسهامها فى تحسين أساليب أداء الأعمال وفقاً لما تسفر عنه تجاربها الخاصة التى مرت بها ، أو ما تعرفه عن تجارب الآخرين .

ولعل الحديث عن الإدارة بالأهداف يقودنا إلى التساؤل عن : ما هى الأهداف بوجه عام ؟ . . . إن « بيتر دركر » نفسه يرد على ذلك قائلا :

تحتاج المنشآت إلى الأهداف فى أى مجال يوجد فيه عمل ، بحيث تؤثر نتائج هذا العمل تأثيراً مباشراً وحيوياً فى حياة المشروع ورفائه .

“ Objectives are needed in every area where performance and results directly and vitally affect the survival and prosperity of the business ”.

ويرى « بيتر دركر » ضرورة تحديد الأهداف في مجالات . . التسويق ، الابتكار ، الإنتاج ، المصادر المالية والمادية ، الأرباح ، أداء المدير لمهامه وتطور هذا الأداء ، أداء القوى العاملة لوظائفها وشعورها تجاه المنشأة ، المسؤولية العامة . . كما ويرى عند تحديد الأهداف في هذه المجالات أنه ينبغي أن يؤخذ في الحسبان العديد من المقاييس المحتملة ، والواقعية عند تحديد الوقت المناسب للتنفيذ . غير أنه كثيراً ما يؤكد في كتاباته الأهمية القصوى لاستخدام « العامل العارف Knowledge worker » . أنه يرى أن مثل هذا العامل العارف أصبح الآن عنصراً أساسياً في القدرة على تحقيق الأهداف .

ولعل من الأهمية بمكان أن نوضح أن « بيتر دركر » يرفع الصوت عالياً منبهاً ومنذراً ومخبراً ، أنه يكرر نداءاته بضرورة الاهتمام بالدور الذي تقوم به الإدارة في مجتمعنا الحديث الذي يتميز بأنه مجتمع متعدد المنشآت . . وأن دور الإدارة فيه هو الضمان الوحيد ضد الدكتاتورية .

For, to repeat, performing management of our institutions is the only alternative to tyranny in our pluralistic society of institutions.

جيمس برنهام James Burnham

ولد « جيمس برنهام » في عام ١٩٠٥ ، وواصل تعليمه في جامعة برنستون Princeton ثم في كلية باليول Balliol College بجامعة أكسفورد ، ثم أصبح منذ عام ١٩٣٢ حتى عام ١٩٥٤ أستاذاً للفلسفة في جامعة نيويورك . . وفي عام ١٩٥٥ صار محرراً للمجلة القومية

National Review

ومن العلامات البارزة في تاريخ حياة هذا العالم ، أنه في الثلاثينات كان عضواً في « جماعة تروتسكي - الدولية الثالثة » ، ذات العقيدة الماركسية ،

غير أنه أعلن في عام ١٩٣٩ رفضه لتعاليمها ، ونشر العديد من الكتب والمقالات في المواضيع السياسية .

ويجمع العلماء والباحثون في العلوم الإدارية ، أن هذا العالم هو صاحب أوسع المصطلحات الإدارية انتشاراً ودوراً على ألسنة الكتاب والباحثين والمسؤولين ، وغيرهم من المهتمين بالشئون الإدارية ، وهو اصطلاح « الثورة الإدارية Managerial revolution » ويرون أن هذا الاصطلاح صار جزءاً من لغة الإدارة منذ ألف برنهام كتابه المشهور بهذا العنوان في عام ١٩٤٠

“ The term Managerial revolution has become part of the language since Burnham made it the title of his best-known book, written in 1940 ”.

ويذكر « جيمس برنهام » في كتاباته أنه يثير مواضيع خلافية ، مستهدفاً من وراء ذلك إخضاعها لأسلوب التفكير المنطقي ، عن طريق إشراك هؤلاء الذين يثيرون هذه المواضيع في المناقشات العلمية التي تدور من وقت لآخر .. ومن بين ما كتبه « برنهام » رسالة أوضح فيها أنه إذا حدث فعلاً وسقطت الرأسمالية ، فإن سقوطها لن يؤدي بالضرورة إلى ظهور الاشتراكية الماركسية كما يدور على ألسنة الكثيرين من الناس . . بل سيحل محلها « المجتمع المدار أو المجتمع الإداري Managerial society » كما ويقول : « أن الثورة الإدارية ليست ثورة عارمة ، بل هي تعتبر نوعاً ما مرحلة انتقالية على فترة من الزمان » .

“ The managerial revolution is not a violent upheaval, but rather a transition over a period of time.”.

ومن الأمثلة التي يضربها « جيمس برنهام » ما واجهته الدول الرأسمالية في أعقاب الحرب العالمية الثانية : إذ أن هذه الدول لم تستطع أن تتغلب على

مشكلات البطالة ، خاصة وأنها واجهت كساداً زراعياً استمر فترة طويلة ، هذا بالإضافة إلى ارتفاع قيمة الديون العامة والخاصة ، ومع هذه المشكلات ، فإن أساسيات النظام الرأسمالي القائم على الحرية الفردية ، وحق الملكية ، وغير ذلك من الأمور التي كانت تعتبر في النظم الرأسمالية حق من الحقوق الطبيعية Natural rights . مثل هذه الأمور لم تعد مقبولة من جماهير الشعب العريضة ، ولذلك فإن العالم وجد أن الاتجاه الطبيعي لحل الكثير من المشكلات يكمن في التحرك نحو الأخذ بنوع من المجتمع المدار ، يقوم فيه المديرون بدور على جانب كبير من الأهمية لصالح المجتمع .

من هم المديرون إذن الذين يعينهم « جيمس برنهام » ؟ . .

إنه في بحثه يرى أن إقامة الوحدات أو الشركات الكبيرة في حاجة إلى أربع مجموعات من البشر ، ويكون لكل مجموعة منها وظيفة خاصة :

— مجموعة حاملي الأسهم ، وهو يرى أن علاقة هذه المجموعة بالشركة هي علاقة سلبية تماماً Entirely passive

— مجموعة الممولين ، وهؤلاء يضعون نصب أعينهم القدر من الأرباح الذي تحققه الشركة ، بغض النظر عن العمل أو النشاط الذي تقوم به .

— مجموعة التنفيذيين executives ، التي تكون مهمتها مراقبة الأسعار ، وتوضيح القدر الحقيقي من الأرباح .

— المجموعة الأخيرة ، ويتوزع أفرادها وفقاً لتخصصهم على القيام بأوجه متعددة من النشاط ، فالبعض يهتم بالأساليب الفنية للإنتاج ،

والبعض يقوم بإدارة وتنظيم جهدهم ، والبعض يهتم بالمواد والمعدات ،
والبعض يهتم بالمعارف التي تفود إلى تطوير الصناعة . ومن المعروف
أن هناك تنافساً بين الوحدات يعتمد على تطوير أساليبها التكنولوجية
والتي يطلق عليها the know-how

ويرى « جيمس برنهام » أن المجموعة الأخيرة هي التي تمثل فئات
المديرين ، وهذه المجموعة تعتمد على ثقافتها في نفسها ، والدراية الكاملة
بمتطلبات وظيفتها . كما يرى أنه في ظل « المجتمعات المدارة » لن توجد فوارق
حادة بين حلقات السياسة ، وحلقات الاقتصاد ، بل أنه يرى أن كثيراً من
القوانين والقواعد التي تصدرها الأجهزة التشريعية ، يكون مصدرها اللجان
الإدارية ، وفئات المديرين ، وحيث يجتمع البيروقراطيين Bureacrats
coalesce ، ولذلك يعتقد أيضاً أن الإنسان الذي يهتم بهذه القوانين يجدها
في سجلات هؤلاء المديرين ، أفضل من محاولته البحث عنها في مضابط
المجالس التشريعية ، ثم يستطرد شارحاً أنه في عديد من دول العالم ، تنتقل
السيادة تدريجياً من البرلمان إلى المكاتب الإدارية .

So in many nations sovereignty is gradually shifting from parliament
to the administrative offices.

ولعل من الأهمية بمكان أن نوضح أن آراء « جيمس برنهام » أثارت
اهتمامات واسعة لدى علماء الإدارة وغيرهم من المهتمين بالشئون الاقتصادية
والسياسية ، خاصة وأنه بدأ في نشر هذه الآراء مع بداية الحرب العالمية
الثانية ، بل يعتقد الكثيرون أن جانباً كبيراً من آرائه أخذت طريقها نحو
التنفيذ ، وأن كثيراً من المجتمعات الرأسمالية نبذت المعتقدات الرأسمالية القائمة
على الفردية Individualistic capitalist ideologies ، وأن هذه الدول
أخذت في تخطيط شئونها الاقتصادية والاجتماعية لصالح الجماهير ،
هذا بالإضافة إلى إيمانها بمفهوم اقتصاديات الوحدات الكبرى التي

يعتمد نجاحها على طبقة من المديرين على جانب كبير من الكفاءة . . ويرى « برنهام » أن هذه الطبقة رغماً عن أنها تحتل مراكز خاصة توجيهية Key directing positions إلا أن اهتمامها بالدرجة الأولى يتجه نحو جمع الثروة أكثر من اهتمامها بشغل مراكز في البنيان السياسى أو الاقتصادى للمجتمع ، كما وأن مهارتها وكفاءتها وفاعليتها ونجاحها ، كل ذلك كفىل بأن يحقق نوعاً من الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى ، بل والسياسى أيضاً :

علماء معاصرون آخرون

لعل من الأهمية بمكان أن نوضح أن هناك علماء معاصرون آخرون كثيرون بذلوا الكثير من الجهد من أجل تدعيم أسس الإدارة العلمية ، وهؤلاء العلماء سيجد القارئ أسماء الكثير منهم في مختلف فصول هذا الكتاب ، من أجل ذلك فأننا نوضح أننا فيما يلي نشير إلى بعض الأسماء ، مؤكدين الدور البارز الذى قام به غيرهم .

كريس أرجريس Chris Argris

تخصص هذا العالم فى علم النفس ، واستمر لفترة طويلة أستاذاً للإدارة الصناعية فى جامعة ييل Yale University ، ثم عين فى عام ١٩٧١ بجامعة هارفارد أستاذاً للتربية والسلوك التنظيمى .

Educational and Organizational Behavior

وقام هذا العالم بدراسات عديدة ومستمرة فيما يتعلق بأثر نوع المنشأة فى تطور عمل الأفراد الذين ينتمون إليها ، وهو يرى أن كل فرد له تطلعات يسعى إلى تحقيقها ، وأن الفرد فى سعيه نحو تحقيق هذه التطلعات يعتمد على درايته ومعرفته لطاقاته وإمكاناته ، وأن هذه التطلعات إذا سارت فى طريقها الرشيد وفقاً لاحتياجات المنشآت القائمة على التحليل العلمى . . يقول

« كريس » أن هذا الجهد المبذول لتحقيق هذه التطلعات . . . لا ينفع الفرد فقط . . . بل أنه ينفع أيضاً المحيطين به ، وكذلك المنشأة التي يعمل فيها .

“ benefits not only the individual but also those around him and the organization in which he works ”.

كما ويرى « كريس » أنه يمكن تفهم الجهد الذي يبذله الكبار ، والتفرقة أو التمييز بين هذه الجهود ، والجهد الذي يبذله الصغار ، وعلى ذلك يرى ضرورة تنظيم جهد الفرد من مرحلة السلبية التي تتميز بها الطفولة . . . إلى مرحلة الرشد التي ينبغي أن يتميز بها نشاط الكبار .

وليم هـ. هويت William H. Whyte

يعتبر « وليم هـ. هويت » أحد كتاب أمريكا المشهورين ، ولد في عام ١٩١٧ وتخرج في جامعة برنستون في عام ١٩٣٩ متخصصاً في اللغة الإنجليزية . . . وهو ما زال حتى الآن يكتب عديداً من المقالات في مجلة الحظ Fortune وكذلك في عديد من أشهر المجلات الأمريكية ويلاحظ في كتاباته اهتمامه الكبير بمظاهر التحول في الحياة الأمريكية المعاصرة .

ولعل من أشهر الكتب التي كتبها وأعيد طبعها العديد من المرات كتابه بعنوان « رجل المنظمة The Organization Man » فان هذا الكتاب يعتبر محاولة لرسم صورة حية لمظاهر هذا التحول ، ويعتقد هذا العالم أن هذا التحول يأخذ طريقه إلى حدود أبعد مما ينبغي أن تكون . . . فانه يتنبأ بأن الوقت سيأتي الذي يوجد فيه رجل منظمة ، بحيث لا يكون دوره القيام بعمل فيها ، بل أنه سيصبح جزءاً منها كذلك .

“ The coming of an organization man who not only works for the organization, but belongs to it as well ”

ويقول « هويت » أن مثل هذا الشخص يعتبر عضواً منتصباً إلى الطبقة الوسطى ، ويشغل أيضاً مراكز في المرحلة الوسطى من الإدارة في مختلف الوحدات والمنشآت ، وأن القليل من هؤلاء هم الذين يصلون إلى مرحلة الإدارة العليا ، غير أنهم يكونون في نفس الوقت قد تشبعوا بحياة المنظمة ، وألزموا أنفسهم بالانتماء إليها والطاعة التامة فيما يتعلق باتباع مختلف نظمها وقواعدها ولوائحها :

كما ويرى أن الجيل الجديد من الذين يعملون في الوظائف الإدارية قد تفهموا هذه الحقيقة وعرفوها ، ولذلك صاروا يصفون أنفسهم بأنهم بيروقراطيين ، حتى وإن كانوا هم أنفسهم أيضاً لا يرغبون في مواجهة المجتمع بهذا الوصف ، ويفضلون أن يطلقوا على أنفسهم بأنهم مديرون .

ويرى « هويت » أنه لمحاربة الآلية واعتبار الإنسان جزءاً من المنظمة التي يعمل بها بمفهومها الروتيني والآلي ، فإنه ينبغي أن نهتم بأخلاقيات المجتمع « Social Ethic » وهذه الأخلاقيات تعطي المجتمع مفاهيم معنوية ، ترفع من نفسه ، وتكون عنصراً يمنع من الضغوط التي يعانيها الفرد مادياً نتيجة لماديات هذا المجتمع الذي يعيش فيه ، وأن الفرد كذلك عديم النفع بنفسه Meaningless by himself . . . بينما أن هذا الفرد بذاته إذا تضامن وتعاون مع غيره من الأفراد ، يستطيع أن يحقق الكثير وأنه ينبغي أيضاً ألا يكون هناك أي نوع من أنواع الصراع بين الإنسان والمجتمع الذي يعمل فيه ، وأنه إذا فرض وحدث شيء من سوء الفهم الذي قد يعكر هذه العلاقات . . . فإنه يمكن على الفور التغلب على ذلك عن طريق تحقيق علاقات إنسانية أفضل بين هؤلاء الأفراد .

كما ويرى أن أخلاقيات المجتمع تتضمن الكثير من العناصر بمعناها
الواسع العريض ، والتي منها : العلمية ، والانتماء ، والعمل معاً .

Scientism belongingness & togetherness

أ.ف.ل. بريك E.F.L. Breck

يعتبر « بريك » من أشهر علماء الإدارة المعاصرين في بريطانيا ، ولعل
من أبرز اتجاهاته إيمانه بأسلوب « فريدريك ونسلو تايلور » الذي يدعو إلى
وضع المبادئ موضع التطبيق ، وكذلك إجراء التطبيقات في ضوء هذه
المبادئ . . ثم محاولة استخلاص الأسلوب الأمثل للإدارة العملية . . وللك
نراه يهتم اهتماماً كبيراً بالدراسات التطبيقية .

كما وأنه يعتبر من أنشط العلماء الذين اتصلوا عن قرب بمجالات الإدارة
والتدريب الذي يؤهل مختلف المستويات الإدارية لكي تشغل مراكزها وتؤدي
وظائفها بأعلى قدر ممكن من الكفاءة . . وعلى وجه الخصوص جهوده
المثمرة والبناءة في خلال الثلاثين عاماً الأخيرة

ومنذ عام ١٩٦٥ حتى عام ١٩٧٠ كان على رأس مجلس إدارة
صناعة البناء والتدريب The Chief Executive of the Construction
Industry Training Board كما وأنه قام ويقوم بخدمات جليلة في
مجلس إدارة معهد الإدارة البريطاني British Institute of Management
وهو الآن عضو في المجلس المركزي للدراسات المقارنة لنشاط مختلف المنشآت
. . وما قد يوجد بينها من علاقات . . وقد كرمه المجتمع البريطاني ، إذ منحه
في عام ١٩٥٥ ميدالية Games Bowie Medal وذلك نظراً لما قدمه إلى بريطانيا
من خدمات فيما يتعلق بتحسين التطبيق الإداري ، وما نجم عن ذلك من تقدم
وازدهار لمختلف هذه الوحدات . وكذلك أختير زميلاً في عام ١٩٦١ في

أكاديمية الإدارة الدولية . . ولهذا العالم العديد من المؤلفات القيمة التي يرجع إليها مختلف العلماء والباحثون ، وتكاد تكون من أهم المراجع التي تتواجد في المكتبات الخاصة للمشتغلين في ميدان الإدارة .

وبهنا أن نوضح أنه بالإضافة إلى اهتمامه بالناحية التطبيقية ، فإنه راجع كتابات الكثيرين ممن عاصروه ومن سبقوه . . ثم بذل جهداً في تطوير هذه الآراء بما يتفق والدراسات الميدانية التي قام بها . . ومن بين هذه الدراسات مثلاً الدراسات التي تتعلق بـ « نطاق الإشراف Span of Control » . . فإنه عارض أن يكون هناك عدد محدد يشرف عليه الرؤساء والذي حدده مثلاً « أرفيك » بخمسة أشخاص ، بينما يرى « بريك » مثلاً أن طاقة الأفراد تختلف من شخص لآخر ، وعلى هذا الأساس يرى أن هذه الطاقة وكفاءة الرئيس هي التي تحدد العدد من الأفراد الذين يشرف عليهم ، ولن نستطرد في عرض الكثير مما تناوله هذا الرجل . . لأنه سيتواجد الكثير من ذلك في مختلف فصول هذا الكتاب .

ولعل هذه الثروة والثروة الفكرية التي استعرضناها توضح لنا أن الفكر الإنساني لا يبدأ من حيث الحوار العلمي الديمقراطي الذي يستهدف تطوير مجتمعات الإنسانية على أسس علمية ، تستهدف صالح الإنتاج والإنسان ، وأتينا إذا كنا قد أوضحنا بعض الجهود الفكرية في معرض عرضنا لبعض الأسماء التي أسهمت في تأصيل العلم الإداري . . فإن المراجع العلمية مليئة بالكثير من النماذج . . بحيث يستشعر القارئ أن ما سقناه هنا . . هو القليل . . الأقل . . من الفيض والنبع الكثير . . والغزير الذي تحفل به المكتبات العلمية . . الأمر الذي نعتذر معه عن عدم اتساع المقام هنا لذكره . . تاركين للمهتمين شرف السعي نحو مزيد من المعرفة والاطلاع .

مدارس التفكير الإداري

The Management Schools of Thought

ألقينا في الفصل الأول أضواء على بعض العلماء الذين أسهموا في تأصيل العلم الإداري ، وأوضحنا أن هناك كثير من غيرهم أسهموا بمجهود مشكور في هذا المجال ، ونظراً لتعدد وجهات نظر هؤلاء العلماء نتيجة لتعدد تجاربهم في ضوء تخصصاتهم العلمية وتعمقهم في هذه البحوث ، فإنهم توصلوا إلى أن يكون لكل منهم رأى خاص يعتقد بصحته وأهميته في إدارة الأفراد داخل مختلف الوحدات ، ومما لا شك فيه أنه أياً كانت الآراء التي توصلوا إليها ، فإنها جميعاً تستهدف تحقيق الكفاءة الإنتاجية مع مراعاة العامل الإنساني ، ونتيجة لتعدد آراء هؤلاء العلماء يقسم علماء الإدارة المعاصرون تفكيرهم إلى مدارس متعددة ، نوجزها فيما يلي :

١ - مدرسة الإدارة العلمية :

The Scientific School of Management

تتم مدرسة الإدارة العلمية بتحقيق الكفاءة الإنتاجية ، بما يتناسب مع التطور الآلي والفني الذي حدث في أعقاب الثورة الصناعية ، ولعل أبرز الذين اهتموا بدراسة هذا الموضوع هو « فردريك ونسلو تايلور » الذي يعتبره علماء التنظيم والإدارة « أبو الإدارة العلمية » وهو أمريكي . . كان يبذل جهداً كبيراً لتحقيق الكفاءة بشقي صورها في أي نشاط يشترك فيه ، أو أي مجال تكون له ميول شخصية مرتبطة به .

والإدارة العلمية من وجهة نظره تتطلب ثورة عقلية لدى جميع من

يقومون بالمهام الإدارية ، وكذلك جميع العمال . . إنه يرى أن عليهم جميعاً أن يتعاونوا من أجل اكتشاف أساليب فنية جديدة للإنتاج .

ولعل من المناسب أن نوضح أن مدرسة الإدارة العلمية تدبر في كثير من المعارف التي أدت إلى نشأتها وتطورها إلى عدد من الباحثين قبل « فردريك ونسلو تايلور » . وكذلك الكثير من الباحثين بعده . . غير أننا تعرضنا من قبل في دراستنا بشيء من الإيجاز إلى أبرز من قدموا بحوثاً ودراسات نظرية وتطبيقية أدت إلى إيجاد علم يطلق عليه « علم الإدارة » .

وإذا كان لنا أن نزيد الأمر إيضاحاً ، فأننا مثلاً أوضحنا أن « فردريك ونسلو تايلور » نادى بتقسيم العمل . . فهل هو مثلاً أول من نادى بتقسيم العمل ؟ الحقائق العلمية توضح أن الاقتصادي الكبير « آدم سميث Adam Smith » نادى في كتابه المشهور « ثروة الأمم Wealth of Nations » في عام ١٧٥٠ بالمزاي الاقتصادية التي يمكن أن تتحقق نتيجة للأخذ بمفهوم تقسيم العمل والتخصص . . وكذلك زميله « تشارلز بابيدج Charles Babbage » الذي عاش فيما بين عامي ١٧٩٢ و ١٨٧١ والذي أوضح في كتابه الذي أصدره عام ١٨٥٠ وموضوعه « اقتصاديات التصنيع » المزايا العديدة التي يمكن للمشتغلين بالصناعة أن يحققوها بتطبيقهم قواعد تقسيم العمل والتخصص ، بل لعله من الأوائل الذين قاموا ببحوث ودراسات تطبيقية توضح القانون الاقتصادي الذي يتعلق بـ « تناقص التكاليف » . . وذلك عندما أوضح في دراسة علمية تناقص التكاليف في صناعة الدبابيس . . وكذلك بحث في أثر العرض والطلب في تحديد الأسعار . . وضرورة تطبيق علاقات صناعية جديدة بين القوى العاملة في الصناعة أساسها سيادة الروح الإنسانية في إطار تقسيم العمل الذي نادى به . . تلك الروح التي تخلق نوعاً من التفاهم بين

العاملين ، وينعكس أثرها على زيادة الإنتاج وتحسين المستوى الاقتصادي للعاملين . . هذا بالإضافة إلى زيادة المبيعات والتي يترتب عليها بالتالى زيادة أرباح أصحاب الصناعات ، إلى غير ذلك مما كان له أثر كبير فى دراسات الباحثين ، بحيث يمكننا أن نقرر أن كثيراً مما أوردوه يعتبر إضافات قيمة ، أسهمت فى إيجاد أساس للبحوث والدراسات التى أجريت فيما بعد . . وكثير منها ما زلنا نأخذ به حتى الآن .

هذا التوضيح يعتبر على جانب كبير من الأهمية للباحثين والدارسين فى موضوع « الإدارة العلمية » . . وذلك حتى يتعمقوا فى بحوثهم ودراساتهم بالقدر الذى تتطلبه طبيعة الدراسة التى يقومون بها ، أو البحوث التى يطلب إليهم أدائها .

ولعل من المناسب فى هذا المقام أن نوضح أيضاً ، أننا إذا كنا قد أشرنا إلى « فردريك ونسلو تايلور » على أنه أبو الإدارة العلمية . . فقد أوضحنا أيضاً أن هناك عالماً آخر . . يعتبر من أبرز العلماء الذين أسهموا فى نشأة علم الإدارة وأن هذا العالم عاش فى نفس الحقبة من الزمان التى عاش فيها زميله « فردريك ونسلو تايلور » ، وهو « هنرى فايول » الذى وضع الأسس والقواعد لكل من التنظيم والإدارة . وتعمق فى بحوثه ودراساته إلى الدرجة التى مكنته من أن يضع نسباً مثوية للقدرات التى يجب أن يتصف بها مختلف الموظفين بالمنشآت الصناعية . . كذلك تناول فى بحوثه تحليلات للهيكل الإدارى وطريقة تطبيق الوظيفة الإدارية . . وإذا كنا قد تناولنا بشيء من التفصيل بحوث هذين العالمين فى الفصل الأول من هذا المرجع ، فقد أكدنا أن دراستنا لهذين العالمين بشيء من التفصيل لا تنقص من قدر الكثيرين الذين أسهموا ببحوثهم ودراساتهم فى تأصيل الإدارة العلمية بل أن المنهج العلمى الذى اتبعناه هو الذى فرض علينا ذلك .

ومما لا شك فيه أن هناك رواداً كثيرين أسهموا ببحوثهم ودراساتهم في تطور الإدارة العلمية ببحث وصلت إلى ما هي عليه الآن ، فان معاصري فردريك ونسلو تايلور ومن تبعه من الباحثين أخذوا يقومون بمزيد من الدراسات التطبيقية لكي يطوروا شتى مناحي الحياة وفقاً لمنهج وأسلوب علمي.

وحتى نضرب مثلاً للفكر الإداري الذي يتابع بعضه بعضاً عن طريق مواصلة الدراسة وتحقيق الكفاءة الإنتاجية في مختلف مواقع العمل ، فلنأينا نشير إلى الجهود التي بذلها فرانك . ب . جيلبرث Frank B. Gilberth وهو أحد المشتغلين بميدان تحقيق الكفاءة الإنتاجية ، والذي استفاد من التعاليم التي وصل إليها فردريك ونسلو تايلور ، وطورها عن طريق تحديده وتسميته لأكثر مجموعات الحركات حدوثاً في الصناعة ، وهي من وجهة نظره سبعة عشر حركة اسمها ثيربليجز Therblighs وهذا الاسم مكون من حروف إسمه مكتوبة في وضع معكوس . . وهذه الحركات إذا ترجمناها إلى اللغة العربية . . فهي كما يلي : يبحث ، يجد ، يختار ، يمسك ، ينقل محملاً ، يوضع ، يجمع ، يستعمل ، يفرق ، يفتش ، قبل الوضع ، يفك ، ينقل فارغاً ، راحة ، تأخير لا يمكن تجنبه ، تأخير يمكن تجنبه ، خطوة . . ولكل حركة من هذه الحركات رمز يدل عليها ، ورسم يصور العملية ، ويشرح الترتيب الذي يحدث به وكذلك التوقيت الخاص بهذه الحركات . واستخدم « جيلبرث » وزوجته التي ساعدته في عمله مبتكرات حديثة مثل التصوير الفوتوغرافي السريع في محاولتهما للحصول على سجل كامل خاص بتفصيلات جميع حركات العمل ، وقاما بتحسين جوهرى لطريقة « تايلور » التقريبية للفحص .

ولمزيد من التوضيح لأسلوب جيلبرث في تحقيق الكفاءة الإنتاجية ، اخترنا للمناقشة البحث الكلاسيكي في البناء الذي قام به جيلبرث فهذه الحرفة

تعد من أقدم الحرف وأكثرها محافظة ، ولم يطرأ عليها خلال مئات السنين
أى تحسينات فى الأدوات والمواد المستعملة أو فى طريق وضع الطوب ...
ولقد قام « جيلبرث » الذى كان يزاول هذه الحرفة فى شبابه بأعداد تحليل
مفصل للحركات المتضمنة فيها وكذلك الأدوات المستعملة . فبين بالتحديد
الموضع الذى يجب أن تشغله كل من قدمى البناء وذلك بالنسبة للحائط
ووعاء المونة وكومة الطوب ، لكى يصبح من غير الضرورى أن يخطو خطوة
واحدة أو اثنتين نحو كومة الطوب ، ثم بعيداً عنها فى كل مرة يريد أن
يأخذ فيها قطعة من الطوب . وبحث كذلك أفضل ارتفاع لوعاء المونة وكومة
الطوب ، واتبع ذلك بتصميم منصة خاصة عليها منصدة يمكن أن يوضع عليها
جميع المواد لكى يبقى الطوب والمونة والرجل والحائط فى أوضاعها الصحيحة
ويقوم أحد العمال المختصين بتعديل ارتفاع المنصة (الصقالة) باستمرار
لتناسب جميع البنائين ، وذلك حسب التغير الذى يطرأ على الحائط فى
الارتفاع . وبمثل هذا الجهاز البسيط وفر على البناء الجهد الذى يبذله فى
الانحناء إلى أسفل حتى مستوى قدميه عند أخذ كل طوبة أو قدر من المونة
« بالمسطرين » ثم يعتدل مرة ثانية . وعندما نعرف أن كل بناء خلال عمله
يخفض جسمه - ولنفرض أن وزنه ٧٥ كيلو جرام - إلى أسفل لمسافة
قدميه ثم يرفعه مرة ثانية نفس المسافة وذلك أكثر من ألف مرة فى اليوم ،
رافعاً فى كل مرة طوبة تزن حوالى خمسة أرتال ، يمكننا أن نقدر حيثئذ مدى
توفير الطاقة بواسطة مثل هذا الابتكار السهل البسيط .

وشملت التحسينات الأخرى الوضع الصحيح للطوب لكى يكون أفضل
جانب من جوانبها إلى أعلى وأن توضع فى إطارات خشبية خاصة لكى يمكن
تناولها ووضعها مباشرة بدون تحيط على غير هدى أو بدون قلبها ، والوضع
الصحيح لمجموعة الطوب حيث يمكن الوصول إليها بأقل مشقة ، والطرق

الخاصة لخلط المونة حتى يمكن وضع الطوبة على عمق مناسب عند الضغط عليها باليد إلى أسفل ، وبذلك توفر الجهد الضائع في الطرق على كل طوبة . وخلال هذه الدراسة المفصلة الدقيقة اختزل جيلبرث عدد الحركات المطلوبة لوضع كل طوبة من ١٨ حركة إلى ٥ حركات . وفي توضيح على هذه الطريقة ، قارن بين عدد الطوب الذي يتم وضعه في ساعة الواحدة في تنفيذ الأعمال التي يقوم بها عمال النقابة الذين درّبهم ببناء حائط مصنع سمكه ١٢ بوصة بنوعين من الطوب على جانبي الحائط ، ثم قارن بين الطريقة القديمة والجديدة وبين « جيلبرث » أن نتيجة طريقته كانت بناء ٣٥٠ طوبة في الساعة الواحدة إذا قورنت بنتيجة الطريقة القديمة وهي ١٢٠ طوبة .

وهكذا تتابع الجهود التي تحكم العقل .. وتستند إلى المسلك العلمي الواضح فيما يتعلق بالمشكلات الصناعية والاجتماعية . . . وتعمل على إحلال العلم محل التبريرات الوهمية للقرارات النظرية . . . وتضع البرامج التي تضطلع بها عقول تجمع بين الدراسات النظرية والدراسات التطبيقية القائمة على التجارب المستفيضة ، وكانت هذه التجارب من أهم مراحلها المبكرة .

مدرسة بحوث العمليات : The Operational School

تستخدم بحوث العمليات في مجال الإدارة ، بقصد تقدير نتائج عمليات معينة ، Prediction of Consequences حيث أن رجال الأعمال يهتمون بمعرفة نتائج التغيير في السياسات التي يضعونها ، وكذلك الوصول إلى أفضل الطرق لتنفيذ عملية معينة ، كما هو الحال مثلا إذا رغبت المنشأة في تحقيق زيادة في مبيعاتها .

وتستخدم مدرسة بحوث العمليات الأساليب العلمية في دراسة وتحليل

المشاكل التي تواجه الإدارة ، وذلك عن طريق تحليل العملية الإدارية Analyses the Management Process بغرض مد الإدارة بالبيانات التي تساعد في الوصول إلى أفضل الحلول لمواجهة هذه المشاكل ، أي أنها تمثل أداة هامة من الأدوات التي تسهم في توفير المعلومات والحقائق للإدارة ، بحيث تتمكن من اتخاذ القرارات السليمة فيما يعترضها من مشكلات . . كما أنها تستنبط من هذه البحوث مبادئ للإدارة تصلح من وجهة نظرها لبناء نظرية الإدارة Theory of Management وهذه المدرسة تؤمن بدولية العملية الإدارية Universal Process بغض النظر عن نوع أو حجم المشروع الذي تتم فيه العملية الإدارية وتبحث في نظرية للإدارة كأسلوب لتنظيم الخبرات ، والعمل على تحسين أساليب التطبيق من خلال البحوث ، وإجراء التجارب على المبادئ المستنبطة . . وبذل جهد سليم لتعليم أساسيات الإدارة .

وهناك من ينتقد هذه الطريقة ويصفها بأنها تقليدية ، كما أن هناك من يعتبر «هنري فايول» أبو هذه المدرسة ، وإن كان يقرر أن أتباعها ينسبون لها إلى «فردريك ونسلو تايلور» ويرى أن السبب في ذلك يرجع إلى أن تعاليم هنري فايول لم تصل إلى أمريكا حتى عام ١٩٤٩ ، حيث صدرت ترجمة إنجليزية معتمدة على نطاق واسع .

ويلخص «هارولد كونز وسيريل أودونل» الأسلوب التحليلي الوظيفي لهذه الطريقة حول إجراء البحوث في الرد على الاستفسارات التي تتناول الأسئلة الأربعة الرئيسية التالية :

- ١ - ما هي طبيعة الوظيفة . Function ؟
- ٢ - ما هو الغرض من هذه الوظيفة ؟
- ٣ - ما الذي يوضح الهيكل أو البناء الوظيفي ؟

٤ - ما الذى يشرح أو يوضح الأسلوب أو الطريقة التى تم بها العملية الوظيفية ؟

أى أنه ينبغى التعرف على طبيعة الوظيفة بدقة ، حتى يمكن أن تكون موضعاً للبحث والتحليل ، وأى غموض فى ذلك يؤدى إلى ضعف إدراكنا للموقف . . . وبالتالي يؤدى إلى نتائج غير حميدة . . . ولعل من أسباب الغموض كثرة تغيير المديرين أو رؤساء الأقسام التنفيذية ، فتغيير هؤلاء يؤدى إلى عدم فهمهم وبالتالي إلى عدم نجاحهم فى تحقيق أهداف وظائفهم . . . وكثيراً ما تكون البيانات التى تجمع عن طريقهم غير سليمة ، وبما لاشك فيه أن جمع البيانات وتحليلها من العناصر الأساسية لبحوث العمليات ، حتى يمكن أن تقوم بفحص كامل للمواقف الفعلية والحقائق الرئيسية المتعلقة بها . . . ومن أجل ذلك فإنه عندما يتغير هؤلاء المديرين . . . ويأتى المديرون الجدد برغبة أكيدة فى الإصلاح ، فإنهم كثيراً ما يكتشفون مشكلات عديدة ، تفتقر للأسف بعهدهم . . . وينبغى أن يحسب هذا لهم وليس عليهم ، إذ أنهم يسهمون فى تغيير مناخ العمل بحيث يؤثر العمل فى الكفاءة النسبية لبدائل العمل . . . أو النتائج المتوقعة . . . خاصة وأنهم يواجهون فى المنشآت الحديثة مشكلات أكثر تعقيداً بسبب تداخل وتشابك العوامل والمتغيرات المؤثرة فى التنظيمات الكبيرة . . . الأمر الذى يؤدى إلى استخدام أدوات متعددة . . . محاسبية وإدارية وإحصائية . . . الخ ، كالاستعانة بالميزانيات التقديرية ، والتكاليف : والمحاسبة ، والإحصاء ، والرياضة ، والاقتصاد . . . الخ . كل هذا من أجل إيجاد نموذج يعبر عن الأوضاع الأساسية ، ويوضح العلاقات بين العوامل الرئيسية المتعلقة بالموقف الحقيقى . . . ومن هذا النموذج أو الافتراضات التى توصل إليها يمكن التنبؤ بالمتوقع حدوثه ، هذا مع مراعاة أن مثل هذا النموذج يتم قبل تقريره لإجراء عدة

اختبارات تجريبية مقارنة Experimental Data في ضوء البيانات أو القيم الفعلية تحت ظروف متغيرة .

ويرى أصحاب هذه المدرسة أن النموذج الذي يتقرر الأخذ به ، ينبغي أن يراجع بصفة مستمرة ، إذ أنه قد تحدث تغيرات أو تطورات جديدة تؤدي إلى تغير في العلاقة الدالية بين مختلف الوظائف Functional Relationships مما قد يستدعي تعديل أو تغير في النموذج ليصبح صالحاً وسليماً . مسابراً للأوضاع ، وصالحاً للتطبيق .

أي أن بحوث العمليات تعتبر أساساً لتطبيق الطريقة العلمية لحل المشكلات الإدارية إيجابياً ، وأن هذه الطريقة تستخدم العديد من الأساليب والأدوات ، كاستخدامها للبرامج الخطية Linear Programming كما وتعد استخدام الطرق الإحصائية من أكثر أساليب بحوث العمليات انتشاراً في الإدارة ، نظراً لأنها أقدم من حيث التطبيق ، وأنها الأداة الفعالة للتخطيط ، والتنظيم ، والمراقبة ، والتنبؤ بالمستقبل . . إذ أن الإحصاء أداة للاستنتاج واستخلاص النتائج وعمل الخطط عن طريق دراسة للظاهرة وإثبات المعلومات عنها ، ثم تجميع وتبويب المعلومات بطريقة علمية تمهيداً لإعداد النتائج بشكل يوضح سير الظاهرة .

المدرسة التجريبية The Empirical School

تهتم هذه المدرسة بدراسة سلسلة من التجارب عن مواقف ذات طابع محدد وهذه التجارب تجري لترشدنا إلى أفضل الأساليب لانتهاج أسلوب معين . . وهذه التجارب تطبق عند أدائها الأسلوب العلمي ، فلها أن تستخدم العديد من الأدوات التي تراها مناسبة . . كاستخدام القياس الكمي . . والآلات وتصميم التجارب العملية . . وعمل التصنيفات العلمية . . والبحث

عن المبادئ العامة . . الخ . . ويتخير كل باحث الأسلوب والأداة التي تمكنه من أن يضيف جديداً إلى المعارف التي يبحث فيها . . وأن يتعرف على أوجه النقص فيها . . وينير جوانب الغموض فيها . . ويسير العمل في الأسلوب التجريبي على أساس قياس أحد العوامل مع تثبيت العوامل الأخرى وهكذا إلى أن يتعرف الباحث على الآثار التي تحدث نتيجة لتغيير كل عامل .

وأصحاب المدرسة التجريبية في الإدارة ، يعمدون إلى تحليل أساليب التطبيق والممارسة التي قام بها العديد من المديرين في مختلف دوائر الأعمال ، وذلك بهدف وضع عموميات ، غالباً ما تستخدم كوسيلة لنقل المعلومات إلى الطالب . . والمثل الحي لهذه المدرسة هو أرنست ديل Ernest Dale أحد العلماء الذين يدرسون « إدارة السياسات Management of Policy » عن طريق دراسة وتحليل المواقف والحالات السابقة أي بعض المواقف التي واجهها رجال الإدارة في الماضي ، والقرارات التي اتخذت في مواجهتها ، ثم انتهج أسلوبه الخاص في القيام بدراسات مقارنة Comparative Approach وهو يفترض أنه عن طريق دراسة النجاح الذي حققه بعض المديرين . . وكذلك الأخطاء التي ارتكبوها . . والمحاولات التي تمت للتغلب على مشكلات معينة . . عن طريق كل ذلك يمكن للطلبة والدارسين أن يتعرفوا ويفهموا بطريقة ما على « أساليب فنية Effective Techniques » يمكنهم أن يستخدموها ويطبقوها في الحالات المماثلة .

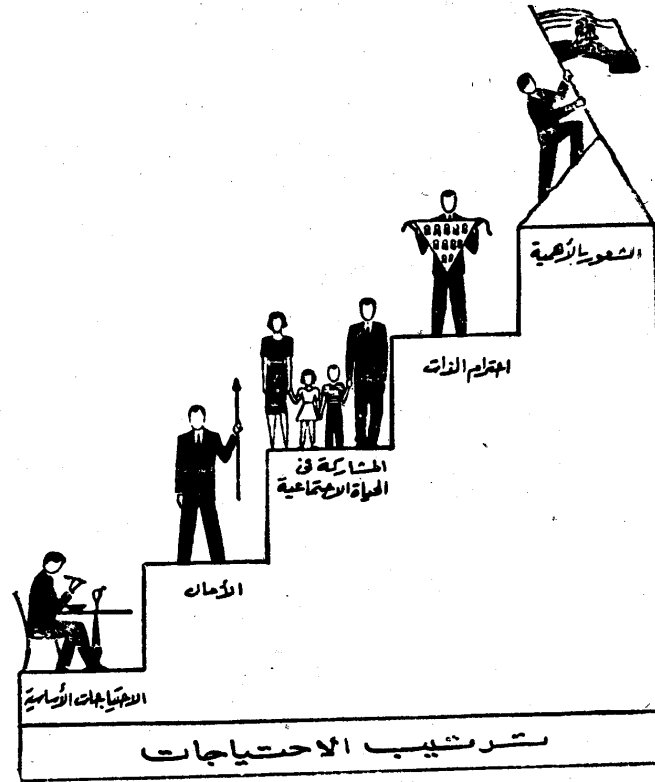
ومما لا شك فيه أنه لا يوجد إنسان ينكر أهمية معرفة أساليب أداء أعمال المديرين لوظائفهم فيامضى of Management "How-it- was-done" غير أن الإدارة — على عكس القانون — ليست علماً قائماً على تحليل الأحداث السابقة • . هذا بالإضافة إلى أنه من غير المحتمل أن تكون المواقف التي ستحدث في المستقبل ، تماثل تماماً نفس المواقف التي حدثت في الماضي . . وعلى هذا

الأساس فانه توجد خطورة حقيقية في الاعتماد أكثر من اللازم على تجارب الماضي في حل المشاكل الإدارية ، وذلك بسبب بسيط . . وهو أن الأسلوب الذي نجح في حل مشكلة ما في الماضي ، قد يكون أبعد كثيراً عن للصواب إذا طبق في حالة تماثله نوعاً ما في المستقبل .

أن أصحاب المدرسة التجريبية أنفسهم يقررون أن ما يقومون به من دراسات تحليلية ، يستهدفون من إجرائها استنباط «عموميات» تكون ذات نفع وفائدة عند الاسترشاد بها في التطبيق مستقبلاً .

مدرسة العلوم السلوكية Human Behavior School

تعتمد هذه المدرسة على تحليل مفهوم العلم الإداري ، الذي يستهدف إنجاز الأعمال ، أما عن طريق الآخرين ، أو الإسهام معهم في هذا الإنجاز . ومن هذا الفهم ، فإن أصحاب هذه المدرسة يركزون دراساتهم على العلاقات المختلفة بين الأفراد ، وهو ما يطلق عليه العلاقات الإنسانية Human Relations أو القيادة Leadership : أو أسلوب العلوم السلوكية Behavior Sciences Approach فهم يهتمون بدراسة ديناميكية النشاط الإنساني من جهة . . ومدى ارتباط هذه الديناميكية بالمناخ الثقافي والحضاري الذي يتم فيه هذا النشاط ، إلى غير ذلك من عوامل أخرى . . أي أن هذه المدرسة تدرس مسلك الفرد . . وتفهم شخصيته ، والجوانب الإدارية فيها ، وتستهدف من وراء ذلك معرفة تصرفاته . . وتنوع واختلاف هذه التصرفات . . والدوافع التي أدت إلى هذه التصرفات ، حيث أن قوة هذه الدوافع تشكل عنصراً على جانب كبير من الأهمية في الضغط عليه للقيام بتصرف معين . . كالمحافظة على النفس . . والطموح . . والكبرياء . . والجوع . . وحب الأسرة . . والأطفال . . والمشاعر الوطنية ، والارتباط بالتقاليد . . والرغبة في الزعامة



تتم مدرسة العلوم السلوكية بالدوافع حيث أنها تشكل عنصراً على جانب كبير من الأهمية في الضغط على تصرفات الإنسان . . . وبذل الجهود لاشباع إحتياجات القوى الوظيفية في إطار صالح العمل يؤدي إلى درجة كبيرة من الرضى النفسى وبالتالي زيادة الانتاج

.. والترويح عن النفس .. والجنس .. والخوف .. الخ . كل هذا يساعد على الاهتمام إلى أساليب يمكن عن طريقها زيادة التجانس بين الأفراد ، وتطبيق العلوم الحديثة التي تسهم في تحقيق هذا التجانس تطبيقاً عملياً . . أى استخدام علوم النفس والاجتماع والأجناس وعلم النفس الاجتماعي وعلم الأمراض النفسية والتحليل النفسى . . إلى غير ذلك من العلوم التي تكشف عن أسباب تنوع التصرفات الجماعية والفردية . . هذا الكشف يؤدي إلى المعرفة . . وهذه المعرفة تمكننا من التعرف على الدوافع المختلفة التي أدت إلى هذه التصرفات . . وبذلك يمكن إيجاد قدر من المعرفة « للتطور العلمى للسلوك الإنسانى » .. وهذا يساعد على العمل على إيجاد مناخ ملائم يتوافر فيه الفهم المتبادل . . إذ ينبغي أن يفهم الناس بعضهم بعضاً People should understand people فان توافر مثل هذا الفهم يساعدهم على تحقيق أهدافهم .

ومن المعروف أن تصرف الإنسان . . أو سلوكه يتم نتيجة لتفاعله ككائن حي مع الظروف البيئية المحيطة به ، ولذلك نجد الشخص يتصرف وفقاً لهذا التفاعل مع هذه الظروف ، فمثلاً تصرف الفرد مع أصدقائه في مناخ ودى ، يختلف تماماً عن تصرفه معهم في مناخ رسمى . . فهو في الحالة الأولى يسمح لنفسه ببعض التجاوزات التي يقبلها منه أصدقاؤه ، وقد يستجيون له ، أما في الحالة الثانية فانهم لا يسمحون له إطلاقاً بهذه التجاوزات أيا كانت قوة العلاقات التي تربطهم به ، وذلك نتيجة لوجود عوامل خارجية بهم . : هذه العوامل تؤثر فيهم ويؤثرون هم فيها أيضاً . . وهكذا يتغير سلوك الفرد بتغير الظروف التي يتواجد فيها .

ومما لا شك فيه أن فهم السلوك البشرى يعتبر من أعقد المواضيع التى طرقها الإنسان ، نظراً للاختلافات الفردية بين البشر ، هذا فضلاً عن أن الإنسان ككائن حى يعتبر من أكثر الكائنات الحية تعقيداً ، ومن أجل هذا فإن أصحاب مدرسة العلوم السلوكية يعملون على كشف أساس السلوك الإنسانى فى مختلف المجالات التى يتواجد فيها ، ومبادئ العمل التى يمارس فيها نشاطه لتحقيق الأسلوب الأمثل الذى يودى به عمله فى نطاق إتمام العملية الإدارية . . حيث أن الإدارة تنظر إلى الإنسان على أساس أنه العامل الرئيسى فى الإنتاج ، والعنصر الرئيسى الذى يتوقف عليه اضطراب تقدم المشروع ونموه ، ومن هذا الفهم اتجهت البحوث نحو إنسانية العملية الإدارية . . وأنها تتم فى نطاق إطار اجتماعى معين . . تؤثر فيه . . وتأثر به . .

ومن أجل ذلك ينبغى العمل على أن يتلاقى هؤلاء الأفراد ، بحيث يتحقق التفاعل الاجتماعى فى العمل من حيث أنه أسلوب يتم عن طريقه الإنجاز أو الإنتاج ، وأفضل الأساليب هى تلك التى تعمل على أن يسلك هؤلاء الأفراد السلوك القائم على توافر الرضى النفسى . . وبذلك تحفزهم على زيادة الإنتاج ولا يمكن أن يتحقق هذا إلا إذا أتيح المناخ الذى تتوافر فيه الثقة بتكافؤ الفرص المتاحة أمام جميع أفراد المجتمع ، كل وفقاً لميوله واستعداداته ورغباته وقدراته ، وإذا علمنا أن الإنسان تحركه دوافعه . . وأنه دائماً على استعداد دائم للاستجابة لهذه الدافع بالقدر الذى يراه مناسباً لمصلحته . . وأن هذه الاستجابة تتم وفقاً لتقديراته التى يأخذ فيها فى الاعتبار الظروف البيئية المحيطة به . . فإذا أمكن تصنيف احتياجات الإنسان ، ومعرفة درجة إلحاحها ، وإننا كلما أشبعنا حاجة تطلع الإنسان إلى الأخرى التى تليها وفقاً لتصنيف هرمى عدده بعض علماء هذه المدرسة . . إذا أمكن ذلك ، واستطعنا ألا نوجد أى

تناقض على قدر الإمكان بين تحقيق الإنسان لرغباته ، وبين أدائه لأعماله بأكبر قدر من الكفاءة ، نكون قد حققنا الكفاءة الإنتاجية . . وهذا ما تعمل المدرسة السلوكية على إيجاده . . أى تحقيق الكفاءة الوظيفية . . وبالتالي الكفاءة الإنتاجية لجميع العاملين وهذا ما تستهدفه جميع المجتمعات .

مدرسة النظام الاجتماعي The Social System School

هذه المدرسة تكاد تقترن بمدرسة العلوم السلوكية ، فهي تختلط بها إلى الدرجة التي تجعل البعض يقرر أنه توجد صعوبة في التفرقة بين المدرستين ، ويقرر أيضاً أنه يمكن القول أنهما مجذولتان في بعضهما كالضفيرة Interwined وأصحاب هذه المدرسة يعتبرون « أن الإدارة إن هي إلا نظام اجتماعي » . . نظام يتضمن العديد من العلاقات التي تسهم في مراحل التقدم الثقافي والحضارى . . ولتأكيد ذلك نرى الكثيرين منهم يقصرون بحوثهم ودراساتهم على التنظيمات الرسمية Formal Organizations ، وذلك كما هو الحال مثلاً في الدراسة التي قام بها الأستاذين J.G. March and H.A. Simon ، فهما يعتبران اصطلاح « تنظيم » Organization مواز للاصطلاح « منشأة » Enterprise

وكما يقرران أن التنظيم الرسمي يرتبط أساساً بمفهوم اجتماعي أكثر من ارتباطه بمفهوم السلطة المستخدمة غالباً في الإدارة لتوجيه النشاط الإنساني أى أن الجانب الاجتماعي هو الجانب الطاغى أو الغالب . ومثل هذا الفهم أيضاً يوجد في دراسات عدد كبير من الباحثين ، والذين نراهم يعرفون في بحوثهم التنظيم الرسمي بالعلاقات الإنسانية . وهم ينادون بتنظيم العلاقات بين مختلف المجموعات البشرية في التنظيم الرسمي القائم والعمل على توحيد جهودهم وتوجيهها نحو تحقيق أهداف الجماعة والارتقاء بهم حضارياً .

والمعتقد أن الأب الروحي لهذه المدرسة هو Chester I. Bernard. فهذا العالم في سعيه نحو معرفة الجوانب الأساسية للأسلوب الذي تم به العملية الإدارية ، خرج بمفهوم أطلق عليه «نظرية التعاون Theory of Cooperation» هذه النظرية قائمة على أساس أن أى فرد له هدف يريد أن يحققه من خلال عمله وتعاونه مع الآخرين . . أنه يتواجد في نظام تعاوني Cooperative System وهو يأمل أن يتمكن أفراد هذا النظام من حسن الاتصال والتفاهم مع بعضهم ، وأن يكون لديهم جميعاً الرغبة والعزيمة على العمل سوياً من أجل تحقيق غرض مشترك Common Purpose هذا الغرض هو إشباع احتياجاتهم في إطار الظروف البيئية التي تحيط بهم . . إشباع احتياجاتهم التي تعينهم على الحياة Biological Needs . . واحتياجاتهم الجسدية Physical Needs ، واحتياجاتهم الاجتماعية Social Needs .

وقد تناول كثير من الباحثين آراء العالم «برنارد» عن «نظرية التعاون» بالبحث والدراسة والتحليل ليدعموا مدرسة «النظام الاجتماعي» من الناحية الإدارية ، فنلا العالم هربرت سيمون Herbert Simon تكلم عن المنظمات الإنسانية Human Organizations وفي رأيه أن هذه المنظمات تتضمن العديد من الجماعات البدائية Primary Groups التي تمارس أنواعاً متعددة من النشاط الذي يعتمد بعضه على بعض ، وغالباً ما يتوقف القدر من الأداء الذي يتم به هذا النشاط ، على ما يتحلى به الفرد من ضمير ، مقترناً بأقصى قدر من التوجيه الرشيد الذي يوضح له الأسلوب الأمثل لتحقيق الأهداف المعروفة للجميع .

ويمكن القول أن هذه المدرسة أضافت الكثير من الإدارة . . فقد أوضحت أن العالم يحقق تقدماً مذهلاً فيما يتعلق بالعلوم التطبيقية ، بينما يوجد تخلف فيما يتعلق بعلم الاجتماع والنظم الاجتماعية . . وأوضحت أنه

كلما بذلت الجهود نحو الارتقاء بشأن العلوم الاجتماعية ، ارتفعت بالتالى مستويات التدريب والعمل . . . وأمكن معالجة المشكلات العديدة التى تتعلق على وجه الخصوص « بالتكيف » . . . لأن هذه المدرسة تهتم بالأشخاص . . . وأن هؤلاء الأشخاص كجماعات بدائية . . . أو مجموعات تزاوّل نشاطاً داخل منظمات إنسانية . . . هؤلاء جميعاً ينبغي أن تبدل الجهود من أجل أن يتكيفوا فيما بينهم حتى يمكن خلق مجتمعات متجانسة .

هذا بالتالى دفع أصحاب هذه المدرسة إلى أن يبحثوا فى « لغة الاتصال » المناسبة . . . إذ المعروف أنه وفقاً للتطور الحضارى الذى نعيش فيه ، يقرر العلماء أن « لغة الاتصال » هذه لها جوانب ثقافية واقتصادية وسياسية وإدارية . . . ولغة الاتصال هذه توضح . . . وتشرح . . . وتفتح . . . وهذه من أهم الأسس التى تقوم عليها الإدارة . . . إذ أنه عن طريق هذه اللغة يمكن للإنسان أن يكتسب أنماطاً جديدة من السلوك . . . أنماطاً جديدة لو أمكن أدائها وفقاً للجهد الذى بذل فى تعليمه ، فإن هذا يعنى نجاح الإدارة فى إيجاد تفاعل صحى بينها وبين الفرد ، الأمر الذى يعنىها كثير أعلى تحقيق الأهداف المرجوة . . . إذ أنه مما لا شك فيه أنه لا يمكن إحداث أى قدر من التطور الحضارى ، أو الفنى أو المادى إلا عن طريق الإنسان . . . الإنسان الذى يتفاعل مع مجتمعه ثقافياً وقنياً ، ليتمكن من تطوير مجتمعه الصغير والكبير حضارياً ، وهذا ما تستهدفه مدرسة النظام الاجتماعى .

مدرسة نظرية اتخاذ القرار : The Decision Theory School

هناك من يعتقد أن نظرية اتخاذ القرارات ، تعتبر امتداداً « لنظرية رغبات المستهلكين » Theory of Consumer's Choice ، التى كانت موضع اهتمام الاقتصاديين لفترة طويلة . فقد برزت من خلال اهتمامات اقتصادية

عديدة . . كالمفعة القصوى Utility Maximization ومنحنيات السواد Indifference Curve والمنفعة الحدية Marginal Utility والسلوك الاقتصادي في ظل المخاطرة وعدم التأكد من احتمالات المستقبل Economic Behavior Under Risks and Uncertainties ولذلك يرى الكثيرون أنه لا عجب إطلاقاً إذا كان معظم أصحاب هذه المدرسة من الاقتصاديين النظريين ، خاصة وأن هذه المدرسة ترتبط ارتباطاً كبيراً بالرياضيات .

وأصحاب هذه النظرية يرون أن الإدارة إن هي إلا نوعاً من السلوك المتواجد في مختلف التنظيمات الإنسانية ، هذا السلوك يتطلب عملية التوجيه والسيطرة على النشاط في هذا التنظيم الإنساني ، ومن هذا الفهم ، فإن الوظيفة المحددة للإدارة هي تنمية وتنظيم عملية اتخاذ القرارات بطريقة تجعلها في أقصى درجات الكفاءة الممكنة ، أخذاً في الاعتبار أن الإدارة تعمل مع مجموعات إنسانية . . أو مع أفراد يرتبطون جماعياً بالتنظيم . . وليس مع أشخاص بذاتهم . . الأمر الذي يتطلب إعطاء عناية خاصة لاتخاذ القرارات على مختلف المستويات العاملة في التنظيم ، والتصدي للمشكلات بأسلوب علمي حتى يمكن تحقيق الأهداف المرجوة . .

وفي ذلك يقول العالم برنارد « تتطلب الأصول العلمية لاتخاذ القرارات عدم التصدي للمشكلات في غير أوقاتها الملائمة ، أو اتخاذ قرارات غير ذات فاعلية ، أو اتخاذ قرارات تدخل في اختصاص الآخرين » . . كما أشار إلى العلاقات في نطاق الهيكل التنظيمي للمشروع ، وما يترتب على ذلك من قرارات . . وهو يرى أن القرارات تنقسم إلى أنواع ثلاثة : قرارات بسيطة . . وقرارات استثنائية . . وقرارات ابتكارية .

القرارات الوسيطة : Intermediary Decisions

كما هو الحال مثلاً إذا أصدر مجلس الإدارة قراراً معيناً وفوض عضو مجلس الإدارة في تنفيذه وفي هذه الحالة فإن عليه أن ينفذه وفقاً للتعليمات الصادرة إليه . . غير أنه قد تجد الظروف طارئة يرى معها أن تنفيذ مثل هذا القرار قد يعود بأضرار . . الأمر الذي يتطلب أن يكون هناك نوعاً من التصرف ، وحينئذ يكون عليه أن يتخذ قراراً في حدود الظروف الطارئة لصالح المنشأة ويتحمل نتائجها . وتتطلب مثل هذه القرارات الوسيطة مهارة فائقة في العلاقات الإنسانية لما لهذه القرارات من طبيعة تنفيذية تقضى في سلوك الأفراد المتأثرين بها .

القرارات الاستئنافية : Appellate Decisions

يقتضى تصريف الأمور ، تفويض المستويات الأدنى العاملة في بعض السلطات لتنفيذ بعض أوجه النشاط التي تتطلبها لإنجاز الأعمال ، ويكون للمرووسين في مثل هذه الأحوال الحق في اتخاذ القرارات المناسبة ، غير أنه توجد بعض المواقف التي يتبين فيها أن المرووس ليس على مستوى القدرة على التنفيذ ، أو أن المرووس ينضج له غموض التعليمات الصادرة إليه ، الأمر الذي يتطلب ضرورة الحصول على تعليمات جديدة . . وغالباً ما تتخذ مثل هذه القرارات عند وجود بعض الخلافات بين رؤساء الأقسام أو الوظائف ذات المستوى الإداري الواحد ، الأمر الذي يتطلب الحسم توضيحاً للأمر وتيسيراً للعمل .

القرارات الابتكارية : Creative Decisions

هذه القرارات تصدر عن الإداري القادر المتمكن من عمله ومن نفسه ، وذلك لأن هذه القرارات يترتب عليها بالضرورة تغييراً في السياسات القائمة . .

الأمر الذى يصطدم حتماً بمعارضة واضحة هذه السياسات ، وهم غالباً فى مراكز عليا ، مما يعقد من مشكلة تنفيذ القرار الجديد ويجعل الأخذ به أكثر صعوبة .

غير أننا نوجه النظر إلى أن هذا دائماً شأن كل جديد ، الفكر المتطور يصطدم دائماً بالفكر التقليدى ، وعلى قدر الإيمان تكون المثابرة ، وتهون المصاعب ، إلى أن تتضح الرؤيا ويتبين فضائل الأسلوب الجديد . . . ومما لا شك فيه أن مثل هذه القرارات الابتكارية تعتبر قمة النجاح لمن يشغلون مختلف المستويات الإدارية التنفيذية .

ونظراً لارتباط مدرسة نظرية اتخاذ القرارات بالرياضيات ، فإنها تتطلب ضرورة التعرف بدقة على المشكلة التى من أجلها يتخذ القرار . . . ومما لا شك فيه أن الإدارى الناجح يتميز عن غيره بقدرته على الإحاطة بمختلف جوانب المشكلة ، ثم بعد هذا تحليلها وتقييمها ، ثم وضع مقاييس أو معايير للحكم على سلامة إنجاز القرارات التى اتخذت Establish Criteria of Judgement وهذا يتطلب منه بذل جهد لجمع جميع البيانات التى تتعلق بموضوع القرار ، وبذل جهد أكبر للتأكد من أن هذه البيانات محايدة ، حتى لا يصدر القرار مشوباً بالانحياز . ولعل من المناسب أن نوضح أن اتخاذ القرار يتضمن أن نبذل الجهود نحو وضع بدائل حتى يمكن اختيار أفضلها Select Preferred Solution خاصة وأن أصحاب هذه المدرسة يحسبون احتمالات كل قرار رياضياً . . الأمر الذى يمكنهم من اتخاذ القرار الأفضل أو بمعنى أوضح زيادة احتمالات سلامة القرار الذى استقر عليه الرأى .

المدرسة الرياضية : The Mathematical School

يرى علماء المدرسة الرياضية في الإدارة ، أن الإدارة إن هي إلا نماذج وعمليات رياضية Mathematical models and process كما يقررون أيضاً أن الأساليب والطرق الرياضية يمكن استخدامها بواسطة أى مدرسة من مدارس النظريات الإدارية . والمعتقد أن أكبر المدارس التي تؤمن بهذا الرأي . مدرسة « بحوث العمليات » والتي يطلق أصحابها في بعض الأحيان على أنفسهم « علماء الإدارة Management scientists » ويعتقد هؤلاء العلماء أنه إذا كانت الإدارة . . . أو التنظيم . . . أو التخطيط . . . أو اتخاذ القرارات ، إن هي إلا « عمليات منطقية Logical process » ، فانه يمكن القول أيضاً أنها « رموز وعلاقات رياضية "Mathematical symbols and relationships"

وأهم أساس تعتمد عليه هذه المدرسة هو النموذج الرياضي ، والذي يعد بحث يصف المشكلة موضع البحث ، ويحدد المتغيرات الأساسية التي تؤثر فيها ، وبين طبيعة العلاقات بين تلك المتغيرات هذا فضلاً عن أنه يتضمن مجموعة من المعادلات الرياضية التي توضح القيود التي تحكم الإدارة في اتخاذ قراراتها ، وتصف كثافة النظام موضع البحث . . . ويوجد في الغالب أسلوبين لاستخراج أفضل الحلول عن طريق هذا النموذج الرياضي ، الأسلوب الأول هو الأسلوب التحليلي Analytical ، والأسلوب الثاني هو الأسلوب الرقمي Numerical

أما الأسلوب التحليلي فانه يعتمد على استخدام الاستنتاج الرياضي ويتطلب أنواعاً من الطرق الرياضية . . . كالتفاضل . . . ورياضة المصفوفات . . . أما الأسلوب الرقمي فيقوم على أساس محاولة وضع قيم رقمية مختلفة والتعويض بها عن المتغيرات المسيطر عليها في مجموعة المعادلات بالنموذج على سبيل التجربة . . . وينبغي أن يتم باستمرار اختيار النماذج المطبقة عن طريق تحليل

قدرة النموذج على التنبؤ بآثار التغيرات التي قد تدخلها الإدارة على كفاءة النظام كله . وكلما كانت القدرة على التنبؤ دقيقة ، كلما كان النموذج يعبر تعبيراً صحيحاً عن الحقيقة . . أما اختيار الحل فيكون بمقارنة النتيجة المترتبة على تطبيقه بالنتائج التي كانت تتحقق قبل ذلك .

ومما لا شك فيه أنه لا يوجد أدنى شك في الفائدة العظمى التي يمكن تحقيقها في أي بحث نتيجة لاستخدام الأسلوب الرياضي . . غير أنه هناك من يقرر - ونحن نشاركه في رأيه - أنه من الصعب تقرير أن « الرياضيات » تشكل مدرسة مستقلة بذاتها لنظرية الإدارة . . وإلا اعتبرت كذلك مدرسة مستقلة في علوم الطبيعة . . والكيمياء . . والهندسة . . والطب . . الخ . . إذ أن هذه العلوم وغيرها تعتمد أيضاً على الرياضيات . ويمكن القول أن الإدارة أيضاً تستخدم الرياضيات على نطاق واسع نظراً لقدرتها على الإحاطة الشاملة بجوانب الموضوع الإداري . . وهي هنا تستخدمها كأداة أكثر من استخدامها كمدرسة .

A tool rather than a school.

ولعل مما يساعد على انتشار استخدام الرياضيات على نطاق واسع ، ذلك التقدم المذهل الذي حدث في ميكنة أجزاء واسعة من العمل الذهني تحت لواء « النظرية العامة للتحكم » وعن طريق الحاسبات الإلكترونية التي تسمى بالعقول الإلكترونية والتي لا تستغنى عن العقل البشري كما قد يتبادر إلى أذهان البعض ، بل يتيح له فرص التخلص من الأعمال الذهنية الروتينية ليسموا إلى مستويات أعلى من الخلق والإبداع والابتكار ، ويكفي توضيحاً لهذا أن نذكر أنه يوجد في بعض الجامعات في الخارج عقولا الكترونية تنجز من العمليات الرياضية في دقيقة واحدة ، ما لا يستطيع لإنجازه أبرز علماء الرياضية ، لو استمر يعمل لمدة ٢٤ ساعة كل يوم ولمدة أربعة آلاف عام ! ! !

تطور نظرية الادارة

The Development of a Theory of Management

ولعل طبيعة الإنسان التي خلقها الله ، ، والتي تفرض عليه أن يسعى وراء الرزق لكي يعيش ، هذا بالإضافة إلى تكوينه الجسدي ، ومشاعره النفسية المتباينة ، قد فرضت عليه أن يتعاون مع غيره من الناس من أجل تحقيق أهدافه ، وهو في سعيه هذا نحو تحقيق أهدافه ، يرغب في الحصول على أقصى منفعة ممكنة . . مع بذل أقصى جهد ممكن . . وتحمل أقل نفقة ممكنة . . مع استبعاد كل ما يعكر عليه مزاجه أو صفو حياته . . هذه الموصفات الفطرية التي توجد في الإنسان ، تنطبق أيضاً على مختلف المجموعات البشرية ، أياً كان نشاط هذه المجموعات . . نشاطاً تجارياً . . أو عسكرياً . . أو دينياً . . أو خيرياً . . أو اجتماعياً . . فإذا كان على هذه المجموعات البشرية أن تعمل لكي تحقق أهدافها ، فإن هذا يعني بالضرورة وجود نوع من الإدارة ، ووجود هذه الإدارة يعني أنها تقوم بتهيئة الظروف البيئية المحيطة بالجماعة بحيث تكون صالحة للعمل ، كما يعني أيضاً أن هذه الإدارة تقوم بأوجه النشاط الذي يمكن هذه الجماعة من تحقيق أهدافها ، أي أنها . . تخطط . . وتنظم . . وتعين القوى العاملة . . وتوجه . . وتراقب . . وتنسق . . الخ . . كل هذا النشاط الإنساني حاول بعض العلماء تنظيمه وصياغته في أسلوب علمي تمهيداً لاستنباط نظرية للإدارة تكون هادياً ومرشداً للعاملين في هذا المجال .

فكرة الإدارة :

إذا نظرنا إلى طبيعة الإنسان وأسلوبه في الحياة ، وجدنا أنه مدني بطبعه ، أي أنه اجتماعي بفطرته ، ولا يسهل عليه أن يعيش منعزلاً عن غيره من الأحياء ، ولا يستطيع أن يحقق بمجهده المنفرد كل مطالبه في الحياة . . . ولعل هذا هو الذي جعل الإنسان يحاول منذ فجر التاريخ البشرى أن يلجأ إلى منظمات متوالية لتحقيق أهدافه ، فبدأ بالأسرة ، وانتقل إلى القبيلة ، ثم الدولة ، ثم منظمات أخرى . . . وهو يريد من وراء كل ذلك أن يحقق تبادل المعونة بين أفرادها ، ومعنى هذا أن الإنسان لا بد له من أن يتعاون مع بعضه بعضاً ، وهو في تعاونه من أجل تحقيق أهدافه يحقق جهداً بشرياً . . . هذا الجهد البشري يتضمن على ما يمكن أن يطلق عليه مقدماً . . . فكرة الإدارة .

ولما كانت الجماعة البشرية قائمة منذ أن خلق الله الإنسان ، ونظراً لأن الإنسان هو سيد الأحياء في هذه الأرض ، وهو خليفة الله فيها ، فقد ميزه عن سواه بالعقل والتفكير وسعة الذكاء ، وغير ذلك من الهبات والطاقات ، نظراً لكل ذلك - فقد كان من المفروض أن تكون العلوم التي تنظمه ، وتدير له أوجه نشاطه ، نقول من المفروض أن تكون مثل هذه العلوم من أكثر العلوم ازدهاراً وتقدماً .

وفي الحقيقة ، فإن هناك من يقرر أنه يتضح من ترجمات أوراق البردي المصرية ، والتي يرجع تاريخها إلى ١٣٠٠ سنة قبل الميلاد ، يتضح منها أن القدماء المصريين كانوا يهتمون جداً بتنظيم وإدارة الدولة ومختلف أجزائها ومرافقها ، وأن الأهرامات في مصر ، ومهارة النبي يوسف عليه السلام في معالجته للمجاعات التي سادت وقتئذ ، لخبر شاهد على وجود المهارة الإدارية فيها مضي . . . كما ويقررون أن مثل ذلك كان يوجد أيضاً في الصين

القديمة ، وأن تعاليم « كنفوشيوس Confucius » كانت تتضمن مقترحات عملية للإدارة العامة للدولة على أسس سليمة ، وكانت تؤكد على ضرورة اختيار « قيادات قادرة Capable officers » وتعيينها في شتى مواقع الدولة ، بحيث تتوافر الأمانة والنزاهة وروح الإيثار والبعد عن الأنانية .

وكذلك إذا رجعنا إلى سجلات الفترات الأولى من تاريخ اليونان ، فإننا نجد كثيراً من المؤشرات التي توضح تقدير اليونانيين لوظيفة الإدارة ، وذلك على الرغم من عدم قائمهم أية أضواء على استخدامهم لمبادئ الإدارة ، وخبر شاهد على ذلك هو وجود « الكومونولث الأثيني Athenian Commonwealth » فقد كانت له مجالسه Councils ومحاكمه الشعبية Popular Courts ، وقادته الإداريين الرسميين Administrative Officials ، ومجلس القادة Board of Generals هذا فضلاً عن أن تعريف فيلسوفهم « سقراط Socrate » للإدارة يكاد يتفق في مفهومه مع مفهوم وظيفة الإدارة في تطورنا الحديث ، حيث أنه عرفها بأنها « مهارة منفصلة عن المعارف الفنية والخبرة العلمية

“ A skill separate from technical knowledge and experience ”.

وكذلك إذا رجعنا إلى سجلات روما القديمة Ancient Rome ، فيما يتعلق بالإدارة ، فإننا نجد أنها غير كاملة ، غير أنه كان من المعروف جيداً أن التعقيدات في الوظيفة الإدارية أدت إلى تطوير « الأساليب الفنية للإدارة Management Techniques » تطويراً ملحوظاً . ووجود نظام الحكم الروماني ، ومنزلة حكامهم Roman Magistrates الرفيعة ومجالات نفوذهم الواسعة ، توضح العلاقة الهرمية التي كان يتميز بها تنظيمهم . ويمكن أن يقال في الحقيقة ، أن السر وراء عبقرية الرومان الفعلية ، ونجاح إمبراطوريتهم ، إنما يعود بالدرجة الأولى إلى قدرتهم على تنظيم شؤونهم .

فن خلال مبدأ التدرج الهرمي Scalar Principle وتفويض السلطة ، تمكنت روما من التوسع ، وحقت امبراطورية ذات كفاءة تنظيمية لم يكن لها شبيه من قبل .

وكذلك يمكننا أن نقول أن من أقدم المنظمات كفاءة في تطبيق أساليب تنظيمية وإدارية فعالة ، « الكنيسة الكاثوليكية الرومانية The Roman Catholic Church » ، ومن الأمثلة الحية على ذلك التدرج الهرمي في تفويض السلطة الممنوحة لمختلف المنظمات الإقليمية التابعة لها ، والتخصص فيما يتعلق بالنشاط الوظيفي الذي تمارسه ، واستخدامها المبكر لأسلوب الإدارة الاستشارية Staff-device

ونحن نرى في الإسلام أن نظام الحكم وضع صالح الجماعة فوق صالح الفرد ، وجعل نظام الحكم أمانة ينبغي أن تؤدي على خير وجه ، « إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل » . . وكذلك جعل الشورى أساس الحكم حيث يأمر الله الرسول عليه الصلاة والسلام بذلك في قوله تعالى « وشاورهم في الأمر » . . « وأمرهم شورى بينهم » . . وحق الأمة في أن تختار حكامها . . تعينهم . . وتعزلهم . . وتراقبهم في كل تصرفاتهم الشخصية والعامة . . وكذلك الحريات العامة وحدود التمتع بها ، وتنظيم بعض قواعد بناء الإسلام ، مثل إقام الصلاة . . وإيتاء الزكاة . . وصوم رمضان . . وحج البيت لمن استطاع . . إلى غير ذلك من المبادئ التي ترشد إلى الأسلوب الأمثل في المعاملات بما يحقق أساساً قويمه للجماعة البشرية ، يؤدي تطبيقها إلى تحقيق الأمن والرضا والاستقرار للجميع . . كل هذا ترك حصيلة وافرة من النظم والأساليب التي طبقت ، والتعليمات التي صدرت ووجهت . . ولم تمنع امتداد رقعة الدولة الإسلامية

على أجزاء من صعيد آسيا وأفريقيا وأوروبا من أن تكون تعليقات الحكم الإدارية والنظامية في غاية من الوضوح وما زالت هذه التعليقات يضرب بها الأمثال حتى اليوم .

ولعل من المناسب أن نوضح في هذا المقام ، أن التنظيمات العسكرية على مر العهود كان لها أسلوبها التنظيمي والإداري الذي استفادت منه المنشآت التجارية ، وقد كان أسلوبها التنظيمي والإداري بسيطاً حتى زمن قريب ، إذ كان يتم في حدود البنيان الهرمي الذي تتحدد من خلاله السلطات والعلاقات ويتم توصيل الخطط والتعليقات بما يرفع من المعنويات ويمكن من تحقيق الأهداف . . . وهناك من يقرر أنه حتى « نابليون بونابرت » القائد الأوتوقراطي كان يضيف إلى قوته القيادية شرحاً دقيقاً لأهداف التعليقات التي كان يصدرها إلى ضباطه وجنوده .

وهناك من يضيف إلى قائمة الجماعات والمفكرين الذين ركزوا على أهمية إيجاد نظام للدولة يدار بأعلى قدر من حسن التوجيه الإداري ، جماعة الكامبرال " Cameralists " . . . وتتضمن هذه المدرسة المفكرين والمهتمين بالإدارة العامة في كل من ألمانيا والنمسا . وكانوا يدينون بنفس المعتقدات التي يدين بها أصحاب « المدرسة التجارية » من الإنجليز ، وأصحاب « المدرسة الفيزوقراطية » من الفرنسيين ، فيما يتعلق بالاقتصاد السياسي ، والتي سادت من القرن السادس عشر حتى القرن الثامن عشر . . .

غير أنهم كانوا أكثر منهم اهتماماً بقدرة التوجيه الإداري المنظم على تحقيق الازدهار والنمو والتقدم ، وهم في هذا يقولون ، أنه إذا كان حسن التنظيم يمكن الفرد من زيادة ثروته ، فإنه من باب أولى يكون لازماً لإدارة الدولة أو مرافقها . . . ومن هنا استنبطوا بعض المبادئ الإدارية ، وكانت نظرتهم تنصف بشمول الأساليب الفنية الإدارية

" Universality of Management Techniques "

وأكدوا في تطبيقهم على جوانب هامة متعددة ، كالتخصص الوظيفي وحسين تدريب واختيار معاونين لمختلف الوظائف الإدارية ، وإنشاء جهاز محاسبي للدولة ، والسرعة في الإجراءات القانونية ، وأخيراً تبسيط الإجراءات الإدارية .

أى أن فكرة الإدارة بكل ما تعنيها من افتراضات ، وما تستهدفه من أهداف فلسفية واجتماعية كانت قائمة في مختلف العهود . . فلما لاشك فيه أن الجماعات البشرية كانت تعيش حياتها المدنية ، والعسكرية . . وأن هذه الجماعات كانت تتحرك . . وهى في تحركها ، كان يوجد من يوجهها . . وكان يوجد من يخضع لهذا التوجيه . . وكان يوجد أيضاً المنتفعين من وراء هذا الجهد والنشاط البشرى .

تأخر نظرية الإدارة :

غير أننا يمكننا أن نقول أن الجهود التى بذلت نحو استنباط مبادئ . . . وقواعد . . . ونظم . . . وإجراءات للإدارة ، أو انتهاج أسلوب علمي في البحث والدراسة للإدارة يسمح بأن تكون لها نظرية ، ويسمح للإدارة بأن تصبح علماً متعارفاً عليه مستقلاً بقواعده ونظمه ، نقول أن هذا قد تأخر كثيراً ، نظراً لاعتبارات عديدة ، ذكرنا بعضها سابقاً ، هذا بالإضافة إلى أن النشاط التجارى فيما مضى لم يكن من المهن المرموقة ، أو المهن التى يتطلع إليها على وجه الخصوص فئة المثقفين ، فقد كانت تعتبر المهن التجارية من « المهن الحقيرة Degradating Occupation وحتى تضرب مثلاً على ذلك تشير إلى وصف نابليون بوناپرت للانجليز عندما أراد تحقيرهم . . فقد وصفهم بأنهم أمة من « أصحاب الحوانيت Naiton of Shop-keepers » . هذا بالإضافة إلى أن علماء الاقتصاد ساروا في محوهم ودراساتهم التحليلية

للمشروعات التجارية ، على هدى الأسلوب الذى رسمه لهم أستاذهم « آدم سميث » . الذى كان يهتم بتدعيم ثروة الأمة ، وكان « آدم سميث » يصف رجال الأعمال بأنهم « مجموعة من الرجال . . لا تتفق مصالحهم مع مصالح الجماهير .. إن مصالحهم غالباً ما تكون فى خداع الجماهير وظلمهم .. وتبعاً لذلك .. فإنهم فى أحيان كثيرة خدعوا الجماهير وظلموهم » .

وفى ما يلي نسوق تعبيره :

“ They are an order of men, whose interest is never the same with what of the public, who have generally an interest to deceive and even to oppress the public, and who accordingly have, upon many occasions, both deceived and oppressed it ”.

هكذا كانت النظرة إلى التجارة . . وإلى رجال الأعمال . . هذه النظرة أخرت الجهود نحو إيجاد نظرية للإدارة ، حتى علماء النظريات السياسية لم يهتموا بها الاهتمام الكافى ، على الرغم من أن الإدارة من أهم واجبات الحكومة . . والحكومة تعتبر أقدم وأشمل شكل من أشكال التنظيم الاجتماعى .. إن اهتمامهم كان يتجه بالدرجة الأولى نحو وضع سياسات على المستوى القومى والعالمى .

وفى الحقيقة ، يمكننا القول أن الثورة الصناعية ، والتقدم المذهل فى العلوم والفنون التطبيقية . . والنظرة الجدية إلى دور الإنسان فى نطاق التجمعات البشرية ، وخلق حوافز تدفعه إلى أن ترتبط أهدافه بأهداف المشروعات . . هذا بالإضافة إلى الأزمات الاقتصادية الكبرى التى اجتاحت العالم وعلى وجه الخصوص عام ١٩٢٩ ، وما ترتب على ذلك من تطبيق أساليب جديدة لتدعيم الاقتصاد والتغلب على الأزمة فى بعض الدول ، كما هو الحال فى

الولايات المتحدة الأمريكية عندما طبقت النظام الجديد الذى أطلق عليه New Deal كل هذا أدى إلى الاهتمام بطبيعة الدور الذى يقوم به المدبرون .

ثم حدثت الظروف التى أدت إلى تكثيف الجهود نحو إيجاد نظرية لإدارة الأعمال التجارية . . هذه الظروف هى ظروف الحرب العالمية الثانية ، فقد كان هناك حرص شديد على زيادة الإنتاج ، بأقل التكاليف الممكنة ، وهذا الحرص هو الذى ركز على الدور الذى يمكن أن يقوم به المدبر فى هذا المجال ، فقد اعتبرت الإدارة هى العامل الاستراتيجى لإمكان تحقيق هذا الهدف . . وهكذا تدفع الحاجة المجتمعات إلى بذل مزيد من الجهد للتغلب على ما يقابلها من مشكلات . . وليس هناك مشكلات أعقد من مشكلات الحروب التى تهدد الأمم بالخطر . . فتعمل على زيادة الإنتاج . فى ظل ظروف تفقد فيها أبناءها . . الأمر الذى يحفزها على أن تبذل جهوداً مضاعفة لكي تتعرف على أفضل الأساليب لتوجيه النشاط الإنسانى بحيث يحقق الكفاءة الإنتاجية .

ومما لاشك فيه أن التطور الصناعى الكبير الذى حدث أدى إلى كبر أحجام المشروعات ، ووجود وحدات للعمل كبيرة ، يعمل فيها عدد كبير من الأشخاص . . أى زيادة التجميع والتركيز لعناصر الإنتاج فى مكان واحد ، وفى مصانع ضخمة . . واقترب ذلك باتساع أسواق الاستهلاك . وخلق أساليب الائتمان القادرة على المعالجة المصرفية . . هذا وغيره أدى إلى بروز أنواع متعددة من المشكلات الإدارية لم تكن معروفة من قبل . . الأمر الذى كان له أكبر الأثر فى توجيه الجهود نحو الاهتمام بالمشاكل الإدارية الملمحة والمتزايدة ، بحيث يمكن القول أن الإدارة أصبحت أسلوباً من أساليب العمل لا يجيده إلا هؤلاء الذين تعلموه وخبروه ، ومارسوه وطبقوه . . وهناك من يقرر أن من أوائل النشاط الإدارى الذى برز ، إدارة

الإنتاج — وإدارة الأفراد نتيجة لأهمية العلاقات الإنسانية والحقوق العمالية . .
 ثم برزت إدارة التكاليف للتغلب على المنافسة في الأسعار ، والسعى وراء
 زيادة الربح . . ثم إدارة المبيعات لتحقيق أكبر خفض ممكن في نفقات
 البيع والتوزيع ودراسة السوق والعملاء ، ثم إدارة الشراء . . ثم تبين أهمية
 وجود علاقات طيبة وحسنة بين القوى البشرية العاملة في الداخل . . وبين
 المنشأة في الخارج . . فأدى هذا إلى إنشاء إدارة العلاقات العامة . . وهكذا
 أخذ يتوالى ظهور الوظائف التخصصية المختلفة من فنية وعامة ، وذلك نتيجة
 للتطور العلمي والاجتماعي والفكري والصناعي والإداري والاقتصادي بحيث
 يمكن القول أن الإدارة الحديثة بما وصلت إليه الآن إن هي إلا إنتاج وثمار
 عملية تطورية معقدة وطويلة ، ما زالت تأخذ طريقها نحو الارتقاء والاتقان . .
 وذلك عن طريق البحث العلمي للفكر الإداري . . وهذه الجهود تسير قدماً
 نحو إيجاد « نظرية للإدارة » . .

مفهوم النظرية :

يعرف الأستاذان Paul R. Mort and Donald H. Ross في كتابهما .
 مبادئ مدرسة الإدارة Principles of School Administration النظرية بأنها :

« أدق صورة عقلية لكيفية عمل الكائن الحي ، آخذة في
 الاعتبار كل الحقائق والظواهر المعروفة . والنظرية الجيدة تكون
 للتطبيق ، ولا يوجد فيها شيء غير عملي . . وعلى قدر اعتماد النظرية
 على الحقائق ، يكون التطبيق المستند إليها سليماً وحكماً . أما إذا
 استند بناء على النظرية على عناصر بعيدة عن الحقيقة ، فإنها تكون
 نظرية سيئة ، ويكون الاستناد إليها في التصرف ضرباً من اللغو
 والعبث ، ويكون مثل من يطبقها مثل فأر يجرى بطريقة عشوائية

في مجاهل الغيب . أن النظرية الجديدة هي القدرة على تحسس
الطرق نحو الهدف بأقل قدر ممكن من العشوائية والتخبط » .

وحتى يمكن أن تكون النظرية على جانب كبير من الوضوح ، فإن
المنطق العامي يتطلب أن يكون هناك اتفاق على دقة المفاهيم والمصطلحات
المستخدمة في البحث والدراسات التي تجري من أجل بنائها . : وينبغي
البعد تماماً عن النظرة الشخصية في بناء النظرية وذلك خشية أن يكون كل إداري
لنفسه نموذجاً للعمل . . . ويطلق عليه نظرية ! ! . . . لأن ذلك يعتبر خلطاً
للأمور . . . فنموذجه للعمل الذي يؤديه يعبر عن مجموعة من القواعد الأبجدية
التي كونها نتيجة لخبرته التطبيقية ، ونظراً لأن هذه الخبرات محدودة بالضرورة
فإن القواعد الأبجدية المستخلصة غالباً ما ينقصها العرض ، والعمق والاستنتاجات
المنطقية اللازمة لتكوين النظرية . . . وقد يكون الإداري رأياً عن كيفية
حل المشكلات المتعددة التي يواجهها كل يوم ، إلا أنه لا يجب أن يندفع
نفسه بوهم إن هذا الرأي هو نظرية من النظريات ! .

إن طبيعة الجهود التي تبذل نحو الوصول إلى نظرية مناسبة للإدارة هي
في حقيقتها حركة نحو الوصول إلى أسلوب علمي في الإدارة . . هذا الأسلوب
يمكن أن يؤكد كثيراً في الحقائق المستخلصة عن طريق الدراسة والبحث
العلمي الدقيق . . . فينبغي دائماً تفسير الحقائق ، وعلى أساس الوصف
والتفسير يمكن التوصل إلى التنبؤ الدقيق ، وكل هذا يتطلب أن يخضع
الاستقصاء العلمي للعديد من المعايير ، والتي منها الموضوعية Objectivity
أي البعد عن التحيز لوجهة النظر الشخصية ، والنتيجة المستقرة التي يمكن
الاعتماد عليها Realibility نتيجة لما تثبته التجربة من أن نفس النتيجة يتوصل
إليها باحثون متعددون باستخدام نفس المادة العامة بنفس الطريقة ، وكذلك
تعريف مجموعة الإجراءات Operational Definitions ، التي تسمح

بادراك وتحديد الظاهرة موضع الاختبار ، فضلا عن الوضوح والشمول

Comprehensiveness

ولعل من الحقائق المعروفة ، صعوبة التوصل إلى تعريف جامع مانع لمفهوم النظرية وهناك تعريفات متعددة في هذا الموضوع ومنهم هيربرت فيجل Herbert Feigl الذى يعرف النظرية بأنها « مجموعة من الفروض يمكن عن طريقها باستخدام المنطق الرياضى التوصل إلى قوانين تجريبية ، ومن ثم تعطى النظرية توضيحاً لهذه القوانين التجريبية » أى أن النظرية هى أساس مجموعة من الفروض التى يمكن عن طريقها استنباط مجموعة من القوانين أو المبادئ التجريبية .

على هدى هذه الآراء ، يمكننا أن نلقى أضواءً على البحوث والدراسات التى أجريت من أجل تأصيل العلم الإدارى ، فقد تشعبت البحوث والدراسات وترتب على ذلك وجود مدارس فكرية إدارية متعددة ومتشعبة ، أسهم كل منها بقدر فى تدعيم العلم الإدارى . . وبذل جهداً مرموقاً نحو محاولة إيجاد نظرية للإدارة ، ولعلنا نردد الحقيقة حينما نذكر أنه يكاد يكون هناك إجماع على أن بدأ ظهور الجهود نحو إيجاد نظرية للإدارة إنما يقترن بالجهود التى بذلها « فردريك ونسلو تايلور » ، وزميله « هنرى فايول » والتى وصفها المراجع بـ (مدرسة الإدارة العلمية) ، والتى تميزت بجهود كثيرة تتعلق بالبحث والدراسة نحو جوانب السلوك الفنى والتخصص الوظيفى ، ثم تنابعت الجهود نحو اكتشاف الكنه الحقيقى لوظائف المديرين ، والأسلوب الأمثل الذى يمكن عن طريقه تحقيق قدرتهم على تنسيق الجهود البشرية وتوجيهها نحو تحقيق أهداف مختلف المشروعات والوحدات ، وإذا كان من المستحيل أن نعدد جميع الجهود إلا أننا أوضحنا بعضها ، ويمكن للراغب فى الاطلاع

والتعمق أن يستزيد من مناهل المراجع العلمية الإدارية الحديثة التي تichel بها مكتبات العلم الإدارى المعاصر ، وهى عديدة . . ومتوافرة .

إسهام مديرى الأعمال فى نظرية الإدارة

Contributions of Business Managers

ولعل من أهم الإسهامات التى تمت من مديرى الأعمال من أجل إيجاد مبادئ تسهم فى إيجاد نظرية للإدارة ، هو ما سبق أن أشرنا إليه من إسهامات « فردريك ونسلو تايلور » ، « هنرى فايول » . . وكذلك توجه النظر إلى بعض مديرى الأعمال الذين أسهموا فى تاريخ مبكر فى الجهود نحو تحقيق مفهوم علمى للتنظيم والإدارة . . ومن بين هؤلاء « رسل روب Russel Robb » الذى ألقى ثلاث محاضرات فى موضوع التنظيم « على مجموعة خاصة من طلبة الدراسات العليا فى كلية إدارة الأعمال بجامعة هارفارد Harvard بأمريكا . . وكانت المادة العلمية التى أعطيت فى هذه المحاضرات مستمدة من خبرته العملية . . وقد أوضح فيها أن التنظيم يعتبر أداة للاستخدام الأمثل Efficient Utilization للقوى البشرية والموارد المادية . . هذه القوة التى ينبغى أن تتكيف مع عمل كل منشأة ، والتى غالباً ما يمكن أن يحدث عند استخدامها كثيراً من أنواع التفريط . . وكذلك كان « روب » من أوائل الذين حذروا من إعطاء جهد أكبر لموضوع التنظيم . . وكان يهتم بالدرجة الأولى بأهمية تعريف السلطة والتنسيق وإيجاد فريق للعمل Team Play . . كما حذر « روب » من أن التعمق فى التخصص الوظيفى قد نجم عنه كثيراً من مشكلات التنسيق .

ولعل من أكثر الأعمال شمولاً فى موضوع الإدارة ، وأكثرها أهمية . . ذلك الكتاب الذى أصدره العالم البريطانى المتخصص فى الشؤون الصناعية

وهو « أولفر شلدون Oliver Sheldon » في كتابه الذي أصدره عام ١٩٢٣ وموضوعه فلسفة الإدارة The Philosophy of Management وشلدون في كتابه هذا يحاول كهنرى فايول في أن يسمى نحو إيجاد نظرية للإدارة تتسم بالإحاطة والشمول Management as a Hole وذلك عن طريق تحديد أهدافها ومتابعة خط نموها ، وكذلك تقرير المبادئ التي تحكمها عند التطبيق . . ويمكن القول أن الخطوط العريضة لتفكير شلدون فيما يتعلق بالإدارة ، يتلخص في وضع السياسة والتنسيق بين الوظائف ووضع السياسات موضع التنفيذ والاستعانة بالتنظيم ، وكذلك تحقيق الترابط بين الأفراد والجماعات مع توافر القدرة على التنفيذ .

ولعل من المناسب أن نوضح أن « شلدون » نفسه يقرر أنه استمد هذه الأفكار والمعتقدات التي تتعلق بوظائف الإدارة من أحد الأمريكيين ، وكان يدعى J.N. Shultze وذلك عندما ألقى بحثاً أمام جمعية « فردريك ونسلو تايلور » في عام ١٩١٩ . . غير أنه يمكن القول أن شلدون ليس لديه عمق الفهم الذي كان يتميز به هنرى فايول . . اللهم إلا فيما يتعلق بموضوع التنظيم . . فانه لم يكن يرى أن الوظائف الإدارية لها طابع الشمول ووحدة التطبيق . . فمثلاً مناقشاته عن التخطيط كانت تدور حول تخطيط المصنع .

ومن المبادرات المهمة التي قدمها أحد رجال الأعمال لتطور نظرية الإدارة شخص يدعى « هنرى دنسون Henry Dennison » وهو من رجال الصناعة في ولاية « ماسا شوستس Massachusetts » فان أساليبه الفنية المتقدمة في مصنع Dennison Manufacturing Company مكنته من استخلاص مبادئ للإدارة ، وقد نشر هذه المبادئ في كتاب صدر عام

١٩٣١ وعنوانه « هندسة التنظيم Organization Engineering » وفيه وضع أسلوب لدراسة جوانب العملية الإدارية وعلى وجه الخصوص التنظيم ، وأكد مدى تطبيق الأساليب الهندسية - وهو في هذا أبرز الأفكار التي تتعلق بالحوافز والقيادة وفريق العمل ، كما حلل عناصر البناء التنظيمي وأثرها على شخصيات القوى العاملة . . وعلى الرغم من أن « دنسون » لم يخرج بنظرية للإدارة ، إلا أن تأكيده على الهندسة البشرية ودور القيادة جعل إسهامه في مجال الإدارة على جانب كبير جداً من الأهمية .

ولعل من أكثر المحاولات وضوحاً وإعطاءً لكثير من المعارف من الدين يتمون إلى دوائر الأعمال وأعطت إطاراً منطقياً لنظرية التنظيم . . ذلك العمل الذي قدمه العالمان (موني ورايلي Mooney and Reiley) فانهما قد شرحا كثيراً من الدروس التي استمدوها من التاريخ ، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالكنيسة والمنظمات العسكرية . . ومن هذه الدروس ربطوا عناصر التنظيم في مبدأ يوضح الأسلوب والتأثير فانهم بدأوا بمبدأ التنسيق ، ومنه تحركوا نحو تدرج المسؤوليات والسلطات في التنظيم وفي التخصص الوظيفي ، ثم انتهوا إلى تقرير تسع مبادئ تتعلق بالتنظيم .

كما وأننا لا ننسى في هذا المقام أن نوضح المعالجات القيمة التي قدمها العالم تشستر أ. برنارد Chester I. Barnard في كتابه الذي نشر في عام ١٩٣٨ وموضوعه « وظائف المدير » إذ أن ما ورد به يعتبر من أبرز الدراسات التي تميزت بالشمول والتأثير في موضوع نظرية الإدارة . . فن خلال تاريخه الطويل كمدير ، فانه كان يستشعر الحاجة الملحة إلى أسس عامة توضح مهمة المدير وتعيّنه على تحسين قدرته . . وقد استعان في دراسته بأبحاث علماء الاجتماع ، كما واستعان إلى حد ما بأفكار علماء النفس ، ومن كل هذا

استطاع أن يقدم عملاً خارقاً ومؤثراً في نفس الوقت . . وكما ويقرر هو في مقدمة كتابه ، فإن بحثه يتضمن على موضوعين موجزين ، أحدهما يتناول « نظرية التنظيم » والآخر يتناول « وظائف المديرين » . . ونظريته في التنظيم تعتمد كثيراً على الأسلوب الاجتماعي ، إذ أنه يتحرك من مبادئ التعاون الجماعي إلى المبادئ التي تتعلق بالتنظيم الرسمي . . أما مبادئه التي تتعلق بوظائف المديرين ، فإنها تضغط بشدة على أهمية القيادة وأساليب اتصال العمل Communication وكذلك فإنه قام بدراسة خارقة فيما يتعلق باتخاذ القرارات ، وإعطاء أهمية خاصة للبحث عن العوامل الاستراتيجية ذات التأثير في اتخاذ القرارات . . كل هذا يوضح لنا مدى الإسهام الذي قدمه هذا العالم ، وأن البعض يرى أنه قد فتح فعلاً كثيراً من المواضيع التي كانت تعتبر وقتئذ جديدة ، وأسهمت في السعي نحو إيجاد مبادئ للإدارة .

ومن الإسهامات الأخرى ذلك الإسهام الذي قدمه « الفين براون Alvin Brown » في كتابه الذي أصدره عام ١٩٤٧ وموضوعه « تنظيم الصناعة Organization of Industry » والذي تضمن دراسة تحليلية فيما يتعلق بتفويض السلطة مع محاولة لبناء نظرية في تنظيم وتقسيم الوظائف الإدارية . . وقد جزأ نظريته على ثلاث مراحل تتلخص في « التخطيط — العمل — المعاينة Doing & Seeing » ويعزى أهمية مؤلفه هذا إلى أسلوبه التحليلي فيما يتعلق بأهمية الدقة والصلاحيات في تفويض السلطة ، وكذلك ما قام به من محاولات في تصنيف عدد من مبادئ الإدارة .

ومن الإسهامات الأخرى التي قدمها مديري الأعمال ، الاستنتاجات التي قدمها « لندل أرفيك Lyndell Urwick » وكذلك البحوث التي قدمها « ماري فوليه Mary Parker Follett » والأعمال الرائدة التي قدمها « أوردواي تيد وبول هولدن Ordway Tead & Paul Holden »

وغيرهم كثيرون ، بحيث يستشعر الإنسان أنه ينبغي عليه ألا يغفل جهدهم وإخلاصهم فيما قاموا به من تطبيق إدارى ناجح وفيما قدموه من مبادئ أسهمت في خدمة نظرية الإدارة .

وقد يكون من المفيد أن نعرض وجهة نظر أحد علماء علم الإدارة المعاصرين البارزين ، وهو هارولد كونتز Harold Koontz « أستاذ السياسات الإدارية والنقل في الدراسات العليا بكلية إدارة الأعمال بجامعة كاليفورنيا . . ويكاد يرجع إلى كتاباته جميع الباحثين والمشتغلين بالعلوم الإدارية ، فمن رأى هذا العالم الذى نشره تحت موضوع « غابة نظرية الإدارة The Management Theory Jungle أننا في سعيينا نحو صياغة نظرية للإدارة ، ينبغي أن نبضع في الاعتبار العوامل الآتية :

١ - أن النظرية ينبغي أن تتضمن القدر من المعارف الذى يجعلها قابلة للتطبيق الإدارى Manageable .

٢ - أن النظرية ينبغي أن تكون مفيدة ، وتسهم في تحسين أساليب التطبيق ، آخذة في الاعتبار آراء الممارسين من الإداريين .

٣ - لا ينبغي أن تضيق النظرية في خضم التعقيدات اللغوية أو المصطلحات اللفظية العقيمة غير المفهومة Semantics Useless Jargon

٤ - ينبغي أن تعطى النظرية توجيهات للباحثين ، والراغبين في التعلم ، تفودهم نحو تحقيق الكفاية .

٥ - ينبغي أن تعترف النظرية بأن ما تتضمنه من معارف ، إن هو إلا جزء من عالم المعرفة الواسع العريض .

“Part of a Large Universe of Knoweldge”

وأخيراً ، فإن من الجوانب التي تصطدم بها « نظرية الإدارة » عدم ارتفاع الممارسين لوظائف الإدارة إلى المستوى العلمى الإدارى ، أو الخماسى للإسهام والتطبيق العلمى ، خاصة وأنه لوحظ عن الكثيرين من بعض المديرين أنهم يقولون « إن نظرية الإدارة صعبة جداً » . . أو « أن النظرية غير عملية » . . أو أن النظريات غير مستقرة » . . هذا مع ملاحظة أن السبب فى ذلك إنما يرجع إلى خشيتهم فى الاشتراك فى وضعها موضع التطبيق وممارستها . . فما لا شك فيه أن الإدارى ينبغى أن يتصل بالنظرية وممارستها . . فالإدارى ينبغى أن يتصل بالنظرية أثناء إعدادها حتى يستطيع أن يتعامل معها بأكبر قدر من الاطمئنان . . وإذا ما تضمنت النظرية مبادئ تشرح العلاقات داخل العمل ، وإذا ما كانت هذه المبادئ حقائق أساسية تفسر بعض الظواهر كما هى بالفعل ، فالمعتقد أنه لا يبقى بعد ذلك أى تناقض بين النظرية والتطبيق . . وهناك من يرى أنه من الممكن أن تكون النظرية غير دقيقة . . أو لا تطبق فى موقف معين . . وإنما من العسير أن تكون قابلة للتطبيق وغير عملية فى آن واحد . . كما ويقرر أنه فى حال اكتشاف مبادئ للإدارة وتطبيقها ، فإن عجلة التقدم الإنسانى سوف تدفع فى طريق التحسين . . كما ويقرر إن أجلاً أو عاجلاً . . سترى الصانع الماهر يحنى رأسه للمبادئ . . إن النظرية هى التى ستمكنه من اكتشاف الأخطار والمضاعفات . . إنها هى التى سترشده أثناء أداء عمله إلى الأسلوب الذى يمكن عن طريقه تحقيق الوفرة فى الجهد والوقت .

ومما لا شك فيه أنه كان لمديرى دوائر الأعمال إسهام كبير فى الجهود التى بذلت فيما يتعلق بنظرية الإدارة .

الباب الثاني

وظائف الإدارة ودعائمها

تعريف الإدارة وعناصرها

Definition and Elements of Management

تقوم المشروعات بدور على جانب كبير جداً من الأهمية في حياة المجتمعات الاقتصادية ، إذ يجد فيها الآلاف من العاملين مجالا لهم للرزق ، ويتطلعون إلى مستوى أفضل من المعيشة ، تتحقق معه حياة يرفرف عليها التقدم والرخاء والرفاهية . وإذا كانت المشروعات التي يعملون فيها تتوافر فيها عناصر السياسات البناءة الهادفة إلى خير المجتمع ، والأموال اللازمة لتشغيلها ، والمقومات المادية الأخرى من آلات ومواد خام ، إلا أن العنصر البشري يعتبر أهم عنصر فيها ، إذ أنه يعد القاعدة التي تدفع الحياة في كل هذا وبدون العنصر البشري لا يمكن لأي مشروع من المشروعات أن يحقق أهدافه في النمو والرخاء ، مهما توافرت العناصر الأخرى وكم من المشروعات توافرت فيها العناصر المادية والفنية ، وبالرغم من ذلك أخفقت لانعدام الكفاية الإدارية فيها بينما نجد مشروعات أخرى حظها من المقومات المادية والفنية متواضعا ، إلا أنها حققت نجاحاً نتيجة لتوافر الكفايات الإدارية فيها فما هي الإدارة . . . وما هي العملية الإدارية . . وهل تختلف الإدارة من مشروع إلى آخر ؟ . . هذا ما سنحاول أن نجيب عليه في إنجاز في هذا الفصل .

المؤلف

تعريف الإدارة :

لعل من المناسب قبل أن نعرض إلى تعريف الإدارة ، أن نوجه نظر القارئ والباحث إلى أننا سبق وأن أوضحنا أن الفكر الإداري منذ نشأته

حتى الآن قد اجتاز مراحل متعددة ، وتميزت كل مرحلة من هذه المراحل بمفهوم معين تركزت حوله البحوث والدراسات . . الأمر الذي أوضحناه في معرض حديثنا عن المدارس الإدارية ، وبيننا القدر الذي أسهمت به في تأصيل العلم الإداري . . كما أوضحنا الجهود التي بذلها بعض علماء هذه المدارس . . بحوثهم الفكرية . . وتجاربهم العملية . . الأمر الذي يدفعنا أن ننبه القارئ منذ الآن ، أننا ونحن نستعرض سوياً تعريف الإدارة . . نجد من المفيد أن نختار نماذج من كتابات بعض العلماء في تعريف الإدارة ، حتى يكون القارئ على دراية وإلمام بالفكر الإداري المعاصر ، وبحكم فكره وعقله فيما أورده من تعريفات ، وقد يدفعه هذا إلى مزيد من الاطلاع والمعرفة ، فيرجع إلى كتاباتهم الأصلية ، وهذا ما نأمله فيهم تحقيقاً لما وصف به « تايلور » الإدارة العلمية من أنها بالدرجة الأولى « ثورة عقلية » . . . وموجهين النظر إلى أنه قد يكون من الصعوبة بمكان الوصول إلى تعريف كامل شامل لمعنى الإدارة . ولهذا اختلف الكتاب والباحثون فيما أورده كل من تعريف لتحديد هذا المعنى .

هناك من يعرف الإدارة بأنها « علم وفن » يتعلقان بالتفاعل العقلي والروحي بين قائد موجه لمجموعة من البشر ، وبين المجموعة التي يوجهها ويشرف عليها ، مستهدفاً من وراء ذلك تحقيق أهداف مرغوب فيها .

ولعلنا من قراءتنا لهذا التعريف ، يتبين لنا مدى العمومية التي لا تلجأ إلى تحديد العناصر الموجهة إلى تحقيق الأهداف ، هذا بالإضافة إلى إشارته إلى التفاعل العقلي والروحي بين القائد ومن يتبعه ، وعملية التفاعل هذه تعتبر من أعقد الأمور وأصعبها ، لأنها تتم بين بشر ، والبشر مختلفون ومتفاوتون

فى أمزجتهم ومشاربهم الروحية والعقلية ، وعلى ذلك فأننا لا نخرج بمعيار محدد ييسر لنا فهم الأسلوب الأمثل لخلق مثل هذا التفاعل .

وعرف « ستانلى فانس Sanley Vance الإدارة :

« يمكن القول فى إيجاز أن الإدارة هى مراحل اتخاذ القرارات والرقابة على أعمال القوى الإنسانية بقصد تحقيق الأهداف السابق تقريرها . وهذا القول ينطبق حينما يضم إثنان أو أكثر جهودهم للقيام بعمل ما » .

In essence management is simply the process of decision making and control over the actions of human beings of the express purpose of attaining predetermined goals.

والواقع أن مفهوم الإدارة بمنطق العصر الذى نعيش فيه أوسع مما تضمنه هذا التعريف ، فإن مفهوم الإدارة لم يعد قاصراً على مراحل اتخاذ القرارات والرقابة على أعمال القوى الإنسانية بقصد تحقيق الأهداف السابق تقريرها . بل أنه مع ذلك يشمل الوسائل الصحيحة التى تتخذها المنشأة لأداء الأعمال بقصد الحصول على أفضل النتائج بأقل الجهود الممكنة . ولها فى سبيل ذلك أن تستعين بوسائل التدريب والتمرين التى تساعد على اتقان العمل ، مع مراعاة العلاقات الإنسانية لأنها تعتبر جزءاً لا يتجزأ من علاقات العمل ، التى تقوم على التفاهم والمصلحة المتبادلة والعمل لما فيه مصلحة القوى العاملة بجانب مصلحة أصحاب الأعمال مما يعود عليهما وعلى الدخل القومى بأفضل النتائج : ولهذا يزايد الاهتمام فى مختلف الدول الناهضة نحو أهمية تطبيق الأساليب العلمية فى إدارة العنصر الإنسانى وما يقوم به من نشاط .

كذلك لم يتضمن التعريف إشارة إلى القيادة الحازمة القادرة التى تتعامل

مع المروسين بأسلوب يخلق فيهم روح الاستجابة واحترام القادة بحيث يتعاون الجميع عن شعور بالرضى النفسى وحرص على تحقيق أهداف المشروع .

وقد أغفل التعريف كذلك ناحية مهمة فى الإدارة وهى العلاقات العامة ، فإنها تهدف إلى بذل جهود متواصلة تقوم على الإلمام بطبيعة المجتمع الذى تعمل فيه المنشأة بحيث تخلق هذه الجهود وعياً فى هذا المجتمع ينبهه إلى أهداف المنشأة وما تتبعه من وسائل تهدف إلى خدمته لا استغلاله فان ذلك يغريه بالتعامل معها وتشجيعها ومساعدتها على اطراد نموها وتقدمها مما يعود على الجميع بأفضل النتائج .

ويقول Frost فى تعريف الإدارة « أنها فن توجيه النشاط الإنسانى » .

ولكن هذا التعريف على إيجازه مرن يسمع كل ألوان النشاط الإنسانى ولا يعطى صورة محددة لمفهوم واضح . وقد أجريت بحوث ودراسات فى الإدارة على تطور مراحل مدارسها الفكرية ، بحيث ينبغى أن نستعين بما وصلت إليه من نتائج فى القيام بالعملية الإدارية ، فكان يجب أن ينطبق عليها فن التوجيه ويعبر عنها فى تعريف الإدارة بعبارة تصورها أو تشير إليها .

ويقول Houghton « إن الإدارة هى الاصطلاح الذى يطلق على التوجيه والرقابة ودفع القوى العاملة إلى العمل فى المنشأة ، وهى تمثل العنصر الشخصى فى حياة المنشأة ، ذلك العنصر الذى يقوم بتطويرها وتنسيقها وتوجيهها والإبقاء على كل ظاهرة فى مكانها . وهذا العنصر الشخصى لا يمكن استبداله بعنصر آخر محل محله ويعتمد نجاح المنشآت إلى حد كبير على المهارة التى تؤدي بها أعمال الإدارة » .

وقد اشتمل هذا التعريف على بعض العناصر المكونة للإدارة كالتوجيه والتنظيم ، فان قوله « الإبقاء على كل ظاهرة في مكانها » يفهم منه العمل على إيجاد توازن داخل المنشأة وهذه وظيفة التنظيم . كما اشتمل أيضاً على التنسيق وأغفل التخطيط ، وأهمية العلاقات الإنسانية والعلاقات العامة .

ويقول الأستاذان D.S.K. Dexter, S. Kimbell

« يدخل في نطاق الوظيفة الإدارية جميع الوظائف والواجبات اللازمة لبدء أى مشروع وتمويله ووضع سياسته العامة وتهيئة المعدات اللازمة له والشكل العام الذى يزاول في ظله نشاطه واختيار من يشغلون الوظائف الرئيسية » .

ويفهم من هذا أن الكاتبين يدخلان في نطاق الوظيفة الإدارية جميع الجهود التى تبذل في مراحل التخطيط والتنظيم والتوجيه والتنسيق والرقابة على اعتبار أنها من الوظائف التى يتطلبها قيام المشروع ومزاولة نشاطه . وبذلك تكون الإدارة عندهما هى الوظيفة الشاملة لكل ما يتطلبه تكوين المشروعات من جهود .

ويقول R.T. Livingston « إن وظيفة الإدارة هى أن

تحقق أهدافها بأقصى ما يمكن من « وفورات » في الوقت والمال . وكثيراً ما يكون ذلك عن طريق حسن الاستفادة من التسهيلات القائمة » .

وأرى أنه من الصحيح أن الإدارة تهدف إلى القضاء على الإسراف . ولكن قول الكاتب « حسن الاستفادة من التسهيلات القائمة » يعتبر كلاماً محددًا إذ أنه لا يفصح عن الوسائل التى تتبع لحسن هذه الاستفادة .

وعلى هذا يكون هذا التعبير من الليونة والمرونة بحيث يمكن تأويله طبقاً للمعايير الخاصة التي تقوم في أذهان من يقومون بوظيفة الإدارة . والمفروض أن تستفيد الإدارة من جميع الإمكانيات القائمة بحيث تطبق ما وصلت إليه الإدارة العلمية من قواعد ومبادئ لتحقق للمشروع نجاحاً يرضى عنه أصحابه وعماله وموظفوه والجمهور الذي يعمل فيه .

ويقول Bethel وزملاؤه في تعريف الإدارة « كثيراً ما تطلق الإدارة على الوظيفة التي يقوم بها مجلس المديرين ، فهو الذي يضع السياسات التي تتعلق بنوع الإنتاج والتمويل وقنوات التوزيع والخدمات والمستخدمين ، كذلك يدخل في نطاق الإدارة مسئولية أعضاء مجلس المديرين عن وضع شكل عام للهيكل التنظيمي لهذه السياسات » .

ولكن الكاتب وزملاءه لجأوا في تعريفهم إلى تغليب صفة الإدارة على ما يقوم به مجلس المديرين ، وهذا القول لا يتفق مع الواقع ، لأن الجهاز الإداري ينظم كل سلطة ومسئولية من الإدارة العليا المسئولة عن رسم السياسات ، إلى الإدارة التنفيذية التي تشمل المديرين ورؤساء الأقسام وكل من يوكل إليه الإشراف على أى عمل داخل المنشأة .

ومن الذين لجأوا إلى الإيجاز في تعريف الإدارة بكلام لا يحدد عناصرها ومقوماتها Koontz, O'Donnell فقد ذكروا أنها « وظيفة إنجاز الأعمال عن طريق الآخرين The function of getting things done through others » ومن الآخرين الذين تكلموا عن الإدارة Edward H. Hampel في كتابه Small Plant Management يعرف الإدارة بأنها المراحل المتتابعة من التفكير واتخاذ القرارات ، فإن المدير يهدف إلى تجديد حجم المنتجات أو الخدمات ونوعها وأنماط

تكلفة وأوقات وأسعار بيعها ، وما إلى ذلك مما يسمح بتحقيق ربح المشروع . وأن الواجب الرئيسى الذى يقع على عاتق المدير هو القيام بمثل هذا التفكير واتخاذ مثل هذه القرارات .

ويلاحظ أن صاحب هذا التعريف قد أغفل العنصر الإنسانى وما يجب له من الرعاية والعناية الكافية من حيث أنه المحرك لجميع الوظائف التى يشتمل عليها المشروع .

كذلك عرف المعهد البريطانى للعلاقات العامة الإدارة فى صحيفة العلاقات العامة عدد مايو سنة ١٩٥٠ صفحة (٢) بأنها « التفكير المستمر والجهد المتواصل الذى يبذل لخلق علاقات قائمة على الفهم المتبادل ، واستمرار بقائها بين الأشخاص فى المنظمات أو بين المنظمات والمجتمع بالمعنى الأعم » .

كذلك Plowman and Peterson فى كتابهما Business Organization اللذان يعرفان الإدارة بأنها الوسيلة الفنية التى تستطيع بمقتضاها مجموعة من الأشخاص أن تحدد وتوضح أهدافها وأغراضها وتعمل على تحقيقها .

وذكر Oliver Sheldon فى كتابه The Philosophy of Mangement صفحة (٥١ - ٥٢) يمكننا أن نقرر أن وظائف الإدارة هى الطريقة التى يتم بواسطتها :

أولاً - تجميع أوجه النشاط المتشابهة أو المتقاربة فى وظيفة واحدة .

ثانياً - تمييز كل وظيفة بوضوح عن الأخرى .

ثالثاً - خضوع كل وظيفة لرقابة خاصة .

ومن ذلك يتبين أن شيلدن لم يذكر شيئاً عن القيادة الحازمة الرشيدة

والتوجيه والتنسيق ومراعاة العامل الإنساني أو أهمية العلاقات العامة في إدارة المشروعات .

وهكذا لا نكاد نجد تعريفاً جامعاً شاملاً للإدارة ، بل وجدنا كل كاتب يحاول أن يعرف الإدارة من وجهة نظره الخاصة ، ومن ثم جاء تعريفه للإدارة أن وظيفتها متأثرة بهذه الوجهة .

وعندى أن من الأفضل تجنب تكلف أمثال هذه التعاريف العامة ما دام يصعب وضع عبارة قصيرة تستوعب عناصر الإدارة الكثيرة ، ويكتفى عند الكلام عن إدارة أى مشروع بذكر أوجه النشاط الرئيسية اللازمة له وقواعد الإدارة العلمية التي تطبق عليها لتؤدي بكفاية واتقان .

غير أننا إذا كنا لنا أن نفاضل بين تعريف وآخر ، فأننى أقترح تعريف الإدارة بما يلى :

« الإدارة تمثل العنصر الشخصى فى حياة المنشأة الذى يعمل على تحقيق أهدافها ، وفى سبيل ذلك تستخدم الوسائل الصحيحة لأداء الأعمال بقصد الحصول على أفضل النتائج بأقل الجهود الممكنة مع مراعاة العامل الإنسانى ، وتستعين بالقيادات الحازمة القادرة ، وتطبق جميع عناصر الإدارة العلمية من تخطيط وتنظيم وتعيين وتوجيه ورقابة وتنسيق ، وبذلك تكفل للمنشأة نجاحاً يرضى عنه أصحابها وعمالها وموظفوها والمجتمع الذى تعمل فيه . »

وبذلك يكون هذا التعريف قد جمع فى إنجاز العناصر الأساسية للإدارة العلمية ، وأوضح بشكل ملحوظ ضرورة تطبيق العلاقات الإنسانية . كذلك أشار إلى العلاقات العامة وضرورة تطبيقها عندما طالب بوجوب رضا المجتمع عن المشروع الذى يعمل فى منطقتة .

عناصر الوظيفة الادارية

Elements of Managerial Function

لعلنا وقد استعرضنا بعض التعريفات عن الإدارة ، تتقدم خطوة أخرى لتتعرف على طبيعتها . . ولا يمكن أن نصل إلى ذلك إلا عن طريق تحليل العملية الإدارية ذاتها ، آخذين في الاعتبار إجماع علماء الإدارة والمشتغلين والممارسين لها ، أن الإدارة إن هي إلا قيادة جهود الآخرين ، وأن الإدارة في توليها مهمة قيادة جهود الآخرين تلتزم بجوانب متعددة . . تلتزم بحسن توجيههم ، وحسن التوجيه يتطلب التخطيط المسبق لهم .. كما ويتطلب أيضاً أن يكون كل فرد من الأفراد يزاوِل العمل الذي يتناسب مع استعداداته ورغباته وقدراته وميوله ، وفي نفس الوقت يتواجد في المكان المناسب الذي يمكن أن ينسب فيه الجهد المبذول بأيسر أسلوب يمكنه من تحقيق أقصى طاقة إنتاجية دون تعب أو عناء أو إرهاق ، وهذا بدوره يتطلب حسن التنظيم .. فإذا كان كل شخص يقوم بالعمل المناسب ، وفي المكان الملائم ، فان تدفق العمل قد يترتب عليه زيادة الجهد في مجال ، ونقص الجهد في مجال آخر ، مع العلم بأن الإنتاج يتطلب ضرورة تكامل الجهود ، وهذا بدوره لكي يتحقق يتطلب ضرورة تنسيق الجهود حتى يمكن أن تحقق الجماعة الأهداف التي خططت لها . كما أن الأمر يتطلب أيضاً ضرورة التأكد من أن كل فرد يسير في عمله وفقاً لحسن التنظيم الموضوع ، وكما هو معروف ، فإن الأمر لا يمنع من وجود كثير من الحالات التي نرى فيها الأشخاص إما عن قصد .. أو غير قصد .. نراهم لا يؤدون الأعمال وفقاً للأساليب والإجراءات والتعليمات السابقة تعريفهم بها ، وتدريبهم عليها ، فهل نتركهم وشأنهم يسرون في أعمالهم وفقاً لأهوائهم داخل العمل ؟ . . بالطبع كلا . . أن الأمر يستلزم الرقابة ، لا بقصد تصيد الخطأ . . ولكن بقصد التصحيح وحسن إنسياب العمل .

هذا في إيجاز وفي يسر ، يوضح متطلبات إنسياب العملية الإدارية ،
التي ينبغي أن تتم في إطار المسئوليات الآتية :

— مسئوليات تتعلق باتخاذ القرارات التي توضح التخطيط وبدء العمل .

— مسئوليات تتعلق بتحديد الأغراض والأهداف

Objectives and Targets

— مسئوليات تتعلق بتعيين القيادات ، وحفز القوى العاملة نحو العمل .

— مسئوليات تتعلق بالرقابة على العمل وأسلوب أداء الأعمال .

— مسئوليات تتعلق بتحقيق النتائج المستهدفة .

وإذا كنا نتكلم عن إنجاز الأعمال في إطار المسئوليات ، فإن هذه المسئوليات لا يمكن أن تتم إلا إذا فوضت بالسلطة Authority والسلطة دائماً تقترن بالمسئولية . . والسلطة لا تمارس إلا عن طريق إعطاء صاحبها حق وقدرة على الممارسة Right and Power . إذ أن سلطة الرئيس مثلاً تعطيه حق الإشراف قبل أن يبدأ تنفيذ العمل ، ثم تعطيه حق تقدير العمل بعد إنجازه . . وله في هذه الحالة أن يقر العمل . . أو يعدله . . أو يلغيه . . وقد يصل الأمر أيضاً إلى تغيير الشخص الذي يؤدي عمل ما إلى عمل آخر إذا كان في ذلك صالح العمل ، إذ أن هذه السلطة التي يمارسها الرئيس تستهدف بالدرجة الأولى حسن سير العمل وانتظامه ، ورفع مستوى الكفاءة الإنتاجية للقوى العاملة التي تمارس عملها في نطاق سلطة الرئيس وتحت إشرافه ، وهكذا . . فإن السلطة تقترن بالمسئولية ، أي تقترن بالواجب ، فكل حق يقابله واجب ، وفي ذلك يقول الأستاذان « بيترسون وبلاومان Peterson and Plowman » من المعترف به أن كل حق يقترن معه التزام أو واجب

"It is recognized that every right carries with it an associated obligation or duty".

والالتزام والواجب يعنى المسئولية ، والشعور بالمسئولية يتطلب من صاحبها أن يتوافر فيه عنصر الموافقة أو الاستجابة Compliance or Consent للعمليات التي تتعلق بواجباته ، والطاعة لها Obedience هذا فضلا عن الإيمان بأن العمل يتم عن طريق الاعتماد على الغير ، الأمر الذي يتحتم معه البعد عن الفردية أو الاستقلال عن الآخرين .

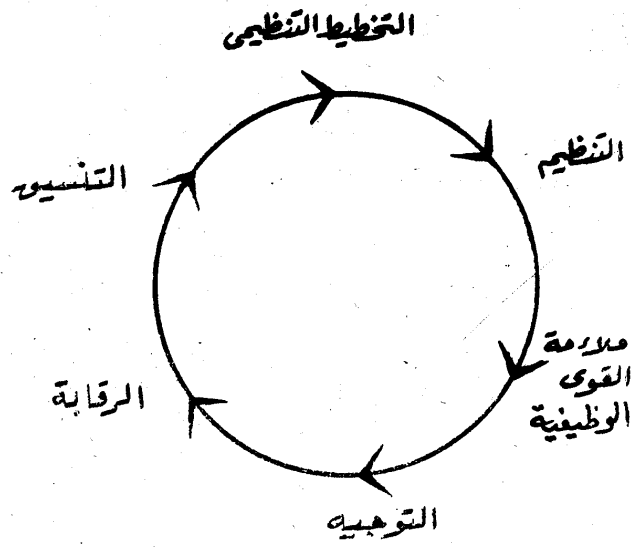
ومن هذا يتضح أنه إذا كانت المسئولية تقترن بالسلطة ، فإن هذا يترتب عليه بالضرورة تناسب المسئوليات مع السلطات في أى عمل من الأعمال ، وفي أى وحدة من الوحدات ، أياً كان نوع النشاط الذي تمارسه ، فالوحدات المختلفة في حاجة إلى أن تفهم طبيعة العملية الإدارية وعناصرها حتى تحقق أهدافها بأعلى قدر من الكفاءة ..

وبهنا أن نوضح قبل أن نتطرق إلى توضيح عناصر الوظيفة الإدارية ، أننا بعد رجوعنا إلى عديد من المراجع في العلوم الإدارية ، سواء التي صدرت فيما مضى أو التي صدرت نتيجة للفكر الإداري المعاصر ، والتطبيق الإداري نتيجة للثورة الإدارية المعاصرة ، أن عناصر الوظيفة الإدارية تتلخص في .. التخطيط التنظيمي Organization Planning والتنظيم Organization ، والتحقيق من ملاءمة القوى العاملة للعمل staffing والتوجيه Direction ، والرقابة Control ، والتنسيق Coordination .

وبهنا أن نوضح قبل أن نشرح هذه العناصر ، هل العملية الإدارية تسير في تسلسلها وفقاً للترتيب الذي أوردناه ؟ .. أم أنه يمكن تقديم عنصر على عنصر آخر ؟ .. وهل لو حدث ذلك ، فإن هذا يعنى إخلالا بالعملية

الإدارية ؟ . . المنطق العلمي يحتم علينا أن نوضح أن هناك فارقاً بين المهمة المطلقة للوظيفة الإدارية عند إسهامها بداءة في إنشاء أو تكوين مشروع ، أو الإسهام في القيام بوظيفة الإدارة في مشروع قائم فعلاً . ففي الحالة الأولى ، حالة الإسهام في إنشاء مشروع ، فإن الترتيب الذي أوردناه يعتبر إلى حد كبير ترتيباً منطقياً ومعقولاً في تسلسل الجهود التي تبذل من أجل تحقيق الوظيفة الإدارية على أفضل وجه ممكن . أما في الحالة الثانية ، وهي حالة الإسهام بالجهد الإداري في مشروع قائم فعلاً ، فإن الأمر يختلف ، وذلك لأن الذي يتولى الوظيفة الإدارية يجد نفسه في خضم من النشاط الإداري المتدفق في المشروع ، وحينئذ تكون المهمة الأولى في نظره ، كيف يمكن انتهاز الأسلوب الأمثل الذي يمكن عن طريقه تحقيق أقصى كفاءة إنتاجية للمشروع ، الأمر الذي يتحتم على من يتولى الوظيفة الإدارية القيام بالبحوث والدراسات اللازمة . وما يستخلصه من نتائج ، هو وحده الذي يكون موضع اعتباره فيما يتخذه من قرارات . . فقد يبدأ بعنصر التنظيم . . أو قد يبدأ بتغيير القوى العاملة إذا وجد أنها لا تتوافر فيها المواصفات اللازمة للعمل . . أو قد يجد أن القوى العاملة ينقصها بعض المعرفة والإدراك بجانب معينة تتصل بعلاقات العمل ، وحينئذ يبدأ بالتوجيه . . وهكذا يجد نفسه في موقف يتطلب منه أن لا يلتزم بالترتيب الذي أوردناه . . وهو في هذا محق . . فالعبرة باتخاذ الطريق الأفضل والأسرع نحو تحقيق النتائج .

وعلى أي حال ، فإننا نوجه نظر القارئ إلى أن هناك جدلاً بين علماء الإدارة في هذا الموضوع ، الأمر الذي دعى بعض علماء الإدارة المعاصرين إلى توضيح ذلك ، قائلا : « غالباً ما يشغل بعض الزملاء أنفسهم بالترتيب الذي تم توجيه الوظيفة الإدارية . . نظرياً ، فإن التخطيط يأتي أولاً . . ثم التنظيم . . ثم ملاءمة القوى العاملة . . ثم التوجيه . . ثم الرقابة



غالباً ما يشغل بعض العلماء أنفسهم بالترتيب الذي تتم بموجبه الوظيفة الإدارية . . نظرياً فإن التخطيط يأتي أولاً ، ثم التنظيم : ثم ملائمة القوى العاملة ، ثم التوجيه ، ثم الرقابة ثم التنسيق . ولكن عملياً فإن المديرين يجدون أنفسهم يمارسون جميع وظائفهم في الحال .

ولكن منطقياً فإن المشروع يسير وفق خطة رئيسية واحدة ، وعملياً فإن المديرين يجدون أنفسهم يمارسون جميع وظائفهم في الحال . . فالخطط الرئيسية يتفرع عنها خطط فرعية . . والخطط القديمة تتطلب تعديلات . . والخطط الجديدة توضع بينما الخطط القديمة قائمة . . وعلى هذا الأساس فإنه غير عملي الإصرار على توقيت معين لتتابع الوظائف المختلفة » .
وفيما يلي نورد هذا الرأي :

“ Occasionally, scholars concern themselves about the order in which the functions should be undertaken. Theoretically, planning comes first, and organization, staffing, direction, control and coordination follow. But according to this logic, an enterprise carries out only one master plan. In practice, managers find themselves performing all their functions at once. Plans beget subordinate plans, old plans require modifications, and new plans develop while old ones are in effect. Thus it is impractical to insist on a special time sequence for the various functions ”.

يتبين لنا مما سبق أن عناصر الوظيفة الإدارية ، عناصر متداخلة ، وأن الظروف المحيطة بالعمل هي التي تفرض على المديرين أسلوب العمل ، ومن أجل ذلك فإننا آثرنا إيضاح هذا مقدماً ، حتى يفهم القارئ هذه المعاني ويأخذها في اعتباره عند استعراض هذه العناصر .

التخطيط التنظيمي

Organization Planning

يعتبر التخطيط التنظيمي العنصر الأول من عناصر الإدارة ، ومعناه أن تعد المشروعات خطة تحدد فيها الأهداف القريبة والبعيدة التي تسعى إلى بلوغها والأساليب المحددة لبلوغ هذه الأهداف وهذه الخطة لا تعدو أن تكون برنامجاً عاماً يستعان به في توجيه السياسات التي ستتبع لتحقيق هذه الأغراض ومن ثم يجب أن تحتوي على مجموعة من التفاصيل القائمة على البحث والدراسة لمختلف الأمور سواء ما يتعلق بالمنشآت المزمع إنشاؤها ، أو بالمنشآت الأخرى التي تشابهها وتقوم بنشاط مماثل لنشاطها فيجب أن تشمل هذه الخطة على مدى توافر الإمكانيات التي تستطيع المنشأة أن تحصل عليها لتبدأ بمزاولة نشاطها ، وعلى التنبؤ بما قد يحتاج إليه في المستقبل وما يمكنها أن تحصل عليه لمواجهة احتياجات التوسع وما قد يطرأ على السوق من تغيرات .

وهكذا يكون الهدف من التخطيط التنظيمي استخدام أقصى الإمكانيات التي يمكن للمشروعات أن تحصل عليها وتوجيهها الوجهة التي تعود بأكبر فائدة ممكنة على أصحابها وعلى مجموع القوى العاملة بها وعلى مجموع الأعضاء المستهلكين .

ومن حيث أن التخطيط التنظيمي يضع السياسات لبلوغ الأهداف القريبة والبعيدة فيجب أن يتصف بالمرونة حتى يمكن تعديل هذه الخطط كلما طرأت ظروف تتطلب هذا التعديل .

ويطلق على مجموع الخطط اللازمة قبل أن تبدأ المشروعات عملها

« التخطيط التنظيمي » :

ويعرفه Bennett بأنه عبارة عن تحديد أهداف المشروع ، والطرق اللازمة لإرشاد الأشخاص في قيامهم بنشاطهم لتحقيق هذه الأهداف في سهولة ويسر .

ويعرفه كذلك Brech بأنه عبارة عن التنبؤ مقدماً بالحاجة إلى إجراء تعديلات في الهيكل التنظيمي Organization Structure في ظل التغيرات المحتملة وقوعها في المنظمة . ثم يستطرد فيذكر أن هذه المهمة ليست يسيرة وليس معناها أن تضع تفصيلاً كاملاً موضوعياً بمطالب المستقبل المتوقعة ، ولكنها تعني المراقبة الدائمة لاتجاه الظروف القائمة في الهيكل التنظيمي ، والتنبؤ على وجه علم بنوع المسئوليات المقترح تعديلها في الهيكل لتنمى مع الظروف المتوقعة عند حدوثها ، وهذا التنبؤ فضلاً عن أنه يعد إطاراً عاماً للظروف التي قد تجد ويحتمل وقوعها ، فانه يتضمن كذلك الاستعدادات التي تهيأ لهذه الظروف وما ينبغي اتخاذها لمقابلة النواحي الإدارية والفنية المطلوبة .

والتخطيط التنظيمي يتطلب ممن يقومون بتأسيس المشروعات في المنطقة المزمع إنشاؤها فيها ، التأكد من أن رقم المبيعات المرتقب يمكن من أداء الأعمال بكفاية تامة ، فإن توافر مثل هذه البحوث ضروري قبل القيام بالإجراءات اللازمة لتأسيس المشروع وقيامه بمختلف أوجه النشاط . وبعد اتخاذ اللازم نحو اختيار الموقع وبعد أن توضع موضع الاعتبار احتمالات التوسع ، ينبغي الاستعداد لكافة الاحتمالات قبل البدء في نشاط المشروع فإن ذلك أيضاً يعتبر في غاية الأهمية .

ولعل هذا يوضح لنا ما يقرره بعض العلماء في إنجاز من أن التخطيط

أساساً إن هو إلا « العملية الرشيدة لاتخاذ القرارات المتعلقة بأية ناحية من نواحي نشاط المشروع » .

“ Planning is the rational process of making decisions of any place of enterprise activity ”.

كما وأن « بيلي جوتز Billy E. Geotz » عرف التخطيط الإداري في كتاب له بعنوان « التخطيط والرقابة الإدارية » . . « عرف التخطيط الإداري بأنه أساس الاختيار Planning is fundamentally choosing . كما استطرد قائلاً : أن مشكلة التخطيط تبرز فقط عندما تكتشف بدائل لأساليب العمل » . . ولعلنا لا نتعدى الحقيقة حينما نقرر أنه يكاد يكون مستحيلاً في دوائر الأعمال أن يجدوا أمامهم طريقاً واحداً ينبغي عليهم أن يسلكوه من أجل تحقيق أهدافهم . . بل أن التقدم العلمي وتطور المجتمعات ، وتجديد المشروعات أو إنشائها وفقاً لأحدث الأساليب العصرية ، إلى غير ذلك من العوامل يجعل باستمرار أمام رجال الأعمال طرقاً وسبلاً مختلفة عليهم أن يتخيروا من بينها وفقاً للنتائج التي تسفر عنها بحوثهم ودراساتهم ، خاص وأن طبيعة التخطيط Nature of Planning ، تتطلب إجراء بحوث ودراسات تتعلق بأربعة مبادئ أساسية .

(١) تحقيق الأهداف Objectives :

ينبغي على الخطة الرئيسية ، والخطط الفرعية أن تعد بأسلوب علمي بحيث تسهم إسهاماً إيجابياً في تحقيق الأهداف التي من أجلها أنشئ المشروع ، فالمشروع أنشئ ليبقى ويستمر . . وهذا يتطلب التعاون المثمر البناء بين المجموع الذي يرتبط صالحهم بصالح المشروع .

(ب) أولوية التخطيط : Primary of Planning

أوضحنا أن العملية الإدارية تركز على التخطيط التنظيمي ، والتنظيم ، وملاءمة القوى العاملة ، والتوجيه ، والرقابة والتنسيق . كما أوضحنا أن العملية الإدارية مترابطة ومتشابكة بحيث يمكننا القول أن جميع هذه العناصر ترتبط بعضها ببعض ، غير أن مهمة التخطيط لها أولوية بالدرجة الأولى ، وذلك لأن التخطيط يقوم بدور أساسي فيما يتعلق بأفضل الأساليب التي ينبغي اتباعها لتحقيق الأهداف ، وذلك حتى يكون الجهد الجماعي المنظم في المشروع منتجاً ومثمراً وفعالاً .

(ج) شمول التخطيط : Pervasiveness of Planning

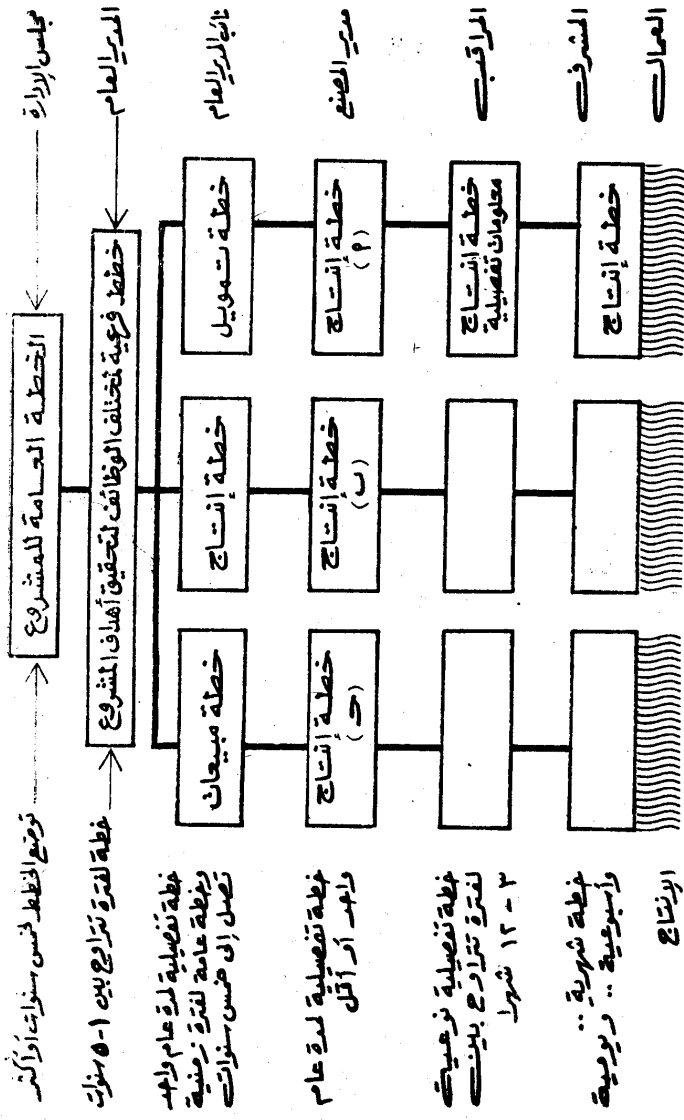
لقد أوضحنا من قبل شمول العملية الإدارية لمختلف العناصر أو الوظائف الإدارية . فلماذا إذن نعتبر « شمول التخطيط » مبدأ من المبادئ الأساسية لإعداد الخطة ؟ الحقيقة أننا نفعل ذلك تأكيداً لأهمية التخطيط . . فالتخطيط وظيفة كل مدير *Planning is a function of every manager* . . غير أن ممارسة المدير لهذه الوظيفة تتفاوت عند التطبيق بالقدر الذي يشغله المدير في سلم الهيكل الإداري في المشروع . . أي بما لديه من سلطات ، وفقاً لطبيعة الخطط والسياسات التي وضعت من الإدارة العليا . ولا يمكن أن يوصف شخص بأنه إداري حق ، إلا إذا مارس فعلاً مهمة التخطيط . . حتى ولو كانت هذه الممارسة في نطاق ضيق .

(د) كفاءة الخطط : Efficiency of Plans

توصف الخطة بالكفاءة ، إذا تمكنت عند تطبيقها من تحقيق أهدافها بأقل جهد ممكن ، بتحقيقها نتائج إيجابية تفوق في قدرها التكاليف التي تحملها المنشأة *Positive gains greater than the cost* . .

ويمكن للخطة في منشأة ما مثلاً أن تحقق أهدافها . . غير أنها إذا حققت هذه الأهداف بتكاليف عالية جداً ، أو بتكاليف غير ضرورية ، فإنها حتى هذه الحالة لا تتصف بالكفاءة . . إن مبدأ كفاءة الخطة يتضمن ضرورة مراعاة تحقيق التناسب بين المدخلات والمخرجات وفقاً للنسب الإدارية المتعارف عليها في هذا الشأن .

من ذلك يتضح أهمية الخطة . . وأهمية التخطيط . . أنه يعمق مفهوم الأهداف التي من أجلها أنشئ المشروع . . وذلك عن طريق الدراسات التحليلية العلمية التي توضح مشروعية الهدف . . ويتأكد توضيح مشروعية هذا الهدف سواء في الخطة العامة . . أو الخطط الفرعية . . وكذلك يوضح التخطيط أساليب الأداء . . كالإجراءات والطرق والقواعد والبرامج والميزانيات التقديرية ، كما تؤيد الخطط في كثير من الحالات بموازنات تخطيطية مختلفة لتدبير المال اللازم والإنفاق الرأسمالي والمصرفات والإيرادات . . الخ . . كذلك توضح الخطط طبيعة العلاقات التي ينبغي أن تسود المشروع سواء في ذلك علاقاته الداخلية أو علاقاته الخارجية . . كمعلاقاته بمنطقة العمل التي يتواجد فيها ، أو علاقته مع المجتمع ككل ، خاصة وأن المشروع يعتمد في بقائه على رضا المجتمع ككل . . وفي بعض الأحيان يعتمد المشروع على المجتمع الخارجى الدولي . . وهذا يتطلب منه جهداً أكبر في إعداد الخطة التي ينبغي أن توضع في إطار عامل المرونة الذي ييسر تعديل الخطة وفقاً للظروف الطارئة التي قد تجدد . . هذا فضلاً عن توضيح المراحل في التنفيذ . . بمعنى تحديد التوقيت الزمني الذي تنفذ فيه كل مرحلة ، وهذا يدفعنا إلى أن نركز على أهمية وضوح الأسس التي بنيت عليها الخطة . . ينبغي أن تكون هذه الأسس واضحة ومفهومة لجميع الذين أسهموا في وضعها ، وبالتالي لجميع الذين يسهمون في تنفيذها . . إن فهم هذه الأسس ، وفهم التفاصيل



التخطيط عملية عقلية في أساسها . . . أنه تفكير قبل الأداء . . . وأداء في ضوء الحقائق . . . يسهم في وضع الخطة جميع المستويات من القاعدة حتى القمة . . . المستويات الدنيا تقع خططها لمدة قصيرة . . . وكلما تدرجنا صعدا في سلم السلطات . . . اتسعت الفترة الزمنية حتى تصل إلى أكثر من خمس سنوات . . . وهي الخطة العامة التي يضعها مجلس الإدارة .

تساعد الإدارة على القيام بمهام الرقابة ، وتحقيق التنسيق بين أوجه النشاط المختلف الذى يزاوله المشروع .

ولعل هذه المعانى السابقة يتضمنها إلى حد كبير التعريف الآتى للتخطيط الذى أورده الأستاذان « هايمان وهيلجرت - Haiman & Hilgert » حيث يعرفان التخطيط بأنه « الوظيفة الإدارية التى تتضمن تقرير ما يجب عمله مقدماً . . فالتخطيط يتضمن تقرير الأهداف ، والسياسات ، والإجراءات وغير ذلك من الخطط التى يتطلبها تحقيق أهداف المنظمة . . ويتطلب التخطيط أن يفكر المدير فى مختلف البدائل للسبل المتاحة له ، ويستند إلى تجميع وتبويب البيانات والمعلومات وفقاً لما يتطلبه موقف اتخاذ القرار . والتخطيط عمل عقلى ، فهو بالدرجة الأولى ذهنى فى طبيعته . . فالتخطيط يعنى التفكير قبل العمل . . إنه يتطلع إلى الأمام . . ويعد نفسه للمستقبل . . ويمهد الطريق مقدماً للإتجاه الواجب السير فيه . . أنه يفكر فيما ينبغى أن تكون عليه الوظيفة ، وكيفية أدائها » .

وفىما يلى نورد تعريفهما :

“ Planning is that managerial function which consists of determining in advance what should be done. It consists of determining the goals, policies, procedures, and other plans needed to achieve the objectives of an organization. In planning, the manager contemplates various alternative courses which are available to him. It includes collecting and sorting out data and information from numerous sources as required by a decision-making situation. Planning is mental work ; it is primarily intellectual in nature. Planning means to think before acting ; is looking ahead and preparing for the future ; setting out in advance the road to be followed ; thinking about what and how the job should be done.

ولعل من المناسب أن نوضح رأى « نورمان ف : دفتى » في الوظيفة التخطيطية في المنشآت . . فهو يقول :

« لقد كان التخطيط دائماً إحدى الوظائف الرئيسية للإدارة التنفيذية طبقاً للمدرسة الكلاسيكية في الإدارة ، ويقول « أرفيك » أن التخطيط عملية عقلية في أساسها ، وميل ذهني إلى أداء الأشياء بطريقة منمقة . . فالتخطيط تفكير قبل الأداء ، وأداء في ضوء الحقائق لا التخمين . »

« والتخطيط غالباً ما يكون روتينياً في المستويات الدنيا في المنشأة ، فالقرارات التي تتخذ على هذه المستويات تتعلق بمدة قصيرة من الزمن ، كما أن فاعليتها محدودة في نطاق ضيق ، وأهدافها مباشرة ويسهل التعرف عليها . »
ثم يستطرد قائلا :

« إن أقوى صفات المنشأة هو اتجاهها اتجاهاً رئيسياً نحو هدف محدد . . ونقطة البداية في تحليل أى نظام اجتماعي هي مفاهيم أو نماذج القيم ، لأن هذه النماذج هي التي تحدد الاتجاه الأساسي للمنشأة ، والتي تعمل كمرشد لنشاط العاملين فيها . أن الهدف الرئيسي في المنشأة هو إنتاج نوع أو آخر من القيم الاقتصادية - سلع أو خدمات - وهذا الهدف له الأفضلية على الأهداف أو المصالح الأخرى . . وبالرغم من أن المال هو المقياس العام والرمز للنجاح ، إلا أن تحقيق الربح ليس بوظيفة تؤدي نيابة عن المجتمع . . وعند مناقشة التخطيط يكون اهتمامنا موجهاً إلى التنظيم الذي يعنى التعديل الكلي للمنشأة ولأهدافها . »

« ثم يرى أخيراً أنه من المهم الحصول على أشخاص على رأس المنشأة تتوافر لديهم « النظرة التخطيطية » . . ونظراً لأن أعضاء المستويات الإدارية الدنيا هم الذين يكونون همزات الوصل في جهاز الاتصال بالمنشأة . . فان لهذه

« النظرة التخطيطية » أهميتها هنا أيضاً لأنها ستؤثر على كمية المعلومات التي تستبعد إلى خارج المنشأة أو التي لا يتم فهمها قبل أن تنقل بصفة نهائية إلى المختصين . . وعلى هذا قد يكون من المفيد أن يتوافر لجميع أفراد فريق الإدارة درجة من المقدرة تزيد على المتوسط على الأقل . »

ويمكن استخدام اختبارات نفسانية معينة عند القيام بالانتقاء المبدئي . . وليس هناك شك في أن عملية التخطيط تتطلب توافر القدرة على التسبب أو التعليل . . وطبعاً أن هناك شروطاً أخرى تتطلبها المقدرة التخطيطية ، فالشخص ذو العقل المثقف وذو النظام الفكري الراسخ يكون أكثر حساسية لدوافع لا تجد قبولا من الآخرين على أنها مؤشرات ، كما أن هذا الشخص يكون أكثر قدرة من غيره على تجميع أو استكمال إدراكه . . والخبرة في ظل بيئة معينة ، المصحوبة بالمعرفة الفنية ، تمكن الناس من التخطيط بفاعلية أكثر من تلك البيئة . . ففي المواقف التخطيطية التي تختص بمسائل العلاقات الإنسانية ليس هناك جدال في أن القدرة على تصور وتفهم متاعب الآخرين تعتبر عاملاً هاماً . . ولكن المبالغة في تأكيد أهمية هذا العامل يمكن أن تؤدي إلى رفع الرجل الذي يقوم بتوجيه الآخرين إلى أعلى مستويات المنشأة . . إن هذا النوع من الأشخاص يعنى بمسائل العلاقات الإنسانية أكثر من المشاكل الفنية والذهنية للتخطيط الطويل المدى بالرغم من أنه قد يملك القدرة على التنبؤ باثار الخطط التي يضعها على العلاقات الإنسانية .

ولعل من الأهمية بمكان أن نوضح أنه ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار أن تأمين الحصول على النتائج المتوقعة عن أحداث تكون في المستقبل نادراً ما تكون أكيدة ، وكما كانت النتائج متوقعة عن أحداث يقدر أن تتم على فترات بعيدة ، كلما كان ضمان تحقيقها أقل . وقد يستشعر مدير المنشأة ضمان تحقيق عديد من العناصر خلال شهر في حدود مستويات معينة كالطلبات

والتكاليف والطاقة الإنتاجية وجداول الإنتاج والمتوافر من السيولة النقدية أو غير ذلك من العوامل المحيطة بالمنشأة . . . غير أنه ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار أن هناك احتمال أن يحدث حريق ، أو حدوث إضراب غير متوقع ، أو أن يلغى أحد كبار العملاء طلبياته ، الأمر الذي يؤثر على دقة النتائج المتوقعة . ويلاحظ أنه يصعب وقوع مثل هذه الأحداث في الأمد القصير ، وعلى أى حال فإنه كلما طالت الفترة التي يخطط لها المدير مستقبلاً ، تضاعف تأمين تحقيق الظروف الداخلية والخارجية المحيطة بالمنشأة . . . وكلما ازداد عدم التأكد . . . ازداد تبعاً لذلك أهمية التعرف على الحلول البديلة ، كما وأن سلامة أى قرار تصبح بالضرورة أقل ضماناً » .

وفيما يلي النص :

But future events are seldom very certain, and the farther in the future the results of a decision must be considered, the less the certainty. Thus a business executive may feel quite certain that within the next month orders, costs, productive capacity, scheduled output, cash availability, and other factors of the business environment will be at a given level. Perhaps a fire, an unforeseen strike, or an order cancellation by a major customer may affect the actuality of these events, but in the short period this is unlikely. However, as the period for which this manager plans in advance becomes larger, the certainty of the internal and external business environment diminishes rapidly. With increased uncertainty, the possible alternatives of action become greater, and the right-ness of any decision necessarily becomes less sure.

ولعل من الأهمية بمكان أن نوضح أيضاً أن البعض يرى أن هناك اتجاهاً في بعض دوائر الأعمال من المديرين . . . هذا الاتجاه بدفعهم إلى أن يوجهوا التخطيط نحو ما يضمن لهم بقائهم في مراكزهم ، وعدم استبدالهم بغيرهم ، وهم من أجل ذلك لا يعملون على توسيع المنشآت وتنميتها ، اعتقاداً منهم أن

هذا قد يحمل المستويات المسئولة عن الشركة إلى أن تفكر في تعيين غيرهم
 ممن تتوافر فيهم الكفاءة التي تمكنهم من إدارة الأعمال وفقاً للظروف الجديدة .
 ويقدر البعض « أن دافع استمرار بقاء المديرين في مراكزهم التي هم
 فيها مثل هذا الدافع واسع الانتشار في دوائر الأعمال وأن هذا
 الدافع ليس قاصراً على الأشخاص الذين يشغلون المستويات العليا بل
 يمتد إلى الكثيرين من رؤساء الإدارات الذين يوجهون نشاط إدارتهم نحو
 هدف استمرار بقائهم في مراكزهم كمديرين إن الشخص منهم يقول . .
 لم المخاطرة ؟ إنني أريد البقاء كرئيس لهذه الشركة . . . » .

وفيما يلي النص :

The motivation of management security is probably more widespread
 in business. This motivation is not limited to persons at the top of business.
 Many department heads direct the energies of their departments toward
 the objective of maintaining their positions as managers. Why take a
 chance ? I like being president of this company.

وأخيراً فإنه مما لا شك فيه أننا نتفق في الرأي مع هؤلاء الذين يرون
 ضرورة اليقظة المستمرة ، ومتابعة الأحداث ، وملاءمة الخطط بحيث
 تسير هذه الأحداث فالبعض يشبهون الذي يخطط « بربان السفينة » . . .
 فكما أن ربان السفينة عليه باستمرار أن يتعرف على طريقة ، وأن يراجع
 خطته ليتأكد من أنها تحقق له هدفه من السير في هذا الطريق فكذلك
 توجد حقيقة أساسية تتعلق بالتخطيط فالتخطيط الفعال يتطلب المراجعة
 المستمرة للخطط ، وإجراء التغييرات الواجبة بالنسبة لأحداث وتنبؤات
 المستقبل ، لكي تحتفظ الخطط بسلامتها نحو تحقيق الهدف المرجو .

وفيا يلي النص :

Like the navigator; continually checks his course and revises his plans to meet the goals desired. Thus another fundamental truth related to planning change is that effective planning requires continual checking on events and forecast and the redrawing of plans to maintain a course toward a desired goal.

ومما لا شك فيه ان اليقظة المستمرة ومراجعة الخطط عنصرين هامين واجبي التطبيق على جميع انواع الخطط، سواء اكانت طويلة الاجل ، او متوسطة الاجل ، او قصيرة .. فينبغى دائما على المنشآت ان تاخذ في اعتبارها الفترة الزمنية المقدرة لتحقيق اهدافها ، سواء فيما يتعلق بالتوسع او التنمية او حل المشكلات . ومن بين الموضوعات التى تهتم بها ، الموضوعات المتعلقة باسس المواد الخام ، ومصادر المياه ، والتركيب السكانى فى المنطقة ، والقدرة الشرائية ، والاعداد التاهيلى للكوادر المطلوبة للتشييد والتشغيل والادارة ، وجميع المشكلات المرتبطة بهذا الموضوع .

كما وينبغى ملاحظة ان اعداد اى خطة يتطلب بالدرجة الاولى الاثام بالتطور السابق ، ومعرفة الحالة الراهنة معرفة جيدة .. ولهذا فان اول خطوة فى العمليات التخطيطية هى القيام بتجميع الاحصائيات الدقيقة ، ثم تبويبها وتصنيفها وتحليلها ، وكذلك معرفة اتجاهات التطور ، وبشكل خاص فيما يتعلق بالتطور التكنيكى وطلب المستهلكين وعدد السكان وتركيبهم الجنسى وعمرهم الزمنى ، فمن خصائص التخطيط العلمى ان يتطلب من المعرفة الاكثر شمولاً للحاضر ، واستنادا عليها فى صياغة التوقعات التنبؤية للتطور المقبل .

التنظيم

ORGANIZATION

يعتبر عنصر التنظيم العنصر الثاني من عناصر الإدارة ، ويرز التنظيم إلى الوجود إذا ضم إثنان أو أكثر مواهبهم ومواردهم لتحقيق هدف مشترك . وهناك اصطلاح شائع يعرف التنظيم بأنه عبارة عن الأشخاص .

وعلى هذا الأساس يعتبر الازدحام نوعاً من التنظيم الرديء .

واعتقد أن هذا الاصطلاح يعنى التنظيم الاجتماعي ويعرفه بأنه الأشخاص في علاقة بعضهم ببعض ، ولا يعنى التنظيم بالمعنى العلمى الذى تهدف إليه مختلف المنشآت والمؤسسات . ولو فهمنا التنظيم في ضوء مدلوله العربى لوجدنا فيه ما يهدف إليه التعاون ، فانه مشتق من كلمة « النظام » ومعناها السلك الذى يوضع فيه حبات العقد لتكون متناسقة متوافقة جميلة ، ثم استعمل اللفظ في القوانين والمبادئ التى يقوم عليها تنسيق المجتمع أو الجمعية وكل ما يحقق التناسق والتوافق يطلق عليه تنظيم .

تعريف التنظيم :

ويعرف Ralph Davis التنظيم الجيد بأنه عبارة عن تعاون أى مجموعة من الأشخاص ، سواء أكانت صغيرة أم كبيرة ، تحت قيادة رشيدة بحيث تحدد لهم رغبة أكيدة في تحقيق الأهداف الاقتصادية المشتركة ، مع قدر كاف من العناية بالعمل الإنسانى .

وعندى أن التنظيم الجيد يحتاج إلى أكثر من القيادة الرشيدة ، والرغبة

الأكيدة من الأشخاص الذين يعملون تحت هذه القيادة في تحقيق الأهداف الاقتصادية المشتركة . فانه يجب أن تكون هناك سياسات موضوعة تيسر للقيادة الرشيدة أداء عملها ، وتمكنها من استخدام الكفايات العامة اللازمة للمنشأة ، ولا بد كذلك من مقاييس توضح طرق أداء الأعمال بأكبر قدر ممكن من الكفاية ، كما أنه لا بد من وجود وسائل فعالة للرقابة الإنسانية داخل المنشأة ، والعلاقات العامة بين المنشأة وغيرها من الأفراد والجماعات والهيئات التي تعمل في المنطقة التي تراول نشاطها فيها . . فان وظيفة التنظيم أن يضع مقدماً القواعد الأساسية اللازمة لتنفيذ الأهداف المقررة ، وهذه القواعد يجب أن توضع عن طريق خطة تنظيمية موضوعة ، أو خطط أخرى مساعدة .

وقد ذكر Reiley, Mooney أن أى تنظيم لا يعتبر شيئاً إذا لم تقم به مجموعة من الأشخاص ، يربط بعضهم ببعض مصالح مشتركة ، ويعملون سوياً لتحقيق غرض عام . فاذا لم يتضمن التنظيم مثل هذا الغرض ، بدا متناقضاً مع نفسه .

وهذا التعريف يعتبر تعريفاً عاماً ، لا يحدد المفهوم الاصطلاحي للتنظيم الجيد ، وهو ما أعتقد أنه الهدف الذى تسعى إلى بلوغه جميع المنشآت ونجد أن Mooney عندما انفرد بكتابة مؤلفه فيما بعد عرف التنظيم بعبارة أخرى — فقال — أن التنظيم يشير إلى أكثر من كونه الإطار للبيان الذى تقوم عليه المنظمة Frame of the Edifice يشير إلى أنه البناء الكامل يجمع وظائفه المترابطة كما يبدو أثناء العمل . وهو بالنسبة للوحدة المنظمة Organized Unit بمثابة خفقات القلب وضربات ومسرى الدم ، به تنفس ، وعليه تتوقف حركتها الحيوية . وهو يشير إلى تناسق جميع هذه العوامل فى تعاونها على تحقيق الهدف المشترك .

وبلاحظ على هذا التعريف أنه لم يوضح العناصر اللازمة لتكوين البناء التنظيمي الجيد الذي ينهض بوضع السياسات الموضحة للعلاقات داخل المنشأة وخارجها ، وتحديد المسئوليات والسلطات للوظائف المختلفة ، وكيفية أداء هذه المسئوليات واستخدام هذه السلطات ، وقياس النتائج ، وإيجاد الرقابة الفعالة التي تضع يدها على الانحرافات في حين وقوعها لتضمن إدارة العمل بأعلى قدر من الكفاية .

وقد عرف Davis التنظيم ، بأنه أى مجموعة من الأشخاص ، سواء أكانت صغيرة أو كبيرة ، تتعاون بصورة فعالة على تدبير مواردها الاقتصادية لتحقيق غرض مشترك تحت قيادة موحدة ، وهذه القيادة قد تتصف بالجودة أو الرداءة أو عدم الاكتراث Indifferent ومن ثم يتأثر التنظيم بصفة من هذه الصفات ، بل الغالب الكثير أن تحدد صفة القيادة نوع التنظيم .

وأرى أن صفة القيادة وحدها لا تعتبر كافية في تحديد نوع التنظيم ، ذلك لأنه من المعروف أن القيادة تسير في عملها طبقاً للنظم الموضوعة لتحقيق أهداف المنشأة ، وعلى قدر ما تتوافر عناصر النجاح في هذه النظم الموضوعة يكون تحديد نوع التنظيم . فان التنظيم يشمل - فيما يشمل - وضع القواعد المثلى لاختيار القادة ، كما يشمل وضع وسائل الرقابة التي تضمن سلامة الأداء والبعد عن الانحرافات . فاذا فرض أن القيادة تراخت في تنفيذ النظم الموضوعة ، فإن الرقابة تستطيع أن تكشف ذلك في حينه . ومعنى هذا أن أمر تقويم الإدارة بالوسائل المناسبة لمصلحة العمل يقع على عاتق الإدارة العليا والإدارة العامة طبقاً للسلطات المخولة لكل منهما ، ومعنى هذا أيضاً أن صفة القيادة وحدها لا يتحدد بها نوع التنظيم .

ويعرف Miller التنظيم كذلك « بأنه مجموعة مرتبة مدربة من أشخاص

للقيام بعمل مشترك بحيث يفهم بعضهم بعضاً عن طريق اشتراكهم جميعاً في استقاء معلومات معينة ، ، وبحيث تربطهم وحدة العزيمة والمصلحة ، وبحيث يظهر ذلك في استعدادهم التام لطاعة من يتولى قيادتهم .

وقد أهمل هذا التعريف الرقابة على العمل للتعرف على مدى الكفاية في أدائه ، كما أهمل عنصر التنسيق مع ضرورته في جميع مراحل عمل المنظمات . هذا إلى أنه أغفل جانباً مهماً آخر من جوانب التنظيم وهو وضع السياسات التي توضح طبيعة العلاقة بين المنظمة والمجتمع الذي تعمل فيه مع أن ذلك يعتبر الأساس الذي تقوم عليه إدارة العلاقات العامة .

ويعرف الأستاذ الدكتور محمد عبد العزيز عبد الكريم التنظيم « بأنه عبارة عن تكوين مجموعة مرتبة ومتناسقة من أجزاء أو أعضاء توجد بينها علاقة مشتركة ، أو تعمل لغرض واحد أو يتبع بعضها البعض حتى يمكنها أن تعمل عملاً مشتركاً بأقل احتكاك ودون تنافر وبانسجام تام للوصول إلى الغرض من تكوين هذه المجموعة » .

وإذا كان لنا أن نفاضل بين تعريف وآخر ، فأننى أقترح التعريف الآتى للتنظيم .

« التنظيم هو العمل على إيجاد حالة توازن في المشروع ، وذلك عن طريق تحديد أهدافه ، وتوضيح وسائل تحقيقها بتنسيق كامل وانسجام تام . . وتحليل مختلف الوظائف اللازمة لتحقيق هذه الأهداف مع بيان السلطات المخولة لها ومسئولياتها وتوضيح ما بينها من علاقات مع إيجاد وسائل فعالة للرقابة تمكن من التعرف على الانحرافات في حينها والمبادرة إلى تقويمها » .

ويكاد يجمع علماء التنظيم والإدارة ، على أن التنظيم هو الإطار العام الذي تتم من خلاله الإدارة . . وهذا يعنى أن التنظيم ليس هدفاً في ذاته . . .

ولأنما هو وسيلة لتحقيق غاية . . أنه أداة لتحقيق هدف . . الأمر الذى يتعمق معه أن يتضمن مختلف العلاقات وتحديد الأساليب التى تؤدى بها مختلف أوجه النشاط . . والأسلوب الأمثل لاتصالات العمل . . بحيث يتحقق التجاوب والتناسق بين مختلف أجزاء المشروع ، وهناك من ينظر إلى التنظيم على أساس أنه جزء من نماذج القيادة والسلطة فى إطار المجتمع الذى يعمل فيه ، وأن هناك صلة بين المجتمع وتنظيماته . . وعلى هذا الأساس فإن ما يحدث فى التنظيم الرسمى القائم تنعكس آثاره على مجموع القوى العاملة فيه . . الأمر الذى ينبغى أن يتنبه له المسئولون عن أى مشروع . . عن طريق أحكام التنظيم ، بحيث لا يوجد فيه أى عثرة من العثرات التى تسمح للقوى العاملة بأن لا يكونوا على فهم وإدراك كامل بالمشروع وأهدافه . . وبما يسمح بوجود ترابط وتكامل بين جميع الجهود المبذولة ، وبهنا أن نوضح لماذا نؤكد على ذلك ؟ . . إن طبيعة الإنسان التى تتميز بالاختلافات الفردية بين البشر ، كالطول واللون والوزن . . كذلك الميول والاستعدادات والرغبات والقدرات والأمزجة . . كل هذا من شأنه أن يسمح بإيجاد نوع من العلاقات الخاصة داخل المشروع بين بعض الأفراد بعضهم وبعض ، بحيث ينتشر بين القوى العاملة أن هناك مجموعة معينة تتميز بوجود علاقات خاصة بينها ، وأن هذه المجموعة أكثر ترابطاً فيما بينها ، بحيث يمكن أن تتأثر اتجاهاتها نتيجة لأي تفكير غالب عليها . . وهذا ما ينبغى على التنظيم أن يهتم به ويراعيه . . لأن معنى هذا حدوث تنظيم غير رسمى داخل التنظيم الرسمى فى المشروع . . والتنظيم الرسمى يسعى إلى أن تكون أهداف هذه التنظيمات غير الرسمية فى حالة حدوثها ، تسير فى نفس الطريق المرسوم الذى يحقق أهداف المشروع بأسره . . وإلا حدث الاحتكاك وسوء الفهم والتنازع الحفى على سلطة القيادة بحيث يترتب على ذلك تعدد فى القيادة . . قيادة رسمية معلنة . . وقيادة غير

معلنة خلفتها الظروف الاجتماعية التي قربت بين فريق أعضاء الجماعة الخاصة التي يطلق عليها في التنظيم « تنظيم غير رسمي » ولا شك أن هذا تكون له أسوأ الآثار على تحقيق أهداف المشروع . . . ولك أن تتصور مدى الضغوط . . . والتوترات . . . والشعور بالكراهية المتبادلة . . . وما يترتب على ذلك من آثار نفسية نتيجة للشعور بعدم الاستقرار الوطني الذي يعتبر عنصراً من أهم عناصر الإنتاج وتحقيق الأهداف . . . الأمر الذي يجعل القوى العاملة تنظر إلى المستقبل بعين الريبة والشك . . . فإذا حدث هذا . . . فما لا شك فيه أننا نتصور مقدماً مدى ما سيكون عليه سلوك الأفراد تجاه الإدارة . . . وتجاه المشروع الذي يعملون فيه بالذات . . . هذا بالإضافة إلى سلوك القوى العاملة نفسها تجاه بعضها البعض . . . ومدى التعارض الذي يحدث بينها نتيجة لسوء الإدراك أو سوء الفهم . . . كل فريق يتهم الفريق الآخر !! . . . هذه الاتهامات تخلق أنواعاً متباينة من السلوك، قد يؤدي إلى أن يتحفز كل فريق بالآخر . . . أو بغض الأفراد بعضهم لبعض . . . شعور بالعداء بين فريقين ، يتطلب التنظيم السليم أن يتعاون كل مع الآخر من أجل تحقيق أهداف المشروع . . . كل هذا يجعلنا نضع نصب أعيننا أهمية الاهتمام بسلوك الأفراد داخل المشروع ، ونبذل أقصى طاقاتنا وإمكانياتنا لكي ينساب سلوك هؤلاء الأفراد في قنوات من السلوك الذي تربط الجميع بعضهم ببعض وتجعلهم يتعاونون في سبيل تحقيق أهداف المشروع . . . وما لا شك فيه أنه مما ييسر أمر ذلك ، الاختيار الأمثل لجميع القوى العاملة التي تعمل في المشروع ، بحيث تتوافر فيها المواصفات والقدرات المناسبة وفقاً لمتطلبات الإدارة العلمية ، والتنظيم الجيد الذي ينبغي على المنظمين أن يهتموا به ويحققوه ويتطلب منهم ذلك أن يسايروا كل جديد في ميادين العلوم الإنسانية ، ومن أجل هذا أفردنا لهذا العنصر الهام الباب الثالث من هذا الكتاب .

ملاءمة القوى العاملة للوظيفة

Staffing

يعتبر عنصر ملاءمة القوى العاملة للوظيفة ، العنصر الثالث من عناصر الوظيفة الإدارية ، إذ أنه من الأمور التي يجب أن توليها المشروعات عظيم عنايتها ، تقدير الكفايات العاملة التي تحتاج إليها من مختلف المستويات الإدارية اللازمة لتشغيلها ثم تبذل أقصى جهودها في اتباع الوسائل العلمية في اختيار هذه الكفايات وتدريبها ، هادفة من وراء ذلك وضع الرجل اللائق في المكان اللائق ، وبذلك يطمئن القائمون على المشروع أن العمل في أيدي خبرة مدربة ، الأمر الذي يساعد على تحقيق أهداف المشروعات بأعلى قدر ممكن من الكفاية .

وهناك حقيقة معروفة أن الناس يختلفون عن بعضهم بعضاً ، وهذا أمر لا يحتاج إلى إثبات ، فنحن كبشر نختلف في الشكل ، ونختلف في اللون ، فالبعض أبيض ، والبعض أصفر والبعض أسود . . الخ . كذلك نحن نختلف في الطول ، فالبعض طويل القامة والآخر قصير . وبالمثل نحن نختلف أيضاً في الذكاء Intelligence وفي القدرات Abilities وعلى ذلك يجب أن نبحث عن القدرات الضرورية للعمل في المشروع الذي نقيمه قبل استخدام أى شخص إذ أن الأفراد يختلفون فيما بينهم اختلافاً كبيراً في قدراتهم واستعداداتهم . وقد أظهرت التطورات الصناعية المتعاقبة أن الاختلافات الفردية بين العمال في الاستعدادات تعتبر من أهم المسائل التي يجب أن يحسب حسابها . كما أظهرت هذه التطورات أن الاختلافات في الاستعدادات العقلية والميول النفسية أوسع بونا من الاختلافات الطبيعية فقد يكون لأحد العمال

استعداداً غير عادي للتقدم السريع في فرع من فروع العمل ، بينما لا يتوفر لغيره مثل هذا الاستعداد ، والنتيجة أن الأول يجيد العمل في وقت لا يتعدى فيه الثاني حدود المعرفة الأولية . هذا إلى أن الرغبة ودرجة الطموح تتباين في الأشخاص وتختلف باختلاف ما يوضعون فيه من أعمال ، طالما أنه توجد مثل هذه الاختلافات الفردية من القدرات والاستعدادات والأداء Performance

وحتى نكون على بينة من فهم هذه المصطلحات – نوضح الآتي :

إصطلاح القدرة Ability يشير إلى إمكانيات الشخص في الأداء . بينما اصطلاح الأداء Performance يشير إلى ما يفعله الشخص تحت الظروف التي يعمل فيها ، أما كيف يعمل الشخص في وظيفته ؟ فان هذا يتوقف على قدرته ، وعلى رغبته Willingness أو دوافعه Motivation ويمكن أن نعبر عن العلاقة بين هذه العوامل في المعادلة الآتية :

$$\text{الأداء} = \text{القدرة} \times \text{الدوافع}$$

وطبقاً لهذه المعادلة ، فان الأداء تكون قيمته تساوى صفراً إذا غابت القدرة أو غابت الدوافع .

وطالما أننا إذا أردنا الحصول على العامل الماهر وعرفنا أن ذلك لا يتوقف على تمرينه بقدر ما يتوقف على استعداداته ، فطبقاً لذلك فان الاختيار الصحيح يكون له دون شك أعظم الأثر في زيادة الإنتاج .

“ Proper selection alone would increase production ”

وهناك أمثلة واقعية كثيرة تدل على أن الاختيار الموفق يؤدي إلى كثرة الإنتاج وخير ما تتمثل به مؤقتاً هو معجزة إيجاد جيش أمريكي في الحربين العظميتين الماضيتين ، وذلك بالاستعانة بالوسائل العلمية في اختيار الجنود

بحسب قدراتهم وطبيعة عملهم ، مما دعى بريطانيا وغيرها من الدول إلى الاستعانة بهذه الوسائل .

وقد دلت التجارب أيضاً على وجوب التدقيق في الاختيار والتدريب بحيث يوضع كل فرد في العمل الذى يتقنه أو يصلح له ويتفق مع ميوله واستعداداته وقدراته ، فان ذلك يشبع في نفسه الرضا ويحفزه على دوام العمل والتقدم . أما إذا لم يوضع الشخص في مكانه اللائق ، فان ذلك ينعكس أثره على نفسيته ، فيقبل على عمله وهو ساخط متبرم ، وتكون النتيجة ضعف الإنتاج .

إننا إذا نظرنا إلى الواقع في الحياة العملية ، نجد كثيراً من الوظائف يشغلها أفراد بلا استعدادات ولا قدرات ، وعلى العكس من ذلك نرى أشخاصاً من ذوى الاستعدادات والقدرات يقومون بوظائف غير التى تصلح لهم ، وهذا وضع غير سليم فيه إهدار لطبيعة الاستعدادات والقدرات الفردية بوضعها في موضع غير ملائم ، وفيه إهدار لقيمة هذه الوظائف ، ويجب أن يلاحظ أن ذلك يؤدي إلى عدم تحقيق الكفاية فضلاً عما ينجم عنه من الإسراف وهو ما تعمل جميع المشروعات في مختلف الدول على تلافيه تحقيقاً لمصلحة المشروعات الخاصة وتدعياً للاقتصاد القومى .

لذلك يجب على جميع المشروعات أن تتبع الوسائل العلمية الحديثة عند تقدير الكفايات العاملة اللازمة لها ، والطرق المناسبة لتدبيرها .

ولعل ما تتطلبه وظيفة التنظيم من تحليل للوظائف والأعمال ، إذ يجب على جميع المشروعات أن يكون لديها تحليل ووصف الأعمال التى يتطلبها تشغيلها ، ثم بعد ذلك تعمل على شغل هذه الوظائف بالأشخاص الذين تتوافر فيهم الشروط اللازمة . . . هذا التحليل هو خير معاون للإدارة في تعيين القوة العاملة .

وتلجأ المنشآت عامة في سبيل تدبير الكفايات العاملة إلى مصادر متعددة منها النشر في الصحف والمجلات ، أو الاتصال بالكليات المتخصصة في مختلف الجامعات لترشيح المتفوقين ، ويحدث أيضاً أن ترسل بعض المشروعات بعثات إلى الخارج للتخصص في نوع النشاط الذي ستزاوله ، إلى غير ذلك من المصادر المتعددة والتي تلجأ المنشآت إلى بعضها أو كلها طبقاً لما تراه كفيلاً بسد احتياجاتها من القوى العاملة التي تلزمها ، كما وقد تجري المنشآت أنواعاً مختلفة من الاختبارات لاختيار أفضل المتقدمين .

ويعرف « هارولد كوتنز وزميله سيريل أودونل » وظيفة تعيين القوى العاملة ، وملاءمتها للوظائف التي تشغلها . بأنها « الوظيفة التنفيذية التي تتم بالتعيينات الجديدة ، والاختيار ، والتدريب ، والترقي ، واعتزال المديرين معاونين . . . ويهتم مجلس الإدارة بوظيفة التعيين عندما يعين مدير عام ، كما وتخرج هذه الوظيفة عن دائرة اهتمام نائب المدير العام في المصنع عندما يستخدم معاونيه من المديرين المساعدين . وكذلك فإن المراقب العام في المصنع يقوم بهذه الوظيفة عندما يختار رؤساء العمال ويديرهم . والخط الأول من المشرفين ، هو وحده من بين جميع المديرين الذين لا يختار مديري معاونين ، وذلك لأنهم بحكم التعريف حلقة الوصل بين الإدارة والقوى العاملة التي تعمل تحت إشرافهم . . إن نطاق تطبيق هذه الوظيفة يقتصر على المراكز الإدارية » .

وفيما يلي النص كما أوردها :

“ Staffing is the executive function which encompasses the recruitment, selection, training, promotion, and retirement of subordinate managers. The board of directors undertakes a staffing function when it hires a president ; a manufacturing vice-president discharges this function when he employs his immediate subordinate managers; and a superintendent likewise is engaged in staffing when he selects and trains his

foremen. Only the front-line supervisors, among all managers, do not select subordinate managers, for by definition, they compose the first link between enterprise management and the non-managers who work for them—the work force. The scope of the staffing function treated here is limited to management positions.

ولعل من المناسب أن نوضح أن هناك اتجاهًا معاصرًا أدى إلى أن يهتم بوظيفة ملائمة القوى الإدارية للوظائف التي تشغلها ، عدد كبير من الباحثين في العلوم النفسية أو الاجتماعية ، إذ أنهم شغلوا أنفسهم كثيرًا بالأمور التي تتعلق باختيار المديرين ولديهم وهم في انشغالهم هذا ، فاتهم أن هذه الوظيفة أصلاً من الوظائف الإدارية التي يقوم بها المديرون .

وتتهم الشركات بأن ينساب الموظفون في السلك الطبيعي الذي يفسح أمامهم أبواب الأمل للترقي صعوداً في سلم الوظائف ، وتولى مراكز المديرين .. وذلك طالما أن لديهم الاستعداد والقدرة على شغل هذه المناصب . . فمثلاً « وليام ب . جيفن William B. Given » مدير شركة « American Brake shoe Company » إنها سياستنا أن نعطي القوى العاملة عندنا مزايا الترقى إلى المراكز التي تخلو . . إننا نعتقد أنه طالما لا يوجد الشخص الذي يمكن تأهيله لشغل الوظيفة الشاغرة ، فإنه من الظلم للقوى الوظيفية أن تستأجر شخصاً من الخارج » .

وفيما يلي النص كما ورد :

“ It is our policy to give our own people the benefit of advancement as openings occur. We believe that unless we have no one who can possibly qualify it is not fair to our people to hire an outsider.”.

والشركات تأخذ بهذا الرأي لاعتبارات كثيرة ، أهمها خلق الانتماء

القائم على الولاء والكفاءة . . وإيماناً أيضاً بأن مستقبل أى مشروع من المشروعات يتوقف بالدرجة الأولى على القوى العاملة فيه . . فإذا أعطينا هذه القوى العاملة الأمل فى المستقبل . . بذلت أقصى طاقتها من أجل مستقبل المشروع .

وهناك من يرى ، أننا إذا كنا نعطي القوى العاملة الأمل فى المستقبل ، فإن هذا لا يعنى أنه مبدأ يأخذ طريقه روتينياً تحت التنفيذ ! ! . . إن الجميع يجب أن يفهموا أن سبيل الترقى هو تحقيق متطلبات الوظيفة . . فإذا لم تتوافر هذه المواصفات فى الشخص فإنه ضرب من الإسراف والضيايع وسوء التنظيم أن يترقى ، إن الترقية هنا تعتبر عنصراً حافزاً للموظفين لبذل الجهود . . وينبغى أن لا يحدث بأى حال من الأحوال أن نعتبر الترقية حلاً لمشكلات الموظف . . وإلا وجدت المشروعات نفسها تسير بارادتها نحو هاوية انعدام الكفاية ، وحينئذ تتوقع الانتكاس ، خاصة وأننا فى عصر يتصف بكبر أحجام المشروعات ، وهذه تتطلب الكفايات الفنية والإدارية لمقابلة المنافسة على أفضل وجه ممكن ، وهذا بدوره يؤدى إلى شدة الطلب على هذه الكفايات ، فما لم تتدارك هذه الحقيقة . . لماذا يكون الموقف ؟ . شركات تزداد تقدماً نتيجة للاهتمام الشديد بعنصر الكفاية . . وشركة أخرى تستخدم أسلوب الترقى لحل مشاكل الموظفين بغض النظر عن الكفاية ! ! . . نعتقد أننا لا نرجم بالغيب إذا أكدنا أن النتيجة الحتمية هى السقوط فى صراع العاصفة الذى تعيش فيه المشروعات الكبيرة فى مجتمعاتنا المعاصرة والذى يأخذ بأسباب العلم المتقدم فى كل ناحية من نواحي الحياة .

من أجل ذلك ، فإن المراجع العلمية حافلة بالمناهج العلمية التى توضح أساليب التدريب وفن أعمال العقل ، بحيث يكون لدى المديرين القدرة على اتخاذ القرارات ، ومن هنا نراهم يشترطون صفات معينة فى المديرين

كالدكاء ، والقدرة على القيادة ، وأن تتوافر في شخصيته القيم الخلقية التي يؤمن بها المجتمع . . هذا بالإضافة إلى القدرة على الحكم . . الخ . . إلى غير ذلك من الصفات .

وفيما يلي نورد بعض صفات القيادة الإدارية الواجب توافرها في المدير :
والمدير الماهر يجب أن تتوافر في قيادته ثمانية عناصر هي :

(أ) الإنابة (أو تفويض السلطة) Delegation :

وهي أن يحول المدير غيره سلطة القيام ببعض المسؤوليات التي تدخل في حدود سلطاته ومسئوليته ، ولكن النجاح في هذه الإنابة يعتمد كثيراً على درجة الثقة التي تتوافر فيمن سيخولون هذه السلطات كما تعتمد على موافقة الشخص الذي حولت له السلطات والمسئوليات بحيث تكون عنده الرغبة الصادقة فيها ، والعزيمة القوية على أدائها بما تنطوي عليه من مسئوليات وعلاقات .

والمدير الكفء إذا طلب إليه أداء مهمة معينة لا يقرر بنفسه كيفية أداء هذه الوظيفة ، بل يتخير من يستطيع أداءها وإعداد الوسائل التي تمكنه من أدائها على خير وجه ممكن .

(ب) العلاقات الإنسانية الطيبة :

وهي تبدأ من إيمان المدير بأن الموظفين ليسوا من السلع التي تتعامل فيها المنشأة ، بل أنهم بشر ، لهم حقوقهم ولهم مشاكلهم ، وفي نفوسهم آمال سواء فيما يتعلق بالعمل أو خارجه ، ويمكن تحقيق العلاقات الإنسانية الطيبة باتباع هذه القواعد :

- ١ - الاستماع إلى الشكاوى والعمل على تحقيقها دون أن يكون في تحقيقها تضحية بأهداف المشروع .
- ٢ - اتخاذ أفضل الوسائل لإصلاح الأخطاء .
- ٣ - إظهار التقدير لكل من يؤدي عمله على خير وجه ممكن .
- ٤ - الحزم مع الاحتفاظ بروح الود والصدقة .
- ٥ - الاحتفاظ بمعنويات عالية بين الموظفين وسيادة روح الفريق بينهم .

(ج) التوجيه الجيد لاتصال العمل Good Communication

ويقصد به توصيل الأوامر والمعلومات من الإدارة إلى مختلف المستويات الإدارية في العمل وبالعكس ، بقصد التأكد من فهم الجميع لهذه الأوامر والمعلومات ، حتى يتمكنوا من تنفيذها على الوجه الذي تريده الإدارة ، وهذا التوجيه الجيد يفيد فيما يلي :

- ١ - معرفة مدى تجاوب مختلف المستويات لأفكار الإدارة .
- ٢ - تهيئة الفرصة أمام الجميع ليعبر كل عن رأيه ، ويشترك في اتخاذ القرارات وبذلك يقبل الجميع على تنفيذ الأوامر والقرارات برضاء واطمئنان .
- ٣ - التأكد من أن الأوامر تصل بدقة إلى الذين يعملون في المستويات الأدنى .
- ٤ - خلق مصادر بناءة من القوى العاملة .

(د) الإدارة الاستشارية Consultative management

ويقصد بها أن تعترف الإدارة بالقوى العاملة التي تكون مسئولة عن تنسيق جهودها ، فتستشيرها فيما تتخذه من قرارات تكون ذات تأثير على العمل ، ومن ثم يجب أن يكون هناك نوع من التقارب بين الإدارة والمشرفين .

ثم أن نجاح هذه العلاقة الاستشارية يعتمد إلى حد كبير على مهارة المدير في توجيه الأسئلة ، بحيث تكون بطريقة تخلق من التجارب ما يساعد على تحقيق أهداف المشروع .

(هـ) الدوافع الإيجابية Effective motivation

ولإيجاد مثل هذه الدوافع يتطلب تعريف الأشخاص لماذا يؤدون أعمالهم ، والبعد عن طريقه إصدار الأوامر التي يراد بها مجرد لإنجاز الأعمال ، فإن تبصير الأشخاص بالأغراض التي من أجلها يؤدون أعمالهم مما يساعد على رضائهم الشخصى عن عملهم ، ويترتب على ذلك الارتفاع بمستوى الكفاية وتحقيق أهداف المشروع .

(و) تنمية روح التعاون بين مختلف الفئات :

Developing cooperative teams

ويجب على المدير أن يعمل على إيجاد روح التعاون بين مختلف الفئات التي تعمل في المنشأة ، بحيث يسود هذا التعاون مختلف المستويات الإدارية بالمنشأة ، فان ذلك يساعد على تألف الجهود ووحدة المنشأة .

(ز) النهوض بالمستويات الإدارية المساعدة Developing Subordinates

وذلك يتطلب من المدير أن ينمى معلومات من يعملون معه ، ويزودهم بكل ما يراه مفيداً في زيادة الخبرة والقدرة ، وأن يغير من عاداتهم إذا كانت لا تتلائم مع مصلحة العمل ومصلحتهم وأن يوجه ميولهم بشتى الوسائل إلى النشاط النافع المثمر ، حتى يصبحوا قادرين وراغبين فيما يقوم به من تنسيق جهودهم في العمل لتحقيق التوازن ، ثم تحقيق أهداف المشروع .

(ح) القدوة الحسنة Self-Management

ثم إن القيادة الماهرة التي تجيد فن التوجيه والتنسيق يجب أن ترتقى إلى مستوى المركز الذي تشغله في أخلاقها وسلوكها وتصرفاتها ، بحيث تعتبر قدوة في كل ما تقوله أو تفعله .

وأعتقد أنه إذا أمكن توفير القيادات التي تتصف بالقدرة والكفاءة والقدرة ثم طبقت القواعد العلمية للإدارة ، وقامت الهيئات والشركات وغيرها من مختلف الوحدات في الدولة بوضع البرامج اللازمة للتعليم والتدريب ، فإن الإدارة التنفيذية في هذه الوحدات ستكون من الكفاءة بحيث تؤدي مهمتها على خير وجه وتقوم بأدائها على الوجه الذي يحقق لهذه الوحدات النجاح .

وبهنا قبل إختتام هذا الموضوع أن نوضح أن هناك إجماعاً بين علماء الإدارة عن أهمية ملائمة القوى العاملة للوظيفة التي تشغلها ، وأنه من بين أهم أهداف التوظيف ضرورة شغل المراكز الوظيفية المختلفة في الهيكل التنظيمي للمشروع بأشخاص قادرين وراغبين في تنفيذ ما يوكل إليهم من أعمال ، وما يساعد على ذلك توافر المبادئ الآتية فيما يتعلق التوظيف :

Principle of Job Definition	مبدأ تحديد الوظيفة
Principle of Manager Specification	مبدأ التوصيف الإداري
Principle of Manager Appraisal	مبدأ التقييم الإداري
Principle of Open Competition in Promotion	مبدأ المنافسة العامة في الترقية
Principle of Managerial Development Leadership	مبدأ قيادة التطور الإداري
Principle of Universal Development	مبدأ التطور الشامل

وينبغي أن يكون واضحاً تماماً أن المدير يشعر بكثير من الاطمئنان عند قيامه بوظائفه الإدارية ، إذا كانت مختلف الأقسام والإدارات تقوم بعملها وفقاً للوسائل والأساليب المقررة ، وأن تفويض السلطة يتم في حدود توزيع المسؤوليات والسلطات المقررة للمدير .

التوجيه

DIRECTION

يعتبر التوجيه العنصر الرابع من عناصر الإدارة ، ويعرف « هارولد كورتز ، وسيريل أودونل » وظيفة التوجيه بأنها « تمكين المستخدمين من حسن أدائهم لأعمالهم » . . ثم يعرف التوجيه في موضع آخر بأنه « التوجيه يتضمن علاقات العمل على كافة المستويات . . علاقات العمل التي توجد بين جماعة من الأشخاص على نفس المستوى من العمل . . أو أشخاص على مستوى أعلى أو أدنى في نفس المجموعة من العمل . . أو أشخاص على مستوى أعلى أو أدنى في أجزاء أخرى من التنظيم . . وأخيراً مع أشخاص خارج التنظيم . . والتأكد من حسن تنفيذ هذه العلاقات على أفضل وجه لصالح المشروع . يعتبر نطاق وظيفة التوجيه » .

وفيما يلي تعبيره : :

“ Direction involves work relationships at all levels — with persons on the same level, in the same work group, with persons at higher and lower levels in other parts of the organization, and finally, with persons outside the organization. Governing these relationships and seeing that they are executed in the best interests of the enterprise is the scope of direction.”

ويتضح من هذا التعريف أن وظيفة التوجيه تعتبر بالدرجة الأولى وظيفة إرشادية تستهدف حسن أداء القوى العاملة لأعمالها . بما يتطلبه هذا من الرقابة التي تستهدف التوجيه ، فلن تستطيع القوى العاملة حسن أدائها لأعمالها إلا إذا

ولعل عبارة « جون والتون John Walton » التي أوردتها في كتابه بعنوان : « الدراسة النظرية للتعليم الإداري » . . توضح لنا مدى الافتقار الشديد إلى الخصائص الجمالية بالإضافة إلى عناصر أخرى تساعد على تطوير الإدارة كعلم . . فهو يقول « إن إستعادة أجزاء من مجالات متنوعة ، وميادين مختلفة كالقانون والعلوم السياسية وعلم النفس الاجتماعي ، والاجتماع ، والاقتصاد ، وإدارة الأعمال ، والتربية ، والهندسة ، والمهارة ، والإحصاء ، تجعل الإدارة التعليمية تفتقر إلى موضوع البحث وإلى الهيكل النظري المحكم . . وإذا نظرنا إلى الإدارة التعليمية في صورة تراث أو إنتاج مطبوع ، فإننا نجدها تفتقر إلى الخصائص الجمالية ، وبالإضافة إلى استعارة الأجزاء المتجمعة من مجالات الدراسة المختلفة . .

نجد أن مقرر الإدارة يتكون من وصف للتطبيقات والأساليب الإدارية ، ويحتوي على نوادر وقصص للنجاح الشخصي ، ومهما كانت قيمة هذا الاتجاه في مساعدة مديري المستقبل ، إلا أنه لم يساعد على تطور الإدارة كعلم » .

ولعل من المناسب في هذا المقام أن نوضح أن من أهم المؤتمرات التي عقدها المؤتمر القوي لأساتذة الإدارة التعليمية . . ذلك المؤتمر الذي عقد في أغسطس عام ١٩٥٤ في جامعة دنفر بالولايات المتحدة الأمريكية . . حيث انضم إلى أساتذة الإدارة التعليمية عدد من الباحثين في العلوم الاجتماعية كعلم النفس . . وعلم الاجتماع . . والعلوم السياسية . . وعلم النفس الاجتماعي . . وآخرون متخصصون في نظرية السلوك الإنساني بصفة عامة . . وقد حقق المجتمعون نتيجتين هامتين :

أولا - تحدى نوع التفكير السائد عن الإدارة التعليمية وقتئذ .

ثانياً - تقديم الكثير من المقترحات والأفكار لتكوين فكر جديد في هذا الميدان .

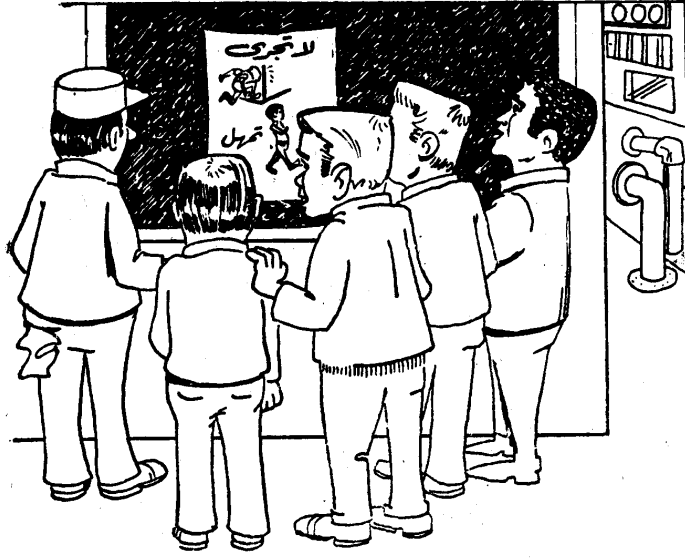
ونحن نوجه النظر إلى بعض المطبوعات القيمة التي صدرت عن هذا المؤتمر والتي منها « السلوك الإداري في التربية » والذي اعتبره بعض علماء الإدارة عملاً فذاً في الإدارة التعليمية . . نظراً لأنه كان ينظر إلى المستقبل . . ويبدل جهداً علمياً نحو تحسين برامج إعداد وتدريب الإداريين . . كما ويكشف عن نقص يكاد يكون تاماً في البحوث المتعلقة بالنظرية في ميدان الإدارة ، سواء أكانت إدارة تعليمية أو أى فرع من فروع الإدارة الأخرى .

ويعتبر الاهتمام بالناحية التعليمية في الوظيفة التوجيهية عنصراً على جانب كبير من الأهمية ، وذلك راجع إلى أن وظيفة التوجيه كما أوضحنا سابقاً . . تمكين المستخدمين من حسن أدائهم لأعمالهم . . كما أن التوجيه يتضمن علاقات عمل على كافة المستويات ، علاقة المديرين برؤساء الأقسام . . علاقة رؤساء الأقسام بالمراقبين . . علاقة المراقبين بالمشرفين . . الخ . . بل أن البعض يقرر بأن أى إنسان يشرف ولو على مروض واحد ، يعتبر قائماً بوظيفة توجيهية . . ويدخل في نطاق هؤلاء المديرين عند مزاولتهم للتوجيه الإداري تنشيط علاقات العمل مع المروضين على كافة المستويات . . ويتطلب هذا التنشيط حسن تفويض السلطة لمعاونيهم ، ومن مقتضيات ذلك أن لا يحدث تضارب أو تداخل في اختصاصات العمل ، ولعل من أهم الأسباب التي تؤدي إلى ذلك أن يعطى المديرين لمعاونيهم ومروضيهم تفويضات عامة مهمة . . أن الغموض يؤدي إلى سوء الفهم . . وسوء الفهم يؤدي إلى سوء التطبيق . . من أجل ذلك فينبغي أن نتأكد من وضوح الاختصاصات في التفويض . . وينبغي أن يكون المدير راغباً في

منع هذا التفويض . . لأن هذا يؤدي إلى أن المرؤسين يتعلمون عن طريق الممارسة . . وقد يرتكبون الخطأ . . إلا أن هذا الخطأ يمكن دائماً توقيمه . . وهذا التقويم يسهم في تشكيل شخصية معاون الإداري بحيث يمكن الاستفادة منه مستقبلاً في تقليل هذه الأخطاء وتنمية القيادة الإدارية .

ولعل من الأخطاء الفادحة التي يقع فيها بعض المديرين ، عزوفهم وتجنبهم عن تفويض السلطة لمعاونيهم أو مروؤسيهم . . الأمر الذي يضع على كاهلهم أعباء ضخمة تؤثر بدرجة ملحوظة في إنجاز الأعمال على الوجه المطلوب . . هذا بالإضافة إلى الآثار التي تترتب على استئثار القوى الوظيفية في العمل ، أنها ليست موضع ثقة الرئيس . . أن الأمر يتطلب من الرؤساء أن لا يقفوا موقف العناد والتصلب ضد تفويض السلطة . . وعليهم إذا كانوا يتخوفوا من منحها . . أن يلجأوا إلى التدرج في تفويض السلطات بالقدر الذي يرونه مناسباً لحسن استخدام هذا التفويض .

ولعل من أهم أركان التوجيه والتفويض حسن اتصالات العمل بين الرئيس ومروؤسيه . . إن وسائل الاتصالات هذه ينبغي أن تكون جيدة . . ينبغي أن تسمح بتنمية ملكة الخلق والإبداع لدى القوى العاملة . . ويعطيهم الثقة في أنهم دائماً قادرون على أن يبتكروا . . وأن ما يبتكروه سيصل في الوقت الذي يرونه مناسباً لرؤسائهم ، بحيث تنعكس آثار مقترحاتهم على العمل إذا كان ما يقدمونه مفيداً . . ومما لا شك فيه أن إلمام الرئيس بطبيعة مروؤسيه ، يكون لها قدر كبير في حسن توجيههم ، خاصة وأنه من خلال هذا الإلمام ، يكون على دراية بالدوافع التي تحرك المرؤسين . . والأسلوب الأمثل لخلق درجة كبيرة من الانسجام والاستجابة . . الأمر الذي يسهم في تحسين



يفبغي إيجاد « أسلوب فعال لاتصال العمل » بنقل البيانات
والعمليات من مستويات التنظيم الأعلى إلى أدنى ، أو من أدنى
إلى أعلى . . أن هذا يساعد على توضيح المعلومات وتنمية ملكة
الخلق والابداع لدى القوى العاملة .

وتنمية قدرتهم الفنية ، ولذلك يجمع علماء التنظيم والإدارة على أن الرئيس
المباشر ، يكون دائماً في وضع أفضل بالنسبة إلى توجيه مروضيه .

وهناك من يوضح نظام الاتصالات في عملية الإدارة ، فيقول : « تتضمن
عملية الإدارة باستمرار اتخاذ قرارات ، وتقرير سياسات ، ورسم خطط ،
واختيار برامج ، وغيرها من العمليات التي تمثل في مجموعها ما نسميه
« عملية التخطيط » . . وتكاد تكون الإدارة - بالتعريف - هي عملية اتخاذ
القرارات وإعداد تقرير الخطط على أساس بيانات غير كاملة Imperfect
وغير مؤكدة Uncertain ، وغير مستقرة أو متغيرة . .

وقد يكون "بعض هذا القصور والنقص في البيانات راجعاً إلى طبيعة الموقف ، بل قد يكون أيضاً موروثاً بشكل جامد في صلب عملية الاختيار التي تلجأ إليها الإدارة في موقف متغير بما تطوى عليه دائماً من مخاطرة . . إلا أن بعضه راجع لاشك إلى عجز وقصور « نظام الاتصالات » أي مجموعة الإجراءات والطرق والوسائل والترتيبات التي تكفل إنتاج ، وتوصيل ، واستخدام البيانات اللازم توافرها لاتخاذ قرارات سليمة الاتجاه، صحيحة التوقيت .

« وإذا كانت الإدارة تواجه باستمرار مواقف متغيرة ، وتحمل المخاطرة في كل قرار تتخذه لعدم تيقنها من البيانات ، أو لعدم كمالها أو لتغير الموقف ، فإن درجة النقص في البيانات تقل ، على الأقل ، إذا اضطلعت الإدارة بمسئوليتها عن إيجاد نظام مرسوم للاتصالات تتولى إقامته ، وتتعهد بالمحافظة عليه وتركى حيويته من حين إلى حين . ولذا تعتبر المسئولية الأولى للإدارة العليا أو الرئيس المسئول في كل منظمة هي إقامة نظام فعال للاتصالات والمحافظة عليه . »

« ولا تنتهى عملية الإدارة عند مجرد اتخاذ القرار ، أو تعديل أو تقرير سياسة ، أو اختيار خطة أو إقرار برنامج ، بل تبدأ الإدارة في إقامة أو تعديل الجهاز الكفيل بتنفيذها ، وتكوين وتشكيل أفرادها . ثم توجيه عملية التنفيذ فتابعة التنفيذ ، وتقييم نتائج التنفيذ بصفة مستمرة ومتصلة ومراقبة نتائج عمليات التنفيذ . »

ويقول « ألفين دود Alvin Dodd » رئيس جمعية الإدارة الأمريكية :
« إن مشكلة الإدارة رقم واحد هي اليوم مشكلة الاتصال Communication . . يقصد « البيانات والمعلومات اللازمة للعملية الإدارية » ، فقد اعترفت

الإدارة الأمريكية بالمشكلة . . ومن بعدها الإدارة في الدول الصناعية الغربية باعتبار أن مشكلة الإدارة هي مشكلة اتصال . . ثم نظرت إلى مشكلة الاتصال أساساً باعتبارها مشكلة استنباط طرائق ووسائل لنقل البيانات سواء من مستويات التنظيم الأعلى إلى الأدنى ، أو من أدنى إلى أعلى ، أو من خارج المشروع إليه ، أو من المشروع إلى الخارج ، واستحقت المشكلة نصيبها من الاهتمام . . فأدخلتها الجامعات ضمن برامج الدراسة في كليات إدارة الأعمال ، وخرجت الكتب والمجلات المتخصصة في « وسائل الاتصال » والتي تحوى معارف جديدة وشيقة . . وأدى البحث والجهد أساساً إلى نشر الدعوة الجديدة والترويج للمبدأ وتعميم الاعتراف بالمشكلة حتى أن بعض الشركات أنشأت إدارات متخصصة للاتصالات وألحقت بخدمة الخبراء في تنظيم الاتصالات . . وظهر نوع جديد من المستشارين باسم « مستشاري الاتصالات » وقدر « المجلس القوي للمحررين الصناعيين » ، أن الإدارة الأمريكية تنفق سنوياً ١١٢ مليون دولار على نشرات الاتصالات بالمستخدمين ، والمستهلكين ، والمساهمين . . وأصبحت الاتصالات — بهذا المعنى — « مودة » المشاكل ، أو مشكلة المودة . .

وبهنا أن نوضح أن نظام إنتاج البيانات والأساليب مهما بلغت كفاءته لا يحل مشكلة الإدارة . والبيانات المطلوبة بالذات ، ومهما توفرت لا تساوى قرارات سليمة الاتجاه ، مضبوطة التوقيت ، فالمسألة مسألة استخدام بيانات ، وقد تكون البيانات المنتجة أعلى من مستوى مستخدميها . . أو أعلى من مستوى طرائق استخدامها للبيانات . . إن من بين الأساليب الحديثة في التلريب الآن . . أسلوب كيف نستخدم البيانات في اتخاذ القرارات السليمة ، أو رسم الخطط الصحيحة ، هذا ميدان جديد تقدمت الطرائق العلمية فيه إلى حد بعيد بحيث أصبحت مشكلة تطبيقها في مدى توفر البيانات اللازمة لها .

والمشكلة التي نحن بصدددها ، وإن كانت ترتبط بنظام إنتاج البيانات ونظام استخدامها ، إلا أنها تنصب على العملية الوسيطة - عملية توصيل البيانات اللازمة للإدارة إلى أعلى الإدارة ، حتى لا تكون هذه البيانات غائبة عن معرفة الإدارة ، أو تكون الإدارة غائبة عن هذه البيانات ، والإدارة الغائبة Absente Management تعبر صادق الوصف للإدارة التي لا تتوفر لديها البيانات عن الموقف بما يمكنها من ممارسة وظائفها على الوجه الفعال ، وتحمل مسئولية أساسية من مسئولياتها غير القابلة للتفويض .

وكما تجري عملية الإدارة على النحو المشار إليه ، فلا بد من نظام الاتصال الذي يكفل توصيل بيانات واردة من الخارج "Inward" وبيانات صاعدة من المستويات الأدنى ، ومن مواقف التنفيذ ومواقفه ، لا بد أن ترفع أو توصل هذه البيانات إلى علم القائمين بالإدارة . وتقابل هذه البيانات الواردة ، والبيانات الصاعدة ، بيانات أخرى نازلة من أعلى المستويات في الهرم التنظيمي إلى مواقع التنفيذ . . وبيانات صادرة من المشروع إلى « المجتمع » المحيط به على اختلاف عناصره أو فئاته .

والإدارة الغائبة مسألة نسبية . . وقد تجد نفسها في هذا الموقف نتيجة لنقص في نظام الاتصال . .

وأخيراً نورد تعريف « هابمان وهيلجرت » حيث يعرفان وظيفة التوجيه الإداري بأنها « تتضمن الإرشاد والتعليم وخلق الحوافز والإشراف على المعاونين . . وممارسة هذه الوظيفة تعني إصدار أوامر وتعليمات لتمكين الوظائف من إنجاز أعمالها ويمكن تحقيق جانب من ذلك بالمسئولية الإدارية التي تهتم بتنمية قدرات العمال إلى أقصى حد ممكن ، وذلك عن طريق التوجيه والتعليم ومراقبة العمال بفعالية . . أنه لا يكفي للمشرف أن يخطط فقط ، وينظم ، وأن

يكون لديه عدد كاف من الموظفين . . يجب عليه أن يثير اهتمام العمال بعملهم ، فالترجيه عبارة عن العملية التي تتم يوماً بيوم . . ويدور حول أداء هذه العملية اهتمام جميع المشرفين . . ويقضى المشرف جانباً من وقته في توجيه معاونيه . . بل أنه في الحقيقة يقضى غالبية وقته في ممارسة هذه الوظيفة من الإدارة » .

وفيما يلي نص كلماتهما :

“ The directing function of management includes guiding, teaching, motivating, and supervising subordinates. To direct means to issue orders and instructions so that jobs are accomplished. Part of this includes the managerial responsibility for developing the abilities of workers to their maximum potential by directing, teaching, and coaching them effectively. It is not sufficient for a supervisor just to plan, organize, and have enough employees available. The supervisor must stimulate them as they go about their work. Directing is the day-to-day. A supervisor will spend a large part of his time in directing his subordinates; as a matter of fact, probably most of a supervisor's time is spent with this function of management.”

ان هناك اجماع بين علماء التنظيم والادارة انه لا يمكن لاي انسان ان يعمل بمعزل عن الجماعة ، اى انه لا يمكنه ان يعمل منفردا . . ومن اجل ذلك ينبغي ايجاد افضل الاساليب لتحقيق الاتصال الجيد في مختلف المشروعات ، بحيث تكون قادرة على نقل الافكار والمعلومات . . ومما لا شك فيه ان المديرين يكونون دائما في مركز افضل بالنسبة لتلقى المعلومات من مصادر عديدة ، كما وانهم في نفس الوقت يكونون في مركز افضل من حيث فهمها واستيعابها . . غير ان المشكلة هي انه ينبغي عليهم ايجاد الاسلوب الامثل لشرحها للآخرين بالاسلوب واللفه التي يفهمها هؤلاء الآخرون . . فالقدرة على تفهم واستيعاب ونقل الافكار والمعلومات تعتبر من العناصر الاساسية التي تسهم الى حد كبير في نجاح رجال الادارة في مختلف المشروعات .

الرقابة

CONTROL

تعتبر الرقابة العنصر الخامس من عناصر الوظيفة الإدارية وهي إحدى الوظائف المتداخلة في نطاق العملية الإدارية ، وهي إحدى وظائف المدير الذي يستطيع عن طريق ممارستها أن يتعرف على ما إذا كان العمل الذي تم ، قد تحقق فعلاً طبقاً للخطة الموضوعية ، وعلى هذا الأساس فإن الوظيفة الإدارية للرقابة هي التعرف على مدى كفاءة المروّسين في أدائهم لأعمالهم ، عن طريق قياس هذه الأعمال . . وهذا القياس يمكننا من التعرف على أي انحراف عن الخطة الموضوعية ، الأمر الذي يدفع المدير إلى ممارسة وظيفة التوجيه حتى يمكن أن نتعرف القوى العاملة على الأساليب الصحيحة لأداء الأعمال ، وبذلك يمكنها أن تحقق أهداف الخطة الموضوعية . . وهكذا نجد أن الرقابة وظيفة إدارية متداخلة مع الوظائف الإدارية الأخرى .

ويعرف « كوتنز وودونل » الرقابة بـ « الوظيفة الإدارية للرقابة هي قياس وتصحيح أساليب الأداء للمروّسين من أجل التأكد من أن أهداف المشروع وخطته التي وضعت لتحقيق هذه الأهداف قد أنجزت . . وعلى هذا فإن هذه الوظيفة تعتبر وظيفة كل مدير . . ابتداء من المدير إلى رئيس العمال . . عليهم أن يتأكدوا من أن ما تم إنجازه ، هو فعلاً وفقاً للسابق تقريره . . وعلى أي حال . . فإن أفضل أنواع الرقابة الإدارية . . هي تلك التي تصحح الانحرافات عن الخطط قبل وقوعها . »

وفيا إلى النص :

“ The managerial function of control is the measurement and correction of the performance of subordinates in order to make sure that enterprise objectives and the plans devised to attain them are accomplished. It is thus the function where by every manager, from president to foreman, makes sure that what is done is what is intended. However, the best control corrects deviations from plans before they occur.

ويعرف « هانمان وهيلجرت » الرقابة بـ « تتضمن الوظيفة الإدارية للرقابة مختلف أوجه النشاط اللازم للتأكد من أن الأهداف قد تحققت وفقاً للخطة الموضوعية الموضوعية . . والرقابة تعنى تقرير ما إذا كانت الخطط قد نفذت . . وما إذا كان هناك تقدم نحو تحقيق الأهداف . . والتصرف - إذا كان ذلك ضرورياً - لتصحيح الانحرافات والأخطاء » .



وفيا إلى النص :

“ The managerial function of controlling involves those activities that are necessary to make certain that objectives are achieved as planned. Controlling means to determine whether or not plans are being met ; whether or not progress is being made toward objectives ; and to act, if necessary, to correct deviations and shortcomings.”

فالرقابة إذن وظيفة متداخلة في مختلف أوجه النشاط الإداري في المشروع وهي غالباً لا تنصرف إلى الماضي ، إلا بالقدر الذي يراه المدير لازماً للتعرف على أخطاء الماضي ، وذلك لتجنب هذه الأخطاء عند الممارسة ، وعند السعي نحو تحقيق الأهداف . . ونظراً لأن الرقابة تعتبر من الوظائف الإدارية الهامة في جميع مراحل التنظيم على تدرج مستوياته ، فإننا نجد أن البحوث والدراسات قد أجريت للتعرف على الأساسيات التي تتم بموجبها العملية الرقابية.

أساسيات عملية الرقابة Basic Control Process

لعل من المهم أن نوضح أن النظم والأساليب الفنية للرقابة الشعبية تعتبر واحدة ، وهي تستخدم على مختلف أوجه النشاط ، سواء أكان هذا النشاط يتعلق بالنقود ، أو إجراءات مكتتية ، أو حالات معنوية ، أو إنتاج سلمي ، أو أى شئ آخر . . . فى جميع هذه الأحوال ينبغي أن يتوافر وضوح الخطط ، والهيكلة التنظيمية للمشروع ، حتى يمكن معرفة طبيعة العلاقات بوضوح ، هذا فضلاً عن أن كل مدير لديه من التفويضات ما تمكنه من تحقيق العمل المسنود إليه فى إطار الخطة الفرعية أو العامة التى ينبغى على الجميع أن يتضافروا من أجل تحقيقها . . . ومما ييسر هذه المهمة توافر ما يأتى :

١ - وضع معايير أو مقاييس للرقابة Establishment of Standards

من الواضح أن المشروعات تضع الخطط من أجل تحقيقها . . . وتحقيقها يتطلب الرقابة على الأداء وفقاً لمقاييس أو معايير محددة مرشدة للإدارة ، بحيث يمكن عن طريقها أن تتعرف على ما تم إنجازه فعلاً وهل هذا القدر يحقق أهداف الخطة أم لا ؟ . . . وهذه المعايير قد تكون مادية ، أى تمثل كمية معينة من المنتجات ، أو وحدات من الخدمات ، أو ساعات عمل للشخص ، أو أى وحدات نوعية . . . إلى غير ذلك . . . كما يمكن أن تكون المعايير معنوية ، كما هو الحال إذا ما لجأت إحدى الشركات لوضع خطط تتعلق برفع الروح المعنوية لدى عمالها لكسب مزيد من الولاء والانتماء إلى الشركة . . . ومما لا شك فيه أنه فى مثل هذه الأحوال يصعب وضع مقاييس رقمية .

٢ - تقييم الأداء في ضوء المستويات المقررة

Measuring Performance Against these Standards

لعل من أهم الأمور التي تيسر تقييم الأداء . . أى تقييم ما تم فعله من عمل ، ذلك الجهد الذى تبذله الإدارة فى وضع مقاييس الأداء . . فان هذه المقاييس تعين على دقة قياس ما تم إنجازه ، ويرى الكثيرون أن هناك أنواعاً من الأعمال يصعب وضع مقاييس لها ، وبالتالي فان تقييمها يعتبر على جانب كبير جداً من الصعوبة . . مثل تقييم الأداء لنائب المدير للشئون المالية ، أو مدير العلاقات الصناعية .

٣ - تصحيح الانحرافات

Correcting Deviations from Standards & Plans

الخطوة الأخيرة فى عملية الوظيفة الرقابية ، هى تصحيح الانحرافات . . وتعتبر عملية التصحيح هذه ضرورية لتحقيق الأهداف وفقاً للخطة ، وعلى هذا الأساس فان القيام بها يكون سهلاً إذا ما كانت الإدارة قد اهتمت بوضع المقاييس أو المعايير المناسبة ، وذلك فى ضوء التنظيم المتكامل للمشروع ، على اختلاف أجزائه ، وتدرج مستوياته .

ولعل من المناسب أن نوضح أنه نظراً لكبر أحجام المشروعات ، واتساع نشاطها ، وتعدد العاملين فيها ، فانه يتعذر على الإطلاق القيام بالوظيفة الرقابية عن طريق الملاحظة . . أن تصور إمكان ذلك يعتبر ضرباً من الوهم . . لا بد من الاستناد فى الرقابة إلى أنماط أو معايير . . وهناك أساليب متعددة للتأكد من تقييم الأداء . . أن المقادير والمحتويات المادية للسلعة يمكن تفصيلها تفصيلاً شديداً . . ويمكن قياس معدل الإنتاج بمعدل الدقيقة والساعة واليوم . . الخ . . ويمكن قياس التكاليف بأساليب متعددة . . ويمكن قياس دخل المشروع بأساليب متعددة منها مثلاً مدى ما يحققه المشروع من أرباح .

وهناك إجماع على أن الرقابة هي صورة خاصة من صور التدخل في المجال الإداري . . وهي ملازمة للمشروع حال تنظيمه ، وعند إدارته لتحقيق أغراضه ، وفي مراحله الختامية حين تقرر التصفية . . والبعض يرى أن من أهم خصائص الرقابة :

١ - أنها لا تعتبر سلطة قائمة بذاتها Power وإنما هي فرع خاص من فروع مطلق الإدارة ومن ثم تكون الرقابة وظيفة

Control is a Function

٢ - وأنها غير مقصورة على مرحلة بعينها من مراحل مطلق الإدارة . . وقد يبدو لأول وهلة أنها تكاد تكون وقفاً على مرحلة التنفيذ ، وهذا غير صحيح لأن المنظم يدخل في حسابه أن تكون الرقابة مكفولة فيما يتصوره من الأوضاع ، وفيما يقترحه من الخطط والسياسات .

وعند التنفيذ توثق الرقابة أثرها ، سواء أكانت سابقة أم لاحقة للأعمال الإدارية . . وبانقضاء نشاط المشروع تظل الوظيفة الرقابية ماثلة فيما تتألف منه المراحل الختامية لحياة المشروع ، صيانة لرأس المال ، أو لما يتبقى منه .

٣ - وأنها تقع في المجال المعين الذي تنشط فيه الوظائف الرئيسية . . وكذا الوظائف المتفرعة عليها .

٤ - وأنها حاضرة في جميع المستويات الإدارية ، إذ نلمس آثارها في كل من العنبر والورشة ومخزن الوقود ، كما نلمس آثارها محيطة بأعمال المديرين وقرارات المساهمين .

وهكذا يتضح أن الرقابة ليست نشاطاً مستقلاً عن النشاط الإداري ، وإنما هي جزء منه ، وأنها تتداخل مع غيرها من الوظائف الإدارية في مجال واحد ، هو المشروع أو الوحدة الإنتاجية .

أما طبيعتها فتتلخص في أنها مجرد استيقاق أو تأكيد دون القدرة على التنفيذ .

والقول بغير هذا يؤدي إلى خلق المشكلات ، وتوفير فرص الصدام بين المديرين والرقباء ، وهذا ما لا يستقيم مع فكرة التنظيم ، وما يتناقى أيضاً مع التزام المدير بنتائج فعله وأفعاله مبروسيه .

وعن الرقابة تنفرع مفهومات ثلاثة ، وهي :

أولاً - الوظيفة The Function

وهي فعل إيجابي يتخذ صورة التدخل في المجال الإداري ، وقد يصل إلى حد الاعتراض ، أى منع القرار من أن يوثق أثره ، ولكن هذا التدخل لا يقضى التزاماً ولا ينشئ حقاً ، وإنما يستهدف مجرد التأكد من أن كلا من الحقوق والالتزامات يجد الأسانيد الكافية . . وأن التنفيذ يجري وفقاً للخطوة المعتبدة .

ثانياً - الإجراءات The Procedure

وهي الخطوات التي تؤدي إلى أعمال الرقابة ، مثال ذلك : طلب العطاءات تمهيداً لإبرام عقد معين ، كعقد شراء ، أو عقد المقاوله ، وفتح المظاريف علانية . . الخ .

ومن الأمثلة على الإجراءات الرقابية أيضاً ، نقل الموظفين دورياً من أمكنتهم ، ومنع اشتغال أخوين في قسم معين (وهذه قاعدة لا سند لها من التشريع ، ولكن اللوائح الخاصة للمشروعات تنص عليها أحياناً ، وليس في ذلك خروج على قاعدة من قواعد النظام العام) والزام كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة في شركات المساهمة بأن يقدم إقرارات كثيرة عما يملكه من الأسهم وما يملكه ذوو قريباه ، وما يبيعه منها أو يشتريه خلال السنة المالية . . الخ :

وواضح أن هذه الإجراءات لا تعدو أن تكون مجرد خطوات عملية مفروضة في مجالات محدودة ، بقصد تحقيق الرقابة :

ثالثاً - الأدوات The Instruments or Aids

لما كانت الرقابة وظيفة تؤدي ، فانه لا بد من أداة (أو من هيئة) تقوم بها ، وكل أداة يتخذها الرقيب لأعمال وظيفته في المجال الإداري ، تعتبر عدته أو وسيلته للقيام بالواجب المفروض عليه ، سواء أكان عنصر الحياة Element of Life متوافراً أم غائباً . . . وذلك ، أن من أدوات الرقابة ما هو من قبيل المعدات الرأسمالية ، كالأعداد الخاص بكل آلة . . . ووظيفته أن يحصى الإنتاج لحظة بعد أخرى ، والساعة التي تسجل الوقت عند الدخول إلى المصنع أو المكتب ، وعند الانصراف :

ومن أدوات الرقابة أيضاً هيئات Institutions مؤلفة من أشخاص طبيعيين ، وظيفتهم هي مجرد التحقق من انطباق التصرفات التنفيذية على الخطة المعتمدة . . . وطبيعي أن تكون الخطة - بدورها - في إطار تجزئة اللوائح والقوانين .

ومن الهيئات سائلة الذكر ، ديوان المحاسبات في التنظيم العام لأجهزة الحكم ، ومجلس الرقابة في بعض المشروعات التجارية والصناعية . . . الخ .

التنسيق

COORDINATION

يعتبر التنسيق العنصر السادس من عناصر الوظيفة الإدارية ، وينبغي على المدير أثناء قيامه بمهامه الإدارية أن ينسق أوجه النشاط المختلف الذى يدخل فى نطاق سلطته ، ويضطلع بمسئوليته ، وذلك عن طريق تحقيق عنصر التوازن Balancing وعنصر التوقيت Timing . . فى إطار تكامل المشروع

Integration

فعنصر التوازن يستهدف تزويد أى جانب من المشروع باحتياجاته التى تحقق له مزيداً من الفعالية ، ومزيداً من التنسيق ، كما هو الحال مثلاً إذا ما كانت الإدارة التنفيذية فى أى مرحلة من مراحل مستوياتها داخل التنظيم ، تستشعر أنها فى حاجة إلى خبرة استشارية فى موضوع من الموضوعات ، من أجل صالح العمل ، فحينئذ يصدر القرار بتزويد المرحلة التنفيذية بهذه الخبرة .

أما عنصر التوقيت ، فانه يتطلب أن يصدر القرار فى الوقت الملائم ، دون أدنى تأخير ، وذلك حتى يمكن السير فى العمل وفقاً للطريق المرسوم ... وما لا شك فيه أن التأخير من شأنه تعويق العمل ، وبالتالي تعويق إنجازات أخرى تعتمد على عمل هذه المرحلة ، فينبغى مراعاة التوقيت بحيث يتلاءم مع الاحتياجات المطلوبة ، فان هذا من شأنه أن يسير بالعمل قدماً نحو تحقيق أهدافه .

أما العنصر الأخير وهو عنصر التكامل . . فانه يستهدف وحدة المشروع ككل . . وهذا يتطلب أن نحقق الإدارة لكل جزئية من جزئيات المشروع الإمكانيات التي تساعدنا على تحقيق أهداف الخطة الفرعية الموضوعية ، في إطار الخطة العامة الكلية . . الأمر الذي ينبغي معه على الإدارة أن تنسق باستمرار بين مجموع هذه الخطط الفرعية . . أي بين أوجه النشاط المختلف ، بحيث لا يختلف أى نشاط من النشاطات عن المعدل المستهدف والذي ينبغي عليه إنجازه .

ويرى « لويس أ. ألن Louis A. Allen » أن مراعاة التوازن والتوقيت والتكامل في التنسيق يعتبر ضرورياً في جميع المراحل ابتداء من مرحلة المقدم ، أى رئيس العمال . . إلى مرحلة المدير العام .

وفيما يلي رأيه :

Coordinating, in terms of timing, balancing, and integrating is as necessary at the foreman level as at that of the president."

كما يرى أن معظم متطلبات التنسيق يمكن أن تتحقق تلقائياً إذا وضعت أهداف ، وسياسات ، وإيرادات سليمة . . وكذلك تنظيم سليم .

"Most of this coordination will be accomplished automatically if sound objectives, policies, procedures, and organization are established."

ويهمنا أن توضح أننا نشترك في الرأي مع كثير من علماء التنظيم والإدارة ، الذين يعتبرون التنسيق عنصراً أساسياً من عناصر العمالة الإدارية ، لأن من الأهداف الرئيسية للإدارة تحقيق التناسق بين أوجه النشاط المختلف وصولاً إلى أهداف المشروع .

الحاجة إلى التنسيق Need for Coordination

تنبع الحاجة إلى التنسيق من واقع الحياة ، التي تتميز بوجود الاختلافات الفردية بين البشر ، هذه الاختلافات تنعكس آثارها على شخصية الفرد ، وتسهم في تشكيله ، ومن هنا يكون لكل إنسان رأى خاص ومن ذلك يحدث الاختلاف والتباين في الآراء . . . ومما لا شك فيه أن كل إنسان تحركه دوافعه الخاصة ، الأمر الذي ينبغي أن يكون واضحاً ومفهوماً للإدارة ، وينبغي أن تعمل على التغلب عليه عن طريق اتباع الأساليب التي من شأنها التقريب بين الآراء المختلفة ، وتوضيح الالتقاء الكامل بين المصالح الشخصية والأهداف العامة ، فمثل هذا الالتقاء يخلق نوعاً من الانسجام والتناسق ينعكس أثره على تحقيق أهداف المشروع .

أننا نؤكد أن من أسرع الوسائل لتحقيق التناسق ، وضوح الهدف ، ليس فقط للمستويات القيادية . . بل ينبغي أن يكون واضحاً ومفهوماً أيضاً للمرؤوسين ، لأن غياب هذا الوضوح لدى المرؤوسين يجعل كل فرد يتصرف على قدر تصوراته الشخصية ، وما يراه أنسب لمصالحه الشخصية . . الأمر الذي ينبغي أن تعمل الإدارة على تلافيه .

مبادئ التنسيق Principles of Coordination

يرى البعض أنه ربما كانت « ماري باركر فوليت Mary Parker Follet » أول من ابتكرت فكرة بناءاً عن « مفهوم التنسيق Concept of Coordination » حيث أنها فرقت « Sifted » بين المبادئ والأساليب ، ووضحت الظروف التي يمكن عن طريقها تحقيق تناسق الجهود « Synchronized Effort » .

وفيما يلي نوضح بعض المبادئ التي ينبغي توافرها لتحقيق التنسيق الجيد في المشروعات .

١ - مبدأ الاتصال المباشر Principle of Direct Contact

يمكن تحقيق التناسق من خلال الاتصالات الأفقية التي تتم بين الأفراد أثناء العمل اليومي ، إذ أن طبيعة الأعمال تستدعي التقاء هؤلاء الأفراد وتبادل الأحاديث ، ومن خلال هذه الأحاديث تلتقي الأفكار أو تتباعد ، الأمر الذي ينبغي معه على الإدارة أن تستفيد من هذه الحقيقة لكي تخلق جواً يساعد على تحقيق الفهم المتبادل بين الأفراد ، من أجل صالحهم الخاص وصالح المشرع .. فمثلاً المنافسة التقليدية التي تجعل الطابع الذي يسود العلاقات بين موظفي إدارة المبيعات وإدارة الإنتاج . يغلب عليها النقد المتبادل ، للدليل واضح على سوء التنسيق بين هاتين الإدارتين . . . وينبغي أن يكون واضحاً أن وجود مثل هذه الحالة ، إنما يؤدي إلى نوع من الإرباك ، والارتباك ، لا يصلح معه إطلاقاً إصدار تعليمات واجبة الطاعة على مشغولي الإدارتين . . . فما لا شك فيه أنه يكاد يكون هناك إجماع بين علماء التنظيم والإدارة ، أن الأوامر والتعليمات لا تحقق تناسقاً ، إنما الاتصال المباشر بين إدارتين على مستوى واحد ، في إطار من التعاون يسهم كثيراً في تحقيق هذا التناسق .

٢ - أهمية تحقيق التنسيق في المراحل المبكرة من وضع الخطط والسياسات

“ Importance of Achieving Coordination in the Early Stages of Planning and Policy Making ”

من الواضح جداً ، أنه ينبغي على الإدارة أن تهتم منذ اللحظات الأولى بالتنسيق عند وضع الخطط والسياسات ، فمثلاً قد تضع الإدارة خططاً قصيرة الأمد ، دون أن تهتم بعلاقتها مع الخطط طويلة الأمد . ومما لا شك فيه أن حدوث مثل هذا يعتبر خطأ كبير . ينبغي أن تكون لبنة في صرح البنيان الذي تستهدفه الخطة طويلة الأمد ، ولعلنا لا نغالي إذا قلنا أنه في كثير من الأحيان

تضيق فوائد التخطيط نتيجة لاتخاذ قرارات عاجلة دون أن تتناسق مع الأهداف بعيدة المدى .

٣ - ارتباط وتفاعل جميع العوامل في الموقف

“ All Factors in a Situation are Reciprocally Related ”

ينبغي أن يكون واضحاً أن جميع العوامل التي توجد في موقف معين ترتبط ببعضها . . . وتتفاعل مع بعضها . . . فمثلاً إذا وجد شخصان (أ) ، (ب) يعملان سوياً في مكان ما ، فكل منهما يؤثر في الآخر ، ويتأثر به . . . وكلهما يتأثران بمجموع العاملين في هذا المكان . . . والأشخاص الذين يعملون في بحوث التسويق يتأثرون بالآخرين الذين يعملون في إدارة المبيعات ، أو اتجاهات العاملين في إدارة الإنتاج أو الإدارة المالية . . . ينبغي إذن على كل إدارة أن تحصن نفسها عن طريق خلق جو من التعاون والارتباط مع الآخرين ، هذا الارتباط الذي تحكمه طبيعة العلاقات في المشروع . . . ومما لا شك فيه أن الإدارة التي تعتقد أنها في إمكانها أن تحصر نفسها في دائرة نشاطها الخاص ، إدارة خاطئة واهمة ، بل سرعان ما تجد نفسها وقد تعرضت لانتقادات بقية الإدارات .

يتبين لنا مما سبق أن المبادئ الثلاث السابقة ، تؤكد على إمكان تحقيق التنسيق عن طريق العلاقات الأفقية . . . أى العلاقات التي بين أشخاص أو إدارات على مستوى واحد . . . إذا تعاونوا . . . وإذا تشاوروا . . . وإذا عملوا على أن يفهم بعضهم بعضاً . . . وينبغي أن يكون واضحاً هؤلاء جميعاً أن إصدار الأمر إليهم من السلطات الأعلى بأن « ينسقوا » إنما هو أمر غير واقعي ولن يحقق شيئاً وعديم القوة ! .

“ The Line Officer's Dictum “Coordinate” is Both Unrealistic and Unforceable ”

الأساليب الفنية للتنسيق " Techniques of Coordination "

هناك أساليب وطرق متعددة لتحقيق التنسيق في المشروعات ، مع ملاحظة أن مجتمعنا الدولى المعاصر فى تطور دائم ، والتقدم التكنولوجى المذهل فى عالم اليوم أدى إلى وجود شبكات مترابطة من المشروعات ، بحيث يمكننا القول أنه مع كل يوم . . بل مع كل ساعة هناك حاجة للمعرفة عن المزيد الذى يجد ويستحدث . ، وأن يتم تبادل دائم للمعلومات ، وأنه لا توجد حدود يتم عندها تبادل المعلومات . . الأمر الذى ينبغى معه تحقيق التنسيق . . وخلق نوع من التكيف بين أفراد القوى العاملة بعضهم ببعض . . وبينهم جميعاً ومقتضيات التطور الذى يتطلعون إليه . . فإذا كان الأمر كذلك . . فان بعض الوسائل أو الأساليب لتحقيق هذا التنسيق . نلخصها فيما يلى :

١ - المشرف "The Supervisor"

يعتبر المشرف أقدم أدوات التنسيق ، حيث أنه بحكم إشرافه المباشر على مروضيه ، يهتم بالدرجة الأولى بسيادة المناخ الملائم الذى يتم فيه العمل ، وهذا يتطلب منه أن يتأكد من حسن علاقاتهم بعضهم ببعض ، وكذلك حسن علاقات مجموعته التى يشرف عليها مع المجموعات الأخرى ، وتوفير حسن العلاقة يتطلب منه أن يشرف بنفسه على القيام بجهود التنسيق ، فعليه أن يقوم بالتوجيه المناسب فى هذا الشأن ، ويوضح لهم مبادئ التنسيق ، مبيناً الأمثلة العملية على حسن تطبيقها ، مجرباً الاختبارات اللازمة لتحديد درجة الانسجام

٢ - نطاق الإدارة ، والتنظيم السليم

"Span of Management and Sound Organization"

يعتبر نطاق إشراف الإدارة ، أحد المواضيع الهامة التى تتناولها البحوث الإدارية ، ومن بينها تحديد عدد المروضين لكل مشرف . . ومن المعروف

أن المشروعات كبرت أحجامها ، وزاد عدد العاملين فيها زيادة كبيرة ، الأمر الذى ترتب عليه وجود عدد كبير من المشرفين ، يشرف كل واحد منهم على مجموعة خاصة به . . هذا التعدد فى المجموعات ، والذى ترتب عليه تعدد للمشرفين ، يتطلب وضع تنظيم سليم ييسر مهمة التنسيق . . بل أنه يعتبر من الأدوات الهامة فى هذا الشأن . . وينبغى على الإدارة عند وضعها لأى تنظيم أن تراعى توافر مبادئ التنسيق حتى يكون هذا التنظيم جيداً . . ومن متطلبات مبادئ التنسيق التى ينبغى توافرها فى التنظيم ، أن يحدد التنظيم بوضوح أهداف وأعمال كل مجموعة من هذه المجموعات ، وعلاقة مختلف المجموعات العاملة بعضها مع بعض فى المشروع . . والتأكد من أحداث التفاعل اللازم بين هذه المجموعات ، بحيث يحقق هذا التفاعل الانسجام التام ، وهذا يؤدى إلى سهولة تنسيق أوجه النشاط المختلف .

٣- الاتصالات المكتوبة ، واستخدام أجهزة الاتصال الميكانيكية الحديثة

“ Written Communications, and Modern Transmission Mechanical Devices ”.

هناك إجماع بين علماء التنظيم والإدارة فى العالم ، على أن أهم وسائل الاتصال من أجل تحقيق الانسجام والتنسيق داخل المشروع ، « وسيلة الاتصال المباشر » . . غير أن هذه الوسيلة يعوزها وسائل أخرى إضافية تعززها وتدعمها ، وتعينها على تحقيق أهدافها ، هذه الوسائل الأخرى الإضافية تتمثل فى الاتصالات التى تتم عن طريق الكتابات الشخصية التى تصدر إلى المرووسين ، ومن متطلبات طبيعة العلاقات داخل المشروع ، ضرورة تبادل الرأى . . أو وضوح السبل أمامهم ، حتى يسير الجميع فى طريق واضح المعالم ، يدعمه الفهم المتبادل ، والمعرفة المتبادلة . . وتمثل هذه الاتصالات المكتوبة فى توضيح الإجراءات أو إرسال المنشورات الدورية ، أو كتابة التقارير المناسبة التى تتعلق بموضوع معين . . الخ . وكذلك استخدام أجهزة الاتصال

الميكانيكية الحديثة ، التي تيسر مهمة نقل الأفكار ، وتوضيح كثير من الأمور ، وقد تعددت وتنوعت في الآونة الأخيرة ، بحيث لا تقف أمام سرعة توصيل المعلومات أبعاد أو مسافات ، وبما لا شك فيه أن متطلبات العصر الحديث تتطلب ضرورة تدريب القوى الوظيفية على هذه الوسائل الحديثة . . حتى يمكن أن يستفيدوا منها في التعبير عن آرائهم ، وبمثل ذلك يمكن توصيل المعلومات رغماً عن عدم وجود الاتصالات المباشرة ، وهذا من شأنه أن يعرف الرؤساء رغبات مروؤوسهم ، دون أن يتسبب ذلك في إضاعة وقتهم .

٤ - اجتماعات الفريق Group Meetings

لعل هذه الوسيلة ، وسيلة اجتماع الرئيس مع الفريق الذي يشرف عليه ، تعتبر من أفضل الأساليب فاعلية في تحقيق الانسجام بين المروؤسين ، وتنسيقاً لجهودهم ، إن هذه الوسيلة تمثل جانباً من الجهد الأساسي الذي ينبغي على الرئيس أن يبذله لتحقيق الترابط بين مجموعة الأشخاص الذين يعملون تحت إشرافه والذين يعملون سوياً ، وتربطهم ببعضهم اهتمام مشترك . . ولعل الطابع الذي ينبغي أن يغلب على هذه الاجتماعات طابع الأسرة في نطاق العمل الرسمي . لا ينبغي أن يدعو الرئيس إلى هذه الاجتماعات وفي ذهنه شيء يريد أن يفرضه على المروؤسين . . أنه لو فعل ذلك ، فانه سيشتبه بين مروؤوسيه بأنه ديكتاتورى النزعة ، أو توقيراطي الأسلوب . . وهذا للأسف الشديد يدفعهم إلى أن يكونوا سلبيين . . لن يشتركوا إطلاقاً في المناقشات ، بل أنهم سيحضرون تلبية لمتطلبات الإجراءات الرسمية التي تعطي الرئيس حق الدعوة إلى مثل هذا الاجتماع . . وهم يطيعون . . ويحضرون ولكن بأجسامهم فقط . . أما عقولهم فستكون غائبة ، غائبة لأن الرئيس يفرضه آرائه عليهم مرات

متكررة ، قد عطل ملكة التفكير فيهم ، ومما لا شك فيه أنه قد تجد أموراً يعانى منها نتيجة لفرضه مثل هذا الأسلوب .

إن الرئيس الممتاز ينبغي أن يترك أثراً في مروؤوسيه أنه بالتقائه بهم يفيدهم . . وكذلك هو شخصياً يستفيد منهم . . إن مثل هذا الأسلوب يحفز المروؤوسين إلى الاستعداد دائماً قبل حضور هذه الاجتماعات ، لأنهم يعرفون أنهم قد يسألوا . . وأن مناقشتهم البناءة تدخل في تقديرهم عند الرؤساء . . إن ديمقراطية الاجتماع التي تتمثل في تبادل الرأى والاشتراك في المناقشات تمهيداً لاتخاذ القرار المناسب والأسلوب المناسب ، تغرس في نفوس الأعضاء وعقولهم ، أن القرار قرارهم ، والأسلوب أسلوبهم ، فعليهم إذن أن يجدوا . . ويجهدوا . . من أجل نجاحه ، وهكذا يتحقق التنسيق . . وبالتالي الأهداف .

ولعل من المناسب أن نوضح وننحن نتكلم في موضوع الأساليب التي تتبع لتحقيق التنسيق ، أنه في خلال الحرب العظمى الماضية ، لجأت الشركات في سبيل التنسيق بين الجهود المختلفة إلى خلق ما أطلقوا عليهم « رجال اتصال Liaison Men » وما زالت بعض الشركات تمارس هذا الأسلوب ، غير أن التطورات الحديثة تنصح بأنه لا مانع إطلاقاً من استخدام هذا الأسلوب ، بشرط أن يكون مؤقتاً . . ولا يكون له طابع الدوام ، لأن الاعتماد عليه فقط يحمل في طياته معنى سوء التنظيم .

وأخيراً ينبغي أن يكون واضحاً أمام الباحثين في العلوم الإدارية ، أن من أهم الجهود التي تقع على عاتق الإدارة تحقيق التناسق بين جميع الأفراد الذين يعملون في مختلف أوجه النشاط للمشروعات ، فإن هذا التناسق من أهم الوسائل التي تستخدم في تحقيق أهداف المشروع ، بل إن كثيراً ممن كتبوا في موضوع الإدارة يعتبرون التنسيق وظيفة أساسية من وظائفها ، وقد نكون

أكثر دقة إذا اعتبرنا التنسيق بالنسبة للإدارة الروح التي تشيع في جميع أعمالها وتحقق الانسجام بين الجهود الفردية التي تتعاون على خدمة أهداف الجماعة .

ومن أهم العوامل التي تساعد على تحقيق التنسيق أن تعمل الإدارة على أن تفهم القوى العاملة أن هناك مصالح مشتركة بينها وبين مصالح المشروع . . وهذا يتطلب الفهم الكامل لأهداف وأغراضه .

والتنسيق الجيد يعتمد اعتماداً كبيراً على الدقة في رسم الخطط والسياسات ، وتوزيع المسئوليات وتحديد العلاقات ، واختيار الكفايات الفنية والإدارية التي تشرف على نشاط المشروع . كما يتوقف على القدرة والكفاية والإحاطة الشاملة التي ينبغي أن يتصف بها من تقع على عاتقهم مسئولية الإدارة .

ويفرق الأستاذان O'Donnel, Koontz بين التنسيق الجيد والتنسيق الممتاز Excellent Coordination فيعرفان التنسيق الجيد بأنه الذي يزيل المواقف الحرجة Critical Points فور ظهورها أما التنسيق الممتاز فهو الذي يتوقع حدوث مثل هذه المواقف ويعمل على منع ظهورها .

وهكذا يتبين مما سبق أن التنسيق يتطلب بذل جهود متواصلة لتحقيق التوازن بين مختلف أوجه نشاط المشروع ، بحيث يسود التفاهم والتعاون مختلف المستويات الإدارية . . وتؤدي القوى العاملة أعمالها في توافق كامل وانسجام تام ، فإن ذلك يؤدي إلى تحقيق أهداف المشروع بأعلى قدر ممكن من الكفاية

دعائم الوظائف الإدارية

FOUNDATIONS OF MANAGERIAL FUNCTIONS

السلطة Authority

السلطة هي حق إصدار الأمر إلى الآخرين . . . وحق التصرف أو عدم التصرف بالأسلوب الذي يعتقده من يملك السلطة أنه لصالح أهداف المنشأة أو الأهداف الفرعية .

“ Authority is the power to command others, to act or not to act in a manner deemed by the possessor of the authority to further enterprise or departmental purpose ”.

ويعتبر ج. د. موني J. D. Mooney ، أن السلطة « هي القوة التنسيقية العليا » The Supreme Coordinating Power ، ويرى أن هذه السلطة التنسيقية ينبغي أن تكون في مكان ما في التنظيم ، إذا كان هناك إصرار على تحقيق الأهداف الداخلية .

ويرى بعض العلماء ، أنه في كل مجتمع من المجتمعات ، تتميز بعض العناصر باستعداد فطري لتولي القيادة Leadership ، ويبقى بعد ذلك للكثرة أن تتبع ما يلقى إليها من أوامر وتوجيهات . . . وفي النفس البشرية استعداد للطاعة ، يقال له Followership وتجد هذه الظاهرة أصولها العميقة في الأدوار التي يمر بها الإنسان ككائن حي يتأثر بما حوله ، وهو منذ النشأة الأولى يستجيب لمن هو أقدر منه .

هكذا يبدأ الطفل يستجيب لوأبيه ، ثم لأهله ولأترابه ممن هم أوسع

حيلة وأوفر حظاً من التجربة . . كما يستجيب في مراحل التعليم لتوجيهات معلميه ، ومن ثم فإن الاستعداد للاستجابة يتأصل في نفسه بحيث يطمئن إلى تلقى الأوامر وتنفيذها . . وأياً كان المستوى الذى يصل إليه الفرد . فانه لا يستطيع أن يتخلص من استعدادة الفطرى للاستجابة أو للطاعة ، ولكن الأفراد يتفاوتون في ذلك ، كما يتفاوتون أيضاً في تقدم الصفوف وقيادة من هم أكثر منهم استجابة .

ومن ثم نجد في كل مجتمع قيادة يتحمل عبئاً قلة مميزة ، وطاعة من الكثرة الغالبة ، وبهذا تنتظم الجهود الجماعية حالة توجبها لتحقيق غرض مشترك .

إلا أن هذا القول لا يقبل على إطلاقه ، بل يخضع لقبود متعارفة عليها ، وهذه بدورها ظاهرة فطرية في كل مجتمع . . إذ الأصل في تجميع الناس أن يهدف إلى تنظيم إنطلاق الطاقات . . مع وضع الضوابط التي تحكم السلوك الظاهري لكل منهم .

ويقال لهذه الضوابط : عرف ، وقاعدة ، ونظام ، وقانون ، على خلاف بين هذه المفاهيم ، وإنما الفكرة التي تنتظمها جميعاً هي فكرة واحدة . . تتلخص في ضبط السلوك الظاهري للفرد حتى لا يخرج على ما ارتضته الجماعة .

القيادة إذن قدرة يتميز بها فريق من الناس ، ومن مقتضياتها أن تكون للقائد ولاية على من يتبعه ، وتعرف هذه الولاية بتعبير اصطلاحى يقال له « سلطة » ويرى بعض أساتذة إدارة الأعمال ، أن السلطة حق وقدرة على ممارسة هذا الحق Right and Power . . وهو رأى حسن . . كما يرى هذا البعض أيضاً أن السلطة قد تواتى الشخص بتدبيره وسعيه ، كما نجى اتفاقاً

أو مصادفة في بعض الظروف . . فان أحسن القيام عليها فانه يحتفظ بها ،
وإن لم يرزق ملكة القيادة فقد السلطة . . وفي عبارة المؤلفين Peterson & Plowman قولها :

“ Authority is inherent in leadership. If by nature, accident, indolence, or force of circumstances, one lacks the qualities of leadership authority will not be his to exercise ; or if, perchance, it is assigned to him, it will soon be taken away. But, on the other hand if he does have ability, he will demonstrate the truth of the assertion that “ authority gravitates to him who can ”. This is simply one way of describing scalar position in the executive ranks of management ”.

هذا هو المفهوم الشامل للسلطة ، إلا أنها أيضاً قد تحمل على أنها مظهر من مظاهر السيادة . . وعندئذ يضيق المعنى حتى يقتصر على ما تمارسه الدولة من حقوق على رعاياها . . ويقابل ذلك مسئولية الدولة عن تبعاتها المعروفة . ويرى البعض - ونميل لهذا الرأي - أن يقتصد المشتغلون بإدارة الأعمال في استخدام هذا اللفظ « سلطة » وأن يحلوا محلها - ما أمكن ذلك - كلمة الاختصاص . . فتقول هذا من اختصاصي . . بدلا من قولك هذا في سلطتي . . وإن كان القول الأخير لا يجافي الصواب تماماً ، ولكن فيه مبالغة في وصف ما بين المستويات الإدارية من علاقات .
السلطة في إدارة الأعمال :

هي ولاية للرئيس على مرؤوسيه ، ومن أهم مظاهرها أن يكون للرئيس على المرؤوس مكنات ثلاث ، هي :

- حق الإشراف بقصد التوجيه ، قبل التنفيذ .
- حق تقدير العمل بعد إنجازه ، بالإقرار أو بالتعديل أو بالإلغاء .
- حق الحلول والإحلال ، فالرئيس أن يتولى تنفيذ العمل الذي كان مسنداً من قبل إلى أحد مرؤوسيه ، وله أيضاً أن يحل بعضهم مكان بعض .

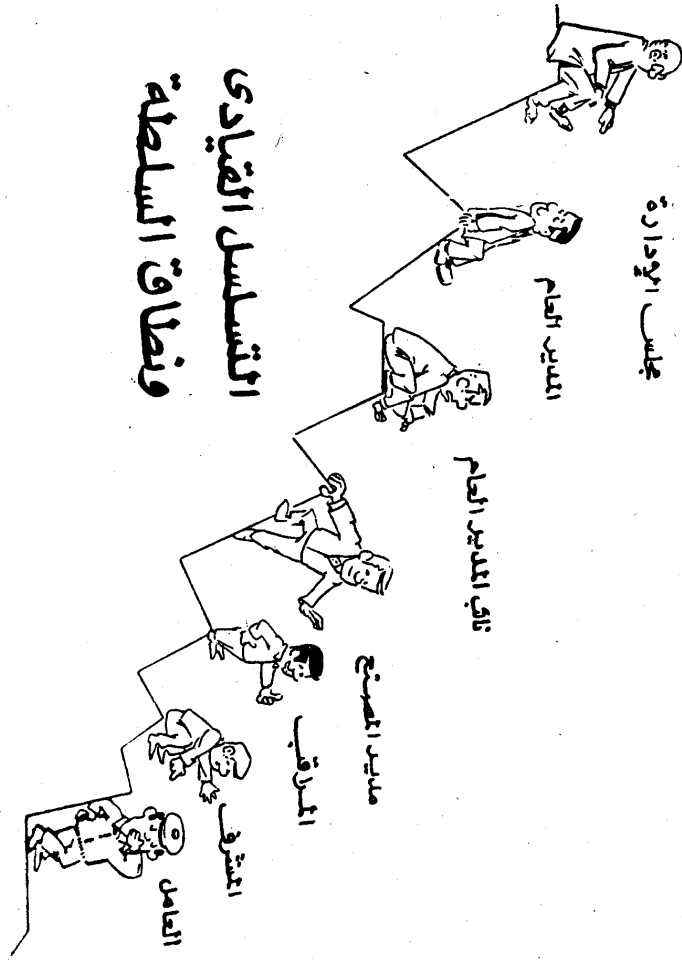
ومفروض أن الهدف من مباشرة هذه الحقوق ، هو انتظام سير العمل ورفع مستوى الكفاية الإنتاجية للجهاز الذى يشرف الرئيس عليه ، سواء أكان هذا الجهاز إدارياً خالصاً أم فنياً ، كما فى المصانع والمعامل .

وفى إدارة الأعمال ، نرى تطبيقاً خاصاً لمفاهيم مستقرة فى مجالات أكثر شمولاً . فليس فى ولاية الرئيس على مروضيه جديد من حيث الرأى ولا الإجراءات ، وإنما فى تنظيم العلاقة بينهما محدد تطبيق لقواعد مقررة فى بعض العلوم :

فيقال مثلاً أن الأمة مصدر السلطات ، ولكن الأمة لا تستطيع عملياً ممارسة هذا الحق على صورة مجدية ، ولذلك تختار ممثلها ومنهم تتألف هيئة نيابية كمجلس الشعب أو البرلمان أو مجلس العموم .. بصرف النظر عما إذا كانت الهيئة النيابية واحدة أم أكثر ، إذ هذه تفصيلات لا تمس الجوهر .

ويمكن لكل رئيس فى أى مرحلة من مراحل المستويات الإدارية ، أن يتعرف على كيفية ممارسة السلطة التى منحت له ، عن طريق دراسة الأسلوب الذى مورست به هذه السلطة من قبل من له هذه السلطة ، ففى المشروع الصناعى مثلاً ، يستجيب ويستمد المشرف الصناعى سلطاته من المراقب . . والمراقب من مدير المصنع . . ومدير المصنع من نائب المدير العام . . ونائب المدير العام من المدير العام . . والمدير العام من مجلس الإدارة . وليكن ملحوظاً أنه لا يوجد رئيس فى هذه الأيام ، وفى هذا العصر ، يستند فقط إلى وزن سلطته الرسمية لى يحفز العمال على أدائهم لأعمالهم .

“ No superior in this day and age should rely solely on the weight of his formal authority to motivate workers to perform their jobs ”.



لكل مستوى من المستويات القيادية سلطاته . . . والتنظيم السليم يقتضى تفويض بعض السلطات إلى المستويات العاملة حسب قدرتها وميولها واستعداداتها وكذلك . . . معرفة حدود السلطة بين كل مرحلة ومرحلة من مراحل التسلسل القيادي .

غير أن هذا لا يمنع إطلاقاً من أن يواجه الرئيس بعض الظروف والمواقف التي يرى الرئيس نفسه فيها مضطراً لاستخدام سلطته الرسمية . . . وينبغي أن يكون واضحاً ومفهوماً أن مثل هذه الظروف أو تلك المواقف إن هي إلا حالات استثنائية وليست قاعدة بأي حال من الأحوال .

كما ونوجه النظر إلى أن التطبيق السليم للسلطة يتطلب حسن تفويضها . . . وتوزيع المهام والواجبات على المرؤوسين . . . بل أن كثيراً من الباحثين في علم التنظيم والإدارة يقررون أن من أهم أساسيات إقامة تنظيم سليم . . . حسن استخدام عنصر تفويض السلطة . . . كما يقررون أنه من الصعب على الإنسان أن يتكلم عن أي تنظيم في المشروع ، ما لم تكن هناك ممارسة لتفويض السلطة . . . ومما لا شك فيه أنه لا يغيب عن الأذهان أن هناك بعض المشروعات يطلق عليها « منظمات الرجل الواحد One-man Organizations » . وللإنسان أن يتصور ماذا يحدث لهذه المشروعات لو غاب هذا الشخص عن إدارة المشروع لسبب أو لآخر . . . فلنفترض أنه مرض وظل فترة طويلة طريح الفراش . . . أو فلنفترض أنه مات وهذا أمر حتمي على كل إنسان . . . أو فلنفترض أن هناك مغريات مادية ووظيفية ومعنوية عرضها عليه منافسون ليجتذبوه إليهم وقبلها وترك المشروع . . . إلى غير ذلك من الأسباب . . . ماذا سيحدث للمشروع ؟ الإجابة معروفة . . .

غالباً ما يكون الانهيار Usually Collapses

وليكن واضحاً لنا جميعاً . . . أنه من وجهة النظر التنظيمية ، فإن مشكلة تفويض السلطة ليست في منحها . . . إنما المسألة هي : ما هو القدر من السلطة والذي يمكن تفويضه للمرؤوسين في مختلف المراحل التنظيمية .

وعلى أي حال ، فإن أي رئيس عليه دائماً أن يكون على استعداد لتفويض

السلطة إلى معاونيه . . وإلى مرؤوسيه ، وليكن دائماً حسن النية ويفترض أن مرؤوسيه لديهم الاستعداد والرغبة والقبول لهذا التفويض . . وقد يواجه الرئيس في بعض الأحوال بظروف ومواقف يجد فيها أن المرؤوس على غير استعداد . . أو غير موافق على قبول وممارسة السلطة التي ستمنح له . . حتى وإن ترتب عليها انتقاله إلى مركز أعلى نسبياً !! . أو قد يجد الرئيس نفسه في بعض الأحوال أنه غير راغب في تفويض السلطة إلى مرؤوسيه ، وذلك نتيجة لتقديره الخاص بأن المرؤوسين لم يصلوا بعد إلى مستوى من النضج والمهارة يطمئنه على تفويض سلطاته !! . . غير أنه ينبغي أن يكون واضحاً أنه أياً كانت الظروف . . وأياً كانت الأحوال . . فإن مثل هذا المدير سيجد نفسه في حلقة مفرغة Vicious Circle . . وقد يعتذر هو شخصياً عن ذلك بقوله ، أنه لا يمكن تفويض السلطة إلا إذا دربنا مقدماً من ستمنح له هذا التفويض . . ثم يجد من يرد عليه قائلاً . . وكيف يمكن أن ندرب إنساناً على شيء ما لم نمنحه تفويضاً بممارسة هذا الشيء ؟ ! . . مما لا شك فيه ، أنه في مثل هذه الأحوال ، يحسن التدرج في منح تفويض السلطات . . هذا التفويض التدريجي يزيد من خبرتهم . . ويزيد من قدرتهم . . ويجعلهم في خطوات وثيدة تدريجية مؤهلين لممارسة السلطات التي تمنح لهم على وجه مرض . . وعلى كل رئيس أن يفهم جيداً أنه ما لم يتخذ هو الخطوة الأولى ، فسيجد نفسه في مشكلة عدم وجود القوى الوظيفية القادرة التي تعاونه في تحمل التبعات على أفضل وجه ممكن .

المسئولية Responsibility :

تنبع المسئولية كما يقول « كونيتر » ، وأودونل « من العلاقة بين الرئيس والمرؤوس ، والرئيس في هذه الحالة مثلاً المدير ، يكون له الحق في أن يطلب خدمات معينة من شخص آخر .

“ Responsibility arises from the superior — subordinate relationship, from the fact that someone, in this case, a manager, has the authority require specified services from another person ”.

أى أن المدير يطلب . . ومعنى يطلب أنه يستخدم سلطته في أن يطلب من الآخرين خدمات معينة . . وبذلك يحمل الآخريـن مسئولية أداء هذه الخدمات على الوجه المطلوب .

وينبغي أن يكون واضحاً أن المسئولية هنا واجب . . ومن هذا المنطق ، فإن المسئولية لا تفوض Responsibility cannot be delegated . . . يترتب على ممارسة السلطة إذن أن يكون صاحبها مسئولاً ، كذلك يمكن القول بأن الحق يقابله واجب . . ويصدق هذا النظر على المجتمع الكبير وعلى الدوائر الخاصة . . ومن ثم نرى في الوحدة الإنتاجية طبقات إدارية يعلو بعضها بعضاً ، ولكل منها قدر من السلطة يقابله قدر مناسب من الواجبات .

وحين يدرك كل عضو عامل في الوحدة الإنتاجية ضرورة سلوكه على هذا النحو ، فإنه عندئذ يقدر المسئولية ويرعاها . لا فرق في ذلك بين المستويات الإدارية ، ولئن كانت المسئولية في الطبقات الوسطى وما دونها واضحة تماماً في بعض عناصر السلوك ، كالطاعة مثلاً ، فإنها واضحة أيضاً — على شىء من التأمل — في أعلى المستويات .

فالمدير العام مسئول أمام عضو مجلس الإدارة المنتدب ، وهذا بدوره مسئول أمام مجلس الإدارة . . وهذه الهيئة مسئولة أمام الجمعية العمومية للمساهمين .

ولكن هل تعتبر هذه الهيئة العليا (الجمعية العمومية) فوق كل مسئولية لأنها تجميـء من فوق جميع المستويات الإدارية في المشروع المتخذ شكل الشركة المساهمة ؟

الواقع أنها مسئولة عن قراراتها وما يترتب عليها من آثار ، تجاه الموظفين والعمال ، وتجاه المساهمين بوجه عام (إذ لا يشترك معظمهم في إصدار القرارات) وتجاه الدولة بما لها من سيادة ، وتجاه الرأي العام . . هذه إذن مسئوليات تتحملها الجمعية العمومية في مستويات عالية .

وهكذا يتضح أن المسئولية رهينة بالسلطة وقرينة لها ، وفي كل تنظيم راشد . . تتناسب المسئولية مع السلطة .

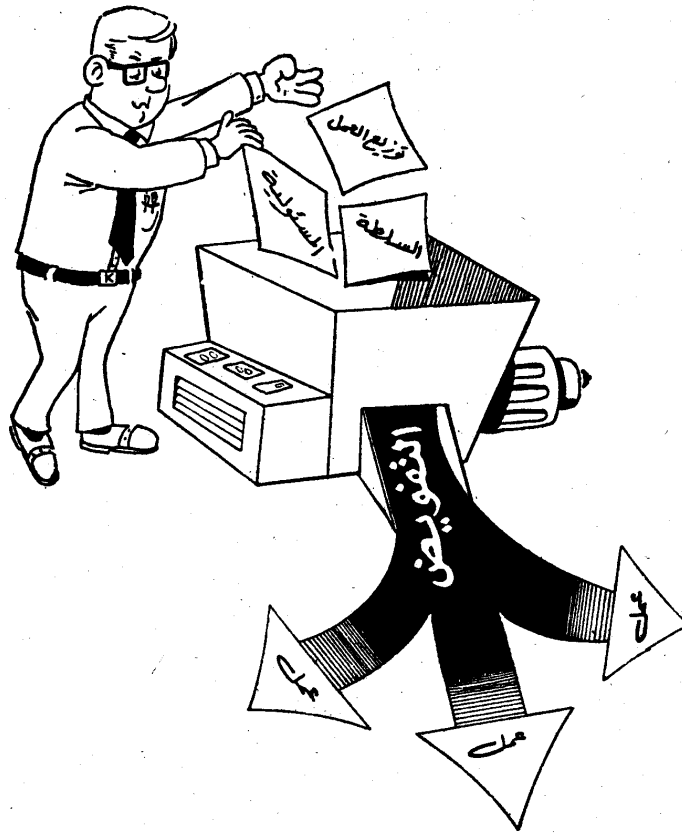
وهناك من يضيف إلى جانب مفهوم المسئولية . . مفهوم آخر هو مفهوم المساءلة . . ومن بينهم مثلاً « بريك Brech » الذي يقول : « تبدأ العملية الإدارية عندما يفوض أحدهم الآخر في تحمل مسئولية بعض أعماله ، ويعتبره عرضة للمساءلة عن النتائج » .

“The process of managing has its beginning when one man delegates responsibility for some of his work to another and holds him accountable for the results”.

إذ أن المسئولية تبدأ أولاً من تفويض السلطة من الرئيس لأحد المرؤوسين ، بأداء مهام معينة . . على وجه معين . . وقبول المرؤوس لهذه المهمة وموافقته على أدائها بالأسلوب الذي قرره الرئيس ، يعتبر موافقة على تحمل مسئولية أداء هذا العمل بالأسلوب الذي طلب منه أداءه . وبغير قبول تحمل هذه المسئولية ، لا يمكن أن يكون هناك تفويض للسلطة ، فكما أوضحنا سابقاً أنه ينبغي أن يكون هناك تناسب بين السلطات والمسئوليات . . بل أنهما مرتبطان ببعضهما ارتباطاً شديداً .

“ The terms responsibility and authority are closely related to each other”.

« والمسئولية هي عبارة عن التزام المرؤوس بأداء واجباته وفقاً لما يريده الرئيس » .



ليكن واضحاً لنا جميعاً . . . انه من وجهة النظر التنظيمية ، فان مشكلة تفويض السلطة ليست في منحها أو عدم منحها . . . إنما المسألة هي : ما هو القدر من السلطة الذي يمكن تفويضه للمرؤوسين في مختلف المراحل التنظيمية ،

“ Responsibility is the obligation of a subordinate to perform his duties as required by his superior ”.

وهناك من يقرر أن المسئولية تمثل اتفاق تعاقدى يرتضى فيه الموظف أداء واجباته في مقابل المكافأة التي يتقاضاها كما هو الحال إذا ما أعطى شيك بقدر معين من المال مقابل أدائه لهذه الواجبات .

“ Responsibility recognizes a contractual agreement in which the employee agrees to perform his duties in return for rewards such as a pay-check ”.

ويركزون على أن أهم حقيقة ينبغي أن تتوافر فيما يتعلق بقبول المسئولية .. هي تأكيد المروءوس على قبوله لما عهد إليه من مهام وواجبات .

أن الرئيس يستطيع أن يفوض سلطات معينة لأحد مروءوسيه ، ولكنه لا يستطيع إطلاقاً أن يفوض أحداً بمسئوليته الخاصة التي تدخل أساساً في نطاق واجبات وظيفته .. فنلا إذا فوض الرئيس بعض المروءوسين في أداء واجبات معينة ، فإن له حق مساءلتهم عن حسن أداء هذه المهام .. إلا أن هذا لا يعفيه إطلاقاً من مسئوليته الخاصة أمام من هم أعلى منه في سلم السلطات والمسئوليات عن حسن إتمام هذه الواجبات وفقاً للخطة الموضوعية .. أو بمعنى أوضح ، فإن الرئيس حينما يفوض المروءوسين لبعض المهام ، فإنه يظل مسئولاً عن جميع الأعمال التي يقوم بها المروءوسين الذين فوضوا بالسلطات لأداء هذه المهام وهذه الواجبات .

وبما أن المسئولية هي التزام المروءوس بأداء الواجبات المفوضة إليه .. فإنه يعتبر بمثابة مدين بأداء هذا الالتزام إلى الرئيس الذي فوضه به .. ومن هنا نكرر الحقيقة التي ينبغي أن تكون واضحة وهي أن الرئيس هو وحده الذي يعتبر مسئولاً أمام رؤسائه دون أن يكون له الحق في أن يعتذر بأنه فوض

أحدًا في الجوانب التي قد يكون فيها بعض الإهمال ، وذلك لأن من سلطة الرئيس حسن اختيار من يوزع عليهم المهام والواجبات المختلفة .

ولعل هذا المفهوم تكون له بعض المضايقات أو بعض القلق بالنسبة لبعض الرؤساء ، ولكن ينبغي أن يكون واضحاً أيضاً أن للمسئولية تبعاتها ، وأن للوظائف القيادية وزنها . الأمر الذي ينبغي أن يفهمه الرؤساء وأن يكونوا على استعداد كامل لقبول وتحمل تبعات هذه الوظائف القيادية ، وأن يكونوا على استعداد للمساءلة عن نتائجها وتبعاتها .

وبالطبع ينبغي أن نأخذ في الحسبان واقع الظروف التي نفوض فيها السلطات ، فمن الممكن مرة بعد أخرى أن يعيد الرئيس تفويض سلطاته لشخص معين بالذات إذا اطمأن لحسن أدائه لهذا العمل ، وعلى وجه الخصوص إذا كانت دراسته الدقيقة لمتن المروسين الذين يعملون تحت قيادته ، تؤكد أنه ليس من بينهم من يستطيع أن يرقى إلى مستوى المسئولية وحسن أداء المهمة التي يرغب الرئيس في أدائها على أحسن وجه ممكن ، والتي قد تتكرر نظراً لظروف العمل .

غير أنه ينبغي أن يكون واضحاً أن أى رئيس لا يتصور أنه في إمكانه أن يسير في عمله من ناحية تفويض السلطات بحيث يكرر تفويض السلطات لمهام معينة لأشخاص معينين بالذات باستمرار . لا يتصور أن في إمكانه تحقيق ذلك إلى ما لا نهاية ، وأن سلطاته المطلقة في هذا الشأن : وذلك لأن كل رئيس يتطلع إلى مركز قيادي في مرحلة أعلى . . وما لا شك فيه أنه يدخل في تقدير شخصية الرئيس عناصر كثيرة منها الجهد الذي يبذله من أجل تدريب معاوني والمروسين له ، حتى يمكن أن يصلوا إلى

المستوى الذى يمكنهم من تولى تبعات أكثر ومسئوليات أكبر ، حتى يمكن أن يشغلوا المراكز القيادية التى تخلوا بترقية رئيسهم إلى المركز الأعلى .

من هنا ينبغى أن يكون واضحاً ومفهوماً أن الرئيس عندما يكرر تفويض سلطاته لنفس الشخص ، أن هذا قد يكون محسوباً عليه فى يوم من الأيام ، وأن حسن الإدارة يقتضى منه دائماً أن يلرب الآخرين حتى وإن أدى هذا إلى مزيد من تبعه ومن جهده ومن عرقه ، وذلك لأن هذا الجهد الذى يبذله سيكون حتماً سبيله إلى أن يأخذ طريقه صعوداً إلى المراكز القيادية .

كما وينبغى أن نوجه الأنظار . . إلى أن تصريف الأمور . . والتنظيم الداخلى للمشروعات ، وتحقيق أسلوب أمثل لاتصالات العمل ، كثيراً ما يتطلب أن يحضر الرؤساء ، على اختلاف مستوياتهم القيادية والإدارية بعض الاجتماعات التى تناقش فيها شئون المشروع ، أو المشاركة فى اتخاذ قرار معين ، إلى غير ذلك من الظروف التى يترتب عليها أن يترك الرئيس مركزه الإشرافى . . فهل يتركه هكذا ويذهب ؟ . . كلا . . ينبغى على الرئيس إذا ذهب إلى أى اجتماع أن ينيب شخصاً فى الإشراف على العمل أثناء غيابه . . فهذا الأسلوب فضلاً عن أن التنظيم السليم يفرضه ويتطلبه . . إلا أننا أيضاً لا بد أن نتوقع ، أنه قد تجد ظروف طارئة . . يتطلب فيها الأمر أن يكون فى الموقع شخص مسئول :



أيًا كانت الظروف . . وأيا كانت الأحوال ينبغي على من يتولى وظيفة
رئاسية أن لا يترك مكانه حتى وأن كانت المناسبة الذهاب إلى اجتماع من
الاجتماعات الا ويعين شخصاً مسئولاً عن الاشراف مكانه فقد تجد ظروف
يتطلب الأمر فيها الرجوع إلى مسئول

شمول الوظائف الادارية

UNIVERSALITY OF MANAGERIAL FUNCTIONS

وحدة طبيعة الإدارة :

أوضحنا من قبل أن عناصر العملية الإدارية تتلخص في التخطيط التنظيمي ، والتنظيم والتعيين مع التأكد من ملائمة القوى العاملة للعمل ، والتوجيه ، والرقابة ، والتنسيق . . ثم أوضحنا أن عناصر العملية الإدارية متداخلة في بعضها ، بمعنى أن الذي يزاول النشاط الإداري قد يجد نفسه في موقف يتحتم معه أن يزاول الوظائف الإدارية في الحال . • وينبغي أن يكون واضحاً أن الوظيفة الإدارية التي يقوم بها المديرون واحدة في مختلف المشروعات . أياً كانت أحجامها ، أو تنوع أوجه نشاطها ، وكما يقول البعض . .

« يقوم المديرون بأداء نفس الوظائف بغض النظر عن مركزهم في الهيكل التنظيمي أو نوع المشروع الذي يعملون فيه ، فانهم يؤدون نفس المهام في حدود قدراتهم الإدارية ، سواء أكانوا مديرين عامين ، أو مديري إدارات ، أو رؤساء عمال ، أو مشرفين ، أو مديري هيئات حكومية . . كل هؤلاء كمديرين ، يجدون أنفسهم مرتبطين بإنجاز الأعمال عن طريق الأشخاص والاشتراك معهم .

وفيما يلي النص :

“ Managers perform the same functions regardless of their place in the organization structure or type of enterprise in which they are engaged. Acting in their managerial capacity, presidents, department heads, fore-

men, supervisors, college deans, bishops, and heads of governmental agencies all do the same thing. As managers, they are all engaged in getting things done with and through people."

ووقوع نشاط الوظيفة الإدارية في نطاق اختصاص المديرين ، أياً كانت طبيعة أو نوع المشروعات التي يعملون فيها . . وممارستهم لنفس هذه الوظائف . . هذا هو الذي نعنيه « بشمول الوظائف الإدارية » . . ومن الجائز أن نسمع في هذه الأيام عن بعض المديرين الذين يقومون ببعض الأعمال التي لا تدخل في نطاق اختصاصهم كمديرين ، فينبغي أن يكون واضحاً أن هذا لا يصيب على هذه الأعمال صفة الأعمال الإدارية ، لأنها حتماً ليست من أوجه النشاط الإداري المميز الذي يقوم به المديرون . . كما وقد نسمع العكس ، بعض الفنيين يقومون بمزاولة أوجه النشاط خارج تخصصهم الفني ، كأن يقوموا بمزاولة بعض أوجه النشاط التي تتعلق بالوظيفة الإدارية . . هذا حتماً لا يصيب على الوظيفة الإدارية صفة العمل الفني !! .. كل فئة من هذه الفئات وفقاً للتقسيمات العلمية لها خصائصها ، وتخصصاتها بحيث ينبغي أن لا نتجور إحداها على الأخرى !! .. ذلك إذا أردنا أن نسرع الخطى وأن نساير الثورة الإدارية والعلمية المعاصرة .

ولعل من المناسب أن نوضح أن الظروف المحيطة في أي بلد تحدد نوع النظام الاقتصادي السائد فيها ، وفي العالم الآن نظامان متناقضان يمثل أحدهما في الحكومات التي تسيطر على النشاط الاقتصادي وتمنع الملكية الفردية ، ويمثل الآخر في الحكومات التي لا تتدخل في النشاط الاقتصادي ، وتسمح بقيام الملكية الفردية . .

وبين هذين النظامين توجد أنظمة أخرى تتبعها بقية دول العالم . . ومنها نظامنا الذي يسمح بقيام الملكية الخاصة ويشجعها بشرط ألا تكون مستغلة أو إنتهازية . . وهو من أجل ذلك يساعد

على انتشار المنظمات التعاونية على أساس أنها نوع من الملكية الخاصة يضم فيها الأعضاء جهودهم الاختيارية لتحسين أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية . . وعلى ذلك فهي تهدف بطبيعتها تكوينها إلى القضاء على الاستغلال والانهائية .

ومهما يكن من شيء ، فإن طبيعة الإدارة تكاد تكون واحدة في مختلف المشروعات التي تقام في ظل مختلف النظم ، بمعنى أن الحاجة إلى تطبيق الوظائف الإدارية وضرورة توفير عناصر الكفاية في هذه الوظائف ، سواء في المشروعات التي تعمل في النظم التي لا تعترف بالملكية الخاصة ، والمشروعات التي تعمل في ظل النظم التي تعترف بالملكية الفردية وتشجيعها . والمشروعات التي تقام في دول تعترف بالملكية الخاصة وتعمل على تنظيمها وتوجيهها بما يتفق والصالح العام ، وذلك عن طريق تكوين منظمات برأس مال مختلط من القطاع العام والقطاع الخاص ، أو بوضع التشريعات المنظمة للقطاع الخاص . . فكل هذه المشروعات تستهدف زيادة الدخل القومي والارتفاع بمستوى المعيشة للأفراد والجماعات ، ولا بد لنجاحها في تحقيق أهدافها من كفاية الإدارة . .

كذلك يجب على الجمعيات التعاونية أن تطبق في مختلف الوظائف الإدارية التي تحتاج إليها قواعد الإدارة العلمية شأنها في ذلك شأن المنظمات التجارية الناجحة .

ومن الذين يؤيدون هذا الرأي وينادون به Brech فإنه يقول : « . . على الرغم من أن الملكية في الجمعيات التعاونية تختلف من حيث المبدأ عما يكون عليه الحال في المشروعات الأخرى ، إلا أن الإدارة فيها تتم على صورة متشابهة لأي شركة تجارية ، وذلك من حيث أنها منظمات اقتصادية تعمل في ظل منافسة حادة تستوجب عليها أن تسير التطور العلمي وتطبق قواعد الإدارة العلمية » .

ومفهوم وحدة طبيعة الإدارة هو الذى أدى إلى الثورة الفكرية الإدارية ، وأن تجد هذه الثورة الفكرية نفسها فى هذه الأيام قريبة من تحقيق جهودها من أجل صياغة « نظرية للإدارة قابلة للتعليم » . بحيث تكون هذه النظرية قابلة للتطبيق على شتى أوجه النشاط الإنسانى الإدارى .

التطبيق الإدارى والجهود العلمية :

سبق أن أوضحنا فى الفصل الأول ، بعض البحوث والدراسات التى دارت حول « نظرية للإدارة » . . وأوردنا بعض التعريفات عن مفهوم النظرية ، ثم عرضنا للمدارس الإدارية المختلفة ، نتيجة للفكر الإدارى المتجدد ، الذى يحاول أن يضع الأسس والمبادئ التى تجعل من الإدارة علماً مستقلاً بين العلوم الأخرى أو يضع نظرية الإدارة قابلة للتطبيق على أوجه النشاط الإدارى المختلف ، أياً كانت طبيعة هذا النشاط ، ثم أوضحنا المدارس الفكرية الإدارية وتطورها ، وأبرزنا لمحات عن هذه المدارس ، والتى منها المدرسة العلمية ، ومدرسة بحوث العمليات ، والمدرسة التجريبية ، ومدرسة العلوم السلوكية ، ومدرسة النظام الاجتماعى ، ومدرسة نظرية اتخاذ القرار ، والمدرسة الرياضية ، ثم أوضحنا مدى إسهام مديرى الأعمال فى نظرية للإدارة .

ولعل من المناسب أن نوضح أنه بالإضافة إلى ما ذكرناه ، فإن هناك جهوداً عديدة علمية كثيرة بذلها آخرون من المهتمين والمشتغلين بدوائر الأعمال ، من أجل إيجاد نظرية للإدارة والتطبيق الإدارى الناضج .

ولعل من الجهود الملحوظة التى ينبغى الإشارة إليها فى هذا الشأن ، ذلك الجهد الكبير الذى بذلته « الهيئة المتحدة للتعليم الأمريكى Consolidates... American Teaching » . . وهذه الهيئة ، رغمًا عن أنها لم تبتكر مبادئ

إدارية معينة ، إلا أن الجهد الذى بذلته فى تجميع المعلومات التى صدرت فيما يتعلق بالجوانب التنظيمية والإدارية ، كان له أثر محمود لدى جميع الباحثين فى إيجاد نظرية للإدارة ، حيث أن هذا الجهد وفر عليهم كثيراً من الجهد والوقت الذى كان سيبدل لو لم تكن مثل هذه المعلومات متاحة لديهم . . فمثلاً أصدرت هذه الهيئة فى عام ١٩٣١ كتاباً بعنوان : "Handbook of Business Administration" أشرف على تحريره «و. ج. دونالد W.J. Donald» . الذى تولى فيما بعد منصب نائب رئيس الجمعية الأمريكية للإدارة : "American Management Association" . . ويكنى أن نوضح صورة لهذا الجهد أن هذا المرجع يحتوى على ١٧٠٠ صفحة (ألف وسبعمائة) . وهذه الصفحات تتضمن خلاصة الفكر والتجارب التى قام بها أكثر من ٦٠٠ (ستائة) من القادة الإداريين الذين يعملون فى شتى أوجه النشاط الصناعى والإدارى ، وجميعهم بحثوا فى مجالات الإدارة ، سواء من حيث المبادئ . . أو من حيث التطبيق . . هذه إشارة لا بد منها نضيفها إلى ما سبق أن ذكرناه ، مما كان له أثر كبير على الجهود التى تتابعت ، وبعض المراكز المتخصصة التى أقيمت ، والتى منها مثلاً «مركز بيل للعمل والإدارة Yale Labour & Management» ، والذى بذل بحوثاً ودراسات عديدة لسنوات طويلة لتطوير نظرية السلوك فى التنظيمات الرسمية ، وبنت هذه الأبحاث على عدة فروض منها : أن هناك نوعاً من التضارب بين الفرد والتنظيم فيما يتعلق بالأهداف لكل منهما ، الأمر الذى يتحتم معه توجيه أفراد للتنظيم وجذب انتباههم إلى ما هو متصل بالتنظيم وإشباع احتياجاتهم ، واستخدام المراقبة كأسلوب لتحقيق عملية ربط المستخدمين بوظائفهم ، على أن الشخص يعيش ليشبع حاجاته ويحقق أهدافه ، ولا يمكن أن يحقق ذلك بغير المنظمة التى يعمل فيها . وكذلك المنظمة تريد أن تحقق أهدافها فى النمو

والرخاء والتوسع والشهرة . . إلى غير ذلك ، فهي أيضاً تريد أن تشبع احتياجاتها . . ومن هذا المنطلق فلا بد من السعى لتحقيق الوصل أو الربط بين الاثنين « الفرد والمنظمة » .

والعلل هذه الجهود هي التي جعلت الكثيرين يقررون أن دراسة الإدارة تمر في الآونة الأخيرة بأحصب فتراتها ، وأزهى عصورها .

نظرية الإدارة ، والإدارة التعليمية :

وقد انعكست الجهود التي بذلت ، وأوضحنا العديد منها على كافة مجال النشاط الإنساني .

وحيث أننا أوضحنا بعض الجهود في مجال دوائر الأعمال . . كما أوضحنا أن طبيعة الإدارة واحدة . . فإننا إتماماً للفائدة ، والسالفاً مع طبيعة النشاط الثقافي الذي تقوم به الهيئات العلمية ، نوضح مزيداً من الجهود التي بذلت من أجل إيجاد نظرية للإدارة في مجال « الإدارة التعليمية » .

• وفيما يلي نعرض بعض المحاولات في مجال إيجاد نظرية للإدارة التعليمية ، موضحين أنه كان لتأسيس البرنامج التعاوني للإدارة التعليمية تحت رعاية « مؤسسة كيللوج Kellogg Foundation » وعلى وجه الخصوص المنح التي قدمتها هذه المؤسسة فيما بين عامي ١٩٥٥ ، ١٩٥٩ للتوصل إلى صياغة « نظرية للإدارة » . . أثر كبير في تحقيق نوع من التقدم في هذا المجال .

محاولة نظرية « مورت Mort » :

أساس هذه النظرية يتضح في البحوث التي أجراها « بول ر. مورت Paul R. Mort » ومساعدته « دونالد ه. روس Donald H. Ross » والتي

وردت في كتابهما بعنوان « مبادئ الإدارة المدرسية » Principles of
School Administration

وتتلخص في أن الأساس العقلي هذه النظرية يتمثل فيما يأتي :

- ١ - للثقافة مجموعة من الاعتبارات القابلة للتحديد .
 - ٢ - تستند هذه الاعتبارات القابلة للتحديد إلى قاعدة معقولة Comson .
 - Sense وعندما توضع في صورة مبادئ ، تكون هذه المبادئ مرشداً
وهادياً وقابلة للتطبيق .
 - ٣ - هذه المبادئ ينبغي أن يستمر لإجراء الاختبارات عليها ، حتى
يمكن إصدار أحكام عن نتائجها . . إما لصالحها ، أو ضدها . . وذلك حتى
يمكن الاطمئنان إلى سلامة الإجراءات التي ستتخذ .
 - ٤ - يمكن أن تتخذ التطبيقات التي تتم نتيجة لهذه المبادئ ، أمثلة
لترشيد المادة الدراسية ، وعلى وجه الخصوص في التدريب المهني .
- وقد أوضح الباحثان أن الاعتبارات التي يرونها ، وتستند إليها النظرية
تتلخص في وضوح المصطلحات الأربع الآتية :
- وضوح المفاهيم التي تتعلق بالقيم السائدة .
 - مفهوم واضح لمكونات الثقافة .
 - وضع معايير قابلة للقياس .
 - استخلاص مبادئ قابلة للتطبيق .
- وقد ركز الباحثان كثيراً على أهمية استخدام ملكة العقل ، والإلهام
الحسبي العقلي السليم كمصدر لتقرير المفهوم الحقيقي لهذه المصطلحات . . كما

أشار إلى ضرورة توافر اعتبارات معينة في المبادئ ، وذلك حتى لا يهبط مستوى أى معالجة شاملة للإدارة ، ثم قسما المبادئ إلى مجموعات ثلاث :

المجموعة الإنسانية : وتستند إلى الإحساس العام الصحيح في العلاقات التى ينبغى أن تسود بين الناس ، والتي ينبغى أن يتوافر فيها الممارسة الديمقراطية السليمة البناءة . . وكذلك وضوح الأساليب الإجرائية التى يتم من خلالها العمل ، ومراعاة العدالة فى كل ما تتخذه الإدارة من قرارات ، وتحقيق تكافؤ الفرص لجميع العاملين فى هدى سياسات واضحة ومعلنة .

أما المجموعة الثانية : فتتعلق بالإحساس العام بمتطلبات الجوانب العلمية ، كتحقيق أكبر قدر ممكن من الوفورات الاقتصادية ، والقيام بالمراجعة والرقابة فى ضوء الميزانيات التقديرية ، ومنح حرية التفويض والإنبابة فى إطار من تقدير المسئولية وإعطاء السلطة التى تتناسب معها . كما أوضحنا أهمية أن يتميز الجانب العملى بالبساطة ، وتحقيق مفهوم الولاء والانتماء ، والبعد عن الجمود .

أما المجموعة الثالثة : فانها تهتم بالقيم والمعتقدات والدوافع والاحتياجات وضرورة المواءمة بين هذه العناصر فى إطار من المرونة ، والتبصر بالنتائج المتوقعة .

وعلى أى حال ، فان الباحثان أنفسهما يشيران إلى الصعوبة الفائقة عند التطبيق على موقف معين ، ويتعلقان بأهداب ما أطلقا عليه « الحكم المتوازن Balanced Judgment »

محاولة نظرية « سيرز Sears » :

أساس هذه النظرية يتضح فى البحث الذى أجراه الأستاذ « جيس ب .

سيرز Jess B. Sears ونشره تحت عنوان : « طبيعة عملية التوجيه الإداري The Nature of the Administrative Process » . . . ويقرر هذا البحث أن وظيفة الإدارة تستمد طبيعتها من طبيعة الخدمات التي تقوم بها .

وقد حاول « سيرز » أن يتعرف على طبيعة هذه الخدمات ، من واقع كتابات كبار الباحثين والعاملين في مجالات إدارة الأعمال والأجهزة الحكومية . . . وقد تأثر كما يقرر هو في كتاباته بالجهود التي بذلها الكثيرون ومنهم :

« فردريك ونسلو تايلور » والتي أوضحناها بشيء من التفصيل من قبل . . . وكذلك « هنري فايول » الذي استخدم تصنيفاته عن الوظيفة الإدارية والسابق شرحها ، والتي تتلخص في التخطيط ، والتنظيم والتوجيه ، والرقابة ، والتنسيق . . . و « لندل أرفيك L. Urwick » الذي نشر في عام ١٩٤٥ كتاباً بعنوان : « عناصر الإدارة The Elements of Administration » استند أساساً على مجموعة من المقالات نشرت في ذلك ، وخرج منها عشرة مبادئ للإدارة ، هي مبادئ الأهداف Objective ، والتخصيص Specialisation ، والتنسيق Coordination ، والسلطة Authority ، والمسئولية Responsibility ، والتعريف الواضح Definition ، وتناسب السلطات مع المسئوليات Correspondence ، ونطاق الإشراف Span of Control ، والتوازن Balance ، والاستمرار Continuity .

وكذلك تأثر الباحث بكتابات « لوثر جيولك Luther

Gulick الذى نشر كتاباً فى عام ١٩٣٧ تحت عنوان : « أبحاث فى علم الإدارة Papers on the Science of Administration » وقد قرر فى هذه الأبحاث أن عناصر الوظيفة الإدارية هى التخطيط ، والتنظيم ، وتعيين وملاءمة القوى العاملة ، والتوجيه ، والتنسيق ، وتحقيق النظام ، ورفع التقارير ، والاستعانة بالميزانيات . . كما قرر أيضاً أن البيان الواضح للأهداف الذى يكون مفهوماً جيداً للجميع ، يعتبر الضمان الخارجى للعادة لتحقيق فاعلية الإدارة .

“ A clear statement of purpose universally understood is the outstanding guarantee of effective administration ”.

ونظراً لأن « سيرز » كان بالدرجة الأولى من رجال التعليم ، فانه حاول أن يستفيد من هذه الخبرة ، ويجمع بينها وبين كتابات هؤلاء العلماء ، ويحقق نوعاً من التكامل بين قراءاتهم . . عن طريق دراسة ما اتفقوا عليه ، ودراسة التناقض والتعارض الذى حدث بينهم ، ثم وضع افتراضاته التى تتلخص فى أنه يمكن القيام بالوظائف الإدارية عن طريق استخدام السلطة ، والمبادئ المستخلصة من دراسة الإدارة نفسها .

وخرج من ذلك بفكرة أن طبيعة الإدارة تستمد من طبيعة عملية التعليم الفردى ، وطبيعة الثقافة فى إطار الظروف المحيطة ، والقوانين السائدة ، وهيكـل البنية الاقتصادية . . وكذلك مايتحلى به رجل الإدارة من قدرة . . ثم يوضح على سبيل المثال أن التوجيه يعتبر نوعاً من السلطة التى تتحرك فى الوقت المناسب والاتجاه المناسب من أجل صالح الإنتاج أو صالح الخدمة . كما يقرر أن التنظيم ينبغى أن يكون فيه مكان للسلطة ، ولا بد أن

يكون هناك قنوات ينساب من خلالها النشاط الإنساني في قدرة
وحوية ونشاط ، وأن الرقابة تستمد فعاليتها من القدرة على
ممارسة السلطة .

محاولات البرنامج التعاوني للإدارة التعليمية :

Cooperative Program in Educational Administration

أعد البرنامج التعاوني للإدارة التعليمية عدة برامج ، بذل فيها جهداً
كبيراً مستهدفاً من وراء هذا الجهد التعرف على أساليب نظرية للإدارة
التعليمية . ومن هذه الجهود الجهد الذي بذله مركزه الذي يقع في « كلية
جورج بيبودى George Peobody College » ، والذي أخرج كتاباً
يعنوان : « أساليب أفضل للإدارة المدرسية » Better Teaching in School
Administration ، والذي يقرر ويؤكد أن الكفاءة في الإدارة التعليمية
تستمد من سلوك الفرد الذي يمكنه من أداء عمل إداري معين بأفضل طريقة
مرغوبة ، وهذه الطريقة تؤدي بالطبع وفقاً للمهارات والقدرات المكتسبة
لدى الفرد نتيجة لفهم طبيعة النشاط أو العمل الذي يؤديه . . والأساس
النظامي لهذا الأسلوب أطلق عليه « مفهوم الكفاءة Competency Concept »
وعناصر هذا المفهوم هي : الوظيفة Job ، والنظرية Theory ، والمعرفة
Know-how وكذلك مركز الغرب الأوسط الذي يقع في جامعة « شيكاغو »
والذي حاول صياغة نظرية الإدارة التعليمية ، قائم على مجموعة من الفروض
يمكن تصورها من الناحية البنائية أو الهيكلية على أنها هرمية العلاقات التي
التي تحكم الرؤساء والمرووسين في داخل النظام الاجتماعي . .

ووظيفة العملية الإدارية بنيت على افتراض أنها تعتمد على
طبيعة تداخل إدراك التوقعات لكل من الرئيس والمرووس ،
والاستنباطات المترتبة لما قد يحدث من احتكاكات أو تناقضات
داخل التنظيم الإداري .

هل الإدارة علم .. أم فن .. أم مهنة ؟

What Management is — an art ? a science ? a profession ?

كثير الجدل واحتدم النقاش حول ماهية الإدارة ، وحول طبيعتها .
هل الإدارة علم Science ؟ .. هل الإدارة فن Art ؟ .. هل الإدارة مهنة Profession ؟ .. هل الإدارة قابلة واستعداد Aptitude ؟ .. هل الإدارة انطلاقة شخص يتحلى بمجموعة من الصفات ، يصعب وصفها ، ويصعب إعطاء وصف علمي دقيق يعبر عنها ، ويفصح عن حقيقة كنهها Accult Qualities ؟ .. وهل هذه الصفات تولد مع الإنسان وتتفاعل مع بعضها وتكون نوعاً من القدرة الخاصة التي تساعد الظروف البيئية المحيطة المناسبة على نموها وبروزها A Mystique ؟ ..

هذه الأسئلة وغيرها دارت في أذهان وكتابات كثير من العلماء والباحثين في موضوع التنظيم والإدارة . وفي الحقيقة فأننا رأينا لكي يشترك القارئ معنا في مناقشة هذا الموضوع ، فانه ينبغي أن يكون لديه قدر من الإلمام عن بعض الجهود التي بذلت في سبيل تدعيم الفكر الإداري . . وبالتالي التطور في الفكر الإداري الذي أدى إلى إثارة مثل هذه التساؤلات .

أولاً - هل الإدارة علم .. أم فن ؟

ولعل القارئ يتذكر جيداً ما أوردناه في بحثنا السابقة عن الجهود التي بذلت في سبيل نشأة الإدارة العلمية ، ويتذكر قول « فردريك ونسلو تايلور » عن الإدارة العلمية ، بأنها تتطلب ثورة عقلية من جانب الإدارة . . ومن جانب العمال . . وكذلك يتذكر قوله وهو يحاضر تلامذته من طلبة

الدراسات العليا في كلية إدارة الأعمال بجامعة هارفارد ، في الأسلوب الذي يتبعه مع العمال لتطبيق منهجه الجديد . . قوله : « ليكن مفهومنا أن الشك يعتبر من أهم خصائص العمال حينما تتعامل معهم . . أنهم يبحثون عن علامة يتوهمون منها أننا ننظر إليهم نظرة تعال . . أو نظرة احتقار . . إننا ينبغي أن نصبر ونداوم على الإصلاح « بالأسلوب العلمي » . . أى أن الإدارة العلمية منذ نشأتها طبقت الأسلوب العلمي في البحث والدراسة من أجل أن تخرج بجديد يمكن أن يطبق على مستوى إدارة المصنع . . لجأت إلى التجربة لكي تخرج منها بمعرفة مكتسبة . . هذه المعرفة تتخذها منهجاً للتطبيق وللتجربة . . وبمعنى أوضح فإن « فردريك ونسلو تايلور » قام ببعض الملاحظة أو المراقبة . . ثم تكونت عنده بعض الأفكار نتيجة للملاحظات ومشاهداته للعمال أثناء أدائهم داخل المصنع . . ثم وجد نفسه أمام مشكلة تتعلق « بالإسراف والضياح » . . في الوقت وفي الجهد . . وفي المواد . . وهنا تحرك عقله مستخدماً علمه للتغلب على هذه المشكلة . . فوضع بعض الافتراضات ، كقوله : « لو أننا اختصرنا الحركات الزائدة غير الضرورية لأدى هذا إلى مزيد من الإنتاج » . . هذا دفعه إلى أن يلجأ إلى أساليب علمية لاختصار الحركات الزائدة غير الضرورية . . ثم تركيب أسلوب قياسي أمثل لأداء الأعمال . . ثم تدريب العمال على هذا الأسلوب . . فإذا كانت النتيجة ؟ . . تحققت فعلاً صحة هذا الافتراض . . وهكذا سار في بحثه من افتراض إلى آخر ، إلى أن استطاع أن يوجد أسلوباً ينسب إليه ، ويعرف لدارس الإدارة بأنه « الإدارة العلمية » .

ومن الجهود الأولى التي بذلت في هذه الحقبة التي أطلقنا عليها « نشأة الإدارة العلمية » الجهود التي بذلها « هنرى فايول » . . والتي أوضح فيها شمول وعمومية الإدارة . . ووضع للإدارة مبادئ وواجبات . . ثم أنه من

الأوائل الذين نادوا بأن أى مشروع كبيراً كان أم صغيراً معقداً كان أم بسيطاً . . ينبغي أن تتوافر فيه مجموعة من الوظائف . . ومن بين هذه الوظائف « الوظيفة الإدارية » والتي أوضح أن نشاطها يعتبر نشاطاً متميزاً ومستقلاً عن الوظائف الأخرى . . بل أكثر من هذا نرى أنه نادى « بضرورة تعليم الإدارة » . . وكذلك « ضرورة توافر سمات خاصة وصفات إدارية معينة » . . ثم نادى ؛ « ضرورة التدريب لاكتساب هذه الصفات » .

ولعل من الملاحظات الهامة التي نوجه إليها أنظار الباحثين في علم الإدارة . . أن « هنرى فايول » اهتم في بحوثه الإدارية بضرورة توافر « فن معاملة الناس » *The Art of Handling men* .

فهو يقول « حتى يمكن أن نحصل على تعاون مخلص ونشط من رؤساء الأقسام ، فإن هناك حاجة إلى مدير قادر لا يخشى الاضطراب أو المسؤولية ، ويتضح فن معاملته للناس في حرصه على مروضيه ، وثقة رؤسائه » .

“ To have loyal and active cooperation from departmental heads an able manager of men is needed who fears neither trouble nor responsibility, The art of handling men is apparent from keenness of subordinates and confidence of superiors ”.

أى أنه منذ نشأة الإدارة العلمية ، والتي تستهدف إنجاز الأعمال عن طريق الآخرين . . لجأت إلى التجربة . . ولجأت إلى استنباط مبادئ ، وواجبات . . وقررت أن يكون هناك فن في معاملة الناس . . وهكذا تكون جمعت بين أسلوب البحث العلمى . . والفن .

ولعل فن معاملة الناس هو الذى دفع « التون مايو » وزملاؤه على إجراء تجاربهم الشهيرة من أجل تحقيق أثر العوامل النفسية والعاطفية والحسية على

الإنتاج . . ثم بعد هذا ظهور المدارس الفكرية المختلفة . . ومن بينها مدرسة العلوم السلوكية ، ومدرسة النظام الاجتماعي ، وكلهما يخدمان موضوع الإدارة في الكشف عن قدرة الإنسان في الخلق والإبداع والابتكار . . وقد لوحظ في جميع البحوث التي أجريت في هذا الشأن أنه لا يمكن عزل هذه العلوم عن بعضها ، وأن هذه العلوم إذ تتبادل العون فيما بينها ، فإن هذا لا يمنع من أن يكون لكل علم منها ، أى علم النفس ، وعلم الاجتماع ذاتيته المستقلة ، ومجالات بحثه في آفاق النفس البشرية .

ولعل هذا يسوقنا إلى التساؤل . . هل الإدارة بكل هذه البحوث التي أجريت . . تعتبر علم ؟ . . في الحقيقة للرد على التساؤل ينبغي أولاً أن نتعرف على ما هو « العلم » . . وما هو « الأسلوب العلمي » . . وأن نعقد مقارنة على ما يشتمل عليه اليوم تطبيق دراسة معقدة تحتاج إلى تحليل علمي مفصل . . غير أننا نسرد فيما يلي بعض السمات البارزة للعلم . . أو الأسلوب العلمي .

١ - الطابع التقدي للبحث العلمي:

يتميز البحث العلمي بتعاون مجموعة من الباحثين ، بمعنى أن كل باحث يستفيد من البحوث التي أجراها غيره ، وما استخلصه من نتائج ، ثم يضيف إلى هذه النتائج . . أى يضيف مزيداً من المعلومات إلى الدرجة التي يمكن معها في النهاية استخلاص نظرية من مبادئ مقبولة . . بتطبيق قواعد رياضية ويمكن لأى إنسان على جانب من الفهم والدراية بالموضوع أن يتأكد من صدق هذه النظرية ، عن طريق مراجعة هذه المعادلات الرياضية في ضوء المبادئ والقواعد التي تكونت النظرية على أساسها .

٢ - إسهام الفرد:

لا شك أن كل شخص له ميوله واتجاهاته الخاصة ، الأمر الذي قد

يدفع بعض الباحثين بأن يضعوا معارفهم الشخصية والتي تكاد تقف عند الظواهر أو الملاحظة ، بحيث تراد في كتاباته يغلب عليه هذا الطابع ، ومما لا شك فيه أن الأسلوب العلمى يتشدد كثيراً في إثبات المشاهدات ذات الطابع الخاص . . . فالأسلوب العلمى قد لا يسلم من سوء الاستعمال . . . لكن العلم كعلم لا يعتمد على الملاحظة أو المؤثرات الذاتية . . . إنما يتطلب إثبات هذه الملاحظة أو المؤثرات الذاتية موضوعياً . . . فالأسلوب العلمى وإن كان يدخل فكرة المؤثرات الذاتية في البحث الإنسانى ، إلا أن أهم ما يميز أسلوب العلم . . . هو الطريقة التي تتحول بواسطتها نظرياته إلى معرفة . . . قد يبدأ البحث بالمعارف السطحية التي تكاد تقف عند ظواهر السلوك والشعور . . . ثم ينتهى إلى المعارف العميقة . . . والحقائق الخفية عن الموضوع الذى ينبغى أن يبحث فى أعماقه .

٣ - قابلية النتائج العلمية للتطور :

لعل أبرز ما يميز الأسلوب العلمى : اعترافه بعدم جمود ما يتوصل إليه من نتائج . فالأسلوب العلمى يؤمن باستمرار التجارب والاستفادة من نتائج التجارب التي تجرى في مجالات العلوم المرتبطة ، ومن هذا المعنى ، فإن أسلوب البحث العلمى لا يدعى لنفسه الصواب المطلق فيما وصل أو يصل إليه من نتائج ، وإنما يكون دائماً على استعداد لمزيد من البحث والدراسة . . . وهكذا نجد أن ما قد يصل إليه الأسلوب العلمى في فترة من الفترات من نتائج ، تراجع في فترة أخرى ، ويضاف إلى هذه النتائج في فترة ثالثة . . . الخ . . . كل ذلك في ضوء التجارب الموضوعية . . . وهذا يفسر لنا التقدم المستمر في العلوم . . . إذ لو رُضيت العلوم عن النتائج التي توصلت إليها في فترة من الفترات . . . وسكنت عليها . . . لما كان هذا التقدم المذهل الذى نشاهده الآن في شتى فروع العلوم .

ولعلنا باستعراضنا هذه السمات البارزة للعلم والأسلوب
العلمي ، نخلص إلى نتيجة ، بأن الإدارة تتوافر فيها هذه السمات ،
وقد أوضحنا عند شرحنا للوظائف الإدارية ما يعطينا صورة لما
ينبغي أن تؤديه مختلف المشروعات عند التخطيط . . أو التنظيم . .
أو تعيين القوى العاملة . . أو التوجيه . . أو الرقابة . . أو التنسيق
وأن خلاصة الاتجاهات التي تسير فيها الإدارة في هذا الشأن
مستمدة من التجارب والأساليب العلمية التي تضافرت فيها جهود
العديد من العلماء ، حتى وصلت إلى المبادئ والقواعد والنظم
والإجراءات التي تطبق في دوائر الأعمال ، وغيرها من أوجه
النشاط الإنساني . . ومن ذلك ، يمكن القول أن الإدارة تسلك
سبيل العلم . . وإن كانت البحوث والدراسات التي تتعلق بها
تعتبر حديثة نسبياً بالنسبة للعلوم الأخرى ، حيث أنها بدأت
وثيدة ببطء في أواخر القرن الماضي ومطلع هذا القرن . . ثم
ازدهرت في السنين الأخيرة من مجتمعاتنا الدولية المعاصرة ، مما جعل
البعض يصف عصرنا ، بأنه عصر الثورة الإدارية ، وأن السنوات
الأخيرة تعتبر أزهى عصورها .

أما فيما يتعلق بما إذا كانت الإدارة فن . . فإن هذا يدفعنا إلى دراسة
شخصية الفرد . . وشخصية الفرد ليست جزءاً من جسد الإنسان قابلاً
للإشارة إليه ، كذراع الإنسان . . أو رأسه . . أو قدمه . . إنما شخصية
الفرد تتضمن قدراته ، والتي تتضح فيما يؤديه من أعمال ، وكذلك تتضمن
استعداداته التي تحركها دوافعه الخاصة ، وكذلك مزاجه الخاص ، وكذلك
السمات التي يتصف بها ، كالهذوء والانفعال والنشاط الدائم أو الحمول ، أو
الجرأة والاندفاع ، أو التعقل والتبصر . . إلى غير ذلك من السمات التي
تصف الشخص في ضوء مؤثرات البيئة ، وكذلك التي تصف التفاعل بين

الشخص والبيئة . . ويدخل في ذلك دراسة خلق الإنسان ، لمعرفة الأسلوب الذى ينهجه الفرد في سبيل تحقيق أهدافه ، وهل دوافعه تجعله يسير في طريق مستقيم وفقاً لقيم ومثل يرضى عنها المجتمع أم لا ؟ . . وذلك لأنه مما يكشف عن شخصية الفرد بعض المنافسات أو الصراعات التى قد تحدث كجزء من مسيرة الحياة . . كل هذا ينبغي دراسته . . وذلك لأن هناك جوانب يمكن أن نقول بإمكان إنسحابها على الناس جميعاً . . كقولنا مثلاً « إن الذين يتخرجون في كلية الطب هم أطباء » . . ولكن رغماً عن أن هؤلاء الأطباء يدرسون مثلاً في كلية واحدة (هى كلية الطب) ، ويتخرجون على نفس الأساتذة . . إلا أننا نجد في الحياة العملية أن هناك زميلان مثلاً . . أحدهما صار له حظ في الحياة وشهرة وثقة لدى الجماهير أكثر من زميله الآخر ، فلماذا إذن يحدث هذا ؟ . . هنا يتحتم دراسة شخصية الفرد حتى يمكننا أن نخلص إلى شيء ذي قيمة . . وهذه هى النواحي التى نعتبرها بصفة خاصة عندما نتحدث عن ضرورة دراسة شخصية الفرد . .

فالشخصية تشير أساساً إلى النواحي التى تميز الإنسان عن غيره من الناس في الجماعة التى ينتمى إليها . . معرفة العديد من المواقف ذات الطابع الثقافى المحدد . . وهذه المواقف هى التى تؤثر في مجموع المتعاملين وتجعلهم يصعدون أحكاماً على هذا الشخص . . وهم يستندون فيما يقولون على بعض المواقف المستمدة من تجاربهم الشخصية ، كدليل يرشد ويؤيد صدق ما يقولون . .

وغالباً ما يتحدثون عن المهارة الخاصة التى كشفوها . . وعن الأسلوب المتميز في المعاملة . . إلى غير ذلك من المعتقدات الشخصية التى يكونها الفرد نتيجة لتجاربه الخاصة . . مثل هذا الشخص المتميز . . يقال عنه بالإضافة إلى كونه عالم . . فهو أيضاً فنان . . ومن هنا نجد أن الطبيب الذى اشتهر

كون لنفسه بالإضافة إلى ما لديه من علم مهارات خاصة مكتسبة نتيجة ممارسته مهنته يومياً . . واستطاعت مواهبه أن تكون له هادياً ومرشداً في الاستفادة من هذه الممارسة ، بحيث يستطيع في أسلوب مقبول ، التصرف في اللقاءات اليومية مع المرضى بالأسلوب الذى يجعلهم يرضون ويقتنعون به . . ويروجون له بين من يعرفون .

إذن ، فالفن هو عبارة عن المهارات المكتسبة في تطبيق العلم . . بحيث يؤدي هذا التطبيق إلى تحقيق أفضل النتائج ، وبالأسلوب الذى يرضى احتياجات من هم موضع التطبيق .
ومن هذه الناحية ، فإن هذا ينطبق تماماً على الإدارة . . فإن من يتولى وظيفة إدارية ، أياً كان القدر من العلم الإدارى الذى حصل عليه ، لا يكون هذا دليلاً قاطعاً على حسن قدرته في تصريف الأمور الإدارية . . إنما ينبغي أن يضيف إلى هذه العلوم ، معارف أخرى مستمدة من المواقف التى تقابله ، وما أكثرها في عالم الإدارة الذى يهتم بالدرجة الأولى بالقدرة على إنجاز الأعمال عن طريق الآخرين . . فهناك تيار متدفق يتمثل في المواقف والمشكلات اليومية التى تتطلب الحل . . ومن تفهم المدير لهذه المواقف . . وقدرته على سرعة حل هذه المشكلات بالأسلوب الإنسانى الذى يحقق صالح المشروع ، وصالح القوى العاملة فيه . . وهذا الأسلوب لو عرف واشتهر به . . صار مديراً فناناً . . وهكذا . . فإن الإدارة بالإضافة إلى كونها علماً . . فإنها أيضاً فناً .

هل الإدارة مهنة ؟ . .

والآن . . ننتقل إلى الجزء الأخير من التساؤلات التى أثارها ويشيرها الكثيرون . . أثارها ويشيرها رجال الأعمال . . ويشيرها الطلبة في قاعات

الدرس . . وكذلك غيرهم من أصحاب المهن الخاصة في مناسبات عديدة . .
هل الإدارة مهنة ؟ . .

في الحقيقة الرد على هذا السؤال الذى يثير كثيراً من الجدل والمناقشات ،
يتطلب أن نرجع بالقارىء إلى ما قبل نشأة الإدارة العلمية وتطورها ، قبل
الثورة الصناعية ، لتتعرف على الظروف التى كانت سائدة ، وما هو موقف
المشروعات التجارية وقتئذ ، وبالتالي إدارة هذه المشروعات .

لعل القارىء يعرف الآن ، أن النشاط التجارى فيما مضى لم يكن من
المهن المرموقة . أو المهن التى يتطلع إليها على وجه الخصوص فئة المثقفين ،
فقد كانت تعتبر المهن التجارية من « المهن الحقيمة » . . وقد ضربنا مثلاً
فيما مضى أن نابليون بونابرت حينما أراد تحقير الإنجليز ، وصفهم بأنهم « أمة
من أصحاب الحوانيت » . . وكذلك ضربنا مثلاً من وصف « آدم سميث »
أبو الاقتصاديين حين قال عن رجال الأعمال : « إنهم مجموعة من الرجال ،
لا تتفق مصالحهم مع مصالح الجماهير ، وأن مصالحهم غالباً ما تكون في
خداع الجماهير وظلمهم ، وتبعاً لذلك فإنهم في أحيان كثيرة يلجأون إلى خداع
الجماهير وظلمهم » !! . .

هذه هي بعض الأوصاف التى كانت سائدة فيما مضى عن رجال الأعمال ،
وهؤلاء الذين يقومون بالنشاط التجارى . . فإذا كانت هذه هي أوصافهم
على السنة أبرز الزعماء ورجال الاقتصاد في ذلك الزمان . . فإذا يكون وصف
من يتولى إدارة هذا النشاط إذن ؟ . . لا شك أن الحقائق التاريخية تؤكد إبتعاد
فئة المثقفين عن هذا المجال ، الأمر الذى أدى إلى سيادة مفهوم . . أن « الذى
يملك . . هو الذى يدير » وهو ما أطلقت عليه المراجع العلمية . . « عصر
الإدارة التقليدية » . . غير أنه حدث تطور هائل في العلوم الهندسية والتطبيقية

بعد الثورة الصناعية . . وترتب على ذلك كبر أحجام المشروعات . . ووجود وحدات للعمل كبيرة . . يعمل فيها عدد كبير من الأشخاص . . وتركز فيها عناصر الإنتاج ، واقترن ذلك باتساع أسواق الاستهلاك ، وخلق أساليب الائتمان القادرة على المعالجة المصرفية . . كل هذا أدى إلى بروز أنواع متعددة من المشكلات الإدارية التي لم تكن معروفة من قبل . . الأمر الذي فرض نفسه على العلماء لضرورة التخلص من الأساليب التقليدية في الإدارة . . وخلق أساليب جديدة تسير التطورات العلمية المتلاحقة ، والتي ترك أثراً تطورياً على الصناعة والتجارة ، ومختلف أوجه النشاط الإنساني في الحياة .

ومن الأوائل الذين أوضحوا هذا المفهوم « هنرى فايول » الذى قسم أوجه النشاط الصناعى فى المنشآت الصناعية إلى ست مجموعات . . أو ست وظائف . . وقال : إن أى منشأة ، سواء كانت بسيطة أم معقدة . . صغيرة أم كبيرة . . فإن هذه المجموعات الست من أوجه النشاط أو هذه الوظائف الأساسية ينبغى أن تتوافر فيها دائماً . . وأن لا يتولى هذه الوظائف إلا الكفاءات القادرة على القيام بها . . ومن بين هذه الوظائف « النشاط الإدارى

Managerial Activities

إذن . . ينبغى علينا أن نقف وقفة تحليلية أمام هذه الحقيقة التى تأكدت منذ أواخر القرن الماضى . . ومطلع هذا القرن . . وهى أن النشاط الإدارى نشاط متميز . . مستقل . . ينبغى أن يتوافر فى جميع أنواع المشروعات أياً كانت أحجامها . . وأياً كانت أنواعها . .

غير أن هناك حقيقة أخرى ينبغى أيضاً أن نقف أمامها . . وهى أن وجود هذا النشاط الإدارى « بصورة متداخلة » . . أو « بصورة مستقلة » . . يتوقف على درجة التطور والنمو الذى يحدث فى أى مجتمع من المجتمعات . .

وذلك وفقاً لقاعدة تقسيم العمل التي نادى بها الكثيرون من قبل « هنرى فايول » . . . وكذلك معاصروه . . . غير أن هنرى فايول يعطى صورة على جانب كبير من الوضوح حين يقرر فيما يتعلق بضرورة الأخذ بتقسيم العمل . . . أننا كلما تعمقنا فى الأخذ به . . . كلما استطعنا أن نتطور نحو المجتمع الأرقى . . . ويضرب مثلاً من خلق الله . . . فهو يقول : « إن الحيوانات الأممية » . . . وهى الحيوانات الهلامية « وحيدة الخلية » تقوم بتمثيل جميع الوظائف اللازمة لها من أجل الحياة . . . غير أنه فى عالم الحيوان . . . كما ازدادت هذه الحيوانات رقياً . . . كلما ازدادت أعضاؤها وضوحاً وتميزاً . . . وكذلك فى « المجتمعات الإنسانية » . . . كلما اطرده نمو جماعة من الجماعات ، استجذت « أجهزة » قادرة على أداء الأمور المستحدثة بأعلى قدر من الكفاءة . . . وذلك بدلاً من الجهاز الذى كان يؤدى جميع الوظائف من قبل . . . ولعل مما يساعد على تحقيق ذلك أن الإنسان هو أعلى المخلوقات رقياً . . . حيث ميزه الله بالعقل . . . وأن هناك تناسب كامل بين كل عضو من أعضاء الجسم ، مع ما تؤديه جميع أعضاء الجسد من وظائف .

ومن هذا المنطق ، فإننا نوضح أنه كلما ازدادت المجتمعات تطوراً ورقياً . . . فإن « الوظيفة الإدارية » سيتولاها « المتخصصون » فيها والعارفون بأمورها . . . وإذا لم يحدث التطور بالسرعة اللازمة للملاحقة التطور فى العلوم والفنون التطبيقية . . . فإن الوظيفة الإدارية تكون « وظيفة متداخلة » . . . بمعنى يظن الكثيرون أنهم قادرون عليها ! ! . . .

ولعل هذا المعنى ، هو الذى كان فى ذهن « هنرى فايول » حينما نادى « بضرورة تعليم الإدارة » . . . بل أكثر من هذا . . . كان يرى أن جميع الموظفين فى المنشآت سواء كانوا صغاراً أم كباراً ، ينبغى أن يكون لديهم

قدر من المعلومات بالنسبة للوظائف الأساسية في المشروع . . . وهذا القدر ترتفع نسبته من وظيفة لأخرى تبعاً لنوع الوظيفة . . . ووضعها في هيكل التنظيم الإداري للمنشآت . . . حتى نصل إلى المدير الذي ينبغي أن تزداد لديه الأهمية النسبية للقدرة الإدارية على ما عداها من قدرات . . . على أن يكون لديه قدر كاف من الإلمام بجميع الوظائف التي توجد في المنشأة ، حتى يكون قادراً على تنسيق أوجه نشاطها بما يحقق الكفاءة الإنتاجية للمشروع .

وهذا المعنى نفسه ، هو الذي أدى إلى أن يجمع علماء التنظيم والإدارة على ضرورة « تطوير التعليم الإداري » ، بحيث يوفر هؤلاء الذين يسلكون سبيل التعليم الإداري القدر من المعلومات ، الذي يمكنهم من تحمل تبعات وظائفهم ، على أن يضيفوا إليه من شخصيتهم . . . وقدراتهم ، حيث أنه من الأمور المستقرة الآن ، أن الإدارة لا تستطيع أن تستقل بنفسها . . . ولا تستطيع أن تعزل نفسها . . . عن العلوم الأخرى .

إن الإدارة مثلاً لا تستطيع أن تستقل بنفسها عن العلوم التي تبحث في طبيعة الإنسان ، ومعرفة الأسلوب الأمثل الذي يمكن عن طريقه توجيه النشاط الإنساني بالأسلوب الذي يستحسنه ويلقى استجابة لديه . . . إن الإدارة مثلاً لا تستطيع أن تعزل نفسها عن الوظائف الأخرى التي توجد في المشروعات سواء أكانت مالية أو إنتاجية أو تسويقية . . . الخ . . . لأن المدير هو المسئول عن تحقيق التنسيق بين أوجه النشاط المختلف لهذه الوظائف . . . ولعل هذا يفسر لنا جميعاً ، ما يجمع عليه علماء التنظيم والإدارة ، من أن الإدارة هي « علم شامل » . . . فالإدارة ترتبط بعلوم الاجتماع وعلم النفس . . . لتعاملها مع الإنسان . . . والإدارة ترتبط بعلوم الاقتصاد لاستخدام نظرياته في تحقيق أكبر قدر ممكن من الوفورات الاقتصادية للمشروعات مع مراعاة العامل

الإنسانى . . والإدارة مرتبطة بالعلوم القانونية . . وذلك لكى يسير النشاط فى إطار من قوانين الدولة التى تنظم العلاقات بين الناس بعضهم وبعض ، وبين الناس والمشروع الذى يعملون فيه ، وبين المشروع والمجتمع وبين المشروع والدولة . والإدارة مرتبطة بالعلوم الإحصائية حيث أن تحليل الإنجازات التى تمت فى ضوء الميزانيات التقديرية ، وكذلك التنبؤ بالمستقبل من أهم مهامها . . والإدارة مرتبطة بالعلوم المحاسبية التى تعتبر « العين الحساسة » التى ترى وتسجل حقيقة الواقع يوماً بيوم . . وتستخدم هذا التسجيل بأساليبها التحليلية التى تعطى صورة حقيقية وواقعية عن نتيجة العمليات فى نهاية الفترة الزمنية المقررة . . إلى غير ذلك من ارتباط الإدارة بالعلوم الأخرى ، مما لا يتسع المقام هنا لسرده ، إنما نسوق بعضه على سبيل المثال وليس الحصر ، حتى نعطي بعض الملامح عن القدر من المعلومات الذى ينبغى أن يتوافر فيمن يتولى مهام الوظائف الإدارية .

والآن نتساءل . . هل كان يوجد فيما مضى ، مع تطور أحجام المشروعات . . واتساعها . . وتعددتها . . العدد الكافى من الأشخاص الذين لديهم هذا القدر من المعلومات التى تمكنهم من أداء وظائفهم بالكفاءة اللازمة ؟ .

ثم نتبع هذا السؤال . . بسؤال آخر . . هل كان يوجد العدد الكافى من الهيئات التعليمية التى خططت مناهجها وفتحت أبوابها . . لتستقبل الراغبين فى مثل هذه الدراسة ، وليصلوا إلى أقصى درجات العلم الإدارى المتخصص ، مثلما هو قائم فى فروع العلوم الأخرى ؟ .

فى الحقيقة فإن الرد على مثل هذه التساؤلات يعتبر على جانب كبير جداً من الأهمية للتعرف على . . هل الإدارة مهنة أم لا ؟ . . والآن نصرب بعض الأمثلة من واقع مجتمعنا الذى نعيش فيه .

العلم والمعرفة .. ومع تزايد أعداد الخريجين في كليات الطب .. ومع انتشار
الوحدات المجتمعة التي توجد بها المستوصفات والمستشفيات .. مع كل هذا
.. تطورت المفاهيم .. ونبذ الفلاحون حلاق القرية .. واعترف الجميع
بأن « الطب مهنة » لا يزاولها إلا هؤلاء الذين يحصلون على ترخيص من الدولة
.. ولا يمكن أن يحصلوا على هذا الترخيص إلا إذا توافرت فيهم المواصفات
العلمية اللازمة .. وأيضاً التدريب الطبي المقرر تحت إشراف الأجهزة
المتخصصة في الدولة .. وهكذا أصبح الطب مهنة متخصصة مستقرة .

مهنة المحاسبة ..

أيضاً نتيجة للتخلف العلمي فيما مضى ، كان يقوم بوظيفة المحاسب أى
شخص مجتهد .. حتى وإن كان عاطلاً من أى شهادة من الشهادات !! .. فلم
تكن توجد أية قوانين بالصورة التي نعرفها الآن .. لكي تنظم مهنة المحاسبة ..
وكان نتيجة لكفاح مصر أن عقدت معاهدة عام ١٩٣٦ ، ومن بين ما تقرر
في هذه المعاهدة إلغاء الامتيازات الأجنبية .. وكان نتيجة لذلك أن فرضت
مصر لأول مرة منذ احتلالها ، الضرائب عام ١٩٣٩ على الأجانب والمصريين
على السواء .. الأمر الذي أدى إلى ازدهار مهنة المحاسبة .. لأن الضرائب
تفرض على نتيجة العمليات التجارية .. فن هم هؤلاء الذين تعترف الدولة
بهم لكي يقوموا بهذه المهمة ؟ .. وجدت الدولة نفسها في وضع يسمح
للممارسين حتى وإن كانوا عاطلين من الشهادات العلمية بممارسة المهنة إلى حد
معين !! .. وكان ترخيصها لهم وقتئذ مؤقتاً تفرضه الظروف المحيطة بالتطور
الذي حدث .. فهل استمر الوضع على ذلك حتى الآن ؟ .. الجميع يعرف
أن هؤلاء الممارسين ، لم يسمح لغيرهم ممن حاولوا بعد ذلك الدخول إلى مهنة
المحاسبة والانتماء إليها .. لم تسمح الدولة لهم بذلك ، لأن الفرصة التي أعطيت لهم ،
فرصة محدودة تتعلق بحياتهم لاعتبارات إنسانية ، وصدرت القوانين المنظمة

التي تضع المواصفات فيمن يتولى مهنة المحاسبة . . وهكذا بعد أن كانت مهنة المحاسبة بتطفل عليها أى ممارس لها . . صارت الآن « مهنة » .

المدير . . والموسيقى « والمالسترو » :

أوضحنا فى مرات عديدة أن الإدارة هى القدرة على إنجاز الأعمال عن طريق الآخرين وأوضحنا أن المدير ينبغى أن يكون له لديه قدر من الإلمام بمختلف الوظائف التى توجد فى المشروع وذلك لأن مهمته بالدرجة الأولى هى تنسيق أوجه النشاط المختلف . . الأمر الذى أوجد نوعاً شديداً من الارتباط بين الإدارة وفروع العلوم المختلفة . . وذلك حتى ينسب النشاط الإنسانى ، وكل مجموعة فيه تقوم بأعمالها التخصصية أو الفنية ، وفقاً للخطة الموضوعية ، وتحقيقاً لهدف معين ، بأعلى قدر من الكفاءة ، وبأيسر سبيل ممكن . . وما لا شك فيه أن القدر من المعرفة الذى يكون لدى المدير ييسر مهمة الفهم . . وبالتالي مهمة التوجيه . . ثم تحقيق التوافق . . والتكامل والانسجام والتنسيق بين أوجه النشاط المختلف فى إطار من المفهوم العلمى للوظائف الإدارية .

غير أننا ينبغى أن نكون صادقين مع أنفسنا . . هل مقعد الإدارة فى حد ذاته . . مقعد سحرى يصبغ على من يجلس عليه هذه الصفات !! .. أم أن المفروض على كل من يجلس على هذا المقعد . . أو من يتولى هذه الوظيفة فى أى مرحلة من مراحل الهيكل التنظيمى والإدارى فى المشروع .. المفروض أن يكون هذا الشخص لديه فعلاً المواصفات التى تؤهله لشغل هذه الوظيفة . . هنا حينئذ يمكننا أن نلخص الأمر فى نقطتين :

— هناك وظيفة إدارية . .

— وهناك متطلبات لهذه الوظيفة الإدارية . .

ومن الناحية العملية .. هل يتوافر دائماً فيمن يتولى هذه الوظيفة الإدارية ، الشروط والمواصفات المطلوبة ؟ .. أم أن النظرة العامة في ظل الظروف المحيطة تسير وفق أسلوب تجعل المجتمع يتقبل أن أى إنسان ، طالما أنه مؤهل علمياً في أى فرع من فروع العلوم ، وعلى قدر من التخصص الفني ، يمكن له أن يشغل الوظيفة الإدارية .. مما لا شك فيه أن النظرة العامة التي سادت ، ونعتقد أنها ما زالت سائدة لاعتبارات سنوضحها فيما بعد ، تسمح للحاصلين علمياً على مؤهل عال .. وعلى جانب من الخبرة ، في تولى الوظائف الإدارية .

إذا كان الأمر كذلك ، فما هو وجه الشبه إذن بين المدير ، وبين « المايسترو » الذي نحاول أن نضربه مثلاً في هذه الدراسة .

لعل القراء يعرفون جيداً أن « مهنة الموسيقى » كان يزاوها كل من يستطيع أن يلعب على آلة موسيقية .. وكانت تتألف الفرق الموسيقية من بين القادرين على العزف .. وكان الكثيرون منهم يعزفون الآلات الموسيقية « سماعياً » وليس مهماً أو حتماً عليهم أن يجدوا العزف وفقاً « للنوتة الموسيقية » .. وكان الأمر اجتهادياً بالنسبة لمن يتولى قيادة الفرقة ، قد يكون علياً بكل فروع الموسيقى .. أو قد لا يكون .. ثم تألفت أول فرقة للموسيقى العربية البحتة في عام ١٩٣٤ .. ثم أخذت دراسة الموسيقى منذ ذلك التاريخ تنمو وتتطور ، تسير التطور العلمي للموسيقى في المجتمع الأوروبي .. وتخضع الموسيقى العربية في نفس الوقت للبحث العلمي وتحديد نسبها والأبعاد بين مختلف درجاتها باستعمال القوانين الحسابية .. ثم استمرت هذه الأبحاث حتى انتهى الأمر إلى استنباط معدلات معينة تعتبر الأساس الذي تبنى عليه ميكانيكية الآلات الموسيقية .. وكذلك علوم وقواعد التأليف الموسيقي والأوكسترا إلى الحالى .. وهكذا أخذت الحياة في مصر تأخذ طريقها نحو

النمو والارتقاء . . . وصاحب ذلك نمو وارتقاء في الموسيقى . . . ونحتم عليه بالضرورة أن يتولى قيادة الفرقة الموسيقية وهو ما نطلق عليه « المايسترو » ينبغي أن يكون عليا بدقائق العلوم الموسيقية ، وبتطورها الحديث الذى وصل إلى استخدام ما يطلقون عليه أدق من « الربع تون » .. وهو « الميكروتون » .. ويقوم هذا « المايسترو » بالعبء الأكبر في تدريب الموسيقيين ، وفي خلق الإبداع الموسيقى الذى يتمثل في الأنغام الموسيقية التى تنساب من هذه الآلات دون أى نشاز ، ويتم ذلك نتيجة لتحقيق التوافق والتوازن والانسجام بين الآلات المختلفة .

إن الذى يقوم بالتدريب الشاق من أجل الاطمئنان علم سلامة أداء كل موسيقى بمفرده على آله . . ثم سلامة أداء الموسيقيين جميعاً على آلاتهم في عمل جماعى . . هو « المايسترو » وبعد اطمئنانه الكامل يظهر أمام فرقته الموسيقية في الحفلات حاملاً « عصاه » . . يلوح بها في اتجاهات تكون لها آثار سحرية في توجيه أفراد الفريق الموسيقى وخلق الإبداع الذى ينال استحسان وإعجاب السامعين . . وهكذا عن طريق توجيه المايسترو للآخرين . . يتم التنفيذ .

إذن عندنا الآن « مايسترو » . . ينجز العمل عن طريق الآخرين .

تماماً مثل « المدير » . . ينجز الأعمال عن طريق الآخرين .

والآن نعود إلى التساؤل . . هل كل من يمسك « عصا » ويقف أمام الفريق الموسيقى يكون « مايسترو » ؟ . . أعتقد للرد على هذا السؤال ينبغي أن نتعرف على المواصفات العلمية فيمن يتولى قيادة الفرق الموسيقية ، ومما لا شك فيه أنه ليس كل من يمسك « عصا » . . ويقف أمام فريق من الموسيقيين يكون « مايسترو » .

وعلى سبيل القياس . . هل كل من يجلس في مقعد الإدارة . . أو الوظيفة الإدارية ، ويكون مستولاً عن إنجاز الأعمال عن طريق الآخرين . . يكون «مديراً» !! . . هذا يدعونا إلى أن نتناول موضوع الإدارة والممارسين .

الإدارة . . والممارسين :

لعل القارئ الآن على علم تام بأن التجارب والبحوث الإدارية تعتبر حديثة نسبياً . . وأنها أخذت الطابع العلمي مع تطور أحجام المشروعات وكبرها وتعدد وحداتها . . ويمكن القول على وجه التقريب أن الستين سنة الأخيرة هي التي شهدت روح المثابرة العلمية ، والاجتهاد المستمر من أجل استنباط المبادئ والقواعد التي تكون هادياً ومرشداً للإدارة في مختلف أوجه النشاط . . وأثناء هذا كان العالم بأسره أمام موقف معين .

— مئات الآلاف . . بل الملايين من الوحدات التجارية والصناعية . . . الخ .

— ظهور الحاجة الملحة إلى إدارة هذه الوحدات بالأسلوب العلمي الإداري .

— عدم وجود العدد الكافي من الهيئات العلمية المتخصصة القادرة على تخريج قيادات تغطي احتياجات هذه الوحدات .

— توارث المفاهيم منذ عصر الإدارة التقليدية . . بأن من يملك . . له الحق في أن يدير .

كل هذا أدى حتماً وبالضرورة إلى وجود طبقة من المديرين الممارسين ، وهذا ما دعى « بريك Brech » وهو من أبرز علماء الإدارة الإنجليز المعاصرين إلى القول :

« أنه على الرغم من أهمية الدور الذي تقوم به الإدارة في إنجاح المشروعات ، فإننا نجد أن الجهود التي بذلت نحو إعطائها ما تستحق من عناية « ما زالت محدودة النطاق » . . إذ نجد بين المديرين الآن أفراداً متخصصين في فنون أخرى - كالمهندسة . . . والكيمياء . . . وما إليها من العلوم والفنون . . . وقد تطورت الإدارة واستجدت وسائل فنية تعتبر أدوات في يد الإدارة . . فيجب أن تستعملها في تصريف أمورها اليومية على خير وجه ممكن ، غير أن هؤلاء الذين يجلسون في مراكز الإدارة لا يعترفون بهذه الوسائل ، على الرغم من أهميتها وضرورتها للارتفاع بمستوى الكفاية في المشروعات ، وتحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها ، وقد يكون ذلك لأنهم وصلوا إلى مراكز الإدارة بفضل السنوات الطويلة من الخبرة التي قضوها في مجالات تخصصهم ، لذلك نجدهم يتحيزون عند قيامهم بمهمة الإدارة ، إلى وجهة نظر معينة ، وغالباً « ما تنقصهم القدرة على الإحاطة بالموضوع إحاطة شاملة » ، ونحن لا نستطيع أن نلومهم على ذلك ، لأن استعدادهم ظل مدة طويلة مركزاً في نواح خاصة من فهم . . ولم يكن هناك من يرشدهم إلى ماهية الإدارة ومعناها . . فإذا أتيتهم الفرصة ليبنوا مراكز الإدارة ، فلن يستطيعوا التخلص من المقاييس الفنية لعملهم الذي عاشوا فيه ، وتمرسوا به طويلاً » .

ولعل من أهم النقاط التي يتضمنها رأى هذا العالم البريطاني البارز في مجال الإدارة والممارسين . . أن الجهود التي بذلت فيما يتعلق بالإدارة . . أنها « ما زالت محدودة النطاق » . . وأن الممارسين للوظائف الإدارية غالباً « ما تنقصهم القدرة على الإحاطة الشاملة لموضوع » .

إذن . . هذا يقودنا إلى أن نصل إلى هذه النتيجة :

— الظروف والأوضاع المحيطة اقتضت وجود مديريين ممارسين .

— هؤلاء الممارسون . . غالباً ما تنقصهم الإحاطة الشاملة بالأمور .

ومما لا شك فيه . . أن الإحاطة الشاملة . . هي وحدها التي تسمح باتخاذ قرار مناسب ، حيث ينبغي أن تؤخذ جميع الاعتبارات في الحسبان عند اتخاذ أى قرار من القرارات . . ذلك إذا أردنا أن يكون القرار صحيحاً وسليماً .

الممارسين . . وسبيل الإدارة :

مما لا شك فيه ، أن بعض الممارسين لوظائف الإدارة حققوا نجاحاً ملحوظاً في بعض المواقع . . بل إن نجاح بعضهم أعطى بعض المجادلين سنداً . . بأن الإدارة ليست مهنة متخصصة . . ودليلهم على هذا هو نجاح بعض هؤلاء الممارسين !! . . وفاتهم قبل أن يصدروا مثل هذا الحكم أن يتبعوا جهود هؤلاء الناجحين ونشاطهم . . وهل هم في أدائهم وقفوا عند حد معين من علمهم . . أم أنهم بحكم المسؤولية التي يضطلعون بها ، وجدوا أنفسهم في موقف يتعين عليهم فيه أن يستزيدوا من المعرفة تدريجياً . . ثم يستعينوا في أداء أوجه النشاط بالكفاءات المتخصصة التي تعاونهم في نشاطهم . . أى أنهم يأخذون على عاتقهم تدريجياً سلوك « سبيل الإدارة » . . أى سبيل التعليم وتطبيق ما يتعلمون على ما يمارسون . . خاصة وأن الثورة الإدارية صارت الآن على كل لسان ، بل هي أكثر دوراناً على ألسنة القائمين على شئون الإدارة في مواقع دوائر الأعمال . . بل أن الممارسين أنفسهم كثيراً ما نجد على لسانهم وفي توجيهاتهم كلمة « تطبيق الأسلوب العلمى في الإدارة » ولعل هذه الحقيقة تنضح في أحدث المراجع العلمية الإدارية التي أصدرها في عام ١٩٧١ عالم الإدارة البريطاني الشهير Brech وعنوانه

“ Construction Management in Principle and Practice ”.

فهو يقول : « يمكن أن نرى في المشروعات الصناعية والتجارية بمختلف قطاعاتها عدداً كبيراً من الأمثلة للمديرين والمديرات الذين صنعوا أنفسهم . . . وهؤلاء هم بالطبع أصحاب مشروعاتهم . . . أو ممثلي العائلات أصحاب هذه المشروعات ، غير أنهم بحكم الدور الذي يقومون به . . . مديرون .

“ British industry and commerce in all its sectors can offer numerous examples of the self-made manager or manageress. These are, of course, owners of their firms, or family representatives, but they are by role managers ”.

ثم يستطرد قائلا : إننا نشاهد هنا في الاقتصاد البريطاني ، المالكين المديرين الناجحين ، الذين تزدهر مشروعاتهم دليلاً على نجاحهم . . . غير أنه على الوجه الآخر للصورة . . . هناك المشروعات التي أدارها الكثير منهم ولم تعد قائمة . . . لأنها دخلت في عداد المشروعات « Bankruptcy المفلسة » أو « Business failures الفاشلة » . . . وفي بعض السنين نجد أن عدد المشروعات الفاشلة يربو على عشرات الآلاف من الوحدات ! ! . . . وعندما تتأزم الظروف الاقتصادية والنقدية مثلما حدث في أعوام ١٩٦٨ - ١٩٧٠ . . . فإن أرقام الإفلاس لهذه الوحدات ترتفع بشكل رهيب ! ! . . .

“ When economic and money conditions get difficult, as, for example, in 1968-1970, the figures rise dramatically ”.

هذه الحقيقة جعلت علماء التنظيم والإدارة في بريطانيا وغيرها من الدول يهتمون بموضوع المديرين الذين يصنعون أنفسهم . . . خاصة وأن إفلاسهم وفشل مشروعاتها ، يعود حتماً بالضرر على الاقتصاد القومي . . . ويتضح ذلك من متابعة الأرقام التي توضح مدى فشل المشروعات التي يتولى الإدارة فيها إما أصحابها ، أو هؤلاء الذين يثقون فيهم وينتمون إلى عائلاتهم . . . وأن

الأسلوب العلمى يحتم علينا عندما نرى مشروعاً ناجحاً أداره بعض هؤلاء .. أن نثريث قليلاً .. ولا نلقى برأى قاطع على أن هذا النجاح الذى تحقق فى مشروع معين كهذا .. أو بعض المشروعات ، يعتبر دليلاً صالحاً على أن الممارسين من الممكن أن يكونوا دائماً ناجحين !!! لا بد أن نثريث .. وندرسهم .. وندرس مدى الذى اكتسبوه من علم ومن معرفة تتعلق بهذا الموضوع .. ثم ندرس أيضاً غيرهم ، ومدى ما حققوه من فشل .. إن الأرقام دائماً توضح أن الفشل فى جانب هؤلاء الذين لم يتفهموا الإدارة ، دراسة وتطبيقاً .. أى أن الحكم ينبغى أن لا يصدر إلا بعد الدراسة العلمية المقارنة لحصيلة نتائج الممارسين .. بل أن الأسلوب العلمى أيضاً يتطلب دراسة مقارنة بين هؤلاء الممارسين والمشروعات الماثلة التى يتولاها من تأهلوا إدارياً علمياً وعملياً للقيام بهذه المهمة .

الإدارة حتماً فى طريق المهنة :

أوضحنا أن البحوث والدراسات التى تتعلق بالإدارة تعتبر حديثة العهد نسبياً .. وأوضحنا أنه يوجد مئات الآلاف من الوحدات الاقتصادية فى كل مجتمع من المجتمعات .. وهذه الوحدات فى حاجة إلى ما يأتى :

— الحاجة إلى أشخاص على أعلى قدر من الثقافة الإدارية ، وقدر من الإلمام بمختلف الوظائف التى توجد فى المشروع ، وأن يكون هؤلاء الأشخاص على جانب من المرونة العقلية تمكنهم من معالجة مشاكل عملهم التى تنمو وتتطور بسرعة مذهلة .

— الحاجة إلى أشخاص أكثر خبرة .. وأكثر قدرة .. وأعمق تخصصاً ، بحيث يمكنهم معالجة المسائل الفنية الناجحة الناتجة عن التطور التكنولوجى الحديث .

هنا نقف لحظة لنسأل أنفسنا . . هل توجد الأعداد الكافية
التي تتوافر فيها هذه الصفات في مختلف المجتمعات ؟ . . الإجابة
كلا قطعاً . . من هنا إذن اكتسب التعليم الإداري أهميته ، لإعداد
طبقة تتوافر فيها المواصفات العلمية التي تمكنها من تناول المشكلات
التي تقابلها الإدارة بالأساليب العلمية والفنية ، مع توضيح أهمية
المهارة والقدرة على التعامل مع الناس في تحقيق النمو والازدهار
والنجاح للمشروعات .

هذا بدوره يدفعنا إلى أن نتساءل . . هل توجد الأعداد الكافية من
المعاهد العلمية الإدارية القادرة على تخريج هذه الأعداد ؟ . . أو هل يتوافر
في المعاهد العلمية الإدارية العدد الكافي من أعضاء هيئة التدريس القادرين
على حمل عبء هذه الأمانة . . والقادرين على المتابعة الميدانية للخريجين في
عملهم ؟ . .

في الحقيقة . . الرد على هذا السؤال في غاية الأهمية . . وذلك لأننا إذا
استعرضنا « النشاط المهني » في شتى أنحاء العالم ، نجد أن هذا النشاط يتقرر
« كهيئة » . . عندما تتوافر الهيئات العلمية الكافية والقادرة على تخريج أعداد
كافية تتوافر فيها الصفات العلمية ، والتدريب التوجيهي المناسب .

أما إذا لم تتوافر الهيئات العلمية . . ولم يتوافر العدد الكافي من الخريجين
المدرّبين لتغطية احتياجات المراكز المختلفة . . فعنّى هذا أنه ضرب من
المستحيل أن ينادى الذين تأهلوا علمياً وعملياً لممارسة هذا النشاط وعددهم
قليل نسبياً بأن يصبح هذا النشاط « مهنة » لأن هذا يعني حتماً أن هناك مئات
الآلاف من الوظائف ستصبح شاغرة ، لأنه لن يوجد في المجتمع العدد الكافي
من الأشخاص الذين تتوافر فيهم صفات شغلها . . ومن المؤكد أن مثل هذا
الموقف لا يرضى أحداً . . لأنه ليس لصالح الاقتصاد القومي أو الاجتماعي . .

إنما الذى ينبغى أن يحدث أولاً . . هو السعى الجاد المستمر من أجل إيجاد الهيئات العلمية المتخصصة القادرة على تخريج الأعداد الكافية . ومتابعة التوجيه المهني لهؤلاء الخريجين . . ثم ترشيحهم لتولى الوظائف المناسبة . . وهكذا بعد أن تتوافر الأعداد المناسبة تنظم هذه الأعداد فى « منظمات متخصصة » ، مهمتها بذل الجهود من أجل « تنظيم المهنة » وقصرها على الذين سلكوا السبيل العلمى لاكتساب الموصفات التى تؤهلهم لشغلها .

فإذا كان الأمر كذلك . . فإن الإدارة هنا فى مصر . . وفى شتى أنحاء العالم فى الطريق لأن تصبح حتماً « مهنة » . . ويكفى أن توجه النظر إلى أن أهمية الإدارة دفعت المسئولين فى بعض الدول أن تقرر قاعدة . . هى أن لا يتولى رئاسة مجالس إدارة المؤسسات أو الشركات فيها ، إلا إذا قاموا بدراسات عليا إدارية فى بعض الجامعات الأمريكية المتخصصة فى مجال المشكلات الإدارية . . إيماناً بالدور الخلاق الذى يمكن أن تؤديه الإدارة المحترفة فى نمو وازدهار مختلف الوحدات .

وأخيراً . . علينا أن نقدر تماماً الجهود التى تبذل الآن نحو التدريب المستمر لتوضيح الأسلوب العلمى للقيام بالوظائف الإدارية ومعالجة مشكلات التطبيق . . فإن هناك كثيراً من البرامج تعقد الآن للقيام بهذه المهمة ، تقوم بها الجامعات . . ويقوم بها الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ، ومعاهده المتخصصة فى هذا الشأن . . كالمعهد القومى للإدارة العليا . . ومعهد الإدارة العامة . . الخ . . وغير ذلك من مراكز البحث والتدريب المتخصصة . . أى أن الدولة عرفت طريقها إلى رفع الكفاية عن طريق التدريب . . وبدأ التدريب يأخذ مكانه فى جميع الأجهزة وعلى كافة المستويات ، فقد ارتفع التدريب إلى مستوى أعضاء مجالس الإدارة والمديرين فى الهيئات العامة والشركات ، بحيث لم يعد يشعر هؤلاء بغضاضة فى تلقى دراسات على مستوى الإشراف

والتوجيه ، من ذوى التخصص العالى ، وخاصة فيما يتعلق بالوظائف الإدارية .. وانفسح المجال أمام هؤلاء المديرين لمباشرة التدريب بأنفسهم لمن هم دونهم من مديرى الإدارات والأقسام فى مختلف الفروع . . بحيث أمكن عن هذا الطريق نقل أقصى قدر ممكن ولازم من القدرات والكفايات التدريبية إلى سائر المستويات . . مرحلة بعد مرحلة . . ومستوى بعد آخر . . مما نعتقد أنه لو استمر بجدية وحماس وإيمان ، فإنه سيكون له أثره لو أحسن تطبيقه ، فى تحقيق سلامة الأجهزة كلها من قلة الهرم حتى قاعدة البناء .

كما وأن علينا أن نتذكر القاعدة التى أوضحها « هنرى فايول » منذ مطلع هذا القرن . . وهى : أنه كلما ازدادت الدول رقياً . . كلما أخذت بقاعدة تقسيم العمل ، ومبدأ التخصص .

فاذا كان الأمر كذلك . . وإذا كنا قد أخذنا بأسلوب التدريب الشامل . . ودخلت العلوم الإدارية إلى كلياتنا ومعاهدنا المنتشرة فى شتى أنحاء مصر . . فإن هذا يبشر بأن الإدارة ستأخذ طريقها حتماً بعد فترة من الزمان ، قد تقصر أو قد تطول . . لى تصبح « مهنة » .

القدرة الادارية ووظائف المشروع

MANAGERIAL ABILITY & CONCERN FUNCTIONS

يستخدم المديرون أقصى طاقاتهم وإمكاناتهم العلمية الإدارية ، ومهاراتهم المكتسبة ، لكي يحققوا المشروعات أكبر قدر ممكن من الوفورات الاقتصادية ، مع مراعاة العامل الإنساني . . ومما لا شك فيه أن تحقيق أكبر قدر ممكن من الوفورات الاقتصادية ، يسهم في تحقيق التمويل الذاتي ، وهذا العنصر يعتبر على جانب كبير من الأهمية في تدعيم المراكز المالية للمشروعات هذا فضلاً عن أنه يسهم في تنمية المشروعات وازدهارها وتقدمها . من أجل ذلك فإن الاقتصاديين ينظرون إلى الإدارة كعنصر من عناصر الإنتاج . . فهي من هذه الناحية تشبه رأس المال ، والعمل ، والموارد الطبيعية . . كما أنها تمتاز مع هذه العناصر بنسب مختلفة في عمليات الإنتاج .

وقد أوضحنا أنه ينبغي على المدير أن يكون على أعلى قدر ممكن من القدرة الإدارية . . كما وينبغي أيضاً أن يكون على قدر من الإلمام بوظائف المشروع ، وذلك حتى يمكنه أن ينسق بين مختلف أوجه النشاط فيه ، ويحقق أهداف المشروعات في الإنتاج وبالتالي تحقيق أرباح .

ولعل من الأمور الواضحة ، أن مهمة المدير تزداد تعقيداً إذا ما أخذت المجتمعات بأسباب التصنيع ، فإن هذا يترتب عليه بالتالي ظهور منظمات كبيرة لتجارة الجملة ومؤسسات مالية كبيرة ، إلى جانب السكك الحديدية والموانئ ، والمرافق العامة والمصانع . . وكل هذه الوحدات تحتاج إلى قدرات إدارية عالية فوق المستويات العادية التي تكون غالباً هي السائدة في هذه

المجتمعات . . ثم إن الأمر يزداد تعقيداً كلما أصبح المجتمع متقدماً في الصناعة . . إذ يرتبط هذا التقدم بنمو المؤسسات المصرفية المعقدة ، والمشاريع الصناعية الواسعة ، والمكاتب الحكومية الكبيرة ، واحتاج المجتمع بالتالى إلى أعداد كبيرة من الإحصائيين الفنيين والمديرين الماهرين القادرين .

كما ويلاحظ أنه كلما اتسعت الأسواق ، أصبحت المشاريع أكثر تعقيداً . . فالأسواق العالمية أسواق معقدة ، وتحتاج إلى اطلاع واسع ومعرفة أدق ، هذا فضلاً عن التعقيد الناتج عن تعدد أسعار البضائع المعروضة فيها وأنواعها ، بحيث يتطلب الأمر وضع مواصفات فنية تفصيلية . . وقد يكون ثمن القرارات الخاطئة فادحاً في هذه الأسواق الواسعة . . ومن أجل ذلك تتطلب الإدارة العلمية ضرورة وجود وظائف إدارية متخصصة مثل بحوث التسويق وإدارة المبيعات . . الخ .

ومن مظاهر مجتمعتنا الدولى المعاصر ، أنه مجتمع تسود فيه متغيرات عالمية ، في مجالات السياسة والاجتماع ، وهذه المتغيرات تترك آثارها على المشروعات الكبيرة التى تتعامل مع الأسواق الخارجية ، الأمر الذى يجعل هذه المشاريع فى وضع يستلزم معه أن يكون لديها خبراء فى شئون الضرائب والقانون والعلاقات العمالية ، والتخصص قدر المستطاع فى الشؤون السياسية والاجتماعية . . الخ . . إلى غير ذلك مما يوضح الكفاءة العالية جداً التى ينبغى أن تتوافر فى الإحصائيين والكفاءات العالية جداً التى ينبغى أن تتوافر على وجه الخصوص فى المديرين الذين ينبغى أن يكونوا على قدر من الفهم والإلمام بمختلف هذه الفروع ، لأنهم يقومون بعملية التنسيق بين أوجه النشاط

عندما كان يعطى علينا فى هذه الدراسة أن نقوم بعرض تفصيلى لكثير

من الوظائف التي تتطلبها المشروعات وفقاً لنشاطها ، إلا أننا نفضل أن يكون الدارس على قدر من الدراية ببعض هذه الوظائف ، تاركين التفاصيل للمراجع المتخصصة في هذا الشأن .

ونحب أن نوضح إلى أننا سبق أن ذكرنا أن « هنري فايول » كان يرى أن أى منشأة صناعية سواء أكانت بسيطة أم معقدة ، صغيرة أم كبيرة ، تحتاج لأوجه النشاط الست الآتية : النشاط الفني ، والنشاط التجاري ، والنشاط المالى ، والنشاط التأمينى ، والنشاط المحاسبى ، والنشاط الإدارى .. وقد حدد « هنري فايول » المنشآت الصناعية بالذات ، ذلك لأن هذه المنشآت تحتاج لوجود الوظيفة الفنية . . « والوظيفة الفنية لا توجد إلا فى المنشآت الفنية المعقدة التى تقوم بعمل صناعى ، وهى تشمل الأبحاث الفنية من تحليل كيميائى ووضع الرسوم والنماذج وعمل الحسابات المختلفة لأجزاء السلعة المنتجة والتصميمات والتقديرات الفنية ودرس التحسينات . . الخ » .

وكبار الموظفين الذين يقومون بهذه الوظيفة مهندسون إخصائيون فى عمليات الإنتاج وهم الذين يقومون عادة بتنظيم أعمال المصانع والورش وتم العمليات الصناعية بواسطة رؤساء الورش والمقدمين ورؤساء طوائف العمال .

والمنشآت التجارية سواء أكانت كبيرة أم صغيرة تحتاج إلى المجموعات الخمس الأخرى من أوجه النشاط التى ذكرها « فايول » .

وبهنا أن نشير إلى أنه ليست هناك ثمة خلاف كبير بين « فايول » والمحدثين من العلماء الإدارة ، وذلك لأن « فايول » استعمل فى بحثه كلمة « نشاط Activities » بالإضافة إلى استعمال كلمة « وظيفة Function » ، فالنشاط التجارى أو الوظيفة التجارية نراه قد قسمها تقسيمات فرعية . . « كالبيع Buying ، والشراء Selling ، والمبادلة Exchange

بينما المراجع الأمريكية الحديثة تطلق على كل فرع من هذه الفروع إما كلمة نشاط ، أو كلمة وظيفة . . دلالة على أن كل فرع من هذه الفروع قد تطور ، وأصبح يوجد فيه متخصصون تعمقوا في بحوثهم ودراساتهم إلى الدرجة التي تسمح بالأخذ بهذا التطور في التقسيم الوظيفي في عصر التخصص العلمي الذي نعيش فيه الآن .

وفيما يلي نذكر بعض وجوه النشاط في المشروعات التجارية والصناعية ، بالإضافة إلى ما سبق أن ذكرناه عن النشاط الفني والنشاط الذي يتعلق بشئون الأفراد .

وظيفة الإنتاج :

توجد هذه الوظيفة في المشروعات الصناعية ، التحويلية منها أو التجميعية وتستهدف هذه الوظيفة تحقيق إنتاج السلع وفقاً للمواصفات الفنية اللازمة للإنتاج الصناعي ، والتي تقوم الهيئة العامة للتوحيد القياسي بوزارة الصناعة بوضعها هنا في مصر ، بواسطة لجان فنية متخصصة يختار أعضاؤها من كبار الإحصائيين ، ويراعى فيهم تمثيل المنتجين والمستهلكين بجانب الإحصائيين . .

ويقول « س. ا. فيرجسن C.E. Ferguson » عن وظيفة الإنتاج أنها « تعمل وظيفة الإنتاج على تحقيق أقصى طاقة إنتاجية يمكن الحصول عليها ، من مجموعة العناصر التي تسهم في الإنتاج ، أي أية مجموعة من كميات . . أو محتويات . . أو تدفق خدمات . . إلى غير ذلك من المدخلات » .

وفيما يلي النص :

“ A production function shows the maximum out-put attainable from any specified set of inputs, i.e. any set of quantities of ingredient inputs and flows of services of other inputs ”.

ولعل من المشكلات الحادة التي تعانيها الإدارة في أى نشاط إنتاجي ، هي مشكلة التوفيق بين مصادر الضغط المختلفة على الإنتاج . . والتي تتمثل في مصالح المستهلكين وخفض الأسعار بالنسبة لهم ، مع اقتران هذا الخفض بتحسين السلامة . . ومع مطالب العمال المستمرة لرفع الأجور وتخفيض ساعات العمل . . وفي اهتمام الدولة أو أصحاب الأعمال بتحقيق فائض . . وقد تطلب التغلب على هذه المشكلة وتحقيق أهداف المجتمع في التقدم والنمو ، أن تعمل مختلف الوحدات على رفع درجة الكفاية الإنتاجية ، حيث أنه يمكن بهذه الوسيلة تحقيق أكبر قدر ممكن من الوفورات الاقتصادية . . الأمر الذي يؤدي إلى نقص تكلفة الوحدة المنتجة ، مع زيادة أجر العامل في خلال الفترة الزمنية التي يسهم فيها العامل بالعمل في الإنتاج .

ومما لا شك فيه أن تحقيق رفع إنتاجية العامل هو الشغل الشاغل لإدارات الإنتاج في مختلف الوحدات . . أياً كانت هذه الوحدات . . سواء أكانت صناعية . . أو زراعية . . أو خدمات . . أو توزيع . . الخ . . وهذا التنوع هو الذي ترتب عليه صعوبة إيجاد مقياس . . أو معيار . . أو نمط . . يمكن عن طريقه قياس الكفاية الإنتاجية المناسبة . غير أن هذا لم يمنع المشتغلين في هذا الموضوع بوضع هذه المقاييس ، وتطويرها وفقاً للظروف المحيطة ، والمتغيرات التكنولوجية التي يشاهدها العالم ، في مجتمع دولي تستحدث فيه المخترعات والأساليب الفنية الجديدة كل يوم .

ولعل من المهم أن نوضح أن أى مجتمع من المجتمعات يهتم بوظيفة الإنتاج للأسباب الآتية :

— إن السياسات الاقتصادية تتطلب دائماً التوسع في التصدير وعلى وجه

الخصوص المنتجات الصناعية ، وهذا لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق رفع الإنتاج وخفض التكاليف ، وذلك حتى يمكن مقابلة المنافسة الخارجية .

— تقضى السياسة العامة في الدولة ، أن تصل السلعة إلى المستهلك المحلي بأقل سعر ممكن مع المحافظة على مستوى إنتاجها .

— تحقيق هذه الأهداف يتطلب وضع المواصفات القياسية ومراقبة تنفيذها .

— دراسة تكاليف الإنتاج ، وإمكانيات خفضها ، حتى وإن اقتضى الأمر التدخل في تحديد السعر ، وذلك إذا وجدت أى مغالاة ضاراً بحق المستهلك .

ومما لا شك فيه أن وظيفة الإنتاج إذا طبقت وفقاً للأساليب الإدارية والفنية الحديثة ، فإنها تسهم في تحقيق نهضة صناعية شاملة ، تهدف إلى رفع مستوى الحياة للمواطنين . . وتوفير الرخاء لجميع طبقات الشعب . . وتدعيم الاقتصاد القوي .

الشراء :

توجه المشروعات التجارية والصناعية اهتماماً كبيراً نحو شراء بضائعها ، وهي تعتمد في ذلك على ذوى الخبرة والكفاية من الفنيين والإداريين .

ومهما يكن من شيء فإنه يجب أن تتوافر فيمن يقومون بالشراء . « القدرة على التنبؤ » بخلاف أنواع السلع التي يقبل العملاء على شرائها ، وأن يراعوا في ذلك أهداف المشروع .

أو بمعنى آخر يجب على الذين يقومون بمهمة الشراء للمنظمة التي يعملون فيها أن يراعوا أهدافها حتى يمكن لجهودهم أن تكون فعالة وثمررة . وهذا

يتطلب وجوب توافر الكفايات الفنية التي تحسن القيام بمهمة الشراء ، وذلك لأنه « يترتب على الدقة في القيام بشئون الشراء . وعلى كفاية القائمين بأعماله نجاح عمليات الإنتاج وتسهيل وظيفة البيع » .

وفي الخارج تلجأ بعض المنظمات ذات النشاط المائل إلى التعاون سويّاً عن طريق تجميع مشترياتها والاتجاه بها رأساً إلى مصادر الإنتاج ، فإن هذه السياسة تساعد كثيراً على الحصول على خصم الكمية ، ويطلقون على مثل هذا النوع من التعاون اسم « الاتفاقات التعاونية » Cooperative agreements وعلى المشروعات المختلفة أن تراعى في سياستها للشراء ضمان وجود السلع باستمرار ، وذلك بتقرير حد أدنى للمخزون من هذه السلع تتخذ الإجراءات للشراء عند بلوغه . على أن تأخذ المشروعات في اعتبارها مدى الزمن الذي يستغرقه تنفيذ الطلب . وقد أطلق على الفترة التي يستغرقها تنفيذ الطلب في أمريكا اسم « الفترة المرشدة Lead time » ولمعرفة مدى هذه الفترة تلجأ بعض المنشآت في الخارج إلى الاستفسار من مصادر الشراء التي تتعامل معها عن مدى الفترة التي تستطيع تنفيذ الطلب فيها حتى تكون على هدى من ذلك عند إرسال الطلب بحيث تصل إليها السلع في الوقت المقدر والمناسب . ويجب أن تحرص المشروعات على ألا يتعدى المخزون حداً معيناً ، فإن كثرة المخزون تؤدي إلى ارتفاع تكلفة المشتريات ، وهذا قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار بيعها أو تقليل الربح الذي يعود على المشروع .

ويمكن القول في إيجاز أنه يقع على عاتق الذين يقومون بمهمة الشراء أن يراعوا في ذلك شراء النوع المناسب والكميات المناسبة ، بحيث تكون في متناول الجمهور في الوقت المناسب .

البيع :

« تشمل وظيفة البيع المجهودات الشخصية وغير الشخصية التي تبذل لحث العميل المرتقب على شراء سلعة أو خدمة ومساعدته على هذا الشراء أو على تقبل فكرة لها أهمية تجارية عند البائع » . وتلجأ المشروعات التجارية والصناعية إلى الطرق العلمية لتنشيط مبيعاتها .

وقد يكون من أهم العوامل التي تساعد على ذلك اختيار رجال البيع الذين يحسنون مقابلة العملاء ويتقنون فن خدمتهم ، فإن هذا يساعد كثيراً على تقوية ولاء المستهلكين للمشروع ، واستمرار تعاملهم معه ، فضلاً عن أنه يؤدي إلى زيادة عدد العملاء .

ومما يساعد على زيادة المبيعات أن تكون لدى المشروعات بحوث ودراسات تعين على معرفة أنواع السلع التي يقبل المستهلكون على شرائها ، والتنبؤ بأرقام مبيعات هذه السلع ، فإن معرفة المبيعات المحتملة ييسر وضع الخطط لتحقيق هذا الرقم .

كذلك مما يساعد على زيادة المبيعات تدريب رجال البيع وزيادة خبرتهم في أنواع السلع التي يتعاملون فيها وإلمامهم مع ذلك بأهداف المشروع .

الإعلان :

الإعلان بمختلف وسائله يعتبر عاملاً فعالاً في ترويج المبيعات ، وعلى هذا نجد أن هناك بعض المشروعات في مصر لا تهتم به ولا تضعه في المكان اللائق به من الاعتبار والتقدير ، ولعل ذلك يرجع إلى نقص الكفايات العاملة فيها .

وأعتقد أنه يجب على المشروعات التجارية والصناعية أن تولي الإعلان

ما يستحق من رعاية واهتمام ، وأن تقتدى في ذلك بالمنشآت التجارية والصناعية الناجحة والتي ساعد الإعلان على تنشيط مبيعاتها وازدهارها .

والإعلان يجب أن يكون له رسالة أعمق من أن يكون مجرد وسيلة لترويج المبيعات . إذ يجب أن يعمل على أن يخلق وعياً استهلاكياً بين المستهلكين بصفة عامة ، ومستهلكي السلع المنتجة بصفة خاصة ، حتى يحارب بذلك المشتغلين والمضللين والانتهازين .

ويجب على المشروعات التجارية والصناعية أن تلجأ إلى الطرق العلمية في تخطيط الحملات الإعلانية والتي تراعى استخدام وسائل الإعلانات المناسبة التي تساعد على تحقيق أهداف المشروع ، وهي تراعى في ذلك ما يأتي :

أولاً : يعتبر ضرباً من ضياع الأموال توجيه الإعلانات إلى غير الطبقة التي يرجى أن يكون العملاء منها .

ثانياً : يجب مراعاة الكفاية في تقسيم الإعلان بحيث يحقق الغرض المقصود منه . ويرى البعض بأنه لا بد من التزام نسبة معينة من مجمل الربح بحيث لا يتعداها ما يصرف على الإعلان ، والأفضل عندى أن يتم تحديد ذلك في ضوء الدراسات التي يقوم بها المختصون بتخطيط الحملة الإعلانية ، وأن يراعى في ذلك تحقيق التعاون الكامل بين القائمين على شئون البيع وشئون الإعلان .

ثالثاً : يجب أن يكون الغرض من الإعلان هو البيع ، أو المساعدة على البيع ، أو ترويج لفكرة ، والإعلان الذي لا يحقق ذلك عن طريق مباشر أو غير مباشر يجب تفاديه .

العلاقات العامة :

ترجع العلاقات العامة بمفهومها اللفظي العام إلى أول عهد البشر بالحياة ، فإن تجمع الناس في أى مكان وفي أى زمان ينشأ عنه بالضرورة الاتصالات والمعاملات والارتباطات «ولاشك أن إقامة المدن ، ونشأة التجارة . وتكوين الهيئات السياسية ، قد نشأ عنه نوع من العلاقات العامة قد يكون جيداً وقد يكون رديئاً» .

ولكن العلاقات العامة بمفهومها الحديث أصبحت ميداناً من ميادين الإدارة يستقل ببحوث ودراسات خاصة ويقوم على مفاهيم منظمة تعتبر عنصراً في الإدارة الناجحة للمنشآت على جانب كبير من الأهمية . وعرف بعضهم العلاقات العامة بأنها « الفن والعلم الذى يبحث هذه المشكلة الصعبة وهى . . . كيف يوطد الفرد أو المنشأة علاقتهما مع غيرهما من الأشخاص والمنشآت » .

ولكنى أعتقد أن إطلاق كلمة « العلم » على العلاقات العامة سابق للأوان . فانه لم يتم الاتفاق على قواعد عامة مقررّة في هذا الشأن يصح أن يطلق عليها اسم « علم » كما أن العلاقات العامة تقوم على حسن تنسيق العلاقات داخل المنشآت وتوطيدها مع المجتمع الذى تعيش فيه بحيث تكسب ثقته ورضاءه عن نوع النشاط الذى تزاوله ، والوسائل التى تتبع لتحقيق هذا الغرض لم تبلور بعد في مجموعة من الأصول والقواعد الثابتة يطلق عليها اسم « علم » . غير أنه يمكن القول أن العلاقات العامة تتبع سبل البحث العلمى فيما تقوم به من أبحاث ودراسات .

وقد عرفها Denny, Glenn بأنها الطريقة التى تستخدمها الإدارة للحصول على السلعة الحسنة والفهم المتبادل بين المنظمة وعمالها وموظفيها

والجمهور بوجه عام . وهى تستطيع الوصول إلى هذا الغرض فى الداخل عن طريق تحليل أعمالها الداخلية أو تصحيح الأوضاع فيها ، وفى الخارج عن طريق إنتهاج السياسات وبذل الجهود وتقديم الخدمات التى تكسبها رضا الجمهور عنها واطمئنانه إليها .

والمشروعات التجارية والصناعية أحوج ما تكون إلى العناية بالعلاقات العامة فى إدارتها فيجب أن يبدل الجهود المتواصلة لتوطيد العلاقات بينها وبين المجتمع الذى تعمل فيه ، لكي تتمكن من خلق صلات ودية مع غيرها من الأفراد والجماعات والمنشآت تقوم على الفهم المتبادل والمعرفة لأهدافها وما تعمله من أجل توفير أسباب الرفاهية والعيش الكريم للمواطنين ، فضلاً عن رفع مستوى الخدمات فى الوطن بوجه عام .

فيزداد بذلك تقدمها ونموها حتى تقترب من تحقيق أهدافها سواء منها ما يتعلق بتحسين شئون أعضائها الاقتصادية والاجتماعية ، وما يتعلق بتحسين شئون المجتمع بصفة عامة .

التمويل :

أن التمويل أمر حيوى جوهري بالنسبة إلى مختلف المشروعات ، إذ يجب عليها أول ما يجب أن تعد لنفسها خطة تمويلية سليمة ، تتضمن وسائل توفير القدر الكافى من وسائل رأس المال اللازم لها فى مزاولة نشاطها ، بحيث يمكنها توفير مختلف أنواع السلع والخدمات التى يحتاج إليها المستهلكون وسكان المناطق التى تعمل فيها ، وعليها أن تضع فى المكان الأول من الاعتبار عند بدء نشاطها احتمالات التوسع ، وما قد يطرأ عليها من ظروف تضطرها إلى بذل نفقات غير متوقعة ، وقد تبين من دراسات كثيرة أن عدم كفاية رأس المال كثيراً ما يؤدى إلى فشل المشروعات .

وقد ورد في المجموعة التي يصدرها القسم التجاري بحكومة الولايات المتحدة «أن من أهم العوامل التي تؤدي إلى فشل المشروعات البدء برأس مال غير كاف . فقد تحتاج بعض المشروعات في السنة الأولى إلى بعض الأموال النقدية لمواجهة النفقات غير المتوقعة ، وبعض المنظمين لا يحسنون إنفاق مصروفاتهم بدقة وعناية ، فيكون من نتائج ذلك أن يجدوا رأسمال هذه المشروعات لها قد نفذ تماماً قبل استكمال المشروع » .

ثم إن المال في المشروعات هو سبيلها إلى تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية . فإذا توافر لها منه القدر الكافي ، تم تكوينها على صورة لائقة ، وأمكنها أن تكون عميلاً ذا أهمية خاصة لدى مصادر الشراء ، فتسمح لها هذه المصادر بخصومات خاصة تميزها عن غيرها من العملاء ، وهذا مما يعينها على الوقوف أمام منافسيها ، ولعلها تبيع بأسعار تفضل أسعارها . وبذلك تزداد مبيعاتها وتتمكن من تحقيق فائض يساعدها على تدعيم مركزها . كما تتمكن عن طريق هذا الفائض أيضاً من تحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية للقوى العاملة التي تعمل به ، وقد تشارك أيضاً في تحسين شئون المنطقة التي تزاوّل فيها نشاطها .

ولهذا يجب على مختلف المشروعات أن تعد لنفسها خطة تمويلية ناجحة والخطة التمويلية الناجحة هي التي تتميز بالسهولة والوضوح ، وتمدد بصرها إلى ما بعد احتياجات المشروع الوقتية ، فتضع لها في حسابها ما يلائمها من الاعتبار والتقدير ، فإن أهم ما يجب أن تتضمنه هو التنبؤ . أما التمويل الذي يعتمد على التجربة التي قد تخطيء أو تصيب ، فانه يعنى أحد أمرين إما الإسراف أو تعرض المشروع للخطر .

التأمين :

وهناك أمر هام على المشروعات التجارية والصناعية ألا تغفله أو تهمله لأنه من الإجراءات والاحتياطات التي تدرأ عنها مخاطر المجهول وما قد يحمله المستقبل بين طياته من الحوادث والمفاجآت التي تؤثر في نشاطها أو تعوق تقدمها أو تؤدي إلى فشلها ، ذلك هو التأمين على ممتلكات المشروع ضد مخاطر الحريق والسرقة . كذلك التأمين على من يعهد إليهم بشئون مختلفة كأمناء الصناديق والمخازن ، ورجال البيع الذين قد يوكل إليهم تسلم أقسام معينة .

ومن حسن الإدارة أن يشمل التأمين القوى العاملة في المشروع ، فان ذلك يؤمن العمال والموظفين على مستقبلهم ويشعرهم بالضمان والاستقرار في وظائفهم ، ومن الوسائل التي تتبع مبادرة المشروعات بتطبيق التشريعات التي تسنها الدولة لمصلحة هذه الفئات ، وتعمل جاهدة على أن تزيد من هذه الضمانات طبقاً لما تيسره لها إمكانياتها الخاصة ، وما يتفق مع رسالتها . ولا شك أن قيامها بذلك يساعد كثيراً على رفع الروح المعنوية ، فان معظم الذين يقع على عاتقهم مهمة الإدارة التنفيذية يؤمنون بأهمية ارتفاع الروح المعنوية ، ويرون فيه قوة دافعة في المنظمة . هذا إلى أن ذلك يساعد على غرس روح الإيثار والتعاون الاختياري في تحقيق الهدف المشترك ، وكذلك يخلق جواً من التعاون المثمر الذي ينعكس أثره على زيادة الإنتاج .

ومن أجل ذلك تتجه المجتمعات الناهضة إلى تأمين الفرد ، واعتباره طاقة خلقة تساهم في بناء المجتمع ، ومن هنا اتجه تفكيرنا الثوري إلى سن التشريعات التي من شأنها أن ترتفع بالإنسان فوق مستوى الآلة ، إذ بينما كنا نرى فيما مضى أرباب الأعمال يهتمون بالآلات وصيانتها ، كانوا يتهاونون تهوئاً معيياً في حق

سيد الآلة ومحركها وهو العامل ، ولا يعطونه حقه من التقدير والرعاية ، وهذا ما تداركته مصر عندما أصدرت قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ، إذ كفل هذا القانون تأمين العمال وذويهم من بعدهم تأميناً إجبارياً ضد أربعة أنواع من المخاطر التي يتعرضون لها ، وهي :

١ - التأمين ضد إصابات العمل بمعناها الواسع ، ويقصد بها الإصابات التي تقع نتيجة حادث بسبب العمل وفي أثناء تأديته . والأمراض المهنية التي يصاب بها العامل بسبب اشتغاله بعمل معين وفقاً للجدول المرفق بالقانون .

٢ - التأمين ضد الشيخوخة .

٣ - التأمين ضد العجز الكامل قبل بلوغ الشيخوخة .

٤ - تأمين أسرة العامل ضد وفاة عائلها لسبب خلاف إصابات العمل .

وقد نص القانون المذكور على وجوب اتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيق نوعين آخرين من التأمين استكمالاً للضمان الذي يوفره المشروع لعمال الجمهورية العربية وهما : التأمين الصحي وتأمين البطالة وقد صدر فعلاً في مارس سنة ١٩٦٤ القانون رقم ٦٣ لسنة ٦٤ ليحل محل القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ مقررأ إضافة نوعين جديدين من التأمينات الاجتماعية : التأمين الصحي والتأمين ضد البطالة ثم توالى بعد عام ١٩٧١ ، ١٩٧٣ كثيراً من التشريعات الإصلاحية والتأمينية التي تستهدف تشر مظلة التأمينات على جميع المواطنين .

كل هذه الخطوات تساعد على رفع الروح المعنوية لدى القوى العاملة ، وتخلق فيها الشعور بالولاء نحو العمل ونحو الوطن الذي قدر قيمة الإنسان فأحسن تقديره ، فلم يبق بعد ذلك إلا أن تستشعر القوى العاملة واجبها بما يرتفع إلى مستوى النظام الذي آمن بها وأحسن إليها ، خاصة وقد أنشئت وزارة للتأمينات .

وبلاحظ أن هناك بعض السلع والمواد الخام التي يتعامل فيها في أسواق البورصة سواء منها الحاضرة أو الآجلة ، كالقطن مثلاً يستطيع المتعاملون أن يؤمنوا أنفسهم ضد مخاطر تقلبات الأسعار ، وذلك عن طريق التحويط Hedging ، وبذلك يؤمنون تجارتهم المخاطر التي تتعرض لها نتيجة التعامل مع إحدى البورصات ، عن طريق التأمين والتحويط لدى بورصة مقابلة ونعني بذلك بورصتي البضاعة الحاضرة والعقود ، هذا في المجتمعات التي توجد فيها بورصات متخصصة .

الإحصاء والمحاسبة :

من الأمور التي يجب أن توليها المشروعات التجارية والصناعية عظيم اهتمامها وعنايتها التمسك الشديد بمراجعة أعمالها ، وجرد محتوياتها واعتمادها في ذلك على خبر العناصر التي تتصف بالكفاية .

وللأسف الشديد فإنه توجد بعض المشروعات التي لا تراعي الكفاية والدقة في اتباع هذه القاعدة على الرغم من أهميتها ، ومن أن عدم مراعاة الدقة في اتباعها يعتبر من العوامل التي تؤدي إلى فشل المشروعات .

وقد تطورت الوظيفة المحاسبية حتى أصبحت تشمل كل النواحي الإحصائية التي تفيد في معرفة الحقائق واستخراج البيانات : وعمل المقارنات ، والتنبؤ بالاتجاهات ، وهذا مما يساعد كثيراً في رسم السياسات التي يقوم عليها نشاط المشروعات ، كما يعين على تعرف نواحي الضعف واتخاذ ما من شأنه التغلب عليها والعمل على زيادة الكفاية في المشروع . وهكذا يجب أن تهتم المشروعات الصناعية والتجارية بالمحاسبة والإحصاء واشتراط الكفايات اللازمة فيمن يقومون بها . . إلى غير ذلك من العوامل السابق توضيحها .

وأخيراً . . فإن الإنسان يشاهد في مجتمعاتنا الدولية المعاصر ، تطورا اجتماعياً هائلاً . . وتغيراً ضخماً من موقف الإنسان من هذا التطور . . فلقد

كان الإنسان في بادئ الأمر يكره الآلة . . . وصار الآن يستخدمها في كل شيء . . . بل صار يطورها بشكل مذهل ليخضعها لإشباع مختلف احتياجاته . . . وهذا التطور يستند إلى مراقبة مختلف وظائف العمل وسيادة العلاقات الإنسانية بينها . . .

إننا نعيش وسط عالم متحرك . . . الأمر الذي يفرض علينا أن نسرع الخطى . . . وأن لا نكون متخلفين بحيث نجر فناء دوامة الأحداث المخطط بنا . . . وأن خلق فئة من الإحصائيين الفنيين ، وفئة من المديرين على أعلى مستوى من الكفاءة والقدرة ، ووجود نظام تعليمي ملائم . . . لكفيل بأن يحقق لنا سرعة معقولة في أداء العمل . . . وكفيل بأن ييسر لنا مهمة السير قدماً في خطوط التنمية ، وتحسين الشئون الاقتصادية والاجتماعية لجموع المواطنين .

إننا في عصر . . . نحاول فيه الإنسان أن يستكشف الفضاء الخارجي لتسخير إمكانياته لخدمته . . . ومن أجل هذا أنشأت الدول الصناعية الكبرى « وكالات للفضاء » . . . فلنقرأ معاً هذا الخبر الذي نشر بجريدة الأهرام في يوم ١٢-١٩٧٣ .

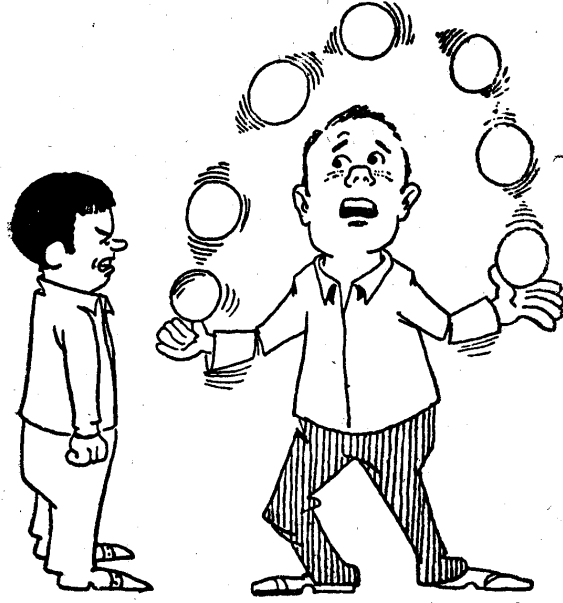
« مرت سفينة الفضاء الأمريكية بايونير - ١٠ مساء الإثنين بأقرب نقطة من كوكب المشتري ، وهي على بعد ٩٣١ ألف و ٤٠٠ كيلو متر - الساعة الرابعة والنصف من فجر هذا اليوم ، وتواصل السفينة لآل رحلتها في الفضاء الكوني بين الكواكب حيث تمر بكوكب زحل وأورانوس وفيتون وبلوتوم ، وبعد مرورها بالكوكب بلوتوم ستترك بايونير ١٠ - المجموعة الشمسية وتتجه في الفضاء الخارجي في أول رحلة من نوعها تستغرق ٨ ملايين عام نحو مجموعة شمسية أخرى » .

ومن الحقائق التي ينبغي أن تعرف مقترنة بهذا الخبر . . . أن المسئولين عن هذا المشروع أعلنوا منذ أكثر من ٢١ أسبوع . . . عن أن سفينة الفضاء هذه ستصل إلى هذه النقطة وإلى غيرها من النقاط وعلى هذا البعد . . . وفي نفس

التاريخ . . بالساعة والدقيقة والثانية !!! .. بعد أن تكون قد قطعت أكثر من ٢٦٠ ألف مليون ميل !! ..

وكذلك نحن نعرف أن الاتحاد السوفيتي أطلق سلسلة المحطات الأوتوماتيكية الفضائية إلى كوكبي الزهرة والمريخ ، وأن هذه المحطات مكنت من الحصول على مجموعة المعلومات القيمة ، فمثلاً نقلت المحطة (فينيرا - ٨) خلال خمسين دقيقة عام ١٩٧٢ معلومات حول كوكب الزهرة من فوق سطحه . . وفي عام ١٩٧٣ وصلت المحطة « مارس - ٦ » إلى سطح كوكب المريخ . . وللمرة الأولى قامت بعمل قياسات بارومترية لأجوائه . ومن الحقائق التي يعرفها مجتمعنا الدولي المعاصر استخدام فرع الصواريخ الفضائية بصورة واسعة في الاتصالات التليفزيونية واللاسلكية ، وخدمات الأرصاد الجوية ، والملاحة ، ودراسة مصادر الثروة الطبيعية ، والأبحاث الجيوفيزيائية ، والمشاهدات الفلكية . . إلخ .

ولعل هذا يعطي صورة لما يحدث في عالم اليوم . . عالم حضارة ما بعد التصنيع . . حيث تبذل القوة العاملة فيه أقصى طاقاتها وإمكاناتها . . بالعمل الجاد المثمر البناء . . وللمحافظة على معدلات عالية في الأداء . . وعلى أن يشعر كل فرد في المشروع بمسئولية المالك صاحب الشيء . . الأمر الذي يحفز على أداء الأعمال طبقاً للواجبات المحددة ، والمعدلات المستهدفة . . أن الدول الصناعية تتسابق نحو مستقبل أفضل ، رغمًا عن معدلات التنمية التي حققها . . وقد تختلف هذه الدول في المذاهب السياسية ، أو الجوانب العقائدية . . غير أن كل منها تبذل أقصى طاقة لها لرفع معنويات عوامها ، وخلق الحوافز التي تدفع الجميع إلى العمل . . ومما لا شك فيه أنه لا يكفي إطلاقاً وجود إشراف دقيق . . أو إدارة حازمة لتحقيق الأهداف . . كلا . . إنما ينبغي أن يرتفع جميع أفراد القوة العاملة إلى مستوى المسئولية بالنسبة لأداء الواجبات الملقاة على عاتقها . . وفي



يفي أن لا يتولى أى وظيفة قيادية فى أى مستوى من المستويات ، إلا الأكفاء
فلا . . والكفاءة لها مقاييس علمية متعارف عليها ، بحيث لا تسمح للملاقات
الشخصية أو « الفهلوة » أن تجد سبيلها إلى هذه المراكز . . . إن الإدارة فى
مجتمعاتنا الدولى المعاصر لم تعد لعباً بالبيضة والحجر !!

لتوصل إلى مستويات عالية للإنتاج من حيث الكمية والكيفية . . ويجب أن
يسود هذا الشعور جميع المستويات . . من القمة حتى قاعدة البناء . . من
رئيس مجلس الإدارة . . إلى نائبه . . إلى المدير العام . . إلى مديرى الإدارات
.. إلى المراقبين . . إلى رؤساء الأقسام . . إلى المشرفين . . إلى العمال . ومن
أجل هذا نجد قادة البلاد النامية يناشدون شعوبهم ببذل الجهد من أجل التصنيع
فنهرو مثلاً كان يقول لشعبه « لقد حكم على هذا الجيل بالعمل الشاق » ..
وعبد الناصر كان يقول « سنزحف إلى الأمام كشعب واحد نذر نفسه للعمل
.. سنمضى فى زحفنا المقدس فى سبيل التصنيع » .. ويقول أنور السادات
« على الرغم من الزيادة المستمرة فى الإنتاج ، إلا أننا لم نستطع أن نفي
بجميع احتياجات الجماهير التى تزايدت هى الأخرى وتنوع عاماً بعد عام » ..

ويرجع ذلك إلى أسباب عديدة منها « تخلفنا النسبي في ميدان العلم والتكنولوجيا وما يعانيه القطاع العام من أوضاع بيروقراطية تقلل من فاعليته » . . . وبطالب بمواجهة هذا التحدي عن طريق « إقامة دولة حديثة مسلحة مديناً وعسكرياً بأحدث أسس العلم والحضارة والتقدم . . . وإلا نكون قد حكمنا على أنفسنا وعلى أولادنا من بعدنا بالتشرد » ثم يناشد جماهير شعبه « ببناء دولة لا تقنع باستيراد بعض منجزات العلم الحديث . بل تزدهر فيها شخصية الإنسان وثقافته . . . وتنوع معارفه وتنطلق قدراته ليقيم بنفسه منجزات العلم على أرضه . . . دولة تقوم على الديمقراطية والتكنولوجيا المتطورة باستمرار من أجل زيادة الإنتاج كماً ونوعاً بمعدل ينمو باطراد من أجل زيادة الدخل القومي بمعدل يزيد على معدل نمو عدد السكان . . . دولة المجتمعات الصناعية . . . دولة العمل المنظم والعزم والإيمان بالقضية » .

ولعل هذا بعضاً مما يجب أن تعرفه جميع القيادات الإدارية في مجتمعنا ، حتى تقوم الوحدات المختلفة للعمل في مختلف أوجه النشاط . . . الزراعي والصناعي والتجاري . . . ينبغي أن يتضح كيف يستخدم الفلاح الأساليب الفنية في بذل الأرض وجنى الثمار . . . كيف يستخرج الشعب كنوز أرضه المتمثلة في المناجم والمهاجر . . . كيف يدخلوا الجميع فعلاً عصر التصنيع . . . لأن هناك مجتمعات فعلاً دخلت عصر « حضارة ما بعد التصنيع » . . . كل هذا لن يتحقق إلا بالعمل العلمي المنظم . . . وبالقيادات العلمية الإدارية المؤمنة القادرة . . . وبالقوة العاملة الفاعلة لدورها . . . والقادرة على أداء واجبها . . . ولعل هذا يوضح لنا أنه ينبغي أن لا يتولى أى وظيفة قيادية في أى مستوى من المستويات إلا الأكفاء فعلاً . . . والكفاءة لها مقاييس علمية متعارف عليها . . . وأن لا تسمح للعلاقات الشخصية أو المحسوبية أو « الفهولة » . . . أن تجد سبيلها إلى الترقى إلى الوظائف الأعلى . . . ومن أجل هذا سنتكلم في الباب المقبل عن « التنظيم العلمي وعناصره » . . . حتى نتعرف على الأسلوب الذي قاد المجتمعات إلى أعلى درجات الرقي والتقدم .

القدرة الادارية ووظيفة التوجيه الادارى

Managerial Ability and Managerial Function of Direction

لعل من الأهمية بمكان أن نوضح أنه ينبغي علينا أن نتفهم جيداً مفهوم القدرة الادارية بمعناه العلمى الواسع ، ذلك أن القدرة الادارية تعنى بالدرجة الأولى قدرة المدير على التأثير فى الجماعة التى تعاونه أو تعمل تحت قيادته ، وقدرته أيضاً فى أن يحقق بين هذه الجماعة مفهوم التعاون الصادق فى العمل معاً من أجل تحقيق أهداف المشروع .. وهناك الكثير من علماء الادارة يؤكدون « أنه من الصعب القول أن الجنس البشرى قد انتقل من الحوافز السلبية : كالعقاب الجسدى ، والحرمان من الوسائل التى تمكنه من الحياة وممارسة الحرية ، وتنزيل الدرجة وإشعاره بالاحتقار .. يقول العلماء من الصعب القول أن الانسان انتقل من هذه الحوافز السلبية إلى الحوافز الايجابية مثل المكافآت لتصحيح السلوك ، إن مجتمعنا المعاصر يستخدم كلى الأسلوبين .

وفى ما يلى النص :

It is not possible to say that mankind has moved from negative motivation, such as physical punishment, loss of means of livelihood and freedom, demotion and disgrace, to positive motivation, such as rewards for correction behaviour. In our society both techniques are employed.

الهدف من استخدام الحوافز

ومما لا شك فيه أن الهدف من استخدام مختلف أساليب الحوافز ، سواء أكانت سلبية أم إيجابية ، هو تحقيق أعلى قدر من الكفاءة الانتاجية

فالحوافز السلبية ترى إمكان تحقيق الكفاءة عن طريق إشعار الشخص بالحرمان الذى يعانیه والذي يجعله يحس بالنقص فى حياته ، الأمر الذى قد يدفعه إلى تقويم شئونه . أما الحوافز الإيجابية ، فإنها تعرض على الأشخاص جوانب تشبع عن طريقها احتياجات الأفراد ، وفى مقابل ذلك تطلب منهم الاستجابة لرغبات رئيسهم *conformance to the superior's* غير أن البحوث والدراسات النفسية الحديثة كشفت عن أساليب أكثر تهذيباً ورقياً *More refined techniques* ، هذه الأساليب وجدت استجابة واسعة من دوائر الأعمال ، وذلك لأنها استطاعت أن تحقق الكفاءة الانتاجية للقوى الوظيفية ، ومن هذا المنطق فإنهم ينظرون إلى هذه الأساليب على أنها « أدوات لتحقيق الأداء الفعال للمستخدمين » .

New tools in achieving effective performance of employees.

ونحن نحب أن نوجه نظر الدارسين للعلوم الادارية ، أن القدرة التأثيرية للمديرين على اتباعهم كانت ومازالت موضع بحوث مستفيضة من العلماء .. فالبعض يتساءل .. هل هذه القدرة التأثيرية هى عبارة عن نوع من التعامل أو معالجة الانسان « كشيء » يمكن إخضاعه لرغبات الرؤساء؟ .. إذا كان الأمر كذلك ، فإن مثل هذه القدرة التأثيرية تصبح أمراً مزعجاً !! غير أن كثير من العلماء أيضاً يقررون أن الأسس الأخلاقية تعتبر من أهم دعائم الثورة الادارية الحديثة ، فإذا كان الأمر كذلك ، فإنه يمكن مقاومة ذلك عن طريق الوازع الأخلاق *Moral restraint*

ولعل من الأهمية بمكان أن نوضح أن عالم الادارة « تشستر برنارد » قد كتب منذ أكثر من ثلاثين عاماً عن ضرورة الاهتمام بالقيم الروحية والاجتماعية لدى القوى العاملة فى مختلف المشروعات ، وأثر هذا الاهتمام فى تحقيق الكفاءة الانتاجية ، حيث أنه يقول « أن الاهتمام بالاحتياجات الروحية

والاجتماعية متابعين قد يكون أكثر فعالية في التأثير عليهم من المكافآت المادية .

“the attention to the psychic and social needs of subordinates is probably much more effective in influencing people than physical rewards.”

ربما لاشك فيه أن عالمنا المعاصر قد أوجد الكثير من الأساليب التي تقوم على وسائل الاتصال الحديثة في إدارة الأعمال ، والتي يمكن للمدير القادر أن يستفيد منها في تحقيق أهداف المشروعات ، وفي نفس الوقت تعاون الجماعة معه أو مع بعضها ، وجميع الأساليب الحديثة تحفظ للإنسان العامل عزته وكرامته . وتتطلب وسائل الاتصال الجيدة ضرورة تفهم شخصية التابعين ، ومن أجل ذلك ينبغي إفساح الوقت للتعرف على ما يدور في أذهان المروسين وما يردونه على ألسنتهم ، هذا بالإضافة إلى التعرف على آرائهم ووجهات نظرهم ، ومن خلال ذلك يستطيع المدير القادر أن يتخذ إلى أعماق شخصية المرووس ، وبذلك يستطيع أن يستخدم أفضل الأساليب العلمية الحديثة المناسبة لخلق الحوافز .

ومن الدراسات الهامة التي ينبغي على القيادات الإدارية أن تتبعها ، تلك لدراسات التي يقوم بها المعهد الأمريكي للبحوث الاجتماعية التابع لجامعة ميتشجان Institute for social research at the University of Michigan فهذا المعهد قام منذ عام ١٩٤٧ بدراسات عديدة حول علاقات المديرين بتابعيهم ، وأثرها في الروح المعنوية والانتاج ، وقد وجد أنه يدخل في نطاق الروح المعنوية الرضا النفسي عن العمل ، وما يوفره العمل من مظاهر تضي على الموظف الشعور بالعزة والكرامة Prestige satisfaction ، والافتناع بالتنظيم الذي يعمل فيه الشخص كنظام ، وكذلك الافتناع ببعض

الجوانب غير المباشرة ، كالأجور والترقيات وفرص التنقل .. الخ . هذا بالإضافة إلى الفرص التي يتيحها العمل للموظف ليستطيع من خلالها استخدام مهاراته الخاصة .. ومن الجوانب الهامة لهذه الدراسة أنها أوضحت :

« أن هناك بعض الموظفين الذين يشعرون برضاء نفسى كبير عن المنصب الذى يشغلونه ، غير أنهم فى نفس الوقت يشعرون بكثير من عدم الرضا عن المنظمة التى يعملون فيها كنظام »

وفىما يلى النص

Employees may show high job satisfaction but feel very much dissatisfied with the organization as a system.

العقلية الادارية .. وعصر المؤسسات الكبرى

لقد أوضحنا من قبل أن الادارة العلمية منذ نشأتها ، أكدت أنها بالدرجة الأولى « ثورة عقلية » .. وأن هذه الثورة العقلية ينبغي أن يشارك فيها جميع المستويات العاملة فى المشروع ، أيا كان نشاطها أو مراكزها الوظيفية . وتؤكد الدراسات العلمية المرتبطة بالثورة الادارية هذه الحقيقة ، خاصة وأن مجتمعتنا الحديث ، صار من خلال تطوره فى الخمسين سنة الأخيرة مجتمع المؤسسات A society of institutions ، ويقول « بيتر دركر » أن أبرز سمات مجتمع المؤسسات أن كافة أوجه الواجبات والمهام الاجتماعية قد أوكلت إلى وحدات كبيرة . every major social task has been entrusted to large organizations “

ولعل من الأهمية بمكان أن نوضح أن المراجع العلمية التى تخرج من الغرب ومن الشرق ، توضح أن مجتمعتنا الدولى المعاصر يعيش عصر

المؤسسات الكبرى.. وأن عصر المؤسسات هذا لم يعد قاصراً فقط على تنظيم الدولة وهيكل الحكم فيها ، وتدعيم سلطة المؤسسات الديمقراطية في ممارسة شئونها ، إن كل هذا صار في عصر المتغيرات العالمية جزءاً من كل .. فإن عصر المؤسسات شمل مختلف أوجه نشاط الدولة ومرافقها ، بما في ذلك النشاط الاقتصادي والصناعي والتجاري والثقافي والصحي .. الخ .

ومما لاشك فيه أن الوحدات الكبيرة لكي تدار بأعلى قدر ممكن من الكفاءة ، فإنها في حاجة إلى استخدام أفضل العقول البشرية .. وعلى قدر توافر هذه العقول يمكن تحقيق معدلات أسرع في النمو وتحقيق مستوى أعلى من الرخاء والرفاهية للمواطنين .. بل إن هناك الكثير من العلماء ومن بينهم مثلاً : العالم الأمريكي « بروفيسور ديريك د . برايس » يوجهون النظر إلى أهمية هذه الحقيقة في تطورنا الحضاري المعاصر .. فهذا العالم مثلاً يتكهن بأن البشرية ستواجه أزمة لانظير لها .. إنها أزمة في « العقول » والسبب في ذلك كما يرى أصحاب هذا الرأي أن المجتمع الدولي نسي في خضم قلقه على نقص احتياطات الوقود وغير ذلك من المواد الأولية .. هذا المجتمع ، أو أغلب سكانه وهم على وجه الخصوص دول العالم الثالث ، قد نسوا موارد أكبر قيمة وهي « الموارد البشرية » .. فالعلم هو أهم دعائم مجتمعاتنا المعاصرة .. خاصة وأنه ضرب مثلاً من الولايات المتحدة الأمريكية قائلاً : « أن أحسن الفروض تؤكد أنه من بين مجموع سكان الولايات المتحدة ، ومع توافر الظروف البيئية الصالحة للعملية التعليمية ، فإنه لن يستطيع سوى ٦ - ٨ في المائة من سكان أمريكا أن يصبحوا علماء ، مع ملاحظة أنه يؤخذ في الاعتبار عند تقدير هذه النسبة أعداد المتخصصين في أدنى سلم الدراسات العليا المتخصصة ، ثم يستطرد ذاكرةً : أنه حتى هذه الأعداد القليلة من العقول البشرية لن يتسنى للمجتمع أن يستخدمها الاستخدام الأمثل في مجال تخصصها ، والسبب في

ذلك يرجع إلى أن بعض هؤلاء بارادتهم الحرية يجد نفسه في فترة من فترات حياته أنه ليس لديه الرغبة في تكريس نفسه ووقته للبحث العلمي الذي تخصص فيه ، أنه يفضل مجالات أخرى من النشاط المبدع الخلاق الذي يسعده ويتلاءم مع ظروفه النفسية والبيئية والاقتصادية .

ويرى المحللون من علماء العالم ، أن المؤسسات الكبرى استطاعت أن تحل بعض مشكلاتها عن طريق إغراء « العقول » بالهجرة إليها .. وأن الذي يقرأ الصحف والمجلات العالمية يجد فيها الكثير من الاعلانات عن وظائف خالية في هذه المؤسسات ، وأن هذه الاعلانات كثيراً ما توجه رسالتها إلى « سوق العقول » .. وهي غالباً الدول التي توجد فيها هذه العقول ، والتي يتضح من الظروف البيئية التي تعيش فيها هذه المستويات الممتازة أن ظروفها الاقتصادية صعبة .. وأن هذه الظروف الصعبة أمام الاغراء المادي . والظروف المعيشية الأفضل المعروضة عليها ، ستجعلها تستجيب للهجرة إلى هذه المواطن .. ومن بين الدول التي تلجأ إلى ذلك الولايات المتحدة الأمريكية فإنها توفر نسبة من حاجاتها من القدرات العلمية عن طريق « استيراد العقول » من البلدان الأخرى وخاصة من البلدان النامية .. ومنها مصر .. ومثل هذا الأسلوب يجعل الدول النامية تصاب بما نطلق عليه « نزيف العقول » .. وبذلك تزداد الدول الغنية غنى .. وتزداد الدول النامية فقراً .. خاصة وأن العلماء يقدرون أن الطريق الذي يتعلم فيه الفرد ابتداء من الصف الأول في المدرسة الابتدائية إلى الصف الأخير في المعهد أو الجامعة يمتد حوالي ١٥ سنة ، ثم بعد هذا الدراسات العليا التي لا يتحقق بها إلا القادرون عليها ، وهم من الصفوة الممتازة البارزة في مراحل تعليمها .. هؤلاء بعد المراحل الشاقة من التعليم .. وكذلك ماتتحملة الأسرة والدولة من تكاليف .. بعد

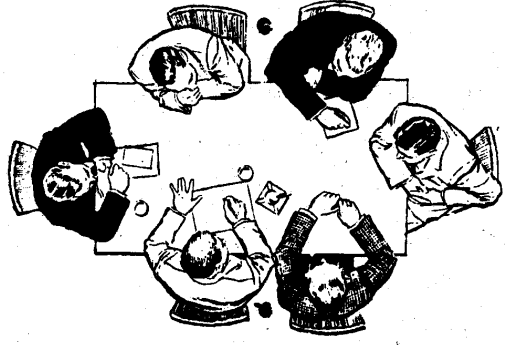
كل هذا .. تستورد هم الدول الغنية في سهولة ويسر .. أى تأكل الدول الغنية الثمرة بعد تمام نضجها .

من أجل ذلك فإن القدرة والعقلية الادارية ينبغي أن تكون في موقف يحررها من كثير من روتينيات العمل الذى يتسم بطابع البيروقراطية والتخلف وأن ترحب في نفس الوقت بالمسئولية الكاملة عن النتائج في نطاق مانتادى به الثورة الادارية .. وهو «الادارة بالأهداف» ويدخل في نطاق ذلك التنبؤ والتخطيط في مجال الاحتياجات الوظيفية والعلاقات الاجتماعية في المؤسسات الكبرى التى تعتبر من أكبر سمات مجتمعاتنا المعاصر .. وأن الثورة الإدارية تضع على عاتق القدرة الادارية واجباً على جانب كبير من الأهمية .. وهو ضرورة مسابرة ركب الثورة العلمية والالام بالتطورات المستمرة في شتى فروع العلوم : وضرورة توفر أقصى حد من الدقة في الكشف عن قدرات الأفراد واستعدادهم ، وتوفير الأسلوب الأمثل للتدريب والتعليم لتحقيق ترابط عضوى بينها وبين التقدم التطبيقي العلمى والتكنيكي والاقتصادى للمؤسسة أو المنشأة أو الوحدة التى يديرونها .. فاذا توافر كل ذلك ، فإن التوجيه الادارى يستطيع أن يقوم واجباته التى تسهم في تطور المشروعات وتقدمها بما يحقق الرخاء والرفاهية ، ليس فقط للعاملين وأصحاب المشروعات ، بل أيضاً بالنسبة للمجتمع الذى تعمل فيه.

Principles of Direction

مبادئ التوجيه الادارى

ينبغي أن يكون واضحاً قبل أن نتكلم عن مبادئ التوجيه الادارى ، أن الهدف النهائى للتوجيه الادارى هو تحقيق التعاون الفعال بين المروؤسين لتحقيق أهداف المشروع . وفى ضوء هذا الهدف نورد بعض المبادئ التى يمكن أن تسهم في تحقيق هذا الهدف ، وذلك إذا تم تطبيقها في إطار من الأصول العلمية للإدارة .



تحتاج القدرة الإدارية لتحقيق أهدافها إلى « مجمع العقول » القادر على توفير المعلومات الكافية لهؤلاء الذين يقع على عاتقهم مسئولية تنفيذ البرامج في الإدارات المختلفة . . وكذلك تحتاج القدرة الإدارية إلى العقول المتخصصة في مختلف أوجه نشاط المنشأة ، والتي ينبغي أن تشارك إيجابياً في التخطيط الواعي الذي يساعد على استيعاب وجوه نشاط الإدارات في اتجاه غاية واحدة . . إن العقول المفكرة هي القادرة على إحداث الثورة العقلية التي تعتبر شعار الإدارة العلمية منذ نشأتها . . فهذه العقول مثلاً هي التي تمكنت من أن تغذي الحاسبات الإلكترونية التي تستخدمها المؤسسات الكبرى في تصريف شئونها ولتوضيح ذلك نشير إلى أن هناك خاسباً إلكترونياً في جامعة « جون هوبكنز » بأمريكا يستطيع أن يقوم بعمليات حسابية في الدقيقة الواحدة . . لا يستطيع أن يؤديها أنيق علماء الرياضة إذا عمل أربعة وعشرين ساعة في اليوم ، ولمدة أربعة آلاف عام ! ! . .

١ - مبدأ إسهام الفرد في تحقيق الهدف :

Principle of Individual Contribution to Objective

ينبغي إعطاء أهمية خاصة للفرد كعضو في جماعة ، والاهتمام بمدى قيام الفرد بمسؤولياته وواجباته طبقاً للمتطلبات العلمية المقررة للأداء الوظيفي ، فإن في هذا إسهام من الفرد في تحقيق كفاءة الأداء لعمله ، وبالتالي كفاءة الإنتاج ، وهذا بالتالي يضع على عاتق المديرين مسؤوليات متعددة ، ليس منها فقط توجيه الفرد إلى الأسلوب الأمثل للأداء ، إنما ينبغي أن يقترن ذلك بالملاحظة الوظيفية لإمكان أداؤها على أفضل وجه ممكن . ومما لا شك فيه أن توافر جميع هذه العناصر ، إذا اقترن بأفضل الوسائل التي تحفز الفرد على العمل في نطاق الخطط المقررة والمعدلات المستهدفة ، فإن ذلك يترتب عليه بالضرورة إسهام الفرد في تحقيق الهدف من أدائه الوظيفي ، وبالتالي إسهامه أعظم إسهام في تحقيق أهداف الجماعة .

to assure the most effective contribution possible to the group objectives sought.

٢ - مبدأ انسجام الأهداف :

Principle of Harmony of Objectives

يتطلب التوجيه الإداري السليم ضرورة التأكد من فهم المرؤوسين تماماً للهدف المطلوب منهم ، ومن انسجام هذا الهدف مع الهدف الكلي العام للمشروع الذي يعملون فيه ، وينبغي أن يكون مفهوماً أيضاً أن مسئولية توضيح هذا الفهم والتأكد من توافره لدى القوى العاملة ، تقع على عاتق جميع المديرين أياً كانت مراكزهم في المستويات الإدارية ، ومواقعهم في الهيكل التنظيمي للمشروع ، وأن هذه المسئولية تقترن بمعنى على جانب كبير من الأهمية وهو « أنه ينبغي على المدير أن يتأكد من أن تحقيق أهداف المرؤوسين يكون منسجماً مع تحقيق أهداف الجماعة » .

the manager must make the attainment of individual subordinates' objectives harmonize with the attainment of group objectives.

كما وينبغي أن يكون واضحاً أنه ينسجم مع هذا المعنى شعور المديرين بمسئولياتهم قبل المشروعات التي يديرونها ، وشعورهم أيضاً قبل المجتمع الذي تتواجد فيه هذه المشروعات ، وأن مشروعاتهم إن هو إلا جزء من كل the firm is a part ، ومن هذا المنطق فإنه ينبغي على المدير أن يؤدي واجبه باستقامة وكفاية لتحقيق العمل الجماعي بأعلى قدر من التنسيق بين المرؤوسين ، مع سيطرة أن الغرض العام هو تحقيق أهداف المشروع .

The manager is obliged to act with both integrity and efficiency in achieving highly coordinated teamwork among his subordinates with the dominant purpose of accomplishing the enterprise objective.

٣ - مبدأ كفاءة التوجيه :

Principle of Efficiency of Direction.

يمكن القول في إيجاز أن التوجيه يتصف بالكفاءة ، إذا كانت الأساليب الفنية ، ووسائل الاتصال ، وجميع أوجه النشاط الذي يتضمنه التوجيه ، تؤدي إلى تحقيق أهداف الجماعة ، على أن يكون تحقيق هذه الأهداف بأقل قدر ممكن من عدم الرضى ، وبأقل قدر ممكن من التكاليف أو غير ذلك من النتائج غير الملموسة التي لا يتطلع إليها العاملون نتيجة لما يبذلونه من جهد .

Direction is efficient if the techniques, communications, and activities involved result in the attainment of group objectives with a minimum of dissatisfactions, costs, or other unsought consequences.

ولعل من الأهمية بمكان أن نوضح أنه قد يوجد في بعض الشركات أو غيرها من المنظمات ، تخطيط تنظيمي على أعلى مستوى من الناحية العلمية ،

أى تخطيط تنظيمى يعمل على إيجاد حالة توازن فى المشروع ، وذلك عن طريق تحديد أهدافه ، وتوضيح وسائل تحقيقها بتناسق كامل وانسجام تام ، وتحليل مختلف الوظائف اللازمة لتحقيق هذه الأهداف ، مع بيان السلطات المخولة لها ومسئولياتها وتوضيح ما بينها من علاقات ، مع بيان أساليب الرقابة الفعالة التى تمكن من التعرف على الانحرافات فى حينها والمبادرة إلى تقييدها . . . غير أننا يمكننا القول أن إيجاد مثل هذا التخطيط التنظيمى لا يكفى إطلاقاً للأطمئنان إلى أن هذا التنظيم سيوضع موضع التطبيق السليم ، وهنا يأتى دور التوجيه الإدارى ، « فوظيفة التوجيه الإدارى هو دفع الحياة فى الخطط والتنظيم الموضوع ، فهذه الخطط ينبغى أن تترجم ، وينبغى إرشاد المروءوسين فى أداء أعمالهم والإشراف عليهم ، والقيادة ينبغى أن تكون فعالة إذا أردنا للمشروع النجاح » .

It is the function of direction which breathes life into plans and organization. Plans and organizational assignments must be interpreted, subordinates must be guided and supervised, and leadership must be effective if the enterprise is to succeed

كما وينبغى أن يكون واضحاً أيضاً أننا إذا أخذنا فى اعتبارنا أن الإدارة هى تنفيذ الأشياء عن طريق الأشخاص الآخرين ، فإن التوجيه الإدارى يراعى الدقة فى أهم واجباته ، وهى مشكلة العلاقات الشخصية بين الأفراد .

direction bears most precisely on the problem of interpersonal relationships.

٤ - مبدأ وحدة القيادة :

Principle of Unity of Command

هناك اتفاق بين جميع علماء التنظيم والإدارة على ضرورة القصوى للأخذ بمبدأ وحدة القيادة ، وأهمية مراعاة الدقة التامة فى الأخذ بهذا المبدأ

حتى يمكن تحقيق التوجيه الإدارى بصورة مثمرة وفعالة على كافة المستويات من التابعين ، وقد أكدت الإدارة العلمية منذ نشأتها على ذلك ، وفى ذلك نتذكر جيداً ما قاله « هنرى فايول » منذ أواخر القرن الماضى ، ومطلع هذا القرن ، حينما قال : « إن كل مجموعة من النشاط تعمل لتحقيق هدف واحد ، يجب أن يكون لها خطة واحدة ، ورئيس واحد ، ويعتبر هذا شرطاً أساسياً لتنسيق القوى وتركيز الجهود . كما يجب أن يكون مفهوماً أن وحدة التوجيه ، يقتضيها التنظيم السليم للمشروع بأسره » .

وكما أوضحنا أن جميع علماء التنظيم والإدارة يؤكدون هذه الحقيقة ، ومن بينهم مثلاً العالمان « كوتنز وأودونل » فن رأيتهم أن التوجيه الإدارى يحقق أقصى فعالية حينما يكون المروءوس مسئولين أمام رئيس واحد .

“Direction is most effective when subordinates are responsible to one superior”.

ومن رأيتهما أن هذا المبدأ يدرأ عن المنشأة الكثير من الشرور ، والتي منها انقسام القوى العاملة عندما تأتمر بأمر رئيسين ، ووقوعها فى مشكلة الولاء وأفضلية تنفيذ التعليمات .

٥ - مبدأ الاشراف المباشر :

Principle of Direct Supervision

إن كلمة إشراف مباشر تعنى فيما تعنى الاتصال الشخصى المباشر الذى ينبغى أن يقوم به المدير مع مروضيه لتوجيههم وإرشادهم ، وهذا الأسلوب يعتبر من أفضل الأساليب لنقل الآراء وتوضيح أهداف التنظيم للجماعة ، وخفزهم على الإسهام فى تحقيق أهداف الجماعة . ونجاح مثل هذا الإشراف المباشر يتوقف إلى حد كبير على طبيعة المدير وقدرته الإشرافية وحسن استماعه

إلى مروسيه ومناقشتهم فيما يبدون من آراء وإشعارهم بالامتنان لما يبذلونه من جهد فكري من أجل صالح العمل المشترك .

كما وينبغي أن يكون واضحاً أن أساليب الإصغاء أو الاستماع غير الكريمة تعتبر من أكبر العقبات أمام تحقيق هذا المبدأ .

Improper listening techniques are stressed as the chief road-block.

ولعل من الأهمية بمكان أن نوضح أن بعض علماء التنظيم والإدارة يضربون مثلاً على جدوى حسن الاستماع وقدرته على تحقيق نتائج إيجابية ، بالأطباء النفسانيين ، فإن أبرز هؤلاء الأطباء الذين استطاعوا أن يحققوا الشفاء لمرضاهم ، إنما كان ذلك نتيجة لحسن استماعهم لمرضاهم ، فقد تفهموهم ، ونزلوا إلى مستواهم ، وسمحوا لهم بأن يربحوا عن أنفسهم جميع الأقال التي تمتلئ بها صدورهم ، وتحدثوا معهم بالقدر الذي يتفق مع مستواهم ، ومن هذا الحديث المتبادل استطاعوا أن يصلوا إلى أعماق شخصيات مرضاهم .

They can enter into the personalities of their patients.

وبذلك استطاعوا أن يكسبوا ودهم وثقتهم ، وبالتالي انتباه الأسلوب الأمثل لشفائهم . ويمثل هذا المنطق يستطيع الإداري التقدير أن يتخذ من أسلوب حسن الاستماع عن طريق الاتصال المباشر ، يستطيع أن يكسب ود وثقة مروسيه ، وبذلك يستطيع أن يقرر الأسلوب الأمثل للتوجيه .

٦ - مبدأ ملاءمة أسلوب التوجيه :

Principle of Appropriateness of Direction Technique.

يعتمد هذا المبدأ أساساً على حسن استخدام مبدأ التوجيه الإداري ،

« فإذا تحقّق ذلك ، فإن القائد يكون في وضع يمكنه من اختيار أسلوب الاتصال الذي يراه أكثر فاعلية مع أعضاء مجموعته » .

Once this is achieved, the leader is in a position to select what he considers will be the most effective means of communication with group members.

ولعل من الأهمية بمكان أن نوضح أن مبدأ ملاءمة أسلوب التوجيه يحمل معنى على جانب كبير من الأهمية ، وهو « أنه ينكر وجود أسلوب واحد للتوجيه الإداري » .

"Denies the existence of a single technique of direction".

ومما لا شك فيه أن اختيار الأسلوب الأكثر فعالية مع التابعين يعتبر أحد المهارات المكتسبة لدى القائد الإداري ، وفقاً من فنونه المبدعة والخلقة عند التطبيق . فثلاً قد يعتمد القائد الإداري في توجيهه لتابعيه على أسلوب المشاركة Participative technique ويتمكن عن طريق مثل هذا الأسلوب من اكتساب ثقتهم وولائهم .. ورغم أن هذا الأسلوب هو الأكثر شيوعاً والأكثر نجاحاً ، إلا أنه ينبغي أن يكون واضحاً أن هناك ظروفاً يجد فيها المدير أنه من الحكمة استخدام الأساليب الاستبدادية .

There are occasions when the manager will be wise to use autocratic techniques.

وهكذا نجد أن الأساليب تتعدد وتتنوع وفقاً للأوضاع والأحوال التي يكون عليها التابعين ، وكما أوضحنا من قبل ، فإن المدير أشبه ما يكون بالموسيقى . . « فالموسيقى يغير من طوقه وأصاليه للحصول على الأنغام المضبوطة للأداء الكلى المرغوب فيه » .

The manager must be much like the musician who changes his techniques and approaches to obtain the exact shadings of total performance desired.

٧- مبدأ الاتصال الإداري :

Principle of Managerial Communication

يتطلب تطبيق مبدأ الاتصال الإداري ضرورة الاهتمام بشبكة الاتصالات وخطوط انسيابها ، سواء من أعلى إلى أسفل ، أو من أسفل إلى أعلى ، أو بين مختلف الإدارات والأقسام التي تقع على مستوى واحد في الهيكل التنظيمي للمشروع . ومما لا شك فيه أن الهدف من إعطاء عناية خاصة لمبدأ الاتصال الإداري ، هو إنجاز مختلف الأعمال والخدمات بأعلى قدر ممكن من الكفاءة ، وبأقل فترة زمنية ممكنة ، وعلى أن يتم كل ذلك وفقاً للخطط والقرارات التي تصدر في هذا الشأن . وإذا كان الأمر كذلك ، فإن الاتصال الإداري يتم مع المرؤوسين والتابعين في ضوء تحقيق هذا الهدف ، ويتطلب ذلك أن يكون الاتصال في الوقت المناسب وبالأسلوب المناسب ، ومع تهيئة الظروف المناسبة التي ينبغي أن يصنعها المدير . . وفي ذلك يقول العالم « هربرت أ. سايمون Herbert A. Simon » « على المدير أن يصنع الظروف المناسبة ، بحيث يقترب الفرد عند اتخاذ قراراته قدر الإمكان من التطبيق الرشيد . . أي يعطى حكمه للاسهام في التنفيذ في ضوء أهداف المشروع » .

So to design this environment that the individual will approach as close as practicable to rationality in his decisions ... judged in terms of the organization's goals.

ولعل كلمة الظروف المناسبة توضح كثيراً من العوامل التي ينبغي أن يأخذها المدير في الاعتبار والتي منها . . « عادات الفرد وتقاليد بما في ذلك المعرفة التي لديه ، ومهاراته المكتسبة ، والأساليب المكتسبة الروتينية السائدة ،

ومستويات إجراءات التشغيل ، والهيكـل التنظيمى للمشروع ، ومستويات أفرادـه الثقافية .

"Individual's habit, including knowledge and skills, clerical routines and standard operating procedures, and the organization's structure and culture..."

وينبغى أن يكون واضحاً ومفهوماً أن الوظيفة الإدارية هي مركز الاتصالات لتوضيح مخطط

Center for communicating plans

سواء فى ذلك الخطط التى يضعها الرؤساء فى المستويات الأعلى ، أو الخطط التى يضعها شاغل الوظيفة الرئاسية نفسه ، وأن هذه الاتصالات إذا تمت بالأساليب العلمية الفعالة والمناسبة إنما تدعم مبدأ إسهام الفرد فى تحقيق الهدف .

٨ - مبدأ الوضوح والقدرة على الفهم :

Principle of Comprehension

يرتبط مبدأ الوضوح والقدرة على الفهم بالمبدأ السابق ، وهو مبدأ الاتصال الإدارى ، إذ أن الاتصال الفعال يتطلب أن يفهم الذين سيتلقون المعلومات ، يفهمونها فى غاية من الوضوح والدقة . وفقاً للمعاني المقصود توصيلها إليهم .

Effective communication requires that recipients actually comprehend information intended to be conveyed.

ولعل من الأهمية بمكان أن نوضح أن بعض علماء الإدارة نتيجة لبحوثهم التطبيقية وجدوا أن بعض المديرين فى مختلف المستويات الإدارية ينسون أن وظائفهم كمراكز للاتصال تتطلب منهم استقبال المعلومات أكثر من إرسالها .

It is sometimes forgotten that communication is really more a matter of receiving information than of sending it.

وأوضح بعض علماء الإدارة أن بعض هؤلاء المديرين يتوهمون أو يتصورون أنهم قد قاموا بدورهم بمجرد إصدارهم التعليمات للمستويات الأدنى أو إرسال المنشورات أو عقد الندوات أو المؤتمرات أو كتابة المذكرات أو التقارير . . الخ . ومما لا شك فيه أن مثل هذا الأسلوب يعتبر أسلوباً خاطئاً لأنه يهتم بتحقيق الجانب الشكلي في استخدام أساليب الاتصال . . إنما العبرة دائماً بتحقيق الأهداف من استخدام هذه الأساليب . . وهو الإسهام في الانجاز وتحقيق الهدف . . وهذا لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق التأكد من الفهم ووضوح المعاني المستهدفة من استخدام أساليب الاتصال ، فإذا كان الأمر كذلك ، فإن هذا يتطلب استخدام لغة اتصال واضحة . . طالما أن المعاني التي تتضمنها هذه اللغة هي المفتاح للاتصال .

This requires clear language, since sound semantics is the key to communication.

ولعل من الأهمية بمكان أن نوضح أننا في العالم العربي بصفة عامة، ومصر بصفة خاصة، في حاجة إلى أن نولي هذا الموضوع أقصى درجات الاهتمام ، وذلك لأننا في حاجة إلى أن نتأكد من أن الذي يقرأ أو يسمع يستخدم عقله ، وهذا يتوقف إلى حد كبير على أسلوب التربية والتعليم الذي تدرج فيه الشخص ، هذا بالإضافة إلى شيوع القراءة وانتشارها ، فإذا أضفنا إلى ذلك أن الإنسان كسل بطبعه ، بمعنى أنه لا يريد أن يتعب نفسه في القراءة أو الفهم ، إنما يريد أيسر السبل وأسهلها لنقل المعلومات ، هذا بالإضافة إلى نظرية الاختلافات الفردية في الإدارة ، والتي تؤكد أن البعض ممتازون في الفهم ، والبعض الآخر حظه من الفهم متوسط أو ضعيف . . كل ذلك يتطلب من المديرين أن

يهبطوا إلى كافة المستويات حتى يكون بينهم لقاء خصب يؤدي إلى الارتفاع تدريجياً بمستوياتهم ، والوضوح الكامل لتعليماتهم ، وبالتالي الإسهام الفعال في تحقيق الأهداف .

٩ - مبدأ الإعلام :

Principle of Information

يتم مبدأ الإعلام بالدرجة الأولى بنشر الحقائق والبيانات والمعلومات والأخبار بين التابعين . والإعلام بهذا المعنى يختلف عن الدعاية ، إذ أن الدعاية عبارة عن النشاط الذي يؤدي إلى التأثير في عقيدة الجمهور لجعله يؤمن بها ، وغالباً ما تركز الدعاية نشاطها على الغرائز والدوافع المكتسبة والفطرية بدرجة أكبر من مخاطبة العقل عن طريق لغة المنطق . وقد تقوم المنشآت بالدعاية للترويج لسلعة أو خدمة تقدمها للجمهور بقصد تكوين عقيدة تتعلق بأى منها ، وفي مثل هذه الأحوال تسمى بالدعاية التجارية ، وهي كما يقرر علماء التسويق عبارة عن إعلان يستخدم أساليب الدعاية في تحقيق أغراضه .

ويتركز مبدأ الإعلام في وجهة النظر التي ترى أن سرعة ، وسلامة البيانات تزيد قيمتها إذا تم توصيلها مباشرة ، وهذا التوصيل المباشر أفضل من تحقيقه عن طريق الوسطاء .

The principle of information crystalizes the view that speed and correctness of information is enhanced if it is obtained direct by rather than through intermediaries.

ولعل من الأهمية بمكان أن نوضح أن بعض علماء التنظيم والإدارة لاحظوا بمزيد من الدهشة في بحوثهم التطبيقية أن كثيراً من المديرين يشعرون أن تدفق المعلومات والبيانات ينبغي أن يتبع هيكل السلطة بالمنشأة .

It is rather astonishing that so many managers feel that the flow of information must follow the authority structure of the enterprise.

ويترتب على إيمان المديرين بهذا المنطق ، أنه كلما دعت الحاجة إلى الحصول على معلومات من التابعين أو توصيل معلومات إليهم على اختلاف مستوياتهم الإدارية ، فإنهم يستدعون المروؤوس المباشر لهم في هيكل السلطة التنظيمي ، ثم يكلفونه بدوره بالقيام بمقتضيات الحصول على المعلومات أو توصيلها على نفس الصورة ، أي للمروؤوس الذي يليه . . وهكذا . . ولعل هذا الأسلوب يوضح لنا أن المعلومات في انسيابها ، سواء من أعلى إلى أسفل ، أو من أسفل إلى أعلى ، تتخذ طريقاً طويلاً خلال انسيابها في خطوط السلطة المتعددة ، والمتدرجة ، وهذا وحده يجعلنا نتعرف على أثر اتباع مثل هذا الأسلوب . . وانتهاج مثل هذه الطريقة . .

فإنها تجعل سرعة الحصول على المعلومات أكثر بطئاً ، كما أنها

تغرق مراكز الاتصال

Slow down the speed of acquiring knowledge, clog the communication centres.

ولعل من الأهمية بمكان أن نوضح أيضاً أن الخط الطويل لتوصيل المعلومات يترتب عليه في أحيان كثيرة ، أن كل رئيس في هيكل السلطة غالباً ما يرغب في إثبات وجوده عن طريق إثقال المعلومات الأصلية التي ترد إليه بمعلومات أخرى إضافية لتوضيح وجهة نظره . . الأمر الذي قد يترتب عليه مزيد من البطء . . ومزيد من الإضافات . . ومزيد من الشرح . . ! !

من أجل ذلك ، فإنه لا ينبغي إطلاقاً التمسك بسلم السلطة في توصيل المعلومات ، بل إن البعض من علماء التنظيم والإدارة يرون أنه لا يمكن تبريره .

وأن اتباع خطوط السلطة يكون ضرورياً فقط حينما يكون الأمر مرتبطاً باتخاذ القرارات .

Following the lines of authority is essential only when decisions are involved.

١٠ - مبدأ الاستخدام الاستراتيجي للتنظيم غير الرسمي :

Principle of Strategic Use of Informal Organization.

من أهم الموضوعات التي ينبغي أن يوليها المديرون عظيم عنايتهم موضوع « التنظيمات غير الرسمية » . . فالتنظيمات غير الرسمية قائمة في المشروعات خارج الهيكل الرسمي . . وهي قائمة سواء وافق المديرون أو لم يوافقوا .

Existing as it does outside the formal structure, informal organization endures with or without the approval of managers.

والسبب في وجود التنظيمات غير الرسمية أنه لا يمكن منع الصلات بين الناس . . فهم يتقابلون بانتظام أو غير انتظام . . وهذا الاتصال قد يتم عرضاً . . أو عن قصد فيما يتعلق بمختلف أوجه نشاط المنظمة التي يعملون فيها . . أو قد ينبثق عن رغبة شخصية ، أو غريزة اجتماعية قائمة على الرغبة في التعايش مع الناس . . وقد يكون هذا الاتصال ودياً أو معادياً . . على أنه أياً كانت الأسباب ، فإن التنظيم غير الرسمي إذا استمر لفترة دائمة ، فأنما يعني هذا وجود غرض .

The contact may be accidental, or incidental to organize activities, or arise from personal desire or gregarious instinct, it may be friendly or hostile. Whatever the incident which originally throws people together, it appears that the continuing informal organization implies purpose.

ومما لا شك فيه أن التنظيمات غير الرسمية التي تتكون لا يوجد بينها وبين المنشآت التي تتواجد فيها أى صلات تنظيمية في نطاق الهيكل التنظيمي وشبكة العلاقات الرسمية داخل العمل ، وذلك نظراً لأن مثل هذه التنظيمات غير الرسمية تتكون كما يقول علماء النفس نتيجة لعلاقات القرى ، أو الصداقة ،

أو العصبية . . إلى غير ذلك من العوامل . . كالعامل على إرضاء احتياجات الإنسان بأساليب لا تستطيع التنظيمات الرسمية أن تؤديها . . أو الحاجة إلى أخبار ومعلومات لا تفصح عنها المنشآت في حينها المناسب . . أو الحاجة إلى الإشراف على السلوك الاجتماعي . . كل هذا قد يؤدي بمختلف هذه التنظيمات غير الرسمية إلى أنواع من السلوك . . ومعرفة خطط هذا السلوك وأهدافه تعتبر عنصراً استراتيجياً في التوجيه الإداري ، إذ يمكن في مثل هذه الأحوال للمديرين أن يعدلوا من خططهم ، أو أن يقوموا بمختلف أوجه الاتصال المناسبة التي توضح وتنشر المعلومات التي تفسد خطط وأهداف العناصر المعادية على وجه الخصوص . . وكذلك تجعل من الجماعات غير الرسمية الصديقة عنصراً فعالاً في تدعيم الاتجاه الرسمي المطلوب .

١١ - مبدأ القيادة :

Principle of Leadership

هناك حقيقة مؤكدة فيما يتعلق بعالم الإدارة اليوم . . وهي أن القدرة على القيادة الفعالة ، تعتبر أساسية لتحقيق التوجيه الإداري الفعال .

Ability to lead effectively is essential to effective direction.

ومما لا شك فيه أن هناك فارقاً بين القيادة . . وبين الإدارة . . فالإدارة كما سبق وأن عرفناها هي الإنجاز عن طريق الآخرين . . والمديرون يستطيعون أن يحققوا هذا الإنجاز بنجاح إذا توافرت فيهم الصفات القيادية في إدارتهم لنشاطهم ، ومحاولة إنجاز أعمالهم عن طريق معاونيهم ومروسيهم . . والقيادة في مثل هذه الأحوال تستخدم قدرتها التأثيرية على المروسين من أجل الإسهام في تحقيق أهداف المنشأة .

They can influence subordinates to contribute effort toward the attainment of enterprise goals.

ومن الجوانب الهامة التي تتصف بها القيادة هي . . عدم استنادها إلى سلطة اللوائح والقوانين في الفصل والتعيين والترقي . . إنما ينبغي أن تستند إلى حب المعاونة والتابعين وتعاونهم معها في العمل معاً من أجل تحقيق الأهداف . . فالناس كما يقول جميع علماء التنظيم والإدارة في حاجة إلى من يقودهم . . وليسوا في حاجة إلى أن من يسوقهم سوقاً . . أو يدفعهم دفعاً إلى الإنجاز ! . . وفي ضوء هذه المفاهيم . « فان المديرين يكونون أكثر فعالية إذا كانت لديهم المواصفات ، واتخذوا الأساليب العملية التي تجعل المرؤوسين ينظرون إليهم على أنهم الأفضل بالنسبة إليهم فيما يتعلق بتحقيق أهدافهم الشخصية » .

Managers will be most effective if they have the qualities and take those courses of action which will make their subordinate see in them the best opportunities of realizing personal objectives.

التوجيه الإداري والعلاقات الإنسانية

من الأهمية بمكان أن نوضح أن وظيفة التوجيه الإداري تتضمن من الناحية العملية معالجة المشكلات التي قد تبرز أثناء العمل بين القوى العاملة وذلك عند محاولة التنسيق بين جهودها للعمل معاً من أجل تحقيق أهداف الجماعة . ولذلك فان بعض علماء الإدارة أوضحوا منذ فترة طويلة أن التوجيه الإداري يتصل أساساً بإدارة السلوك البشري . ومن بين هؤلاء العلماء « هربرت ا. سيمون » الذي نشر في عام ١٩٤٩ كتاباً بعنوان : السلوك الإداري Administrative Behavior ، أوضح فيه . . « أن سلوك الأفراد هو الإدارة التي عن طريقها تحقق المنشأة أهدافها » .

“ The behavior of individuals is the tool with which organization achieves its purposes ”

وكذلك خذر « هنرى فايول » من بعض الصفات التى تجعل من الفرد فى حرب بين مصلحته الشخصية ومصلحة الشركة . . فقال : « أن صفات الجهل التى تكون عند الأفراد ، والطموح ، والأنانية ، والكسل ، والضعف والمطامح الشخصية . . ستظل هذه الصفات دائماً فى حرب ضد تحقيق أفضل المصالح بالنسبة للشركة » .

The individual characteristics of ignorance, ambition, selfishness laziness, weakness, and human passions are forever at war with the best interests of the firm.

من أجل هذا ، فإن التوجيه الإدارى يهتم بدراسة المرووسين والتابعين ومعرفة ما يتميز به كل فرد منهم . وعلى وجه الخصوص استجابة كل فرد منهم لمتطلبات النظام الذى تضعه الشركة ، ويمكن معرفة قدر من السلوك النظامى للمرووسين عن طريق إطلاعهم للتعليمات واللوائح والإجراءات والتقاليد الاجتماعية السائدة والمقبولة . . فثلاً يمكن التعرف على انتظامهم فى تقديم التقارير التى تطلب منهم ، وأنهم يتمسكوا بقواعد « عدم التدخين » أو « عدم تناول المشروبات أثناء فترات العمل » . . أو « أنهم يرتدون الملابس المخصصة للعمل » . . الخ . . كل هذا إذا اقترن بمعايشة المدير لمرووسيه ، واتباع معهم أفضل الأساليب الديمقراطية فى التوجيه والمشاركة واتخاذ القرارات ، وإذا تجنب أن يجابه مرووسيه دائماً بالأمر الواقع ، فإن مثل هذا السلوك من المدير يكون تأكيداً لأهمية العنصر الإنسانى فى المشروع هذا العنصر الذى يعتبر أساس انجاز الأعمال ، وأساس تحقيق التعاون والتضامن والتضافر داخل التنظيم لتحقيق هدف مشترك ، ومن هذا المنطق فإن أساس توجيه العنصر الإنسانى فى المشروع هو المعرفة المستمرة والمتزايدة

لنفسية الفرد . . والجماعة . . أى معرفة العلاقات الانسانية التى تسود بين
مروؤسيه سواء كأفراد ، أو سلوكهم كجزء من عمل الجماعة .

ويرى علماء التنظيم والادارة أن اهتمام المدير بهذه المعرفة الجديدة
للعلاقات الانسانية أمر مفهوم من ناحية الطبيعة الأساسية لوظيفته ، وذلك
لخلق نوع من التكامل بين أهداف المروؤسين الشخصية وأهداف المشروع
ككل ، ولا يمكن أن يتحقق ذلك الا عن طريق تحسين العلاقات الانسانية
القائمة على الدراسة العميقة للأفراد ، والمعرفة الكاملة بفرص العمل المتاحة
أمام الأفراد ، وكذلك معرفة مدى الحاج بعض الجوانب التى يقتتل عليها
الأفراد من أجل تحقيقها لانفسهم ، كالدوافع المالية ، أو أغراء السلطة ،
أو المركز الاجتماعى . . الخ . . ولا ينبغي على المدير بأى حال من الأحوال
أن يتجاهل أن العلاقات الانسانية تعتبر فى حقيقة الأمر والواقع مسألة
الاعتراف بأن الناس بشر ، وأن المدير الكفء والفعال لا يمكن أن ينسى
أيضا أن عمله انما يؤدي عن طريق أشخاص آخرين .

ولعل من الأهمية بمكان أن نوضح أن علماء التنظيم والادارة يحذرون
المديرين من أنهم فى غمرة اهتمامهم بتطبيق الوسائل النفسية فى التنظيم الادارى
قد يتبادون أو يشتطون بحيث ينظرون إلى انفسهم على أنهم أطباء نفسانيين
هوارة amateur psychiatrists ، ويقولون أن الخطر يكمن فى هذه النظرة ،
إذ أن بعض المروؤسين من ذوى الذكاء المتوسط ، أو الذكاء الاعلى ،
قد يكشفوا عن طريق الاحساس أو الاستنتاج أن المدير ينظر اليهم على أنهم
مرضى ، وأنه يعالجههم ، وحينئذ يميل جو الثقة اللازمة الذى ينبغي أن يسود
العلاقة بين الرئيس والمروؤوس نحو الانهيار .

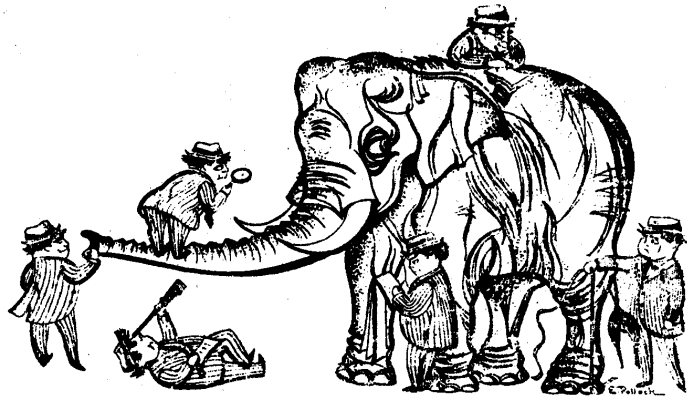
“ The necessary environment of trust between superior and subordinate tends to be destroyed ”

ومما لاشك فيه أن المدير يقطع ، عايه أن يبذل غاية جهده لتحقيق مزيد من العلاقات الانسانية الفعالة لصالح الأفراد المعنيين ، ولصالح المنشأة ، دون أن يترتب على ذلك التضحية بمصالح الشركة .

وفيما يلي النص :

Consequently, the alert manager will strive to promote effective human relations, both for the welfare of the individuals concerned and for the business, without giving the company.

واخيرا ، فانه ينبغي علينا ان نوجه النظر الى ان العلوم السلوكية التي تهتم بعلاقات الأفراد مع بعضهم ومع المستويات الادارية المختلفة ، تهتم بدراسة ديناميكية النشاط الانساني من جهة .. ومدى ارتباط هذه الديناميكية بالماخ الثقافي والحضارى الذى يتم فيه هذا النشاط .. كما ونوجه النظر الى ان ارتباط ديناميكية النشاط بالماخ الثقافي والحضارى يسهمان الى حد كبير فى توجيه تطوير الوحدة الاقتصادية والارتفاع بها تدريجيا الى مستويات عليا من السلوك الاخلاقى الذى ينبغي ان يكون الطابع المميز فى العلاقات السائدة داخل مختلف الوحدات .. خاصة واننا فى مجتمعنا الدولى المعاصر نميش عصر المؤسسات الكبرى .. فكل فرد منسا ينتمى الى مؤسسة من المؤسسات ، سواء اكانت ثقافية ، او رياضية ، او عسكرية ، او زراعية ، او صناعية ، او تجارية .. الى غير ذلك من مختلف اوجه النشاط الانسانى .. فاذا كان الامر كذلك ، فان الاهتمام بالتوجيه السلوكى والانسانى فى مختلف هذه الوحدات يترتب عليه بالضرورة الارتفاع بمستوى اخلاقيات المجتمع وسلوكه فى اطار من العلاقات الانسانية .



يرى علماء الإدارة أن مبادئ التوجيه الإداري ، ليست عبارة عن تجميع نظري للمعلومات الإدارية من مختلف المراجع العلمية ، بل أنها نتيجة التطبيق العملي لهذه المعلومات ، والممارسة الفعلية التي أنتاجت لأصحابها أن يجمدوا الكثير من عبر التجربة والخطأ . . والتوجيه الإداري يتطلب حسن استخدام جميع مبادئه ، وحسن سرعة توصيل جميع المعلومات والبيانات السليمة للتابعين . . وإلا فإن كل مروض سيرضى غريزة المعرفة في نفسه ، ويقوم بتحريات محدودة في موضعه ، وحينئذ تكون نظريته جزئية ، وبعيدة عن الشمول ، فيدلى برأيه وفقاً لما يراه . . تماماً كقصّة بعض « العميان » الذين تحس كل فرد منهم جانباً من جسم الفيل ، وأخذ كل فرد منهم يصفه . . فقال الذي لمس أذنه ، أن الفيل « كالملوحة » وقال الذي لمس ساقه ، أن الفيل « كجذع الشجرة » . . وقال الذي لمس ذيله ، أن الفيل « كالخصان » . . وهكذا تعددت الآراء .

على المديرين أن يهتموا بمبادئ التوجيه الإداري . . ويرى علماء الإدارة أنه بغير التطبيق العلمي السليم لهذه المبادئ يعيش المروضون في الظلام . . والظلام يؤدي إلى التخبط والفوضى . . إن المبادئ هي المنارة التي تهدي من يسترشد بها ، ولن يستطيع ذلك إلا أولئك الذين يعرفون الطريق إليها . . ومبادئ التوجيه الإداري الأحد عشر وحدة واحدة لا تتجزأ . . والطريق إليها يكون عن طريق الفهم والهضم والاستيعاب لمفاهيم الثورة الإدارية المعاصرة . . والنجاح في التعاون مع معاونين في تطبيقها . .

الباب الثالث

التنظيم الجيد وعناصره

المدارس الفكرية للتنظيم

The Organizational Schools of Thought

يرى بعض علماء التنظيم والإدارة أن التنظيم هو الإطار العام الذي تمارس من خلاله الإدارة ، ويرى البعض الآخر أن التنظيم هو العمود الفقري للإدارة ، ويجمع جميع علماء التنظيم والإدارة على أهمية الوظيفة التنظيمية في العملية الإدارية ، ودورها الفعال في النهوض بالوحدات المختلفة ، أياً كان نشاط هذه الوحدات ، خاصة وأن الوظيفة التنظيمية تضع في اعتبارها دائماً أن توضيح الأهداف ومقاييس ومعايير تقييم المشروعات يعتبر خطوة أساسية في تعبئة الجهود بشكل فعال.. هذه المعايير تسمح للوحدات أن تتعرف أولاً بأول على مواطن القوة والقصور في أعمالها ، مما يهيئ لها الظروف المناسبة لأحداث التغييرات الضرورية في برامج الإنتاج في الوقت الملائم.. كما تؤكد الوظيفة التنظيمية.. أن عدم الوضوح في تحديد المسؤوليات وتورط أجهزة الإشراف في العمليات التنفيذية ، أمر خطير يستدعي تحديد مسؤوليات الأجهزة المختلفة من أعلى المستويات حتى مستوى الوحدة التنفيذية ، تحديداً واضحاً يضمن سلامة العلاقات التنظيمية بين هذه الأجهزة ، ويسمح بمرونة العمل وتدفق المعلومات في كافة الاتجاهات.. أن وضوح العلاقات الإنتاجية بين إدارات وأقسام الوحدة الإنتاجية ، يساعد على منع الانحرافات.. وكذلك فإن وضوح العلاقة بين الإدارة والعمال ، بحيث يتفهم الجميع بأن المصلحة المشتركة تجمعهم في تحقيق أهداف الإنتاج ، يساعد على خلق الروابط الإنسانية بين الإدارة والعمال.. من أجل هذا نعود

إلى تناول هذه الوظيفة بشيء من التفصيل تأكيداً لأهميتها . .
وتعميقاً لمفهومها العلمي .

تعدد وتعدد وجهات النظر بالنسبة للتنظيم

The Complexity & Diversity of Views about Organizations

لعل من الأمور التي انتضحت الآن لدارس الإدارة ، أنه يجد نفسه أمام أفكار عديدة ، ومدارس فكرية متعددة . . هذه المدارس الفكرية تركت آثارها على وظيفة التنظيم من الناحية الإدارية . . حيث أنه بقدر هذا التعدد ، تعددت وتشعبت الدراسات ، بل أننا عندما نتعمق في هذه البحوث والدراسات ، نجد أن أصحاب كل مدرسة من هذه المدارس الفكرية يقررون أنهم وحدهم على حق . . وغيرهم على خطأ ، وفي ذلك يقول الأستاذ « جوزيف أ. ليتزر Joseph A. Litterer » وهو أستاذ الإدارة بجامعة إلينوى بالولايات المتحدة ، يذكر في كتابه بعنوان « المنظمات Organizations » فيما يتعلق بهذا الموضوع : « أن معتنق إحدى هذه المدارس الفكرية يقررون . . أن غيرهم من المدارس الفكرية على خطأ . . وأن المدرسة الفكرية التي ينتمى إليها الكاتب هي وحدها الطريق إلى الخلاص » .

“ The adherents of one school decide, that the other school, (s) are in error and that the one to which the writer belongs is the only way to salvation ”.

ولعل حقيقة هذا الرأي تتضح لنا بمراجعة التعريفات التي أوردناها عند تناولنا وظيفة التنظيم كوظيفة من وظائف العملية الإدارية ، فقد عرف كل عالم وباحث وظيفة التنظيم من وجهة نظره الخاصة ، ومن ثم جاء تعريفه للتنظيم أو وظيفته ، متأثراً بالمدرسة الفكرية التي ينتمى إليها .

إننا نوجه النظر إلى أن التنظيم على جانب كبير من الأهمية ، فيما يتعلق بتحقيق العملية الإدارية على الوجه الأمثل . . الأمر الذي يتحتم معه دراسة موضوع التنظيم بعناية فائقة ، وهناك من يرى أنه توجد على أى حال اعتبارات إضافية تجعل دراسة هذا الموضوع ذو أهمية خاصة للدراسة بالنسبة لطلبة الكليات فى عالم اليوم . . وبعد التخرج فان هناك احتمال بالنسبة للطلاب ليس فقط أن يعمل فى منظمة . . بل إن آجلا أو عاجلا ، فانه سيصل إلى مراكز سيصبح فيها مسئولاً عن توجيه المنظمة ، والتخطيط لها .

“ There is, however, an additional consideration that makes study organization particularly important for today's college student. After graduation the student in all likelihood will not only work within an organization but sooner or later achieve positions in which he will be responsible for directing and planning the organization ”.

ولعل من الأهمية بمكان أن تتجنب طبيعة الدراسة لوظيفة التنظيم الخوض فى كثير من تفصيلات التجارب ، والعمليات . . والقواعد التى يسوقها أصحاب المدارس الفكرية المختلفة لصياغة نظرية حول مفهوم « التنظيم » ذلك أن هذه التفصيلات قد تخرجنا عن عرض الموضوع بالأسلوب الذى يأمله كل من ينتمى إلى العلوم الإدارية ، وهو أن يستفيد من هذه الدراسة مدير اليوم . . والمدير المحتمل لختلف التنظيمات فن الأفضل إذن أن تسمح الدراسة للممارسين الحاليين . . والذين سيمارسون التنظيم فى المستقبل ، أن يفهموا على وجه أفضل التخطيط لنشاط المنظمات وتوجيهها .

“ To permit the practitioner, actual or potential, to better understand, plan, and direct the work of organizations ”.

ونحن إيماناً منا بهذا رأى ، ورغبة منا فى اكتمال الصورة لدى دارسى الإدارة ، نعرض فى إيجاز إلى بعض المدارس الفكرية التى تتعلق بموضوع

التنظيم ، تمهيداً لعرض الخطوات الإدارية التي ينبغي اتباعها لتحقيق المفهوم العلمى لتنظيم المشروعات .

وفيما يلي نعرض لبعض هذه المدارس

المدرسة الكلاسيكية : The Classical School

تعتبر هذه المدرسة أقدم المدارس الفكرية التي تناولت موضوع التنظيم ، وجذورها الحديثة ترجع إلى أيام « فردريك ونسلو تايلور » ، « وهارنجتن امرسون » ، « وهنرى فايول » .

وهذه المدرسة ترى أنه يمكن تنظيم العمل أو الواجبات بحيث تتمكن من تحقيق أهداف المنظمات بكفاءة . . وهذه المدرسة تعتبر التنظيم كنتاج للفكر السليم الذى يعطى اهتماماً أكبر لتنسيق الواجبات عن طريق استخدام السلطة القانونية .

“ An organization is viewed as a product of rational thought concerned largely with coordinating tasks through the use of legitimate authority ”.

وقد أوضحنا فى دراسة سابقة كيف أن هذه المدرسة كانت تهتم بإيجاد أسلوب قياسى أمثل لأداء الأعمال ، وأنها اتبعت الأسلوب التحليلي analytical approach لإيجاد هذه الأساليب أو النماذج القياسية . . ثم بعد ذلك يلجأ كل شخص على العمل أو الواجب الذى يؤديه وفقاً للنموذج الذى تقرر . . وهكذا إذا أدى كل شخص دوره وفقاً للنموذج المعد ، فإنه يسهم فى تحقيق أهداف المشروع . . أى أن العناصر الأساسية لهذه المدرسة هى الأهداف . . والواجبات . . والسلوك الرشيد rational behavior وتنسيق الجهود . . والكفاءة .

المدرسة الطبيعية : The Naturalist School

أصحاب هذه المدرسة يختلفون عن أصحاب المدرسة الكلاسيكية ، من حيث أنهم يقررون أن التنظيم هو عبارة عن « تجمع أشخاص » . . لهم احتياجات. ومصالح وأهداف مشتركة . ويعرف أصحاب هذه المدرسة ، بأنهم أصحاب المدرسة السلوكية ، وقد أوضحنا من قبل أن أصحاب هذه المدرسة يعنون بدراسة مسلك الفرد وتفهم شخصيته ، والجوانب الإدارية فيه ، مستهدفة هذه المدرسة من وراء ذلك معرفة تصرفات الإنسان . . وتنوع واختلاف هذه التصرفات ، والدوافع التي أدت إلى هذا التصرفات ، حيث أن قوة هذه الدوافع تشكل عنصراً على جانب كبير من الأهمية في الضغط عليه للقيام بتصرفات معينة . هذه التصرفات قد تكون بالنسبة لسلوك الأفراد داخل الجماعات متطابقة تماماً مع تعليمات الرؤساء . . أو متطلبات المواصفات الوظيفية . . وفي أحيان أخرى غالباً ما تكون متعارضة معها على النقيض . .

وجذور هذه المدرسة ترجع إلى تجارب « هاوثورن الشهيرة » - والتي أوضحناها من قبل عند حديثنا عن نشأة الإدارة العلمية ، عندما تحدثنا عن « التون مايو ورفاقه » - وموقفهم المعارض « لفردريك ونسلو تايلور » ، واهتمام هذه المدرسة بالحالة المعنوية للعمال ، وأثر الروابط الاجتماعية التي تسود في علاقات العمل ، مما يخلق بينهم روح الانسجام التي تسهم في زيادة الإنتاج . . الخ . .

وهناك من يرى أن هذه المدرسة بتطورها وتعدد مصادرها وانتشارها السريع ، قد أضافت مزيداً من الإرباك لدارسى التنظيم .

“ The development of this approach to the study of organizations, with its rapidly expanding mass of data, has posed a major dilemma for the student of organizations ”.

مدرسة النظم : The Systems Concept

جدت مدرسة ثالثة فيما يتعلق بالنظرة العلمية للتنظيم ، هذه المدرسة تنظر إلى التنظيم على أنه نظام . . يتكون من أحداث . . ونشاطات ، وغير ذلك من المحتويات اللازم توافرها ، من أجل تحقيق أى هدف من الأهداف .

“ This approach looks on an organization as a system of events, activities, and other components which must exist if any objective is to be realized at all ”.

أى أن النظام هنا حالة توجد عليها مختلف المجموعات العاملة داخل النظام المتكامل ، وهذه المجموعات تعمل سوياً بأسلوب متكامل لتحقيق هدف مشترك . . ونظراً لأن كل مجموعة من هذه المجموعات تقوم بعمل معين ، وهذا العمل يرتبط بأعمال أخرى فى سبيل تحقيق الإنتاج النهائى وفقاً للخطة المرسومة . . فإن مدرسة النظام تعتمد على حسن اختيار القوى العاملة المختلفة الوظائف ، بحيث يتوافر فى هذه القوى المواصفات المطلوبة للوظائف . . إذا تم ذلك . . فإن هذا يعنى أن كل وحدة من الوحدات جزء من النظام . ومجموع الوحدات . . هى مجموع الأجزاء التى تشكل النظام الاجتماعى .

وهناك من يمثل مدرسة النظام بجسم الإنسان . . فالله عز وجل خلق الإنسان فى أكل وأتم صورة . . خلق له العديد من الأجزاء والأعضاء . . وكل عضو يودى وظيفة . . ووظائف الأعضاء تتكامل مع بعضها . . والأجزاء والأعضاء ترتبط ببعضها بنسيج من الخلايا . . والجميع يرتبطون بمنح الإنسان عن طريق الجهاز العصبى ، والمخ هو الجزء الموجه لجميع الأجزاء ، فهو يتكون من آلاف الملايين من الخلايا . . ومنه تصدر التوجيهات لكل جزئية من جزيئات الجسد . . وبذلك تستطيع كل جزئية من هذه الجزئيات أن تودى وظيفتها مستقلة عن بقية الأجزاء . . غير أن جميع الأجزاء تقوم

بدورها من أجل صالح الإنسان ككل . . فاذا مرض أى جزء من الأجزاء ، تداعى له سائر الأعضاء بالحمى والسهر . . أى أنه إذا كانت جميع الأجزاء سليمة ، فإن جسم الإنسان يصير سليماً . . وإذا مرض ولو جزء واحد ، أصبح الإنسان مريضاً . . وكذلك التنظيم ، يتكون من أجزاء مقسمة على أساس تقسيم معين . . إما تقسيم وظيفي . . أو تقسيم إنتاجي . . أو تقسيم جغرافي . . الخ . . هذه الأجزاء أو التقسيمات ، تتكامل مع بعضها البعض لتحقيق هدف مشترك . . هذا الهدف هو أساس تكوين النظام .

ما هو التنظيم ؟ What is Organization

ما هو التنظيم العلمى إذن . . طالما أننا وجدنا أنفسنا أمام هذا التعدد فى المدارس الفكرية . . وطالما أن طبيعة الدراسة تستهدف إرشاد طالب اليوم ومدير المستقبل ، وكذلك إرشاد الممارسين للوظائف الإدارية إلى المنهج العلمى الذى ينبغى عليهم أن يسلكوه ، من أجل تحقيق تنظيم علمى سليم ؟ .

للإجابة على هذا السؤال . . نسترشد بكبار علماء التنظيم والإدارة المعاصرين ، الذين حاولوا أن يهجموا منهجاً علمياً ، ووجهوا دراساتهم إلى المديرين فى مختلف أوجه النشاط الاقتصادى ، وإلى الذين يقومون بمهام التعليم والتدريب للتنمية الإدارية ، والارتفاع بمستوى كفاءة الرؤساء والمشرفين .

ونحن نختار من بين هؤلاء « كونتز وأودنل » اللذان يريان : « أن التنظيم هو تقسيم أوجه النشاط اللازم لتحقيق الخطط والأهداف ، وتجميع كل نشاط فى إدارة مناسبة ، بحيث يتضمن التنظيم تفويض السلطة والتنسيق .
وفى ما يلي النص :

“ The authors perceive organization as the grouping of activities to accomplish goals and plans, the assignment of these activities to

appropriate departments, and the provision for authority delegation and coordination”.

كما ويقول « دكتور أرنست ديل Ernest Dale » في موضوع بعنوان : ميكانيكية التنظيم The Mechanics of Organization ما يأتي :

« ينبغي على المدير عند القيام بمهمة التنظيم أن ينشئ وظائف عن طريق تقسيم العمل إلى أقسام . . كل قسم يمكن إدارته عن طريق شخص واحد .. كما وينبغي أن يقوم أيضاً بعمل الترتيبات اللازمة لتنسيق العمل ، والتي تعني تقرير العلاقات بين مختلف الوظائف » .

وفيما يلي النص :

“ In organizing, the manager must create positions by dividing the work into segments, each of which is manageable by a single person. He must also arrange for the coordination of the work, which means determining the relationships among the positions.

ويقول « جوزيف أ. ليتزر » : يعتبر التنظيم وحدة اجتماعية ، يكون الأشخاص من خلالها نوعاً من العلاقات الثابتة فيما بينهم (ليس بالضرورة وجهاً لوجه) ، وذلك بقصد تيسير الحصول على مجموعة من الأهداف أو الأغراض .

“ An organization is considered to be a social unit within which people have achieved somewhat stable relations (not necessarily face to face) among themselves in order to facilitate obtaining a set of objectives or goals ”.

وفيما يلي النص :

ويقول الأساتذة « نيوتن و كيلنج وكاللاوس Neuner / Keeling / Kallaus.

« التنظيم عملية إدارية يؤدي الأشخاص عن طريقها وظائفهم ، وتوضع العوامل المادية مع بعضها بأسلوب يكون وحدة قابلة للإدارة ، لتحقيق الأهداف المحددة الخاصة بالشركة . . مثل هذه الوحدة يطلق عليها تنظيم » .

وفيما يلي النص :

“ Organizing is a management process by which people, functions, and physical factors are brought together to form a controllable (manageable) unit to accomplish specific company objectives. Such a unit is identified as an organization ”.

ويقول « آرثر م. ويمر Arther M. Weimer » « عميد كلية إدارة الأعمال بجامعة إنديانا بالولايات المتحدة الأمريكية ، « يتولى التنظيم مهمة تحقيق أهداف المنشأة ، من خلال الاستخدام الفعال للمصادر البشرية وغير البشرية . . وغالباً ما يوفر التنظيم الوسائل التي تتعلق بتقسيم العمل ، وهيكلة السلطة واتخاذ القرار ، وتنمية علاقات عمل سليمة بين جميع الأشخاص العاملين .

وفيما يلي النص :

“ Organization is undertaken to achieve the objectives of the firm through effective use of human and nonhuman resources. Organization usually makes provision for division of work, structuring of authority and decision making, and developing sound working relationships among the people involved ”.

ومن التعريفات التي تتجه نحو التفصيل نسبياً ما يقوله الأستاذان « هايمان وهيلجرت » . . « التنظيم يعني أن ترد على هذا السؤال . . كيف يمكن تقسيم العمل وإنجازه ؟ . . ثم يرد على هذا السؤال قائلا : . . على المدير أن يوضح كل مجموعة ، ويخصص الواجبات لكل وظيفة . . عليه أن

يقرر ويحدد مختلف أوجه النشاط المطلوب . . . ويعين الأشخاص اللازمين لهذه النشاطات . . . وعليه في نفس الوقت أن يقوم بتفويض السلطات اللازمة التي تمكن من تحمل تبعات هذا النشاط . كما ويعني التنظيم وضع هيكل كإطار يتم من خلاله أداء الواجبات المختلفة . . . وتقرير كيفية أداء هذه الواجبات » .

وفيما يلي النص :

“ Organization means to answer the question, “ How will the work be divided and accomplished ? To answer this question, the manager has to define, group, and assign job duties. He determines and enumerates the various activities which are required, he assigns these activities, which are required, he assigns these activities, and, at the same time, he delegates the necessary authority for carrying out the activities assigned. Organizing also means designing a structural framework within which various duties are performed, and deciding how they should be performed”.

وأخيراً نختم هذه التعريفات بما يقوله « لويس أ . ألن Louis A. Allen

« يمكن تعريف التنظيم ، بأنه الأسلوب الذي يمكن عن طريقه توضيح وتقسيم أداء الأعمال . . . وتوضيح تفويض المسؤوليات والسلطات ، وإقامة علاقات من أجل تمكين الأشخاص من العمل معاً بأعلى قدر من الفعالية لتحقيق الأهداف » .

“ We can define organization as the process of identifying and grouping the work to be performed, defining and delegating responsibility and authority, and establishing relationships for the purposes of enabling people to work most effectively together in accomplishing objectives”.

ونحن نوجه نظر القارئ إلى التعريفات الأخرى التي أوردناها عندما تحدثنا من قبل عن الوظائف الإدارية ، وتحدثنا عن « التنظيم »

كالعنصر الثاني في الوظيفة الإدارية ، وحللنا بعض هذه التعريفات ، ثم خلصنا في النهاية إلى تعريف اقترحناه لمفهوم التنظيم ، وهو « التنظيم هو العمل على إيجاد حالة التوازن في المشروع ، وذلك عن طريق تحديد أهدافه ، وتوضيح وسائل تحقيقها بتناسق كامل وانسجام تام . . وتحليل مختلف الوظائف اللازمة لتحقيق هذه الأهداف ، مع بيان السلطات المخولة لها ، ومستوياتها وتوضيح ما بينها من علاقات ، مع إيجاد وسائل فعالة للرقابة تمكن من التعرف على الانحرافات في حينها والمبادرة إلى تقويمها » .

ونحن ما زلنا نؤكد أنه يكاد يكون ضرباً من المستحيلات الاستناد إلى تعريف منفرد يعطي صورة صادقة عن مفهوم التنظيم ، أو ما يتضمنه التنظيم العلمي من عناصر ، ومن أجل هذا عرضنا على القارئ مجموعة من التعريفات لعلماء التنظيم والإدارة ، لنعطي مثلاً من تفكيرهم . . وهذه التعريفات ، بالإضافة إلى الاطلاع على ما كتبوه تعطينا حصيلة وافرة ، يمكن عن طريق الدراسة والتحليل أن نخرج منها بخطوات علمية . . هذه الخطوات تعتبر هادياً ومرشداً لرجال الأعمال والمديرين . . ومما لا شك فيه أنه نتيجة للاختلافات الفكرية ، فأننا قد نجد بعض العلماء يجذبون منهجاً معيناً في تحقيق التنظيم العلمي . . كما وأن علماء آخرون قد يجذبون منهجاً آخر . . غير أن الجميع يلتقون عند هدف واحد . . هو إرشاد الدارسين والممارسين والمديرين إلى الأسلوب الأمثل لتحقيق التنظيم الجيد للمشروعات .

والقارئ إذا تعمق في قراءة ما كتبناه من قبل عن التنظيم كعنصر من عناصر الوظيفة الإدارية ، ثم إذا استعرض بعناية التعريفات التي أوردناها في شرحنا ، فإنه يكاد يخرج بأن التنظيم العلمي للمشروعات يتطلب توافر العناصر الآتية :

— هناك إجماع على أن لجميع المشروعات عليها أن تحدد أهدافها وأغراضها ، على أن يتم هذا في إطار ما يطلق عليه وحدة الهدف .

— على المشروعات أن تقوم برسم السياسات التي تستعين بها في ممارسة الوظائف الإدارية إذ أن رسم السياسات يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمعرفة الأهداف والأغراض معرفة وافية .

— التنظيم كعملية إدارية متداخلة مع عناصر الوظيفة الإدارية الأخرى ، وهي التخطيط والتوجيه وملاءمة القوى العاملة ، والرقابة والتنسيق ، يتطلب ضرورة توافر عنصر القيادة ، إذ أن هناك الكثير من علماء التنظيم والأدارة يعتبرون أن لفظ « الإدارة » يحمل نفس معنى « قيادة » ومن هذا المنطلق ينبغي توافر « وحدة القيادة » في مختلف مستويات التنظيم .

— تحديد الشكل القانوني للتنظيم .

— تحليل الوظائف اللازمة للقيام بمقتضيات التقسيم الوظيفي والإداري .

— إنشاء تنظيم فعال ، يوجد فيه ترابط وتكامل بين مختلف أجزائه ، ولا يسمح على قدر الإمكان بحدوث تنظيم غير رسمي داخل التنظيم الرسمي في المشروع .

— استخدام وسائل فعالة للرقابة تضمن كفاءة أداء الأعمال ، وبحيث تشمل الرقابة مختلف أوجه النشاط بالمشروع .

والآن — نتناول هذه العناصر بشيء من التفصيل .

مبدأ وحدة الهدف

Principle of Unity of Objective

ينبغي على مختلف المشروعات لكي تقيم تنظيمًا جيدًا ، أن تحدد أولاً هدفها تحديداً واضحاً ، بحيث يمكن الحكم على مختلف أجزاء المشروع في ضوء الجهد البناء الذي يبذله من أجل تحقيق أهداف المشروع ككل .

“ The organization as a whole and every part of it should be judged in the light of how well it contributes to the objectives of the enterprise ”.

والعبارة السابقة توضح لنا أن التواء التنظيم عند هدف واحد ، لا يمنع إطلاقاً من أن يكون للتنظيم أهدافاً أخرى فرعية ، فكل جزء من أجزاء المشروع ينبغي أن يكون له هدف . . هذا الهدف ينبغي أن يلتقي مع الهدف العام . . والقول بغير هذا ، كما يقول أرفيك : « عمل غير منطقي . . وقاس . . ونوع من الضياع . . كما وأنه عديم الكفاءة » .

“ Lack of design in organization is illogic, cruel, wasteful, and inefficient ”.

ولعل من أهم الجوانب التي ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار عند تحديد الهدف العام ، والأهداف الفرعية التي تلتقي مع الهدف العام ، وضع أولويات للتنفيذ داخل التنظيم ، ويؤخذ في الاعتبار عند تقريرها الظروف الاجتماعية المحلية ، والمتغيرات العالمية ، فإن هذه المتغيرات قد يكون لها أثر على تحقيق هذه الأهداف ، الأمر الذي يتحتم معه أن تكون الإدارة على معرفة كاملة بالإمكانيات المتاحة التي ستستخدمها من أجل تحقيق هذه الأهداف ، وأن

هذه الإمكانيات جميعها يمكن توافرها في السوق الداخلية . . أم أنها تعتمد في توافرها على أسواق خارجية . . وإذا كانت تعتمد على أسواق خارجية . . فهل تعتمد على مصدر واحد أو دولة واحدة . . إلى غير ذلك من الاعتبارات التي ينبغي أن تؤخذ في الحسبان عند تحديد الأهداف .

وتتعرض مختلف المنظمات في مجتمعاتنا الدولية المعاصرة . لكثير من المتغيرات نتيجة للتطور التكنولوجي الهائل ، ونتيجة أيضاً للتكتلات المصلحية ، وعلى وجه الخصوص بالنسبة لبعض الدول التي تريد أن تستأثر بخيرات ومقدرات بعض المجتمعات عن طريق بعض المناورات الاستعمارية السافرة ، كما هو الشأن حينما وقفت أمريكا بجوار إسرائيل تساندها وتعاضدها ضد إرادة المجتمع الدولي بأسره . . من أجل إخضاع العالم العربي بمختلف دوله لإرادة وتخطيط السياسة الأمريكية !! .. كل هذا . . مثلاً دعى بعض الشركات الأمريكية . . وعلى وجه الخصوص البترولية ، أن تعارض الحكومة الأمريكية . . لأنها وجدت نفسها في موقف يتعارض مع أهدافها في النمو . . وفي الربح . . إذ أن التنظيم الجيد يستهدف الارتفاع بمستوى الإنتاج . بحيث يقبل المستهلكون على هذا الإنتاج ويتحقق الربح المنشود في إطار رضى المجتمع الذي يعمل فيه المشروع . . وهذا الربح هو الذى يسهم في تحسين الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لمجموع القوى العاملة ، ويحقق مزيداً من الثراء لأصحاب المشروعات . . هذا فضلاً عن تقدم المشروع وازدهاره .

ولعل من المناسب أن نوضح العلاقة بين الأهداف والنتائج التنظيمية التي تترتب عليها، وذلك من المعلومات التي أصدرتها شركة أ. سى. جيلبرت الأمريكية A.C. Gilbert Company . على سبيل المثال .

الأهداف العامة : Over-all Objectives

١ - الحفاظ على الأسلوب الأمريكي في الحياة Perservation of the American Way of Life بمعنى معارضة الاحتكار بأى شكل من الأشكال سواء في الصناعة أو النقابات العمالية Labor Unions

٢ - خلق المواطن الصالح Good Citizen ، الذى يتحمل نصيبه في مسئوليات المجتمع Assuming a share of community responsibilities

٣ - تنمية الرغبة « في المعرفة Know-how » وذلك عن طريق الأبحاث والتقدم التكنولوجى المستمر .

٤ - تهيئة الشركة لكي تصبح مكاناً أفضل للعمل ، بحيث يجد العاملون متعة في العمل getting enjoyment out of work وذلك عن طريق إعطاء أجوراً جيدة good wages ، والتصرف مع العاملين بأمانة وصدق وإنصاف fair play ، والاعتراف بكرامة الفرد dignity of the individual واتباع برنامج تقدمي للأفراد . progressive personnel program

النتائج التنظيمية : Organizational Consequences

١ - التوسع بقدر محدود في نشاط المنشأة . . وعدم التقيد بأى نوع من أنواع الاتفاقيات ، أو غيرها من الوسائل التنظيمية التى قد تساعد على تحقيق الاحتكار monopoly

٢ - إنشاء « إدارة للعلاقات » Department of Relations

٣ - إنشاء إدارة مستقلة للبحوث Research Department

٤ - إنشاء إدارة للأفراد Personnel Department

الأهداف المالية : Financial Objectives

على الشركة أن تحقق أرباحاً كافية لمقابلة ما يأتي :

١ - الاستمرار في تحسين تسهيلات المصنع ، وظروف العمل ، بحيث يصبح الإنتاج أكثر جودة . . . ويصبح العمل أكثر متعة .

٢ - تحقيق عائد معقول لجميع حملة الأسهم Stockholders

٣ - العمل على الاحتفاظ بأفضل جهاز مالي ممكن ، مع إعطاء أهمية خاصة نحو الاحتفاظ بالسوية النقدية الجيدة Good liquid position

٤ - اعتبار البنوك أصدقاء للشركة ، ومن هذا الفهم ، فإنهم كأصدقاء غائبين ينبغي الاعتراف بمصالحهم عند وضع السياسات المالية

Financial policies

الأساليب التنظيمية لتحقيق هذه الأهداف :

Organizational Methods of Accomplishing These Objectives

١ - استخدام الأساليب الإجرائية التي تتطلبها الميزانية التقديرية ،

ووسائل متابعتها Follow-ups

٢ - إنشاء إدارة مركزية للمحاسبة ، والتكاليف ، والرقابة بالميزانية ، مع إدارات إضافية لا مركزية استشارية ورقابية .

٣ - تحقيق رصيد مركزي Centralized fund ، وتوضيح الأسلوب الإجرائي لعقد القروض مع البنك .

أهداف البيع : Sales Objectives

١ - أعلى جودة للإنتاج Highest quality products

٢ - قصر المبيعات على أجهزة الشركة .

٣- الاحتفاظ بمركز الشركة التسويقي ، والعمل دائماً على تحسينه ،
وذلك عن طريق الارتفاع بنسبة المبيعات التي تحققها الشركة و

الناتج التنظيمية : Organizational Consequences

هذه الأهداف أدت إلى إنشاء التنظيمات الآتية :

١- إدارة مراقبة جودة الإنتاج A quality control department

٢- شبكة واسعة للمبيعات ، تتبعها فروع في شتى أنحاء البلاد :

٣- إدارة مركزية لبحوث التسويق ، وتصميم ميزانية تقديرية للتسويق ،
مع إشراف مركزي دقيق للرقابة على النتائج :

أهداف العلاقات العامة : Public Relations Objectives

أعلى الزملاء الإداريين من العاملين ، أن يسهموا بنصيبهم في مختلف أوجه
النشاط الاجتماعي النافع Worthwhile civic activities وعليهم أيضاً
أن يبذلوا جهودهم لتدعيم سمعة الشركة الطيبة في مختلف نواحي الحياة
in all walks of life وعليهم أن يتصرفوا في شئونهم الخاصة بالأسلوب
الذي لا يجلب أى نوع من الضرر على الشركة ، أو عدم الثقة فيها
discredit to the company

التأثير التنظيمي : Organizational Impact

هذا أدى إلى إنشاء وظيفة مستقلة للعلاقات العامة

Separate public relations function

أهداف النتائج : Production Objectives

١- التأكيد على التنوع emphasis on diversification إذ أنه
يمكن عن طريق تنوع الإنتاج diversity in products ، التقليل من

حدة التقلبات الموسمية seasonal peaks ، وكذلك التغيرات التي تحدث في أذواق الجمهور نحو الإقبال على إحدى منتجات الشركة .

٢ - ينبغي تحقيق الاستخدام الأمثل لجميع التسهيلات القائمة في المصنع ،

من أجل تحقيق عمالة كاملة In order to provide full employment

كما وينبغي على الشركة أن لا تلجأ - بصفة منتظمة - إلى إبرام عقود فرعية sub-contracting من أجل تحقيق أى نوع من التسهيلات ، إلا إذا كان ذلك لأسباب اقتصادية لصالح الشركة ، أو لنقص في التخصص الآلى أو المعرفة Lack of specialized machinery & know-how

التائج التنظيمية : Organizational Consequences

١ - تقسيم العمل الذى يتطلبه الإنتاج إلى تقسيمات فرعية .

٢ - إنشاء إدارات للرقابة الإنتاجية ، والرقابة الهندسية .

٣ - التنسيق بين الإنتاج والمبيعات عن طريق المديرين المسئولين عن هذا النوع من النشاط .

يتضح من المثال السابق ، أنه لا يمكن وضع تصميم لأى تنظيم ، إلا في ضوء الأهداف المقررة وعلى رأسها الهدف العام للمشروع ككل ، . . إذ أن هذا الهدف بالذات هو الذى سيتقرر على أساسه تصميم الهيكل التنظيمي للمشروع بأسره . كما ويتضح أيضاً من المثال السابق ، أن كل قسم من الأقسام الفرعية داخل الهيكل التنظيمي للشركة ، يقرر لنفسه أهدافاً خاصة . . هذه الأهداف الخاصة ، أو الأهداف الفرعية ، تستهدف أن يحقق كل قسم دوره في إطار الهدف العام المقرر للشركة ككل . . فنلا نجد أن الشركة تضع لنفسها هدفاً عاماً هو « تهيئة الشركة لكي تصبح مكاناً أفضل للعمل ،

وبحيث يجد العاملون متعة في العمل ، وذلك عن طريق إعطاء أجوراً جيدة ،
والنصرف مع العاملين بأمانة وصدق ، والاعتراف بكرامة الفرد ، وانتهاج
برنامج تقدي للأفراد » ، إذا كان هذا هو هدفاً عاماً ، فينبغي على جميع
الأقسام الفرعية أن تكون لها أهدافاً خاصة ، إذا تحققت ، فإنها تلتقي تماماً مع
الهدف العام . . من أجل هذا فالتناجد أيضاً في المثال السابق « أن الأهداف
المالية تؤكد على ضرورة تحقيق الشركة أرباحاً كافية » . . لماذا ؟ لأنه عن
طريق هذه الأرباح ، يمكن تحقيق الأهداف العامة التي ذكرناها . . وهكذا . .
كل إدارة من الإدارات أو قسم فرعي له من الأهداف الخاصة ، ما يتفق
تماماً مع الهدف العام . . وهذا هو المعنى الذي نقصده من « وحدة الهدف » . .
أن يكون الهدف الخاص متفقاً مع الهدف العام ، وأن يقوم بدور إيجابي في
تحقيقه ، حيث أن الهدف الخاص لو تحقق منفرداً دون تكامل أو ترابط أو
انسجام مع بقية الأهداف الفرعية في إطار الهدف العام . . نقول لو تحقق
هذا الشكل لأصبح أثره غير مثمر ، أو غير فعال .

وينبغي أن يكون واضحاً وضحاً تماماً ، أن الأهداف أو الأغراض
هي الغايات التي تسعى مختلف الشركات نحو تحقيقها ، ومن أجل ذلك فإنها
تنشئ التنظيم الفعال القادر على تحقيق هذه الأهداف .

من أجل ذلك ، فإن الشركات إذا وجدت نفسها في موقف
يتطلب تغيير أهدافها . . فينبغي أن لا تردد في ذلك ، إذا كان
هذا في صالحها ، غير أنه عليها فوراً أن تقوم بالبحوث الإدارية
اللازمة لإعادة تنظيمها ، حتى يمكن لها البقاء والاستمرار إذ
ينبغي أن يكون واضحاً أن استمرار أية شركة من الشركات ،
أو أية وحدة من الوحدات . . أو أي تنظيم من التنظيمات فكل
هذه المترادفات تحمل معنى واحد . . أن الاستمرار يتوقف على

حسن التنظيم .. وحسن التنظيم يتوقف على معرفة الهدف .. وإذا
تغير الهدف استتبعه بالضرورة تغيير التنظيم .. وذلك حتى يمكن
ملاءمة مختلف أوجه النشاط للأهداف الجديدة التي تقررت ،
ويجمع الكثير من علماء التنظيم والإدارة على أن الجهد الإداري
الذي يبذل في سبيل تحديد الهدف ، يعتبر على جانب كبير من
الأهمية ، لأن هذا الهدف هو محور النشاط الإداري بأسره .. وهو
أيضاً أساس تحقيق هيكل تنظيمي فعال .

ويرى « لويس أ. ألن » أن جميع الأهداف يمكن تقسيمها إلى قسمين :
أهداف اقتصادية .. وأهداف اجتماعية .. أما الأهداف الاقتصادية فهي
تلك التي تهتم باعتبارات السوق .. أما الأهداف الاجتماعية ، فتلك التي
تهتم باهتمامات الشركة نحو موظفيها ، وحاملي أسهمها ، والجمهور بوجه عام .

“ Objectives may be divided into two categories, economic and
social. Economic objectives are goals with respect to the market place.
Social objectives refer to the company's intentions toward its employees,
share-holders, and the public at large ”.

وضع السياسات

Policy Making

تعتبر السياسات جوانب مرشدة عند التفكير في اتخاذ القرار ، ويرى البعض أن الأهداف السابق تقريرها لمختلف الوحدات تعتبر في حد ذاتها سياسات عامة ، وذلك لأنها تعطي هذه الوحدات المرشد الرئيسي لطريقة التفكير والعمل . . وهناك من يرى أن السياسات تتعدد بقدر تعدد المستويات الموجودة في الهيكل الإداري . . فمثلا توجد سياسة رئيسية تحكم المنشأة ككل ، ثم تتعدد هذه السياسات مع تعدد الإدارات والأقسام الفرعية ، وهذا التعدد يوجد نتيجة لاستخدام قاعدة تفويض السلطة ، وتحميل المروسين واجبات ، وتبعات ، ومساءلتهم عن نتائج ما يتحملوه من مسئوليات . . ويهدف الذين يقيمون المشروعات التجارية والصناعية إلى تحقيق منفعتين : منفعة المستهلك من ناحية ، ومنفعة من يؤسسون المشروع من ناحية أخرى ، ولذلك فإن من أهم ما يجب أن يعنى به من يقيمون المشروعات هو تحديد الهدف تحديداً يمكن كل أعضاء المشروع من فهمه وتقديره ، ووضع السياسات يعتبر نوعاً من التخطيط policy formation is a type of planning كما وأن السياسات تعكس وترجم الأهداف reflect & interpret objectives

ويوضح الأستاذان « كونتز وأودنل » تعدد السياسات بقدر تعدد المستويات ، فيقولان : « توجد السياسات على هيئة طبقات . . فمثلا تقرر الإدارة العليا سياسات الإنتاج الرئيسية للشركة . . هذه السياسات بدورها يتولد عنها سياسات بحوث ، وسياسات تسويق ، وسياسات مالية . . وإذا

لم تقم الإدارة العليا بنفسها بوضع سياسات فرعية . . فان المديرين في المستويات الأدنى لهم أن يضعوا السياسات التي تحكم بحوث الإنتاج ، وبحوث التسويق ، والإعلان . . الخ . . والسياسة الرئيسية للشركة ينبغي أن تكون منطقية وواضحة ، بحيث يمكن معها وضع السياسة الفرعية في سهولة .

وفيما يلي النص :

“ Policy exists in layers.. For instance, basic company product policies are most often determined by top management. These, in turn, generate research policies, marketing policies, and financial policies. If top management does not itself generate derivative policy, managers at lower levels may develop policies governing product research, marketing research, advertising, etc. Basic company policy must be so logical and clear that derivative policy can be easily formulated ”.

ومما لا شك فيه أنه ينبغي دائماً التأكد من أن جميع السياسات الفرعية متناسقة مع السياسة الرئيسية للشركة بحيث تسهم في تحقيق الأهداف . . كما وأن وضوح هذه السياسات له أهمية إدارية ، ليس فقط من حيث التوجيه والإرشاد ، بل أيضاً من حيث تحقيق أكبر قدر ممكن من الاقتصاد في الوقت ، لأن المديرين يعملون في ضوءها وعلى هديها ، وبذلك لا ينفقون جهدهم ووقتهم لإيجاد السياسات التي قد يرونها مناسبة .

والسياسات هي الإطار العام الذي تعمل في نطاقه الإدارة ، إذ أنها تعبر عن اتجاهات الإدارة لما ينبغي أن يكون عليه سلوك الأفراد وأعمالهم ، ومن أجل ذلك تعتبر السياسات المرشد لاتخاذ القرارات في المنظمات ، وغالباً ما تفصح المنظمات عن سياساتها في صورة بيانات .

وفيما يلي نورد مثلاً لما أعلنته « شركة ستاندارد أويل » للبترول عن سياساتها فيما يتعلق بعلاقاتها العامة .

« نحن نطرق ميدان الأعمال في مجالات البحث عن البترول لنقوم بصنع منتجات جيدة ، ونبيعها بسعر عادل ، ونحقق أرباحاً » .

« ونحن نحاول أن نعمل لما فيه مصلحة أصحاب المشروع ، والعمال ، والعملاء ، والجمهور » .

« وسيستنا للعلاقات العامة قائمة على أساس معاملة الجمهور بالحق ، وإعطاء وزن كبير لآرائهم وتفهمهم باستمرار لحقيقة أهدافنا » .

وتفيد السياسات في التعرف على مدى سلامة التصرفات إزاء مشكلة من المشكلات ، خاصة إذا كانت السياسات الموضوعية قد تنبأت مقدماً بحدوث مثل هذه المشكلات . . فثلاً معظم أفراد القوى العاملة تحصل على أجازاتها في الصيف ، ولكن يحدث أن يحتاج بعض أفراد القوى العاملة إلى يوم أو بعض يوم بمناسبة افتتاح العام الدراسي لمعاونة أبنائهم على دخول المدارس ، ويعلم المديرون أن عدم تحقيق هذه الرغبة لن يلق فقط مقاومة هؤلاء الأفراد ، بل يستتبعه أيضاً تغيب عدد كبير من أفراد القوى العاملة بدون إذن . . كما وأنهم يعرفون أن المنشأة إذا لم تتخذ أى قرار في هذا الموضوع ، فإن التغيب سيكون كبيراً للدرجة أنه تعوق سير الإنتاج بمعدله العادى .

وعلى هذا الأساس ، فإن السياسات التى توضع ينبغى أن تراعى مقدماً حدوث مثل هذا الموقف وتعمل على معالجته بما فيها الصالح العام ، فالسياسات ينبغى أن توفق بين احتياجات المشروع ورغبات وظروف القوى العاملة .

ولعل هذا هو الذى دعى إلى اعتبار المرونة عنصراً أساسياً من عناصر وضع السياسات . . أن يكون دائماً الصالح العام هو الهدف ، الأمر الذى يتحتم معه استخدام العقل وإعمال الفكر ، ولذلك كثيراً ما نجد بعض الألفاظ

المرنة توضع عند وضع السياسات . . مثل « إلا إذا اقتضت ذلك الظروف .
القصوى » . . أو « كلما أمكن ذلك » . . وبذلك تفسح السياسات للملكة الخلق
والإبداع والابتكار أن تجد سبيلها إذا ما وجدت الإدارة نفسها في ظروف
تضطرها لاتخاذ قرار .

ومما لا شك فيه أنه يحسن دائماً عند تقرير منهج معين أو سياسة فرعية
معينة جديدة تتلاءم مع تحقيق السياسات الرئيسية ، أن يقوم المسئولون بشرح
كل ما يتعلق بهذه السياسة بجميع وسائل الاتصال الممكنة .

ونوجه النظر إلى حقيقتان تواجهان واضعي السياسات ، أنهم قد يغفلون
عن ذكر أو تضمين السياسات بعض المعاني التي يعتقدون أنها من قبيل المفاهيم
السائدة في الشركة ، بحيث لا توجد ضرورة للنص عليها في الكتيبات التي
توضح وتشرح هذه السياسات . . وكذلك صعوبة وضع أنماط أو مقاييس
أو معايير يمكن الاستناد إليها في تقرير مدى نجاح هذه الأهداف .

وهناك إجماع على ضرورة أن تكون السياسات مكتوبة ، وأن هذا له
مزايا عديدة ، وذلك كما يقول « بوز آلان ، هاميلتون »

Booz Allen & Hamilton.

« السياسات المكتوبة توضح أنها بنيت على قرارات صائبة
اتخذت في الماضي ، وتحفظ بطاقة المديرين للقرارات الجديدة
التي ستتخذ ، وتخلق مناخاً يمكن الفرد من اتخاذ قراراته عن ثقة ،
وتدفع الإدارة قديماً للعمل عن طريق تقليل الجهد الذي يبذل في
الأمور الروتينية المتكررة ، وتدعم استمرار الجهد الجماعي عبر
السنين ، وثبات المشروع . . كما وتحرر الإدارة العليا بحيث تعطى
أهمية أكثر للمشروعات اليومية وبرامج المستقبل ، أو بمعنى

أوضح . . فان السياسات المكتوبة تعتبر أفضل طريق لوضعها
موضع التنفيذ .

Putting policies in written is the best way of putting
them [to work.

الفرق بين السياسات والقواعد Rules

أن توضيح معنى السياسات يتضمن التفرقة بين السياسات والقواعد ،
فكليهما بيانات موضوعية لتؤثر على سلوك الأفراد في المنشآت . والسياسات
عادة تكون أوسع من القواعد ، هذا فضلا عن أنها تصاغ في عبارات عامة :

وإذا كانت السياسات تعتبر المرشد للتفكير والعمل ، فان
القواعد تحدد تماماً ما ينبغي عمله ، وهي تتضمن الجزاءات التي
تترتب على انحرافات القوى العاملة عن الأخذ بها ، هذا بينما
تكون السياسات من المرونة بحيث يمكن سرعة تغييرها إذا لزم
الأمر دون أن يترتب على ذلك أى نوع من أنواع العقاب .

ولنضرب مثلاً لتوضيح ما سبق ، ما يتعلق بجانب الأمان Safty في
إحدى الشركات الصناعية ، فان جانب الأمان قد يتطلب العديد من القواعد ،
كمنع التدخين مثلاً ، أو ضرورة ارتداء نظارة الأمان لصيانة العين ، أو
ضرورة ارتداء أحذية خاصة يتطلبها نوع العمل ، فهذه جميعاً قواعد يجب
الأخذ بها في نطاق العمل . هذا بينما نجد أن سياسات الأمان تختلف : فان
سياسات الأمان قد تقرر ما إذا كان على الشركة أن تمد القوى العاملة بها
بمطلبات الأمان ، كأن توفر لهم الملابس والأدوات اللازمة ، والعمل
باستمرار على تفهيم القوى العاملة التطبيق العملي لمقتضيات الأمان ، ومتابعة
هذا التطبيق والتدريب للنظر في مدى ما حققته من نجاح .

إن المثال السابق يوضح لنا مدى الارتباط الوثيق Interdependence بين القواعد والسياسة ، فالسياسة تضع الإطار العام المرشد لقواعد الأمان ، فغذا ما طبقت هذه السياسة ، فإن الإدارة تضع القواعد التي تمكن من تحقيق أهداف هذه السياسة .

الفرق بين السياسة والإجراءات :

إن توضيح الفرق بين السياسات والإجراءات يعتبر على جانب كبير من الأهمية ، فالإجراءات هي انعكاس للسياسة Reflection of policy وهي غالباً ما تكون أساس الملاحظة في حالة ما إذا كان هناك نقص في السياسات القائمة ، هذا فضلاً عن أن الإجراءات قد تحيد عن السياسات الموضوعة ، على الأقل لفترة قليلة ، كما هو الحال إذا ما أصدرت إحدى الشركات تعليماتها للمقدمين (رؤساء العمال) بعدم الاستماع إلى آلام العمال إلا بعد توضيح الأمر لإدارة المستخدمين والحصول على إذن منها . فهنا لا تغير الشركة من سياستها القائمة على أساس تصريف رؤساء العمال لأكثر قدر ممكن من الأمور على مستوى مرحلتهم ، إنما تعمل تغييراً مؤقتاً في الإجراءات تستهدف من ورائه تهيئة الوقت الكافي لرؤساء العمال لتدريب القوى العاملة الجديدة التي ستضم للعمل تحت امرتهم .

والإجراءات التي توضع للقيام بعمل معين تعتبر أسلوباً عملياً للخطوات الواجب اتباعها لأداء هذا العمل بحيث تدرب عليه القوى العاملة المستخدمة كوسيلة مثلى لتحمل أعباء ومسئوليات الوظائف التي تشغلها . كما وتتضمن الإجراءات وسائل المراقبة على أداء هذه الأعمال ، هذا فضلاً عن أن الإجراءات تدعم باستمرار السياسات الموضوعة .

ويعتبر وضع السياسات مرحلة أعلى من مرحلة وضع الإجراءات ،
إذ أن السياسات يضعها من لديهم سلطة الإدارة العليا في المنشآت ، وعلى ذلك
فإن الإجراءات ينبغي أن توضع في نطاق السياسات الموضوعية .

كما وينبغي أن نلاحظ أنه إذا وضعت سياسات سليمة للمنشأة ولم تدعم
بالإجراءات القادرة على تنفيذ هذه السياسات ، فإنما يعتبر الجهد المبذول
في وضع السياسات جهداً ضائعاً عديم الجدوى ، فالسياسات السليمة ينبغي
أن تدعم بإجراءات سليمة ، حتى يمكن ل كليهما أن يحققا أهداف المشروعات
وعلى هذا فإن السياسات تعتبر المرشد للعمل ، وهي تأخذ في الاعتبار عند
وضعها ما قد يجد من مواقف دون تناول حالات فردية معينة ، هذا فضلاً
عن أن السياسات توضع لفترات طويلة نسبياً ، وهي ترسم الطرق المختصرة
Short Cuts للتدريب وتوجيه القوى العاملة .

وينبغي أن يراعى عند رسم السياسات بعيدة المدى أن تكون من المرونة
بحيث تسمح بإجراء التغييرات اللازمة كلما تطلبت الظروف ذلك ، فإن وجود
مثل هذه الخطوط يحول دون الارتجال في اتخاذ قرارات قد تحقق فائدة عاجلة
في أمد قريب ، ولكنها لا تتفق مع الأهداف البعيدة المدى ، وهذا ما يجعل
من الخطأ تنفيذها ، ثم إن غياب مثل هذه الخطط كثيراً ما يؤدي إلى تكرار
نوع الأخطاء ، وفي ظل هذه الظروف يندر أن تتحقق التحسينات .

إن السياسات ترتبط دائماً وأبداً بأهداف المشروعات ومن أجل تحقيق
هذه الأهداف توضع خطة سليمة لتحقيق إدارة رشيدة . ويقع عبء وضع
السياسة العامة للمنشأة وتحديد أهدافها على عاتق من كونوا المشروع أو
مولوه .

والأهداف هي أول مقدمات السياسة التي تتكون من العوامل الآتية :

١ - الأساس الأخلاقي للمشروع Ethical Foundation of the Enterprise

أى وضع قواعد للعلاقة بين المشروع وبين أفراد المجتمع الذى يعمل فى نطاقه كالمستهلكين والتجار ، وكذلك وضع قواعد الاستخدام أى طرق التعامل مع الموظفين .

٢ - الأساس النظامى Organizational Foundation

ويهدف الأساس النظامى إلى توضيح سير العمل فى المشروع فيما يتعلق بالعمليات الخارجية من ناحية وما يتعلق بقنوات التوزيع . وكذلك فيما يتعلق بالعمل الداخلى وما يتطلبه من وسائل الإعداد وطرق الإنتاج وإجراءات ومواصفات الوظائف المختلفة لمن يرغب فى شغلها ووسائل الرقابة .

ويتضح من العاملين السابقين أن للسياسة جانبين ، جانب خارجى وجانب داخلى . يرسم الجانب الأول علاقة المنشأة بالعالم الخارجى ويوضح الجانب الثانى مقومات المنشأة نفسها .

- وعلى ذلك فالسياسة السليمة تمكن الإدارة من تحمل المسئوليات التى تتعلق باشتراكها فى حياة المجتمع على الوجه الآتى :
- (أ) أن تساهم فى حياة المجتمع بما تنتجه أو تورده من سلع ، أو القيام بالخدمات التى تضطلع بها .
 - (ب) أن تساهم فى رفاهية المجتمع بتحسين نوع وكمية المنتجات وتخفيض الأسعار دون الإقلال من جودة المنتجات لرفع مستوى معيشة الأفراد بآتاحة الفرص لهم فى تحقيق مزيد من الرغبات أو فى التوفير أو رفع مستواهم الثقافى .
 - (ج) رفع مستوى الاستخدام بتعديل شروط العمل وتحقيق الرضا الشخصى والجماعى بالعمل .
 - (د) المساهمة فى تقدم المجتمع الذى يوجد فيه المشروع .

أهذه القواعد الأربعة السابقة ، تكون السياسات العامة للمشروع وهي تلائم جميع نواحي النشاط . وكلما كبر حجم المشروع واتسع نطاقه ، كان من الواجب أن يقسم نشاطه من حيث الإنتاج أو البيع أو النقل أو بالتقسيم الجغرافى أو بالتقسيم الوظيفى . . . وهكذا تحتاج الإدارة إلى تعديل سياستها لتتفق مع هذا التقسيم ، وتحقق التناسق ، بين أجزائها المختلفة .

ويجب على المنشآت أن تعلن عن سياستها فى الداخل والخارج إذ أن ذلك يحقق فائدة عظيمة فى رفع كفاية الإدارة . وكما سبق أن أوضحنا ، أن السياسة هى أساس البناء النظامى للمشروع وهى ضرورية للقيام بأعماله ، فالمرء يعرف بوضوح يتعذر وضع نظام للمنشأة ، أو تحديد مسئوليات وعلاقات رجال الإدارة أو ضمان سير العمل بين المنفذين Executives بدرجة عالية من الكفاية والتناسق .

والسياسة لازمة أيضاً لوضع أساس خطة العمل فيما يتعلق برأس المال والمعدات اللازمة وقنوات التوزيع والاستخدام وشراء المواد الأولية . كما أنها تفيد أيضاً فى تحقيق التناسق فى المشروعات الكبيرة وفى رفع الروح المعنوية للعمل ، فحيثما كانت واضحة ومعروفة فى نطاقها العام أو الخاص فهى هذا ضمان تقدم المشروع وقيام المنفذين بتحمل مسئولياتهم فى التغييرات التى تطرأ يوماً فيوماً . . .

والسياسة هى الأساس الذى تقاس بموجبه نتائج الإدارة ، فإن وضع مقاييس سلامة الأداء فى المنشآت هى من مسئوليات مجلس الإدارة ، وعلى ذلك فإن من واجبه أن يتأكد من تحقيق أهداف المشروع ومن أن السياسات الموضوعة قد اتبعت ، كما أن عليه أن يتأكد من أن جميع العمليات قد تمت بدرجة عالية من الكفاية وبأقل النفقات . وهنا يلزم الاستعانة بالرقابة وبالحسابات المالية .

ويجب أن تستند السياسة إلى حقائق ، ويعني هذا في المشروعات التجارية والصناعية أن السياسة تبنى على التنبؤ بحالة السوق أو بحالة الإنتاج وغيرها من العوامل الاقتصادية ، ويشترك في وضع هذه السياسة الرؤساء المنفذون مع مجلس الإدارة لما لهم من خبرة فنية في التنبؤ بحالة السوق والمبيعات المحتملة . كما وأنا إذا أخذنا في الاعتبار الناحية المعنوية ، فإن تحمل رجال الإدارة بالمسؤوليات عن العمل في المنشأة ، يتطلب أن يؤخذ رأيهم في أساس التنظيم فيها .

ووضع السياسة ليس عملاً مستمراً ، إذ أن مجلس الإدارة يضع الخطوط العامة ويضيف إليها التعديلات التي يقتضي بها الظروف ، ولكن دراسة هذه السياسة عملية دائمة تتم بالمناقشة بين عضو مجلس الإدارة المنتدب أو المدير العام ومساعديه من الرؤساء والمنفذين .

وهكذا يتضح أن الإدارة تقوم بوضع السياسة التي يجب أن تكون من المرونة بحيث يمكن تنفيذها وإعادة تعديلها كلما تغيرت الظروف .

الفرق بين السياسة والاستراتيجية Strategy

لعل من الأمور التي عرّفناها من دراستنا عن السياسات ... أنها لا توضع من فراغ Policies are not made in a vacuum ، وأن صنعها غالباً لا يكون نتيجة لإسهام مدير واحد . . بل أنها تتم نتيجة لعديد من الدراسات التي تجريها مختلف الوحدات للنشاط المماثل المنافس للعملاء ، للموردين ، للموظفين . . لرؤساء الإدارات والأقسام في نطاق هيكل البديان التنظيمي للوحدة . . وغوامل أخرى داخلية وخارجية للمشروع .

وحتى نلقى ضوءاً على ما تتبعه المشروعات في الخارج سنضرب مثلاً لبعض هذه الأبحاث والدراسات . . . موجهين

النظر إلى أن هذه الأبحاث تم قبل إنشاء المشروعات ، وحينئذ
تعتبر ركناً أساسياً من أركان تأسيس المشروعات .. كما وأن هذه
تستمر مع حياة المشروع ، حيث أن الإدارة العليا الممثلة في أعضاء
مجلس الإدارة تداوم على هذه الدراسات لتقرير السياسات المناسبة
للأمر أو المواضيع المتجددة ، ثم تعدل مختلف الأقسام بعد ذلك
من سياساتها المرشدة لجوانب العمل في مختلف الأجزاء .

وفيما يلي بعض هذه الأبحاث :

- (أ) خصائص المجتمع .
- (ب) المنشآت التجارية المحلية المنافسة .
- (ح) عدد المستهلكين وحجم الأعمال المرتقب .
- (د) التسهيلات التجارية .
- (هـ) الناحية المالية .

(أ) خصائص المجتمع Community Characteristics

١ - هل المجتمع الذى سيقام فيه المشروع مجتمع مستقر ثابت ، أم أنه
مجتمع سريع التغير ؟

٢ - ما هو عدد العمال والموظفين الذين يعتمدون في كسب رزقهم
ومعاشهم على الصناعات التى توجد بالمنطقة ، وما هو التأثير المحتمل على
الحالة المالية للمشروع إذا حدث وفشل أحد هذه المشروعات الصناعية ؟

٣ - هل يعتبر النشاط التجارى والصناعى بالمجتمع مرض بوجه عام ؟

٤ - ما مدى استقرار التوظيف ؟ وإذا كانت نسبة دوران العمل مرتفعة ،
فما هى أسبابها ؟

٥ - هل يشارك سكان المنطقة في أوجه النشاط المختلفة في المجتمع الذي يقطنون فيه ؟

٦ - ما مدى توافر الكفايات القادرة على تحمل أعباء الوظائف وتوجيه سير المشروع ؟

(ب) المنشآت التجارية المحلية المنافسة Local Competition

١ - ما هو عدد المنشآت ذات النشاط المائل في المنطقة . . وما هي أنواعها . وما هو حجم نشاطها التقريبي ؟

٢ - إذا كان من بين هذه المنشآت من لا يرضى عنه أفراد المنطقة فما هي أسباب عدم الرضا ؟

٣ - ما هي الوسائل المحتملة التي يمكن عن طريقها التفوق على المنشآت المنافسة ؟

٤ - ما هي درجة المنافسة المتوقع أن يقابل بها المشروع ؟ هل ستكون هذه المنافسة قوية أو ضعيفة . . وهل يتوقع أن تلجأ هذه المنشآت إلى وسائل غير شريفة لعرقله نشاط المشروع ؟

٥ - إذا كان هناك مشروعات قد فشلت فما هي أسباب هذا الفشل ؟

(ج) عدد المستهلكين وحجم الأعمال المرتقية :

Trading and Prospective Consumers]

١ - مساحة المنطقة التي يمكن أن تستفيد من قيام المشروع .

٢ - عدد العائلات التي تعيش في المنطقة .

٣ - عدد المستهلكين المرتقبين :

٤ - حجم رقم الأعمال المرتقب .

٥ - هل حجم المنطقة من الاتساع بحيث يسمح بإنشاء فروع في بعض الأحياء في المستقبل ؟

(د) التسهيلات التجارية : Commercial Facilities

١ - هل يمكن استئجار مكان مناسب ؟ ... وما هي قيمة ما يدفع فيه من إيجار ؟

٢ - هل جميع المرافق العامة كالمياه والكهرباء والمواصلات مثلاً متوفرة ؟

(هـ) الناحية المالية Financing

١ - هل يمكن الحصول على رأس المال اللازم لإقامة المشروع بدون الالتجاء إلى عقد القروض ؟

٢ - هل من رأى الذين يؤسسون المشروع تكوين احتياطات كافية سنوياً لتدعيم مركزه المالى ؟

(و) بعض الأسئلة التى تتعلق بتشغيل المشروع :

١ - مدى توافر الكفايات الفنية والإدارية اللازمة للمشروع .

٢ - هل فى مقدور المشروع أن يدفع المهايا والأجور المناسبة لهذه الكفايات ؟

٣ - وضع الميزانية التقديرية لتشغيل المشروع لفترة عام مقبل .

٤ - ما هو رقم المبيعات الذى يسمح بتغطية جميع النفقات وتكوين الاحتياطات الكافية ؟

٥ - ما هي المصادر المختلفة التي سيلجأ إليها المشروع لتدبر احتياجات

نشاطه ؟

وإذا كانت جميع الأبحاث السابقة لازمة وضرورية من أجل تقرير سياسات معينة ، إلا أنها في نفس الوقت تعتبر عاملاً له أثره الكبير في حياة المشروع واستمراره ، في ظل مجتمعنا الدولي المعاصر الذي يتميز بوجود منافسة حادة ، الأمر الذي أدى إلى أن يطلق البعض على ما يدور بين المنشآت الكبرى المنافسة أنها ... « حرب المنافسة » .

وإذا كان مجتمعنا الدولي المعاصر يبيع كل الوسائل المشروعة وغير المشروعة في الحرب التي تشنها الدول من أجل تحقيق أغراضها ... فإنه أيضاً في عالم التجارة ، يتوقع أصحاب الأعمال في بعض الأحيان من البعض أن يلجأ إلى بعض هذه الأساليب ، وإن كانت أساساً غير مقبولة ومرفوضة ، إلا أن أصحاب المشروعات ومن ورأيهم المديرين ينبغي أن يكونوا دائماً على حذر .. ومن هنا يقومون بدراسات عميقة لمعرفة الوسائل المحتملة التي يمكن عن طريقها التفوق على المنشآت المنافسة . . درجة المنافسة المتوقعة للمشروع . . وهل ستكون هذه المنافسة قوية أو ضعيفة . . وهل يتوقع أن تلجأ هذه المنشآت إلى وسائل غير شريفة لزعزعة نشاط المشروع . . كل هذه الجوانب ودراساتها من أجل وضع السياسات التي تقابلها وتتغلب على مصاعبها هي التي نطلق عليها في الإدارة « استراتيجية » . . فالاستراتيجية هي إذن الخطة التي توضع في ضوء معرفة حقائق السياسات التي يطبقها الآخرون ، هذه الحقائق تساعد على اتباع استراتيجية قد يكون من شأنها إجراء تضمينات جديدة للسياسة لمقابلة خطط وسياسات الآخرين .

“Strategy may require some adaptation to meet the plans and policies of others”.

ولعبة الشطرنج مثلاً . . مثلها في ذلك مثل الحرب . . ومثل ما يحدث في دوائر الأعمال . . ينبغي دائماً أن يؤخذ في الحسبان استراتيجية المنافس . . أى توقع الخطوات التى سيتخذها المنافس ، للاستعداد مقدماً لمقابلتها . . أو بمعنى آخر فإن اللاعب الماهر ينبغي عليه أن يعدل من خطته طبقاً لتحركات والخطط المتوقعة للمنافس .

“ The skillful player, therefore, shifts his plans in accordance with the moves and probable plans of opponents ”.

ومما لا شك فيه أن الإنسان حتى وإن أخذ كل هذه الاعتبارات في الحسبان ، فإن احتمال خسارته قائم ، وذلك في حالة إذا ما كان المنافس أكثر منه قدرة ، وأعلى مهارة في صياغة خطته الاستراتيجية .

ونحن إذا استعنا من المصطلحات العسكرية بعض ألفاظها . . والى منها مثلاً مصطلح « تكتيكات Tactics » . . فإن التكتيكات هى عبارة عن الخطوات التفصيلية التى يمكن عن طريقها وضع الاستراتيجية موضع التنفيذ بحيث تكون هذه الخطوات مؤثرة وفعالة ومنتجة .

وكذلك أيضاً في دوائر الأعمال ، فإنه بعد تقرير استراتيجية معينة فلا بد أيضاً من إعداد برنامج مفصل للعمل بحيث توضع هذه الاستراتيجية موضع التنفيذ .

“ A program of detailed action is required to implement the strategy ”.

وإذا أردنا أن نوضح بعض الاستراتيجيات المستخدمة في دوائر الأعمال في الخارج ، فالتأكد أن إحدى الشركات قد تدفع إلى السوق بإحدى السلع التى قد تكون أصلاً لا ترغب في إنتاجها أو بيعها ، إنما تفعل ذلك فقط

بقصد تثبيط همة المنافسين . . أو يقوم المدير المالى بحذق ومهارة بعمل بعض التحريات عن بعض البنوك ، موجباً أنه يقوم بذلك للتعامل معها ، وذلك إذا ما وجد أن البنك الذى يتعامل معه فعلاً بدأ يضع أمامه بعض الصعوبات فيما يتعلق بعقد القروض .

كما وأن هناك بعض الاستراتيجيات الشائعة . . مثل « اضرب والحديد ساخن Strike while the iron is hot » « الوقت خير شاف Bore from الخلل من الداخل » Time is a great healer « In union there is strength القوة » within « فرق تسد Divide and rule » « مرر الدولار ! » Pass the buck .. « احتفظ بالبارود Conserve your gun powder » .

ولعل من الأهمية بمكان أن نؤكد قبل أن نختم هذا البحث ، أن استراتيجية السياسات لتحقيق الأهداف تتطلب ضرورة توافر عنصر المرونة فى تكوين السياسات وتنفيذها . . فقد تكون إحدى السياسات الرئيسية وأهدافها واضحة ، وقد تكون معظم السياسات الفرعية المشتقة منها واضحة كذلك ، غير أنه ينبغى أن يؤخذ فى الحسبان ردود فعل هذه السياسات على الأشخاص الذين يتأثرون بها . . وهنا تستطيع الاستراتيجية أن تقوم بدور حاسم فى نجاح هذه السياسة .

“The reactions of persons affected by the policies must be taken into account, and here strategy can be decisive in the success of a policy”.

وحدة القيادة

Unity of Leadership

أوضحنا عندما شرحنا في الباب الثاني من هذا المرجع الوظيفة التوجيهية ، كعنصر من عناصر الوظائف الإدارية ، أن هذه الوظيفة تعتبر بالدرجة الأولى « وظيفة إرشادية » تستهدف حسن أداء القوى العاملة لأعمالها ، ثم أوضحنا أن هناك من يعتبر أن جانباً من الصفات التي ينبغي أن يتحلى بها المدير أو أى رئيس « صفة القدرة على التعليم » ، وأنه ينبغي أن يؤدي هذه المهمة بكفاءة تامة . . لماذا ؟ . . لأن المدير أو الرئيس ينبغي في أى مرحلة من المراحل ، أن يؤدي وظائفه الإدارية . . من تخطيط ، أو تنظيم ، أو تعيين ، أو توجيه ، أو رقابة ، أو تنسيق - بكفاءة . . وهو يقوم بهذه الوظائف أثناء تعامله مع الناس وعن طريقهم . With and through people

كما وأن السياسات والبرامج ذات التأثير على جميع الوظائف الإدارية تتم عادة في دورات تعاونية مع الرؤساء . . والزملاء أو المرؤوسين ، وعلى هذا الأساس فإن جميع أوجه التعامل التي يقوم بها المدير ، إنما تتم مع الناس . . At every turn, the manager deals with people . . ولعل هذا يوضح لنا السبب الذي من أجله نؤكد على أن مفهوم الإدارة قائم على أساس قدرة المدير على إنجاز الأعمال عن طريق الآخرين . . ولا يمكن أن ينجز أعمالاً عن طريق أشخاص آخرين إلا إذا كان ذو قدرة على التأثير فيهم ، حتى يتمكن من تحقيق أهداف المشروع . . ومن هنا تتضح أهمية صفة « القدرة التعليمية » التي ينبغي أن يتصف بها . . وكذلك « قدرته التأثيرية » على مرؤوسيه . . وذلك حتى يمكنه أن يوضح لهم أعمالهم . . ويحفزهم على

التفكير ، وتوجيه جهودهم بالأسلوب الذى يريده . . وهذه القيادة .

مفهوم القيادة :

يعرف « كوتنز وأودنل » القيادة بأنها : « القدرة على إحداث تأثير فى الأشخاص عن طريق الاتصال بهم ، وتوجيههم نحو تحقيق أحد الأهداف “The ability to exert interpersonal influence, by means of communication, toward the achievement of a goal”.

ويعرف الأستاذان « هامان وهيلجرت » القيادة بما يأتى : « القيادة هى القدرة التى يمتلكها أحدهم فى التأثير على أفكار الآخرين ، واتجاهاتهم وسلوكهم . . . وهذا يعنى أن أى إنسان يكون قادراً على التأثير فى الآخرين أو توجيههم نحو عمل مشترك ، فإنه يقوم بمهمته كفائد » .

وفى ما يلى النص :

“ It is the ability one possesses to influence the opinions, attitudes, and behavior of others which actually comprises leadership. This means that anyone who is able to direct or influence others toward some common or shared position can function as a leader ”.

ويقول « بيتر ف. دركر » . . « القيادة هى الارتفاع ببصيرة الإنسان إلى نظرات أعمق . . والارتفاع بمستوى أدائه إلى مستويات أعلى . . وبناء شخصيته بحيث يتعدى حدوده العادية . . وليس هناك أفضل من أساس لبناء هذه الشخصية القيادية من روح الإدارة ، التى تطبق عن طريق العمل اليوم للمنظمة ، المبادئ الحازمة للقيادة ، والمسئولية ، والارتفاع بمستويات الأداء ، واحترام الفرد وعمله » . . .

وفيما يلي النص :

“ Leadership is the lifting of a man's vision to higher, sights, the raising of a man's performance to a higher standard, the building of a man's personality beyond its normal limitations. Nothing better prepares the ground for such leadership than a spirit of management that confirms in the day-to-day practices of the organization strict principles of conduct and responsibility, high standards of performance, and respect for the individual and his work ”.

ويعرف « آرثر م. ويمر » القيادة بأنها « مجموعة من الصفات الحسية ، التي تجد صعوبة في تحديدها ، وتعميمها . وأحد الطرق لتعريف دور القائد المدير ، هو في قولنا . قدرته على أن يجعل الأشخاص العاديين يؤدون عمل المستويات الأقدر من الناس » .

وفيما يلي النص :

“ Leadership is such an intangible set of qualities that we find difficulty in generalizing about it. One way of defining the leadership role of the manager is in terms of the Capacity to enable ordinary people some how to do the work of superior people ”.

ويعرف « جوزيف أ. ليتزر » القيادة : « القائد الناجح هو ذلك الشخص الذي يعطى اهتماماً كبيراً لمختلف القوى المؤثرة التي تتعلق بسلوكه في أي وقت من الأوقات . فهو يفهم بدقة نفسه ، والأفراد والجماعة التي يتعامل معها ، ويفهم الشركة والمحيط الاجتماعي العريض الذي يعمل فيه . . وهو من المؤكد قادر على أن يستفيد من الأوضاع القائمة لصالح تنمية مروضيه » .

وفيما يلي النص :

“ The successful leader is one who is keenly aware of those forces which are most relevant to his behavior at any given time. He accurately

understands himself, the individuals and group he is dealing with, and the company and broader social environment in which he operates. And certainly he is able to assess the present readiness for growth of his subordinates". . .

ويقول « أرنست ديل » في كتابه « الإدارة : النظرية والتطبيق » . . .
« على أى حال . . ما زال هناك تأكيد حتى الآن على حقيقة معترف بها في شخصية القائد ، هذه الحقيقة . . هي أن القائد يستطيع أن يمارس تأثيراً واسعاً في أداء الذين يعملون تحت قيادته » .

وفيما يلي النص :

"Still greater emphasis, however, has been placed on the type of leadership provided. The fact that a leader can have an immense effect on the performance of those under him has always been recognized".

ونحن باستعراضنا التعريفات السابقة ، نرى أن كونتز وأودنل يركزان على ملكة القدرة على التأثير في الآخرين وتوجيههم نحو هدف مشترك .

أما بيتر ف. دركر ، فانه يركز على قدرة القائد على أن ينفذ إلى أعماق من يتبعونه ، بحيث يلهمهم القدرة والعزيمة على أن يحققوا أكثر مما يحققونه بمستوياتهم العادية . . ثم هو يتحدث عن المبادئ الحازمة للقيادة والمسئولية ، وقدرتهما على الارتفاع بمستويات الأداء في إطار من احترام الفرد أثناء عمله ، وهذا يوضح أنه هنا يطالب بصفات القيادة فيمن يتولى مسئولية إدارية . . أى بمعنى أوضح أنه يفرق بين الشخص الإدارى الذى يتولى مركزاً رئاسياً في نطاق الهيكل التنظيمى ، وبين أن يكون هذا الشخص نفسه له صفات القيادة . . ومن أجل هذا نادى بأن أساس بناء الشخصية القيادية هي روح الإدارة ، المقترنة بمبادئ القيادة الحازمة والمسئولية .

أما « آرثر وجر » فهو أيضاً يعترف بأن القيادة قدرة على التأثير ، ويفرق في نفس الوقت بين المدير . . والقائد المدير . . والقائد المدير في رأيه هو الذى يملك هذه القدرة التأثيرية ، بحيث يجعل المرؤوسين العاديين يرتفعون في مستويات أدائهم إلى كفاءة إنتاجية أعلى . هذه الجوانب التأثيرية في شخصية القائد ، يراها آرثر وجر أنها مجموعة من الصفات الحسية التى يصعب تحديدها . . غير أننا يمكننا أن ندركه عن طريق النتائج التى تتحقق من هؤلاء الذين تأثروا بها .

أما جوزيف أ. ليتزر فإنه يرى أن من أهم صفات القائد الناجح . . أن يراجع باستمرار سلوكه وتصرفاته ، ويحللها في ضوء المؤثرات التى أدت به إلى نوع من أنواع السلوك ، وهذا التحليل يدفعه إلى أن يفهم نفسه . . يفهم ذاته . . فاذا أجاد هذا الفهم ، فإن هذا يساعده حتماً على أن يفهم الأفراد والجماعة التى يتعامل معها . . وبالتالي المحيط الاجتماعى العريض في نطاق البيئة التى يوجد فيها ، ثم يخلص من كل ذلك بأن القائد الناجح هو الذى يستفيد من كل ذلك لصالح تنمية مرؤوسيه . . والتنمية هنا تعنى الارتفاع بمستوى الكفاءة الإنتاجية لهم ، وهو ما يكاد يجمع عليه جميع العلماء . . ولذلك نرى « أرنست ديل » يؤكد عليها ، حيناً يقول : أن هناك حقيقة معترف بها في شخصية القائد . . هذه الحقيقة هى قدرته على أن يمارس تأثيراً واسعاً في أداء مرؤوسيه .

لماذا وحدة القيادة . . وليس وحدة الرئاسة ؟

قد يسأل القارئ . . لماذا اخترنا وحدة القيادة كعنصر من عناصر التنظيم العلمى للمشروعات . . ولم نضع بدلاً منها « وحدة الرئاسة » . . خاصة وأن القارئ قد عرف من دراسته في تأصيل الإدارة العلمية ، وهو

الموضوع الذى تناولناه فى الباب الأول ، عرف أن هنرى فايول وضع ضمن المبادئ الإدارية التى أوردتها . . مبدأ « وحدة الأمر » . . والذى يقول فيه : أنه مهما كانت الظروف والأحوال ، فإن الموظف ينبغى ألا يتلقى تعليماته إلا من « رئيس واحد » .

ولعل الرد على هذا السؤال يتطلب أولاً إعادة قراءة التعريفات التى أوردناها عن القيادة وتعليقاتنا على هذه التعريفات . . ثم توضيح الفرق بين مفهوم الرئاسة ومفهوم القيادة .

مفهوم الرئاسة :

مما لا شك فيه ، أن من بين أقدم الأنواع المعروفة فى التنظيمات المختلفة : « التنظيم العسكرى » . . وفى هذا التنظيم يصدر الرئيس الأمر إلى تابعيه ، ويكون عليهم « السمع والطاعة » ويكون على الرئيس التأكد من أن مروضيه قد نفذوا هذه التعليمات ، وهو غالباً ما يستند إلى الرتبة العسكرية فى حدود سلطاته ، وغالباً ما يكون اتجاهه منصباً على أداء الأعمال ، حتى يعطى « تمام » لرئيسه الأعلى . . وهكذا ، نجد أن الجهد منصب على الإنجاز . . أو كما يقول « كونيتر وأودنل » . . الاهتمام موجه نحو حماية الرئيس عن طريق الالتزام الشخصى للمروض بأداء النشاطات المقررة بدقة تامة .

“ The emphasis is placed upon the protection of the superior through the personal obligation of a subordinate to see that assigned activities are properly performed ”.

ومن المعروف أن هذا الأسلوب جزء من النظام العسكرى . . وهناك قول شائع يقول « النظام يمثل القوة الرئيسة للجيش . . فإذا كان هذا الأسلوب الرئاسى هو جزء من النظام العسكرى المطبق فى شتى أنحاء العالم ..

وهو يكاد أن يكون صورة طبق الأصل للأسلوب الإدارى الذى كان سائداً فيما أطلقنا عليه « أسلوب الإدارة التقليدية » . . حيث أن الإدارة التقليدية هى التى كانت سائدة فيما مضى . . وهى كما أوضحنا إدارة مباشرة ، لأن الوحدات كانت صغيرة ، والعاملين فيها كان عددهم محدوداً فكان يصدر صاحب الوحدة الأمر مباشرة إلى عماله . . وعليهم « السمع والتنفيد » . . وهكذا كان صاحب الوحدة يديرها بمفهوم « الرئاسة » .

غير أن الأمور تطورت . . وكبرت الوحدات التجارية والصناعية وغيرها ، وتعدد عدد العاملين فيها . . وتعقدت وتشعبت أساليب الائتمان المصرفية والخدمات التجارية . . وبرز الفكر العلمى الإدارى يلاحق هذه التطورات ويضع هياكل تنظيمية وإدارية للمشروعات ، وكان حيناً أن تتعدد هذه المستويات ، ومع تعدد هذه المستويات يؤخذ بقاعدة تسلسل الرئاسات أو السلطات . . وهذا يترتب عليه بالتالى شغل المناصب الرئاسية . . ومع سيادة مفهوم « التنظيم العسكرى » . . ومفهوم « أسلوب الإدارة التقليدية » . . وجد من بين هذه الرئاسات من يستند إلى سلطة التعيين . . أو سلطة المنصب الذى يشغله ، ويلجأ إلى تصريف الأمور ، ومحاولة تحقيق الأهداف أو إنجاز الأعمال عن طريق الأوامر والتعليمات . . وعلى جميع المروسين أن « يستمعوا ويطيعوا » . . وإلا فإن سلطة المنصب بما يسندها من لوائح تتضمن بنود « الجزاء والعقاب » . . هى السيف المشهر على الرقاب . . « العمل وفقاً للتعليمات أو العقاب » . . وهكذا اقترن الأسلوب الرئاسى بمنطق « سلطة المنصب » وهكذا عرف « مفهوم الرئيس » .

وبهنا أن نوضح أنه من وجهة نظر الإدارة العلمية ، فإن هناك ظروف تواجه الرؤساء فى بعض الظروف والمواقف التى يرون أنفسهم فيها مضطرين لاستخدام سلاطتهم الرسمية . . على أن الإدارة العلمية ترى أن مثل هذه

يؤمل معها أن تدفع القيادات إلى الظهور . أما في الآونة الأخيرة ، فقد اتجه الاهتمام نحو دراسة التابعين واحتياجاتهم .

وفيما يلي النص :

“ The approach to the study of leadership has undergone several changes. The earliest efforts were directed to the discovery of personality traits that were though indispensable to leadership. The barrenness of this approach encouraged scholars to turn to a study of situations which, it was hoped, would give rise to leadership. More recently, attention has been given to a study of followers and their needs ”.

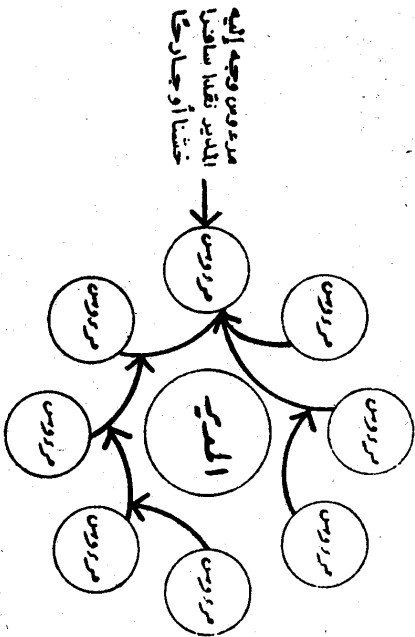
فثلاً يتضح من التعريفات السابقة أن القيادة قدرة على التأثير في الآخرين لتحقيق الأهداف المشتركة . . فما هي هذه القدرة . . الكثير من العلماء قالوا أن أساس هذه القدرة هو الارتفاع بالروح المعنوية لدى التابعين ، ومع ارتفاع الروح المعنوية ترتفع القدرة الإنتاجية . . ويقول « بول ماكوريس Paul Maucorps » في كتابه بعنوان « سيكولوجية الحركات الاجتماعية » أن الروح المعنوية إرادة ، يدعمها العقل لبلوغ هدف مشترك . . بينما الروح المعنوية وفقاً لما يرد في بعض القواميس « هي اتجاه أساسه الثقة والمثابرة في العمل والتمسك بفهم الجماعة ومثلها . . ويرى البعض أن اقتران ارتفاع الإنتاجية بارتفاع الروح المعنوية عامل مضلل ، والدليل على ذلك ارتفاع الإنتاج الألماني قبيل نهاية الحرب العالمية الثانية رغم انخفاض الروح المعنوية .

والاعتقاد بأن ارتفاع الروح المعنوية أساس ارتفاع الكفاءة الإنتاجية ، أدى بدوره إلى دراسات تتعلق « بتقدير الروح المعنوية » . . مما دعى البعض إلى تقرير . . أنه ينبغي أن ننظر إلى مدى تماسك الجماعة داخل أى تنظيم ، فإذا كانت هذه الجماعة متماسكة ، فأنما هذا يدل على ارتفاع روحها المعنوية ،

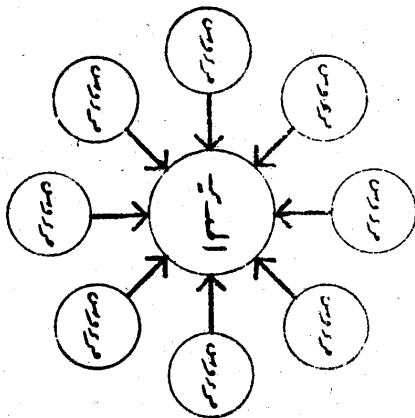


عل الرئيس المعين فى أى مستوى من مستويات التنظيم . . أو القائد الذى
اكتسب صفة القيادة بحب وإرادة قابعه ، أن لا يفعل أو تضطره الظروف
أيا كانت المواقف أن ينزل إلى هذا المستوى !! . . .

ومما لا شك فيه أن القائد الماهر هو الذى يستطيع أن يحتفظ بروح
تماسك الجماعة . . بل أنه يعمل على تدعيمها وتنميتها . . وهنا تبرز فى القيادة
بعض السمات البارزة فى شخصية القائد التى توضح حرصه على تماسك
الجماعة واستمرارها ، والارتفاع بروحها المعنوية التى منها مثلاً أن لا يكون
غضبواً وانفعالياً تؤثر بعض المواقف على مشاعره . وتضغط على إحساساته .
 ويفقد أعصابه ، وحينئذ يتصرف بعض التصرفات التى من شأنها أن تترك
آثاراً وخيمة على تماسك الجماعة .



بالنصروف الضابطه، أو النقل القنيف لأحد المدرس وسين
على نية أهل الجميع بغير مبرر .. سيجعل الجميع
ينقصون من حواف المدير، ونتيجة المشاعر نحو
المدرس « العجوز المشاعر » .. ولأسهم نتخرج
هذا الاتجاه .



بالص والفهم المتبادل، يلقى الجميع
إرادتهم العرة حول المدير العاقل ..
ولأسهم توضح اتجاه مشاعرهم ولا تهم .

ويرى البعض أن من السمات الأساسية التي ينبغي أن تكون في شخصية القائد ، أن لا يتوهم أن حب التابعين له ، لا ينبغي إطلاقاً أن يدفعه إلى أن ينفرد دائماً بسلطات مطلقة . . أنه إن فعل ذلك صار ديكتاتورى الزعة ، إنما ينبغي أن تكون له آذاناً صاغية . . ويستمع . . ويستمع . . ولا يضيق بالنقد طالما أنه يتم في أسلوب ديمقراطى رفيع يستهدف بالدرجة الأولى الصالح العام ، وفي إطار الحب والتقدير المتبادل . . كما وينبغي أيضاً على القائد أن لا يلجأ إلى الأساليب العنيفة في نقد معاونيه أو تابعيه ، إلا عند الضرورة القصوى ، ويكون هناك إحساس برضى الجميع عن اتخاذ مثل هذا الموقف ، وذلك لأن بعض مواقف العنف في نقد المعاوين أو التابعين ، قد تجعل الكثيرين بدلاً من أن يكونوا ملتفين حول القائد . نراهم ينفضون عنه . . وهذا ما لا ينبغي أن يكون .

الآراء الفكرية حول مفهوم القيادة :

على الرغم من أنه ما زالت تجرى كثير من الأبحاث في موضوع مفهوم القيادة ، إلا أن البعض يرى أنه يمكن تلخيص البحوث والنظريات التي تمت في الأربعة آراء الآتية :

أولاً - نظرية سمات القيادة The Traitist Theory of Leadership

لعل من أولى المحاولات المنتظمة التي بذلت لشرح ظاهرة القيادة Phenomena of Leadership تلك المحاولة التي قام بها هؤلاء الذين عرفوا باهتمامهم بالسمات التي ينبغي أن تتوافر في القادة ويطلق عليهم " Traitists "

ولقد اعتمد أصحاب هذه النظرية على ملاحظة عدد من القادة المعروف بهم Recognized as Leaders واستخدموا الطريقة الاستنتاجية Inductive procedure وعن طريقها استطاعوا أن يستنبطوا الصفات التي وجدت

مشتركة في هؤلاء الزعماء ، وخرجوا من ذلك بأن هذه الصفات المشتركة تعتبر صفات لازمة للقيادة . . وعلى رأس هؤلاء العلماء الذين بحثوا في هذه النظرية : تيد ، وبرنارد ، وشيل .

أوردواى تيد Ordway Tead

عرف هذا العالم بكتاباتهِ المستفيضة في موضوع القيادة ، وقد مكنته شهرته الواسعة من أن ينشر قائمة بعشرة صفات يراها لازمة للقيادة وهي :

— الطاقة الجسدية والعصبية Physical and Nervous Energy

— المعرفة بالهدف والسبيل نحو تحقيقه

A sense of Purpose & Direction

— الحماسة Enthusiasm

— الود والحبية Friendliness

— الاستقامة Integrity

— التحلى بالإدراك الفنى Technical Mastery

— الحزم Decisiveness

— الذكاء Intelligence

— المهارة التعليمية Teaching Skill

— الإيمان Faith

ويرى تيد أن هذه السمات العشر ، على الرغم من أنها استنبطت نتيجة للدراسات المستفيضة ، إلا أنه ليس من الضروري أن تكون متوافرة في موقف قيادى معين ، على أن أى إنسان يمتلك هذه الصفات يكون بالتأكيد قائداً مثالياً Would surely be an ideal leader

تشستر بارنارد Chester I. Barnard

يؤكد تشستر بارنارد على أن للقيادة جانبين :

الجانب الأول هو : التفوق الشخصي Individual Superiority في الإلمام بالأساليب الفنية التي تعتبر من متطلبات القيادة Leadership Techniques . . . والتي ينبغي أن تتوافر فيها ما يأتي :

— القدرة الجسدية الخارقة — المهارة — التكنولوجيا — الإدراك الحسي Perception — المعرفة — الذاكرة — القدرة على التصور Imagination وهو يرى أن أى إنسان تتوافر فيه هذه الصفات يكون قادراً على قيادة مروضيه .

أما الجانب الثانى ، فيتضمن التفوق الشخصى فى التحلى بالعزم والتصميم Determination والمثابرة فى الإصرار Persistence والقدرة على الاحتمال ، Endurance والشجاعة .

ويلاحظ أن تشستر بارنارد لم يوضح فى كتاباته أنه يعنى شخصية مثالية بعينها . كما ويدخل الجانب الثانى فى نطاق مفهومه للمسئولية ، ولم يوضح لنا فى كتاباته كيفية الاستعانة بالصفات التى ذكرها فى التغلب على مشكلة تقرير مفهوم القدرة القيادية .

أروين هـ. شل Erwin H. Schell

يرى أروين شل أنه ليست هناك ثمة حاجة لتعداد الصفات اللازمة للإدارى الناجح ، لأن مثل هذا التعداد عديم الجدوى Useless . غير أنه يعود ويقرر أن هناك سمات شخصية ينبغي توافرها . . منها الاهتمام بالناس وحهم ، وقوة الشخصية ، واتجاه العقل نحو السلوك العلمى Scientific

Trend of Mind . ويرى شل أن عدم توافر هذه الصفات يترتب عليه بالضرورة الإضعاف الشديد لفرص النجاح .

وبهنا أن نوضح أن هناك العديد من علماء علم النفس الاجتماعى ، الذين تناولوا نظرية السمات بالبحوث المستمرة والمتصلة ، وقد خرج العديد منهم بأنه ليس ثمة ما يؤكد على توافر سمات مشتركة بين القادة ، والبعض يرى أن الخبر بتجارب الحياة يمكنه أن يتبين أن القيادة لا تستند إلى سمة واحدة ، وإنما تستند إلى جملة من السمات تتغير تبعاً للوظائف التى تؤدىها الجماعة .

ثانياً - أسلوب الارتباط بين الموقف والقيادة

The Situation Approach to Leadership

هناك من يرى أنه لا يوجد القائد أو الزعيم إلا بعد أن تم تجربة معينة ، يتضح منها شخصية القائد أو الزعيم ، ويرون أن القدرة على القيادة تبرز وتكتسب من خلال التجربة . . شأنها فى ذلك شأن السباحة مثلاً ، وأن القيادة ظاهرة من مظاهر التفاعل بين الفرد والجماعة ، فلا يمكن أن يتواجد الأفراد فى مكان وزمان معين لكي نقول أن هذا التجمع جماعة يمكن أن يبرز من بينها قائد . . بل ينبغى أن يوجد هذا التجمع داخل تنظيم معين ، يطبق أساليب متفق عليها لتحقيق هدف مشترك . . وبذلك تكون الجماعة فى موقف معين يتضح منه أن للجماعة رغبات معينة . وأن السمات الشخصية للفرد التى تستطيع أن ترضى هذه الاحتياجات هى وحدها التى يمكن أن تصبح سمات القائد .

أى أن نقطة الابتداء عند أصحاب هذه النظرية ، افتراض بعض العناصر اللازمة للقيادة كالقدرة على الحديث والذكاء ، والثبات والإصرار

Then starting point is to assume that certain element such as speech, intelligence, stability, and persistence are essential in leaders.

. والخطوة التالية هي وضع المرشح في جماعة وملاحظة كيفية تصرفاته ،
في المواقف التجريبية التي تصمم بحيث تكون واقعية على قدر الإمكان .

The next step is to place a candidate in a group and observe how he
acts under trial situations that are constructed as realistically as possible.

وقد اهتمت عديد من الجهات بأسلوب المواقف . وقامت بتجارب
جديدة للتعرف على القيادات التي تحتاجها عن طريق هذا الأسلوب .

استخدام اختبارات المواقف في اختيار الضباط

Use situational tests in officer selection.

اهتم الجيش الألماني في أواسط العشرينات mid - 1920 S
باستخدام أسلوب المواقف للكشف عن قدرات الضباط الألمان ، وتحسين
وتنمية ملكة القدرة القيادية في الضباط الذين سيقودون الجيش

to improve the leadership abilities of future army officers.

وقد تضمن البرنامج الذي طبقه خلال الحرب العالمية الثانية العناصر
الآتية :

١ - مواقف تتضمن تصرفاً اجتماعياً

Situations involving social action

(أ) استخدام روافع اليد والقدم hand and foot levers
في تطابق تام مع علامات معقدة تظهر على إحدى الشاشات أو
اللوحات ، وذلك لاختبار الثبات والإصرار .

(ب) أمرهم بتنفيذ تعليمات في ظل عوائق وصعوبات متعددة various
handicaps لاختبار مدى سرعة استعادة توازنهم العاطفي .

(ح) تكليف مجموعة من العساكر بأداء مهمة غريبة unfamiliar task
لاختبار شجاعتهم وإلهامهم courage and inspiration

(د) وضعهم في ألعاب جماعية group games . لاختبار وقع المفاجآت على القيادات .

٢ - تحليلات الذكاء Intelligence Analysis

وذلك عن طريق استخدام الحيل لاختبار القدرة على التفكير . والاستعانة بالمعلومات المتاحة Available Knowledge

٣ - تحليلات عن الماضي Background Analysis

عقد مقابلات ودية مع المرشحين . وذلك لمعرفة أكبر قدر من المعلومات عن ماضيهم . وميولهم واستعداداتهم ورغباتهم .

٤ - تحليلات توضيحية أو تعبيرية Emprison Analysis

يراعى في جميع اختبارات المواقف أخذ مذكرات عن أثر المرشح في غيره من المرشحين . وذلك فيما يتعلق بالتغيرات في أحاديثه ، أو توازن خطواته أثناء سيره .

ونلاحظ أن القوات المسلحة في الولايات المتحدة الأمريكية استخدمت أيضاً أسلوب المواقف . لتحسين أسلوب اختيار الضباط بها . ومن أفضل هذه الأساليب ذلك الأسلوب الذي اتبعه مكتب الخدمات الاستراتيجية Office of Strategic Services . . فقد كانت هيئة الاختبار تتضمن عدداً من علماء علم النفس ، الذين وضعوا اختبارات عديدة تتطلب : التخطيط السريع . . تنسيق العضلات سواء باستخدام آلات أو بعدم

استخدامها . . تنسيق الأفكار والكلمات . ويتميز إجراء العديد من هذه الاختبارات بالتعاون مع أشخاص آخرين .

وقد أجريت تجارب عديدة ، خلص منها العلماء من أصحاب نظرية ارتباط المواقف بخلق القادة ، بأن الأشخاص الذين تتاح لهم الفرص لكي يكونوا على أعلى قدر ممكن من الإلمام بالمعلومات والمعرفة الواسعة بنشاطات ومتطلبات الموقف ، يصبحون قادة .

Leader is by definition the person possessing the maximum helpful information

ثالثاً - أسلوب الاتباع والقيادة

The Follower Approach to Leadership

وجه الكثير من علماء النفس نقداً للأسلوبين السابقين . أسلوب نظرية السمات . . وأسلوب ارتباط المواقف بالقيادة . . الأمر الذي دفع الكثيرين إلى أن يفكروا في أسلوب أفضل لتوضيح مفهوم القيادة . ومن بين هؤلاء « ف . هـ . سانفورد F. H. Sanford » ، الذي يرى أن الاتباع عنصر هام في توضيح القيادة الفعالة

Followers must be an important factor in effective leadership.

وحجة « سانفورد » في صلاحية نظرية أسلوب الاتباع . هي أن هؤلاء الاتباع تكون لديهم احتياجات أساسية ، وهم يرغبون بإرادتهم المختارة أن يترابطوا بعلاقة التبعية مع القائد الذي يستطيع أن يشبع احتياجاتهم كأفضل ما يكون للإشباع . . فإذا كان هذا حقاً ، فيدعى إذن دراسة القائد . وفهم سلوكه . وذلك عن طريق دراسة المحاولات التي يقوم بها القائد لإشباع احتياجات تابعيه .

وهناك من يرى أن الاعتراف بعنصر التبعية . كعنصر في ظاهرة القيادة ، كان إسهاماً هاماً ، وأن من الواضح أن إشباع احتياجات أعضاء حزب سياسى يختلف تماماً عن موظفى محل ثلاّلات ، ومن هذا المنطق ، فانه من العدالة أن نفترض أن سلوك الزعيم السياسى يختلف تماماً عن سلوك مدير إدارى لإحدى الإدارات .

The recognition of followers as an element in the leadership phenomenon was an important contribution. It is clear that the need satisfactions of members of a political party are much different from those of machine — shop employees, and it is fair to assume that the leadership behavior of a politician is quite different from that of a department manager.

ولنضرب مثلاً لهذا الأسلوب . . نجمع مثلاً عدداً من الأشخاص ، ليعرف بعضهم بعضاً ، ثم نكلفهم مهمة معينة ، ثم نتركهم يتناقشون فيما بينهم لاختيار الأسلوب الأفضل لتنفيذ هذه المهمة. ثم ينبغي ترتيب الأمر بحيث نلاحظ مناقشاتهم وسلوكهم ، لنعرف مَنْ مِنْ هؤلاء سيكون أكثر تأثيراً وإقناعاً بحيث تأخذ الأغلبية بوجهة نظره وتبناه فى وضع آرائه موضع التنفيذ . وقد أجريت فعلاً تجارب عديدة لتوضيح هذه النظرية . . منها مثلاً تجربة جمع فيها عدد يتراوح بين ٦ ، ٨ أشخاص ، وتركوا لأنفسهم لمناقشة تنفيذ مهمة تتلخص فى نقل بعض الأدوات من السفح إلى قمة جرف صخرى . . فلو وجد الشخص « أ » حلاً للتف الأفراد حوله كقائد . . فاذا تبين الأفراد فكرة « أ » بعد مناقشتهم لها ، كان الانتقال إلى التنفيذ . . وعندئذ يستطيع الشخص « أ » أن يستمر فى قيادته بفضل ما أحرزه من امتياز ، أو يستطيع فرد آخر « ب » مثلاً أن يتولى مهمة التنفيذ إذا كان هو الأقدر على التنفيذ من الناحية العملية ، وبذلك يحتل مكانه من القيادة فى هذه المرحلة . . فاذا

طرأت مشكلات جديدة ، فحينئذ يجتمعون . . . ويتناقشون . . . وبرز م
يستطيع أن يقنعهم بحل أمثل لهذه المشكلة . . . وهكذا تأخذ الأغلبية بوجه
نظره ، وبذلك ينزع القيادة . . . ولعل هذا الأسلوب يوضح الدور الذي
تضطلع به « نظرية السمات الشخصية » إذ لا بد لهذا القائد الذي يبرز من
قدرات شخصية يتمكن عن طريقها أن يقود هذا التجمع في إطار من النظام .

رابعاً - الأسلوب الانتقائي للقيادة

An Electic Approach to Leadership

اتضح لنا من دراستنا للنظريات السابقة ، عدم الاتفاق على مفهوم موحد
للقيادة ، فنظرية السمات مثلاً ، والتي استندت الصفات التي وجدت مشتركة
بين الزعماء ، وقررت أن هذه الصفات المشتركة تعتبر صفات لازمة للقيادة .
قد وجدت من يعارضها ويوضح أن السمات الضرورية للقيادة في موقف
قيادي معين ، قد لا تكون هي الصفات اللازمة لموقف قيادي آخر .

ونظرية أسلوب الارتباط بين الموقف والقيادة ، والتي نعتد على
موقف الجماعة وشعورها بحاجة معينة ، ثم بروز شخصية قيادية من بينها
تستطيع أن تتصدى بالقول والعمل على إشباع هذه الاحتياجات ، قد وجدت
أيضاً من يعارضها . . . حيث أن هذه النظرية تعتمد على تقييم عدد من المتحنيين
لسلوك الفرد ، ويتضمن هذا التقييم معلومات تؤخذ في الحسبان لتقدير أداء
الفرد في المستقبل . . . وعلى هذا الأساس فإنه من غير اللائق أن ننسب النتائج
الكلية للأسلوب الإجرائي للاختيار - لظاهرة اختبار الموقف وحدها .

It is improper to attribute the results of the total selection procedure
to the situation — testing phase.

أما النظرية الثالثة ، وهي نظرية أسلوب الأتباع والقيادة ، وهي التي
تعتمد على دراسة القائد وفهم سلوكه ، وذلك عن طريق دراسة المحاولات التي

بينها القائد لإشباع احتياجات تابعيه . . فهذه أيضاً وجدت من يعارضها . . .
 وكان من بين من عارضوها « ف . ه . سنفورد » نفسه : الذى نادى بأن
 إرادة التابعين وانعقاد رأى أغليتهم فى السير وراء شخص معين بذاته . . إرادة
 التابعين هذه تعتبر عنصراً هاماً فى توضيح القيادات المؤثرة والفعالة . غير أن
 هذا العالم نفسه ، بعد سنتين فقط من إصداره لهذا رأى . راجع نفسه .
 وأصدر كتاباً يوضح فيه . . « يبدو الآن ، كأن أى نظرية شاملة للقيادة .
 عليها أن تكشف طريقاً لبرنامج يتضمن مجموعة من القواعد المماسكة . على
 أن تضمن هذه القواعد « الثلاثة أوجه » الآتية لظاهرة القيادة » :

— القائد وصفاته النفسية

The Leader and his psychological attributes

— التابع بمشاكله ومواقفه واحتياجاته

The follower with his problems, attitudes and needs

— موقف الجماعة الذى يرتبط فيه الاتباع والقادة ببعضهم

The group situation in which followers and leaders relate with one another.

وهذه النظرة العميقة فى مفهوم القيادة . أمدت الدراسات الحديثة بإطار
 جديد لمفهوم القيادة . . فقد اتجهت هذه الدراسات نحو « وصف عمق إدراك
 القائد للجوانب الحسية فى نفسه ، ولتابعيه ، وللموقف . وكذلك للأساليب
 المختارة للتأثير فى الصلات والعلاقات الشخصية » .

To describe the perceptions of the leader with respect to himself,
 his followers, and the situation, as well as the means chosen to influence
 interpersonal relationships.

وعلى هذا الأساس ، فإن النظرية الرابعة تتطلب من القائد أن يكون على

قدر كبير من الفهم والإدراك لطبيعة دوافعه الخاصة ، وقدرته على إدارة الغير ، وعلى إدارة الموقف ، وقدرته على السيطرة على نفسه ، هذا بالإضافة إلى أن إدارته للغير ، وإدارته للموقف تتطلب بالضرورة أن يكون على أعلى قدر من الكفاءة التخصصية .

فينبغي على كل قائد أن يعرف دوافعه الحسية . إذ تختلف هذه الدوافع من شخص إلى آخر . . فهناك قائد مثلاً يهتم بتأكيد ذاته ، وتحقيق إمكانياته ، وهناك قائد آخر يقرن ذلك باهتمامه بحاجة الغير والإسهام معهم في إطار من المثل والقيم والمبادئ . . بحيث يعملون جميعاً من أجل تحقيق هدف مشترك ، وهنا نحظى بتقديرهم . . وهذه الصورة توضح وجود تبيعة مشتركة . . التابعون وراء القائد . . والقائد وراء رغبات واحتياجات التابعين ، غير أن القدر الكبير من التبيعة يكون وراء الشخص الذي بلغ مرتبة القيادة .

وكما ينبغي أن يكون القائد على جانب كبير من القدرة على إدارة الغير بكفاءة عالية ، وأن تكون نظراته إليهم بالدرجة الأولى نظرة إنسانية ، وتضع في الاعتبار حاجات الغير ، وهي في ذلك تسلك أحد سبيلين : أما أن تميل إلى فرض حلول وهذا هو الاتجاه المسيطر . . أو تكيف في مرونة مع الواقع وإشراك الأفراد معه واحترامهم . . وهذا هو الاتجاه الديمقراطي .

وكذلك ينبغي على القائد بالإضافة إلى قدرته على إدارة الغير . . أن يكون قادراً في نفس الوقت على إدارة الموقف ، إذ أن المواقف يتم في إطار تنظيم قائم فعلاً . . هذا التنظيم له أهداف . . وبه أفراد لهم احتياجات . . وفي مثل هذه الحالة تبدو الأهمية القصوى لما يتحل به القائد من صفات الذكاء ، التي تمكنه من حرق التكيف مع المواقف الطارئة بحيث تنصرف العوامل المختلفة

في أسلوب جديد يرضى عنه الجميع أو الاغلبية . . وهذا هو الذي دعى أصحاب نظرية السمات وغيرهم إلى أن يقرروا أن الأفراد الذين يختارون للقيادة ، يتفوقون على زملائهم من حيث الذكاء والاستعداد الاجتماعي والقدرة على التكيف .

ومما لا شك فيه أن الشخص الذي يستطيع أن يسيطر على نفسه يعتبر أكثر الأشخاص صلاحية لقيادة الغير ، وكلما عظم حظ الفرد من السيطرة على نفسه ، ازدادت قدرته على السيطرة على المواقف المادية والاجتماعية . . والسيطرة على النفس تتطلب الاتزان العاطفي . . وأيضاً السلوك المتزن . . وهناك ارتباط . . أو حالة مبادلة بين القائد والمواقف . . وكلما كان القائد على جانب كبير من الاتزان العاطفي . ازدادت قدرته على إدارة المواقف الخارجية . . وكلما ازدادت القدرة على إدارة المواقف الخارجية . ازداد اتزانه العاطفي ثباتاً ورسوخاً .

أنواع القيادة Leadership Styles

يمكن تقسيم أنواع القيادات من وجهات نظر متعددة . . فمن وجهة نظر الدوافع ، يمكن تقسيم القيادات إلى قيادات إيجابية Positive ، وقيادات سلبية negative . . ومن وجهة نظر تفويض السلطة ، يمكن تقسيم القيادات إلى قيادات مركزية ، وقيادات لا مركزية ، غير أنه توجد دراسات كلاسيكية تقسم القيادات إلى ثلاثة أنواع :

١ - القيادات المستبدة The Authoritarian Method

وهذه القيادات تقود التنظيمات التي تتولى شئونها بمفهوم الرئاسة . فهي تصدر تعليماتها وأوامرها ، وليس على التابعين إلا أن « يسمعون » . . ويطيعوا » . . وهذا الأسلوب من الرئاسة يغلب عليه طابع التسلط ، الأمر الذي يخلق هوة بين القائد وأفراد الجماعة ، حيث أن القيادة التساوية تثير عداوة الأفراد على



يشعر الموظفون الذين يعملون مع القيادات المتسلطة أن وقع الأوامر والتعليمات عليهم كاللدى يصم الأذان !! . . . وينظرون إلى قائدهم وكأنه ملك مستبد يحكم من على كرسى العرش !! . . . خاصة وأن القائد المستبد يفترض أن التابعين يعملون فقط من أجل « لقمة العيش » . . . إن هذا الأسلوب مضى وانقضى . . . وإذا كان قد استخدم في أيام الثورة الصناعية . . . أو أثناء بعض الأزمات الاقتصادية التي كان فيها الناس على حافة المجاعة . . . إلا أن هذا الأسلوب لا يصلح الآن . . . أن مستخدمى عالم اليوم لا يهتمون بالأجر . . . أو لقمة العيش فقط . . . إن أمالهم تتطلع إلى المعاملة الكريمة والعلاقة الإنسانية الطيبة . . . وأن يثبتوا أهميتهم الذاتية في خدمة مجتمعاتهم الصغير في العمل . . . والكبير على صعيد الوطن .

نحو صريح أو ضمني ، ويتخذ هذا العداء صورة المقاومة الإيجابية أو السلبية . . وهذا الأسلوب يعطل ملكة العقل عند المرؤوسين ، وبذلك يمنعهم من تنمية ملكة الخلق والإبداع والابتكار لصالح العمل .

٢ - القيادات الديمقراطية الأسلوب The Democratic Method

هذه القيادات تلجأ إلى الأساليب التي تحقق تعاون المرؤوسين وكسب ودهم وتعاونهم ، فهي مثلاً تعمل على تحقيق الفهم المتبادل بينها وبين من يعملون معها ، وتشرك المرؤوسين في المناقشات التي تستهدف اتخاذ قرار معين ، وبذلك يستشعر المرؤوسين أن القرار قرارهم ، وفي ضوء هذه الحقيقة ، يكونون أكثر إيماناً بأهداف القرار ، وأكثر حماساً في العمل من أجل تنفيذه ، كما وأن القائد الديمقراطي الأسلوب يكون أكثر شعوراً باحتياجات الذين يعملون معه . . ومن أجل ذلك تكون هذه الاحتياجات موضع اعتباره في تصريف الأمور .

٣ - القيادات القروضية الأسلوب The Laissez Faire Method

هذه القيادات تترك للمرؤوسين حرية تصريف الأمور .. أو بمعنى أوضح يكون للمرؤوسين الحق في أداء الأعمال وفقاً للأسلوب الذي يرونه من وجهة نظرهم أفضل . . وقد يتصور البعض أن هذا الأسلوب له أثر طيب في نفوس المرؤوسين ، حيث تكون لهم حرية العمل ، غير أن الدراسات العملية أثبتت غير ذلك ، فقد قام الأساتذة « ليفن ، وليبيت ، وهوايت Levin Lippit/White » بإجراء دراسة تجريبية توضح أثر المناخ الاجتماعي على السلوك العدواني .

Patterns of Aggressive Behavior in Experimentally created Social Climates.



القائد الديمقراطي . . . يصلح أسلوبه في العمل بطابع « المشاركة » . . . في
 أى موقع يمارس فيه مسئولية . . . سواء كرئيس لمجلس الإدارة . . . أو مدير
 عام . . . أو رئيس لإدارة من الإدارات . . . أو قسم من الأقسام . . . أو أى جزء
 من الأجزاء الفرعية في البناء التنظيمي للمشروع . . . وينبغي على هذا القائد أن
 يتقن فن إدارة الجلسات والاجتماعات . . . بحيث يديرها بالأسلوب الذى
 يجعلهم يشعرون بأنهم فعلا أقادوه . . . وأفادوا المشروع الذى يعملون فيه . .
 وأنه نتيجة لحسن اشتراكهم تتخذ القرارات الفعالة والبناءة لصالح الجميع . .
 وهذا الأسلوب يحفز القوى العاملة إلى تنمية ملكة الخلق والإبداع والابتكار
 لديها .

وكشفت هذه الدراسة عن عظم النزعة العدوانية في التنظيمات التي تأخذ بالأسلوب الفوضوى وسبب ذلك أن الأفراد يشعرون بأنهم محرومون مما يطمحون إليه من الشعور بالأمن .

أداء العمل والقيادة : Performance and Leadership

أوضحنا من قبل أثر المناخ الاجتماعى على السلوك العدوانى للأفراد ، وعلى وجه الخصوص عندما تناولنا موضوع أسلوب القيادة الفوضوية ، وكيف أن هذا الأسلوب يزيد من النزعة العدوانية في سلوك الأفراد . . وفى الحقيقة فإن الدراسة النفسية والاجتماعية أوضحت أن الحياة الاجتماعية تترك آثارها على جميع أوجه السلوك الإنسانى ، فهى تترك آثارها على دوافع الإنسان ، وتترك آثارها فى الأساليب الفنية التى يؤدىها الشخص من أجل تحقيق هدف ما . . بل أنها تترك آثارها على الأهداف والأغراض والمثل والقيم . . الخ . . فجميع أوجه السلوك الإنسانى يمكن أن تتعدل متأثرة بالحياة الاجتماعية . .

وتعتبر الدراسات التى قام بها علماء التحليل النفسى فى هذا الموضوع . . وعلى وجه الخصوص . . الدراسات التى تتعلق بالارتباط بين « الله والواقع » على جانب كبير من الأهمية فى الكشف عن الكثير من الجوانب التى ترشدنا فى تناول موضوع أداء العمل والقيادة . . فهؤلاء العلماء ينظرون إلى الاحتكاك والتضارب والتصادم الذى يحدث فى أى تنظيم ، إنما مرجعه إلى التصادم مع الواقع . . صراع بين مطالب الفرد . . ومقتضيات بيئته . . كما أنهم يرون من ناحية أخرى أنه يمكن النظر إلى الواقع من وجهة نظر الرغبات والاحتياجات الفردية وعلى هذا الأساس فإن شخصية الفرد وسلوكه بالتالى يتغير ويتبدل فى إطار من

الصراع بين الرغبات الفردية ، وإشباع هذه الرغبات وفقاً لترتيب
هذه الرغبات في نفسه . .

ولعل من المهم أن نوضح أن الإنسان قد يترك رغبة من الرغبات أو
حاجة من الاحتياجات ، ليشبع حاجة أخرى أكثر إلحاحاً ، وأكثر أهمية
في نفسه ، وذلك وفقاً للظروف الاجتماعية التي يجتازها . . فما لا شك فيه أن
الظروف الاجتماعية تترك آثارها على الرغبات الفردية ، وبالتالي على السلوك ،
فالسواك هو حصيلة استجابة الفرد للظروف البيئية المحيطة ، تجاه الموقف
أو الواقع الذي يعيش فيه ، أي نتيجة التفاعل المتبادل بين الشخصية والوسط
المحيط بها .

إذا كان الوضع كذلك ، فهناك إذن أثر « لمقومات شخصية القائد »
على أداء الأعمال بالنسبة للمرؤوسين . . أي أن نضج القائد الشخصي ،
وظروف البيئة التي يعمل فيها هذا القائد ، ودرجة الإسهام التي يرغب كل
فرد في التنظيم في أن يقدمها ، كل هذا ، وعديد من العوامل المتداخلة الأخرى
تتفاعل وتترك آثارها على الإنتاج . . ومن أجل ذلك ، فإننا نرى أن الدراسات
النفسية اهتمت بموضوع اهتمام القيادات بإشباع حاجة الأفراد ، وأثر ذلك
في الارتفاع بالإنتاج . . ولعل من الدراسات الهامة في هذا الموضوع ،
الدراسات التي قام بها أعضاء معهد الدوايات الاجتماعية بجامعة ميتشجان عام

١٩٤٧

Members of the Institute for Social Research at the University of
Michigan.

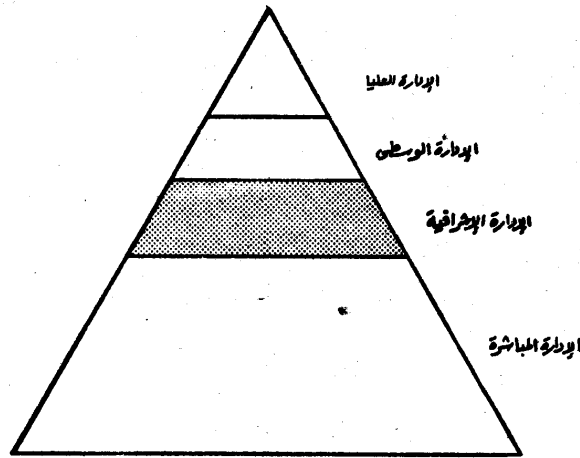
٢٠ نطاق الاشراف

Span of Control

أوضحنا من قبل أن معهد الدراسات الاجتماعية بجامعة ميتشجان ، اهم بدراسة « العلاقة بين نوع الإشراف ، والروح المعنوية ، وإنتاجية الموظفين » .
The relation between the quality of supervision and morale and productivity of employees.

وقد خلصت دراسات فريق هذا المعهد ، والذي قام بهذه البحوث إلى أن الإشراف الجيد يترك آثاره على تحقيق الإنتاجية العالية والارتفاع بالروح المعنوية .

Productivity and morale are related to good supervision.



أثبتت الدراسات أهمية القيادة ودورها الإشرافي في رفع الروح المعنوية للعاملين ، وبالتالي الارتفاع بالكفاءة الانتاجية . . وذلك بالنسبة لجميع المستويات في الهيكل التنظيمي . . إبتداء من قمة الهرم . . حتى قاعدة البناء .

وفريق هؤلاء العلماء ، إذ يتحدثون عن الإشراف بمفهومه العام ، إلا أنهم يركزون أيضاً على الإشراف على مستوى الإدارة الوسطى ، أو الإدارة الإشرافية ، والتي تعنى « المقدمين » أى رؤساء العمال أو من هم فى مستواهم ، والذين يؤكدون على وجود أسلوب فعال لاتصالات العمل ، سواء من أعلى إلى أسفل ، أو من أسفل إلى أعلى . . بحيث يتنكّن هذا الأسلوب الفعال لاتصالات العمل من توضيح أهداف المشروع للقوى العاملة ، وكذلك الاستماع إلى مقترحات الموظفين ، وإعطاء احتياجاتهم العناية الكافية . . والذهاب فى ذلك إلى الحد الذى يكون فيه هؤلاء المشرفون على استعداد للكفاح من أجلهم عندما يكون ذلك ضرورياً . .

وفيما يلي رأيهم :

Supervision describes foremen and their counterparts, who see that there is good communication both upward and downward, who succeed in interpreting the company to employees, who listen to employees' suggestions and pay attention to their needs, and who will go to bat for them when necessary.

ولعل ما سبق يوضح لنا أهمية الإشراف ، وقدرته على الارتفاع بالروح المعنوية ، وبالتالي الكفاءة الإنتاجية . . وهذا بدوره يسهم فى زيادة إشباع احتياجات القوى العاملة . . كل هذا أدى بالمشتغلين فى الدراسات الإدارية والاجتماعية والنفسية إلى أن يتعمقوا فى بحوثهم ودراساتهم فى موضوع الإشراف . . وما هو العدد الأمثل الذى يمكن للقائد أو الرئيس أو المشرف أن يشرف عليه . . بحيث يكون هذا الإشراف جدياً ومجدياً فى نفس الوقت . . وهو الموضوع الذى نطلق عليه فى الإدارة « نطاق الإشراف » . . وهو موضوع دراستنا التالية .

نطاق الإشراف : Span of Supervision

بينما أن نشير إلى أننا أوضحنا من قبل أن هناك فارقاً كبيراً بين لفظ «رئيس» ، ولفظ «قائد» . . وأوضحنا أن أى قائد يمكن أن يكون رئيساً . . بينما أن أى رئيس لا يمكن تلقائياً أن تتوافر فيه صفات القيادة . . كما أوضحنا أن الرئيس القائد مطلوب على اختلاف مستويات التنظيم ، ومن أجل ذلك فضلنا إبرازاً لهذا المعنى في أذهان القارئ ، أن نؤكد على مفهوم «وحدة القيادة» على اختلاف المستويات . . لأنه المعنى الأوسع ، والأشمل ، والمطلوب في نفس الوقت . . ولعل هذه الحاجة تبدو واضحة جداً في المشروعات الكبيرة ، وهي السمة المميزة للمشروعات في مجتمعاتنا الدول المعاصرة . . ففي هذه المشروعات قد يفشل المروءسون في فهم أهمية الهدف النهائي للمشروع . . إلى الدرجة التي تجعل توضيح هذا الفهم في الحقيقة تقع على المدير الذي يمارس قدرته التأثيرية عليهم بوسائل متعددة ليحفزهم على تحقيق العمل بالأسلوب المنتج والفعال .

"In large-scale firms, it is probable that subordinates fail to understand the importance of achieving the ultimate goal. To the extent that this is true, the manager exercises influence to achieve effective action by motivating subordinates in numerous ways".

وإذا كنا نتكلم عن قدرة الرئيس القائد التأثيرية في معاونيه ومروءسيه ، فما لا شك فيه ، أنه بعد دراستنا السابقة ، نفهم جيداً أننا لا نعني الأساليب السلبية في حفز أو دفع هؤلاء إلى العمل . . لا نعني إنزال العقاب . . لا نعني الحرمان من لقمة العيش . . لا نعني إنزال الموظف أو العامل من درجة . . إلى غير ذلك من الأساليب السلبية . . إنما نعني بالدرجة الأولى الحوافز الإيجابية مثل . . منح المكافآت من أجل السلوك الصحيح . . rewards for correct behavior وغير ذلك من الوسائل التي يمكن اختيارها بعد تقييم

احتياجات المروسين المادية الروحية والاجتماعية. . فما لا شك فيه « أننا قد تعلمنا الكثير من خلال الفترة الزمنية من العقدين الأخيرين ، وذلك فيما يتعلق بالنتائج الإيجابية التي يمكن تحقيقها عن طريق الاتصالات لتوضيح أغراض المنشأة واحتياجاتها على صورة أفضل . . وكذلك الفوائد التي تنجم عن تعاون المروسين والإسهام بأفكارهم للتغلب على الأداء السيء للجماعة . . إن هذا كله من أجل الخير . . ولا يعتبر معقولا فقط من أجل زيادة فعالية الجهد الجماعي . . إنما أيضاً من ناحية الإسهام في الارتفاع بمستوى ما يشعر به الفرد من كرامة » .

" We have learned a good deal in the last two decades about the positive results of better communication of purposes and business requirements and the benefits of requesting ideas and cooperation of subordinates in overcoming poor group performance. This is all to the good. It not only makes sense in improving the effectiveness of cooperative endeavor, but it also contributes to the dignity of the individual "

ولعل هذه المعاني تؤكد ما سبق أن أوضحناه ، وهو أن السلطة في يد المديرين ورؤساء مختلف المستويات والوحدات الإدارية ، تستهدف بالدرجة الأولى التأكد من إنجاز الأعمال وفقاً للخطط المعتمدة . . وأن أداء الأعمال يستند إلى الأشخاص القادرين على أدائها . . وأن يتم هذا في إطار من الفهم المتبادل ، وروح الصداقة والعلاقات الإنسانية التي تسود الجميع ، ولا يمكن أن يتحقق هذا إلا عن طريق الإدارة الرشيدة ، والإدارة الرشيدة هي التي تسير في عملها بجعل المروسين يؤمنون بها . . كما وأن الإدارة الرشيدة تداوم على تدريب المروسين ، وتوضح لهم دائماً الأسلوب الأمثل لإنجاز الأعمال . . فاذا كان الأمر كذلك ، فينبغي إذن التعرف على الأعداد التي يمكن أن يعطيها

الرئيس من جهده ومن وقته بحيث يتمكن من إنجاز الأعمال عن طريقها بأعلى قدر ممكن من الكفاءة . . . وهذا هو الذى نعبه بقولنا « نطاق الإشراف » .

تعريف نطاق الإشراف :

يعرف « دالتون أ. مكفرلاند Dalton E. McFarland » نطاق الإشراف بعدد المرؤوسين الذين يستطيع المدير الإشراف عليهم .

“ The span of supervision is the number of subordinates that an executive supervises.

كما ويعرف الأستاذان « هايمان ، وهيلجرت » نطاق الإشراف بما يلي :
« إن مبدأ نطاق الإشراف يقرر أن المدير يمكنه أن يشرف بفاعلية على عدد محدود فقط من المرؤوسين ، وليس أكثر من ذلك .

“ The principle of the span of supervision states that a manager can effectively supervise only a certain number of subordinates and not more ”.

العلاقة العددية بين الرئيس والمرؤوسين :

يقول دكتور أرنست ديل : « لا ينبغي على أى رئيس أن تكون له علاقة عمل مباشرة مع أكثر من ستة مرؤوسين » .

“ No superior should have more than six immediate subordinates whose work is interrelated.

ومن رأيه أن أول من نادى باحترام هذا المبدأ هو « الجنرال سير أيان هاملتون General Sir Ian Hamilton » ، الذى كان قائداً للقوات البريطانية فى الحرب العالمية الأولى ، فى موقعة « جاليبولى Gallipoli » . . .
والذى كتب يقول : « أنه يمكن لعقل الإنسان العادى أن يوجه بفاعلية عدد يتراوح بين ثلاثة إلى ستة عقول .

“ The average human brain finds its effective scope in handling three to six other brains ”.

وقد تبني هذا الرأي ، ونشره أحد خبراء الإدارة الفرنسيين ، ويدعى « ف. أ. جرايكوناس V. A. Graicunas » . . كما أيده بشده « المقدم ليندال أرويك Colonel Lyndall Urwick Lieutenant » وهو أحد خبراء التنظيم والإدارة البريطانيين المشهورين .

ويرى « كوتنز وأودونل » ، أن كل تنظيم يواجه مشكلة العلاقة العددية بين الرئيس والمرووسين . . وأن دارسى الإدارة وجدوا أن هذا العدد غالباً ما يتراوح بين أربعة مرووسين في المراحل العليا للتنظيم upper levels ، وعدد يتراوح بين ثمانية وخمسة عشر في المستويات الأدنى lower levels أو أكثر من هذا العدد .

ولعل من الأبحاث المهمة في هذا الموضوع تلك الدراسة التي قامت بها الجمعية الأمريكية للإدارة American Management Association في عام ١٩٥١ ، وكانت هذه الدراسة على مائة شركة من الشركات الكبيرة ، وتناولت موضوع نطاق الإشراف . . وقد أوضحت هذه الدراسة أن عدد الذين يرفعون تقاريرهم إلى المدير العام يتراوح بين شخص واحد ، وأربعة وعشرين شخصاً ، وأن عدد المرووسين للمدير العام في ٢٦ شركة من هذه الشركات يتراوح بين ستة أشخاص فأقل . . وأن متوسط عدد المرووسين بالنسبة للمائة شركة هو تسعة أشخاص . . أما فيما يتعلق بالشركات الصغيرة من الشركات موضوع البحث وعددها واحداً وأربعين شركة صغيرة ، فقد تبين أن خمسة وعشرين من المديرين العامين لهم سبعة أو أكثر من المرووسين . . وأن متوسط عدد المرووسين بالنسبة لهذه الشركات الصغيرة كان ثمانية أشخاص .

أنواع علاقات الرئيس بالمرؤوس :

Types of subordinate-superior relationships

لعل من الدراسات الهامة التي تناولت أنواع العلاقات بين الرئيس والمرؤوس ، تلك الدراسة التي قام بها خبير الإدارة الفرنسي « ف. أ. جريكوناس » الذي أشرنا إليه من قبل والتي نشرت تحت عنوان « العلاقة داخل التنظيم Relationship in Organization » . وذلك في النشرة الخاصة بمعهد الإدارة الدولي في جنيف عام ١٩٣٣ . . وقد خلص من هذه الدراسة إلى أن هناك ثلاثة أنواع للعلاقات .

علاقات فردية مباشرة : Direct single relationships

تعتبر هذه العلاقة أسهل العلاقات وأيسرها فهماً ، إذ أنها تتحدد في العلاقات المباشرة بين الرئيس والمرؤوسين . . فإذا كان لدى الرئيس « أ » مثلاً . . ثلاثة مرؤوسين . . هم « ب » . « ج » . « د » . . فإن هذا يعني وجود ثلاث علاقات فردية مباشرة .

علاقات جماعية مباشرة : Direct group relationships

وتتمثل هذه العلاقة في العلاقة بين الرئيس . وبين أى جماعة محتملة من المرؤوسين each possible combination of subordinates وفي مثل هذه الحالة يكون في وسع الرئيس مثلاً أن يتشاور مع أحد مرؤوسيه . . وله أن يتشاور مع أحد المرؤوسين بحضور مؤتمر آخر . . وله أن يتشاور مع المرؤوسين جميعهم . . وهكذا يكون عدد علاقات الرئيس نتيجة للعلاقات الجماعية المباشرة تسعة علاقات .

Cross relationships : علاقات اتصالات المروءسين

تتمثل هذه العلاقة في الصلات التي يعقدها المرووسين مع بعضهم من أجل التشاور في مقتضيات العمل . . فاذا كان للرئيس « أ » ثلاثة مرووسين هم « ب » ، « ج » ، « د » . . فان عدد هذه العلاقة يصبح ست علاقات

١- « ب » ، « ج » ، ٢- « ب » ، « د » ، ٤- « ج » ، « ب » ، ٤- « ج » ، « د » ، ٥- « ب » ، « د » ، ٦- « د » ، « ج » .

وقد وضع « جرايكوناس » معادلة رياضية لإمكان معرفة عدد العلاقات التي تنشأ وفقاً لعدد المرؤوسين كما يأتي : $(2/ن - 1)$. . حيث أن « ن » تمثل عدد المرؤوسين . . وكذلك أجرى تشستر بارنارد دراسة في هذا الموضوع أوردتها في كتابه « وظائف المدير The functions of the executive » في عام ١٩٣٨ . . وإتماماً للفائدة نورد فيما يلي الجدولين اللذين يوضحان الأعداد الإجمالية للعلاقات وفقاً لعدد المرؤوسين والمستمدة من دراسات هذين العالمين .

ويتضح من جدول «جرايكوس» على وجه الخصوص ، مدى الارتفاع في عدد العلاقات كلما زاد عدد المرؤوسين ، بل أن البعض يرى في هذه المعادلة المفتاح لمشكلة نطاق الإدارة The key to the problem of span of management ، وذلك لأنه على قدر ما يستطيع المدير أن يتقص من عدد العلاقات التي قد تستغرق بعض وقته وانتباهه ، فانه بذلك يدعم نطاق إدارته ويمكن من خفض التكاليف وانعدام الكفاية نتيجة لوجود عدد من الإدارات غير اللازمة Undue number of departments . . هذا فضلا عن أنه يتضح من الجدول أنه إذا زاد عدد المرؤوسين من ٤ إلى ٥ ، فان مجموع الإجمالي لعدد العلاقات يزداد من ٤٤ إلى ١٠٠ ، أى بنسبة ١٢٧ % !! ..

عدد المروطين	العدد الإجمالي للعلاقات وفقاً للدراسات منشتر برنارد	عدد المروطين	العدد الإجمالي للعلاقات وفقاً لمعادلة جريكوس	عدد المروطين
١	١	٢	١	١
٣	٣	٣	٦	٢
٦	٦	٤	١٨	٣
١٠	١٠	٥	٤٤	٤
١٥	١٥	٦	١٠٠	٥
٢١	٢١	٧	٢٢٢	٦
٢٨	٢٨	٨	٤٩٠	٧
٣٦	٣٦	٩	١٠٨٠	٨
٤٥	٤٥	١٠	٢٣٧٦	٩
١٠٥	١٠٥	١٥	٥٢١٠	١٠
١٩٠	١٩٠	٢٠	١١٣٧٤	١١
١٢٢٥	١٢٢٥	٥٠	٢٤٧٠٨	١٢
			٢٣٥٩٦٠٢	١٨

جدولين يوضحان بعض الدراسات التي أجريت عن العلاقة بين الرئيس والمروطين... وعلى الارتفاع في عدد العلاقات كلما زاد عدد المروطين.

بينما الزيادة في عدد المرؤوسين زادت بنسبة ٢٥ ٪ فقط . . ولعل هذه الأمثلة الرقمية تجعل المديرين يقفوا طويلاً قبل أن يقرروا إضافة مرؤوس جديد إلى مرؤوسهم ! .

غير أننا نحب أن نوضح أن هناك إجماع على أن المرؤوس الذي أحسن تدريبه لا يأخذ فقط وقت أقل من المدير . . بل أنه أيضاً يجرى اتصالات وعلاقات أقل مع غيره من المرؤوسين في نفس الإدارة .

“ Not only does a well-trained subordinate require less time of the manager, but he will require fewer contacts with other subordinates in the same department ”.

كما ويرى « دالتون مكفرلاند » أن النطاق الواسع للإشراف لا يعتبر استثناء من الإشراف المحدود على عدد المرؤوسين . .

“ These large spans of supervision are not “ exceptions ” to the basic principle ”.

كما ويرى أن النطاق الواسع للإشراف يتواجد في الأحوال الآتية :

(أ) إذا كانت إمكانيات المدير وقدراته هائلة .

(ب) إذا استطاع المرؤوسون تحمل مسؤولياتهم بأقل جهد من التوجيه الإشرافي للرئيس الأعلى .

كما ويرى أن إمكانيات المنفذين كبشر سواء أكانوا مديريين أو تابعين محدودة بالوقت والطاقة . . والدكاء . . والتدريب . . والخبرة . . وعوامل أخرى وأنه نظراً لأن هذه الإمكانيات محدودة فإنه ينبغي أن يكون واضحاً أن إضافة مزيداً من العلاقات مع التابعين . . خاصة وأن الزيادة في عدد هذه

العلاقات تزداد على شكل متوالية هندسية وليس رياضية كما يتضح من الجدولين السابقين.

“ The number of relationships among the individuals increases at a geometric, not an arithmetical ratio ”.

المراحل والمستويات .. ونطاق الإشراف :

يهيئنا أن نوضح ونحن نتناول موضوع المراحل والمستويات ، ونطاق الإشراف . . أن المشروعات لا تقوم بتقسيم أوجه النشاط فيها إلى إدارات وأقسام، ثم تقوم بعد ذلك بتصميم مراحل أو مستويات تندرج في نطاق الهيكل التنظيمي للمشروع ، رغبة منها في وجود هذا الهيكل في حد ذاته . . كلا . . وذلك لأن إنشاء مزيد من المراحل أو المستويات يضع على عاتق الإدارة مزيداً من التكاليف الإدارية التي تتحملها نتيجة لشغل هذه المراحل والمستويات بالمديرين والرؤساء اللازمين . . هذا فضلاً عن التكاليف الإدارية التي تتحملها نتيجة لتنسيق أوجه النشاط المختلف لهذه الإدارات والأقسام .

وهناك عامل آخر ، وهو أنه على قدر تعدد المراحل وتعدد المستويات ،

The existence of levels elvels complicates the **تعدد عملية الاتصال** problems of communication.

ومن المعروف : أن عملية الاتصال وسهولتها تعتبر لازمة وضرورية لتوصيل حقيقة الأهداف والخطط والسياسات الخاصة بالمشروع لكافة أجراء المشروع في نطاق هيكله التنظيمي ، ومن هذا المنطلق . . فان المشروعات التي يستطيع فيها المدير أن يقوم بالاتصال المباشر مع مروضيه، تكون مهمة توصيل المعلومات فيها إلى المروضين أيسر من تلك التي توجد فيها عديد من المستويات والمراحل ، إذ أنه في الحالة الأخيرة تكثر احتمالات سوء فهم

القوى العاملة لبعض التعليمات ، وذلك نتيجة لطول عملية الاتصال من أعلى إلى أسفل . . أو من أسفل إلى أعلى . . الأمر الذى ينعكس أثره فى الجهود التى تبذل من أجل تحقيق التخطيط والرقابة على أفضل وجه ممكن . . والسبب فى ذلك أن التخطيط قد يكون تاماً وفى غاية الكفاءة فى قمة البناء التنظيمى ، غير أنه يمكن أن يفقد شيئاً من هذه الكفاءة عند تقسيمه فى المستويات الأدنى . . الأمر الذى يؤدى إلى ضياع فى الوقت والتنسيق والوضوح .

The plan that may be definite and complete at the top of an organization structure may lose these qualities as it is subdivided and elaborated at lower levels, resulting in loss of time, coordination, and clarity .

وكذلك يزداد الأمر تعقيداً بالنسبة للرقابة . . إذ أن زيادة المستويات تؤدى إلى زيادة من يقوموا بمهام الرقابة . . هذا فضلاً عن أن الرقابة فى حد ذاتها تتعقد بتعقيد التخطيط وصعوبة الاتصال ، الأمر الذى يزيد من صعوبة وظيفتها ، ويزيد من أهميتها فى نفس الوقت .

لماذا تنشأ المشروعات لإدارات ومراحل ؟

Why departments and levels ?

إذا كان إنشاء المنشآت للإدارات والمراحل يكلف المشروعات كثيراً على النحو الذى أوضحناه سابقاً . . فلماذا إذن تنشأ هذه المشروعات لإدارات ومراحل ومستويات ؟ . . فى الحقيقة إن هناك أسباباً مهمة لذلك . . والسبب الرئيسى هو نطاق الإشراف . . وعلى وجه الخصوص « عدم قدرة الإنسان على أن يدير بكفاءة وفاعلية عدداً غير محدود من المرؤوسين » .

The incapacity of a human being to manage effectively an infinite number of subordinates.

وقد تبين لنا من البحوث التى أجريت مدى اختلاف وجهات النظر فيما

يتعلق بهذا « العدد المحدود » . . وذلك لأن تحديد هذا العدد يتوقف على
عديد من الاعتبارات الأساسية التي تتعلق بالجانب التطبيقي للوظيفة ونوعية
الإدارة ، وقدرة المرؤوسين .

The number depends upon several basic considerations applicable
to the job to be done, the quality of management, and the ability of
subordinates.

ولنا أن نتصور مثلاً ماذا يحدث في هذا العصر الذي نعيش فيه ، والذي
يتميز بوجود شركات كبرى ، يعمل فيها الآلاف من القوى العاملة .. أقول لنا
أن نتصور ماذا يحدث لو أن تصريف الأمور يتم بالاتصال المباشر بين المدير
العام وهذه الآلاف من القوى العاملة !! .. أعتقد أن الاستحالة واضحة في
هذا المثال .. خاصة وأن علماء النفس قد قرروا منذ أمد طويل أن هناك طاقة
محدودة من اليقظة والانتباه للإنسان .. وأن هذه الطاقة المحدودة تجعل العقل
البشري غير قادر على أن يستوعب ويصرف عديداً من الأمور في نفس
الوقت ، خاصة وأن المديرين والرؤساء يهتمون بمشاكل فكرية Intellectual
problems

مثل توضيحي :

أورد الأستاذان « ثيوهايمان ، ووليم ج. سكوت » مثلاً توضيحياً للعلاقة
بين نطاق الإشراف والمستويات الإدارية ، وذلك في كتابهما الذي صدر
عام ١٩٧٠ تحت عنوان « الإدارة في المنظمة الحديثة » . . وفيما يلي ملخص
لهذا المثل :

إذا افترضنا وجود منشأة ما ويعمل فيها ٢٥٦ موظفاً ، فإذا كانت
تأخذ « مستوى إداري واحد » . . فتصبح القوى الوظيفية فيها كما يلي : ١
مدير ، ٢٥٦ موظفاً .

أما إذا وجدت الإدارة أن حجم العمل فوق طاقة المدير ، وبحيث قد يتعذر على المدير أداء مهامه على الوجه الأكمل ، فحينئذ قد تلجأ إلى أن تنشئ مستوى ثانياً للإدارة ، وفي هذه الحالة قد تقسم الموظفين إلى أربعة إدارات ، يتولى كل إدارة مدير إدارة ، يشرف على ٤ موظفين ، وبذلك تصبح القوى الوظيفية في المنشأة بعد إنشاء « مستويين للإدارة » . . كما يلي :

مدير عام + ٤ مديري إدارات . . أى ٥ مديرين : ٢٥٦ موظفاً .

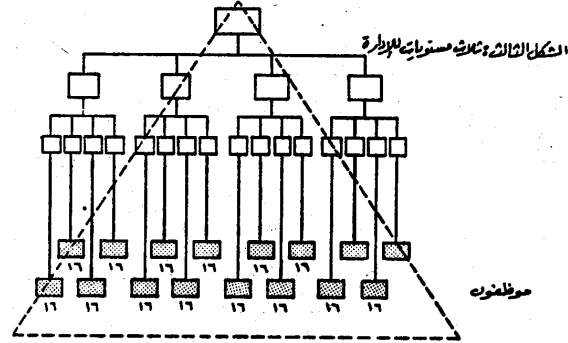
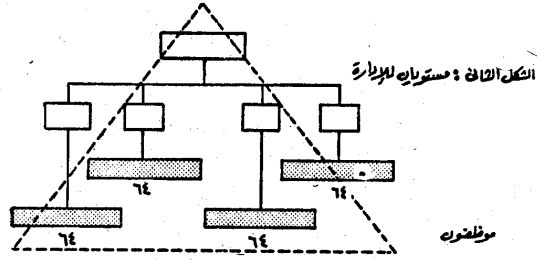
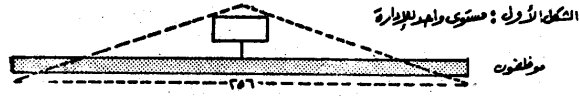
وقد تجد الإدارة أن حجم العمل في كل إدارة من الإدارات فوق طاقة المدير الذى يتولى مسئوليتها ، وحينئذ قد ترى من الأصلح تقسيم الموظفين الذين يعملون في كل إدارة وعددهم ٦٤ موظفاً . . إلى أربعة أقسام . . بحيث يعمل في كل قسم ١٦ موظفاً . . أى تنشئ الإدارة ١٦ قسماً جديداً . . وبذلك تصبح القوى الوظيفية في المنشأة بعد إنشاء « مستوى ثالث للإدارة » كما يلي :

مدير عام + ٤ مديري إدارات + ١٦ رؤساء أقسام . . أى ٢١ مديراً ، ٢٥٦ موظفاً .

ويرى الكثير من علماء التنظيم والإدارة في الآونة الأخيرة : أن مثل هذه التقسيمات في التنظيمات المختلفة غاية في حد ذاتها .

There is a tendency to regard departmentation as an end in itself

. . والسبب في ذلك هو الرغبة في الوضوح . . والوضوح يتطلب التقسيم إلى إدارات وأقسام . . وأقسام . . وغير ذلك مما تتطلبه الإدارة العلمية من ضرورة الأخذ بقاعدة التخصص الوظيفي في أداء الأعمال ، وإبراز بعض أوجه نشاط المشروع . . بحيث يمكن القول أن إنشاء مستويات متعددة تخلق مشكلات اقتصادية وإدارية إضافية ، وكما هو واضح من المثال السابق ،



لعل نظرة واحدة إلى هذه الأشكال ، توضح كيف أن ٢٥٦ موظفاً .. يمكن أن يكون لهم مدير واحد كما في الشكل الأول .. وإذا وجد المدير أن نطاق الاشراف بالنسبة لهذا العدد أكبر من طاقته ، فيمكنه أن ينشئ مستوى ثانياً للإدارة كما في الشكل الثاني .. وحينئذ يصبح ال ٢٥٦ موظفاً لهم مدير عام + ٤ مديري إدارات .. كل مدير منهم يشرف على ٦٤ موظفاً .. وتعرف هذه الأشكال البسيطة « بالشكل التنظيمي المبسط » Flat organization Structure أما إذا وجد كل مدير إدارة أن نطاق الاشراف بالنسبة إليه فوق طاقته ، فيمكن للإدارة أن تنشئ مستوى ثالثاً للإدارة كما في الشكل الثالث .. وحينئذ قد تقسم كل إدارة إلى أربعة أقسام .. وتعين على كل قسم رئيس يشرف على ١٦ موظف ... أي يصبح نطاق الاشراف .. مدير عام + ٤ مديري إدارات + ١٦ رؤساء أقسام .. ويعرف الشكل الثالث بالشكل التنظيمي الطويل Tall Organization Structure .. وهكذا .. كلما زادت مستويات الإدارة ازدادت بالتالي التكاليف الإدارية .

فان ٢٥٦ موظفاً في المستوى الإدارى الواحد ، يشرف عليهم مدير واحد . .
 أما في المستويين الإداريين يشرف عليهم خمسة مديرين ، . . أما في الهيكل
 التنظيمى الطويل ذو الثلاث مستويات فيشرف عليهم ٢١ مديراً . . . وهكذا .
 نجد أن هناك تناسباً طردياً بين المستويات الإدارية والتكاليف الإدارية . .
 ولعل هذا يوضح لنا ملاحظات بعض المحاسبين في تقاريرهم عن المصاريف
 المباشرة والمصاريف غير المباشرة . . حيث أنهم يرون أن الهرم التنظيمى
 الطويل الجميل ، إنما يمثل مصاريفاً غير مباشرة ، وفي بعض الأحيان تكون
 هذه المصاريف أبعد ما يكون عن نشاط المنشأة الرئيسى .

“ Most of the beautiful tall pyramid of organization represents a cost only indirect, and sometimes remotely, related to the basic functions of the enterprise ”.

نطاق الإشراف ووحدة القيادة :

لعل من المناسب قبل أن نختتم هذا البحث الذى خصصناه لموضوع
 وحدة القيادة كعنصر هام من عناصر التنظيم العلمى للمشروعات أن نوضح
 ما يلى :

— أن وحدة القيادة تعنى أن التوجيه يكون فعالاً إلى أقصى حد ممكن
 عندما يكون المرؤوسين مسئولون أمام رئيس واحد
 Direction is most effective when subordinates are responsible to one superior.

— إن إصلاح « نطاق الإشراف » Span of supervision يحمل
 نفس المعنى للاصطلاح « نطاق الإدارة » Span of Management
 ونفس المعنى للاصطلاح « نطاق الرقابة » Span of Control
 وأن هناك انجهاً لدى علماء التنظيم والإدارة لاعتبار الحدود النظرية

للنطاق العملى للاشراف ، أن يكون للرئيس عدد من المرؤوسين يتراوح بين ثلاثة وسبعة مرؤوسين . . وأن الرأى السائد يرجح عدم التقيد بعدد معين بالنسبة للمرؤوسين ، وذلك لأن تحديد هذا العدد يتوقف على عوامل كثيرة . . منها التدريب ، ورغبة الرئيس فى تفويض السلطة . . ومدى الوضوح أو الغموض فى الخطط والسياسات . . وفعالية أساليب الاتصال . . وقدرة هذه الأساليب على شرح الأهداف . . وحفز القوى للعامله على تحقيقها .

— ينبغى أن يكون واضحاً أن « مبدأ وحدة القيادة » لا يعتبر مبدأ تنظيمياً فحسب ، بل أنه أيضاً من مبادئ التوجيه الإدارى not only organization principle, it is also a direction principle

ومن مقتضى هذا المعنى ، أن يبذل المديرين والرؤساء على اختلاف المستويات أقصى طاقاتهم وجهدهم للتوجيه والتوضيح والإرشاد ، وأن يتأكدوا من أن المرؤوسين على علم تام بأعمالهم ، وأن يتوافر الود والفهم المتبادل بين الجميع من أجل الهدف العام الذى ينبغى التأكد من أنه يتلاقى مع أهداف الأفراد .

— ينبغى أن يكون واضحاً أن « الإدارة » ليست مرادفة « للقيادة » Management is not synonymous with leadership

لأن الإدارة تعين فى مراكزها بحكم اللوائح والقوانين . . ومهمتها إنجاز الأعمال عن طريق الآخرين ، فإذا استندت إلى سلطة المنصب ، فهى « إدارة » أو « رئاسة » . . بمفهوم « التنظيم الرسمى للمشروع » . أما إذا استندت إلى حب المرؤوسين ، والفهم المتبادل والتعاون من أجل تحقيق الأهداف فهى « قيادة » . . وهذا هو المفهوم الذى نؤكد

عليه مراراً ونطالب بتوافره في جميع المستويات . . وفقاً لما يقوله
الأستاذان « كوتنز وأودونل » . . « إن الاستناد إلى سلطة المركز
ليست كافية . . ومن أجل تحقيق أفضل النتائج ، فإن الناس في حاجة
إلى من « يقودهم » . . وليسوا في حاجة إلى « من يسوقهم » .

Reliance upon the authority of position is not enough. For maximum
results men need to be led not driven.

تحليل الوظائف والاعمال وتوصيفها، وتقييمها، وتقسيمها

Job Analysis, Description, Evaluation and Division

لعل من الأهمية أن نذكر القارئ بأننا عندما تناولنا موضوع « وحدة القيادة » ، « ونطاق الإشراف » . . خرجنا منهما بمفاهيم على جانب كبير جداً من الأهمية ، ومن بين هذه المفاهيم أن الأسلوب الأمثل في الإدارة ، يتطلب ضرورة توافر صفات القيادة في هؤلاء الذين يشغلون المناصب الرئاسية في أى مشروع من المشروعات . . وعلى أى مستوى من المستويات ، وذلك حتى تتوافر لديهم القدرة التأثيرية في معاونيهم ، ومرؤوسيهم ، حيث أن وظيفتهم تستهدف بالدرجة الأولى إنجاز الأعمال عن طريق الآخرين ، وفقاً للخطط المعتمدة ، وأن تحقيق هذا الهدف يتطلب إسناد الأعمال إلى الأشخاص القادرين على أدائها ، هذا فضلاً عن أنه يحسن أن يكون نطاق الإشراف محدوداً ، وذلك حتى يمكن للرئيس أن يعطي المرؤوسين من جهده ووقته ، القدر الذى يتأكد معه من أنه يقوم بمهمة التوجيه الإدارى على الوجه الذى يتمكن معه المرءوسون من أداء أعمالهم بأعلى قدر ممكن من الكفاءة . . هذا فضلاً عن أن الذين يقيمون المشروعات ، يتطلعون دائماً إلى احتمالات التوسع في المستقبل ، وتجميع وجوه النشاط والمرؤوسين في إدارات يجعل مثل هذا الاحتمال ممكناً إلى درجة غير محدودة . .

“ Grouping activities and subordinates into departments makes it possible to expand firms to an indefinite degree ”

مدى استعمال التجمعات القليلة العدد :

يرى « كوتنز وأودونل » أن تقسيم المشروعات إلى وحدات إدارية قليلة العدد ، أسلوب يصلح لأي مشروع ، طالما أن هذا المشروع يعتمد على القوى البشرية ، غير أنه يرى أيضاً أن تطبيق هذا الأسلوب أخذ يتناقص تدريجياً في الآونة الأخيرة للأسباب الآتية :

(أ) ازدياد مهارات العمل Labor skills have increased حيث يقوم الرجال في منشآت اليوم بتشغيل الآلات واستخدام الأدوات أو تجربة تطبيق أنواع أخرى من المهارات المتخصصة .

(ب) اكتشاف أن الجماعات القائمة على أساس فريق العمل المتكامل Groups based on teamwork غالباً ما تكون أكثر فاعلية من تلك التي تعتمد على عدد معين من الأشخاص . . . وهو يضرب مثلاً بما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية أخيراً من إعادة تنظيم قواتها المسلحة على أساس « فريق العمل » حيث أنها وجدت عدة طرق لتجميع الرجال المهرة المدربين على مختلف أنواع الأسلحة في وحدة واحدة ، وعلى سبيل المثال فإنها وجدت أن إضافة المدفعية ، والوحدات التكتيكية المؤيدة للطيران ، إلى وحدات المشاة التقليدية ، يجعل هذه الوحدات ذات قدرة قتالية مرعبة ، أكثر مما كانت عليه لو نظمت كل فئة في وحدة مستقلة .

“ For instance, the addition of artillery and tactical air support to the traditional infantry division makes it a much more formidable fighting unit than when each was organized separated ”.

(ج) تجميع الأشخاص في أعمال متشابهة ، وفي وحدات صغيرة غالباً ما يكون نافعاً في المستويات الدنيا من الهيكل التنظيمي ، بينما في

المراحل الإدارية الأعلى ، يكون هناك ميل للتجميع على أساس آخر غير التشابه on a basis other than similarity . . . وهو يرى أنه طالما يوجد عنصر آخر يصبح استخدامه مهماً بجانب القوى البشرية ، فانه في مثل هذه الحالة يفشل تقسيم الوحدات على أساس العمل المتشابه في إعطاء نتائج أفضل .

التقسيم على أساس وظائف المشروع :

Departmentation by Enterprise Function

يرى الكثيرون من أساتذة الإدارة ، أنه يجب أن تقوم المشروعات بتحليل الوظائف والأعمال التي تتطلبها . . ثم تسترشد بهذا التحليل في معرفة الوظائف والأعمال التي تكون في حاجة إليها . . وينبغي على المشروعات أن تستعين عند تحليل هذه الوظائف بالكفايات الفنية التي تقوم بالبحوث والدراسات المتعلقة بمثل هذه التحليلات التي تتطلب جمع كثير من البيانات والحقائق التي تتعلق بهذه الوظائف ، وذلك قبل إجراء التحليل الوظيفي على الأسس العلمية المختلفة المتبعة في هذا الشأن . . ومن البيانات اللازمة مثلاً : اسم الوظيفة ، وبيان الواجبات الملقاة على عاتق من يشغلها ، والظروف المحيطة بالعمل ، وطريقة دفع الأجر ، والتدريب اللازم لرفع الكفاية ، ومصادر التعيين مع تحديد الجنس إذا كان ضرورياً ، ودرجة التعليم والصفات الخاصة والاختبارات التي تجرى لمعرفة الصفات الأخرى . . والسن ، والصفات البدنية ، والعقلية . . إلى غير ذلك .

ويحسن أن تقوم هذه البحوث والدراسات بعد توضيح أسباب القيام بهذه البحوث والدراسات للعمال والمشرفين حتى يمكن تحقيق المزايا الآتية :

١ - تقليل الأخطاء التي تقع في الوصف والتحليل .

٢ - كسب تعاون العمال والمشرفين .

٣ - سهولة إقناع العمال وقبولهم للنتائج النهائية .

٤ - خلق جو من الثقة والتفاهم المتبادل .

ويكاد يعتبر التقسيم الوظيفي أكثر التقسيمات شيوعاً في مختلف المشروعات ويتم التقسيم في هذه الحالة على أساس الوظائف الرئيسية في المشروع Principal functions ، كالتقسيم إلى وظيفة الإنتاج . . وهذه الوظيفة تخلق منفعة ، أو تضيف منفعة إلى السلعة أو الخدمة . . ووظيفة البيع ومهمتها إرضاء العملاء ، وضم عملاء جدد لشراء السلعة ، أو الإقبال على الانتفاع بالخدمة . . ووظيفة التمويل ، ومهمتها تدبير الأموال اللازمة ، وتكوين الاحتياطيات التي تدعم المركز المالي للمشروع . . وعلى وجه العموم تنمية وحسن استخدام أرصدة المشروع المالية . . مثل هذه الوظائف يمكن إنشاء إدارات خاصة بها . . كإدارة الإنتاج . . وإدارة المبيعات . . والإدارة المالية . . الخ . . ويمكن للمنشأة أن تلجأ إلى تقسيم وظائفها إلى إدارية ، وفنية ، وكتابية ، وأعمال يدوية . . ثم يقسم كل قسم بدوره إلى درجات على حسب أهمية الوظائف أو الأعمال التي يشملها كل قسم . . أى على حسب قيمتها ، أى أن وظيفة فنية في الدرجة الأولى تكون أهم من وظيفة فنية في الدرجة الثانية . . ويشترط في شاغليها درجة أكبر من المهارة والخبرة والقدرة على تحمل المسؤولية . . وهكذا .

وعلى ضوء تحليل الوظائف والأعمال تتمكن المشروعات من تقدير مختلف الوظائف ، وتقسيمها إلى فئات ودرجات ، وتتبع في ذلك الطرق العملية المناسبة التي يفضلها المختصون . . ومن أهمها ما يلي :

الطريقة التصنيفية Job Breakdown Method

ويقوم التقسيم هنا على أساس جمع الوظائف أو الأعمال التي من نوع

واحد مع بعضها البعض في أقسام خاصة ، كالوظائف الإدارية والمحاسبية والإحصائية والهندسية والكتابية ووظائف رؤساء الأعمال وعمال البيع وعمال آلات السلع الإنتاجية . . وما شاكل ذلك ، ثم يقسم كل نوع بدوره إلى أجزاء أخرى ، فقسم الوظائف الهندسية مثلاً يقسم إلى رؤساء مهندسين ومهندسين ومهندسين مساعدين ، ويقسم المهندسون بالتالى إلى مهندسين من الدرجة الأولى ومهندسين من الدرجة الثانية . . وهكذا ، حسبما يسمح العمل وحجم المنشأة . . وكذلك يقسم عمال آلات السلع الإنتاجية إلى عمال من الدرجة الأولى وعمال من الدرجة الثانية ، وهكذا في باقى الأقسام .

وعلى هذا الأساس يمكن وضع تقسيم شامل لوظائف وأعمال المنشأة ، وإدخال كل وظيفة وكل عمل في درجة معينة في القسم الخاص بها ، ثم يمكن بعد ذلك عمل كادر تصاعدى للمهايا والأجور بكل قسم .

ويعاب على تلك الطريقة في التقسيم انعدام عامل المقارنة بين الأنواع المختلفة من الوظائف أو الأعمال ، إذ على أى مستوى تقارن وظيفة محاسب من الدرجة الأولى مع وظيفة مهندس من الدرجة الأولى مثلاً ؟ وكيف تبرر الشركة تساوى المرتب أو اختلافه بين الوظيفتين ؟ .

طريقة التقدير حسب ترتيب الوظائف والأعمال ووصفها :

The Description Method

طبقاً لهذه الطريقة تقسم مختلف الوظائف والأعمال إلى فئات بحيث توضع الوظائف المتشابهة داخل الفئة الخاصة بها ، ويتطلب ذلك تحليل الوظائف والأعمال داخل هذه الفئات ، ثم بعد ذلك تحديد وصف الأعمال التى يقوم بها من يشغلون هذه الوظائف حتى يمكن قياس مدى الكفاية في الأداء ، وبذلك يسهل تقدير الأجور النسبية لمختلف الوظائف داخل كل

فئة ، وبالنسبة لوظائف المنشأة بأسرها ، أى أن مواصفات العمل ، والجهد المبذول ، مقدراً بالنسبة لجميع الوظائف هو أساس تحديد الأجر .

طريقة التقدير بالنقط : The Point Method

أساس هذه الطريقة هو اختيار نوع الوظائف التى تتلاءم واحتياجات المنشأة وتحديد العوامل التى تحتاج إليها الإدارة فى التقدير وذلك بعد تحديد هذه الوظائف ، إذ يتبين من التحليل وجود عوامل عامة تشترك فيها جميع الوظائف فلا يكون هناك حاجة لاختيارها . وبتحديد العوامل ووصفها وصفا شاملا ، يعطى لكل عامل وزن يتناسب مع درجة أهميته ، ثم تعطى لكل وظيفة درجات تقدير ، وبذلك يمكن تحويل الوظائف إلى قيم رقمية بالنقط عن طريق استخراج حاصل ضرب الأوزان فى درجات التقدير ، وهكذا يتيسر أمر ترتيب الوظائف والأعمال وتقدير الأجر المناسب .

طريقة التقدير بالعوامل المقارنة : The Factor Comparison Method

أساس هذه الطريقة هو المقارنة بين مختلف الوظائف والأعمال ، عن طريق تحديد العوامل المشتركة المهمة ، كالمستويات والخبرة والحالة الجسمانية والنضوج العقلى . . . الخ ثم اختيار عدد من الوظائف النموذجية بالمنشأة وترتيبها ووصفها وصفاً كاملاً مع توضيح العوامل المشتركة بصفة خاصة ، ثم إعطاء كل عامل من هذه العوامل درجات تتناسب ومدى أهميته ، وبذلك يسهل تقدير الأجر المناسب لهذه الوظائف ، الأمر الذى ييسر تقدير الوظائف .

ويلاحظ أن الطرق السابقة جميعها تهدف إلى مراعاة العدالة فى الأجور بين جميع الوظائف ، الأمر الذى ينعكس أثره برفع الروح المعنوية وازدياد الرضا النفسى . لذلك يجب عند القيام بإجراءات التحليل تركيز الاهتمام على العمل بغض النظر عن القائم به . وأعتقد أنه يحسن بالقائمين على المشروع أن

يراجعوا الطرق السابقة مراجعة دقيقة لاختيار الطريقة التي تصلح أكثر من غيرها لظروفه .

والطريقتان الأوليتان قد تكونان أيسر في التطبيق من غيرهما إلا أنه يعاب عليهما انعدام عامل المقارنة بين مختلف الوظائف .

والطريقتان الأخريان تحتاجان إلى دراسات وبحوث مستفيضة لتحديد العوامل المشتركة التي تتخذ أساساً للتقدير ، كما أن اختيارهما لبعض الوظائف النموذجية في المنشأة ، وتحليل هذه الوظائف لتحديد العوامل المشتركة والتقدير على أساسها ، يجعل أسس التقدير تنحصر في دائرة الأجر المحدد الذي يدفع لهذه الوظائف ، وقد يكون من المحتمل عدم مراعاة العدالة في تحديد هذا الأجر ، الأمر الذي ينتج عنه عدم رفع الغبن الذي يشعر به شاغلوا هذه الوظائف وبالتالي بقية الوظائف .

لذلك أفضل إذا ما استخدمت المنشأة إحدى الطريقتين الأخريين أن تقوم اللجان الفنية بعمل دراسات ومقارنات بين أجور هذه الوظائف النموذجية وأجور مثيلاتها بين المنشآت المنافسة ، مع أخذها في الاعتبار عوامل كثيرة ، منها قدرة المنشأة المالية والرقم القياسي لنفقة المعيشة ، ومدى ما تقدمه المنشأة من خدمات لصالح القوة العاملة وما تحظى به من تأييد وثقة المجتمع الذي تعمل به ثم تسير اللجان بعد ذلك في إجراءات التقدير طبقاً للخطوات التي تتطلبها الطريقة .

وعلى ضوء التحليلات السابقة يمكن وضع المواصفات التي تتطلبها كل وظيفة وبذلك تستطيع الإدارة معرفة الشروط والصفات والمؤهلات الواجب توافرها في كل من يتقدم لشغل وظيفة من الوظائف المختلفة ، وبذلك يسهل على المنشآت اختيار الشخص اللائق ووضع في المكان اللائق به .



أن تحليل الوظائف والأعمال ، ووضع مواصفات لهذه الوظائف ،
وتحديد الأجور على أسس فنية ، يسهم إلى حد كبير في القضاء على المحس
والاشاعات التي قد تدور بين القوى العاملة داخل المشروع . . وعلى وجه
الخصوص عند التمييز أو الترقية . . فلا يقال مثلاً . . أن الإدارة أنشأت
وظيفة خصيصاً (لشخص ما) أو أن « شخصاً ما » لا يعمل ، ولكنه يتقاضى
أجراً أعلى من الذين يعملون ! . . أو أن الترقية لبعض الوظائف الشاغرة
تمت نتيجة لحكم من المدير قائم على الأهواء الشخصية !!! . . الخ .

أمثلة للتقسيم على الأساس الوظيفي الرئيسى :

ينبغى ملاحظة أن التقسيم الإدارى على الأساس الوظيفى ، غالباً ما يتم على أساس الوظائف الرئيسية . . والاصطلاح رئيسى "Major" . . يمكن استخدامه لتوضيح الإدارات ذات الميزانيات الكبيرة ، والأعداد الكبيرة من العاملين أو الإدارات ذات الأهمية والتي تتعلق ببقاء المشروع . . فمثلاً إذا كان عمل المشروع الأساسى هو القيام بالبحوث to engage in research فان إدارة البحوث تعتبر الإدارة الرئيسية فى المشروع . . وكذلك إدارة المراجعة فى بيوت المحاسبة الكبرى . . الخ . .

كما ينبغى ملاحظة أن هذه الإدارات الرئيسية يتفرع عنها تقسيمات فرعية مشتقة من طبيعة أعمال الوظيفة الرئيسية ، وعلى هذا الأساس فانها ترتب حسب طبيعة الأعمال ، أو حسب أهميتها . . الخ ، إلى غير ذلك من التقسيمات ، بحيث يتضح من هذه التقسيمات المستويات المختلفة .

مثال للتقسيم الوظيفي الرئيسى فى منشأة صناعية

Manufacturing Organization

يمكن أن يكون التقسيم وفقاً للوظائف الأساسية ، والوظائف الفرعية المشتقة منها ، على الصورة التالية :

الادارات الوظيفية الفرعية Derivative functional departments	الادارة الوظيفية الرئيسية Primary functional department
... العملية الصناعية Manufacturing Fabrication التصنيع Assembly التجميع Tooling الأدوات Purchasing الشراء الرقابة الانتاجية Production Control وضع جدول زمني للرقابة Scheduling رقابة المواد الخام Materials Control رقابة الجودة Quality Control	الانتاج Production
Selling عملية البيع ... Selection الاختيار Training التدريب Operating المتاجرة Advertising الاعلان ترويج المبيعات Sales Promotion	المبيعات Sales
... احتياجات رأس المال Capital requirements مصادر الأموال Source of funds الرقابة على الرصد المالية Fund Control المدفوعات Disbursements Credit الائتمان	التمويل Finance

مثال لتقسيم وظيفي رئيسي لنشاط متجر من متاجر الأقسام

Department-Store Operation

الادارات الوظيفية الفرعية Derivative functional departments	الادارة الوظيفية الرئيسية Primary functional department
Advertising الإعلان . . .	الدعاية
Display العرض	Publicity
Publicity الدعاية	
. . . الشراء وفقاً لخط انتاج السلعة	التسويق السلي
Buying organized by product line	Merchandising
Budgeting الموازنة	
الرقابة السليمة	
Merchandise Control	
ترويج المبيعات	
Sales promotion	
قوة البيع	
Sales force	
Supplies الامدادات . . .	مراقبة عامة
خدمة العملاء	General suprintendent
Customer service	
تأمين سلامة المخزون	
Store protection	
التخزين بالمستودعات	
Warehousing	
Receiving الاستلام	
وضع العلامات التجارية	
Marking	
Delivery توصيل البضائع	

الادارة المالية ... Financial Management	التمويل Finance
الرقابة النقدية Cash Control	
Credit الائحة	
Accounting الحاسبة	

مثال لتقسيم وظيفي رئيسي لنشاط منشأة للتجارة بالجملة

Wholesale Organization

الادارات الوظيفية الفرعية Derivative functional departments	الادارة الوظيفية الرئيسية Primary functional department
... الشراء وفقاً لنوع الانتاج Buying (organized by product line)	المبيعات Sales
Budgeting الموازنة	
الرقابة على البضائع Merchandise Control	
ترويج المبيعات Sales promotion	
قوة البيع Sales force	
... التخزين بالمستودعات Warehousing	لمراقبة العامة General Suprintendent
أمين المخزن Store Suprintendent	
Receiving الاستلام	
will Call تلقى الطلبات	
Shipping الشحن	
أماكن التخزين Stock room	

... إدارة النقد Money Management الائتمان والتحويل Credit and Collections المحاسبة Accounting	التمويل Finance
--	--------------------

مثال لتقسيم وظيفي رئيسي لنشاط منشأة خدمات (شركة خطوط جوية)

Service Organization (Airline)

الادارات الوظيفية الفرعية Derivative functional departments	الادارة الوظيفية الرئيسية Primary functional department
... الهندسة Engineering : المعدات الجديدة New equipment تطوير المعدات Modification of equipment هندسة الاتصالات Communications engineering - الصيانة : صيانة الخطوط Line maintenance الصيانة الشاملة (عمرة) Overhaul - العمليات الأرضية Ground operations : إدارة المحطة Station management توفير التموين والطعام Food and commissary	العمليات Operations

- العمليات الجوية
Flight operations :
 Flying الطيران
 الاتصالات
Communications
 Dispatching الاقلاع
 ... إدارة الحركة
Traffic administration :
 Reservations الحجز
 جداول المواعيد
Schedules
 Tariffs الأسعار
Sales : - المبيعات
 مبيعات الركاب
Passenger sales
 مبيعات الشحن
Cargo sales
 مبيعات الترويج للسفر
Sales promotion
Advertising : - الإعلانات
 البريد المباشر
Direct mail
 الجرائد والدوريات
Newspaper and periodical
 الاذاعة والتلفزيون
Radio and television
 ... الادارة المالية
Finaneial management :
 مراقبة النقد
Cash control
 تمويل جديد
New financing
 مبادلة النقد الأجنبي
Foreign exchange

مبيعات السفريات
Sales traffic

التمويل
Finance

Accounting :	- المحاسبة
Revenue	الإيرادات
	المدفوعات
Disbursements	
	دفتر الأستاذ العام
General ledger	

ويرى « هايمان هيلجرت » أن التقسيم على الأساس الوظيفي ، يعتبر أكثر الأساليب انتشاراً وقبولاً عند التطبيق لأداء الوظائف والأعمال .

The most widely accepted practice of departmentalizing is to group activities according to functions the jobs to be done.

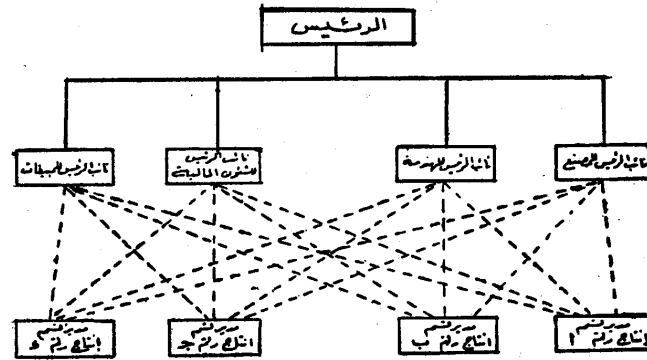
ولا شك أن التقسيم على أساس الوظائف الرئيسية للمشروع له مزايا عديدة ، إذ أنه يسمح للتخصص المهني أن ينساب في سلك تخصصه دون بعض العوائق التي قد تحدث من بعض الفئات الأخرى في المشروع .

من أجل ذلك يرى رجال التنظيم والإدارة أن الخطوة والوظيفة تعتبر النظام التقليدي للإدارة ، والأسلوب الأكثر شيوعاً في الصناعة ، وهي تمثل مبدأ تقسيم العمل في الإدارة ، وهذا المبدأ يعتبر بلا شك الطريقة الطبيعية والمعتادة للتنظيم ، نظراً لأنه يبدو أن قدرات الإنسان وإمكانياته وميوله ورغباته تتبع الطريق الوظيفي ، فمن المعروف أنه ينادر أن تتساوى درجات كفاية الشخص الواحد في أداء عمليتين مختلفتين ، وعلى ذلك فإنه يعتبر أمراً غير عادي أن يكون ما لدى الفرد من ميول واستعدادات للعمل في إدارة كإدارة المبيعات مثلاً ، هي نفس الميول والاستعدادات للعمل في إدارة أخرى كإدارة الإنتاج ، ولهذا السبب غالباً ما تتقدم القوى العاملة إلا في المنشآت عندما تتدرب طبقاً للنظام الوظيفي ، إذ أنه الطريق الطبيعي للتقدم ، وغالباً ما تستطيع تحقيق النجاح إذا اتبعت هذا المضمار .

وفي الطريقة الوظيفية ، تكون مشكلة التنسيق بين الوظائف المختلفة سهلة ميسرة ، إذ أن جميع المصانع التابعة مثلاً يديرها فرد مسئول Single Executive يعاونه هيئة من الموظفين الفنيين الأكفاء ، وبذلك يسهل تحقيق التوحيد والتنسيق Standardizing and Coordinating للسياسات ومختلف أوجه النشاط في المنشأة ، كما وتعتبر المشاكل بسيطة نسبياً من وجهة النظر التنظيمية .

وفي الطريقة الوظيفية يتولى الفنيون سلطة إدارية فيما يتعلق بأوجه النشاط المختلفة التي تدخل في اختصاصهم والشكل الآتي يوضح السلطة الوظيفية في أي منشأة تأخذ بهذا النظام .

شكل يوضح السلطة الوظيفية في أحد المنشآت



ومما لا شك فيه أن طريقة التنظيم الوظيفي تكون مجدية إذا كان الإنتاج لسلعة واحدة ، أو عدة سلع ولكن متشابهة . ومن ناحية أخرى تزداد صعوبة التوجيه والرقابة كلما ازداد حجم العمليات ، وكلما اتسعت وتنوعت فروع الإنتاج وذلك لأنه يصعب على مدير واحد أن يشرف على إحدى

الوظائف الأساسية في جميع نواحي المشروع. ومن أجل ذلك تلجأ المشروعات إلى اتباع خطط أخرى للتقسيم .

خطة التقسيم على أساس الإنتاج : Product — Division Plan

يكون رؤساء الأقسام مسئولين في هذه الطريقة للتنظيم ، عن الوظائف التي تختص بانتاج وبيع السلعة أو السلع المتشابهة التي تقع في اختصاصهم وغالباً ما يدخل في اختصاصهم كل ما يتعلق بشئون الفنيين وقسم الخدمات . ويلاحظ أنه أحياناً تكون أقسام الإنتاج أجزاء متداخلة Integral Parts من الشركة ، وأحياناً تكون شركات تابعة .

والميزة الأساسية لهذه الخطة من التنظيم أنها تحقق أساساً سلباً للامركزية الإدارية ، فكل قسم إنتاجي يتحمل المسئولية التامة عن إنتاجه ، وأثمانه وطريقة صنعه ، وتسويقه ، ويكون لهذا القسم كل مظاهر المنشأة الصغيرة المستقلة ، ونتيجة لذلك يمكن أن نعتبر كل قسم مسئولاً تامة على أساس ما يحققه من ربح أو خسارة . والمعتقد أن مثل هذا الأساس يعتبر خير مقياس للعمل الناجح .

وفي مثل هذا التنظيم تستطيع الإدارة العامة أن تخول مثل هذه الأقسام أو هذه الوحدات سلطة واسعة لتخلق في رؤسائها الشعور بمسئولية المالك صاحب الشأن .

وعلى ذلك تستطيع الإدارة العامة أن تعتمد بنوع من الاطمئنان والثقة على الرقابة الفعالة القائمة على ما يحققه القسم أو الوحدة من أرباح أو خسائر فإذا تبين لها أن كل وحدة من وحدات المنشأة رابحة ، فيمكن القول بصفة عامة أن المنشأة في مجموعها رابحة .

وتستخدم هذه الخطة للتنظيم بكفاية في حالة الشركات الكبيرة التي تنتج أنواعاً مختلفة ، والتي يمكن صنعها في مصانع مختلفة ، وتسويقها عن طريق منظمات البيع المستقلة . والأمثلة على ذلك تتمثل في المشروعات الصناعية التي تصنع عدداً يقل أو يكثر من المنتجات غير المتشابهة Diverse Line of Products كما هو الحال في معظم شركات السيارات ومنشآت الكيماويات الكبيرة ، إذ يكون لكل نوع من المنتجات مشاكله الخاصة التي تتعلق بالنواحي الفنية والصناعية والبيعية . وتنشأ صعوبة نسبية في استخدام هذه الوسيلة من التنظيم في حالة المنشآت التي تستخدم مصنع واحد في صنع منتجات مختلفة كما هو الحال في شركات الحديد أو الزيوت ، وذلك لأنه من الصعوبة بمكان تقسيم مسئولية الصنع للسلع المختلفة التي تنتج من مصدر واحد .

وبينما تيسر طريقة التقسيم الإنتاجي للمنظم مهمة الرقابة ، إذا يمكن عن طريقها الحصول على أساس سليم للامركزية الإدارية ، إلا أنها توجد بعض المشاكل الخاصة بالتنسيق ، إذ أنه ما زالت توجد هناك حاجة إلى الملاءمة الدقيقة بين الأقسام المختلفة بالنسبة للسياسات المختلفة ووسائل الإنتاج والتكاليف في محيط الإنتاج والتسويق بصفة عامة ، وذلك بجوار السلطة الواسعة المخولة لرؤساء الأقسام الإنتاجية لتيسير أمور أقسامهم . ويمكن تحقيق هذه الملاءمة عن طريق إنشاء هيئات مركزية فنية Central Staff Agencies تقوم بالتوجيه الوظيفي والإشراف على العمل ورقابته ، وتؤكد من تحقيق أهداف الشركة العامة .

خطة التقسيم الجغرافي : Regional Plan

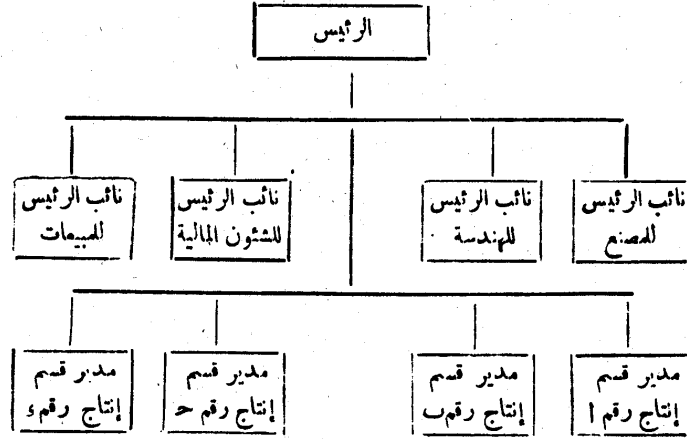
يكون رئيس القسم في ظل هذه الخطة من التنظيم مسئولاً عن نشاط الشركة في منطقة جغرافية محدودة ويكون استخدام هذه الطريقة منطقياً ومعقولاً بصفة خاصة في حالة إدارة الوحدات التي تفصل بينها جهات متباعدة

والتي يكفي تشغيلها لسد حاجة المنطقة اكتفاء ذاتياً من حيث الإنتاج والتوزيع .
وفي ظل مثل هذه الظروف تصبح الأقسام الجغرافية منشآت مستقلة وتساءل
مسئولية تامة عن نتائج أعمالها على أساس ما تحققه من أرباح أو خسارة ، وذلك
كما هو الحال في حالة الأقسام الإنتاجية .

لذلك تتيح هذه الخطة من التنظيم ، كطريقة التقسيم الإنتاجي الفرصة
لأساس سليم للامركزية الإدارية . ويسير سلم السلطة في بعض الأحيان طبقاً
للنظام الرأسي ، وذلك كما هو موضح بالشكل التالي ، غير أنه غالباً ما تفضل
الشركات الأخذ بالتنظيم الرأسي والفني .

شكل

يوضح خطوط السلطة طبقاً لتنظيم الرأسي



ويلاحظ أنه في ظل التقسيم الجغرافي إذا أحسن اختيار رؤساء المناطق
بحيث تتوفر فيهم الخبرة والكفاية ، وخولوا مسؤولية وسلطة واسعة، وزودوا
بسياسة عامة سليمة . أمكنهم اتخاذ خطوات سريعة فعالة ، قائمة على أساس

خبرتهم بالظروف والاحتياجات المحلية Local Needs دون أن يرجعوا في ذلك إلى المركز الرئيسى إلا فى المسائل الكبرى ، وبذلك يمكن تجنب الآثار المعوقة المترتبة على القيام بالإدارة والرقابة من بعيد ، وفى نفس الوقت يصبح رؤساء المناطق رجال أعمال عارفين لكل الأمور فى المنشأة All Round Men

ويمكن أن تكون الأقسام الجغرافية أجزاء متكاملة للشركة . Integral parts of the company أو قد تكون شركات تابعة Subsidiary ويبدو أن خطة الإدارة والرقابة تكون فى هذه الحالة متشابهة مع مثيلها المتبعة فى التقسيم الإنتاجى ، فانه ينعكس عن كليهما درجة عالية من الحكم الذاتى والمسئولية الكاملة القائمة على أساس ما يحققه القسم من أرباح أو خسائر ، كما وأن لكليهما هيئات محلية فنية وللخدمات تقوم بمهمة الإرشاد الوظيفى والتنسيق وترجع هذه الهيئات إلى المركز الرئيسى للاسترشاد وتحقيق الملاءمة .

وقد لوحظ فى الولايات المتحدة الأمريكية ، أن كثيراً من الشركات الكبيرة قد تستخدم الطرق الثلاث السابقة . وإذا كان هناك اتجاه محسوس نحو تطبيق إحدى هذه الطرق ، فهو نحو طريقة التقسيم الإنتاجى .

خطة التقسيم حسب العملاء Customer Departmentation Plan

يرى العالمان « كوتنر وأودونل » أن خطة تقسيم أوجه النشاط المشروع حسب العملاء ، تعكس اهتمام المنشأة الشديد Paramount interest بالعملاء . . وغالباً ما يوجد هذا التقسيم فى الوحدات الاجتماعية Social units ، وبين المنشآت ذات النشاط الذى يرتبط بأنواع معينة من العملاء ، كما هو الحال فى البنوك التجارية التى تمويل الأسواق النقدية الكبرى ، والتى تهتم بمختلف أنواع المحاصيل الزراعية . . فان هذه البنوك غالباً ما تقدم قروضها لعملائها فى هذه الأسواق على أساس التخصص الذى يمارسونه . . كالفواكه

أو الحضروات ، أو الحبوب . . الخ . . ومن أجل هذا فإنها تخصص إدارات مستقلة لتيسير عقد هذه القروض ، وفقاً لطبيعة المحصول الذى تموله ، وقد يصل التخصص فى عقد القروض إلى الدرجة التى يخصص فيها جهد موظف من الموظفين على محصول من المحاصيل . . كأن يخصص أحدهم للقروض الخاصة بمحصول القمح . . وآخر للقروض الخاصة بمحصول البرتقال . . الخ . . والمعتقد أن هذا الأسلوب فى مثل هذه الحالة بالذات يجعل الكثيرين يتساءلون . . هل مثل هذا التقسيم يتم وفقاً للعملاء . . أم وفقاً للإنتاج . . كما يجعل الرد على هذا التساؤل صعب إلى حد ما .

ويرى المنتجون أنفسهم فى بعض الأحيان ، أنه من الأفضل لهم ، وترويحاً لسلعهم بين المستهلكين ، أن يقسموا عملائهم من المستهلكين من حيث السن أو الدخل age or income كما وأننا نجد متاجر الأقسام غالباً ما تنقسم بتقسيم السلع التى تتعامل فيها ، وفقاً لاحتياجات العملاء ، فنجد فيها مثلاً قسم خاص باحتياجات الأطفال . . وقسم خاص بأحذية النساء . . وآخر لأحذية الرجال . . إلى غير ذلك من الأقسام . . هذا فضلاً عن أنه فى بعض الدول ، نجد أن المتجر الواحد يعرض سلعاً فى الأدوار المختلفة وفقاً للتقسيمات التى تتعلق باحتياجات العملاء . . بأسعار غالية نسبياً . . ويخصص الأدوار تحت الأرضية basements ليعرض فيها على العملاء ذوى الدخل المنخفض السلع المختلفة بأسعار منخفضة نسبياً . . أى أن التقسيم هنا يتم وفقاً للعميل ودخله .

كما وأن الهيئات التى لا ترمى إلى الكسب والتى يطلق عليها الجاعات غير التجارية nonbusiness groups ، كالجامعات مثلاً تتبع أسلوباً مماثلاً ، فى الجامعة مثلاً تقسم الطلبة الذين ينظمون فيها إلى : منتظمين . . ومنتسبين . . ودراسات حرة . . وكذلك المحاضرين — إلى أعضاء هيئة التدريس ، ومعيدى ومحاضرين منتدبين بعض الوقت . . الخ .

كما ويمكن للجامعات في بعض الأحوال أن تقسم جهودها حسب الوقت ، كالدراستات الصباحية ، والدراستات المسائية ، والدراستات الصيفية . . الخ .

وبعض الهيئات غير التجارية ، تتبع التقسيم حسب الوقت بالنسبة لخدمة عملائها ، كما هو الحال بالنسبة للخدمات الطبية والتي يتطلب الأمر فيها ضرورة تيسير هذه الخدمة على مدار اليوم بأكمله . . فتكون هناك فترة صباحية ، وفترة مسائية ، وفترة ليلية . . الخ .

وهناك من يعتقد أنه لا يعتبر أمراً غير عادي أن نجد أحد المصانع مثلاً يقسم عملاءه حسب حجم معاملاتهم معه . . فالبعض لهم حسابات كبيرة large accounts وآخرين لهم حسابات صغيرة small accounts فالعبرة دائماً في تجميع النشاط حسب العملاء ، هو تنشيط البيع وإسداء الخدمة بأيسر سبيل ممكن . . على أن يكون مفهوماً أن الوضع في مثل هذه الحالة لا يفرض على المصنع مثلاً « أن ينشئ إدارات فرعية للتيسيرات » بمعنى تنويع تيسيرات الإنتاج production facilities وفقاً لاختلاف العملاء ، فالتيسيرات واحدة سواء أكان هؤلاء العملاء من طلبة الجامعات أو عملاء شركات التأمين . . . الخ .

وهناك من يرى أن مثل هذا التقسيم قد تنشأ عنه صعوبة الحصول على مستوى أعلى من التنسيق ، وهو الأمر الذي يكون ميسراً في التقسيمات التي تعتمد على أسس أخرى ، نظراً للضغط المتواصل من مديري إدارات العملاء للحصول على معاملة خاصة .

“ There is, for instance, the difficulty of achieving a high measure of coordination between this type of department and those organized on other bases, with constant pressure from the managers of customer departments for special treatment ”.

أما الأمر الثانى الذى يخشى منه ، فهو احتمال نقص العمالة فى مجال التيسيرات . . أو القوى الوظيفية المتخصصة حسب تقسيم جماعة العملاء .

“ A second danger relates to the possibility of under employment of facilities and manpower that are specialized in terms of customer groups ”.

مشكلة تحديد النشاط

The Problem of Assigning Activities

لعل من الواضح جداً ، بعد أن تناولنا موضوع التقسيم الإدارى بشيء من الإيجاز ، وعرفنا بعض الأساليب التى يمكن أن يتم هذا التقسيم على أساسها . . كالتقسيم على أساس وظائف المشروع ، أو على أساس الوظائف الرئيسية للمشروع . . أو على أساس الإنتاج ، أو على أساس جغرافى ، أو على أساس الوقت . . الخ . إلى غير ذلك من التقسيمات التى يمكن للمنظمين أن يأخذوها فى الاعتبار عند القيام بتحديد أوجه النشاط لتقسيمه ، نقول لعله من الواضح جداً الآن أن اتخاذ قرار فيما يتعلق بهذا التقسيم ليس الأمر السهل ، إذ أنه يتطلب تفهماً كاملاً لنشاط المشروع ، وتحليلاً لأعماله من حيث عناصره : كالإنتاج ، والبيع ، والشئون المالية . . وشئون الأفراد . . الخ . وذلك بهدف زيادة المنفعة من السلع والخدمات ، والحصول فى مقابلها على قوة شرائية .

وإذا كنا قد أوضحنا بعض الأساليب لتحديد أوجه النشاط وتصنيفه وتقسيمه ، إلا أن الأمر يستلزم تحديد الأسلوب الأمثل الذى يمكن عن طريقه رصد أوجه النشاط المختلف . . فمثلاً الاعتراف بأوجه النشاط الذى يتعلق باستلام البضاعة شئ . . ومعرفة أين توضع البضاعة فى نطاق هيكل التقسيم الإدارى شئ آخر .

" It is one thing to recognize the activity of receiving shipments ;
it is quite another to know where to locate it in the departmental structure".

وكذلك مع الاعتراف بأهمية تجميع أوجه النشاط المتشابه في إدارات ، وفقاً للتقسيم الوظيفي إلا أن التطور الحديث أوضح أن هذا التشابه كأساس للتجميع ، يستخدم غالباً في المستويات الدنيا من الهيكل التنظيمي ، كما هو الحال في القوى الوظيفية التي تعمل على آلات البطاقات الإحصائية ، وقوة البيع ، ومسئولية الحراسة والنظام ، وموظفي المكاتب . . الخ . أى هؤلاء الذين يختلف نشاطهم ، عن المسؤوليات الواسعة والعريضة التي تقع مثلاً على عاتق رئيس قسم من الأقسام .

كما وأن هناك ظروفاً قد نجد تتطلب تغيير ما هو قائم ، إلا أن بعض المديرين يخشون من النتائج ، ولذلك لا يتصرفون التصرف الصحيح ، بينما يمكنهم بالفهم العميق ومسايرة التطور العلمي ، أن ينتهجوا أساليب ، ويستندوا إلى عناصر جديدة يمكنهم عن طريقها أن يحققوا الكثير . . كما حدث مثلاً عندما حاولت الجامعات الأمريكية في أوائل العشرينات مواجهة الطلب المتزايد على دراسة موضوع إدارة الأعمال ، فعرضت تدريس مواد قليلة . . كالتسويق وتمويل الشركات المساهمة والمحاسبة في قسم الاقتصاد ، ونظراً لأن عدد أساتذة الاقتصاد الذين يهتمون بتلك المواضيع كان قليلاً ، فقد واجهت الجامعات عداءاً واضحاً وصريحاً من هؤلاء الأساتذة فيما يتعلق بتدريس هذه المواد . . غير أن الطلب على دراسة هذه المواضيع كان شديداً جداً . . فلبأت الجامعات الأمريكية إلى التغلب على هذه المشكلة عن طريق فصل المواضيع التجارية عن قسم الاقتصاد وأنشأت قسماً منافساً . . ووضعت هذه المواد من اختصاص أقسام الإدارة . . ومنذ ذلك الحين وأقسام إدارة الأعمال لم تحقق فقط مكانة مساوية رفيعة . . بل أخذت تتقدم وتتفوق حتى

أنها سبقت القسم الأصلي من حيث عدد طلبتها ، وإمكاناتها ، والميزانيات المخصصة لها .

وفيا يلي نورد النص الكامل لأهميته :

“ For instance, American universities attempted, in the early 1920s, to meet the growing demand for instruction in the subject matter of business by offering a few courses such as corporation finance, marketing, and accounting in the department of economics. Since there were few economists with much interest in or knowledge of the subject matter, there was definite hostility against such instruction. But the demand for it was insistent and was met only by splitting off the business areas from economics and establishing a competitive department. Since then, the departments of business administration have not only achieved equal stature but have surpassed the parent department in their numbers of students, facilities, and budgets ”.

ولعل من المناسب أن نوضح أن علماء الإدارة ، يقررون أنه إذا كان هناك عنصراً معيناً يصلح في ظل ظروف معينة ، فإن هذا لا يعنى إطلاقاً تطبيق هذا العنصر في ظل كل الظروف ، فمثلاً إذا كان عنصر المنافسة يصلح في عمل معين ، إلا أنه قد لا يصلح في عمل آخر ، ولذلك كثيراً ما نرى بعض المديرين يلجأون إلى المنافسة ، إذا وجدوا أن ضرورات تنسيق أوجه النشاط تتطلب ذلك ، هذا فضلاً عن تحقيق أهداف المشروع في الربح والتقدم والازدهار .

وفي الحقيقة إن الحديث في هذا الموضوع يمكن أن يأخذ منا صفحات طوال لكي نفيه حقه من الشرح ، غير أن الإيجاز يفرض علينا أن نوجه النظر إلى أنه لا يمكن القول بأن الأخذ بأي نوع من أنواع التقسيم يعتبر هو الأفضل ، أو الأحسن . . إنما الأمر يعتمد بالدرجة الأولى على المهارة الفائقة

للمنظمين ، وكثيراً ما نرى هؤلاء يلجأون إلى الأخذ « بالأسلوب المركب » . . وهم في هذا الأسلوب قد يجمعون بين طريقتين أو أكثر من الطرق السابق ذكرها .

كما وأن من الأمور الأخرى المهمة الواجب ذكرها في هذا المقام ، أن أى نوع من أنواع التقسيم ينبغي أن يتصف بالمرونة ، بحيث تكون هناك قدرة على مواجهة احتمالات الظروف ، وملاءمة التقسيم الداخلى للوظائف وفقاً لمتطلبات هذه الظروف . . إذ من الواضح أن التطور العلمى والتكنولوجى المستمر ، كثيراً ما يفرض حتى على أكثر المنشآت تحفظاً ، أن تتغير وتبدل لتحافظ لنفسها بحق الحياة والنمو .

أهمية تحليل الوظائف والأعمال .. وتوصيفها .. وتقييمها وتقسيمها :

لعل من الأهمية بمكان أن نوضح أن هناك أسباباً كثيرة من وراء تحليل الوظائف والأعمال ، وتوصيفها ، وتقديرها ، وتقسيمها ، وتجه هذه الأسباب نحو معاونة المنشأة على تحقيق أهدافها بأعلى قدر من الكفاية ، فالوظائف والأعمال فى المنشآت تحتاج إلى من يشغلها ، ويؤديها بأعلى قدر ممكن من الكفاءة . . فهل يترك أمر شغلها لأهواء المديرين ورغباتهم ؟ أم ينبغي أن يكون أمامهم أسلوباً علمياً يسرون على نهجه ويسترشدون بعناصره فى تحقيق الأسلوب الأمثل عند ممارستهم لوظائفهم الإدارية التى تتعلق باختيار القوى الوظيفية وتعيينها ، وترقيتها ، أو نقلها من وظيفة إلى أخرى ، أو القيام بمقتضيات التدريب التوجيهى ، أو مراعاة العدالة عند تحديد سلم الأجور ، بحيث يستشعر كل شخص أنه يتقاضى الأجر المناسب وفقاً للجهود المبذولة فى المشروع ، وأن هناك علاقات عادلة بين كل وظيفة وأخرى وبين كل عمل آخر ، أى أن هناك توازناً داخلياً فى المشروع يرضى عنه جميع



كثيراً ما تواجه إدارات المستخدمين بسيل من طلبات التوظيف . .
وعلى وجه الخصوص إذا أعلنت عن وظيفة شاغرة . . ينبغي في مثل هذه
الحالات أن يكون واضحاً ومفهوماً للجميع ، أن أسلوب الاختيار والتميين
يستهدف بالدرجة الأولى شغل هذه الوظائف من بين أفضل المتقدمين الذين
يستطيعون أن يتكيفوا سريعاً مع القوى العاملة في المنشأة ، بهذا الأسلوب
تعطى «قيمة الوظيفة» . . وهذا هو المطلوب . . وينبغي ألا يستهدف التمييز
اطلاقاً إعطاء «قيمة الموظف» !! . . على حساب الوظيفة . . أن هذا -
أمر غير مرغوب .

العاملين ، وبذلك يتحقق لديهم الاستقرار النفسى ، الذى يعتبر من بين الحوافز الهامة لتحقيق الكفاءة الإنتاجية :

وهناك إجماع بين علماء التنظيم والإدارة على أن مهمة الاختيار والتعيين ، وغير ذلك من الأمور التى تتعلق بترقية الموظفين ، وتنمية قدراتهم الإدارية والفنية ، ونقلهم من مكان لآخر . . كل ذلك ينبغى أن يتم فى إطار تحليل الوظائف والأعمال . . وتوصيفها ، حتى تتأكد المنشآت أن القوى البشرية التى تستخدمها ، قد وضعت فى الأماكن التى تتفق مع ميولها واستعداداتها ورغباتها وقدراتها ، وبذلك تقبل على عملها « بلذة الهواية » . . وليس من أجل « المرتب الذى ستحصل عليه » ومما لا شك فيه أن رضا الإنسان عن عمله يدفعه إلى مزيد من التقدم والنجاح ، ومن أجل ذلك نرى رجال الأعمال الأمريكيين يقولون أن مستقبل أى منشأة للأعمال يعتمد أكثر ما يعتمد على الأشخاص العاملين فيه ، أكثر من اعتماده على أى عنصر آخر .

“ The future of any business depends more on the people in it than on any other single element ”.

ومما لا شك فيه أنه توجد أساليب علمية مستقرة إلى حد ما . . تتبعها أغلب المنشآت فى الدول المتقدمة ، من أجل تنمية القوى العاملة فيها ، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بتوفير طبقة المديرين الأكفاء . . « فإذا لم يتوافر للمنشأة الحصول على المديرين الأكفاء بالقدر الذى تحتاج إليه ، فإن هناك افتراض قوى بأن المنشأة سيسرى فيها الفساد وتنتهى . وعلى قدر ما يعطى الرؤساء اهتمامهم لتنمية المديرين الذين تحتاج إليهم المنشأة ، فإنهم بذلك يدفعون حالياً الثمن من أجل صالح المشروع ومستقبله . »

“ If competent managers are not available as needed, there is a strong presumption that the firm will decay and dissolve. The attention

the executive gives to the development of managers is needed a present cost of providing for the future welfare of the enterprise”.

وتتجمع السياسات الإدارية التي تتعلق باستخدام القوى العاملة : على ضرورة أن تتحمل الإدارة العليا المسئولية الرئيسية والنهائية في تعيين واختيار وتدريب وترقية واعتزال المديرين . . . وما لا شك فيه أنهم يستعينون في ذلك بخبرة إدارة الأفراد أو أية إدارة أخرى يكون لها أى مصلحة في هذا الشأن . . . وهم مسئولون عن رسم البرامج التي تتعلق بتنمية طبقة المديرين بحيث تحدث الترقيات من الداخل إلى الوظائف العليا التي تخلو أو تشغر سواء بالإحالة إلى المعاش أو الوفاة أو لأسباب أخرى تخلو من أجلها المناصب الكبرى . . . من أجل ذلك فإن المشروعات أساساً تهتم عند التعيين بكشف قدرات القوى الوظيفية ، وعلى وجه الخصوص تلك التي يمكن أن تنساب في السلك الوظيفي حتى ترقى إلى أعلى المناصب في المشروع ، لأن الموظف عند تعيينه ، لا يرضى فقط قدرته على أداء العمل الحالي المرشح له ، بل ينبغي أيضاً أن يؤخذ في الاعتبار مستقبل المشروع .

“ Staffing is a function that is carried out with an eye to the future of the enterprise”.

ولذلك نجد أن التنمية الإدارية تهتم جيداً بتبنى نظام للتدريب الشامل المستمر الذي يمكن من تحقيق هذا الهدف ، بحيث يتم اختيار المديرين مستقبلاً في ضوء سياسة معلنة مقرررة توضح عند الضرورة ما يأتي :

١ - ما هي الصفات التي كانت مطلوبة ؟

What qualities were required ?

٢ - إلى أى مدى كانت كل صفة من هذه الصفات لازمة وضرورية ؟

In what degree each was essential ?

٣ - ما هي مجموعة الصفات التي كانت مقبولة وإلى أي مدى ؟

What combinations of qualities were acceptable and in what degree ?

٤ - كيفية الكشف عن هذه الصفات في المرشحين

How to identify these qualities in candidates

وفي الحقيقة ، فإن هذا يتطلب الخبرة والدراية اللازمة في تقييم المرشحين من أجل مناصب المديرين ، وهذا يتطلب بالضرورة معرفة ما يأتي :

١ - المعرفة بالوظيفة الإدارية

Knowledge of the managerial job

٢ - استنتاج الصفات اللازمة للقيام بمهام الإدارة

Direction of the qualifications for managership

٣ - التعرف على هذه الصفات في الذين يرشحون أنفسهم لتولي وظائف

المديرين

Identification of these qualities in candidates for managerial positions.

ونحن نذكر القارئ أن السياسات الإدارية السليمة . . هي تلك التي تهتم بأن ينساب الموظفون في السلك الطبيعي الذي يفسح أمامهم أبواب الأمل للترقي حتى يصلوا إلى مراكز المديرين . . ونذكر مرة ثانية بما سبق وأن أوضحناه في الباب الثاني من هذا الكتاب عند الحديث عن ملائمة القوى العاملة للوظيفة . . فنذكرهم بالسياسة الإدارية التي تعلنها إحدى الشركات الأمريكية . . والتي تقول « أنها سياستنا أن نعطي القوى العاملة عندنا مزايا الترقى إلى المراكز التي تخلو . . أننا نعتقد أنه طالما لا يوجد الشخص الذي يمكن تأهيله لشغل الوظيفة الشاغرة ، فإنه من الظلم للقوى الوظيفية أن نستأجر شخصاً من الخارج .



أن المنهج العلمى الذى تتبعه المنشآت فى اختيار القوى العاملة ، يسهم فى خلق الاستقرار الوطنى ، وارتفاع الروح المعنوية . . غير أنه من أكبر الأخطاء التى قد تقع فيها منشأة من منشآت أن تغير كثير آ فى مناصبها الكبرى . . أن هذا يجعل القوى الوظيفية تخشى على نفسها من هذا التغير وتتساءل . . ماهى نوايا الرئيس الجديد ؟ . . هل له مجموعته الخاصة ؟ . . وما أثر هذه المجموعة الخاصة على مختلف المراكز فى المشروع ؟ . . الخ .. كل هذا يؤدى إلى ضعف الروح المعنوية . . وبالتالي ضعف الانتاجية . . والادارة الرشيدة تخطط لنفسها بحيث تضمن الاستقرار الوطنى على كافة المستويات .

ولعل من الأهمية بمكان أن نوضح أن الإدارة العلمية تؤكد أنه ينبغي قبل اتخاذ أى خطوة فى أى برنامج للتدريب ، أن نتعرف على الحاجة إلى التدريب عن طريق دراسة تحليل الوظائف والأعمال ، وذلك للتعرف على مطالب كل وظيفة وعمل . . ثم التعرف على ما إذا كان من الممكن الحصول على أشخاص من الخارج ، أم أن الأمر يتطلب تدريب بعض العاملين للحصول من بينهم على النوعية الجديدة ، وعلى هذا الأساس يمكن إعداد برنامج للتدريب ينى باحتياجات المنشأة فى هذا الشأن .

كذلك فإن من الخطوات الهامة مسألة انتقاء المدرسين الصالحين للقيام بمهمة التعليم والتدريب . . وفى بعض الأحيان يمكن الحصول عليهم من بين موظفى المنشأة ، بينما فى أحيان أخرى يلزم الاستعانة بمدرسين من الخارج . . ويتوقف اختيار المدرسين على طريقة التدريب المراد اتباعها ، فإذا كانت تقوم على طريقة المؤتمرات حيث يشترك الجميع فى المناقشة فى حالة من الحالات أو قضية من القضايا . . وجب أن تتوفر فى المدرسين صفات خاصة أهمها القيادة .

إن برامج التدريب التى تعد وفقاً لتحليل الوظائف والأعمال ، ومواصفاتها داخل المؤسسات والمنشآت تشمل إعداد الموظفين والعمال الجدد للقيام بوظائفهم ، ثم برنامج التعليم والتدريب الخاص باكتساب الموظفين والعمال كفاية أعلى ومعرفة أوسع . . أما برنامج إعداد الموظفين والعمال الجدد فهى الفرصة أمام هؤلاء للحصول على معلومات نافعة عن المنشأة وسياساتها ونظمها وقوانينها ولوائحها ، بطريقة تجعلهم يشعرون بأنهم قد أصبحوا جزءاً نافعاً من المنشأة وعاملاً مهماً فى حياتها وتقدمها . . كذلك يهتدى هذا البرنامج الفرصة لهم للاحاطة بالمطالب الخاصة بوظائفهم وأعمالهم التى سيزاولونها ، حتى يستطيعوا الأداء المفروض منهم أنه يحققونه من حيث الكمية والنوع . .

أما البرنامج الخاص بزيادة كفاءة ومعرفة الموظفين والعمال فيبيء الفرصة لزيادة الإنتاج وتحسينه ، ومن ثم زيادة الأجور والمكافآت التي يتقاضاها هؤلاء الموظفين والعمال ، كما يكون عاملاً هاماً في الترقية وفي زيادة التعاون في المنشأة وإيجاد حلول عملية للكثير من المشكلات .

ولا شك أن أى برنامج للتدريب والمران لن يكون فعالاً إلا إذا اقتنعت الإدارة ابتداء من المدير العام بفوائده وأهميته ، كما يجب أن يؤمن الموظفون والعمال بالفوائد التي ستعود عليهم من تطبيقه ، وأن تكون لديهم الرغبة الملحة في التدريب ، كما يجب أن تتوفر في رؤساء الأعمال أنفسهم حتى تكون فيهم فكرة قوية عن فوائد وأهمية التدريب ، وأنه من الإجراءات الأساسية التي يجب أن تتبع وذلك قبل البدء في تدريب الموظفين والعمال .

ومن الحقائق المعترف بها في دوائر الأعمال ، أن أفضل البرامج التي توضع للتدريب ، تتعرض للسقوط ، إذا لم يكن بالمنشأة سياسة ناجحة للاختيار والتعيين ، أو إذا كانت سياسة النقل والترقية لا تعترف بالجهود الدراسية والتدريبية التي بذلها الموظفون والعمال .

ويجب عند وضع برامج التدريب ، تعيين وتحديد المسئولية في تنفيذ هذه البرامج . . ولا شك أن بعض المسئولية في التنفيذ تقع على عاتق رؤساء الأعمال في الأقسام التي يقوم التدريب فيها ، ولكن المسئولية الأولى يجب أن تكون في يد إدارة المستخدمين أو في يد مدير خاص للتدريب يتبع إدارة المستخدمين ، وإذا لم توضع المسئولية في يد إدارة المستخدمين ، انعدم الإشراف والرقابة ، ومن ثم يصعب تنفيذ سياسة موحدة في المنشآت ، وتكون النتيجة في الغالب ، أن يهمل رؤساء الأعمال في تنفيذ البرنامج حيث أنهم مطالبون بواجبات أخرى يعطونها دائماً ، وللأسف الأسبقية .

وهكذا يتضح من العرض السابق، أن تحليل الوظائف والأعمال وتوصيفها وتقييمها وتقسيمها، يسهم في تحقيق التقسيم الوظيفي والإداري الأنسب للمشروع، هذا فضلاً عن أنه يمكن لأي منشأة من المنشآت من أن تقوم باعداد برامج التدريب لتحقيق التنمية الإدارية من قاعدة الهرم حتى قمة البناء على هدى تحليل الوظائف والأعمال، على أساس أن القوى البشرية العاملة هي أهم عنصر في تحقيق الكفاءة الإنتاجية للمشروع.

سابعاً - اعتبارات ضرورية لتحقيق التنظيم الفعال

Essentials to Effective Organization

أوضحنا عند عرضنا للعنصر الخامس اللازم توافره لتحقيق التنظيم العلمي للمشروعات، أهمية تحليل الوظائف والأعمال وتوصيفها وتقييمها، وأن من بين ما يحققه مثل هذا التحليل إسهامه في تحقيق التقسيم الوظيفي والإداري الأنسب للمشروع. . كما وعرفنا أن التنظيم هو الإطار العام الذي تتم من خلاله الإدارة، وهذا يعني أن التنظيم ليس هدفاً في ذاته، وإنما هو وسيلة لتحقيق غاية، أي أنه أداة لتحقيق هدف. . الأمر الذي يتحتم معه أن يتضمن التنظيم توضيح مختلف العلاقات، وتحديد الأساليب التي تؤدي بها القوى العاملة في المشروع أعمالها، ومختلف أوجه نشاطها. . والأسلوب الأمثل لاتصالات العمل، بحيث يتحقق التجاوب والتناسق بين مختلف أجزاء المشروع. . كما أوضحنا أن هناك من ينظر إلى التنظيم على أساس أنه جزء من نماذج القيادة والسلطة في إطار المجتمع الذي يعمل فيه، وأن هناك صلة بين المجتمع وتنظيماته، وعلى هذا الأساس فإن ما يحدث في التنظيم الرسمي القائم تنعكس آثاره على مجموع القوى العاملة فيه. . الأمر الذي ينبغي أن يتنبه له المسئولون عن أي مشروع، عن طريق إحكام التنظيم، بحيث لا يوجد فيه أي ثغرة من الثغرات تجعل القوى العاملة في وضع تصبح فيه

غير فاهمة أو واعية أو مدركة لتحقيق أهداف المشروع ، وأنه ينبغي دائماً تحقيق الترابط والتكامل بين جميع مستويات المشروع ، وكذلك جميع أوجه النشاط التي تبذل فيه ، وهذا بدوره يؤدي إلى معرفة « ما نوع السلطة التي يجب أن توزع في الهيكل التنظيمي » ؟ وهذه المسألة تتعلق بطبيعة علاقة السلطة في المشروع ، أي مشكلة الإدارة التنفيذية والاستشارية .

What kind of authority should be allocated in the organization structure ? This question has to do with the nature of authority relationships in an enterprise — the problem of line and staff.

الهيكل التنظيمي : Organization Structure

يرى « آرثر ويمر » أن الهيكل التنظيمي لأي مشروع غالباً ما يستند إلى العلاقات القائمة بين السلطات ، والتدرج في اتخاذ القرارات ، وذلك عن طريق إدارة عليا تملك حرية واسعة broadest latitude ، وإدارة وسطى ، وإدارة إشرافية ذات سلطات محدودة في اتخاذ القرارات . . وأن القرارات التي تصدر تناسب من خلال قنوات واضحة ، أي من الرئيس إلى مروضه الذي يتحمل المسؤولية والمساءلة عن النتائج التي يحققها ، ويرفع بشأنها تقارير إلى رئيسه .

كما ويرى « ويمر » أن الهياكل التنظيمية ينبغي أن توضح بالخرائط التنظيمية Organization Charts ، التي تبين المراكز الوظيفية وعلاقات السلطة القائمة ، وتعكس بعض أنواع تقسيمات العمل في المنشأة . . وأن الهياكل التنظيمية تساعد على التأكيد بأن الأجزاء المختلفة في المشروع لن تتخذ قرارات متعارضة ، وأن جميع القرارات والأعمال ستترابط مع بعضها البعض Dovetail Together ، حيث تستخدم جميع المصادر بفاعلية ، ووفقاً للخطط الموضوعة ، لتحقيق النتائج المرغوبة Desired Results ،

والهيكل التنظيمي يتضمن الإطار الرسمي الذي تعمل من خلاله المنشأة ، بحيث يمكن القول أن الخريطة التنظيمية إن هي إلا صورة تظهر الملامح الرئيسية للهيكل التنظيمي ، وإذا ظهرت خلافات أو احتكاكات ، فإن الهيكل التنظيمي السليم غالباً ما يساعد على حلها .

If conflicts arise, a sound organizational structure often helps to resolve them.

والهياكل التنظيمية الفعالة ، هي تلك التي تتصف بالمرونة ، بحيث تتمكن من التغلب على مشكلات التنظيمات غير الرسمية ، التي غالباً ما تبرز في نطاق التنظيم الرسمي . . وقد أوضحنا من قبل أشكالاً توضح البنيان الهرمي للهيكل التنظيمي ، وعرفنا منها أن قمة الهرم تتمثل فيها الإدارة العليا . . ثم تليها الإدارة الوسطى . . ثم الإدارة الإشرافية . . ثم الإدارة المباشرة .

أما « دالتون مكفرلاند » فإنه يوجز تعريف الهيكل التنظيمي فيما يأتي :
« نعني بالهيكل التنظيمي النموذج أو شبكة علاقات العمل بين مختلف الوظائف وشاغليها » .

كلا التنظيمين الرسمي وغير الرسمي لهما هياكل . . أما التنظيم الرسمي فيحدده القرار التنفيذي ، بينما التنظيم غير الرسمي ينبثق من أفراد معينين داخل التنظيم . نتيجة لتفاعلهم ومشاعرهم .

“ By organization structure we mean the pattern or network of relationships between the various positions and the position-holders : Both formal and informal organizations possess structures, that of the formal being defined by executive decision and the informal developing out of the interactions and sentiments of the particular individuals comprising the organization ”

طبيعة الهيكل التنظيمي :

The Nature of Organization Structure

يرى « دالتون مكنرلاند » أن الهياكل التنظيمية تختلف من شركة لأخرى اختلافاً كبيراً ، غير أنه يوجد بينها تشابه كبير ملحوظ في جوانب أساسية ، وهذه الجوانب يمكن تسميتها . بحيث يمكن القول أن « الهرم التنظيمي The Organizational Pyramid » ، يتصاعد من القاعدة العريضة والتي تمثل مجموع العمال ، ثم الإدارة الإشرافية ، ثم الإدارة الوسطى ، ثم الإدارة العليا .

والهياكل التنظيمية توضح « كلا البعدين الأفقي والرأسي Both the horizontal and vertical dimensions ، والبعد الرأسي يوضح المستويات الإدارية التي يتضمنها الهيكل التنظيمي ، وعلى قمة هذه المستويات « الإدارة العليا » ، التي ينبغي أن يكون لديها الإحاطة الشاملة بجميع العمليات التي تتعلق بإدارة المشروع ، ثم يتجه المشروع نحو تفويض السلطة وتوزيع الاختصاصات بمزيد من التفصيلات كلما تدلينا في المستويات الإدارية ، التي يتوقف عددها على السياسة الإدارية للمشروع ، والتي ينبغي أن تراعى تحقيق التوازن ، بحيث لا تتعدد المستويات الإدارية إلا بالقدر الذي تراه لازماً وضرورياً لتحقيق الأهداف ، وبما لا شك فيه أن تصميم الهيكل التنظيمي أساساً ، ينبغي أن يتوافر فيه عنصر المرونة . بحيث يمكن عند الاقتضاء ، تحقيق هذا التوازن ، خاصة وأن المشروع يفتش لكي يستمر وينمو ، وهذا من شأنه أن يفرض على الإدارة أن تراقب النشاط وفقاً للأصول العلمية ، وأن تحقق علاقات متوازنة بين المستويات الإدارية ، والمراكز التي تتواجد في البعد الأفقي ... وكما أوضحنا تتطلب الأصول العلمية ضرورة تحليل الوظائف

والأعمال للقيام بمقتضيات التقسيم الإداري إلى وحدات رئيسية وفرعية ، إلى غير ذلك من أنواع التقسيمات .

وهناك ملاحظة نحب أن نوجه إليها الأنظار ، وهي أن المصطلحات الإدارية داخل الهياكل التنظيمية تختلف من مشروع لآخر ، فمثلاً في المنشآت الصناعية تستخدم مصطلحات إدارية مثل المراقب ، والإدارة العليا ، وغير ذلك من الألقاب التي تختلف اختلافاً ملحوظاً من مشروع لآخر . . ومصطلح « مجموع الإدارة يعني جميع المستويات الإدارية فوق العمال » .

“ Practice in industry concerning the use of such managerial terms as superintendent top management, and other titles, varies considerably from one company to another. The management group term includes all levels above that of the workers ”.

ويرى « مكفرلاند » مثلاً أن مستويات الهيكل التنظيمي تتمثل فيما يلي :

الإدارة العليا Top Management	الإدارة الوسطى Middle Management	الإدارة الإشرافية Supervisory Management
تتمثل في : ١ - القيادات التنفيذية Chief Executives ٢ - كبار المفاوضين التنفيذيين Senior Executives	تتمثل في : ١ - رؤساء الإدارة أو الأقسام Department or Division Heads ٢ - المراقبون Superintendents	تتمثل في : ١ - المقدمين العاملين General Foremen ٢ - مشرفي الخط الأول (مقدمين) First-line Supervisors (Foremen)

القاعدة العربية من العمال

الهيكل التنظيمي في بعض الشركات الأمريكية :

أوضحنا فيما سبق أنه رغمًا عن اختلاف المسميات فيما يتعلق بالمصطلحات الإدارية المستخدمة ، إلا أن هناك اتفاقاً على التشابه في الأساسيات التي تتعلق بالتدرج في المستويات ، وقد رأينا أنه قد يكون من المفيد أيضاً أن نعرض فيما يلي للنتيجة التي توصل إليها « بروفيسور هلدن وزملاؤه » في هذا الخصوص . . فقد أجروا بحثاً على مجموعة من الشركات المساهمة الصناعية ، عددها ٣١ شركة . . ونشروا نتيجة هذه البحوث في عام ١٩٥١ ، وكان مجموع أصول هذه الشركات يتراوح بين ١٠٠ (مائة) مليون دولار ، وهو مجموع أصول أصغر الشركات ، ٩٠٠ (تسعمائة) مليون دولار ، وهو مجموع أصول أكبر الشركات . . وكان مجموع أصول هذه الشركات جميعاً يقرب من ثمانية بلايين من الدولارات ، أي بمتوسط يقرب من ٢٦٠ (مائتين وستين) مليوناً من الدولارات لكل شركة . . وكان عدد عمال هذه الشركات يقرب من ٨٥٠.٠٠٠ عامل ، ويتراوح عدد عمال كل شركة بين ٥٠.٠٠٠ ، ٨١.٥٠٠ عاملاً . ويبلغ متوسط عدد العمال ٢٧٠٠٠ عامل تقريباً .

وقد تبين من البحث الذي أجروه فيما يتعلق بالهيكل التنظيمي ، أن الإدارة العليا في هذه الشركات تنقسم إلى ثلاثة مراحل رئيسية :

Three Basic Zones or levels of Top Management

المرحلة الأولى : إدارة الأمناء Trusteeship Function وهذه مهمتها رعاية مصالح المساهمين ، ووضع السياسات العامة للشركة ، وينبثق منها الرئيس President الذي يسهم إيجابياً في الإشراف على وضع السياسات موضع التنفيذ .

المرحلة الثانية : الإدارة العامة General — Management or Admisstrative Function وهذه تقوم بمهام التخطيط والتنسيق والرقابة

على المنشأة بوجه عام ، كما تقوم بتحديد الأهداف .

المرحلة الثالثة : إدارة الأقسام Divisional or Departmental Management Function وهذه تعتبر مسئولة أمام الإدارة العامة عن القيادة الناجحة للأقسام والوحدات التابعة .

كما تبين أيضاً من هذه الدراسة أن بعض الشركات تضيف إلى هذه المراحل الإدارية الثلاث .. المرحلتين الأخريين في الهيكل التنظيمي .. وهما :

الإدارة الفرعية للأقسام : Sub-Divisional Management

وتعتبر مسئولة أما إدارة الأقسام عما تقوم به من أعمال

الإدارة الميدانية : Field Management

وتختص بدراسة التوزيع وما يتطلبه من خدمات ..

وفي إطار هذه المستويات تقوم الشركات بعمل التقسيمات اللازمة بأبعادها الرأسية والأفقية التي تحقق التوازن داخل الهيكل التنظيمي للمشروع ، ويمكن للراغب في مزيد من الاطلاع حول هذا الموضوع أن يرجع إلى كتابنا « أصول الإدارة العلمية » .

وجهة نظر انتقادية للهيكل التنظيمي :

Critiques of Organization Structure

أوضحنا في مناسبات عديدة ، أن الفكر الإداري يتابع دراساته من أجل تحقيق الكفاءة الإنتاجية للإنسان ، وبالتالي المشروعات .. ومن أجل ذلك نشأت مدارس فكرية أوضحناها ، ولعل أهم مميزات هذه المدارس استنادها إلى الأسلوب العلمي لتأكيد النتائج التي توصلت إليها .. ومن منطق متابعة التفكير العلمي في كل ما يجد من بحوث ودراسات تتعلق بالإدارة ، وجدنا من يتصدى بالانتقاد لفكرة تصميم هيكل تنظيم رسمي للمشروعات ..

ويطلق علماء التنظيم والإدارة على هؤلاء المنتقدين « الزملاء أصحاب مدرسة المراجعة الفكرية » Scholars of the revisionist school of thought وذلك لأن كثيراً من علماء التنظيم والإدارة ، يرون بأننا بدأنا ننشر المفاهيم السليمة لتصميم هيكل تنظيمي للمشروعات ، وأن المشروعات بدأت تفهم الهيكل التنظيمي ، وأثره بالنسبة للمديرين والعمال . . . وكذلك تأثيره على حجم وكمية العمل في المشروع amount and quality of work done in a business ، بحيث لا مجال الآن للخوض في دراسة انتقادية تتعلق بهذا الموضوع .

وعلى رأس المنتقدين للهيكل التنظيمي الرسمي « كريس أرجريس Chris Argyris » الذي كتب دراسة انتقادية حادة serious criticism عن أثر الهيكل التنظيمي على شخصية الإنسان . . . ومن رأيه أن نظام السلطة في المنظمة يخلق « شعوراً اتكالياً feelings of dependency بمعنى أن المروسين يتكلمون على رؤسائهم . . . الأمر الذي ينجم عنه أشخاصاً غير نافعين unhealthy personalities :

كما وأن « وليم هـ . هويت William H. Whyte » قدم فروضاً مماثلة مستنداً في آرائه على أسس فلسفية حيث يقول : « إن المنظمات تشكل الأشخاص بأسلوب يخلق فيهم روح المبادأة والابتكار ، ويصنع منهم « رجال منظمات » .

Organizations wrap personalities by stifling initiative and creating "organization men".

ولعل هذه النظرة الانتقادية يعوزها حجج أكثر إقناعاً ، لأننا نعرف جميعاً أن الإدارة تهتم بالإنسان ، إذ أن مهمة الإدارة هي إنجاز الأعمال عن

طريق الآخرين . . أى عن طريق الإنسان . . فالإدارة إذن عملية إنسانية ،
 فهي تهتم بدراسة ديناميكية النشاط الإنسانى من جهة ، ومدى ارتباط هذه
 الديناميكية بالمناخ الثقافى والحضارى الذى يتم فيه هذا النشاط ، إلى غير ذلك
 من عوامل أخرى . . أى أنها تدرس مسلك الفرد ، وتفهم شخصيته ،
 والجوانب الإدارية فيه . . وتهدف من وراء ذلك معرفة تصرفاته ، وذلك
 للاهتمام إلى أساليب يمكن عن طريقها زيادة التجانس بين الأفراد وتطبيق
 العلوم الحديثة التى تسهم فى تحقيق هذا التجانس تطبيقاً علمياً . . أى أن
 الإدارة تدرس الإنسان ككائن حى يتفاعل مع الظروف البيئية المحيطة به ،
 ومن أجل ذلك أيضاً تبحث الإدارة فى إيجاد لغة الاتصال المناسبة . . إذ المعروف
 أنه وفقاً للتطور الحضارى الذى نعيش فيه أن لغة الاتصال هذه لها جوانب
 ثقافية واقتصادية وسياسية وإدارية . . الخ . . ولغة الاتصال هذه تعتبر من
 أهم الأسس التى تقوم عليها الإدارة ، وقد أنشئت « للاتصال الجيد » كراسى
 أستاذية فى جامعات العالم ، هذا بالإضافة إلى مراكز أبحاث للمعلومات
 ونظم الاتصالات ، بحيث لا يشك أحد الآن فى إنسانية العملية
 الإدارية . . وهناك فارق بين الجهود التى تبذل عند وضع تصميم لهيكل
 تنظيمى لمشروع قبل إنشائه ، أو مراجعة هذا الهيكل بالنسبة للمشروع
 المستمر « فلا ينشأ بالطبع فى المنشأة المستمرة مشكلة . . هل يبدأ أحدهم ببناء
 التنظيم من أعلى إلى أسفل . . أم من أسفل إلى أعلى . . فالعملية التنظيمية عملية
 مستمرة ، وشئ « طبيعى أن يكون هناك اتجاه نحو المراجعة المستمرة للمهام
 فى كل مجموعة ، وأن يمتد هذه الاهتمام بحيث يشمل جميع المستويات حتى
 يمكن أن تواكب المنشأة التطورات التى ترشدنا إليها لاختيارات التى
 أجريت ، وذلك فيما يتعلق بالجماعة وتوزيع المهام على أفرادها » .

وفيما يلي النص :

“ Of course, in a going concern the problem of whether one builds from the top down or the bottom up does not arise. The organization process is continuous, and the normal expectancy is that the tasks themselves and their grouping will be simultaneously under consideration at all levels in order to bring the enterprise into tune with tested guides of association and assignment ”.

ولعل من الأفكار المنطقية التي يمكن أن نرد بها على هذا الرأي ، أنه حيث يوجد خط سلطة تنفيذي ، فإن هذا يعني وجود رئيس ومروؤوس يرتبطان ببعض بخط من السلطة يمتد من الأول إلى الثاني . . وكما يوضح « ج. د. موني » في كتابه « مبادئ التنظيم » أن هذه السلطة التسلسلية موجودة في كل منظمة على شكل مدرج ، وقد سمي هذا الترتيب التسلسلي « بالمبدأ المتدرج في التنظيم

“ The scalar principle in organization ”

وقد توجد أنواع متعددة من العلاقات ، كالعلاقات التنفيذية أو الاستشارية . . إلا أن الهيكل التنظيمي خط واحد ، ولا يمكن أن يكون غير ذلك .

The structure of organization is single track only, and can never be anything else.

ولعل من الأسباب الرئيسية للانتقادات التي وجهها البعض إلى الهيكل التنظيمي . . مرجعها إلى أن فكرة الهيكل التنظيمي ، ونطاق الإدارة ، انبثقت مع مدرسة الإدارة العلمية ، الأمر الذي دفع المنتقدين إلى وصفها بأنها أفكار تقليدية ، غير أننا ينبغي أن نؤكد فضل المدرسة العلمية التي حمل لواءها « تايلور وفايول والتون مايو » وأن كثير آمن أصولها ومبادئها وقواعدها ما زالت تطبق في مختلف المشروعات حتى اليوم ،

الإدارة العليا : Top Management

مجلس الإدارة :

أوضحنا في مطلع هذا البحث مفهوم الإدارة العليا ، وأوردنا وجهة نظر بعض البحوث التي أجريت عن الإدارة العليا في الشركات الأمريكية .. وكيف أنهم في أمريكا يعتبرون مجلس الإدارة هو قمة الإدارة العليا هناك .. وذلك نظراً لدوره التخطيطي ، وأيضاً لأن رئيس المجلس هو رئيس السلطة التنفيذية بل أكثر من ذلك ، هناك شركات تستعين بأعضاء مجلس الإدارة كرؤساء لمجالات معينة من النشاط .

ولعل من الأهمية بمكان أن نوضح ، أنه تبين في الولايات المتحدة الأمريكية ، شأنها في ذلك شأن كثير من بلدان العالم ، أنه نادراً ما يتم حملة الأسهم ولو مرة واحدة في العام ، بحضور اجتماعات الجمعية العمومية التي تملك السلطة العليا في الشركة .. إذ ينبغي على حملة الأسهم كمالكين للشركة أن يحضروا جمعياتها العمومية لمناقشة أعمال الشركات ، حفاظاً على حقوقهم ، وتوجيهاً للشركة لكي تسير في الطريق الذي يحفظ كيانها ، ويرفع من شأنها .. هذا فضلاً عن حق حملة الأسهم في اختيار أعضاء مجلس الإدارة ، وعلى قدر حسن فطنة هؤلاء ورويتهم يكون الاطمئنان عندما يمارسون وظائفهم في وضع السياسات البعيدة المدى ، والقريبة المدى .. وعلى وجه العموم في مراقبة نشاط الشركة ، وتسيير دفة أعمالها .

ولعل من الأهمية بمكان أيضاً أن نوضح أن حملة الأسهم كمالكين للشركة ، لا يمكنهم بأي حال من الأحوال مجتمعين أن يديروا الشركة بأشخاصهم ، ومن أجل ذلك فإن عليهم أن يختاروا من بينهم الأشخاص الذين يثقون فيهم ، وتتوافر فيهم الصفات التي تمكنهم من تحمل تبعات هذه المرحلة

بما يضمن أفضل النتائج لصالح الأغلبية العظمى من المساهمين . . هذا العدد الذى يقع عليه اختيار الأعضاء . . هم أعضاء مجلس الإدارة . ومن هذا المنطق فان مهمتهم الأولى هى ترجيح وجهة نظر حملة الأسهم . . وللمجلس الإدارة بوصفه الرأس المدبر للشركة . حق ممارسة سلطات الشركة فى إطار الحدود التى قد توجد فى النظام الداخلى .

“ The board of directors, as the managing head of the corporation, has the authority to exercise the powers of the corporation, subject to any limitations that may be found in the by laws ”.

وظائف مجلس الإدارة : Functions of the Board of Directors

سبق أن أوضحنا أن المهمة الأساسية لأعضاء مجلس الإدارة . هى إدارة المنشأة لصالح أولئك الذين يمتلكونها . أى لصالح حملة الأسهم . . فالى أى حد يتدخل أعضاء مجلس إدارة الشركة لتحقيق هذه الأهداف ؟ . . خاصة وأن هناك من يعتقد أن مجلس الإدارة إن هو إلا خدعة قانونية legal sham . . وأن مجالس الإدارة تقوم بدورها فى إدارة الشركات . وأن الفصل بين الملكية والإدارة . أدى إلى أن تهتم الشركات بالتنمية الإدارية . وأن تجعل المجموعات الإدارية الداخلية قوية جداً

Inside managerial group all-powerfull

وفى إيجاز يمكن أن نلخص ما تقوم به مجالس الإدارة فى معظم الشركات بما يلى :

١ - لعل من أهم المهام التى يقوم بها مجلس الإدارة . بالإضافة إلى مسئولياته تجاه حاملى الأسهم . أن يستشعر مسئولياته أيضاً قبل القوى العاملة التى تعتبر جهودها ضرورية لنجاح المشروع ، وكذا المستهلكين الذين يعتبر رضائهم عن منتجات المشروع أو خدماته عاملاً أساسياً فى بقائه وازدهاره .

٢ - من المهام الأساسية التي يقوم بها مجلس الإدارة ، تحديد الأهداف العامة ، وفي هذا المقام لا يكتفى مثلاً بالقول : « إن الهدف هو الربح » . . . ذلك أن الربح يعتبر هدفاً أساسياً في جميع المشروعات التجارية ، إنما ينبغي تحليل الأهداف العامة إلى أهداف فرعية ، ووضع السياسات العامة التي يمكن بواسطتها تحقيق هذه الأهداف .

٣ - من الأعمال الهامة أيضاً اختيار رئيس مجلس الإدارة ، ويعتبر هذا العمل مهماً في الشركات المساهمة . . نظراً لأن شخصية رئيس مجلس الإدارة غالباً ما تكون ذات تأثير طويل المدى على نشاط الشركة . بل أن البعض يرى أن هذه الشركات إذا وقع اختيارها على رئيس جديد ، فأنما يعني هذا إعادة النظر في سياسة الشركة . . كما وأن الشركات الأمريكية تعطي لرئيس مجلس الإدارة الحق في أن يعين كبار الموظفين ، وترى أن هذا ضرورياً ، حيث أنه الشخص الذي يقع على عاتقه أعباء الإشراف على الإدارة التنفيذية ، وهو في نفس الوقت مسئول أمام مجلس الإدارة . . فإذا لم يتمكن من اختيار معاونيه ، فلا ينبغي نتيجة لذلك اعتباره مسئولاً عن الإدارة الناجحة لمجموع الشركة .

“ If the president cannot select his lieutenants, he can hardly be held responsible for the successful operation of the corporation as a whole ”.

٤ - يقوم المجلس بمهمة مراجعة النتائج Checking on results وهذه المهمة تنبثق من مسئولياته في وضع السياسات ، ومن أنه مسئول أمام المساهمين عن إدارته الناجحة للشركة بما يضمن مصالح المساهمين ، وعلى هذا الأساس ، ينبغي على المجلس أن يراجع نتائج سياساته أولاً بأول ، ويتطلب هذا دراسة القوائم المالية review of financial statements .

والحصول على شهادة من أحد المراجعين المعتمدين المستقلين . . وهذه الشهادة ينبغي أن تتضمن دراسة دقيقة عن مستقبل السيولة النقدية ، ومصاريف المتاجرة ، والإيرادات ، والمصاريف الرأسمالية . . الخ . . وينبغي دائماً أن يقوم المجلس بتدقيقه في النتائج أثناء حدوثها - بل إن الأفضل أن يقوم بهذا التدقيق قبل وقوعها .

“ The board must check on results while they are occurring and, ideally, before they occur.

٥ - يقوم المجلس بالاعتماد النهائي للميزانيات Final approval of budgets سواء أكانت تلك الميزانيات تتعلق بالنقدية ، أو الإيرادات ، أو المصروفات أو المصروفات الرأسمالية ، أو تتعلق بمجموعة من الموظفين . . فجميع هذه الميزانيات تعتبر أدوات للتخطيط planning instruments . حيث أن نتائجها تترجم إلى الأرقام المتوقعة في المستقبل ، وعلى هذا الأساس تعتبر أساساً لقياس درجة كفاءة الأعمال .

٦ - من المهام التي ينبغي على مجلس الإدارة أداؤها ، وغالباً ما يغض النظر عنها ، هو العمل على تأمين استقرار تجارى طويل المدى Securing long-range business stability ، خاصة وأن المشروعات تعيش في ظل ظروف بيئة متغيرة ، من الناحية المادية والاجتماعية والسياسية . . ولذلك نجد أن « تشستر بارنارد » يقول في كتابه في وظائف المديرين : « على الرغم من أن التنظيم الرسمي للمشروع قائم ومنتشر في كل الأجزاء Omnipresent ولا يمكن الهرب منه ، إلا أن هناك حقيقة . . وهي أن التعاون الناجح عن طريق التنظيم الرسمي شيء غير عادى . . وليس شيئاً طبيعياً .

“ It is a fact that successful cooperation in or by formal organizations is the abnormal, not the normal condition ”.

والسبب في ذلك أن البيئة التي تعيش فيها المشروعات بيئة متغيرة ، وفيما يتعلق بالجانب التجاري منها ، فإن التغيرات التكنولوجية ، وفي التسويق ، وفي أذواق المستهلكين ، وفي الأحوال السياسية والاقتصادية . . ونمو منشآت للأعمال جديدة . . كما هو الحال في منشآت الخصم discount house . . الخ . . كل هذا ينبغي أن يتنبه إليه أعضاء المجلس بصفة عامة ، ورئيس المجلس بصفة خاصة باعتباره رئيساً للهيئة الإدارية للمنشأة . . ويقول : هـ . مورر H. Maurer « يقع على عاتق مجلس الإدارة ، والإدارة معاً مهمة تجنب وقوع المنشأة في أى ضيق . . ومهمة الحفاظ عليها . . والإبقاء على شخصيتها . . وضمان استمرارها » .

“ Board and management alike are in the business of avoiding calamity, of preserving the company, maintaining its personality, ensuring its continuity”.

أى بتعبير آخر . . أن المنشأة قد نشأت لتعيش دوماً . . وعلى هذا فإنه من واجب مجلس الإدارة أن يقبل مسئولية استمرار حياتها .

“ In other words, as the corporation form is designed to furnish immortality, so it is the duty of the board of directors to accept responsibility for survival”.

٧- من المواضيع الهامة التي تقع على عاتق أعضاء مجلس الإدارة ، اتخاذ قرار فيما يتعلق بتوزيع الأرباح . . أرباح على المساهمين ، بصفتهم مستثمرين ، والذين غالباً ما يحكمون على جهود أعضاء مجلس الإدارة بالنتائج التي تعود على المساهمين ، حيث أن هذه النتائج تعتبر حصيلة الجهود التي بذلها أعضاء مجلس الإدارة ، وفي مقدمة هذه النتائج « الأرباح » . . وكذلك هناك شركات تأخذ بمفهوم مشاركة العمال والموظفين في الأرباح حفزاً لهم

على الشعور بمسئولية المالك صاحب الشيء ، وبالتالي زيادة كفاءتهم الإنتاجية . . . وهؤلاء أيضاً يتطلعون إلى الأرباح . . . هذا بالإضافة إلى أن السياسات المالية التي تتبعها المنشأة قد تلجأ إلى الاقتراض للقيام بمقتضيات التوسع ، وسياسات الاقتراض هذه تقابلها التزامات مالية واجبة السداد . . . فإذا كان الأمر كذلك ، فما الذي يفعله مجلس الإدارة ؟ . . . هل يوزع الأرباح ؟ . . . قد يتخذ قراراً بالتوزيع ، وحينئذ فإنه يكون بذلك قد أخذ بالسياسة القائلة فيما يتعلق بالمستثمرين « إن المكاسب الفورية في اليد ، خير من المكاسب التي تتحقق منها في المستقبل نتيجة بقائها واستثمارها في نشاط المشروع » .

“ Immediate earnings in hand than invest in future earnings of the business ”.

وقد يتخذ قراراً ببقاء الأموال . . . وسداد الالتزامات . . . وحينئذ يكون قد مارس وظيفته في الوصاية على مصالح المستثمرين والمشروع ككل . . . على أى حال إن مثل هذا القرار يرتبط بالتخطيط المالي للمشروع financial planning ، والقانون يتطلب دائماً من أعضاء مجلس الإدارة أن يتصرفوا في أمور الشركة بعناية معقولة ، تماماً كما يتصرف الرجل العاقل في شئونه الخاصة .

“ The law requires them to act with the same reasonable care that a prudent man would exhibit in handling his own property ”.

٨ - تبين من عديد من الدراسات التي أجريت والتي تتعلق بأعضاء مجلس الإدارة ووظائفهم ، أن واحداً من أهم هذه الوظائف ، هو توجيه الأسئلة التي تدل على الفطنة وحسن التمييز .

“ It has been found that one of the significant functions of a director is to ask discerning questions ”.

ولعل من أهم الجوانب التي تستخدم فيها هذه الأسئلة ، ممارسة مجلس الإدارة لمهمة من أهم الأعمال التي يقوم بها . . . وهي اتخاذ القرارات في الأمور التي يصعب فيها تفويض السلطة إلى الآخرين . . . فينبغي على جميع أعضاء مجلس الإدارة أن يسهموا بجهودهم لجعل عملية اتخاذ القرار تتم بأعلى درجة من الكفاءة .

وينبغي أن يكون واضحاً ومفهوماً أن اتخاذ القرار لا يعتمد فقط على أعضاء مجلس الإدارة الذين يلمون إلماماً كاملاً بمختلف أوجه النشاط في المشروع ، إنما الأعضاء الآخرين أيضاً عليهم أن يشتركوا في تبعة اتخاذ القرار ، خاصة وأن هؤلاء الآخرين غالباً ما يتميزون بالخبرة في معالجة المواقف ، وأن لديهم إدراك حسي بمشكلات المشروع intuitive feeling about business problems . . . ويدخل في مفهوم الإدراك كما نعلم الخبرة بالمواقف الإدارية ، وربط الشخص لبعض جوانب خبراته بمحيط البيئة التي يعمل فيها ، سواء أكانت هذه البيئة داخلية أو خارجية . . . وتفاعلة مع هذه البيئة ، وعن طريق هذا التفاعل يكتسب إحساساً خاصاً ومهارات خاصة تتيح له السبيل للمشاركة والإسهام في اتخاذ قرارات يؤخذ في الاعتبار عند إصدارها حصيلة هذا الإدراك الحسي للمواقف .

واتخاذ القرارات كما نعلم يتطلب ضرورة التعرف بدقة على المشكلة التي من أجلها يتخذ القرار ، ثم بعد هذا تحليلها وتقييمها . . . ثم وضع بدائل حتى يمكن اختيار أفضلها في إطار الجهد الذي يبذل من أجل دقة وحياد البيانات التي تجمع ، وذلك حتى لا يصدر القرار مشوباً بأي نوع من أنواع الانحياز . . . ومن هنا تأتي أهمية الأسئلة الاستفسارية التي تتميز بالفتنة وحسن التمييز من قبل أعضاء مجلس الإدارة ، لأولئك الذين يتقدمون بالدراسات التي على ضوئها تتخذ القرارات ، وغالباً ما يكونوا الرؤساء التنفيذيين . . . فان هؤلاء



على جميع أعضاء مجالس الإدارة أن يساهموا بجهودهم لجعل عملية اتخاذ القرار تتم بأعلى درجة من الكفاءة . . . أن هذا يتطلب منهم أن يقوموا بالدراسات قبل موعد انعقاد الجلسات ، وعليهم أن يتعرفوا على جميع جوانب المشكلة موضوع القرار ، والوسائل الموضوعة لحلها ، وتحليلها وتقييمها . . . « لاتخاذ القرار الأفضل من بين البدائل المعروضة » . . . ثم يعد هذا عليهم أن يشرفوا أيضاً على أساليب المتابعة وتقييم النتائج .

إذا عرفوا « أن أعضاء المجلس يشتهرون بالمشاركة الفعلية في اتخاذ القرارات . . وأن كل فرد منهم يقوم بدوره في الإسهام في صنع القرار ، وأن من بين هذه الجهود التي تسهم في ذلك دراساتهم الخاصة القائمة على الإدراك الحسي للمشروع - وبالتالي المناقشة أثناء الجلسات عن طريق توجيه الأسئلة التي تتميز بالفطنة وحسن التمييز . . كل هذا يجعل الرؤساء يدخلون في الاعتبار ما قد يتوقعونه من الأسئلة التي ستوجه إليهم من أعضاء مجلس الإدارة ، ويقومون بإعداد إجابات موجزة لكي يتمكنوا من الدفاع عن وجهة نظرهم . . وبذلك يسهم الجميع في جعل عملية اتخاذ القرار تتم بأعلى درجة من الكفاءة .

وينبغي أن يفهم جميع أعضاء مجلس الإدارة أن عملية اتخاذ القرار ليست مسألة شخصية . . كما أن فاعلية القرار وكفاءته ليست محصلة لنوعية القرار الذي يتخذه شخص معين ، إنما عملية اتخاذ القرار تعتبر أمراً تنظيمياً . . والمعياري الذي يمكن على أساسه تقييم منظمة ما ، هو نوعية القرارات التي تتخذها هذه المنظمة ، بالإضافة إلى الكفاءة التي توضع بها تلك القرارات موضع التنفيذ .

تمثيل العمال والموظفين في مجلس الإدارة :

لعل من الجوانب المهمة فيما يتعلق بزيادة فاعلية مجلس الإدارة في القيام بواجباته ، ما تلجأ إليه بعض الأمم من الأخذ بالأساليب الإدارية التي ترى ضرورة تمثيل العمال والموظفين في مجالس الإدارة ، آملة من وراء ذلك تحقيق الكفاءة الإنتاجية ، وذلك عن طريق تنمية وتطوير إحساس العاملين بالمشاركة الواضحة المنظمة في الهيئة الإدارية العليا التي يقع على عاتقها تحديد الأهداف ورسم السياسات وقيادة المنشأة نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية .

وقد أخذت مصر بهذا المفهوم ، فأصدرت في يوليو عام ١٩٦١ القانون رقم ١١٤ ، والقانون رقم ١٣٧ ، اللذان نصا على ألا يزيد عدد أعضاء مجلس إدارة الشركة أو المؤسسة وقتئذ على سبعة ، على أن يكون من بين أعضاء مجلس الإدارة عضوان أحدهما عن الموظفين ، والآخر عن العمال ، وذلك عن طريق الانتخاب ، ثم صدرت القوانين رقم ١٤١ ، ١٤٢ لسنة ١٩٦٣ وغيرها لزيادة فاعلية مشاركة العمال في الإدارة بزيادة نسبتهم في مجلس الإدارة ، وإحاطتهم بالضمانات التي تكفل لهم أداء مسئولياتهم في حرية تامة ، فزيد عدد أعضاء مجلس إدارة الشركة إلى تسعة أعضاء ، على أن يكون من بين هؤلاء التسعة - أربعة أعضاء عن العاملين فيها دون تفرقة بين عامل وموظف ، ورفع مدة العضوية من سنة إلى سنتين ، وامتد سريان القانون إلى العضوية بمجالس إدارات الجمعيات والمؤسسات الخاصة ، بعد أن كان قاصراً على الشركات . . كما نص على وجوب اجتماع مجلس الإدارة مرة على الأقل كل شهر بعد أن كانت مرة كل ثلاثة أشهر . . كما جعل التحقيق مع العاملين المنتخبين في مجالس الإدارة من اختصاص النيابة الإدارية ، وقصر حق وقفهم وتوقيع عقوبة الفصل عليهم على المحكمة التأديبية وحدها ، وذلك حماية للعاملين المنتخبين في مجالس الإدارة مما قد يتعرضون له من ضغط أو إكراه أو أى نوع من أنواع المؤثرات أثناء قيامهم بأعمالهم . . وزيادة في تحقيق مفهوم المشاركة في الإدارة ، نص على تأليف لجنة أو أكثر لشئون الأفراد في الشركة تشكل بقرار من مجلس الإدارة ، من ثلاثة أعضاء ، من بينهم واحداً أو أكثر من أعضاء مجلس الإدارة المنتخبين ، وفي ذلك ضمان لإشراف القوى العاملة المنتخبة على شئون الأفراد وهي من الأمور الهامة التي تعنى بها القوى العاملة بصفة خاصة . . كما صدرت القوانين التي تحدد وتنظم مشاركة العمال في فائض الإنتاج ، وذلك حتى يتحقق مفهوم الولاء والالتزام

للمشروع الذى يبذل فيه العامل أقصى جهده ، ويشارك فى ثمرة النجاح الذى أسهم فى تحقيقه .

وبما لا شك فيه أن تمثيل العمال والموظفين فى مجلس الإدارة ، واشترائهم فى الأرباح له نتائج إيجابية ، نلخصها فيما يلى :

١ - اشتراك القوى العاملة فى رسم السياسات التى يسير على هديها المشروع ، يعنى إسهامهم فى وضع أساس البناء النظائى له ، وهذه لا بد من معرفتها لتسهيل مهمة القوى العاملة ، فإذا لم تعرف بوضوح تعلق وضع التنظيم السليم وتحديد المسئوليات والعلاقات وضمان سير العمل بين المنفذين بدرجة عالية من الكفاءة والقدرة . هذا إلى أن معرفة هذه السياسات تساعد على رفع الروح المعنوية ، إذ من المعروف أنه إذا سار الأسلوب الإدارى على أساس إصدار التعليمات ، وأن على العمال « أن يصدعوا بما يؤمروا ! » إذا حدث هذا فما لا شك فيه أن النتيجة المترتبة على ذلك ، ضعف الروح المعنوية بين القوى العاملة : وضعف الروح المعنوية يترتب عليها ضعف الإنتاج ، هذا فضلا عن أن الجهل يولد الشك وعدم التعاون وضعف الدافع على العمل أما مشاركة العمال فى رسم السياسات فإنها تخلق بينهم الثقة فى سلامة الإدارة .

٢ - من بين الجوانب الهامة التى تهتم بها المنشآت ، تدفق العمل وفقاً للخطة المرسومة ، وأن تناسب السلطة الرسمية فى خطوطها الطبيعية وبحيث تتمكن من تنسيق وضبط وتوجيه أفراد القوى العاملة ، وأن يعرف الجميع أن المنشآت تسعى جاهدة لإشباع الاحتياجات المشروعة للأفراد بالقدر الذى تتسع له مواردها وإمكاناتها ونموها وازدهارها ، وأن تحقيق هذا يتطلب

المراقبة المستمرة ، وتحقيق ولاء القوى العاملة إلى أعمالهم في المنشأة بحيث يتحقق الامتزاج بين المنشأة والعاملين فيها . . . والأخذ بمفهوم تمثيل العمال والموظفين في مجلس الإدارة ، يحقق الفهم الكامل للقرارات التي تتخذ ، وبذلك يسهل على ممثلي العمال والموظفين أن يقنعوا القوى العاملة بما يصدره مجلس الإدارة من قرارات ، وبالتالي قبول القوى العاملة النتائج النهائية المترتبة على هذه القرارات .

٣ - شعور القوى العاملة بمسئولية المالك صاحب الشيء ، ومن شأن هذا أن يخلق فيهم قوة دافعة للسير قدماً بالمشروع نحو النمو ، إذ أنهم يستشعرون حقاً وصدقاً أن تقدم المشروع يعتبر تقدماً لهم ، وتحسيناً لشئونهم الاقتصادية والاجتماعية . . . هذا فضلاً عن شعور القوى العاملة بأنها سيدة نفسها ، بدلاً مما يشعر به العامل في المنشآت الأخرى التي لا تأخذ بهذا المفهوم ، حيث ينتابها شعور بالقلق ، وأن عليها أن تبحث دائماً عن سيد ليستأجرها ويتحكم في رزقها ، وغالباً ما يستحل لنفسه فائض قيمة عملها ورزقها .

٤ - لعل من أهم الجوانب التي يستهدفها الأخذ بمفهوم تمثيل العمال والموظفين في مجالس الإدارة ، هو الفهم الكامل لطبيعة الإدارة ، ودورها الخلاق في تنمية المشروعات ، وأنه بدون الإدارة السليمة ، فإن « عناصر الإنتاج » تبقى كما هي ، ويتعذر تحويلها إلى إنتاج . . . وفي جميع المجتمعات ينبغي أن يكون واضحاً ومفهوماً أنه على قدر كفاية الإدارة ونجاحها في القيام بأعباء الوظائف المختلفة الملقاة على عاتقها يقدر للمشروع البقاء . . . وفوق هذا نجاحه واستمرار تقدمه ونموه . . . وأن تمثيل العمال يعمل على تحقيق وحدة وتضامن الهيئة الإدارية العليا ، بأجل جانبها . . . وبدلاً من ~~المسئولية~~ في دور عن مسؤوليات

رأس المال .. « وحقوق رأس المال » .. أو « حقوق القوى العاملة » .. بدلا من ذلك .. يذوب الجميع في وحدة واحدة بحيث ينبغي أن يصبح هناك شعار واحد للجميع وهو « مستويات الإدارة » .. باعتبار أن الجميع وفقاً لنظرية التمثيل يشاركون فيها، ومستويات الإدارة هذه تعبر عن الاعتقاد بأن التغيرات الاقتصادية يمكن أن تحدث عن طريق تحسين كفاءة الإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية .. ولتحسين كفاءة الإنسان ينبغي العمل دائماً على تحسين أداء الأعمال وأنماطها المختلفة .. وهذا يتطلب تبسيط أداء العمل work simplification وهذا يتطلب بدوره تحليل عمليات الإنتاج ودراسة الزمن الذي تؤدي فيه جزئيات أداء العمليات .. إلى غير ذلك من الجهود التي تؤدي إلى زيادة كفاءة العمال ، وبالتالي زيادة الدخل .. وبما لا شك فيه أن تحقيق ذلك يتطلب الاستعانة بالخبراء في أساليب التنظيم وطرق العمل Organization and Methods Techniques وهؤلاء لكي يقوموا بمهمتهم عليهم أن يتعاملوا مع مختلف القوى الوظيفية في المنشأة لكي يحصلوا على المعلومات والبيانات الحقيقية اللازمة للقيام بمقتضيات التطوير ، وحتى يحصل الخبراء على ذلك ، لا بد من التعاون الوثيق القائم على الفهم والثقة في أهداف الإدارة .. ويرى علماء التنظيم والإدارة أن تمثيل العمال والموظفين يؤدي إلى كسب تعاون العمال والمشرفين وخلق جو من الثقة والتفاهم والتعاون المتبادل ، بحيث تسير الإدارة في برامجها التي تتعلق بتحسين طرق وأساليب الإنتاج بمعدل أسرع ، وتحقيق نتائج أفضل .

الصفات الواجب توافرها في أعضاء مجلس الإدارة :

من الأمور التي قد تنهات فيها الآراء بين علماء التنظيم والإدارة ،

موضوع الصفات التي ينبغي توافرها في أعضاء مجلس الإدارة ، حتى يصبح مجلس الإدارة مجلساً مثالياً .

“ Opinions may vary as to what characteristics the ideal board of directors should possess ”.

وقد حاولنا أن نتعرف على أفضل الآراء فيما يتعلق بالصفات التي ينبغي توافرها في أعضاء مجلس الإدارة أو بمعنى أصح مجلس الإدارة ككل ، ورأينا أن من خير ما نسترشد به في هذا الشأن رأى المعهد الأمريكي للإدارة American Institute of Management . . الذي قام ببحوث في هذا الموضوع في عام ١٩٥١ ، وأصدر حكماً أوضح فيه أن أفضل مجلس للإدارة في الولايات المتحدة الأمريكية هو مجلس إدارة المؤسسة العامة للأغذية General Foods Corporation ، نظراً لأن تشكيل مجلس إدارة هذه المؤسسة لوحظ فيه أنه يغطي الاحتياجات الخاصة بالمؤسسة من وجهة نظر المقاييس التي وضعها مجلس إدارة المعهد في هذا الشأن . . فأعضاء المجلس كانوا نشطين في الشؤون المدنية والتجارية والخيرية ، وكل ما يتعلق بشئون المجتمع ، وبذلك أظهروا اهتماماً وتفهماً لأهمية العمل في انسجام كامل مع المجتمع . . وقد عمل الأعضاء سوياً كفريق ، وكان نشاطهم يتسم بالمسئولية فيما يتعلق بدور المؤسسة في رعاية وتنمية مصالح المساهمين ، والموظفين ، والجمهور ، وقاموا بدورهم كأعضاء في مجلس الإدارة بجدية . . وبما أن جميع أعضاء مجلس الإدارة كانوا يعيشون في مناطق قريبة من مقر المؤسسة ، فإن الاجتماعات الدورية التي كانت تعقد كانت منتظمة . . ونظراً لكفاءة القيادة الإدارية لرئيس المجلس ، وزملائه من كبار المديرين ، فإن الشواهد كانت قائمة على أن مجلس الإدارة فعلاً كان يقوم بدوره وفقاً لأفضل المقاييس التي تتطلبها الإدارة .

وفيا يلي النص :

"In other respects, this board met the institutes standards. Its members were active in civic, business, charitable, and other community affairs, thereby showing an awareness to the importance of attunement with the community. The members worked well as a team, were actively responsible for the corporation's role in promoting the interests of stockholders, employees, and the public, and apparently took their functions as directors seriously. Since all members lived within commuting distance of the work, regular meetings were well attended. Because of the effective managerial leadership of chairman of the board, and the other top officers, evidence exists that the board actually functioned as best management practice demands".

وهناك دراسات عديدة أخرى أجريت عن مجالس الإدارة ، والصفات والقدرات التي ينبغي أن تتوافر في أعضاء هذه المجالس ، ويكاد يكون هناك اتفاق غالب على ما يأتي :

١ - أن مثل هذه المجالس ينبغي أن تكون مجالس متوازنة ، بمعنى أن يتوافر فيها ممثلين عن إدارة الشركة . . وممثلين عن الهيئات الخارجية ذات المصالح في الشركة . . وممثلين عن كبار المساهمين . . هذا بالإضافة إلى خبراء في مجال الإدارة العامة .

"Such balanced board would include representatives of company management, outside interest, large ownership interests, and experts in general management".

٢ - ينبغي أن يتوافر لأعضاء المجلس الفهم الكامل لحقيقة الدور الذي يقوم به المجلس ، وأنه الهيئة التي تقوم بمهمة تحديد الأهداف ، وتصميم الهيكل التنظيمي ، ووضع السياسات العامة الطويلة المدى وأحكام أنظمة الضبط والرقابة على مختلف أوجه النشاط ، وقياس نتيجة أداء الأعمال . . الخ . .

وكل هذا يتطلب توافر الكفايات القادرة على تفهم أداء مختلف أوجه النشاط في المنشأة ، وذلك حتى لا يسود بين القوى العاملة في الشركة ، أن كبار المديرين التنفيذيين هم فعلا المسيطرون على مجالس الإدارة . . وأن أعضاء مجلس الإدارة إن هم إلا « محبون لمراكزهم complacent » « وأدوات طيبة rubber stamps » . . « ومساحوا جروح back-scratchers » « ويتبادلون المنافع logrollers » « ولا يتسموا بالمسئولية irresponsible » « يتعاملون مع أنفسهم self dealers » « ومديرون غير أكفاء ، لا يعرفون ما هم واجباتهم ، ويؤدون أعمالهم بطريقة آلية تعوزها الحماسة » .

“Incompetent managers who do not know what their duties are and treat these perfunctorily.

٣- ينبغي أن يكون لأعضاء مجلس الإدارة مصالح مالية في المنشأة A personal financial interest in the enterprise ، إذ المعتقد في المجتمعات الرأسمالية أن المساهمين الكبار ، فضلا عن قدرتهم التمويلية ، فإن ازدياد حدة المنافسة في السنوات الأخيرة ، جعل هؤلاء المساهمين يسعون للحصول على التخصصات اللازمة للمشروع لمقابلة حدة هذه المنافسة حتى وإن كانت هذه التخصصات من الخارج .

٤- يحسن أن يكون أعضاء مجلس الإدارة . . أعضاء في عدد محدود من الشركات A limited number of other directorship وذلك حتى يمكن أن يركزوا جهودهم في العمل على تحقيق أهداف الشركات التي ينتسبون إليها ، ولا يقتصر جهدهم على مجرد حضور الجلسات ، بل ينبغي أن يكون لديهم الوقت الكافي الذي يسمح بدراسة جدول الأعمال . وأن يقوموا بالدراسات والاستقصاءات اللازمة في هذا الشأن . . وهناك نقطة أخرى نحب أن نوضحها ، وهي أن بعض الشركات تغالى في قيمة المكافأة

التي تمنح لعضو مجلس الإدارة مقابل حضوره الجلسة ، فلا أقل من أن يبذل الجهد الذي يتعادل مع المبلغ الذي يحصل عليه والا كثرت الأقاويل . هذا فضلاً عن أن تعدد العضوية في عدد كبير من مجالس الإدارة ، قد تكون له أسباب أخرى مظهرية ، فالبعض يجد أن اشتراكه مع أعضاء مجلس الإدارة للشركة الأخرى يعود عليه بمنافع شخصية هامة .

“ His association with the other members of a corporation's board provides important advantages to him ”.

٥ - ينبغي على عضو مجلس الإدارة أن يكون على دراية بأوجه نشاط الشركة التي ينتمي إلى هيئتها الإدارية ، فإذا كان مثلاً عضواً في مجلس إدارة شركة صناعية ، ينبغي عليه أن يكون على دراية بالشركة الصناعية وإنتاجها الصناعي A familiarity with company and its industry ويستحسن كذلك أن يكون أعضاء مجلس الإدارة على جانب كبير من الخبرة والدراية بالنظم التجارية الحديثة ، ومما يساعد كثيراً على حسن أداء هؤلاء الأعضاء لمهامهم ، إلمامهم بقواعد المحاسبة ، وإمسالك الدفاتر ، وكيفية تحليل الكشوف المالية ، حتى يكونوا قادرين على معرفة حقيقة المركز المالي للشركة ، ومعرفة النسب التي تستخرجها المحاسبة لخدمة الإدارة من حين لآخر لمراقبة أوجه نشاط المشروع المختلفة ، ومتابعة تطور مركزه المالي باستمرار وبانتظام ، كذلك النسب التي تستخرج من الكشوف لمعرفة أى تغييرات تطرأ على الأصول والمطلوبات المتداولة وأرقام المبيعات والمصروفات المختلفة . إلى غير ذلك من عناصر الميزانية .

٦ - ينبغي على عضو مجلس الإدارة أن تكون له مصالح كافية تؤكد انتظام حضوره للاجتماعات ، والتقدير التام لمشاكل الشركة

A sufficient interest to ensure regular attendance at meetings and thoughtful consideration of company problems.

وينبغي أن يكون واضحاً أنه ينبغي عليه أيضاً بعد دراسة المشكلات دراسة وافية ، أن يكون عنده الرغبة والقدرة على النقد A willing to criticise وذلك لأنه من خلال النقد البناء تتضح الآراء ، ومن أجل هذا تهتم الشركات اهتماماً كبيراً بشخصية رئيس مجلس الإدارة ، ومن أهم الصفات التي يهتمون بها ، بالإضافة إلى قدرته العلمية ، أن يكون ديمقراطي الأسلوب ، ذو قدرة على عرض الأهداف وشرح الأساليب التي يمكن عن طريقها تحقيقها ، وتوزيع الأعباء على أعضائها في المجلس بالقدر الذي يتناسب مع قدرة كل فرد واستعداداته ، على أن يكون ذلك في إطار تعاون مجموعات صغيرة منبثقة عن المجلس بسودها روح الفريق . .

ومن أهم الصفات التي ينبغي مراعاتها عند اختيار رئيس مجلس الإدارة ، التأكيد من أنه ليس متسلط الأسلوب ، ديكتاتوري النزعة ، يريد أن يجعل من جلسات مجلس الإدارة ، جلسة الفرد الواحد . أى جلسة يتم فيها التوجيه من طريق واحد . . هو ما في ذهن رئيس المجلس من آراء وأفكار ومقترحات ينبغي التأكيد من أن رئيس المجلس يتقن فن إدارة الجلسات ، بحيث يغطي جميع الجوانب التي تتعلق بكل مشكلة وهذا يتطلب منه أن يعطي الفرصة لكل راغب في عرض وجهة نظره . . بل في كثير من الأحيان يحاول هو من جأبه أن يحزم على إبداء وجهة نظرهم . . وذلك حتى يتعرف على وجهة نظر جميع الزملاء إن أمكن ، وبذلك يشعرون بأهميتهم الذاتية . . وأن لكل فرد منهم ضللاً وجهة نظر مستقلة An independent viewpoint . وما لاشك فيه أن الأعضاء إذا مارسوا هذا الأسلوب . وتأكدوا من أن لهم رأياً في الموضوعات والمشكلات القائمة ، وأن الاجتماع تسوده روح المشاركة والتعاون الحق ، وأن الجميع يسهون في التعرف على نواحي الضعف ، ويظهرون همزة فعالة في تقديم الإرشادات البناءة التي تساعد في رسم



ينبغي عند اختيار رئيس مجلس الإدارة ، التأكد من أنه ليس متسلط
 الأسلوب ، ديكتاتوري النزعة ، يريد أن يجعل من جلسة مجلس الإدارة
 توجيهاً من طريق واحد . . هو ما في ذهن رئيس المجلس من آراء وأفكار . .
 ومقترحات ! ! ! .

سياسة الشركة وتوجيهها . . إذا شعروا بذلك ، فأنما يحفزهم هذا إلى مزيد من إجادة الدور الذى يقومون به . . لأنهم تؤكدوا عن طريق التطبيق أن التوجيه يتم عن طريقين . . طريق رئيس المجلس . . وطريقهم . . وبذلك يمتزج الطريقتان فى جهد مشترك نحو تحقيق الأهداف .

٧- من الصفات الأخرى التى ينبغى أن تتوافر فى أعضاء مجلس الإدارة أن لا يوجد لديهم مصالح تتضارب مع مصالح الشركة No adverse interest ، وهذه الصفة هامة وضرورية ، فينبغى مثلاً أن لا يكون عضواً فى مجلس إدارة إحدى الشركات ، الشخص الذى يزاول لحساب نفسه . أو لحساب غيره ، نشاطاً من نوع النشاط الذى تقوم به الشركة ، ولا شك أن هذه قاعدة هامة وسليمة ومعقولة وضرورية ، فإن العضو الذى يمارس نشاطاً تزاوله الشركة ، يعتبر منافساً لها . . ومن ثم لا يمكن الاطمئنان إلى سلامة توجيهاته فى هذه الناحية ، بل أكثر من هذا قد يكون هذا العضو سبباً فى إثارة كثير من العراقيل التى تحول دون التوسع فى آفاق من النشاط الذى يفكر هو شخصياً فى ارتياده . هذا بالإضافة إلى القيم الخلقية moral values التى ينبغى أن يدين بها عضو مجلس الإدارة نحو المجتمع ، إذ أن هذه القيم تجعله يستشعر مسؤوليته الكبرى نحو زملائه ونحو المجتمع الذى هو جزء منه . ويمكن القول حقاً وصدقاً ، أن أى مشروع لا ينبغى أن يقوم إلا إذا ارتكز على هذه القيم الأخلاقية التى ينبغى أن يتمسك بها مؤسسوا المشروع . وكذلك جميع المواطنين . . وأعضاء مجلس الإدارة هم قادة . . فينبغى عليهم أن يكونوا قدوة . . وينبغى عليهم أيضاً أن يكونوا مستقيمين يعملون فى إطار السلوك الاجتماعى الرفيع ، وتقاليده المجتمع المتعارف عليها .

تكوين مجلس الإدارة : Composition of the Board of Directors

وبهنا قبل أن نختتم هذا العرض الموجز عن مجلس الإدارة ، وأهميته القيادية في تحقيق الكفاءة الإدارية في المشروعات ، أن نوضح أن كثيراً من الأبحاث قد أجريت عن كيفية تكوين هذا المجلس ، وتناولت الدراسات فيما تناولت ، ضرورة أن تأخذ كل شركة في الاعتبار أن يكون أعضاء مجلس الإدارة ، على جانب كبير من الخبرة والدراية بطبيعة عمل الشركة ، ووظائفها الرئيسية ، بحيث يتمكنون من القيام بهذه الوظائف على أفضل وجه ممكن ، وقد أوضحنا سابقاً أنه يجب أن يكون لدى أعضاء مجلس الإدارة ، أو على الأقل لدى الأغلبية منهم ، إلمام تام وخبرة واسعة بالمواضيع الأساسية التي تتطلبها إدارة الشركة ، والتي منها مثلاً التنظيم ، التمويل ، والمحاسبة ، والإنتاج والتسويق ، وإدارة الأفراد .

غير أننا نوجه النظر إلى أن الشركات الأمريكية تعترف بأنها وجدت صعوبة كبيرة في أن يتوافر لديها من بين المساهمين من هم على جانب كبير من الخبرة والاستعداد ، وأن يتوافر لديهم الوقت ، بحيث يمكنهم أن يسهموا في تقدم المشروع وازدهاره . . هذا فضلاً عن الانتقادات الكثيرة التي وجهت إلى تشكيل مجلس الإدارة بأكمله من المساهمين ، والتي عبر عنها أصحابها بوضوح ، « مبينين أنه ما دام مجلس الإدارة يتحمل المسؤولية النهائية فيما يتعلق بالسياسة الأساسية ، وفيما يتعلق باختيار كبار المديرين المسؤولين عن التنفيذ ، وفيما يتعلق بإجازة المصاريف الضخمة ، وفيما يتعلق برعاية مصالح المساهمين . . وأنها مصانة في الأمد الطويل ، فإن تشكيل مجالس الإدارة بأكملها من الداخل يعتبر تنظيماً شاذاً ولا يمكن اعتباره مقياساً صالحاً» .

وفيما يلي النص :

"The point is rather effectively made that, since the board has the ultimate responsibility for basic policy, for the selection of top operating executives, for the authorization of major expenditures, and for seeing that the long-run interests of the stockholders are protected, boards of directors consisting wholly of insiders are an organizational anomaly".

ولعل هذه الآراء ، هي التي دفعت كثيراً من الشركات إلى الاتجاه نحو الاستعانة من الخارج بما أطلقوا عليهم « أعضاء مجالس إدارة محترفين Professional Directors وذلك من أجل تحقيق زيادة فاعلية مجالس الإدارة In order to increase the effectiveness of boards ، إذ أن هؤلاء تتوافر فيهم القدرة والخبرة الواسعة ، هذا بالإضافة إلى استعدادهم لتخصيص الجهد والوقت اللازمين للواجبات التي يكلفون بها ، أو الاقتراحات التي تقدم إليهم . . والمدير المحترف غالباً ما يخصص وقته لعدد من الشركات مقابل المكافآت التي يحصل عليها ، وبشرط أن تكون هذه الشركات غير متنافسة . . وفي إنجلترا مثلاً التي أخذت بهذا الأسلوب منذ أمد بعيد لا يعتبر أمراً غير عادي أن يشغل أحد هؤلاء المحترفين من واسع الخبرة عضوية مجلس إدارة خمسة أو ستة شركات ، وأن يتقاضى من كل شركة مبلغ يتراوح بين خمسة آلاف إلى عشرة آلاف دولار سنوياً .

أما في الولايات المتحدة الأمريكية ، فقد تبين من دراسة قام بها مجلس مؤتمر الصناعات الوطنية في عام ١٩٤٦ National Industrial Conference Board حيث وجه استقصاء لعدد من أعضاء مجالس إدارة الشركات ، فقد تبين من الإجابات أن أكثر من خمسين في المائة ممن وجهت إليهم الأسئلة حذبوا فكرة ضم بعض أعضاء مجلس الإدارة المحترفين إلى المجالس ، وعلى أساس أتعاب سنوية ، وأن لا يعملوا في شركات متنافسة . . وكذلك ينبغي أن يتوافر في هؤلاء الأعضاء النظرة الاستقلالية الموضوعية ، بمعنى أن

لا تكون لديهم وجهة نظر متميزة لأى طرف من الأطراف . . أى الحكومة . . أو إدارة الشركة . . أو المساهمين . . أو المستهلكين . . إنما نظرهم الموضوعية تستهدف الصالح العام ، وتضعه فوق كل اعتبار .

وفى يتعلق بعدد أعضاء مجلس الإدارة ، فكلما كان عدد أعضاء المجلس متناسباً مع نشاط الشركة والقدرة على تأدية وظائفه ، كلما كان أثره أفعلى . . ولعل من المفيد أن نوضح أن هناك من يرى عدد أعضاء أى لجنة من اللجان يؤثر على فاعلية أداؤها لأعمالها ، كما قيل « أن مجلساً للإدارة يتشكل من عشرة أشخاص هو هيئة إدارية . . أما مجلساً للإدارة يتشكل من أكثر من ثلاثين شخصاً إنما هو هيئة للمناقشة » .

“ A directorial board of ten is an executive body and a board of over thirty is a debating body”.

كما وأن هناك من يرى أن مثل هذا القول ليس صحيحاً على إطلاقه ، مستنداً فى ذلك إلى أن المجلس قد يكون قليل العدد ، غير أن قلة العدد هذه قد تكون على حساب تمثيل الخبرات والكفاءات واتقدرات اللازمة لحسن أداء المجلس لأعماله ، كما وأنه قد يكون كبيراً ، الأمر الذى يصعب معه إدارته بفاعلية ، وعلى هذا الأساس ، فينبغى أولاً مراعاة نوعية أعضاء مجلس الإدارة التى يحتاج إليها نشاط الشركة .

أنواع العلاقات في التنظيم

Types of Organizational Interrelationships

تمثل العلاقات بين المسؤولين جزءاً مهماً في إدارة العمل ، وهي لا تكون بين إدارة وأخرى ، أو قسم وآخر عن طريق الرؤساء المسؤولين فحسب . . بل أنها تتسع لأكثر من ذلك ، فقد توجد علاقات وظيفية بين الإدارات والأقسام المختلفة ، تحقق التعاون فيما بينها على إنجاز الأعمال بأعلى قدر من الكفاءة ، وتنفيذ السياسة العامة .

والتنظيم في صورته المثالية تتوزع بمقتضاه المستويات على كافة المستويات .

فمجلس الإدارة مثلاً ، يقوم بتحديد الأهداف ورسم السياسة العامة ، وكيفية تنفيذ العمل في المشروع .

ويقوم عضو مجلس الإدارة المنتدب أو الرئيس . وهو مسئول أمام المجلس ، بتنفيذ هذه السياسة والعمل على تحقيقها ، ويليه عدد من المديرين والرؤساء يوكل لكل منهم الإشراف على وجه من مختلف أوجه نشاط المشروع ، ويتوقف عددهم قلة أو كثرة طبقاً لحجم المشروع وأوجه النشاط اللازمة له . . ويتحمل بعض هؤلاء مسئولية مباشرة في الإدارة . . ويتولى بعضهم وظائف ذات صبغة فنية خاصة . . ويتحمل في كلتا الحالتين كل منهم مسئولية في تخطيط وتنظيم نشاط المشروع طبقاً للوظيفة التي يتولى مسئولياتها ، ويعاونهم من الناحية العملية مشرفون يتحملون من المسئوليات ، ويمنحون من السلطات ، القدر الذي يمكنهم من النهوض بالأعباء الملقاة على عاتقهم بكفاءة تامة .

ولا تخرج الأنظمة في أى منشأة عن نوع من الأنواع الثلاثة الآتية :

١ - النظام التنفيذي أو العسكري Line or Military Type

٢ - النظام الوظيفي Functional

٣ - النظام التنفيذي والاستشاري Line and Staff

ففي النظام الأول ، تكون المسئولية مباشرة بمعنى أن المروسين يتلقون الأوامر من فوقهم في المستويات الإدارية .

وفي النظام الثاني ، يتولى الفنيون أعباء الإدارة ، ويستعينون بالسلطات التي تقتضيها وظائفهم باعتبارهم أقدر من غيرهم على فهم هذه الوظائف وتصريف أمورها .

والنظام الثالث يعتبر مزيجاً من النظامين الوظيفي والتنفيذي . . فان الإداريين فيه يستعينوا بالمتخصصين من الفنيين كمستشارين قبل البت فيما يعرض عليهم من الأمور .

ويتضمن التنظيم أنواعاً مختلفة من العلاقات ، تلخص فيما يلي :

١ - العلاقات التنفيذية المباشرة : Direct Executive Relations

وتتمثل فيما يكون بين الرئيس ومروسيه من الصلات المباشرة التي تتعلق بإدارة العمل وتنفيذه ، وقد يكون الرئيس مديراً عاماً أو مديراً لوجه من أوجه النشاط ، أما مروسيه فهم رؤساء الأقسام والمشرفون . . وغير ذلك من تقسيمات تصل إلى قاعدة البناء التنظيمي . والعلاقات في هذه الحالة تبدو في صورة سلطة الأوامر التي يصدرها المدير . ويقوم بتنفيذها المروسون . وتستند العلاقة إلى القاعدة العامة وهي سلطة الرئيس المباشر Direct Authority . ويستطيع الرئيس بمقتضى هذه القاعدة أن يصدر الأوامر إلى مروسيه على أن تكون هذه الأوامر في حدود اختصاصاته .

عالمياً مايسود في الهيكل التنظيمي للمنتجات الكبيرة أنواعاً متعددة من العلاقات والسلطات . . . كالسلطة التنفيذية ، وهي سلطة مباشرة من الرئيس على مرؤوسيه ، وتتساب في تدرج هرمي ، وكما هو واضح في هذا الهيكل . . . تتساب السلطة من الرئيس إلى نائب الرئيس ثم إلى مديري إدارات البحوث والأفراد والتسويق والمالية والانتاج . . . ومن مدير إدارة التسويق إلى رؤساء المناطق ثم مشرفي الأحياء . . . ومن مدير إدارة الانتاج إلى رؤساء الأقسام ثم المشرفين .

أما السلطة الاستشارية فهي علاقة فنية بين الرئيس ومساعدوه من المستشارين ، وهذه العلاقة تتساب من أسفل إلى أعلى ، حيث يرفع المستشارين آرائهم إلى الرئيس ليست في الأمور ، وكما هو واضح في الرسم فإن الرئيس يحصل على الخدمة الاستشارية عن طريق لجنة العلاقات العامة ، ولجنة السياسات ، ولجنة التمويل ، والجلس القانوني . . . وكذلك فإن مدير إدارة التسويق يحصل على الخدمة الاستشارية من وكالة المقتريات ورئيس شئون الأفراد .-

أما السلطة الوظيفية ، فهي سلطة خاصة متعددة ، كسلطة مدير إدارة الأفراد ، وتحديد الأجرات الملائمة للمنازعات العمالية ، وهي عازلاً ماتشغل في الرقابة الوظيفية .

وفي الغالب عندما يتم التقسيم الإداري في الشركات على أساس المناطق ، فإن المديرين والرؤساء يجمعون بين السلطة التنفيذية والسلطة الوظيفية .

٢ - العلاقة بين المستويات الإدارية الواحدة Lateral Relations

تتواجد هذه العلاقة بين المستويات الإدارية الواحدة في المنشآت بين رئيسين أو أكثر في مستوى إدارى واحد ، ويكونون مسئولين أمام رئيس أعلى واحد ، ويقع على عاتق كل رئيس منهم مسئولية قسمه . . غير أن مقتضيات العمل وكفاءة الإدارة تتطلب تعاون كل رئيس مع الآخر في إيجاد الحلول اللازمة للأمور التي ترتبط بها المصالح المتبادلة دون الرجوع إلى الرئيس الأعلى المباشر .

٣ - العلاقة الوظيفية Functional Relations

وتتمثل هذه العلاقة فيما يقدمه الرؤساء المتخصصون من مقترحات ونصائح فنية إلى المديرين والمشرفين على المشروع . . كما هو الحال في المشروعات الكبيرة التي تتميز بالقدرة على استخدام هؤلاء الفنيين . . ويقع على عاتق هؤلاء الرؤساء الفنيين مهمة التأكد من استكمال النواحي الفنية في المنشأة كلها والاطمئنان إلى أنها بلغت درجة عالية من الكفاءة ، ويقع على عاتق هؤلاء الرؤساء الفنيين ثلاث مسئوليات :

- الأولى - التعاون في وضع سياسة الأقسام التي يرأسونها .
 - الثانية - تقديم النصائح لزملائهم من الرؤساء ومروؤسيهم .
 - الثالثة - تحمل المسئولية أمام رئيسهم - وغالباً ما يكون المدير العام - عن الكفاءة الإدارية لأوجه النشاط التي تدخل في نطاق تخصصهم .
- وواضح أن علاقة الرئيس الفني بمروؤسيه علاقة مباشرة . وأن علاقته برئيسه كذلك علاقة مباشرة . . أما علاقته بمن يمثّلونه من الرؤساء فهي علاقة غير مباشرة .

٤ - العلاقات الفنية Technical Relations

تعنى العلاقة الفنية ، العلاقة التى توجد بين الرئيس ومساعدته الخاص أو مساعديه للتشاور فى شئون تتصل بالعمل ، وهذه العلاقة لا توجد إلا فى المستويات العليا للمنشأة حيث يحتاج المدير العام إلى مستشار خاص ، وتنحصر مسئولية المستشار فى مساعدة المدير الذى يلحق به ، وغالباً ما تتحدد منذ البداية طبيعة المسائل التى يرجع المدير إليه فيها لأخذ استشارته ، فيكون طابعها عاماً أو خاصاً . . وعلى المستشار أن ينفذ التعليمات التى تصدر إليه من رئيسه وليس له الحق فى إصدار أى نوع من التعليمات أو الأوامر . . وغالباً لا يكون له من المروءسين سوى سكرتير ، وإذا قضت الأوامر الصادرة إليه من رئيسه الاتصال بالأقسام المختلفة للمنظمة ، فينبغى ألا تتعدى هذه الاتصالات حدود البحث فى الدراسة ، لأنه ليس له على هذه الأقسام أى نوع من السلطة سواء أكانت مباشرة أو وظيفية .

تنظيم اللجان Committee Organization

تعتبر اللجان من الوسائل التى تستعين بها الإدارة فى أداء مهامها ، ويمكن القول أنه لا توجد وسيلة من وسائل الإدارة يتسع فيها المجال للأخذ والرد ، وتختلف عليها الآراء ، مثل وسيلة الاستعانة باللجان فى الأعمال الإدارية . إذ تبين من عديد من الدراسات أن بعض الشركات لا تؤمن بفكرتها . وأن بعض علماء التنظيم والإدارة ، كالأستاذ ر. س. ديفز R.C. Davis يرى فى اللجان أنها « نوع من التنظيم الاستشارى الممتاز ، وليس لها خصائص تنفيذية » .

“ Distinct type of staff organization ” having no “ line characteristics ” .

بينما يغالى البعض الآخر فى تحييد الأخذ بفكرتها Over do the idea

وقد تكون اللجان رسمية أو غير رسمية formal or informal وتعتبر اللجان رسمية إذا أنشئت كجزء من الهيكل التنظيمي الرسمي للمشروع وتحدد المهام التي تقوم بها ، وكذلك سلطاتها ، ويلاحظ أن معظم اللجان الدائمة التي توجد في مختلف المشروعات من هذا النوع . . أما اللجان غير الرسمية فهي تلك التي ليس لها مكان في الهيكل التنظيمي الرسمي للمنشأة ، وغالباً ما تشكل هذه اللجان بقصد الحصول على تفكير جماعي يتعلق بمشكلة معينة .

“ Group thinking on a particular problem ”.

وتتهم بعض الشركات وسيلة الاستعانة باللجان ، بأنها وسيلة غير مجدية . . فهي تسبب في تضييع الوقت ، وتعطيل العمل ، هذا فضلاً عن أنها خائفة لقوة الابتكار ومقللة للشعور بالمسؤولية ، كما وترى بعض الشركات . أن اللجان بدلا من أن تتخذ قرارات حاسمة وواضحة ، نراها تلجأ إلى إيجاد أنصاف الحلول ! . .

غير أنه من جانب آخر ، نرى بعض الشركات تقرر أن اللجان تعتبر وسيلة فعالة لتنسيق وجهات النظر ، وذلك إذا أحسن تكوينها وتنظيمها وتوجيهها . . ويرى فيها الأستاذ و. هـ. نيومان W. H. Newman مجموعة من الأشخاص . تشكل خصيصاً من أجل أداء بعض الأعمال الإدارية .

“ Group of people specifically designated to perform some administrative act ”.

وهناك من يرى أن ضرورات العمل تقتضي تنظيم لقاءات بين المدير والرؤساء الذين يعملون تحت إشرافه . . ومن هذه الضرورة ، يرون أن اللجان تتيح الفرصة لمثل هذه اللقاءات ، ويرون أنها أفضل من اللقاءات الرسمية ، حيث أن اجتماعات اللجان غالباً ما يسودها الطابع غير الرسمي

Informal meetings ، هذا فضلاً عن أن وقت المدير ثمين . . ومقابلته للرؤساء واحداً بعد الآخر : قد يكون فيها بعض المضيعة ، بينما لتائه معهم مجتمعين فضلاً عن اختصاره للوقت . فانه قد يسفر عن التقائهم مجتمعين ، التعرف على كثير من الأمور التي تعود بالصالح العام على المشروع .

وفيا يلي نورد بعض الاعتبارات التي نراها هامة وضرورية ، حتى يمكن للجان أن تحقق أهدافها .

١ - نطاق عمل اللجان :

تتم اللجان بمناقشة الحقائق التي تتعلق بموضوع معين ، وتبادل فيه وجهات النظر Exchange views . وينبغي حرصاً على وقت اللجان أن تقدم إليها كافة البيانات والمعلومات والإحصاءات التي تتطلبها ، وذلك حتى يتم تبادل وجهات النظر على أسس علمية تعتمد على الحقائق . . . وبذلك تتمكن من أن تصل إلى توصيات بناءة في الموضوع المعروض عليها .

كما وينبغي التأكد قبل تشكيل أى لجنة من اللجان : أن هناك حاجة ضرورية إلى إنشائها : وذلك لأنه في بعض الأحيان يوجد بالمنشأة هيئات فنية تستطيع أن تقوم بالدراسات اللازمة : وتقدم توصياتها .

وتعتبر اللجان عظيمة الأهمية لتحقيق الأغراض الآتية :

(أ) تنسيق وجهات نظر الأعضاء ونشاطهم .

(ب) تسهم في تقديم توصيات على أسس مدروسة للإدارة العامة ، والتي تستند إلى هذه الدراسات عند اتخاذ القرار النهائي .

(ج) يمكن الحصول عن طريق اللجان على آراء عدد كبير من الأشخاص الذين يتصفون بالكفاءة والقدرة .

(د) تعتبر بعض الشركات وسيلة اللجان جزءاً هاماً في نظام الرقابة الذى يحكم شئونها .

٢ - حاجة اللجان إلى هيئة مساعدة Auxiliary Agency

يتطلب حل المشاكل المعروضة على اللجان جمع كثير من البيانات والمعلومات ، وإذا وكل إلى أعضاء اللجان جمع هذه البيانات والمعلومات فإن ذلك يستغرق كثيراً من وقتهم ، هذا فضلاً عن أنه قد لا يوجد بين أعضاء هذه اللجان من يحسن القيام بهذه المهمة . فيقع غالباً على عاتق رؤساء اللجان وسكرتيريهما مهمة القيام بهذه المهمة إذا سمح لهم وقتهم بذلك ، حيث أن لديهم تبعات أخرى تتطلبها مهام وظائفهم .

ولتجنب هذه الصعوبات تلجأ بعض الشركات إلى تعيين موظف دائم للجنة تكون مهمته تدوين محاضر جلساتها كما يقوم بجمع وتحليل المعلومات ، ويعين له بعض المساعدين إذا كان العمل كثيراً .

وهناك طريقة أخرى ، هى تخصيص إدارة فنية تعمل كهيئة متخصصة تقوم بجمع الإحصاءات والمعلومات والبيانات واستخلاص النتائج ثم التقدم إلى اللجان بتوصياتها ، وترفع مع هذه التوصيات ملخصاً لكل ما قامت به من جهود ، ويكون على اللجنة بعد ذلك مناقشة هذه التوصيات واتخاذ قرار بشأنها .

وفى حالات أخرى كثيراً ما تقدم الأقسام المختصة كل ما لديها من بيانات ومعلومات وترفق معها وجهة نظرها بما تراه من مقترحات .

وتستخدم الطرق السابقة بقصد تيسير عمل اللجنة والحرص على وقت أعضائها من الضياع ، هذا فضلاً عن أن ذلك يمكن اللجنة من السرعة فى

العمل ، وتركيز وقتها في المناقشات المفيدة التي تعين على اتخاذ أحكام القرارات .

٣ - تحديد الوظائف والمسئوليات تحديداً واضحاً :

Well defined functions, Responsibilities.

تعتبر اللجان جزءاً لا يتجزأ من المنظمة ، وعلى ذلك فيجب أن يحدد التنظيم تحديداً واضحاً كل ما يتعلق بمركزها الحقيقي . وعلاقات اللجان بعضها ببعض : وعلاقات اللجان بأجزاء الشركة الأخرى . كما ويجب أيضاً تحديد وظائف اللجان وأهدافها ، وحدود السلطة لكل منها . مثل هذا التحديد والتوضيح له أهميته الخاصة ، نظراً لأنه كثيراً ما يحدث عند الاستعانة باللجان أن تحال عليها مشاكل كثيرة ، ويكون معظم هذه المشاكل بعيداً عن أغراضها . وعلى هذا فإن تحديد وظائف اللجان ومسئولياتها تحديداً واضحاً يضمن تركيز أعضاء اللجان لجهودهم في القيام بالأعمال التي أنشئت من أجلها .

٤ - حسن اختيار الأعضاء Well Chosen Members

تختار المنشآت أعضاء اللجان بحيث يمثلوا وجهات نظر معينة . غالباً ما تكون وجهة نظر أقسامهم ، وذلك لأن طبيعة عمل بعض اللجان تقتضى تمثيل وجهات نظر بعض الأقسام كما هو الحال في لجنة الإنتاج إذ يتطلب الأمر فيها معرفة وجهة نظر أقسام المبيعات والبحوث والإنتاج . ويتطلب الأمر في بعض اللجان الأخرى اختيار أشخاص تتوافر لديهم قدرات وصفات معينة ، كـ لجنة الرقابة مثلاً ، فإنها تتطلب أن يكون الأعضاء على جانب كبير من القدرة على التحليل ، والإلمام بمواضيع كثيرة ، وعدم التشبث بفكرة معينة . هذه الصفات قد تكون أكثر أهمية لهذه اللجان من اشتراك الأقسام .

ويحسن غالباً أن يكون عدد أعضاء اللجان في أقل الحدود الممكنة ، فمثلاً في حالة لجنة كلجنة الإنتاج المذكورة آنفاً يحسن أن لا يتعدى عدد أعضائها عن ثلاثة بالإضافة إلى سكرتير اللجنة .

ولكن إذا كان غرض اللجنة هو التنسيق العام فيجب أن يكون ممثلاً لكل من الأقسام الإدارية والتنفيذية الرئيسية .

ويعين رئيس المجلس أعضاء هذه اللجان ، وليس بنا حاجة إلى القول Neadless to say بأن الأعضاء يجب أن يختاروا بعناية ، مع التقدير التام للأغراض التي أنشئت اللجان من أجلها .

٥ - العمل السريع الحاسم Prompt Effective Action

إن الوسيلة التي تدار بها اللجان ، لها أثر هام على نجاحها ، وعلى وجه الخصوص إذا كانت اللجنة كبيرة كما هو الحال في بعض لجان التنسيق ، فإن حسن تنظيمها ، وإدارة اجتماعاتها يكون من الأهمية بمكان . وينتخب رئيس هذه اللجان عادة ليس فقط على أساس وظيفته ، بل أيضاً على أساس قدرته على الاحتفاظ بالمناقشة في الموضوع Keep discussion relevant وقدرته على تلخيص الآراء ، واستخلاص خير الأحكام من المناقشات .

ويتطلب العمل في اللجان ضرورة إعداد جدول أعمال قبل انعقاد جلساتها ، على أن يكون جدول الأعمال في متناول الأعضاء قبل الاجتماعات . وإذا قدمت اقتراحات يعتقد أنها معقدة بعض الشيء ، أو اقتراحات فنية ، أو اقتراحات يثار عليها بعض الخلافات ، فيجب أن يرفق بجدول الأعمال مذكرات أو ملخصات توضح الفكر ، حتى يتاح للأعضاء فرصة الدراسة للامام والمعرفة والتحليل ، والحصول على وجهات نظر معاونهم قبل حضور الاجتماع .

ويتيح إتباع هذه الطريقة الفرصة للأعضاء للتفكير في الموضوعات المطروحة عليهم والإدلاء بخير آرائهم فيها ، كما أن هذا الأسلوب يساعد على عدم تأجيل اللجان لحاجتها إلى البيانات ، أو اتخاذ قرارات سريعة غير مدروسة في بعض الأحيان .

وفي بعض الحالات الروتينية التي تشير فيها جقائق الموضوع بوضوح إلى احتمال اتخاذ قرار واحد One possible way of action فقد جرت العادة على أن يمرر الاقتراح على الأعضاء في مكاتبتهم لإمضائه ، وذلك دون الحاجة إلى دعوة اللجنة للاجتماع . وتسمى هذه الطريقة في الحياة العملية « بالموافقة بطريق المرور » .

اللجان العامة General Committee

هناك من يرى أن تنظيم الشركات الكبيرة يتطلب الاستعانة باللجان العامة الآتية :

١ - لجنة التنسيق : Co-ordination Committee

يوجد لكل شركة من الشركات مشاكلها الخاصة التي تتعلق بتنسيق مختلف أوجه نشاطها الإداري والتنفيذي ، مما قد يؤدي إلى وجود نقص في التنسيق . . وهذا يؤدي إلى الفوضى وبعثرة الجهود ، وقيام كل إدارة من الإدارات بعملها بصورة منفردة ، دون تفهم تام لاحتياجات وخطط ومشاكل الإدارات الأخرى . فثلا قد تنفذ إحدى الإدارات الخطط الخاصة بانتاج نوع جديد ، بينما تهمل التفاصيل الخاصة بتوزيعه وبيعه .

لذلك يستحسن ، بل يجب دائماً قبل اتخاذ قرار نهائي في أى اقتراح أو سياسة ، أن يتعرف رؤساء الإدارات من مديري الأقسام على النتيجة المحتملة

لهذا القرار أو هذه السياسة على أقسامهم . وتعتبر لجان التنسيق خير وسيلة لتحقيق هذه الأغراض .

وتقوم لجنة التنسيق بالوظائف الآتية :

(أ) تعطى آفاقاً واسعة من المعلومات ، ووجهات نظر متباينة للمستولين وذلك فيما يتعلق بالمقترحات أو السياسات المزمع وضعها موضع البحث ، لتكون مرشداً للإدارة العليا عند اتخاذ قرارها . هذه المقترحات والسياسات تشمل مسائل كثيرة منها ما قد يطرأ على نظام المرتبات والأجور من تغييرات ، كذلك السياسات التي تتعلق بالأفراد وصلاحيات طرق الرقابة المقترحة .

(ب) مناقشة وتنسيق خطط الإدارة ، وسياساتها وأهدافها حتى يكون لدى جميع الرؤساء المسئولين ومختلف الإدارات خطة رسمية واضحة وموحدة للعمل ، وتحديد لجنة التنسيق مقدماً مواعيد وكميات الإنتاج ، والتغيرات المزمع إجراؤها في نوعه ، كذلك التوسيعات الرئيسية في مختلف الإدارات ، ومدى نشاط المنافسين ونتائج الميزانية ، ووسائل زيادة الأرباح الصافية .

(ج) تقدر مدى الحاجة إلى تغيير سياسات وطرق الرقابة إلى غير ذلك من السياسات ذات الصبغة العامة ، مع عمل توصيات مناسبة للإدارة العامة كلما تطلب الأمر ذلك .

(د) تزود كل عضو من الأعضاء بمشاكل الإدارات الأخرى ، وبذلك تنسج وجهات النظر وفرص التنسيق .

ويندرج في عضوية لجنة التنسيق رؤساء الأقسام الإدارية والتنفيذية ،

حتى تكون جميع الأقسام الرئيسية ممثلة فيها ، وذلك نظراً لأن هذه اللجنة تعمل لصالح المنشأة بصفة عامة .

ونظراً لأهمية نطاق هذه اللجنة ، فإنها تزود بسكرتير دائم أو سكرتير يعمل بعض الوقت ، تكون مهمته تذكير الأعضاء بمواعيد اجتماعات اللجنة المنتظمة ، ومواعيد إرجاء الجلسات إذا ما طرأ ما يدعو إلى ذلك .

٢ - لجنة المهابا والأجور : Wage and Salary Committee

من أهم المواضيع التي تهتم بها مختلف أنواع المنشآت موضوع المهابا والأجور وطريقة معالجتها ، ونحن نجد في الحياة العملية بعض الشركات ترك للرئيس المختص أمر تقدير الأجر أو زيادته استناداً للتوصيات التي ترفع إليه ممن يهمهم الأمر ، وذلك لأن الرئيس نادراً ما يعرف الشخص موضوع الأجر ، أو الظروف التي تؤيد عدالة زيادته .

من أجل ذلك تكون بعض الشركات لجناً لمعالجة موضوع المهابا والأجور ، ويندرج في عضوية هذه اللجان معظم رؤساء الأقسام ، وفي حالات قليلة يكون من أعضائها عضو مجلس الإدارة المنتدب ، أو من ينوب عنه .

وسواء أخذت الشركات بمبدأ اللجان أم لم تأخذ ، فإن هذه الطريقة لا تسلم من النقد ، ذلك أن هؤلاء الرؤساء قد لا يستعملون سلطاتهم كما ينبغي أن يكون ، وينبغي على الشركات أن تأخذ بما تتطلبه الإدارة العلمية من ضرورة تحليل الوظائف والأعمال وتقديرها وترتيبها في وضعها المناسب ، والمعتقد أنه يمكن معالجة موضوع الأجور والمهابا على أسس موحدة وعادلة .

وتقوم لجنة المهابا والأجور بالوظائف الآتية :

(ا) إعادة النظر في سلم المرتبات والأجور طبقاً لما قد يكون قد جد من ظروف تتطلب ذلك .

(ب) تقسيم الوظائف الجديدة وترتيبها بحيث تتلاءم مع نظام المرتبات والأجور القائم .

(ج) إعادة النظر في جميع الطلبات التي تتعلق بشئون الأفراد .

(د) إعادة النظر في معدلات المرتبات والأجور في كل قسم ، للتأكد من مطابقتها لجداول الشركة الأساسية .

(هـ) الموافقة على التغيرات في مرتبات الأفراد *Changes in individual salaries* وذلك في نطاق حدود معينة .

ويفضل دائماً أن يكون عدد أعضاء مثل هذه اللجنة في أقل الحدود الممكنة وأن يرأسها مدير المنظمة نظراً لموقفه المحايد ، ومعرفة بوجهة نظر الشركة العامة ، والوظائف وقيمتها وأن يكون العضو الثاني المفيد في هذه اللجنة هو مدير المستخدمين نظراً لمعرفته بالموظفين ، وإلمامه بوجهة نظر الشركة العامة ، هذا فضلاً عن سهولة حصوله على التقارير الخاصة بالموظفين . أما العضو الثالث والأخير فيجب أن يكون رئيس القسم أو الإدارة التي ينظر في شئونها .

ويلاحظ أن اللجنة تمنح سلطات في نطاق حدود معينة تقرره ، وإذا حدث ولم تتفق اللجنة على رأى ما معروض عليها ، فيجب أن يعرض الأمر على سلطة أعلى لاتخاذ قرار بشأنه .

٣ - لجنة الخصصات : *Appropriations Committee*

يعتبر موضوع مراقبة المصروفات الرأسمالية وغيرها من المصروفات الضخمة من الموضوعات المهمة التي تكون فيها اللجان منتجة ، وتلجأ شركات

كثيرة إلى استخدام « ميزانية تقديرية » سنوية للمصروفات الرأسمالية ، لتحديد المبلغ الإجمالي الذى تصرفه الشركة على التحسينات الأساسية الرأسمالية أثناء السنة ، مع بيان المبالغ الإجمالية الخاصة بكل إدارة من الإدارات .

وقبل البدء فى تنفيذ مشروع يعمل له تحليل كامل للتأكد من ضرورته ويعهد إلى لجنة خاصة يطلق عليها لجنة المخصصات ، ومهمة هذه اللجنة إجراء تحليلات كاملة لأى مشروع قبل البدء فى تنفيذه للتأكد من سلامته ، هذا بالإضافة إلى مهمتها فى الرقابة على هذه المشروعات .

وتقوم لجنة المخصصات بالوظائف الآتية :

(أ) تجميع مفردات الميزانية السنوية للمصروفات الرأسمالية وذلك من واقع ما تطلبه مختلف الأقسام من إنشاءات حديثة وطبقاً لتقديراتها وتقسيم المشروعات وترتيبها بحسب أهميتها ، وعرض الأمر على سلطة أعلى للموافقة عليها من حيث المبدأ .

(ب) إعادة النظر فى الطلبات المقدمة من الإدارات المختلفة لإدراج مبالغ خاصة فى الميزانية ، ويتطلب هذا تحليل كل مشروع تحليلاً كاملاً مع النظر بعين الاعتبار إلى مدى الحاجة إليه .

(ح) الموافقة على إدراج طلبات التخصيص السليمة فى الميزانية ، ما دامت هذه الطلبات فى حدود السلطة المقررة للجنة وغالباً ما تحول الإدارة العامة لهذه اللجنة سلطة إدراج بعض المشروعات فى الميزانية إذا لم تتعد قيمتها حداً معيناً .

(د) توصى بإدراج بعض المشروعات التى لم تتضمنها الميزانية ، كذلك تقدم توصياتها للإدارة العامة بشأن تنفيذ بعض المشروعات

السليمة التى تتطلب اعتمادات كبيرة ، ولا يكون فى سلطة اللجنة إدراجها فى مشروع الميزانية .

ولا يندرج فى عضوية هذه اللجنة إلا من تكون هناك حاجة ماسة إلى رأيه ككبير المهندسين Chief Engineer نظراً لقدرته الفنية التى تمكنه من الحكم على مدى سلامة خطة الإنشاءات المقترحة ، والخبير المحاسب وذلك لمعرفة وجهة نظره فيما يتعلق بالناحية المالية والاقتصادية ، وعلى الأخص معرفة مدى كفاية الأموال الموجودة لدى المنشأة لتنفيذ المشروعات المقترحة والوقت الملائم لتنفيذها .

كذلك يندرج فى عضويتها مدير التنظيم والرقابة على التكاليف Director of organization and Cost-control وذلك للانتفاع بوجهة نظره فيما يتعلق بالحد من التكاليف وكذلك رئيس القسم المختص الذى يلزم وجوده لعرض خطته والتأكد من أن جميع العوامل قد أخذت فى الاعتبار All factors are given consideration

ويمكن للجنة أن تستدعى آخرين لحضور اجتماعاتها إذا كان لرأيهم وزن كبير ، كاستدعائها مثلاً لمدير البحوث .

ومما يدعم هذا الإجراء وجود هيئة تحليلية Analytical Agency يرأسها غالباً رئيس اللجنة نفسه ، ويكون على جانب كبير من الكفاية والدقة والقدرة على التحليل ، وتقوم هذه الهيئة التحليلية بإعادة النظر فى جميع المقترحات وتحليلها . وبذلك تيسر على اللجنة عملها ، إذ تسترشد بما تقدمه لها هذه الهيئة من بحوث وتحليلات .

٤ - لجان الإنتاج : Products Committee

من الأمور الضرورية في كل شركة ، الاهتمام بتنسيق وجهات نظر أقسام المبيعات والإنتاج والبحوث ، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالتغيرات في نوع الإنتاج Line of Products هذا بالإضافة إلى تحرير الإدارة العليا من ضرورة الموافقة على كل تغيير في الإنتاج مهما كان هذا التغيير طفيفاً . لذلك كان من المنطقي وجود هيئة تتصف بالكفاية والقدرة ، وتأخذ على عاتقها تحليل وتبسيط نوع الإنتاج Simplifying the line of products ، وتهدف هذه الهيئة من وراء ذلك إلى أن تكون الشركة في مركز أقوى من ناحية المنافسة ، ومن ناحية القدرة على تحقيق الأرباح .

ويعتبر تكوين لجان للإنتاج هو الحل المنطقي المقبول لسد جميع هذه الاحتياجات .

وتقوم لجان الإنتاج بالوظائف الآتية :

(أ) تعتبر لجان الإنتاج مسئولة عن إعادة النظر في نوع الإنتاج وتحليله لاستبعاد الأحجام والمنتجات غير المربحة والبنود عديمة النفع أو غير المنطقية .

(ب) تعيد النظر ، وتقوم باعداد البرامج والبحوث التي تستهدف الاحتفاظ بنوع المنتجات على صورة ملائمة لحاجة السوق .

(ح) العمل على إضافة منتجات جديدة إلى نوع الإنتاج والنظر في كل ما يتعلق بالعلامات التجارية والعبوات والماركات المسجلة آخذة في الاعتبار تكاليف الإنتاج وإنجاءات السوق ، واحتمالات الربح والمنتجات المنافسة .

وغالباً ما يندرج في عضوية هذه اللجان ثلاثة أعضاء ، هم رؤساء أقسام البحوث Research ، والصنع Manufacturing والمبيعات Sales ويكون مدير البحوث عادة هو رئيس اللجنة .

وغالباً ما تعتبر سلطة اللجنة نهائياً في حالة الموافقة الإجماعية للأعضاء الثلاثة .

٥ - لجنة الأفراد (الموظفين) : Personnel Committee

يترك اختيار وتعيين الموظف للوظائف الرئيسية في كثير من الشركات الأمريكية للمراحل التي تملك السلطة العليا في الإدارة التنفيذية . فمثلاً رؤساء العمال يجب أن يوافق على تعيينهم مدير المصنع ومراقب الآلات . وقد يكون الأخذ بمثل هذه الطريقة ذو أثر فعال إذا استخدمت الوسائل التي تؤكد تعيين المتفوقين من المرشحين .

• ولكن المعتقد أن اتباع مثل هذه الطريقة ، غالباً ما يجعل مدير المصنع مثلاً يقصر اهتمامه في الترشيح للوظيفة الحالية على عمال القسم الذي به المكان الخالي ، وقد يؤدي ذلك إلى استبعاد أشخاص أكثر كفاءة Beter qualified .
تتطلبون إلى هذه الوظيفة من الأقسام الأخرى .

كما وأن اتباع مثل هذه الطريقة قد يشوبها عيب آخر وهو احتمال صدور قرار التعيين متأثراً بالاعتبارات الشخصية القائمة على التحيز Prejudice .

من أجل ذلك لجأت كثير من الشركات الأمريكية إلى إنشاء هيئة محايدة Disinterested Agency يقع على عاتقها مهمة فحص طلبات المتقدمين والتعرف على مؤهلاتهم وكفائاتهم قبل اتخاذ إجراءات الاختيار والتعيين .

وتقوم لجنة الأفراد بالوظائف الآتية :

(١) تستلم من الرئيس المختص ترشيحاته الأولية Preliminary Nominations وهي تشتمل على أسماء الأشخاص الذين يعتقد أنهم صالحون للوظيفة الحالية .

(ب) تدرس بعناية مؤهلات وخبرات هؤلاء الأشخاص ، لتحديد ما إذا كانت تتوافر لديهم مطالب الوظيفة Requirements of the job

(ج) تقترح أشخاص آخرين أكثر كفاية إذا كان لديها مثل هؤلاء الأشخاص .

(د) تزود الرئيس المختص بأسماء المتقدمين الذين تنطبق عليهم المواصفات التي توهمهم للالتحاق بالوظيفة ، وعليه أن يجرى اختياره النهائي من بينهم .

(هـ) تقوم مقام الهيئة المحايدة في تقدير المؤهلات للمراكز الإدارية والتنفيذية المهمة في الشركة .

وغالباً ما يندرج في عضوية هذه اللجنة ثلاثة أشخاص ، وهم مدير الأفراد الذي يرأس اللجنة ، وذلك لمعرفة الأفراد ، ووجهة النظر العامة للشركة ، وسهولة حصوله على تقارير الأفراد وتحليلها . والعضو الثاني في اللجنة هو مدير الشركة نظراً لمعرفة الصحيحة لما تحتاج إليه الوظيفة من خبرة وإلمام . والعضو الأخير هو رئيس القسم المختص الذي يهتم بالتعيين .

وتقتصر مهمة اللجنة على إصدار رأيها فيما يتعلق بمدى توافر المؤهلات اللازمة فيمن يرغبون في الالتحاق واستبعاد أولئك الذين لا يصلحون . وفي مثل هذه الأحوال تكون هناك أسس سليمة يعمل على هديها رؤساء الأقسام

الذين يملكون سلطة التعيين في حدود مرتبات معينة ، أما التعيينات التي فوق هذه الحدود فيلزم لإقرارها موافقة الإدارة العامة .

٦ - لجنة المعاشات : Pension Committee

تكون بعض الشركات لجناً لإدارة خطط المعاشات . وتقوم مثل هذه اللجان بالوظائف الآتية :

(أ) تفحص وتعيد النظر في جميع حالات المعاشات وجميع مكافآت الاستغناء ، وما تقدمه الشركة من منح ومساعدات .

(ب) اتخاذ قرار نهائي في جميع الحالات التي تعرض عليها وتقع في نطاق السياسات القائمة .

(ح) تعرض على اللجنة في بعض الأحيان حالات تعتبر جديدة بالنسبة إليها نظراً لعدم وجود حالات مماثلة ، وفي مثل هذه الأحوال يكون على اللجنة أن ترفع توصياتها في هذا الشأن للإدارة العامة لتقرر ما تراه .

وغالباً ما يندرج في عضوية هذه اللجان ثلاثة أشخاص : أحدهم مدير قسم المعاشات والمساعدات وهو الذي يرأس اللجنة ، وهو بحكم وظيفته يعاونه موظفوه الذين يحققون الحالات ويجمعون البيانات ، ويجرون التحليلات الأولية ، ثم يقدمون إليه التوصيات . والعضو الثاني هو مدير الأفراد (الموظفين) نظراً لمعرفته وإلمامه بسياسات الشركة ووجهة نظرها . أما العضو الثالث فهو رئيس القسم أو الإدارة المختصة التي يكون موظفها موضع الاهتمام .

ومما ييسر على هذه اللجنة القيام بعملها ، أن موظفي إدارة المعاشات

والمساعدات يعاونون مدير إدارتهم ، ويقدمون إليه في الوقت المناسب البيانات والقوائم التي لديهم عن الموظفين الذين سيتقاعدون Employees eligible for retirement والحالات التي تكون في حاجة إلى مساعدات .

وتعتبر قرارات اللجنة نهائية في الحالات التي تنطبق عليها السياسات الموضوعة القائمة . وهذه الوسيلة تتحرر الإدارة العليا من تفاصيل الحكم في كل حالة ، وتكتفى بالنظر فقط في الحالات التي لم يسبق عرضها عليها . وقد أوضحنا أنه في مثل هذه الحالات الأخيرة تعرض مقترحات اللجنة على الإدارة العليا مرفقة بالتوصيات ، مع بيان يتضمن تحليلات شاملة لكل ما يتعلق بهذه الحالات فإذا أصدرت الإدارة العليا قراراتها في هذا الشأن ، فإن اللجنة بعد ذلك تهتدي بها إذا ما عرضت عليها حالات مماثلة في المستقبل .

اللجان الخاصة : Special Committees

تظهر في كثير من الأحيان حالات جديدة أو مواقف جديدة تتطلب آراء مجموعة من الأشخاص من المتخصصين ذوي القدرة والكفاءة . ففي مثل هذه الحالات يمكن تعيين لجان خاصة للنظر فيها ، على أن يراعى دائماً أنه لا يدخل في نطاق عمل هذه اللجان جمع البيانات والتفاصيل التي تتعلق بهذه الحالات ، بل يجب أن يعهد بذلك إلى هيئة فنية "Staff agency" وتقدم هذه الهيئة الفنية إلى اللجان جميع البيانات والتفصيلات والتحليلات التي تيسر عملها وإصدار ما تشاء من قرارات أو توصيات .

ويجب حل اللجان الخاصة بمجرد تحقيق أغراضها ، والذي يملك سلطة حلها هي الجهة التي أصدرت قرار تكوينها .

انتشار استخدام اللجان : The widespread use of committees

وقبل أن نختتم بحثنا عن تنظيم اللجان ، والاستعانة بها كوسيلة من وسائل الإدارة ، يهمننا أن نوضح أن هذه الوسيلة منتشرة على نطاق واسع في مختلف أوجه النشاط الإنساني ، سواء أكان حكومياً ، أو صناعياً ، أو تجارياً ، أو عسكرياً ، أو خيرياً ، أو ثقافياً . . أن المتبع لنشاط المجالس التشريعية في أى مجتمع من المجتمعات ، يجد فيها عدداً كبيراً من اللجان الدائمة والخاصة ، والمتبع لنشاط مجلس الوزراء يجد أن المجلس يقسم نفسه إلى عديد من اللجان التي يتخصص كل منها في موضوع من الموضوعات . . وهكذا معظم التنظيمات التي تهتم بمختلف أوجه النشاط الإنساني .

وتكوين اللجان يصل إلى قمته في المنشآت التعليمية ، حيث تلجأ الكليات في الجامعات الكبيرة ، غير منها على الحرية الجامعية إلى تكوين أعداد كبيرة من اللجان ، تستهدف من ورائها تطوير قوة المدير التقليدية ، وقوة رؤساء الجامعات والعمداء . . وعلى هذا فإنه يوجد في إحدى الجامعات الكبيرة أكثر من ثلاثمائة لجنة دائمة تشارك في الإدارة ، أو تنصح فيما يتعلق برسم السياسات . . هذه اللجان تمتد من المجلس الأعلى للجامعات . . إلى لجان الميزانية ، واللجان الرقابية والتنسيقية وشئون الخريجين ومصالح الجامعة ونظم الامتحانات .

وفيما يلي النص :

" In educational enterprises, the committee form reaches its ultimate when faculties of great universities, jealous of academic freedom and distrustful of the power of the manager, traditionally circumscribe the power of presidents and deans with a myriad of committees. Thus in one large university, more than three hundred standing committees share in the administration or advise on policy. Such committees range

from the importance of the academic senate and the budget committees to control committees, coordinating committees, and committees on alumni records, university welfare, and maintenance of order in examinations”.

وأخيراً ، فإن هناك تأكيد على ضرورة بذل الجهود لنجاح أعمال اللجان ، وأنه ينبغي دائماً التساؤل . . هل التكاليف التي ستصرف على هذه اللجان ، تعادل الفوائد التي ستتحقق من وراء إنشائها ؟ .. فما لا شك فيه أن الهدف من إنشاء اللجان ، هو تحقيق مكاسب عن طريق الخبرة والعمل الجماعي المنظم ، وأن مثل هذه المكاسب المتوقعة تحقيقها ، من المتعذر إدراكها عن طريق الجهد المنفرد لأحد الأشخاص .

إن هؤلاء الذين يتحملون مسئولية تحقيق تنظيم كفاء ، ينبغي عليهم أن لا يفضوا أبصارهم عن الحقيقة التي تعني . . أنه يمكن تبرير إنشاء اللجنة في حالة واحدة فقط . . هي : إذا ما كانت التكاليف التي تحملها من أجل العمل الجماعي ، قد تحققت في مقابلها نتائج ملموسة ، وغير ملموسة .

وفيما يلي النص :

“ Those-who bear the responsibility for efficient organization must never over look the fact that the committee can be justified only if the often considerable costs of group action are definitely offset by tangible benefits ”.

التنظيم غير الرسمي

Informal Organization

يقول « هاتمان وهيلجرت » فيما يتعلق بالتنظيم غير الرسمي ما يلي :
يتواجد التنظيم غير الرسمي حيث توجد اتصالات متكررة بين الأشخاص ،
وذلك على الرغم من أن هذه الاتصالات التي تتم ، قد لا تستلزمها مقتضيات
هيكل التنظيم الرسمي ، وهذه الاتصالات قد تتم بصورة عرضية وغير
مقصودة من خلال أوجه النشاط المنظم ، أو قد تنبع من خلال عمل الأشخاص
أو رغبتهم في أن تقبلهم الجماعة ، ويصبحون جزءاً منها .

وفيما يلي النص :

“ An Informal Organization exists where people are in frequent contact with each other, although their relationships are not necessitated by formal organizational structure. Their contacts may be accidental or incidental to organized activities, or they may develop from personal preferences or desires to be accepted and part of a group ”.

ويرى جميع علماء التنظيم والإدارة تقريباً ، ضرورة الاعتراف بتواجد
التنظيمات غير الرسمية في مختلف المشروعات ، وهذا الاعتراف يستهدف
بالدرجة الأولى بذل الجهود من أن تتوافق جهود هذه التنظيمات غير الرسمية
مع جهود التنظيمات الرسمية ، وبذلك تزداد التنظيمات الرسمية قوة وقدرة
وفاعلية .

وينبغي الاعتراف أن الهيكل التنظيمي الرسمي بما يمثله من تدرج
للمستويات ، وتنظيم السلطات ، ليس بالضرورة هو الذي يتم النشاط من

خلاله وفقاً للنظم والقواعد المعمولة . . فالحقيقة أن الإنسان ككائن حي له ميوله ورغباته وقدراته ومشاعره وإحساساته ، وهو يتفاعل مع البيئة التي يتواجد ويعمل فيها ، ويكتسب منها مجموعة من العادات السلوكية التي قد لا تتفق بالضرورة مع دليل الهيكل الرسمي الذي يشرح مختلف الأوضاع داخل المنظمات ، ليرشد القوى العاملة على أن تسير في عملها بهدى من هذا الدليل الرسمي .

وبما لا شك فيه أن الإنسان ككائن حي ، قد تكون له ميوله الخاصة ، ورغباته الخاصة ، وتطلعاته الخاصة ، وهو في سعيه نحو تحقيق هذا كله . . قد يجد أن الهيكل التنظيمي الرسمي بأوضاعه القائمة لا يحقق له ما يريد . . حينئذ يستشعر أن هناك تناقضاً بين أهدافه الخاصة ، وأهداف المشروع . . فيحدث في نفسه نوع من الصراع الداخلي ، هذا الصراع الداخلي يقوده إلى التفكير في إيجاد حل يتفق مع صالحه الخاص . . حل تستقر معه شخصيته وتتوازن . . وهو في سعيه هذا قد يجد من يتفق معه في الرأي ، وذلك من خلال اتصالات العمل التي تتم والتي تحكمها مقتضيات العمل الوظيفي . .

كما وأن هناك فرصاً للاتصالات غير الرسمية كثيرة ، كما هو الحال إذا ما كانت هناك فترات للراحة يتناول فيها الجميع شيئاً من المشروبات ، أو وجبات خفيفة . . أو في ساعات الغذاء ، أو أثناء تجمعهم في الصباح للذهاب إلى المصانع إذا كانت هذه المصانع بعيدة عن المدن وتيسر للعاملين فيها مهمة الانتقال . . وكذلك يرى البعض أن هناك فرصاً أخرى متاحة في نطاق أوجه النشاط الرياضي الذي يمارسه المشروع ، فغالباً ما نجد في هذه الحالة أنواعاً من الاتصالات تتم بين الرئاسات على اختلاف وتدرج مستوياتها وبقية العاملين . بحيث تتم هذه الاتصالات بعيداً عن الخط الرسمي للسلطة ، وفي

جو ودى يسمح بايجاد علاقات تتسم بطابع الود والصدقة ، الأمر الذى يسمح بايجاد أنواع من التقارب ما كان يمكن أن تحدث وفقاً لأساليب الاتصال الرسمية . :

هذه الاتصالات ، وما ينجم عنها من تقارب ، غالباً ما تنتهى إلى خلق علاقات شخصية قوية ، ثم إيجاد نوع من الترابط بين أصحاب العلاقات داخل التنظيم . . هذا النوع من العلاقات والترابط هو ما نطلق عليه التنظيم غير الرسمى .

العلاقة بين التنظيم الرسمى ، والتنظيم غير الرسمى :

Interrelationship of Formal and Informal Organization

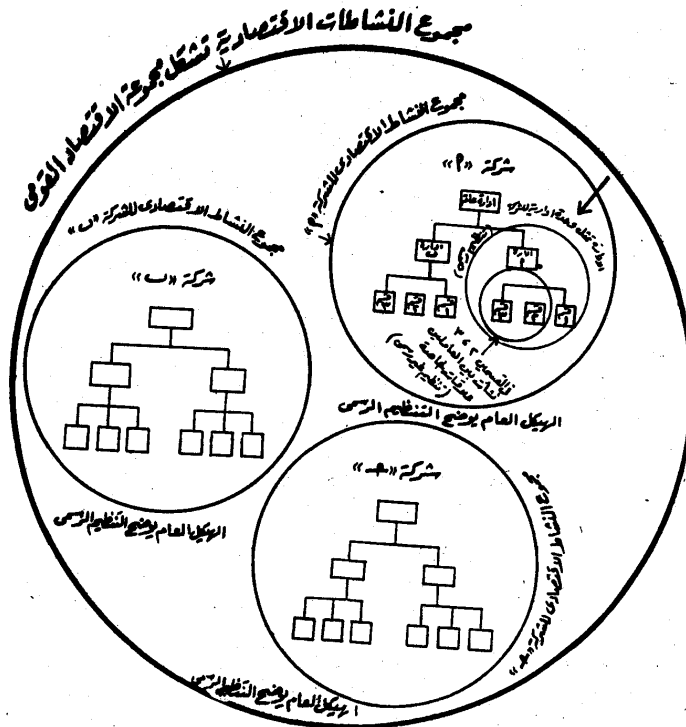
يرى العالم « تشستر بارنارد » أن التنظيم الرسمى يسبق بالضرورة التنظيم غير الرسمى ، وعلى هذا الأساس . . فان التنظيم غير الرسمى ، يحدث بعد فترة من إنشاء التنظيم الرسمى :

Informal association necessarily precedes formal organization.

كما ويرى أنه شيئاً طبعياً أن تخلق التنظيمات الرسمية : تنظيمات أخرى غير رسمية ، هذه التنظيمات الأخرى غير الرسمية يصعب تصورها ، وتضمينها فى الدليل التنظيمى ، لأنها تعتبر قواعد غير مكتوبة للسلوك الإنسانى Unwritten rules of organizational conduct كما ويرى أنها تنبثق من الحاجة إلى تعلم الأساليب التى تمكن الفرد من الوصول إلى ما قد يفره ! .

The necessity for "learning the ropes".

والإنسان فى سعيه من أجل تحقيق بعض المغريات التى تراوده ، قد يكون على استعداد لأن يلتقى مع هؤلاء الذين يتصور أنهم قادرون على أن يسهموا فى تحقيق بعض رغباته أو طموحه وآماله . . ومن هنا نجد حدوث مثل هذا الالتقاء الذى يتم على



ويعطى علماء التنظيم والادارة إهتماماً كبيراً لموضوع التنظيم الرسمي ، والتنظيم غير الرسمي . . وضرورة استخدام الأساليب التي تمكن من توجيه نشاط المنظمات غير الرسمية بحيث تكون في خدمة التنظيم الرسمي ، لإحداث التفاعل الذي يوحد القوى العاملة والاتجاه بها نحو تحقيق الأهداف الرسمية للمشروع .

صور متعددة فقد يتم على صورة رأسية . . كأن يلتقي من هم في مستوى واحد مع رئيس أعلى هم . . أو يتم على صورة أفقية ، كأن يلتقي اثنين أو أكثر من أفراد القوى العاملة في نطاق مستواهم الإداري ، أياً كان هذا المستوى ، أو قد يكون الالتقاء عشوائياً random وهذا قد يحدث نتيجة للمصادفات ، كالاتقاء في مباريات رياضية ، أو الاشتراك في عمل ترويجي ينبثق من نشاط القوى العاملة في المشروع . . الخ .

وقد يحدث في بعض التنظيمات أن ينبثق من بين القوى العاملة من يشتهر بقوة الشخصية ، والقدرة القيادية ، ويستطيع تجميع العاملين حوله ، وحينئذ ، تكون هناك قيادتان واضحتان ، القيادة الرسمية المعلنة . . والقيادة غير الرسمية الواضحة ، وغالباً ما تتعارض القيادتان ، الأمر الذي ينتج عنه وجود تنظيمات غير رسمية تعرف بالقيادة الميثقة منها ، وذلك في نطاق التنظيم الرسمي ، الذي يعين الرئاسات في كل إدارة من الإدارات .

وقد يحدث أن يقرب أحد الرؤساء بعض المروسين إليه ، ويستشيرهم في كثير من الأمور ، وغالباً ما يكون هؤلاء الموظفين المقربين الحق في مقابلة الرئيس في أي وقت وفي أي لحظة ، بغض النظر عن الإجراءات التي يضعها الرئيس من أجل مقابلاته ، وهؤلاء يكون لهم تأثير قوى على ما قد يصدره الرئيس من قرارات ، ولذلك غالباً ما يدور بين القوى العاملة همس كثير من أن هؤلاء هم الرؤساء الحقيقيون . . ويطلقون عليهم « الرجال خلف العرش » !! ..

“The Men Behind the Throne” .

بعض مخاطر التنظيم غير الرسمي : Some Dangers of the Informal Organization :

تبين لنا أن التنظيم غير الرسمي ، كثيراً ما ينشأ نتيجة لدوافع مصلحية

تتعلق بما يجيش في نفوس الأفراد ، بل إن العالم « س. أرجيرس C. Argyris يرى أن التنظيم غير الرسمي ينشأ نتيجة لوجود تناقض أساسي بين متطلبات الشخصية الإنسانية النامية ، وبين الخصائص التي على أساسها تم تكوين التنظيم الرسمي .

والمعتقد أنه إذا حدث التنظيم غير الرسمي ، نتيجة لوجود مثل هذا التناقض ، فإن الآثار المترتبة عليه ، تكون في غاية الخطورة على المشروع ، ذلك أن مثل هذا التنظيم غير الرسمي قد قد يدين بشعار « الغاية تبرر الوسيلة » . . ومن هنا ، يكون هناك احتمال في استخدام أساليب غير شريفة يترتب على الأخذ بها الإضرار بالمشروع . . ولعل عالم التجارة الذي تسوده المنافسة الشريفة وغير الشريفة ، كقيل بأن يوضح لنا ، أن المنافسين غير الشرفاء على استعداد لأن ينفذوا إلى داخل المشروع عن طريق شراء بعض الأشخاص الأقوياء ، الذين يستطيعون أن يجمعوا حولهم بقية العمال . . ثم استخدام بعض المواقف المعينة ، وانتهازها لتحقيق أهدافهم في إضعاف المشروع ، لكي يخلو السوق أمامهم ويحققوا أهدافهم . ومن المعروف أن هذه الأهداف تتحقق على حساب المشروع ، وجميع العمال ، ولا يهم أصحاب الأهداف غير المشروعة أن ما حققوه قد تم على حساب العائلات أو إضعاف الاقتصاد القوي .

من هنا ينادى خبراء التنظيم والإدارة ، بضرورة استخدام الأساليب التي تمكن من الاعتراف بالتنظيات غير الرسمية ، ووضعها في خدمة التنظيم الرسمي ، بحيث يتناسقان ويصبحان قوة دافعة تسير في اتجاه واحد . . هو تحقيق التماسك من أجل خدمة أهداف المشروع . . ويقول « تشستر بارنارد » في هذا الشأن : « استخدام أساليب من شأنها الحفاظ على شخصية الفرد ضد تأثيرات أساليب التنظيم الرسمي التي تميل إلى إضعاف وتحطيم شخصيته » .

" Means of maintaining the personality of the individual against certain effects of formal organizations which tend to disintegrate personality."

التنظيم الماسدى :

لعل من الأهمية بمكان أن نوضح ونحن نتناول موضوع التنظيم ، أنه يتناول الجوانب المادية مع تناوله للنشاط الإنسانى ، ونحن جميعاً نذكر أن « هنرى فايول » أشار فى مبادئه الإدارية إلى الترتيب الاجتماعى الذى يستهدف وضع الشخص اللائق فى المكان اللائق . . كما أشار أيضاً إلى الترتيب المادى ، الذى يستهدف تجنب ضياع المواد الأولية . . ولا يكفى فى تحقيق ذلك وضع كل شئ فى مكانه المخصص بشكل مرتب ، بل يجب أيضاً أن يختار هذا المكان بعناية بحيث يمكن للمنشأة أن تزاوّل نشاطها بأعلى قدر ممكن من اليسر . . ومن هذا المنطلق ، ينبغى لتحقيق التنظيم الأمثل فى المشروعات أن يتم تنظيم وتنسيق الموارد البشرية والمادية ، وحتى نلقى ضوءاً على هذا الموضوع ، نوضح أنه عند تنظيم مصنع من المصانع ، فانه مع القيام بمقتضيات تنظيم أوجه النشاط الإنسانى ، فانه يراعى أيضاً تنظيم إداراته بحيث تيسر أداء العملية الصناعية بأعلى قدر من الكفاءة . . وفيما يلى نورد مثالا لتنظيم إدارات مصنع نقلا عن الأستاذ الكبير المرحوم « محمد كامل الحارونى » فى مؤلفه القيم بعنوان « التكاليف الصناعية وإدارة المصانع » .

تصميم إدارات المصنع :

لتصميم إدارات المصنع يجب معرفة العناصر التى تتكون منها السلعة المراد صنعها . . فمعرفة هذه العناصر لا تحدد الإدارات التى يتطلبها العمل فقط ، ولكنها ترشد أيضاً إلى مواقعها ومساحة كل منها . . فالمواد المستعملة والعمليات الضرورية اللازمة لتحويلها إلى سلعة مصنوعة هى أساس التصميم ، ومن أجل ذلك يجب تحليل كل سلعة إلى عناصرها الأولية .

وصنع أية سلعة يتطلب عادة كثيراً من مادة معينة وقليلاً من مواد أخرى مختلفة . . فصناعة الآلات تحتاج إلى قدر كبير من المعادن وقدر قليل من الجلود والأخشاب ونحوها . . وكذلك صناعة النسيج القطن تقوم على الأقطان ولكنها تحتاج إلى مواد كيميائية أخرى .

وعند تحليل السلعة إلى عناصرها الأولية ، يبحث أولاً الأمر كل عنصر من تلك العناصر على حدة ، ليرى ما إذا كان الأحسن للمنشأة أن تشتريه جاهزاً ، فلا تعد له الآلات الضرورية لصنعه ، أو تقوم هي بصنعه ، فتختار ما يلزم لذلك من الآلات . . ويدخل المصممون في تقديرهم المكان اللائق لوضعها .

فعدد الأقسام في المصنع متوقف على ما يتقرر إنتاجه داخلياً من عناصر السلعة ، ومن أسباب تقرير ذلك :

١ - النوع : فقد تتطلب عملية الصنع أن يكون العنصر على درجة معينة من الجودة أو بطراز Design معين لا يتيسر الحصول عليه من الخارج .

٢ - المساحة : فقد تكون مساحة المصنع محدودة لا تتسع لقيام قسم لإنتاج عنصر بعينه ، أو قد يرى أولاً الأمر أن من الأفضل للمنشأة أن تقام على تلك المساحة المحدودة أقسام أخرى أكثر فائدة وأعظم ربحاً .

٣ - الكمية : فلكي يقوم قسم خاص بإنتاج العنصر داخلياً ، يجب أن تكون الكمية اللازمة من الضخامة بحيث تبرر المصروفات التي يتطلبها العمل ، إلا إذا أريد أن يباع من هذا العنصر للغير ، وهذا أمر كثيراً ما يسبب اضطراباً في العمل لأسباب منها :

(١) احتمال تضارب المواعيد المحددة التسليم للغير مع حاجة العمل .

(ب) احتمال عدم كفاية ما ينتج لسد الطلبات الخارجية وطلبات المصنع في نفس الوقت .

٤ - التكلفة : يكون شراء المادة من الغير أرخص من صنعها داخلياً ، وذلك لتخصص الغير منذ أمد طويل وإنتاجها هناك على نطاق واسع لتغذية أسواق كبيرة .

٥ - الكفاية : فقد لا يتيسر للمنشأة استخدام الفنيين اللازمين لمباشرة صنع المادة موضع البحث .

٦ - نظام العمل : فقد يتطلب العمل إدارات وأقسام لا بد من وجودها لضمان الوصول إلى نتائج طبية من الناحية الفنية والاقتصادية . . ومن تلك الأقسام النظامية :

(١) الفحص Inspection : فما لا نزاع فيه الآن أن فحص ما يتم صنعه ضروري للتأكد من قيام أقسام الإنتاج بواجبها كاملاً . . وما يلاحظ أن المصانع القديمة التي لم تعرف نظام الفحص من قبل عادت فاستخدمت هذا النظام وقدرت فوائده .

ومن المهم عند بحث هذا النظام معرفة ما إذا كان الفحص سيتم أثناء العمل في أقسام الإنتاج نفسها، أم أن كل ما ينتج ينقل إلى قسم خاص ليختبره الفاحصون .

(ب) المخازن : ويجب لتصميمها مراعاة اعتبارات كثيرة منها :
١ - ما إذا كانت المواد الخام ترد بكمية جزافية أم أن المنشأة ستسير بخصوصها على نظام الحد الأدنى والحد الأقصى Minimum and Maximum Basis الأول يستلزم مساحة أكبر من النظام الثاني .

- ٢ - ما إذا كانت العناصر التي يتم صنعها تنقل إلى « قسم الفحص »
 فيطلب الأمر بناء مخزن البضاعة تحت التشغيل ، أو يتم
 فحصها أثناء الصنع في أقسامها وترسل مباشرة بعد ذلك إلى
 قسم المرحلة التالية للصنع فلا يحتاج الأمر إلى مخازن خاصة
 لها ، ولكن يحتاج إلى بعض وسائل للحفظ Storage Facilities
 ٣ - إذا كانت العناصر التي يتم صنعها تجمع أولاً فأول ، أم أنها
 تخزن مبدئياً في مخزن خاص بعد فحصها .

(ح) الأدوات والعدد الصغيرة Tools : تحتاج الأقسام المختلفة باستمرار
 إلى إصلاحات وتجديدات كثيرة ومتباعدة يلزم لإتمامها كثيراً
 من العدد والأدوات الصغيرة . . فلا بد عند التصميم من معرفة
 ما إذا كانت المنشأة ترى أن الحصول على هذه العدد يستلزم
 تخصيص قسم Tool Room لها أم لا . فن المصانع ما يفضل
 عدم إنشاء قسم خاص لهذا الأمر ، وأن يعهد بالصيانة إلى
 المهندسين الموجودين .. ومنها ما يفضل شراء العدد من الخارج
 على أن تقوم شعبة خاصة بأعمال الصيانة والتجديد . . ولكن من
 المفضل لدى غالبية رجال الأعمال إنشاء قسم خاص لهذا الغرض .

ومن هذا القبيل الأدوات الصغيرة Automatics التي يحتاج
 إليها إتمام العمل ، مثل المسامير وأدوات التشحيم Lubricators
 . . فقد ترى المنشآت تخصيص قسم لصنعها داخلياً إن برر ذلك
 الكمية المطلوبة ونفقات الصنع ، وقد يدعو إلى قيام هذا
 القسم خلاف ما تقدم الرغبة في الحصول على نوع أجود من
 المعروض في السوق حتى يزيد من بهاء السلعة وصقلها ، كما قد

يدعو إلى ذلك أيضاً مضايقات سابقة من المنتجين سببها أن المنشأة تريد نوعاً غير النوع المثل Standard الذى ينتجه المنتجون عامة ، ولشذوذ مثل هذا الطلب يرجته المنتجون حتى يعطوا ما لديهم من طالبات سابقة من النوع العادى . . وفى هذا تأخير لعمل المنشأة .

(د) الصقل Finish : إن مرحلة الصقل من أهم مراحل العمل ، إذ عليها يتوقف إعداد السلعة للبيع ، فلا بد من التفنن فى تجميلها ، وهذه الخطوة قد تستتبع وجود عدة أقسام كل منها بناحية معينة ومن هذه الأقسام :

١- الحفر Engraving : لإعداد حفر اسم المنشأة وبعض بيانات على السلعة ، على أنه إذا كان الجزء الذى يظهر عليه الحفر غير متغير ، فقد تفضل المنشأة أن تعهد بهذه العملية إلى أخصائى فى الخارج .

٢- الفوارغ : وتصنع من الصفيح أو الخشب أو الورق . . أو غير ذلك . . وقد تعهد المنشأة بصنعها للغير فى الخارج إن وجدت فى ذلك توفيراً فى التكلفة مع ضمان الجودة المطلوبة .

٣- قسم النجارة : إذا كانت السلعة مما يجب وضعه فى صندوق أنيق خاص ، فقد تنشئ المنشأة قسماً للنجارة لصنع هذه الصناديق بالرغم من أن صنعها فى الخارج قد يكون أقل تكلفة لأسباب منها :

(١) أن ما يصنع من الصناديق فى الخارج كثيراً ما يتطلب

بعد تسلمه إعادة دهنه وصقله ، مما يجعل مجمل تكلفته
يزيد عما يتكلفه إذا تم صنعه في المصنع .

(ب) إذا كان الصندوق مما يجب أن يتوفر فيه ذوق معين
وشكل معين غير مألوف ، فن الخير أن يصنع تحت
إشراف المنشأة نفسها ، وخصوصاً وأن من المعروف
لدى علماء البيع أن الفوارغ والصقل من أكبر أسباب
البيع It is the Finish that does the Trick
ووجود قسم النجارة يدعو إلى التفنن في كل ما تحتاجه
السلعة من الأجزاء الخشبية . . فاذا كانت في حاجة
إلى يد كأبريق الشاي مثلاً ، أمكن الحصول على أيد
تناسب مع السلعة من حيث الدقة والمتانة وسلامة الذوق.

٤ - الطلاء : فاذا كانت السلعة مما يطلى وجب إنشاء قسم
للطلاء يزود بكل الاختراعات الحديثة والأكفاء من العمال ،
ويجب العناية عند تصميم هذا القسم وإدارته لأن من المعروف
عنه أنه كثير التكلفة .

٥ - التتكيل : ومهمة هذا القسم كمهمة قسم الطلاء ، ويجب
أن يعهد به إلى أخصائي لأن عملياته تحتاج إلى معلومات
لا تتوفر لدى مديري المصانع عادة .

٦ - التجميع : Assembling تتكون السلعة من عناصر عديدة
قد تصل إلى العشرات والمئات ، فبعد إنتاج أو شراء كل
عنصر على حدة تجمع هذه العناصر لإعداد السلعة النهائية .

والتجميع على مرحلتين :

- ١- تجميع عدة عناصر لتكوين « جزء Part » من أجزاء السلعة النهائية ، ويسمى بالتجميع الآلى Sub-assembling
- ٢- تجميع الأجزاء سالفة الذكر فى (١) لتكون السلعة النهائية وتنشأ عادة فى قسم خاص للتجميع يقسم فيه العمل إلى أجزاء - تجميعات أولية - حتى يسهل بناء السلعة النهائية ، فلا بد من مراعاة كل هذا عند تصميم المصنع .

استخدام وسائل فعالة للرقابة

Using Effective Control Devices

أوضحنا من قبل مفهوم الرقابة ، عندما تكلمنا عن الوظائف الإدارية ، واعتبرنا الرقابة العنصر الخامس من عناصر العملية الإدارية ، وأن الرقابة تعتبر إحدى الوظائف المتداخلة في نطاق العملية الإدارية . . كما أوردنا بعض التعريفات عنها ، ثم ذكرنا أن البحوث والدراسات التي أجريت للتعرف على أساسيات عملية الرقابة ، أوضحت ضرورة وضع مقاييس للأداء . . ثم تقييم الأداء في ضوء المستويات المقررة ، ثم تصحيح الانحرافات :

وعند وضع خطط للرقابة ، ينبغي أن تتضمن العناصر الآتية :

١ - تحديد الهدف المراد تحقيقه :

٢ - الإجراءات التي توضح . . كيف ، ومتى تنفذ الخطط ؟ . . ومن المسئول عن تنفيذها ؟ .

٣ - وضع مقاييس أو معايير للأداء :

٤ - تقييم الأداء في ضوء المقاييس أو المعايير المقررة .

وتستعين المنشآت بالكفاءات المتخصصة ، لتعاونها في وضع أساليب فعالة للرقابة ، لتؤكد من خلالها أن أداء الأعمال يتم وفقاً للخطة الموضوعة ، وبأعلى قدر من الكفاءة .

غير أن « إ. ف. ل. بريك E. F. L. Breck » يرى « أن المهارة في

العملية الرقابية الإدارية . . . تكمن على الأرجح في إرشاد فريق العاملين والرقابة عليهم ، أكثر من اعتمادها على المعرفة المتخصصة للنظم والإجراءات .

وفيما يلي النص :

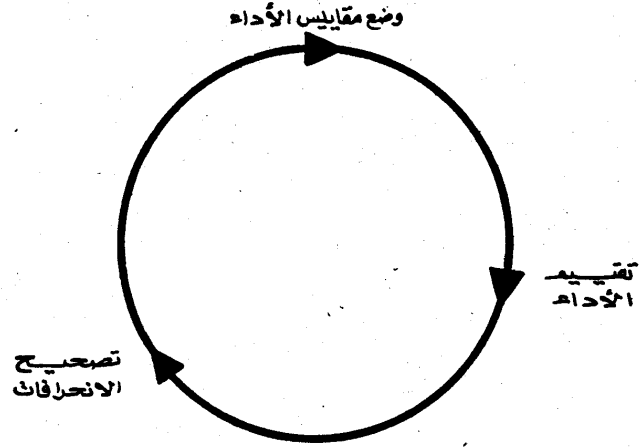
“ The skill in the process of executive control... probably lies more in the “ guidance and supervision of the working team “ than in expert knowledge of systems and procedures ”.

ويمكن القول أن جميع علماء التنظيم والأدارة ينظرون إلى الرقابة على أنها ذات أهداف إدارية ، وأن الرقابة وظيفة يؤديها جميع الرؤساء في شتى المواقع داخل الهيكل التنظيمي ، ابتداء من قاعدة البناء التنظيمي ، حتى قمة الهرم . . . وعلى هذا الأساس فإنها تدخل في نطاق المهام التي يقوم بها رؤساء العمال ، ورؤساء الأقسام ، والمديرين . . . وعليهم جميعاً أن يتأكدوا أن الإنجاز قد تم وفقاً للمعايير السابق تقريرها ، وعليهم أن يتعرفوا على مواطن الضعف والانحراف والعمل فوراً على تصحيحها ، ووضع الأساليب لعدم وقوعها مستقبلاً . . . وأن الوسائل الفعالة للرقابة تشمل جميع أوجه نشاط المشروع :

متطلبات النظام الرقابي السليم :

Requirements of An Adequate Control System

لعل من الأهمية بمكان أن نوضح ، أن استخدام أساليب فعالة للرقابة تتطلب ضرورة وضع الخطط التي تيسر على المديرين القيام بمهامهم ، وحتى يمكن تحقيق ذلك ، فإن هناك متطلبات لا بد من توافرها . . . ومنها ما يلي :



يوضح هذا الشكل أساسيات الرقابة . . . وهناك اجماع على أن الرقابة هي صورة خاصة من صور التداخل في المجال الإداري . . . وهي ملازمة للمشروع حال تنظيمه . . . وعند إدارته لتحقيق أغراضه ، وفي مراحله الختامية حين تتقرر التصفية . . . والرقابة تستخدم على مختلف أوجه النشاط ، سواء أكان هذا النشاط يتعلق بالنقود ، أو إجراءات مكتبية ، أو حالات معنوية ، أو إنتاج سلع . . . أو أي شيء آخر . . . وأنه مما ييسر مهمة الرقابة أن نضع مقاييس للأداء . . . ثم تقييم الأداء في ضوء هذه المقاييس . . . ثم تصحيح الانحرافات .

(أ) طبيعة النشاط واحتياجاته

Nature and needs of the activity

مما لا شك فيه أن كل نشاط له طبيعته الخاصة التي يتميز بها ، وهو يختلف في ذلك عن غيره من النشاطات ، فنلا النشاط الصناعي ، يختلف في طبيعته عن النشاط التجاري ، والنشاط التجاري يختلف في طبيعته عن نشاط المنشآت المالية وهكذا . . فاذا كان الأمر كذلك ، فينبغي إذن مراعاة طبيعة نشاط المشروع عند وضع خطة الرقابة التي تتعلق به ، فخطة الرقابة التي توضع لمشروع صناعي ، لا تصلح بالضرورة لمشروع مالي ، الأمر الذي يحتم ضرورة مراعاة احتياجات كل مشروع عند وضع خطة الرقابة التي تتعلق به . . « وينبغي على المدير أن يكون يقطاً عند تقريره للعوامل الاستراتيجية في خطته وعملياته التي تستهدف الرقابة ، وذلك ليتأكد من أن الأساليب المستخدمة تتلاءم معها » .

“ It is the task of the manager to be alert to the strategic factors in his plans and operations that call for control and to make sure that the techniques used are suited to them.

(ب) سرعة كشف الانحرافات وتبليغها

Report deviations expeditiously

من المعروف أن المديرين لا يستطيعوا أن يفعلوا شيئاً بالنسبة للماضي ، وعلى هذا الأساس ، فإن أفضل نظام للرقابة يستخدمه المديرون هو ذلك الذي يستطيع كشف الانحرافات فور حدوثها ، وأفضل من ذلك ، أن تتمكن الرقابة من التنبؤ بالأخطاء المحتملة وقوعها ، وتعمل مسبقاً على عدم وقوعها . . أن المحاسبة باعتبارها تهتم بتقييد العمليات في الدفاتر ، إنما تسجل عملاً قد تم فعلاً ، أي أنه ينتسب إلى الماضي . . فاذا بهم المدير إذن لو

اكتشف في شهر مارس مثلاً . أن مبلغاً ما قد اختلس في شهر يناير ! . . . وهذا يوضح لنا السبب الذي من أجله تحتاج خطة الرقابة إلى أسلوب يكشف أى انحراف فور وقوعه .

(ج) مرونة نظام الرقابة

The control system must be flexible

ينبغي لأي نظام فعال للرقابة أن يتضمن عنصر المرونة ، وذلك حتى يمكن أن يقابل المتغيرات التي قد تطرأ ، وفي ذلك يقول « جويتز Goetz » . . . قد يفشل برنامج يتضمن العديد من الخطط الإدارية في بعض الجوانب ، فينبغي على نظام الرقابة أن يكشف مثل هذه الأخطاء ، وأن يحتوى نظام الرقابة على العناصر المرنة الملائمة التي تحتفظ بالرقابة الإدارية على العمليات ، وذلك على الرغم من وجود مثل هذه الأخطاء .

A complex program of managerial plans may fail in some particulars.

The control system should report such failures and should contain sufficient elements of flexibility to maintain managerial control of operations despite such failures.

(د) ينبغي أن تعكس الرقابة الشكل التنظيمي

Controls must reflect organization pattern

نحن نعرف أن الشكل التنظيمي يوضح طبيعة العلاقات ، وتدرج السلطات ، ومختلف الأجزاء والوحدات ، وأن التنظيم الأمثل يحقق التنسيق بين مختلف أوجه النشاط الإنساني والترتيب المادى ، وأن كل هذا ينبغي أن يتم في إطار تحقيق أكبر قدر ممكن من الوفورات الاقتصادية مع مراعاة العامل الإنساني ، فينبغي إذن وجود نظام فعال للرقابة يعكس الشكل التنظيمي القائم ، ولعل خطة الرقابة على التكاليف تعتبر من أبرز الأمثلة في هذا

الخصوص ، إذ هناك من يرى ، أنه من حسن الحظ ، أن محاسبي التكاليف قد اعترفوا في الآونة الأخيرة بأهمية حسابات التكاليف بالنسبة للهيكل التنظيمي .

وفيما يلي النص :

“ Fortunately, in recent years cost accountants have recognized the importance of relating cost data to organization structure ”.

(هـ) الرقابة ينبغي أن تكون اقتصادية

Controls must be economical

من القواعد المعروفة ، أن أى برنامج يوضع للرقابة ، ينبغي على الأقل أن يحقق من النتائج القدر الذى يتناسب مع التكاليف التى خصصت له . غير أن هذه القاعدة على سهولتها وبساطتها ، فإن المديرين غالباً ما يجدون أنفسهم عاجزين عن معرفة حقيقة الأساليب الرقابية التى قد تكون أكثر اقتصاداً من غيرها ، بل أنهم غالباً ما يجدون أنفسهم أمام نظم للرقابة وضعها غيرهم ، بحيث لا يعرفون الأسس التى اقتضت اختيار نظام الرقابة المعمول به ، وتكاليفه الفعلية . . وهناك من يقرر أن موضوع الوفر هذا فيما يتعلق بأساليب الرقابة ، مسألة نسبية ، حيث أن المزايا تتراوح بقدر أهمية المشكلة ، وحجم المنشأة ، والمصاريف التى قد تتحملها المنشأة فى حالة عدم وجود رقابة ، ومدى ما يمكن أن يقدمه نظام للرقابة .

(و) يجب أن تكون الرقابة قابلة للفهم

Controls must be understandable

لعل من الأهمية بمكان ، أن تكون الرقابة قابلة للفهم من جانب المديرين ، حيث أنهم هم الذين سيستخدمونها ، والوظيفة الرقابية جزء من مهامهم الإدارية . ومن المعروف أن هناك تطوراً هائلاً فى العلوم الإدارية والأدوات

التي تستخدمها من أجل تحقيق أغراضها ، وعلى وجه الخصوص في السنوات الأخيرة . . وقد تبين من دراسات عديدة أجراها علماء التنظيم والإدارة ، أن هناك من المديرين الممارسين ، وغيرهم ، لم يلاحظوا التطور العلمي الذي حدث ، ومن أجل ذلك فإنهم يعجزون عن فهم بعض الأساليب الرقابية الإدارية القائمة على أسس رياضية ، أو الخرائط التفصيلية ، والبيانات والملخصات الإحصائية . . ومما لا شك فيه أن نظاماً للرقابة يوضع ولا يفهمه المدير المسئول عن تطبيقه ! . . مما لا شك فيه أن مثل هذا النظام يكون غير فعال .

(ز) يجب أن تتضمن الرقابة إجراء التصحيح

Controls must assure corrective action

يرى علماء التنظيم والإدارة ، أنه لا ينبغي إطلاقاً وجود نظام للرقابة يستطيع فقط أن يتعرف على الأخطاء أو الانحرافات ، لأن نظام الرقابة الذي يقوم فقط بهذا الدور لا يكون قد أدى إلا جانباً مهماً نوعاً ما من وظيفته . . إنما ينبغي على نظام الرقابة السليم أن لا يكتفى فقط بالكشف عن الأخطاء . . إنما عليه أيضاً أن يتعرف على مكان حدوثها . . ومن هو المسئول عن وقوعها . . وما هي الأساليب أو الوسائل التي تتخذ لتصحيحها .

معايير استراتيجية الرقابة Standards for Strategic Control

أوضحنا أنه من العناصر الأساسية للرقابة ، إنشاء معايير ، يمكن عن طريقها قياس الأداء الفعلي ، وتقدير درجة أدائه . . غير أنه يلاحظ في بعض الأعمال التي تتم في الأشكال البسيطة للمشروعات ، يمكن للمدير أن يراقب مختلف أوجه النشاط الذي يتم تحت إشرافه عن طريق الملاحظة observation . . هذا في الأشكال البسيطة للمشروعات فإذا فيما يتعلق بالأشكال الأخرى الأكثر تعقيداً ؟ . . مما لا شك فيه أنه يصعب فيها تحقيق

الرقابة عن طريق الملاحظة . . . ومن أجل هذا تعتبر المعايير عاملاً أساسياً لتيسير مهمة المدير في القيام بهذه الوظيفة . . . فإذا أضفنا إلى ذلك ، أن نطاق إشراف المدير في المشروعات الكبيرة يصبح أكثر اتساعاً ، فإن مثل هذا الوضع يفرض عليه أن يدقق في اختيار أحد النقاط التي يراها أكثر أهمية من غيرها من وجهة نظره ، إذا تحققت هذه النقاط على وجه مرض ، يفترض أن الأعمال التي يشرف عليها تتم على أفضل وجه ممكن ، وعلى هذا الأساس يركز على هذه النقاط الخاصة certain points ويعطيها أهمية خاصة . special attention

ومما لاشك فيه ، أن المثالية في تحقيق الرقابة تتطلب ضرورة إيجاد مقاييس موضوعية objective standards ، وذلك حتى يمكن قياس الأداء على هديها ، خاصة وأنه من الصعوبة بمكان تقدير عمل إنسان ما دون أن تلعب الاعتبارات الشخصية دوراً في ذلك ، فهناك الكثير من المديرين الذين أخطأهم الحكم ، لأنهم استندوا على الجانب المظهرى للمرؤوسين في الحكم عليهم . . . وعلى وجه الخصوص إذا كان هؤلاء يتميزون بشخصية مسلية ومريحة pleasant personalty ، ومن هنا ينبغي اختيار وسائل أخرى منها :

(أ) اختيار نقاط لتحقيق استراتيجية الرقابة :

The selection of strategic control points

ينبغي على المدير أن يتخير بغض النقاط التي يراها من وجهة نظره أكثر أهمية ، لتحقيق وظيفته الرقابية ، هذه النقاط الأكثر أهمية ، هي التي نطلق عليها نقاط استراتيجية ، ويمكن القول على وجه العموم أنه لا يمكن التأكد التام من النجاح في المهمة الرقابية اعتماداً على هذه النقاط ، فالمدير قد ينجح أو يفشل في هذه المهمة ، وعلى المدير أن يسأل نفسه بعض الأسئلة التي منها :

— ما هي أفضل المعايير التي تعكس أهداف إدارتي ؟

What will best reflect the goals of my department ?

— ما هي أفضل المعايير التي أستطيع أن أتعرف من خلالها أن هذه الأهداف لم تتحقق ؟

What will best show me when these goals are not being met ?

— أي هذه المعايير يمكن أن يقيس الانحرافات غير العادية ؟

What will measure any abnormal deviations ?

— ما هي المعايير التي تعطيني البيانات التي توضح من المسئول في حالة إذا ما حدثت أخطاء ؟

What will give me information as to who is responsible if failure occurs ?

— ما هي المعايير التي يمكن استخدامها ، بأقل تكلفة ممكنة ؟

What standards can be employed at the least cost ?

— أي المعايير أو الأنماط تكون المعلومات التي تتعلق بها جاهزة دائماً ؟

For what standards is information readily available ?

ولعل هذه الأسئلة المتعددة ، توضح لنا أن اختيار النقاط الاستراتيجية لتحقيق الرقابة ، ليس أمراً سهلاً . . إنما هو في الحقيقة يعتبر أحد فنون الإدارة النادرة .

(ب) أنواع المعايير الاستراتيجية Types of strategic standards

هناك أنواعاً متعددة للمعايير يمكن عن طريقها قياس درجة الأداء الفعال ، فالخطط العامة التي توضع ، والأغراض التي من أجلها تخطط برامج خاصة في المنشآت ، وكل سياسة من السياسات التي توضع ، وكل إجراء من الإجراءات التي تتقرر . . كل هذه تعتبر مقاييس للأداء الفعلي . . والأداء المتوقع . . وهذه المقاييس تتضمن ما يلي :

Physical standards	١ - مقاييس مادية
Cost standards	٢ - مقاييس للتكاليف
Capital Standards	٣ - مقاييس لرأس المال
Revenue standards	٤ - مقاييس للإيرادات
Intangible standards	٥ - مقاييس للحسيات والمعنويات

والمقاييس المادية ، هي تلك المقاييس التي تتصل بأداء القياس غير النقدي nonmonetary measurement ، وهذه المقاييس شائعة على مستوى مرحلة التشغيل في المنشآت ، حيث تستخدم المواد الخام materials ، وتستأجر العمالة labor ، وتقديم الخدمات services ويتم إنتاج السلع .

والمقاييس التي تتعلق بالتكاليف ، تتضمن كل ما يتعلق بأوجه الإنفاق النقدي الذي يتعلق بتنفيذ أى برنامج من البرامج ، أو أى عنصر من العناصر التي تحتويها هذه البرامج . . وهذه المقاييس شأنها في ذلك شأن المقاييس المادية ، شائعة الاستخدام عند مرحلة التشغيل operating level وتعتبر هذه المقاييس إلى حد كبير الصلة بين القيم النقدية monetary values ، وتكاليف العمليات Costs of operations .

أما فيما يتعلق بالمقاييس التي توضع لرأس المال ، فهي متعددة ومتنوعة ، ومن وجهة النظر الواقعية ، فإنها تمثل مقاييس للتكلفة . . حيث أنها تنبثق من تطبيق المقاييس النقدية على عناصر مادية . . ولكن نظراً لأن لها صلة برأس المال المستثمر في المشروع ، أكثر من اتصالها بتكاليف العمليات ، فإنها من هذه الناحية تكون أكثر اتصالاً بالميزانية balance sheet . . ويمكن وضعها في تصنيف مستقل للمعايير ، ولعل معيار نسب الأرباح الصافية

return on investment : أو عائد الاستثمار ratio of net profits

يعتبر من أكثر المعايير شيوعاً في الاستخدام فيما يتعلق بالاستثمارات الجديدة ، وكذلك فيما يتعلق بالرقابة الشاملة . . كما وأن هناك مقاييس أخرى تتعلق بالميزانية نفسها ، كالنسب التي توضح العلاقة بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة ، والأصول الثابتة إلى الخصوم الثابتة ، والديون المددومة إلى الدين المستحق ، والاستثمار الثابت إلى الاستثمار الكلي . . الخ .

وبالمثل ، فإن المقاييس التي تتعلق بالإيرادات ، توجد في كل مشروع من المشروعات ، وفقاً لنوع نشاطه بأعداد كبيرة . . وهذه المعايير تنبع من صلة القيم النقدية بالمبيعات arise from attaching monetary values to sales . . فمثلاً فيما يتعلق بخدمة نقل الركاب ، توضح معايير الإيراد نسبة الإيراد عن كل راكب ، محددة بمسافة من المسافات . . وفيما يتعلق بشركات إنتاج الحديد توضح معايير الإيرادات نسبة الثمن لكل طن من أصناف الحديد والصلب المباعة ، ومتوسط البيع بالنسبة إلى كل عميل ، والمبيعات لكل فرد بالنسبة إلى منطقة سوقية محددة . . وهكذا . .

وقد تكون أصعب المقاييس على الفهم ، تلك التي لا تخضع للقياس العددي ، سواء فيما يتعلق بجوانبه المادية أو النقدية . . وفي مثل هذه الحالة تكون المشكلة أكثر وضوحاً عند ممارسة الرقابة الإدارية . . فما هي المعايير التي يستند إليها المدير مثلاً لقياس درجة كفاءة وكيل المشتريات في أحد الفروع . . أو مدير المستخدمين . . أو مدى استجابة برامج الإعلان لتحقيق الأهداف القريبة والبعيدة للمشروع ؟ . . إلى غير ذلك من الأمور التي توضح صعوبة وضع مقاييس في مثل هذه الأحوال .

أما فيما يتعلق بالمقاييس الخاصة بالحسيات والمعنويات ، فقد يكون هناك

سبب هام ، ومما لا شك فيه أنه أهم الأسباب . . هذا السبب يمكن حيث تكون العلاقات الإنسانية هي العنصر الغالب في الأداء .

“ Where human relationships are the dominant factor in performance ”.

حيث أن عنصر العلاقات الإنسانية الذي يسود ، يكون فوق أساسيات مستويات التشغيل above the basic operating levels وحينئذ توجد مشكلة تقدير . . فالمفهوم الحقيقي لكلمة جيد good أو فعال effective ، أو كفء efficient . . أن مثل هذه الكلمات تعتبر معانيها معقدة إلى حد كبير extraordinarily complex . غير أن هذا لا يمنع من إقرار أن هناك الكثير من الجهود التي بذلها علماء علم النفس والاجتماع ، وغيرهم من أجل التعرف على حقيقة الميول والرغبات والاستعدادات والقدرات ودرجة الذكاء . . إلى غير ذلك ، إلا أنه رغماً عن كل ذلك ، ينبغي أن نظل مقاييس الحكم فيما يتعلق بالحسيات والمعنويات قائمة على حصيلة التقديرات الشخصية conclusions of considered judgments حصيلة الخطأ والصواب trial and error ، أو حتى محض التفكير والإحساس الشخصي sheer hunch

الميزانية كأداة للرقابة The Budget As A Control Device

تعتبر الميزانية من أوسع الأدوات انتشاراً لتحقيق الرقابة الإدارية الفعالة . . بل إن البعض يفترض « أن التخطيط للميزانيات هو أداة بقصد تحقيق الرقابة » .

Budgeting is the device for accomplishing control.

كما وتعتبر الميزانية أساساً بما تتضمنه من أرقام نوعية معينة ، عن مجموعة الخطط التي وضعت من أجل فترة زمنية معينة في المستقبل . . وعلى هذا فإن الميزانيات تعتبر بيانات عن نتائج متوقعة .

“ Budgetting is essentially the formulation of plans for a given period in the future in specific numerical terms. As such, budgets are statements of anticipated results ”.

وقد توضع الميزانيات بصور متعددة ، لكي تخدم أهدافاً معينة ، كالميزانية المالية التي توضع بقصد خدمة الجوانب المالية : كالإيرادات والمصروفات ، وكل ما يتعلق بالجوانب الرأسمالية . . وقد توضع بصورة غير مالية كما هو الحال فيما يتعلق بالميزانيات الخاصة بساعات العمل المباشرة direct-labor-hours ، أو الميزانيات التي تتعلق بالمواد الخام ، أو الميزانيات التي تتعلق بحجم المبيعات ، أو الميزانيات التي تتعلق بواحدات الإنتاج .

الهدف من الميزانية التخطيطية Budgeting The Purpose of

لعل من الأهمية بمكان أن نوضح أن عملية التخطيط لكل جزئية من أجزاء الهيكل التنظيمي للمشروع ، ثم تقسيم هذه الخطط وفقاً للتقسيمات الإدارية التي يطبقها المشروع ، ثم التجميع لكل هذه الخطط المترجمة بأرقام تتعلق بكل جزئية في ميزانية واحدة . . كل هذا يحقق التوافق والانسجام بين أجزاء المشروع ككل في نطاق الهيكل التنظيمي . . ويرى البعض أن ترجمة الخطط إلى أرقام محددة من شأنه حتماً أن يوجد نوعاً من النظام ، ما كان يمكن أن يوجد بغير هذا الأسلوب .

“ The very process of reducing plans to definite numbers forces a kind of orderliness that might not otherwise occur ”.

وترجمة خطط الميزانية إلى أرقام ، تجعل الرؤيا واضحة أمام المدير ، إذ أنه يعرف المقدار المخصص لكل بند ، ومن الذي يقع في نطاق سلطاته مهمة الصرف ، وفيما ستصرف المبالغ ، وما هي المصروفات ، وما هي الإيرادات ،

وما هي المكونات المادية للمدخلات والمخرجات physical input or output وبمثل هذه الخطوة الواضحة المفصلة الدقيقة يمكن للمدير أن يبذل جهده نحو تنفيذها ، وإذا كان على يقين من دقتها وصدقها ، فإن هذا يعطيه حرية واسعة في ممارسة حقه في تفويض السلطة ، بالقدر الذي تتسع له مقدرة معاونيه في العمل ، وفي حدود الاحتياجات التي تقررها الميزانية . . . وبذلك تصبح الميزانية بما تحويه من خطط وأرقام ومقاييس أداة فعالة لتحقيق الرقابة الإدارية .

أنواع الميزانيات Types of Budgets

بما أن الميزانية تعتبر أداة من أدوات الرقابة ، وذلك نتيجة للخطط الفرعية والكلية التي تترجم إلى أرقام ، فإنها من هذا المنطلق تنقسم إلى عدة أنواع ، وفيما يلي نوضح الأنواع الرئيسية منها :

١ - ميزانيات الإيرادات والمصروفات :

Expense and Revenue Budgets

تعتبر ميزانية الإيرادات والمصروفات من أكثر الأنواع انتشاراً في مختلف المشروعات حيث أنها تعبر في صورة نقدية عن مصادر الإيراد ، ومختلف أوجه الإنفاق . . . ولعل أهم هذه الميزانيات ، ميزانية المبيعات ، إذ أنها تعبر تفصيلاً عن وجهة النظر الرسمية فيما يتعلق بالتنبؤ عن رقم المبيعات . . . وبما أن المبيعات تعتبر حجر الأساس في التخطيط لكل المشروع ، فإن ميزانية المبيعات تعتبر الدعامة الأساسية للرقابة التخطيطية .

“ The sales budget is the foundation of the company's budgetary control program ”.

وبالرغم من وجود احتمال لمصادر أخرى من الإيرادات ، كالإيرادات

التي تتحقق من الإيجازات ، أو غير ذلك من المصادر . . إلا أن إيرادات المبيعات وخدماتها ، تشكل الدخل الأساسي لمقابلة كافة الاحتياجات .

٢ - الميزانيات الإنتاجية ، والمادية ، وتخصيص المساحات المكانية ، والزمنية :

Time, Space, Material, and Product Budgets

يلاحظ في ميزانيات العديد من دوائر الأعمال ، أنها تعد الميزانيات المادية للتشغيل على صورة أفضل من الميزانيات النقدية التي تعدها لنفس السبب . . وعلى الرغم من أن ميزانيات التشغيل المادية تترجم إلى بيانات نقدية ، إلا أن هذه البيانات والبنود التي تحويها ، يأتي عليها فترة زمنية ، وفقاً للتخطيط المعد تترجم فيها هذه البيانات إلى ماديات ، وحينئذ تبرز الأهمية التخطيطية والرقابية للأعداد الممتازة لميزانية التشغيل على أسس مادية . . ومن الميزانيات الشائعة الاستخدام في هذا المجال مثلاً ، الميزانيات التي توضع من أجل ساعات العمل المباشرة budgets for direct-labor-hours وميزانيات وحدات المواد الخام units of materials ، وميزانيات تخصيص المساحات المكانية والتي تخصص في الخارج بالأقدام المربعة square feet of space allocated وميزانيات الوحدات المنتجة units produced . . ويلاحظ أنه في معظم الشركات التي تضع ميزانيات لواحدات الإنتاج الكلي ، اشترك الإدارات التي ترتبط بوظيفة الإنتاج في وضع هذه الميزانيات بالقدر الذي تسهم به في الإنتاج النهائي . . أما فيما يتعلق بميزانية القوى العاملة ، فإنه يعتبر شيئاً مألوفاً تقديرها إما بساعات العمل ، أو أيام عمل الإنسان man-days ، أو بأنواع قوة العمل المطلوبة types of manpower required

٣ - ميزانيات المصروف الرأسمالي Capital Expenditure Budgets

تعتبر ميزانيات المصروف الرأسمالي من الميزانيات الهامة في مختلف المشروعات ، حيث أنها تحدد بدقة نوعية المصروف الرأسمالي . . فهذه

الميزانية مثلاً تحدد القدر من الإنفاق الذي سيخصص للمصنع ، والآلات ، وللعدد ، وجرد المخزون السلي . . إلى غير ذلك من البنود التي تتطلب ضرورة تخصيص اعتمادات خاصة بها . . وهذه الميزانيات ، سواء أكانت معدة للمدى القريب أو البعيد ، تحتاج إلى دقة ومهارة غير عادية unusual skill and care ، حيث أنها تحدد بالضبط خطط المصروفات لإيرادات المشروع . . وبما أن المواد الرأسمالية تعتبر في الغالب إحدى العوامل الهامة في المشروعات ، ونظراً لأن الاستئجار في الآلات والعدد يستمر إلى فترة طويلة بحيث يأتي وقت معين ينبغي معه استبدال هذه الآلات والعدد بغيرها ، حيث أنها تكون في هذه الفترة الزمنية قد استهلكت ، فالأمر إذن يتطلب ضرورة مراعاة احتياجات المستقبل عند وضع ميزانية المصروف الرأسمالي . . وهناك من يرى أنه نظراً لأهمية هذه الميزانيات ، فانه « حتى كبار المديرين في الشركات ، الذين يشعرون أنه في إمكانهم غرض النظر عن الميزانيات كأدوات للرقابة على العمليات ، نادراً ما نراهم يخاطرون بعدم وجود أى نوع من الميزانيات التخطيطية التي تتعلق بالمصروفات الرأسمالية » .

“ Even the top managers of a company who feel that budgets can be disregarded as instruments of control over operations can seldom risk not having some kind of budgeting of capital expenditures ”.

٤ - الميزانيات النقدية Cash Budgets

تعتبر الميزانيات النقدية ببساطة عن التنبؤ بالمقبوضات النقدية cash receipts والمدفوعات التي ستم . . وسواء سمينا هذا الوضع بميزانية ، أو غير ميزانية . . إلا أنه يمكن القول أنه الأداة الوحيدة الهامة ذات الفاعلية في الرقابة على المشروع .

“ The most important and effective single tool in control of a business ”

ومن بين الأسباب التي توضح أهمية الميزانيات النقدية ، أنها تأخذ في اعتبارها ما يكون على المشروع من التزامات ، وتحديد هذه المواعيد ، ثم العمل على الوفاء بهذه الالتزامات في حينها ، ومثل هذا الإجراء يعتبر من أهم مقومات استمرارها المشروع في أدائه لأعماله ، في إطار من ثقة المتعاقدين والمتعاملين معه . . كما ونوجه النظر إلى أن المشروع لا يستفيد شيئاً ، إذا أظهرت حساباته الختامية أنه يربح . . وعند التحليل يتبين أن معظم هذا الربح ناتج عن تقويم المخزون السلبي ، الأمر الذي ينعكس أثره على السيولة النقدية في المشروع . . كما وأن الميزانية النقدية تجعل في الإمكان ، في حالة تحقيق أرباح ، ووجود أموال زائدة ، تجعل في الإمكان استثمارها في مجالات النشاط تعود بعائد على المشروع .

٥ - ميزانيات المراكز المالية Balance Sheet Budgets

تمثل ميزانية المراكز المالية ، التنبؤ بمستقبل المراكز المالية بالنسبة لأصول المشروع وخصومه في فترة معينة ، وكذلك حسابات رأس المال .

" It is the forecast of the status of assets, liabilities, and capital account of the firm as of particular times in the future "

وفي الحقيقة ، يمكن القول أن ميزانيات القوائم المالية تؤكد دقة جميع الميزانيات الأخرى ، وذلك نظراً لأن أية تغييرات تحدث في ميزانيات القوائم المالية ، إن هي إلا التغييرات التي تحدث في مختلف الميزانيات الأخرى . . هذا بالإضافة إلى أن هناك بنوداً كثيرة في ميزانية المراكز المالية ، يمكن أن تفرد لها موازنة تخطيطية على درجات متفاوتة من التفصيل ، وذلك بجوار ميزانية المركز المالي التي تصور مركز المشروع ككل . . وبجوار ميزانيات المراكز المالية الشائعة لاستخدام ، مثل ميزانية المركز المالي النقدي ، وميزانية مركز الاستثمار المالي . . فان هناك ميزانيات أخرى ، هي ميزانيات المراكز

المالية الخاصة بحسابات المقبوضات accounts receivable ، والجرد
inventories والحسابات القابلة للدفع accounts payable .

وبلاحظ أن ميزانيات المراكز المالية تعتبر نوعاً من أنواع ملخصات
الميزانية budget summaries ، وذلك إذا ما كانت تامة complete
.. وبالإضافة إلى هذا ، فإنه توجد ميزانية رئيسية master budget
يلخص فيها جميع أنواع ميزانيات المراكز المالية لمختلف إدارات المشروع
.. ويتخذ هذا التلخيص شكل بيان عن المدخل المتوقع .. وقد يكون هذا
البيان على جانب كبير من التفصيل ، أو قد يكون في شكل موجز يقتصر
على الإشارة إلى البنود الرئيسية للإيرادات والمصروفات ، والبنود الرئيسية في
ميزانية المركز المالي .

وهناك من يرى ، أنه ليس حتماً أن تكون البرامج المعدة على أساس
ميزانيات المراكز المالية كاملة . أى أنه يمكن الحصول منها على ميزانية
هامة تساعد على تنفيذها ، هذا بالإضافة إلى صعوبات أخرى منها : « أنه
من أجل تحقيق الأهداف التخطيطية ، قد يترتب على ذلك عدم وضوح
أهداف المشروع ، وذلك لأن مدير أحد الأقسام ، في التزامه بمحدود متطلبات
الميزانية ، قد ينسى أن ولاءه بالدرجة الأولى ، إنما للمشروع وأهدافه .
وفيما يلي النص :

“ Another difficulty with budgeting is the tendency to allow budgetary goals to supersede enterprise goals. In his zest to keep within budget limits, a department manager may forget that he owes his primary allegiance to the enterprise and to the objectives of the business ”.

٦ - الميزانيات المرنة : Flexible Budgets

لعل من الأهمية بمكان أن نوجه الأنظار إلى الاتجاه المتزايد نحو الأخذ
بالميزانيات المرنة ، والسبب في ذلك إنما يرجع إلى الأخطار التي تنجم عن

استخدام ميزانيات تتصف بالجمود . . هذا فضلاً عن الاعتقاد السائد ، المنتشر على صورة واسعة بين رجال الأعمال ، أنه على قدر توافر المرونة في الميزانيات ، تتحقق الكفاية ، خاصة وأن الميزانيات المرنة توضع بأسلوب يجعلها قابلة للتغيير بحيث تتواءم مع الظروف التي قد تجدد ، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بحجم المبيعات أو الإنتاج المتغير .

“ They are designed to be variable usually as the volume of sales or production is varried ”.

ولقد كان الأخذ بالميزانيات المرنة قاصراً إلى حد ما فيما مضى على ميزانيات المصروفات ، غير أن الأخذ بها الآن امتد إلى شتى الفروع . وتستند الميزانيات المرنة أساساً إلى الدراسات التحليلية «فتقوم بتحليل بنود المصروفات لمعرفة كيف يمكن تحديد المصروفات على الوحدة ، وتغير هذه المصروفات مع الحجم الكلي للوحدات» .

“ The flexible budget is based upon an analysis of expense items to determine how individual costs should vary with volume ”.

ويلاحظ أن بعض أنواع التكاليف لا تتغير مع حجم الإنتاج ، وعلى وجه الخصوص في المدى القصير الذي يراوح بين شهر أو ستة أشهر أو سنة ، ومن بين هذه التكاليف مثلاً تكاليف الاستهلاك ، والضرائب العقارية ، والتأمين ، وصيانة الآلات والعدد ، وتكلفة الاحتفاظ بأقل عدد من الموظفين بأهداف تحقيق الرقابة . . وغيرهم من الأشخاص المسؤولين ممن تقوم وظائفهم على أساس تقديم الخدمات الفورية

on a readiness-to-serve basis

وينبغي أن يكون واضحاً أن الميزانيات المرنة ، تأخذ في الاعتبار التكاليف الثابتة ، والتكاليف الأخرى غير الثابتة ، وهي التي تتغير مع

تغير حجم الإنتاج ، ومن أجل ذلك فإن هذه الميزانيات تختار نوعاً ما من وحدات القياس select some unit of measure بحيث تعكس هذه الوحدة القياسية التغير في الحجم ، وتيسر مهمة فحص مختلف الأنواع للتكاليف المتغيرة ، وهى فى ذلك تستعين بالدراسات الإحصائية ، ووسائل التحليل الهندسى إلى غير ذلك من الأساليب التى تتعرف على كيفية تغير التكاليف مع تغير حجم الإنتاج .

ولعل من الأهمية بمكان أن نوضح ، أن الميزانيات توضع بالدرجة الأولى لى تكون أداة لتيسير مهمة التنظيم الإدارى ، ومن أجل ذلك فإنها تصمم على اختلاف أشكالها بحيث تيسر الهدف الذى من أجله صممت الميزانية . . وعلى هذا الأساس ، فينبغى على المديرين أن يكونوا على أعلى قدر من الفهم لجميع بنودها . . كما وينبغى أن يلاحظ أيضاً أن المديرين وإن كانوا يستعينون بالمتخصصين فى شئون الميزانيات فى المشروع ، إنما يحدث ذلك وفقاً للإدارة الاستشارية ، وأن مديري الميزانية وإن كانوا يسهمون فى تصميم هذه الميزانيات ، إلا أن دورهم لا يتعدى الإدارة الاستشارية ، بمعنى أن البرامج الخاصة التى يعدها المديرون فيما يتعلق ببند من بنود الميزانية . . إنما هى مسئوليتهم ، وقد أوضحت الدراسات أنه لا يمكن أن يتحقق نجاح أى برنامج إذا أوكل أمره إلى مدير إدارة الميزانية وحده .

وأخيراً . . فانه فى سبيل تحقيق مرونة الميزانيات ، لجأت الشركات إلى أسلوب جديد فى هذا الشأن ، وهو إنشاء ميزانيات بديلة لوحداث المستقبل المتغيرة Alternative budgets for alternative eventualities . . وعلى هذا الأساس ، فإن الشركة تنشئ ميزانيات تشغيل لما قد تتوقعه من

مستويات ، فمثلا تنشئ ميزانية للتشغيل مرتفع المستوى high level operation وميزانية للتشغيل المتوسط medium level وميزانية أخرى للتشغيل المنخفض low level . . . وبعد إعداد هذه الميزانيات يتم الموافقة عليها جميعاً ، ثم البدء بتنفيذ الميزانيات التي تتفق مع الأوضاع والظروف المحيطة . . . أى تبليغ المديرين بالميزانية التي ستستخدم ، حتى يتم التخطيط للإنتاج ، والرقابة على هديها . وينبغي التأكد دائماً من أن الخطط واضحة ومفهومة وقابلة للتنفيذ .

كما نوجه النظر إلى أن المشروعات تستخدم وسائل عديدة ، بجوار استخدامها للميزانيات بأهداف الرقابة . . . كاستخدام البيانات الإحصائية وعرضها في صورة خرائط توضيحية . . . ومن الخرائط الهامة ، تلك الخريطة التي توضح الحد الأدنى لرقم الأعمال الذي ينبغي تحقيقه حتى تتمكن المنشآت من تغطية جميع مصاريفها وتحقيق ربحاً مناسباً ، وهي الخريطة التي يطلق عليها « خريطة نقطة التعادل breakeven chart » وكذلك استخدام التقارير التي توضح مختلف المشكلات ، وغالباً ما يستكشف الخبراء المسئولين عن كتابة التقارير تفهماً ممتازاً لكثير من المواقف التي تبدو فيها الأوضاع غير سليمة ، ويقدمون التوصيات التي تؤدي إلى تحسين جوانب متعددة . . . كتحقيق وفورات في التكلفة . . . أو الاستخدام الأمثل لرأس المال . . . إلى غير ذلك من الأمور التي لا تستطيع أن تكشف عنها أية ميزانية ، أو أية خريطة إحصائية .

الرقابة على الهيكل التنظيمي :

Control Over Organization Structure

أوضحنا من قبل أن التنظيم يستهدف تحقيق أهداف المشروعات ، وعرفنا أهمية تحليل الوظائف والأعمال ، ثم تقسيمها بالأسلوب الأمثل الذي يتفق مع

نشاط المشروع ، ثم تصميم الهيكل التنظيمى المناسب . . ويتطلب الوصول إلى هذا وضع خطة سليمة للتنظيم ، تسترشد بها المنشآت فى توجيه نشاطها وتحقيق أهدافها . . ويرى علماء التنظيم والإدارة ، أن غياب مثل هذه الخطة السليمة يتسبب عنه إعادة التنظيم المستمر فى بعض الشركات .

“ The absence of appropriate planning often accounts for continuous reorganization in some firms ”.

وقد لوحظ فى كثير من المشروعات عجزها عن الاحتفاظ بالخرائط التنظيمية التى توضح حقيقة الأوضاع فيها ، وذلك نظراً للتغيرات المستمرة فيها ، فبعد طبع الخرائط التنظيمية تبرز أنواعاً من المشكلات تقتضى إعادة التنظيم ، الأمر الذى تصبح معه الخرائط المطبوعة لا تعبر عن التغيرات التى حدثت . . وقد يكون هذا الأسلوب ضرورياً ، حيث أنه يستند إلى اعتبارات هامة توجب ضرورة إجرائه ، إلا أنه فى جميع الأحوال غالباً ما يرجع إلى عدم وجود التخطيط الدقيق ، أو إجراء تصرفات « قبل أن يصل التخطيط الملائم إلى مرحلة النضج » .

before adequate planning could come to fruition

مقارنة التنظيم الحالى بالمثالى :

Comparison of actual with ideal organization

يرى علماء التنظيم والإدارة أن هناك فوائد عديدة تعود على المنشآت نتيجة لاهتمامها بالتطور المثالى الذى ينبغى أن يكون عليه التنظيم ، إن مثل هذا الاهتمام ، يوضح الجوانب التى يرغب المديرون فى تحقيقها فى أسرع وقت ممكن ، وبذلك تصبح صورة التنظيم المتوقعة مرشداً أو دليلاً عند إجراء التغييرات المتوسطة intermediate changes . . بحيث تؤكد أن هذه التغييرات تتم بالأسلوب الذى يحقق التنظيم الأمثل المنشود . . ولعل هذا

يوضح لنا العناية القصوى التي ينبغي أن يولها المديرون لتخطيط الهيكل التنظيمي النهائي . . الذي يعتبر في نفس الوقت أداة رقابية هامة عند إجراء أية تعديلات في التنظيم .

ويمكن للمديرين عن طريق عقد المقارنة بين الهيكل التنظيمي الحالي ، والهيكل التنظيمي المثالي ، أن يتعرفوا على المزايا التي قد تتحقق بسرعة فائقة . . وهناك جانب آخر ينبغي أخذه في الحسبان ، وهو أن مديري الإدارات والأقسام غالباً ما يتقدمون باقتراحاتهم لتعديلات في هياكل أقسامهم ، وتكون نظرتهم الحقيقية من وراء هذه التعديلات ذات ميول شخصية ، الأمر الذي يجعل من هيكل التنظيم المثالي أداة هامة للرقابة في يد الرؤساء الأعلى ، حيث يتخذون قراراتهم بالموافقة على هذه التعديلات أو عدم الموافقة عليها في ضوء التنظيم المثالي ، وبذلك نوفر أيضاً على هؤلاء الرؤساء جهدهم الذي كانوا سيبدلونه في إعادة التفكير عندما يتقدم كل رئيس قسم أو إدارة باقتراحه فيما يتعلق باعادة التنظيم .

دليل التنظيم كأداة للرقابة :

Organization manual as a control device

يتضمن دليل التنظيم جميع الخرائط التي تتعلق بالهيكل التنظيمي للمشروع . . أى يتضمن خرائط تفصيلية لـ مختلف الإدارات والأقسام ومختلف الوحدات والأجزاء . . . كما يتضمن أيضاً دليل التنظيم ملخصاً يوضح المسؤوليات والسلطات الممنوحة لمختلف الرؤساء . . وواضح أن إجراء مثل هذا الجهد ليس بالعمل الهين ، فهو جهد ضخم وتتكلف المنشآت من أجل إتمامه الكثير . . غير أن هذه الأموال إذا أنفقت على حسن إتمام هذا الدليل تكون في محلها تماماً ، إذ أن له مزايا هامة وكثيرة . . ومنها مثلاً أن يعرف كل رئيس من الرؤساء حدود مسؤولياته وسلطاته ، فلا يطفئ أحدهم على

مستويات غيرهم ، أو يتصرف بأسلوب يضخم لنفسه سلطات في المنشأة ، ويبنى لنفسه إمبراطوريات build up personal empires . . . وعند حدوث أى نوع من المنازعات أو الاختلافات في المواضيع التي تتعلق بالتنظيم ، فإن دليل التنظيم يكون هو الأفضل ، ويكون هو الحكم .. هذا بالإضافة إلى أن الطبقات المتتالية لدليل التنظيم في المنشآت توضح التطور التنظيمي لتحقيق الهيكل التنظيمي الأمثل .

مراجعة وإقرار التغييرات التنظيمية :

Review and approval of organization changes

لعل من الأهمية بمكان أن نوضح أن هناك ظروفاً تجد أمام المنشأة تجد نفسها أنها في حاجة إلى إجراء تعديلات في هيكل التنظيم ، غير أنها تجد نفسها في بعض الأحوال عاجزة عن أدائه نظراً للجمود الذي يتسم به الهيكل التنظيمي القائم . . . ومما لا شك فيه أنه لا ينبغي أن يعوق المديرين عن أدائهم لجهودهم أية عوائق لمقاومة الظروف الجديدة ، وذلك نتيجة لعلاقة التبعية أو العبودية لخريطة التنظيم القائم

“Mangers should not be hampered in their efforts to meet new conditions by any slavish adherence to a chart”.

كما ويهمننا أن نوضح ، أن الحرية الكاملة في إجراء أية تعديلات فور الشعور بالحاجة إلى إجرائها ، قد يؤدي إلى نوع من الفوضى chaos . . . وعلى هذا ، فإن الأسلوب الأفضل هو ضرورة إجراء مراجعة دورية للهيكل التنظيمي بصفة مستمرة . . . وينبغي أن تتضمن هذه المراجعة ، الأساليب الإجرائية التي يمكن للمديرين أن يتبعوها عند رغبتهم في إجراء أى تعديل من التعديلات .

والأخذ بمثل هذه الأسلوب يعنى وجود خبراء متخصصين في شئون التنظيم ، وأن هؤلاء الخبراء على استعداد للقيام بالدراسات اللازمة التي تتطلب إجراء أى تعديل ، وأنهم سيكونون تحت تصرف المسؤولين في أسرع وقت ممكن . . . ويفضل علماء التنظيم والإدارة مثل هذا الأسلوب نتيجة لما لاحظوه من أن الانتظار الطويل لإحداث التغيير المطلوب A long-pending change له تأثير عكسي على الروح المعنوية ، أكثر من إجراء التغيير في حد ذاته . . . ولذلك فإن تحقيق الرقابة الفعالة يتطلب ليس فقط توضيح الإجراء الرسمي الذي ينبغي اتباعه من أجل طلب التغيير أو التوصية بأحداث التغيير ، بل ينبغي أيضاً الاستعانة بخبراء على جانب كبير من القدرة والمهارة ، ممن يولون مثل هذا الموضوع عظيم عنايتهم .

ويرى البعض ، أنه حتى في الشركات التي لا يمكن أن تتحمل ميزانياتها وجود خبراء متخصصين في شئون التنظيم بصفة مستمرة من أجل القيام بمقتضيات التخطيط والتنظيم والمراجعة الدورية المستمرة ، فإنها ينبغي أن تعترف بأهمية هذا الأسلوب في تحقيق الرقابة الفعالة ، وأن تعهد إلى رئيس الشركة ، أو الهيئة الإدارية العليا بالقيام بهذه المهمة . . . وفي حالات أخرى قد يكون الاستعانة بمستشارين خبراء في التنظيم والإدارة من الخارج محققا للفائدة المطلوبة .

وعلى أى حال ، ينبغي أن يكون واضحاً ، أنه فيما يتعلق بأي تخطيط تنظيمي ، أو رقابة تنظيمية ، ضرورة إجرائها بحيث يتلاقى مع أهداف المشروعات . . . وهذا يتطلب ضرورة إعطاء حرية واسعة للمديرين للاشتراك في وضعهما ، وكذلك تقرير أكثر الأساليب فعالية لتحقيق أهداف إدارتهم لأقسامهم ، وينبغي أن يتم ذلك في إطار منح السلطات بالقدر الذي يتناسب

مع المسئوليات ، وأن لا يحدث أى نوع من الغموض فى ذلك ، حتى يمكن أن يسير العمل فى يسر وفى تناسق من أجل تحقيق الأهداف .

الرقابة على السياسات Control of Policies

أوضحنا من قبل ، أن السياسات تعتبر جوانب مرشدة عند التفكير فى اتخاذ القرارات ، وأن الأهداف السابق تقريرها تعتبر فى حد ذاتها سياسة عامة ، « وذلك لأنها تعطى مختلف الوحدات المرشد الرئيسى لطريقة التفكير والعمل ، وهذا لا يعنى أن هذه السياسات تحدد بالضبط . . كيف ستؤدى الأشياء ؟ . . ومتى ؟ . وبواسطة من ؟ . . إن هذه من وظائف الإجراءات » .

“ They do not state specifically how something will be done, when, or by whom... Such is the function of a procedure ”.

أى أن السياسات تحدد أسلوب التفكير عند المديرين . . فثلا قد تبين لإحدى الشركات سياسة عامة من شأنها « عدم مقاضاة عملائها أبداً كانت الأحوال never suing a customer » والأخذ بهذه السياسة لا يحدد بالضبط ما الذى ينبغى عمله ؟ . . بل يترك أمر التنفيذ للمديرين يتصرفون فيه بالأسلوب الذى يمكنهم من تطبيق هذه السياسة . . وفى هذه الحالة مثلاً قد يرى المدبرون أن أفضل أسلوب لتطبيق هذه السياسة ، هو أن يتحروا بدقة عن العملاء قبل الدخول معهم فى أى نوع من أنواع المعاملات ، أو يأخذوا بأسلوب معين لتأكيد انتظام الدفع . . إلى غير ذلك من الوسائل . . أى أن الأمر يوكل إلى عبقرية المديرين . ingenuity of the managers

وينبغى أن تتضمن الرقابة على السياسات ، تقرير ما إذا كانت السياسات المتعددة والتى تتعدد بقدر تعدد المستويات الموجودة فى الهيكل الإدارى ، تقرير ما إذا كانت هذه السياسات فى صالح الشركة أم لا . . ومدى تطبيق

هذه السياسات فعلاً . . . وتقرير مدى صلاحية السياسات يتطلب ضرورة تقييمها ، أما تقرير مدى تطبيقها فإنه يرتبط بتوضيح هذه السياسات ومدى ملائمتها وانسجامها مع نشاط مختلف الوحدات في المشروع .

توصيل مفاهيم السياسات Communication of policy

أوضحنا من قبل أن التطبيق السليم للسياسات ، يرتبط ارتباطاً كبيراً بالتفهم الواضح لمختلف جوانبها . . . من أجل ذلك ينبغي على المنشآت أن توجد أسلوباً فعالاً لتوضيح وتوصيل كافة المعلومات التي تتعلق بالسياسات التي تأخذ بها . . . وبما لا شك فيه أن الوضوح الفكري للسياسات يتطلب من المديرين أن يبتعدوا عن الأسلوب التقليدي الذي كان متبعاً ، والذي ما زال متبعاً في بعض الوحدات الصغيرة . . . وهو « عدم كتابة السياسات استناداً إلى أن المديرين قادرين على تذكر الظروف التي دفعت المنشآت إلى تقرير سياسات معينة . . . أي أنهم يستندون إلى الذاكرة ! ! ! » أن مثل هذا الأسلوب إن جاز تطبيقه في الوحدات الصغيرة ، فلا ينبغي إطلاقاً تطبيقه في الوحدات الكبيرة ، خاصة وأن مجتمعاتنا الدولية المعاصرة يشهد في كثير من الأحيان تغيير في المناصب القيادية الكبرى سواء في الشركات أو غير ذلك من الأجهزة التي ترتبط بالخدمات ، الأمر الذي يتحتم معه أن تكون السياسات الإدارية دائماً مكتوبة . . . ومفهومة . . . وواضحة . . . لأنها كما ذكرنا المرشد الأساسي لطريقة التفكير والعمل .

اكتشاف أخطاء السياسات Detecting policy failures

أوضحنا مدى ارتباط السياسات بتحقيق الأهداف ، الأمر الذي يتحتم معه دائماً مراجعة هذه السياسات لاكتشاف ما قد يكون فيها من أخطاء . . . وأن اكتشاف هذه الأخطاء « يعتبر في الدرجة الأولى من الأهمية » .

ويمكن اكتشاف الأخطاء عن طريق الوسائل الآتية :

(أ) عدد طلبات التعديل للسياسات :

Number of appeals for modifications

كثيراً ما يكون التابعين الذين على صلة وثيقة بحركة العمل الفعلية ، من أوائل الأشخاص الذين يشعرون بعدم ملاءمة السياسة المقررة لتحقيق الكفاءة الإنتاجية في مجالات عملهم ، فقد يلاحظون أن تطبيق سياسة معينة يترتب عليه السير في إجراءات روتينية باهظة النفقات . . أو تحقيق خسائر في المبيعات . . أو عدم الدقة في تسعير المنتجات . . إلى غير ذلك ، الأمر الذي يدفعهم إلى التقدم بطلبات لتعديل هذه السياسات . . ويلاحظ أنه إذا كان عدد الطلبات التي يتقدم بها المروءسون قليلاً ، فإن ذلك يعتبر أمراً عادياً . . أما إذا تراوح عدد الطلبات بين الارتفاع والانخفاض ، فإن هذا يعنى فشلاً في تطبيق السياسة .

(ب) وجود مظاهر للصراع القائم :

Existence of evidence of conflict

قد يكشف المسئولون أن تطبيق سياسة معينة ، يتعارض مع قواعد المجتمع ومفاهيمه السائدة . . كأن تكون سياسة الإعلان مثلاً متعارضة مع تحرى جوانب الصدق التي تفرضها سياسة الحكومة فيما يتعلق بالإعلان ، وهذا يعنى أن سياسة الشركة تتعارض وتتصارع مع أهداف اجتماعية واسعة ، الأمر الذي يفرض على الشركة مراجعة هذا الخطأ في السياسة ، وما قد يترتب على تطبيقها من نتائج .

(ج) تحول في الوضع التنافسي :

Deteriorating competitive position

ينبغي على الشركة أن تتابع باستمرار التقارير التي تتعلق بأوضاع ومراكز المنافسين . . فإذا كانت الشركة صناعية مثلاً ، فإن عليها أن تتابع التقارير التي تتعلق بمنافسيها من الشركات الصناعية ذات النشاط الصناعي المماثل ، ووضع كل منافس من المنافسين فيما يتعلق بمركزه النسبي بالنسبة لحجم النشاط القائم . . فإن المنافسة قد ترفع من المراكز النسبية لأحد هذه الشركات وقد تخفض من المراكز النسبية الأخرى . . كل هذه الأمور وغيرها ينبغي أن تكون موضع الدراسة المستمرة . . وحقيقة أن مثل هذه الدراسة قد لا تسفر عن أن السياسة التي تطبقها الشركة سياسة سيئة ، ولكنها قد تفيد في التعرف على بعض جوانب أخرى . . أو ربما مع مزيد من البحث والتدقيق يتبين أن هناك أخطاء في السياسة حيث أن الإطار العام للسياسة يسهم في تكوين طبيعة خطط المشروع .

Framework of policy establishes the nature of plans.

الرقابة على السياسة Policy control

يمكن تحقيق الرقابة على السياسة بوسائل متعددة منها ما يلي :

(١) من أهم هذه الوسائل التأكد من أن المديرين الذين سيقومون بالسياسات ، قد قاموا بدور هام في تكوينها .

“ To make certain that the managers who are to observe policies have an important part in their formulation ”.

والسبب في التأكيد على أهمية ذلك ، أن المشاركة أو الإسهام في تكوين السياسات من قبل المديرين ، يولد عندهم المسئولية في تحقيق نجاحها ، ومن منطق هذه المسئولية يتابعون بدقة مراحل التنفيذ وذلك للتأكد من أن التنفيذ يسير سيراً حسناً .

(ب) ينبغي أن تكون السياسة معلنة ، وذلك لأن إعلانها يمكن من التعرف على مختلف جوانبها، وبذلك يمكن مراقبة حسن تنفيذها .. هذا فضلا عن أن السياسات المكتوبة والمعلنة ، تعطى الدلائل على أنها بنيت على قرارات صائبة ، وتلزم المديرين بضرورة اتباعها ، وعدم انتهاكها . . ولو فرض وحدث أن أحد كبار المديرين قد قام بانتهاكها ، فانه سرعان ما يجد أحد معاونيه ينبهونه إلى ذلك ، لأن الأمر لن يسلم من انتقاد زملائه له ، وكذلك انتقاد المرووسين .. بالإضافة إلى ما قد يتخذه الرئيس الأعلى من تصرفات لتصحيح الأوضاع النظامية .

disciplinary action of superiors

(ج) ومن بين الوسائل الهامة لاختبار دقة السياسات . . قياس النتائج التي يترتب على تنفيذها to measure their operation in terms of results فمثلا إذا كانت سياسة العلاقات الصناعية قائمة على أساس الاحتفاظ بالانسجام في علاقات العمل بين الإدارة والعمال ، وتجنب الوقوع في الخلافات ، فانه من أجل تحقيق مثل هذا الهدف ، ينبغي أولا دراسة ملفات الشكاوى والتظلمات Review of grievance files فان دراسة مثل هذه الملفات ستساعد على كشف كثير من النقاط التي تسهم في وضع سياسة تمكن من تحقيق الهدف المطلوب .

(د) ينبغي تجنب الوقوع في خطأ جمود السياسات . . أي عدم مرونتها، وذلك لأن النشاط الاقتصادي بوجه عام، والنشاط الصناعي بوجه خاص . . يتعرض لمتغيرات كثيرة.. الأمر الذي يتحتم معه مراجعة السياسات بصفة دورية . . وقد توجد بعض

المنشآت التي لا تتعرض لتغير السياسات بصفة مستمرة ، وذلك كما هو الحال في شركات التأمين ، والبنوك ، والمرافق العامة public utilities . . . غير أنه من جانب آخر توجد شركات تتعرض لمنافسات حادة ، الأمر الذي يفرض عليها أن تستخدم ملكة الخلق والإبداع والابتكار لمقابلة هذه المنافسة ، وهذا يستتبعه بالضرورة تطوير وتغير في السياسات . . . وكذلك فانه في مجتمعنا الدولي ، توجد بعض المنشآت التي يرتبط نشاطها ارتباطاً وثيقاً بالأحداث السياسية ، مثل هذه المنشآت أيضاً تجد نفسها في وضع يفرض عليها ضرورة مراجعة سياساتها في ضوء هذه الأحداث .

الرقابة على الإجراءات Control over procedures

الإجراءات كما يعرفها « ر. ف. نيوشل R. F. Neuschel هي الوسيلة التي عن طريقها تتم الأعمال المتكررة في دوائر الأعمال ، وتأخذ طريقها في السير قدماً ، وتراقب ، وكذلك تتوقف عن الأداء .

“ Means by which all repetitive business action is initiated, carried forward, controlled, and stopped ”.

وفي الحقيقة ، إن الإجراءات هي التي تحدد : من ، وكيف ، ومتى يقوم الأفراد بالعمل ؟ . . . ومن ثم فإن هذه الإجراءات إذا كانت قد صيغت بعناية ووضوح ، فإنها تيسر على المسئول عن الإدارة التنفيذية ومستشاريه معرفة أفضل الأساليب التي يمكن عن طريقها تحقيق القيام بأوجه النشاط المتكرر بأعلى قدر من الفعالية ، وبما يتناسب أيضاً مع القيم الموضوعية والتي تتلاءم مع ظروف البيئة . . . وتعتبر الإشارة هنا إلى القيم وظروف البيئة إشارة على جانب كبير من الأهمية ، نظراً لأن هناك بعض الضغوط الخارجية ، التي قد

يكون لها أثرها على المنشآت بحيث تسمح لنفسها بتبني بعض أساليب غير اقتصادية Uneconomic practices . . . كما هو الحال إذا ما وجدت ضغوط من قبل المنافسين . . . أو من قبل مصلحة الضرائب . . . أو الأجهزة المسئولة عن التفتيش على تطبيق المنشآت لقوانين العمل . . الخ .

ولعل من الأهمية بمكان أن نوضح أن الإدارة العلمية منذ نشأتها قد اعترفت بأهمية الإجراءات ، غير أنها حلزت من المغالاة في نظم الإجراءات بحيث تصبح أداة من أدوات التعقيد ، أو طول الإجراءات ، فهنرى فايول مثلاً حلز قائلاً : أنه ينبغي على الإدارة أن تحارب ضد كثرة التعليمات ، والروتين ، وكثرة المنشورات التي تستهدف الرقابة .

Flight against excess of regulations, red tape and paper control.

إن الإجراءات كأسلوب حسن تستخدمه الإدارة لتوضيح سير العمل ، قد تتعرض لمخاطر معينة ، كسوء الفهم ، أو سوء الاستخدام بحيث تصبح عبئاً ضاراً على الإدارة الحسنة .

deleterious to good management

Problems created by procedures بعض مشكلات الإجراءات

قد تنسب الإجراءات في كثير من المشكلات . . ومعظمها يرجع إلى ما يصاحب الإجراءات من تعقيد complexity ، أو إهمال obsolescence ، أو ازدواج duplication أو عدم مرونة . . وفيما يلي نوضح هذه النقاط في إيجاز :

(١) فالتعقيد غير المناسب ، قد يكون مرجعه إلى أخطاء في الهيكل التنظيمي ، كعدم وضوح المسئوليات والسلطات ، أو المغالاة في الأخذ بقاعدة المركزية ، أو التجاوز عن وحدة المقاييس فيما

يتعلق بالعمل الواحد ، أو الإشراف في منح المكافآت للمرؤوسين الذين تتعاطف معهم الإدارة ، بغض النظر عن أن أعمالهم تتكافأ مع ما يقومون به من أعمال . . إلى غير ذلك من التصرفات التي تتنافى مع مبادئ التنظيم السليم . .

(ب) أما فيما يتعلق بالإهمال ، فقد يحدث في بعض الأحوال أن تطرأ عمليات جديدة ، تتطلب ضرورة وضع إجراءات جديدة مناسبة لها ، غير أن العمل قد يسير دون وضع هذه الإجراءات ، وفي نفس الوقت يظل هناك فهم لدى القوى العاملة بمرئ أساليب الإجراءات القديمة على العمليات الجديدة ، ثم يتضح عدم تناسبها ، فيحدث نوع من الارتباك في العمل سببه الإهمال في صيغة إجراءات جديدة ، أو عدم إلغاء الإجراءات القديمة إذا اتضح عدم صلاحيتها . . ومما لا شك فيه أن التغيير يعتبر قوة هامة في جميع المشروعات تقريباً *Change is an important force in nearly all enterprises* ، وهناك حقيقة معروفة في دوائر الأعمال ، وهي أن المنشآت أسست لتنمو وتزدهر ، ويترتب على نموها كبر أحجامها ، الأمر الذي يتحتم معه إجراء تغييرات تتناسب مع هذا النمو سواء في العمالة . . أو في الآلات . . أو الأسواق . . إلى غير ذلك من مقتضيات النمو والتوسع . . والذي ينبغي أن يصاحبه دائماً تعديل في أساليب ومستويات التطبيق القائمة

modification of a standard practice

(ج) وقد تحدث أخطاء في الإجراءات نتيجة لوجود نوع من الازدواج أو التكرار ، كما هو الحال إذا ما أصر بعض المديرين على ضرورة الحصول على الأساليب الإجرائية والرقابية التي تتبع في إدارات أخرى ، أو إذا أرسلوا يطلبون بالبريد بيانات معينة . . أو أنهم

نتيجة لعدم الثقة لا يلتزمون بالنظم الموضوعة فقط ، إنما يزيدون عليها بأن ينشئوا سجلات تتعلق بأدائهم وأقسامهم اعتقاداً منهم أنها ستكون سنداً لهم عند الضرورة في إثبات نقاط معينة ، قد تكون موضع خلاف في المستقبل . . الخ .

(د) وقد تسبب عدم المرونة في إحداث كثير من الأخطاء ، وذلك لأن هناك بعض الظروف التي قد تطرأ ، ويتطلب مواجهتها نوعاً من المرونة في الإجراءات ، كما هو الحال في أوقات الأزمات ، فان المديرين يفضلون في مثل هذه الأحوال تجاهل الإجراءات .. ويعتبر تصرفهم هذا عملاً سليماً في أغلب الأوقات oftentimes ... it is sound business to do so . . كما وقد يحدث في بعض الأحيان أن يجد رئيس مجلس الإدارة شركته في وضع استراتيجي يتحتم معه أن يتخذ قراراً بالقيام بعمليات شراء أو بيع دون أن يتبع في ذلك الأساليب الإجرائية المعتادة . . الأمر الذي ينبغي أن تسمح الإجراءات باتباعه ، لأنه يتعلق بكيان الشركة ومستقبلها ، ومستقبل العاملين فيها .

ويتطلب القيام بمقتضيات الرقابة على الإجراءات ، توافر الشرطان الآتيان :

الشرط الأول : ينبغي على المديرين والرؤساء في أى مشروع من المشروعات أن يكون لديهم العزم والتصميم على أن تسير أعمال الشركة وفقاً للأساليب الإجرائية المقررة ، ويتطلب هذا أن يستخدموا سلطاتهم في إلزام مروضيهم باتباعها إلى أقصى حد ممكن .

الشرط الثاني : ينبغي توافر مواصفات معينة في أولئك الذين يوكل

إليهم مهمة وضع وصياغة الإجراءات . ويمكن القول أنه نظراً لندرة من تتوافر فيهم هذه الصفات ، فإن الشركات تعمل على استئجار هذه الخبرة من الخارج . . أما الشركات القادرة فعالباً ما تنشئ لنفسها جهازاً استشارياً للإجراءات .

ومما لا شك فيه أن إعداد كتيبات للإجراءات Procedure Manuals ، تتضمن شرحاً وافياً للإجراءات الرسمية المتبعة في المشروع ، يعتبر من أفضل الأساليب التي تصلح لممارسة الرقابة الفعالة ، حيث يمكن دائماً الرجوع إليها في حالة اختلاف وجهات النظر ، أو حدوث أى نوع من أنواع المنازعات التي تتعلق بالأساليب الإجرائية . وهذا لا يمنع إطلاقاً من مراجعة الإجراءات بصفة دورية للتأكد من ملاءمتها ، ومسايرتها للأوضاع ، وتطويرها إن اقتضت الظروف ذلك .

الرقابة على الأفراد Control of Personnel

يتعلق موضوع الرقابة على الأفراد بتنفيذ السياسات والاتفاقات التي يرتبط بها المشروع قبل موظفيه .

“ The issues in the control of personnel relate to the fulfilment of the policies and agreements concerning the relationship of the enterprise to its employees ”.

وكل مشروع من المشروعات له سياساته الخاصة به ، سواء أكانت هذه السياسات مكتوبة أو غير مكتوبة ، وتتضمن هذه السياسات نوع الأشخاص الذي ينوي المشروع استئجارهم ، وكذلك حفزهم على العمل ، والروح التي ينبغي أن تسود الاتفاقات التي تعقد . . وتستهدف وسائل الرقابة منع ما قد يحدث من انحرافات عن السياسات الموضوعية ، واتخاذ كافة الإجراءات لتصحيح هذه الانحرافات .

الحاجة إلى الرقابة The need for control

مما لا شك فيه ، أن جميع الشركات ترغب في أن يكون لديها قوى وظيفية على أعلى درجة من الكفاءة والمهارة . . غير أننا ينبغي أن نأخذ في الاعتبار أن رغبة الشركات شيء . . ووضع هذه الرغبة موضع التنفيذ شيء آخر . . وعلى أي حال فإن هناك سؤالا دائما يدور على الألسنة . . من هو الشخص الماهر ؟ . . what is a proficient person . . ولورد على هذا السؤال نستطيع أن نقول أنه أمكن في حالات كثيرة قياس درجة المهارة التي يتمتع بها الكثيرون ، كما هو الحال عند تحديد درجة مهارة الكيميائيين ، والمهندسين ، والمحاسبين ، والذين يشغلون وظائف السكرتارية ، ومن يستخدمون الآلات الكاتبة . . إلى غير هؤلاء من المهن ، فقد أمكن تحديد درجة مهارتهم عن طريق التعرف على مواصفاتهم العلمية ، وطبيعة الخبرة التي اكتسبوها عن طريق الممارسة . . ومن ناحية أخرى هناك صعوبة في تحديد درجة مهارة المحامين وأمناء المخازن والمديرين . . الأمر الذي يجعل ممارسة الوظيفة الرقابية على هذه المهن ومثيلاتها عملا في غاية الصعوبة . . الأمر الذي جعل الكثيرين يقرروا أن مبدأ الصلاحية لشغل مختلف الوظائف لم يمكن الوصول إليه حتى الآن . validitions have not yet been made

ويمكن القول أن الرقابة على الأجور حققت نجاحاً ملحوظاً ، وذلك لأن مقاييس الرقابة بالنسبة للأجور تكون واضحة ومعروفة وميسرة وقابلة للقياس . . غير أن الأمر يختلف إذا كانت الحوافز غير اقتصادية . . فإن الاعتراف بالمركز الاجتماعي ، والترقية ، والهيبة الاعتراف بهذه العوامل شيء . . ووضع سياسات تتضمن تنفيذ هذه العوامل شيء آخر .

“ It is one thing to recognize such areas as status, promotion, and prestige and quite another to establish and implement policies with respect to them ”.

وعلى أى حال ، لا يمكن غض النظر عن هذه العوامل ، والبعض يرى أن موضوع الحوافز كنسيج قطعة القماش ، بمعنى أن كافة العوامل ينبغي أن تؤخذ فى الاعتبار ، لأن تجاهل العوامل غير المادية ، سيؤدى إلى المبالغة فى الحوافز المادية . الأمر الذى قد تصبح معه هذه الحوافز المادية فوق قدرة المنشآت .

الأساليب الفنية للرقابة Techniques of control

فى بعض المنشآت كالمنشآت الصناعية ، نجد أن المهندسين الصناعيين يستطيعون أن يقوموا بصياغة مختلف أنواع التقارير التى تحتاج إليها الإدارة من أجل الرقابة على النشاط الصناعى . . وهم عند كتابتهم لهذه التقارير يهتمون بصفة خاصة بتجميع وتحليل البيانات التى تحتاج إليها الإدارة من أجل الرقابة على الأفراد .

وفىما يتعلق بأشخاص المديرين ومهاراتهم . . فإن الرقابة تهتم بما يأتى :

١ - كيف يمكن أن نعقد مقارنة بين شخصية المدير فى صورتها العادية وصورتها المثالية ؟

How does the individual manager compare with the ideal ?

٢ - هل الإجراءات المتبعة فيما يتعلق بالاختيار والتدريب يترتب عليها حصول المنشأة على نوعية عالية من الموظفين ؟

Does the selection and training procedure yield high-quality personnel ?

كما نرجو أن يكون واضحاً ، أنه لا يمكن تحقيق أى هدف جماعى إلا بانسجام نشاط القائد ، مع نشاط مرؤوسيه . . فإن كثيراً من علماء التنظيم والإدارة يرون ضرورة تحالف هذا الثالوث . . القائد والأتباع والهدف . . وأن العلاقات المثالية بينهم تعنى تحقيق الانسجام التام .



إن الادارة الناجحة لا تلجأ إلى تركيز السلطات إلى الدرجة التي يجد
المديرون أنفسهم معها غارقين بين الأضابير والملفات التي تنتظر « تأشيرتهم »
لتصريف الأمور ، أنهم لن يستطيعوا مع ذلك أن يقوموا بأى عمل رقابي
كامل !! . . .

أن مهمة المدير بالدرجة الأولى إنجاز الأعمال عن طريق الآخرين ،
ومن الجوانب الهامة في تحقيق ذلك قدرته الارشادية والتعليمية عن طريق
وسائل الاتصال التي تؤدي إلى الفهم والوضوح والتماسك .. « والتماسك الشديد
بين القائد والأتباع يؤدي إلى تحقيق الهدف » . . والعلاقات المالية بين
هذا الثلاث تسمى الانسجام التام .

والتساؤل الآن كما هو واضح يتجه نحو معرفة المقاييس التي يمكن من طريقها التعرف على شخصية المدير الماهر . . أو بمعنى أوضح المدير في صورته المثالية . . وفي الحقيقة ، فإنه لا توجد مقاييس يمكن من طريقها التعرف على المدير في صورته المثالية ، لأن هذا يعتبر مسألة موضوعية بالدرجة الأولى . . ومن أجل ذلك اتجه التفكير الإداري إلى إيجاد قائمة أو مجموعة من العوامل ، افترض أن توافرها يكون له تأثير إيجابي على الطريقة التي يؤدي بها المدير وظيفته . . فثلا يرى الفكر الإداري أن من عوامل نجاح جميع المستويات الإدارية في الهيكل التنظيمي ، صفات الذكاء والقيادة ، والقدرة على الاتصال بالمرؤوسين لتوضيح الأمور لهم ، وحفزهم على العمل لتحقيق أهداف المشروع ، والمنهج العلمي ، والتقدير السليم للأمور ، والأهتمام بالجوانب الانسانية .

كما وينبغي أن يكون واضحاً أنه يكاد يكون هناك إجماع على ضرورة الاهتمام بمواضيع الاختيار والتعيين لما لهما من أهمية كبرى على نوعية القوى الوظيفية التي سترتبط بالمشروع ، ويفترض أنها متصل في المستقبل إلى أعلى المراكز فيه ، وبرامج التنمية الإدارية إذا أحسن إعدادها ، فإنها تسهم إلى حد كبير في تنمية مهارات القوى الوظيفية ، بحيث يمكن أن ينشق منها من يصلح لشغل الوظائف الرئيسية أو القيادية .

إن الشركات في مجتمعنا الدولي المعاصر ، تهتم اهتماماً كبيراً بتطوير سياسة التعيين والتقييم والاختيار والترقية بالنسبة للمرشحين من أجل التقدم الإداري ، مستهدفة من وراء ذلك اتخاذ خطوات كبرى نحو التجاوب مع متطلبات البيئة المصرية الحديثة ، وهي من أجل ذلك تشترط ضرورة تقييم هؤلاء الذين يرقون إلى المراكز الرئيسية أو القيادية ، وتضع قواعد ومبادئ لهذا التقييم ، وينبغي أن يتوافر فيمن يشغلون هذه المراكز جميع المواصفات المطلوبة ، وبذلك يضمنون إلى حد ما التقليل من المخاطر التي تنجم عن سوء الاختيار .

إننا نوجه النظر إلى ما يقوله عالم الإدارة الكبير « ب. ف. دركر » . . إن المنشأة التي لا تستطيع أن تخرج كبار مديريها ، فإن أمرها سينتهي إلى الفناء » .

“ The social objective can be achieved only by the concreted activity of leader and followers : Thus, the ideal relationship among the members of this trinity is one of complete harmony ”.

Motivational controls ومن أجل خلق نوع من الرقابات الحافزة .
اتجهت الجهود نحو تبني سياسات يؤخذ في الاعتبار عند وضعها الحوافز .
كعنصر أساسي لتحقيق إنتاجية عالية عند الأشخاص ، مع ملاحظة أن
وضع مثل هذه السياسات ليس بالأمر السهل . . وفي كثير من الأحوال
عندما تتجه الجهود نحو وضع مثل هذه السياسات نجد أن المديرين يشيرون
بعض المواضيع كنوع من الحوافز ، مثل ما توفره الشركة لموظفيها من أمان
واطمئنان عند التقاعد . . أو مقدار الهيبة أو الاحترام الذي ينبغي أن يتمتع
بها المديرين . . إلى غير ذلك من عوامل .

من أجل ذلك ، فإن البعض يرى أن هناك حاجة إلى وضع سياسات
تتبنى هذه القيم وهذه المعاني ، ومن بين هذه السياسات ما يأتي :

١ - سياسات لتنمية المديرين ، والاحتفاظ بالمديرين المهرة .

Policies to develop and hold skilled managers.

٢ - سياسات تعترف بالمرووسين وتنميهم الإدارية طبقاً للأهداف
المقررة .

Policies to recognize and promote subordinates in accordance with
objectives standards.

٣ - سياسات لتحسين المراكز الاجتماعية وهيبة المرووسين .

Policies to improve the status and prestige of subordinates.

ولعل من الأهمية بمكان أن نوضح أن هناك إجماع على أن المشروعات
إذا كانت ترغب حقاً وصدقاً في تحقيق أهدافها ، فينبغي عليها أن تصل أولاً
إلى تحقيق الإدارة الجيدة good management ، وتحقيق الإدارة

الجيدة فى المشروعات يتطلب منها أن تتبنى أساليب فعالة للاختيار والتدريب . . وذلك حتى تشغل جميع المراكز الإدارية بالأشخاص المهرة والأكفاء . . وتبنى برنامج هذا طبيعته ، يقع بالدرجة الأولى على عاتق الرؤساء فى المراكز العليا ، فان واجبه يفرض عليهم أن ينظروا فى مصالح معاونيه . . وليكن واضحاً أن الموظفين حينما يشعرون أن رؤسائهم يرعون مصالحهم ويلمسون ذلك فى جوانب متعددة . . كالأجر . . والترقية . . والحصول على مزيد من المزايا - وكذلك أساليب لتحسين هيتهم الشخصية . . كل هذا يؤدى بالمروسين إلى أن يتعاونوا . . ويوجهوا طاقاتهم الإنتاجية نحو تحقيق أهداف المشروع .

الرقابة على العلاقات الخارجية Control Over External Relations

لعل من الأهمية بمكان أن نوضح أنه لا يوجد فى ظل مجتمعنا الدولى المعاصر ، أى مشروع من المشروعات يستطيع أن يقوم بنشاطه كاملاً مستقلاً تماماً وفقاً لقاعدة الاكتفاء الذاتى . . بل غالباً ما يكون لعدد من موظفيه صلات دائمة مع أشخاص عديدين خارج المشروع . . ومثل هذه الصلات العديدة تعتبر شيئاً عادياً ، حيث يوجد فى كل مشروع فئات متعددة . . فيوجد فيه المالكين . . والمديرين . . وصانعى المنتجات . . وبائعى المنتجات . . الخ . . إلى غير هؤلاء ، وهم جميعاً عليهم أن يعملوا وفقاً لتعليمات الدولة الرسمية . . هذا بالإضافة إلى أن الكثيرين منهم يقومون بدور إيجابى فى الإسهام فى النشاط الاجتماعى الذى يتعلق بشئون المجتمع الذى يعيشون فيه .

ويلاحظ أن المشروع بأسره له صالح كبير فى الأسلوب الذى تم به هذه الصلات . . « فسمته التجارية تعتمد إلى حد كبير على طبيعة هذه الصلات التى تم » .

" Its business reputation depends in large part upon the nature of the contacts made".

من أجل ذلك ، فإن الشركات تهتم جداً بطبيعة هذه الصلات ، ونادراً ما يحدث أن تتجاهل إحدى الشركات طبيعة هذه الصلات ، لأن تجاهلها هذا يجعلها في وضع يصعب عليها فيه أن تحافظ على مصالحها . . وبالتالي مصالح مستخدميها . . ونتيجة لذلك ، فإن هناك أمراً شائعاً بين الشركات . . هو ضرورة وضع سياسات وإجراءات تحكم علاقات موظفيها الخارجية .

" It is most common for enterprises to adopt policies and procedures that will govern their external personal relations".

الرقابة على العلاقات مع مصادر الشراء :

Control Over Buying Relationships

إن السياسات الموضوعة من أجل الشراء ، ينبغي أن تقتنر بأساليب إجرائية تحكم بدقة العلاقات الخارجية بين القوى الوظيفية المتخصصة المسئولة في المشروع ، وبين الأشخاص الخارجيين الذين يمثلون مصادر الإنتاج التي يتعامل معها المشروع . . إن هذا التعامل له ارتباط كبير بسمعة الشركة . . فإذا كان هناك تعامل عادل مع الموردين . . وإذا كانت هناك رغبة صادقة في مقابلة مندوبي البيع . . أو كانت هناك مثلاً معارضة لأسلوب الجرد . . أو في أسلوب إدارة الشكاوى . . إن كل هذا ينبغي التعرف عليه . . ينبغي التعرف على كل الآراء والشكاوى... وأن كل صوت في عملية الشراء يمكن أن يكون له أثره على سمعة الشركة . .

" Every voice in the buying process can affect the reputation of the firm".

من أجل ذلك ، فإنه أمر ضروري أن يتأكد الرؤساء ، من أن سياسات الشراء ، والأساليب الإجرائية التي تقتنر بها قد وضعت فعلاً موضع

التنفيذ ، وينبغي أن تكون في غاية من الدقة والإحكام ، وينبغي أيضاً أن تكون واضحة ومفهومة . . وبالتالي منفذة على أفضل وجه ممكن .

الرقابة على العلاقات مع العملاء Control over customer relationships

تضع الشركات سياسات خاصة تتعلق بعلاقتها مع العملاء . . وتأثر هذه السياسات بتقدير الشركات لما ينبغي الأخذ به من أجل إرضاء عملائها الذين سيقبلون على منتجاتها . . وقد توجد بعض الشركات التي تجدد نفسها في وضع يسمح لها بأن لا تهتم بوضع سياسة تتعلق بإرضاء العملاء ، وذلك نظراً لأنها من شركات الاحتكار . . أى لا يوجد من ينافسها في السلع التي تبيعها للمستهلكين ، غير أن هذا يعتبر خطأ . .

وفي الحقيقة إنه يكاد يكون من النادر وجود مثل هذه الشركات . . لأن منشآت الأعمال لها أخلاقياتها التي تستند إلى العلاقات الإنسانية ، وتعطى للمستهلك كل التقدير والاحترام . . فهو أولاً وقبل كل شيء أساس وجودها ، ومصدر نموها . . وإذا كانت المنشأة التي يتعامل معها الجمهور من منشآت المنافع العامة Public utility ، فإنها قد تعتمد على رضا العميل من أجل أن يدعم طلباتها لدى التنظيمات التشريعية ، حتى تخصص لها مزيداً من الأموال تعينها على زيادة خدماتها

وجميع هذه المنشآت تدرّب موظفيها ، بالأسلوب الذي تتأكد معه من قدرتهم على أن يتركوا انطباعاً طيباً لدى العملاء good impression on customers وعلى قدر قدرتهم على إدارة الشكاوى بالعدل الذي يقترن بالاحترام ، وعلى السرعة في تأدية الخدمات مع التأكد من الكفاءة التي تؤدي بها هذه الخدمات ، وعلى منح العملاء مزايا سواء فيما يتعلق بالأسعار أو النوع كلما أمكن ذلك .

الرقابة على العلاقات مع الهيئات الحكومية:

Control over government relationships

لكل مشروع من المشروعات في أى مجتمع من المجتمعات علاقات عديدة مع كثير من الهيئات والأجهزة الحكومية . . « ولعل أكثر هذه الصلات شيوعاً ، هي صلة إطاعة القانون » .

“The most common, involve obeying the law”.

فالقانون ينظم علاقات العمل في المشروع ، والقوانين تنظم علاقات المشروع مع مختلف أجهزة الدولة التي تشرف كل منها على جانب معين يرتبط بتخصصها . . فصلحة الضرائب تتأكد من وجود دفاتر منتظمة تثبت حقيقة العمليات . . ومكاتب العمل تتأكد من تطبيق قوانين العمل . . ومصلحة التأمينات تتأكد من سلامة تطبيق قانون التأمينات بالنسبة لجميع القوى العاملة في المشروع . . ومكاتب وزارة الصحة تتأكد من ضرورة توافر الشروط الصحية . . ووزارة الصناعة تتأكد من توافر المواصفات القياسية فيما يتعلق بالسلع المنتجة . . ووزارة الداخلية تتأكد من توافر الموصفات التي تتعلق بالأمن الخارجى والداخلى كما هو الحال فى البنوك . . إلى غير ذلك من العلاقات التي توجد بين المشروع والدولة والتي تنظمها مختلف القوانين .

وينبغي أن يكون واضحاً أن علاقات المشروع مع الدولة لا تقتصر على طاعة القوانين . . بل أنها تمتد أيضاً إلى التعامل في أنواع من السلع ، فإن القطاع العام في مصر مثلاً المفروض فيه أنه يقود النشاط الاقتصادى في كافة المجالات ، الأمر الذى يستلزم تعامل كثير من شركات القطاع العام مع بعضها وكذلك تعامل شركات القطاع العام مع غيرها من الوحدات التجارية التي تحتاج إلى شراء مستلزماتها منها وفقاً للأساليب وإجراءات تتدخل فيها وزارة التموين بالتنظيم في بعض أنواع السلع ، ووزارة الصناعة في سلع أخرى ، ووزارة الزراعة فيما يتعلق بالمحاصيل الزراعية . . الخ . هذا بالإضافة إلى

العطاءات التي تطرحها مختلف الوزارات على الشركات ، مما يدفع بعض الشركات إلى الحصول على العطاءات والتعاقدات الحكومية . . في مثل هذه الأوضاع المتشابكة تكون الشركة حساسة بالنسبة لطبيعة العلاقات بين موظفيها وموظفي الهيئات الحكومية .

“ In this complex of situations the individual firm is sensitive to the nature of the relationships between its personnel and those of the governmental bodies ”.

ومن أجل تنظيم العلاقة بين الشركة والهيئات الحكومية ، نرى أن الشركات تتبنى سياسة من شأنها ضرورة الاستجابة الفورية لقوانين الدولة وتعليماتها . . وتراقب الشركات موظفيها عن طريق قصر التعامل مع الأجهزة الحكومية على كبار الموظفين المعتمدين في هذا الخصوص ، والذين تتق الشركات في نزاهتهم وسلامة أحكامهم .

الرقابة على العلاقات التي لا تتصل بالعمل :

Control over nonbusiness relationships

يضع المسئولون عن أى مشروع من المشروعات ، حسن سمعة المشروع ورعاية مصالحه في الدرجة الأولى من عنايتهم واهتمامهم ، وهم من أجل تحقيق هذا الهدف يلجأون إلى أساليب متعددة يرون من وجهة نظرهم أنها تسهم في تحقيق هذه الأهداف . . « فكثيراً من الشركات وجدت أنه ينبغي أن تفرض رقابة على خطب موظفيها ، وكذلك مختلف أوجه نشاطهم العام » .

“ Many enterprises have found it necessary to centralize the control over the public utterances and the public activities of employees ”.

وتتارس الرقابة على خطب الموظفين عن طريق تكوين لجنة خاصة ، غالباً ما تكون منبثقة عن إدارة العلاقات العامة ، ويدخل في نطاق مهمة هذه اللجان تلقي الطلبات التي يوضح فيها الموظفون المناسبات التي اربطوا فيها بالقاء خطب أو أحاديث ، مع إيضاح الظروف التي تناسبها ، مع « مسودة » للخطب أو الأحاديث التي سيلقونها ، وتكون مهمة اللجنة الخاصة مراجعة هذه « المسودات » في ضوء أهداف المشروع والتي منها خلق رأى عام لصالحه .

أما فيما يتعلق بالموظفين وإسهامهم في النشاط العام ، فإن الشركات تطلب منهم الحصول منها على إذن خاص قبل ممارسة النشاط الذي يرغب الموظفون في الانضمام إليه . . وقد تبين أن عدداً كبيراً جداً من المنشآت يشعر بحساسية بالغة إزاء أحاديث الموظفين وتصرفاتهم في الحياة العامة .

“Large-scale firms feel particularly sensitive to what its employees say and do in public”.

ومرجع هذه الحساسية ، إلى أن بعض الموظفين قد يتورطون في أحاديثهم وفي مختلف أوجه نشاطهم بالادلاء بمعلومات قد تكون سرية من وجهة نظر الشركة They may divulge secret information أو قد يستخدموا في نشاط سياسي ، أو قد تشغلهم المواعيد التي يلتزمون بها قبل الهيئات العامة عن أداء واجباتهم .

“be distracted from their duties with appointments to public bodies”.

من أجل ذلك ، تكتل أسرة المشروع بأسره نشاطها : أصحاب المشروع ، ومديره ، وموظفيه ... من أجل الإسهام في « حسن سمعة المشروع » ، والتي

يطلق عليها في الخارج "good will" . . والتي تعنى بالمصطلحات التجارية «شهرة المحل» . . هذه الشهرة ترجع إلى عديد من الجهود التي تبذلها أسرة المشروع بأسره ، وتكون خلاصتها ثقة الدولة والمجتمع في المشروع ، وفوق كل ذلك ثقة أفراد أسرة المشروع ككل في بنائها التنظيمي والإداري . . ثقة بعضها ببعض . . ثقة العمال في مديريهم . . وثقة المديرين في عمالهم . . بحيث يتضافر الجميع من أجل تنفيذ الأوامر والتعليمات والقرارات التي تصدر من أجل صالح المشروع ، ويتنافسون فيما بينهم من أجل حسن تنفيذه .

أن أسرة المشروع يصل بها الحد إلى مثل هذا التوفيق ، لأنها تعرف جيداً أن كل كلمة تقال . . وكل تصرف يحدث . . وعلى وجه الخصوص إذا كان على غير مستوى المسؤولية التي تستشعرها الأسرة جميعاً قبل نفسها ، وحسن سمعتها . . ستكون نتيجة الضرر بالشركة وموظفيها . إن كثيراً من الشركات في الخارج وصل بها الحد إلى أن «حسن السمعة» صار أصلاً من أصولها ، له قيمته التي تقدر في الأسواق . . وقد تصل هذه القيمة إلى مئات الآلاف من الجنيهات . . بل أن القيمة تتعدى في بعض الشركات ذلك الرقم !! . . وتصل الشركات إلى هذا الرقم من حسن السمعة نتيجة للعرق والكفاح والعمل العلمي المنظم ، والإقبال الجاد من قبل الموظفين ، وتكون نتيجة هذه الثمرة الطيبة ، حسن السمعة والفواض الغزيرة التي ينعمون جميعاً من فيض خيراتها وحسن ثمارها . . ومن هنا تكون الحساسية البالغة لأي كلمة تقال أو تصرف قد يضر بحصيلة هذا الكفاح . . ومن أجل كل هذا ترتضى أسرة المشروع بكامل أفرادها ما قد يتوهمه البعض من أنه نوعاً من القيود . . بينما أفراد أسرة المشروع جميعاً يعتبرونه نوعاً من حسن التنظيم ، من أجل مستقبل المشروع ، الذي هو في واقع الأمر مستقبلهم ، وتربط به آمالهم في حياة أفضل على مر السنين .

غير أن هناك من يؤكد أن أفضل أسلوب لتحقيق حسن السمعة ، هو حسن الاختيار . . فان الشركة تعطي لنفسها في المدى الطويل أفضل الخدمات إذا أحسنت اختيار مسئوليتها التنفيذيين وأحسنت تدريبهم ، ثم بعد هذا تعتمد عليهم في المراقبة والحفاظ على السمعة الطيبة للمنشأة .

"A firm will be better served in the long run if it selects and trains its executives properly and then relies upon them in guard closely the good reputation of the firm".

أنواع أخرى من الرقابة :

لعل من الأهمية بمكان أن نوضح ، أن الوظيفة الرقابية تمارس على مختلف أوجه النشاط الإنساني والمادى في المشروع ، وأنها تستهدف بالدرجة الأولى الحد من أوجه الإسراف والضياع ، وهي في هذا تلزم بالخطط والمقاييس الموضوعية . . وقد أوضحنا من قبل بعض الأدوات التي تستخدم في الرقابة ، كما أوضحنا بعض أنواع الرقابات . . ويهنا أن نوضح أن هناك أنواعاً متعددة أخرى من الرقابات ، نوجز بعضها على سبيل الإرشاد .

(أ) الرقابة على البحوث والتنمية :

Control of research and development

يمكن القول أن برامج البحوث والتنمية ، قد اتسعت في السنوات الأخيرة إلى درجة كبيرة ، وهي تتميز بخصائص غير عادية بحيث تتطلب عناية خاصة.

It has unusual characteristics that require particular attention.

والسبب في ذلك يرجع إلى أن الرقابة على البحوث والتنمية تختلف عن الرقابة على أوجه النشاط الأخرى فيما يأتي :

١ - الرقابة على البحوث تعنى الرقابة على نوع معين من الأشخاص ، وذلك لأن الذين يقومون بهذه البحوث يتميزون بنوعية خاصة من حيث التدريب ، والأساليب الفنية لبلوغ الأهداف ، ولعل الفرق يكون واضحاً لو أردنا أن نقارن مثلاً بين رئيس للعمال ، وأحد علماء الطبيعة .

٢ - أن البيانات والمعلومات التي تؤدي إلى تخطيط برنامج للبحوث والتنمية تعتمد إلى حد كبير على تقديرات شخصية أكثر منها أحكام موضوعية
subjective judgements rather than objective

من أجل ذلك ، يرى الأستاذ « ر. ن. أنتوني » R. N. Anthony أن بحوث التنمية تخضع لمبدأين متناقضين : أولهما - أن الباحثين ينبغي أن تكون لهم حرية العمل .. وثانيهما.. أن الإدارة ينبغي أن تمارس حقها في الإدارة .

- (1) Research workers must have freedom and,
- (2) Management must manage.

ولعل مرجع الصعوبة فيما يتعلق بالرقابة على البحوث والتنمية ، أن الإدارة تريد أن تتأكد من أن الجهد الذي تبذله الكفاءات القادرة ، إنما يبذل بطريقة اقتصادية ، وأن الجهد الذي تبذله هذه الكفاءات ، هو مقصور فعلاً على البحوث ، ولا يوجه إلى أى نوع آخر من النشاط .

(ب) الرقابة على خط الإنتاج : Control over product line

نعنى بالرقابة على خط الإنتاج هنا ، المنتجات التي تبيعها الشركة products offered for sale by the firm . . . وذلك للتأكد من أن هذا الإنتاج يتم وفقاً لرغبات المستهلكين ، ووفقاً لأحدث الأساليب التي تحقق أكبر قدر ممكن من الوفورات الاقتصادية أى مسايرة المتغيرات العصرية التي تيسر الكفاءة الإنتاجية . .

وبما لا شك فيه أن الشركة التي لا تراعى ذلك تجد نفسها في وضع غير متكافئ مع منافسها .. لأنها ستجد نفسها تلعب أساليب باهظة التكاليف .. سواء فيما يتعلق بالتصنيع .. أو الإدارة .. أو البيع .. الخ .. هذا بالإضافة إلى أن إنتاجها قد يصبح ذو طبيعة مختلطة .. أى « مزيج من كل نوع goods of a hodgepodge nature »

إن الاختيار المنطقي لنوع السلع الذى تتعامل فيه الشركة يعتبر على جانب كبير من الأهمية فى تحقيق الاستخدام الأمثل للعالة وللآلات ، بما يمكن المنشأة من تحقيق الكفاءة والتوسع .. وقد يكون من المفيد أن نشير فى هذا المجال إلى البحث القيم الذى أجراه « جويل دين Joel Dean » فى عام ١٩٥٠ على مائتين من الشركات الصناعية التى تتعامل فى السلع المعبأة - packaged goods ، فقد تبين له أن ٢٠ ٪ فقط من المنتجات الجديدة التى غمرت الأسواق هى التى حققت أرباح .. الأمر الذى يعكس الحاجة إلى مزيج من الدراسات العلمية المتقدمة التى تتضمن بحوث السوق ، واختبار أثر إنتاج السلع على المستهلكين ، والمصادر المالية المناسبة ، والإصرار على المداومة فى إجراء هذه البحوث .

“ It reflected the need for a rich mixture of market research, product testing, adequate financial resources, and persistence ”.

وبما لا شك فيه أن أى مشروع من المشروعات يستهدف تحقيق الربح العادل من وراء إنتاجه ، ومبيعاته .. وحتى تتأكد المشروعات من ذلك ، فينبغى أن تكون لديها بحوث ودراسات قائمة على أسس علمية تحدد لها القدر من المبيعات الذى ستحققه ، وقد تقدمت أساليب البحث العلمى بحيث يمكننا أن نحدد على وجه التقريب مثل هذا الرقم .. ويوجد الآن مكاتب متخصصة بشرف

عليها خبرات عالية متخصصة ، تقوم بمختلف أنواع البحوث والدراسات التي تتعلق بوجه عام : بتصميم السلع الجديدة .. وتقدير كمية الطلب على هذه السلع ، واكتشاف ما يمكن إدخاله من تحسينات على السلع المنتجة ، ودراسة سلع المنشأة بين السلع المنافسة ، ومتابعة طرق البيع ، وسياسات التسويق ، ودراسة ظروف المنافسة بوجه عام ، وتحديد الأسواق المربحة ، وفحص تكاليف التسريع ، ودراسة وسائل الترويج .. إلى غير ذلك من الدراسات التسويقية ذات الأهمية .

(٣) الرقابة بالاستثناء Control by exception

يرى البعض أنه يمكن تحقيق كفاءة الرقابة ، عن طريق إعطاء عناية بالدرجة الأولى ، إلى الاستثناءات .

Efficiency in control requires that attention be given primarily to — exceptions.

والرقابة بالاستثناء ، ترتبط أساساً بمبدأ وضع مقاييس موضوعية دقيقة ملائمة ، تتصف بالفاعلية والكفاءة !

Principle of standards : Effective and efficient control requires objective, accurate, and suitable standard.

أي أن كل خطة من الخطط عند وضعها موضع التنفيذ ، ينبغي أن تتضمن مقاييس سهلة الفهم ، وسهلة التطبيق ، وعلى هذا الأساس ، فإنه يسهل تقييم إنجاز الأعمال التي تمت وفقاً للمقاييس المقررة السابق وضعها ، وبالتالي معرفة انحرافات التنفيذ عن تحقيق تلك الأهداف .

من أجل ذلك ، فإنه وفقاً لمبدأ الرقابة بالاستثناء ، فإنه ينبغي على جميع المستويات الإدارية في المشروع أن تضع مقاييس للأداء يمكن عن طريقها للقوى العاملة في المشروع أن تتعرف على الأسلوب السليم للأداء ، وأن تفهم جيداً حقيقة الأهداف ،

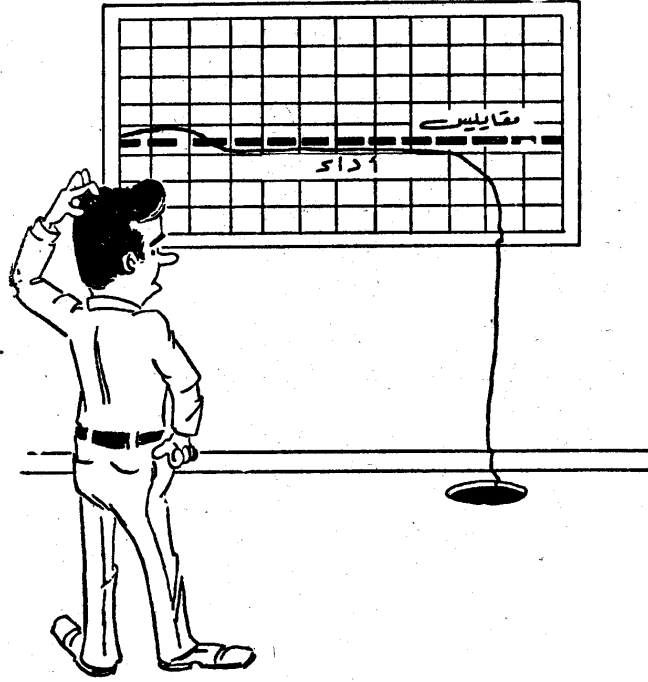
والأسلوب الأمثل لقياس نتائج الأداء في كل مجال من مجالات نشاط المشروع ، وبذلك يمكن مقارنة ما تم ، بالمقاييس المقررة ، أو معدلات الإنجاز المستهدفة . ثم معرفة الانحرافات التي تمت عن هذه المقاييس أو المعدلات . هذه الانحرافات هي التي تكون موضوع عناية واهتمام الإدارة ، لأنها تتعرف على أسبابها ، ثم تقوم بتحليلها ، ثم اتخاذ الأساليب اللازمة لتحسين الأداء بما يرفع من كفاءة العاملين ، أو اتخاذ القرارات المناسبة في ضوء ما تسفر عنه تحليلات لتصحيح الأوضاع .

ويمكن القول بأن « هنري فايول » يعتبر من الأوائل الذين نادوا بتطبيق الرقابة عن طريق الاستثناء ، حيث يقول : « ينبغي على المدير إذا كان يستهدف تحقيق الكفاية أن يقصر اهتمامه فقط على مدلول الانحرافات في المواقف ، وعلى وجه الخصوص الجيد أو السيء منها .

In the interest of efficiency, the manager should concern himself only with significant deviations, the especially good or the especially bad situations.

ولعل من الأهمية بمكان قبل أن نختم هذا البحث الموجز في موضوع الرقابة . أن نؤكد أنه لا أهمية للرقابة ، إلا إذا استفدنا من الانحرافات التي تكتشفها ، ثم إجراء الدراسات التحليلية التي تفسر هذه الانحرافات ، ثم اتخاذ الخطوات اللازمة لتصحيح هذه الانحرافات ، ثم متابعة تنفيذ ما اتخذ من إجراءات تصحيحية . وإلا فإن كل الجهود التي بذلت من أجل الرقابة تعتبر ضياعاً في ضياع . . وتبيداً لوقت المديرين ! . .

Control is a wasteful use of managerial and staff time unless it is followed by action.



يقع على عاتق المستويات الإدارية المختلفة في جميع أنواع المشروعات مهمة الرقابة على الأداء . . وفي المشروع الصناعي مثلاً ، ينبغي على المستويات الإدارية المختلفة ، أن تراقب الأداء في الخطوط التشغيلية والانتاجية المتعددة في المشروع . . عليها أن تسجل الأرقام الفعلية للأداء . . ومقارنة هذه الأرقام بالمقاييس المقررة . . وتلخيص النتائج في خرائط بيانية . . ثم اكتشاف الانحرافات وتسجيلها في خانات خاصة بها . . ثم معرفة أسبابها . . ثم تحليلها . . ثم إتخاذ قرارات بشأن تصحيحها . . ثم متابعة تنفيذها .

إن تصرفات المديرين من أجل التصحيح تتم بأساليب متعددة
 .. منها إعادة رسم الخطط .. أو وضع خطط إضافية .. أو إعادة
 التنظيم .. أو إجراء بعض التغيرات بين المروّسين .. أو تدريب
 القوى العاملة على الأسلوب الأمثل لأداء الأعمال .. أو ممارسة
 الوظيفة التوجيهية من حيث التأكد من أن القوى العاملة تكون
 متفهمة تماماً للمهمة التي تقوم بها .. ولعل هذا يوضح لنا ، أن
 الرقابة كوظيفة متداخلة كما أوضحنا ذلك من قبل ، تتطلب في
 نفس الوقت ضرورة ممارسة المديرين لكافة وظائفهم الإدارية ،
 من تخطيط .. وتنظيم .. وتعيين وملاءمة للقوى العاملة .. وتوجيه
 ورقابة .. ونسيق .

No one can effectively manage who cannot undertake
 the functions of planning, organizing, staffing, directing
 controlling and coordinating.

أدوات التنظيم وأساليبه ومبادئه

Tools, Techniques and Principles of Organization

لعل من الأهمية بمكان قبل أن نختم بحثنا عن العناصر الواجب توافرها في التنظيم الجيد للمشروعات ، وما أطلقنا عليه « اعتبارات ضرورية لتحقيق التنظيم الفعال » أن نوضح أن هناك أدوات وأساليب متعددة يستخدمها خبراء التنظيم والإدارة ، لتحقيق الفعالية والكفاءة في تنظيم المشروعات ، ومن أهم هذه الأدوات والأساليب ما يأتي :

(أ) السجلات Records

تؤدي السجلات خدمات متعددة لتحقيق أهداف المنشآت . . ويلاحظ أن مثل هذا المفهوم لم يكن سائداً لدى المديرين الممارسين الذين يتحملون مسئوليات تنظيمية من قبل . . وينبغي الاهتمام بحفظ السجلات ، لأنها فضلاً عن أنها تعطينا صورة تاريخية لحياة المنشأة وتطورها ، إلا أنها تفيد أيضاً عند إحداث تغييرات أساسية في التنظيم حيث يتتبع الخبراء التغييرات الأساسية التي حدثت في الماضي ، وغالباً ما يرجعون إلى فترة تراوح مدتها من خمسة إلى عشرة سنوات ، ويستفيدون من البيانات والإحصاءات المستخرجة من هذه السجلات في معرفة الأخطاء وتتبع الأسباب التي أدت إلى وقوعها . . كما تستفيد المنشآت من البيانات المستخرجة من هذه السجلات في التحليل العلمي عند إجراء الدراسات المقارنة لمعرفة نتائج العمليات ، كالدراسات التي يجريها أعضاء مجلس الإدارة عن نتائج العمليات السنوية مقارنة بالسنة السابقة ، أو لعدة سنوات سابقة غالباً ما يكون لفترة خمس سنوات . .

وكذلك تنفيذ السجلات في عقد مقارنات داخلية بين مختلف الإدارات والأقسام . . إلى غير ذلك من الوحدات التي قد تكون في المشروع ، هذا بالإضافة إلى القوائد الإرشادية والرقابية التي تؤديها ، كـ معرفة مدى تحقيق كل وحدة من الوحدات لمعدلات الإنجاز المستهدفة ، وفقاً للخطة السابق إعدادها ، كما وتستفيد المنشآت من البيانات المستخرجة من السجلات للأغراض التخطيطية . . كالتنبؤ ودراسة احتمالات المستقبل . . كما وتستفيد المنشأة من هذه السجلات لمعرفة مدى الكفايات المتاحة لديها من القوى العاملة ، والقدرة على شغل الوظائف القيادية من بينها . . إلى غير ذلك من وسائل الاستخدام العلمي للسجلات .

ولعل من الأهمية بمكان أن نوضح أيضاً ، أن قوانين العالم تلزم الوحدات الاقتصادية فيما يتعلق بالنشاط التجاري بضرورة مسك المنشآت « لدفاتر منتظمة » تحدد فيها القوانين وتعتبرها ضرورية وأساسية عند النظر في الأمور التي تتعلق بعلاقة المشروع مع الدولة ، أو مراعاة المشروع لحقوق موظفيه وفقاً لقوانين الدولة ولوائحها .

ويرى « مكفرلاند » في النهاية ، ضرورة إجراء مراجعة دورية للسجلات عن طريق أحد الخبراء المتخصصين في هذا الميدان ، والذي عليه أن يقرر صلاحية كل بند من البنود ، ومدلول علاقاتها .

“ Finally, a periodic audit and review of forms and records should be made by someone thoroughly experienced in this field, who will question the validity and wisdom of each item and their interrelationships ”.

Reports (ب) التقارير

تتضمن التقارير عادة بيانات مكتوبة بشكل خاص ، تتعلق بموضوع

معين ، أو مشكلة معينة ، أو تحقيق معين ، ويمكن أن تكون هذه التقارير أيضاً شفوية .

“ Ordinarily, the term reports connotes data centering on some particular topic, problem, or investigation, presented in written form. Reports can be made orally also ”.

وكلا الشكلين من التقارير ، سواء أكانت تقارير مكتوبة ، أو تقارير شفوية ، تعتبر على جانب كبير من الأهمية بالنسبة للمديرين ، الذين يريدون أن يتعرفوا على جوانب الضعف الذى قد يكون موجوداً فى التنظيم . . ومن أجل ذلك تلجأ المنشآت إلى تخصيص شخص معين على جانب كبير من القدرة والكفاءة للقيام بمهمة كتابة هذه التقارير ، بعد القيام بمقتضيات المراجعة أو البحوث التى ينبغى أن تجرى على فترات دورية منتظمة .

ويلاحظ أن كتابة التقارير تتم فى بعض المنشآت بصورة منتظمة روتينية ، أو بحكم العادة by regulation or habit ، وليس نتيجة لاحتياجات فعلية تقتضى بذل الجهود فى صياغتها . الأمر الذى يتطلب ضرورة مراجعة مثل هذه الأوضاع لاستبعاد بصفة دورية كتابة أى نوع من التقارير لا يوجد داع لكتابه .

ومما لا شك فيه أن التقارير إذا أحسن إعدادها ، ثم صياغتها يمكن أن تحقق نتائج طيبة بالنسبة للمنشأة . . ومن أجل ذلك فإن علماء التنظيم والإدارة اهتموا بالتقارير وأسلوب صياغتها ، باعتبار أنها إحدى الوسائل الفعالة لتحقيق الاتصالات داخل المشروع .

(ح) الخرائط التنظيمية Organization charts

تعتبر الخرائط التنظيمية نوعاً من السجلات ، فهى توضح العلاقات وفقاً للتنظيم الرسمى ، والتبعات التى ينبغى أن يتحملها المدبرون .

"An organization chart is a type of records showing the formal organizational relationships which executives intend should prevail".

والخرائط التنظيمية توضح مختلف الإدارات والأقسام والوحدات التي توجد في المشروع ، وكيفية الربط بين مختلف هذه الوحدات ، ونطاق السطة الإدارية ، وتوزيع مختلف أوجه النشاط على الإدارات المختلفة . الخ .

ولعل من أهم المزايا التي ترتبط بحسن إعداد الخرائط التنظيمية ، التحديد الواضح للسلطات والمسئوليات ، الأمر الذي يمنع الاحتكاك والتضارب والازدواج ، هذا فضلا عن التهرب من المسئوليات عندما تستدعي الأمور التعرف على أوجه التقصير في المنشآت ، كما وتسهم هذه الخرائط في التعرف على نطاق الإشراف ، وهل يتم في حدود المعقول ، أم أن هناك ضغط على بعض الرؤساء والمشرفين ، بينما لا يوجد ضغط على البعض الآخر ، الأمر الذي يساعد على تصحيح الانحراف بما يحقق كفاءة الأداء . كما تعطى الخرائط التنظيمية صورة عن الأوضاع في المنشأة ، بحيث يمكن اعتبارها وسيلة تعليمية تفهم القوى الوظيفية عن طريقها على التنظيم الرسمي ، وتتعرف أيضاً على وضعها بالنسبة للوظائف الأخرى في المشروع .

وإذا كانت الخرائط التنظيمية لها مزاياها التي ذكرنا بعضها ، إلا أن هناك من يرى أنها لا تعبر تماماً عن حقيقة الأوضاع التي قد توجد في المنشأة ، كما هو الحال فيما يتعلق بالتنظيمات غير الرسمية التي توجد في نطاق التنظيم الرسمي للمشروع . . كما وأنها لا تستطيع أن تحدد بالضبط مقدار السلطات والمسئوليات في مختلف الوحدات ، هذا فضلا عن أن البعض يرى أن لها آثاراً نفسية سيئة على هؤلاء الذين يظهرون على الخريطة التنظيمية في المستوى الأدنى .

(د) الدلائل التنظيمية Organizational manuals

اتضح لنا عند شرح مفهوم الخرائط التنظيمية أنها تعجز عن إعطاء وصف دقيق للجوانب التي تتضمنها هذه الخرائط ، الأمر الذي يعتبر على جانب كبير من الأهمية لفهم حقيقة الأوضاع في أى تنظيم . . من أجل ذلك فإن المنشآت تعهد إلى بعض المتخصصين لكي يقوموا بوضع دليل تنظيمي ، يرفق بالخريطة التنظيمية ، ويتضمن هذا الدليل شرحاً تفصيلياً للهيكل التنظيمي ، وتحليلاً شاملاً لمختلف الوظائف والمراكز الإدارية . . وهذا الدليل يعتبر على جانب كبير من الأهمية في تحديد المعالم والنظم والإجراءات التي ينبغي على مختلف الإدارات أن تتبعها في أداء مختلف أوجه نشاطها . . وعلاقة كل إدارة من الإدارات بالأخرى ، والأسلوب الذي تم به هذه العلاقات . . ونظراً لأن الدليل التنظيمي يوضح طبيعة الوظائف المختلفة ، والمواصفات اللازمة لكل منها ، فإنه بذلك يساعد القوى الوظيفية المتطلعة لشغل الوظائف المختلفة الأعلى على أن تتدرب وتؤهّل نفسها لكي تشغل هذه الوظائف مستقبلاً . . هذا فضلاً عن أن هذا التوصيف يساعد على تحديد الأجر على قدر الجهد المبذول في كل إدارة من الإدارات . . وأيضاً بالنسبة للمشروع ككل . . وعلى وجه العموم ، فإن الشركات وجدت أن الدليل التنظيمي واسع الفائدة لتحقيق كفاءة إداراتها .

“Organization manuals are highly useful in running a company”.

وكما أوضحنا فإن الشركات تلجأ إلى المتخصصين من أجل إعداد هذا الدليل ، الذي يأخذ منهم جهداً كبيراً ، إذ يتطلب إعداداه ضرورة الاتصال بالقوى العاملة والتعرف منها رأساً على طبيعة عملها ، ومراجعة ذلك مع الرؤساء المباشرين ، إلى غير ذلك من الجهود التي يتم عن طريقها التأكد من الحقائق التي يتضمنها الدليل التنظيمي .

(٥) بيانات السياسات الإدارية Policy Statements

يرى بعض علماء التنظيم والإدارة ، أن البيانات التي تتعلق بالسياسات الإدارية ، لا يمكن النظر إليها على أنها أداة من الأدوات أو الأساليب التي تستخدم من أجل تحقيق كفاءة وفعالية التنظيم ، غير أن جميع علماء التنظيم والإدارة ، يكاد يجمعون على أن البيانات التي تتعلق بالسياسات لها أثر ملحوظ على هيكل أى تنظيم .

“ Policy statements have considerable bearing on the structure of an organization ”.

ولتوضيح أثر السياسات الإدارية على التنظيم ، نعطي مثلاً للسياسة الإدارية في أحد المنشآت فيما يتعلق بسياسة استخدام الأفراد ، حيث تقرر الاحتفاظ بعدد الأشخاص ثابتاً على قدر الإمكان stable as possible . . فإذا حدث توسع في المشروع ، وبالتالي النشاط الذى تؤديه القوى العاملة ، فإنه اتباعاً للسياسة المقررة فيما يتعلق بالأفراد ، فإن المنشأة لن تعين موظفين جدد . . ومعنى هذا أنه سيقع على عاتق الموظفين الحاليين عبء بذل مزيد من الجهد لمقابلة التوسع الذى يحدث . . وفى نفس الوقت ، فإن الموظفين إذا ووجهوا بانكماش في نشاط المشروع ، فإنهم لن يخشوا شيئاً ، لأنه تطبيقاً للسياسة الإدارية المعلنة والتي تتعلق بالتوظيف ، فإن الشركة لن تستغنى عن أحد منهم .

المبادئ الرئيسية للتنظيم Major Principles of Organization

لعل من الأهمية بمكان أن نوضح أن هناك إجماع بين علماء التنظيم والإدارة ، على وجود عدد من مبادئ التنظيم ، وأن هذه المبادئ تعتبر هادياً ومرشداً عند التطبيق ، وأن هذه المبادئ ، شأنها في ذلك شأن عناصر الإدارة ، لم تصل بعد إلى الدقة التي تمكن من صياغة نظرية متفق عليها مثلما هو قائم في

العلوم الأخرى ، كالطبيعة والهندسة والفلك ، إلى غير ذلك من العلوم . . إنما هي بالدرجة الأولى أسس ومقاييس للتنظيم الجيد Criteria of good organization . . وفي ذلك يقول « أرويك » . . إن هذه إلا بداية . . بداية فقط لفلسفة شاملة لمهام الإدارة ، سواء في مجال دوائر الأعمال ، أو غير ذلك .

“ It is only a beginning, a beginning, of a comprehensive philosophy of the task of administration, whether in business or elsewhere ”.

وقد قامت جمعية الإدارة الأمريكية بدراسة واسعة تتعلق بموضوع التنظيم ، نشرت نتائجها في عام ١٩٥٢ ، ونشرت أيضاً في بحث نشره عالم الإدارة « أرنست ديل » تحت عنوان « تخطيط وتطور الهيكل التنظيمي للمنشأة ” Planning and Developing the Company Organization Structure ”.

وخلصت هذه الدراسة إلى أن هناك تسعة مبادئ أو مقاييس مستخدمة ، وتكاد تكون هي التي عددها علماء الإدارة البارزين السابق الإشارة إليهم في كثير من مواضيع هذا الكتاب ، وهم « بارنارد ، وفايول ، وتايلور ، ودينسون Dennison ، وأرويك . وغيرهم

ويمكن تلخيص المبادئ الرئيسية فيما يأتي :

١ - مبدأ وحدة الهدف : Principle of Unity of Objective

وبموجب هذا المبدأ ، فإنه ينبغي على المنشأة ككل ، وعلى كل إدارة من إداراتها أو وحدة من وحداتها أن تسهم في تحقيق هذا الهدف .

٢ - مبدأ الكفاءة : Principle of Efficiency

وبموجب هذا الهدف ، فإنه ينبغي على المنشآت أن تحقق أهدافها بأقل قدر ممكن من التكاليف .

٣ - مبدأ نطاق الإدارة : Span of Management Principle

وبموجب هذا المبدأ ينبغي تحديد عدد المرؤوسين لكل رئيس ، وأن يتم هذا التحديد وفقاً لكفاءة المديرين وقدراتهم ، ووفقاً للتقسيم الإداري الذي توجبه مقتضيات التنظيم السليم .

٤ - مبدأ تدرج السلطات : The Scalar Principle

السلطة تعتبر دعامة أساسية لممارسة العملية الإدارية ، الأمر الذي يتحتم معه ضرورة توضيحها ، وبيان المركز الأعلى الذي يملكها ، ويستطيع عن طريقها أن ينسق بين أوجه النشاط المختلف الذي تحت إشرافه ، وكذلك الخط الذي تناسب من خلاله .

٥ - مبدأ المسئولية : Principle of Responsibility

بمقتضى هذا المبدأ ، يعتبر المرؤوس مسئولاً أمام رئيسه عن المهام التي توكل إليه . . وكذلك لا يجوز للرئيس بأي حال من الأحوال أن يتهرب من مسئولياته بحجة أنه فوض أحد مرؤوسيه فيها .

٦ - مبدأ تناسب السلطات مع المسئوليات :

Principle of Parity of Authority and Responsibility

ينبغي تناسب السلطات مع المسئوليات ، بمعنى أن السلطات التي تفوض لا ينبغي أن تكون أكثر من المسئوليات التي ينبغي أداؤها ، وكذلك لا ينبغي أن تكون السلطات المفوضة أقل منها .

٧- مبدأ وحدة القيادة : Principle of Unity of Leadership

ومن مقتضى هذا المبدأ ، أن تتوافر صفات القيادة في الرؤساء ، وأن لا يتلقى المرؤوس الأوامر أو التعليمات إلا من قائد أو رئيس واحد .

٨- مبدأ مستويات السلطة : The Authority-level Principle

ومن مقتضى هذا المبدأ أن توضح الحدود التي يمكن فيها لكل مستوى أن يتخذ قراراً معيناً ، فإذا تطلب القرار في نطاق هذا المستوى تعدى هذه الحدود ، فحينئذ يرفع القرار إلى المستوى الأعلى لاتخاذ قرار فيه .

٩- مبدأ تقسيم العمل : Principle of Division of Work

ينبغي إنشاء هيكل تنظيمي للمنشأة ، بحيث يراعى فيه ، تقسيم الأعمال وتصنيفها بالأسلوب الذي يحقق أهداف المشروع بأعلى قدر من الكفاءة

١٠- مبدأ تحديد الوظائف : Principle of Functional Definition

ينبغي تحديد الوظائف والأعمال تحديداً واضحاً ، على أن يراعى عند هذا التحديد أوجه النشاط والأعمال المتوقعة ، والسلطات التي تمنح ، وكذلك علاقات السلطة بين مختلف الإدارات والمراكز الأخرى .

١١- مبدأ التوازن : Principle of Balance

ينبغي تحقيق التوازن داخل المشروعات ، كأن يكون هناك توازن بين مركزية السلطة ولا مركزيتها . . وتوازن في أنظمة الضبط والرقابة التي تتعلق بالإيرادات

والمصروفات . . وتوازن بين السلطات التنفيذية
والسلطات الاستشارية . . الخ .

١٢ - مبدأ المرونة Principle of Flexibility

وبموجب هذا المبدأ ، فإن المديرين عليهم أن
يعدوا أنفسهم لمقاومة التغيرات المحتملة التي قد تطرأ
نتيجة للظروف الاقتصادية والأوضاع العالمية ،
والتطورات التكنولوجية . . الأمر الذي يفرض عليهم
أن يقوموا بإحداث التغيرات المناسبة في التنظيم بما
يقابل هذه التغيرات من أجل تحقيق أهداف المشروع
.. ويسر أمر تحقيق هذا ، أن تكون هناك مرونة في
تصميم التنظيم .

١٣ - مبدأ الاستمرار Principle of Continuity

بموجب هذا المبدأ ، ينبغي أن يكون واضحاً أن
المشروع أنشئ لكي يبقى ويستمر وينمو ، ومن أجل
هذا ينبغي مراعاة ذلك فيما تقوم به المنشأة من برامج
للتنمية الإدارية تستهدف إعداد القوى العاملة لمختلف
الوظائف القيادية التي ستتحمل تبعات المسؤولية في
المستقبل . وينبغي أن يراعى في الإعداد الظروف
البيئية التي يعمل فيها المشروع . وعلى وجه الخصوص
مرونة التطور لمسايرة التغيرات التي قد تنشأ في عالم
التجارة ، ودوائر الأعمال ، والأساليب الفنية
والتكنولوجية . إن عدم مسايرة ذلك ، قد يترتب عليه

جمود المشروع ، وبالتالي عدم مساهمته للمنشآت
الأخرى المنافسة ، الأمر الذى قد يهدد بعدم استمراره .

١٤ - مبدأ تيسير مهام القيادة :

Principle of Leadership Facilitation

ينبغي تيسير مهمة القيادات ، لكي تؤدي دورها
بأعلى قدر من الكفاءة ، ومن شأن ذلك مثلاً ، أن
يمارس القائد وظائفه الإدارية التى تتطلبها طبيعة مركزه
القيادى على مروسيه ، غير أنه قد يعرقل من أدائه
لهذه الوظائف أن تفوض سلطة استشارية ببعض هذه
الوظائف فى نطاق الإشراف الخاص بأحدى القيادات
.. ينبغي احترام الهيكل التنظيمى الذى تضعه المنشأة
والذى توضح فيه المراكز القيادية ، وتمنحها من
السلطات القدر الذى ييسر أداء مهامها ، وأن تدعم
باستمرار القيادات وهذا من شأنه أن يبرز ملكة
الخلق والإبداع والابتكار عندهم ويسهمون فى
إسراع الخطى نحو تحقيق أهداف المشروعات ، وبالتالي
رخاءها ونموها .

ولعل خير ما نختتم به هذا البحث ، أن نورد رأى عالم الإدارة المشهور
بيتر . ف . دركر « حيث يقول :

« إن الهيكل التنظيمى الجيد ، لا يترتب عليه بالضرورة
الأداء الجيد مثل الدستور الجيد ، فإنه لا يضمن رؤساء
جمهورية عظام أو القوانين الجيدة لا تثنىء مجتمع على مستوى
أخلاق عال » .

« غير أن الهيكل التنظيمي السيء يجعل ضرباً من المستحيل
إمكان تحقيق أداء جيد ، حتى وإن كان الشخص أو المدير على
جانب كبير من القدرة » .

“ Good organization structure does not by itself produce good performance — just as a good constitution does not guarantee great presidents, or good laws create moral society. But a poor organization structure makes good performance impossible, no matter how good the individual or managers may be ”.

ولعل من الأهمية بمكان أن نوضح أن علماء التنظيم والإدارة يقررون أن التنظيم هو الإطار العام للإدارة ، وأن العملية الإدارية عملية متداخلة ، بمعنى أن أى مدير ، فى أى موقع من المواقع عليه أن يمارس عناصرها ، من تخطيط ، وتنظيم ، وتعيين ، وتوجيه ، ورقابة ، وتنسيق . غير أن علماء التنظيم والإدارة يرون أيضاً « أن الدراسة المبكرة لنظرية التنظيم ، ستكون عوناً فى تفهم وتطبيق المبادئ التى تتضمنها الوظائف الإدارية الأخرى ، ،

“It is felt that the early study of organization theory will be helpful in grasping the implications of the principles underlying the other managerial functions.

كما يعتبر علماء التنظيم والإدارة عنصر «التنظيم» بمثابة تأسيس لعلاقات السلطة . ويراعى عنصر التنظيم كافة الاعتبارات التى تتعلق بتحقيق « هيكل التنسيق » structural coordination ، بمعنى أنه يعمل على تنسيق العلاقات داخل الهيكل التنظيمي للمشروع على كافة المستويات ، سواء أكانت هذه العلاقات على المستوى الأفقى horizontally ، أو على المستوى الرأسى vertically . وكذلك بين مختلف المراكز التى أسندت إليها أعمال متخصصة

تتطلبها مقتضيات العمل على تحقيق أهداف المشروع . وبما لا شك فيه أن هذه العلاقات هي التي تربط مختلف أجزاء المشروع بعضها ببعض ، وأن هذه العلاقات تشكل الإطار العام الذي تتناسق في نطاقه المجهودات الفردية . . .

ويرى بعض علماء التنظيم والإدارة ، أنه ينبغي على كل شخص يتولى مهمة التنظيم أن يسأل نفسه الأسئلة الهامة الآتية :

١ - لماذا أقوم بمهمة التنظيم ؟ Why organize ?

٢ - كيف أفوض السلطة ؟ How delegate authority ?

٣ - كيف ينبغي تجميع أوجه النشاط المختلف ؟

How should activities be grouped ?

٤ - أى نوع من السلطة ينبغي منحه في نطاق الهيكل التنظيمي ؟

What kind of authority should be allocated throughout the organization structure ?

٥ - ما هو القدر من السلطة الذي ينبغي إعطاؤه لمختلف المستويات في

الهيكل التنظيمي .

How much authority should be dispersed in the structure

إن هذه الأسئلة هامة ، لأن الإجابة عليها تلقي أضواء كاشفة على طبيعة التنظيم ، وتسمح بانتقاء ووضع الأسس أو المبادئ التي يمكن أن تستخدم في تحليل وحل مشكلات التنظيم . وفي الحقيقة فإن المشكلات الإدارية ، بما تتضمنه من طرق متعددة لحلها نتيجة لوجود الكثير من العناصر المادية والبشرية ، هذه المشكلات لا يمكننا القول أنه يوجد لها طريق واحد لحلها . بل دائماً يوجد طرق متعددة . ومن هذا المنطلق فإن المبادئ ليست إلا جوانب مرشدة ...

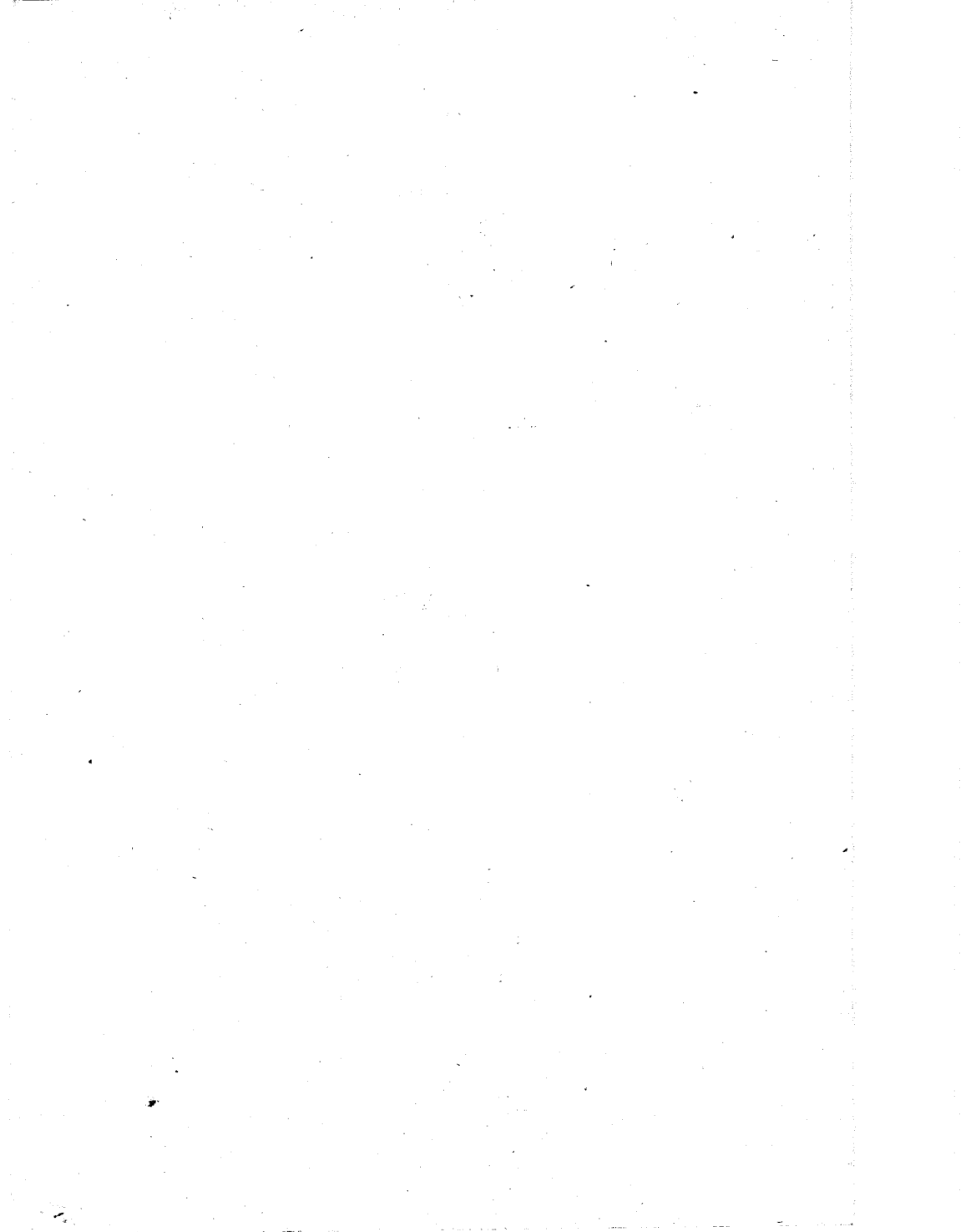
The principles are there fore merely guides.

ونرجو أن نؤكد أن المبادئ ينبغي أن ترتبط ارتباطاً عضوياً بالنسيج العلمى للموضوع الذى يسمى المدير إلى حله، وبغير ذلك فإن المبادئ وحدها لا تستطيع أن تسهم تلقائياً فى حل المشكلات ، ومن هنا كان الترابط والتداخل فيما يتعلق بعناصر ودعائم العملية الإدارية، والتي يعتبر التنظيم إطارها العام ... ذلك التنظيم الذى يعتبره علماء الإدارة انه ربما كان أكثر ميادين النظرية الإدارية تطوراً، وأن أهميته قد إتضحت قبل أن تعرف أهمية الجوانب الإدارية الأخرى ... وأن مبادئه التى اكتشفت أصبحت أكثر المبادئ نمواً واكتمالاً .

Its principles have been the more completely explored and developed.

الباب الرابع

التطبيق العملي الإداري



التخطيط الإداري

Business Planning

التخطيط والقرارات :

سبق لنا أن أوضحنا أهمية التخطيط . كعنصر من عناصر الوظيفة الإدارية حينما تكلمنا عن وظائف الإدارة في الباب الثاني .

ومما لا شك فيه أنه من الناحية التطبيقية « فإن أى منشأة من المنشآت ، أو أى جزء منها ينبغي أن يخطط لنفسه إذا أراد أن يحقق هدفه أو أهدافه . . فيدون التخطيط تصبح المعاملات عشوائية في طبيعتها ، وتصبح القرارات التي تتعلق بموضوع المعاملات عديمة المعنى في اختيارها .

An enterprise, and every part of it, must plan if it would gain its objective or objectives. Without planning, business becomes random in nature, and decisions become meaningless ad hoc choices.

ولعل من الأهمية بمكان أن نوضح أن علماء التنظيم والإدارة يقررون أن الخطط إن هي إلا طرق للعمل ، وأن المدير يختار هذه الطرق لتحقيق أفضل أسلوب لتنسيق جهود معاونيه لتحقيق الأهداف المنشودة . . كما ويرى علماء التنظيم والإدارة أن أى موظف لا يكون إدارياً حقاً إذا لم يمارس مهمة التخطيط حتى ولو في أضيق الحدود . وتتخذ الخطط أو طرق العمل أشكالاً عديدة يمكن تصنيفها بالأهداف ، والسياسات ، والإجراءات ، والقواعد ، والميزانيات التقديرية ، والبرامج ، والاستراتيجية . ومن هذا

المنطق ، فان التخطيط يعنى إتخاذ القرارات التى تؤثر على مستقبل المنشآت .

ولعل من الأهمية بمكان أن نوضح أن علماء التنظيم والإدارة يعتبرون موضوع عملية إتخاذ القرارات ، من بين الموضوعات الهامة جداً التى ينبغى على المديرين فى كافة المستويات الإدارية أن يجيدوها وفقاً لأبعادها العلمية التى تستند إلى كثير من الدراسات التى ينبغى إجراؤها قبل إتخاذ أى قرار . . وما لا شك فيه أن الدراسات التى يجريها المديرون تسفر عن عديد من البدائل للقرار الواحد . . وبغير هذه البدائل فلن تكون هناك فرصة لإتخاذ قرارات .

Without alternatives, there would be no occasion for making decisions.

ولا شك أن أثر القرارات التى تتخذ ينسحب على المستقبل ، ومن أجل ذلك يرى البعض أنه لا غرابة فى هذه الحالة ، أن يميل المديرون إلى اعتبار عملية إتخاذ القرارات مركز وظيفتهم الإدارية .

It is no wonder, then, that managers tend to see decision making as their central job.

المجموعات الصغيرة وارتباطها بالتخطيط وإتخاذ القرارات :

وينبغى أن يكون واضحاً دائماً فى الأذهان ، أن عملية إتخاذ القرارات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بموضوع التخطيط ، فقد سبق أن أوضحنا عندما تكلمنا عن التخطيط كعنصر من عناصر الوظيفة الإدارية ، أن طبيعة التخطيط تتطلب إجراء بحوث ودراسات تتعلق بتحقيق الأهداف ، وأولوية التخطيط ، وشمول التخطيط ، وكفاءة التخطيط ، وكل هذه العناصر تتطلب الدراسات العلمية التحليلية التى توضح لرجال الأعمال الطرق والسبل المختلفة التى عليهم أن يتخيروا الأفضل من بينها وفقاً للنتائج التى تسفر عنها بحوثهم ودراساتهم ،

« أى أن التخطيط في حد ذاته يعرف بأنه عملية اختيار من بين عدد من البدائل التي تتعلق بالأهداف والسياسات والإجراءات والبرامج ».

Planning has been defined as the selection from alternatives, policies, procedures, and programs.

ومن هذا المنطق يصبح التخطيط في حد ذاته اتخاذاً للقرارات .

ولعل من الأهمية بمكان أن نوضح أن الدكتور ب. أوبرى فيشر B. Aubrey Fisher أستاذ اتصالات بجامعة أوتاها Utah بولاية أوتاها بأمريكا ، أصدر مرجعاً هاماً في عام ١٩٧٤ ، نشرته مؤسسة مكجور وهيل بعنوان « اتخاذ القرارات من خلال المجموعات الصغيرة Small Group Decision Making وهو يقول في هذا المرجع الهام :

« أنه مما لا شك فيه أنه بالنسبة لنا هنا في أمريكا أصبح موضوع اتخاذ القرارات من خلال المجموعات الصغيرة ، أشهر أساليب التوجيه المهني بالنسبة لهذه المجموعات . إن كثيراً من العلماء المتخصصين يقررون أنه حتى الأسرة تعتبر مجموعة تصدر من خلالها القرارات » .

وفيما يلي النص :

The decision-making group is undoubtedly the most familiar of all task-oriented groups in our country. Some authorities, view even the family as a decision-making group.

التخطيط والعمل اليومي :

ولعل من الأهمية بمكان أن نوضح أن موضوع اتخاذ القرارات وارتباطه بعمل الإنسان اليومي أو حياته العائلية ، أو أى مجال من مجالات النشاط

الإنسانى . . هذا الموضوع تحدث فيه العلماء المعاصرون بإفاضة وإسهاب ،
ويكاد يوجد فى مختلف أبحاثهم ومراجعهم ، لما له من أثر كبير فى تطور
الحياة العصرية فى مجتمعنا الدولى المعاصر .

ومن بين علماء الإدارة المعاصرين الذين كتبوا فى هذا الموضوع ،
العالمين الأمريكيين « كوتنز » و « أودونل » .. وأحدث ما أصدره فى هذا
الشأن كتابهما بعنوان « أساسيات الإدارة **Essentials of Management** » ،
الذى صدر فى عام ١٩٧٤ ، وخصص الفصل السابع منه لهذا الموضوع ،
وفيه يقولان ما يأتى :

إن اتخاذ القرار - وهو الاختيار من بين بدائل العمل -
يعتبر قلب التخطيط . . وينظر إليه المدبرون فى بعض الأحيان
على أنه مركز قيامهم بوظائفهم ، حيث أنه ينبغى عليهم بصفة
مستمرة أن يتخيروا بالنسبة لأى موضوع ، ما هى الأعمال التى
ستتم . . ومن الذى سيؤديها . . ومتى . . وأين . . وفى
بعض الأحيان كيف يتم أسلوب العمل . . ويعتبر اتخاذ القرار
على أى حال خطوة واحدة من خطوات التخطيط ، حتى وإن
تم اتخاذ القرار فى سرعة وبقليل من التفكير ، أو حتى إن استطاع
أن يؤثر هذا القرار على العمل لدقائق قليلة . . ويعتبر اتخاذ
القرار كذلك جزءاً من حياة الإنسان اليومية ، حيث أن الفرد فى
حياته يخطط طالما أن هناك مجالات أمامه للاختيار ، وذلك بقصد
تحقيق هدف فى مواجهة بعض العوامل المؤثرة ، كعامل الوقت ،
والمال ، ورغبات الأشخاص الآخرين . . وبالإضافة إلى
ما تقدم ، فإن أى أسلوب للعمل لا يمكن الحكم عليه بمفرده ، إذ
أن كل قرار ينبغى أن يقترن بخطة متعددة للمشروع .

أنا نجد بعض رجال الأعمال الذين يعطون قرارات وهم

يقرعون أصابعهم أو يضغطون على الأزرار للدفع الآخرين إلى العمل . . مثل هذا النوع المصوب في مثل هذه القوالب يختفي تماماً عندما تتبع أساليب الدراسة والبحث العلمي .

وفيما يلي النص :

Decision making-the selection from among alternatives of a course of action is at the Core of planning. Managers sometimes see it as their central job because they must constantly choose what it is to be done, who is to do it, when where, and ocrasionally even how. It is however, only a step in planning, even when done quickly and with little thought or when it influences action for only a few minutes. It is also part of every one's daily living. Planning occurs in managing or in personal life whenever choices are made in order to gain a goal in the face of such limitations as time, money, and the desires of other people.

Moreover, a course of action can seldom be judged alone, because virtually every decision must be geared in with other plans of the firm. The Stereotype of the finger-snapping, button-pushing managerial mogul fades as the requirements of systematic research and analysis come into focus.

ولعل من الأهمية بمكان أن نوضح أنه يكاد يكون من النادر جداً أن توجد بعض الحالات التي يتعذر أن يوجد فيها مجال للاختيار ، فالإنسان دائماً وأبداً يجد نفسه أمام سبل أو طرق متعددة عليه أن يختار من بينها . وفي مجال

دوائر الأعمال فإن هذا الاختيار قائم ، « حتى في حالة اضطراب إحدى الشركات لإشهار إفلاسها ، فإنه يوجد في الغالب عدة طرق قانونية بديلة يمكن الاختيار من بينها لتحقيق هذه العملية غير السارة » .

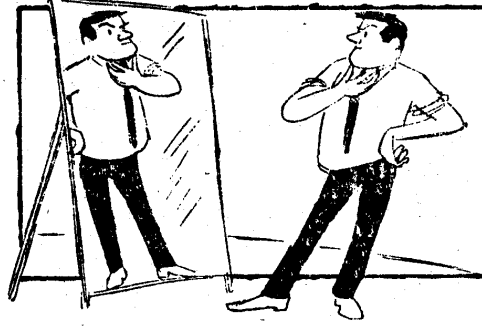
“And should a company be forced into bankruptcy, there are usually legal alternatives available for accomplishing this unpleasant operation” .

وكما أوضحنا فإن علماء التنظيم والإدارة يقررون أن عملية اتخاذ القرارات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بموضوع التخطيط ، إذ أنه يمكن عن طريق التخطيط تحقيق - إلى حد كبير - أمور يصعب تحقيقها بأي أسلوب آخر . وما لا شك فيه أنه يصعب التنبؤ مقدماً بالمستقبل الحقيقي لأية منشأة من المنشآت ، إذ توجد كثير من العوامل التي تؤثر في هذا المستقبل وتخرج عن نطاق قدرة المدير ، إلا أنه رغمًا عن هذه العوامل التي تؤثر في أدق الخطط ، فإن الأحداث بدون تخطيط تعني بالضرورة ترك الأمور لمحض الصدفة .

Events without planning would be necessarily left to chance

التخطيط وكفاءة التطبيق :

وينبغي أن يكون مفهوماً أيضاً أن الخطط وحدها لا تكفي لتحقيق النجاح لأي مشروع من المشروعات . . بل إن الأمر لا يعتمد على التنفيذ والعمل . وكل خطة ، والخطط الفرعية المشتقة عنها ، ينبغي أن تسهم بأسلوب أو بآخر في تحقيق مجموعة الأهداف للمشروع ، إذ أن تحقيق هذه الأهداف هو الذي يترتب عليه بقاء المشروع ، وأكثر من ذلك تقدمه ونموه وازدهاره ، وعلى هذا الأساس فإن المهمة الأولى للمديرين هي إرشاد وإدارة وقيادة مروضيهم لتحقيق أهداف المجموعة . هذه الأهداف التي تتقرر في عملية التخطيط . . والتخطيط كما نعرف هو عملية ذهنية ، تعتمد على الإدارة



من العادات التي يمارسها الانسان يوميا انه لا يخرج من بيته الا بعد ان ينظر لنفسه في المرآة ، لكي يصلح من شأن مظهره بحيث يبدو في صورة مقبولة لدى المجتمع ، وهذا امر محسوس وملحوس ... غير ان هناك امر شبيها بذلك ينبغي ان نعرفه ، وهو ان كل فرد منا يدخل في تشكيل الصورة الكلية للعمل الذي ينتسب اليه ، ومن خلال هذا الجهد الجماعي يتحقق نجاح الوحدة ، سواء في ذلك حاضرها او مستقبلها ...

ومن هذا المنطق فان كل شخص عليه ان يسهم في عملية التخطيط الاداري ، وهي عملية ذهنية تعتمد على الادارة الواعية في اختيار سبيل العمل وتأسيس القرارات وفقا للأهداف في اطار من الحقائق والتقديرات المتوقعة ... اي القدرة على تصور شكل المستقبل ... وعلى سبيل المقارنة ، فان الانسان اذا كان يهتم بالشكل الذي ينبغي ان تكون عليه صورته وصحته ، فعليه ايضا ان يهتم بالشكل الذي ينبغي ان تكون عليه صورة العمل الذي ينتسب اليه في المستقبل وكيانه الاقتصادي ... والتخطيط الاداري هو الذي يهتم بأن تكون صورة المستقبل على افضل وجه ممكن ...

الواعية في اختيار سبيل العمل ، وتأسيس القرارات وفقاً للأهداف والحقائق والتقدير المتوقعة .

"Planning is thus an intellectual process, the conscious determination of courses of action, the basing of decisions on purpose, facts, and considered estimates".

التخطيط والخطط الفرعية :

لعل من الأهمية بمكان أن نوضح أن التخطيط الإداري الفعال يتطلب القيام بمجهود لتأكيد أن الأحداث تتواءم مع الخطط . . events confirm to plans ، الخطط الرئيسية منها والفرعية ، وبما لا شك فيه أن أي مدير يفشل في تنفيذ الخطط التي ينبغي عليه أن يشرف على تنفيذها ، إذ لم يتدارك ضرورة وجود خطط فرعية تفصيلية تتفق في المنهج الرئيسي مع الخطة العامة الرئيسية للمشروع . ويرى علماء التنظيم والإدارة ضرورة التأكيد على ذلك ، لأن تخطيط الخطط الفرعية أصبح في مجتمعنا الحديث شديد التعقيد extraordinarily complex ، ويضربون مثلاً على ذلك أنه عندما يقع الاختيار في المنشآت العادية على شراء آلة جديدة ، فإن مثل هذه المسألة قد تبدو سهلة في الظاهر . . غير أن الأمر في الحقيقة غير ذلك ، إذ أن اختيار آلة جديدة قد يتطلب خطط فرعية وعديد من الترتيبات . . للشراء . . والشحن . . والدفع . . والاستلام . . ونزع الأغلفة unpacking . . والتركيب . . وكذلك ينبغي إعداد الخطط لتهيئة المكان المناسب الذي ستوضع فيه الآلة . . وخطط لتزويد الآلة بمصادر الطاقة power supply . . وخطط للصيانة . . وخطط للاستخدام الأمثل . . وخطط لتعديل جداول الإنتاج . . وخطط لتغيير معايير التكلفة . . إلى غير ذلك من الأمور التي قد تكون أكثر أو أقل أهمية ، غير أنه ينبغي أخذها بعين

الاعتبار ، حتى تكون خطة شراء الآلة واستخدامها خطة ناجحة ولها أثر وفاعلية في المشروع .

التخطيط الأفضل :

ويرى علماء التنظيم والإدارة أن من الأساليب التي تحقق صنع خطة أفضل في المشروع ، تطبيق مبدأ « المشاركة في التخطيط » "Planning participation" . . فان التخطيط الأكثر فاعلية يتم عندما يساهم جميع المشتركين في تحمل المسؤولية في إعداد تلك الخطط التي تؤثر على مجال العمل في المشروع الذي يدخل في دائرة اختصاصه ونطاق سلطاته . ومن هذا المنطق ينبغي دائماً إشراك ، وإطلاع كل مدير ، أياً كان موقعه في المستويات الإدارية ، على الخطط الرئيسية والفرعية التي يكون لها أثر مباشر على ممارسته لسلطاته في حدود الموقع الذي يشرف عليه . ومما لا شك فيه أن المدير المطلع يستطيع دائماً أن يبذل مزيداً من الجهد لتطوير الخطط إلى ما هو أفضل وعلى وجه الخصوص بالنسبة لمسئوليته في قسمه أو إدارته . . ومن الواضح أيضاً أنه ينبغي أن يطلب إلى كل مدير إعداد الخطط الضرورية لإدارته بحيث تشمل الأهداف والسياسات والإجراءات والبرامج . . كما ينبغي أيضاً أن يكون مسئولاً عن المراجعة والمتابعة المستمرة للتأكد من أن تابعيه يسرون في عملهم وفقاً للخطط الموضوعة .

ونحن نرجو أن نوجه النظر إلى أن التخطيط قد يكون قصير الأمد ، أو متوسط الأمد ، أو طويل الأمد ، . . أى أنه توجد هناك آفاقاً عديدة للتخطيط . . بل أن البعض من العلماء يرى أنه في بعض الحالات قد تتطلب الأوضاع التخطيط لمدة أسبوع .

Planning a week in advance may be ample.

في حين في حالات أخرى ، يكون التخطيط لعدد من السنوات ، وقد تختلف مدة التخطيط باختلاف الموضوعات في المؤسسة الواحدة والوقت الواحد

وفي تقرير لمؤتمر مجلس الصناعة القوي الأمريكي The National Industrial Conference Board ، كان يبحث فيه عن « مدة التخطيط من الناحية العملية The planning period in practice أوضح أن المنشآت التجارية تختلف في المدة التي تخطط لها . فقد أسفرت البحوث أنه في بعض الأحيان كانت الخطط الطويلة الأمد لبعض الشركات تقتصر على سنتين . . وكانت هذه الخطط في حالات أخرى تمتد إلى عشرات السنين ، غير أنه تبين من هذه البحوث أيضاً أن متوسط مدة التخطيط الطويل الأمد يتراوح ما بين ثلاث وخمس سنوات . . كما تبين أيضاً أن بعض الشركات كان يخطط لفترة أقل من عام واحد .

وفي دراسات أخرى أجرتها مؤسسة « مكجروهيل McGraw Hill » ونشرت في عام ١٩٥٧ في المجلة الأسبوعية لدوائر الأعمال تحت عنوان : « في دوائر الأعمال ، كل شخص ينظر إلى المستقبل » In Business, everyone is looking ahead ، وقد تبين من هذه الدراسة أن المنشآت الكبيرة التي تضع الخطط لمدة تتراوح بين ثلاث سنوات وخمس سنوات زادت في العدد إلى ضعف ما كانت عليه قبل سنوات قليلة ، وأن الشركات والوحدات الصغيرة والمتوسطة الحجم أخذت تتبنى التخطيط الطويل الأمد بصورة متزايدة حتى لا تفاجأ باحتمالات ومشكلات المستقبل . أوضحت هذه الدراسة أن حوالي ثلث الشركات التي كانت موضع البحث بدأت تخطيطها الطويل الأمد قبل عام ١٩٥٦ بسنتين أو ثلاث سنوات ، وأن

عدد الشركات التي كانت تضع خططها لمدة تتراوح بين العشر سنوات والعشرين سنة قد زاد عددها إلى حد كبير . . . كما واتضح من هذه الدراسة الاعتقاد بأن التخطيط الإداري في الشركات فيما يتعلق بالمدد الطويلة ، أنه يتم اختيارها على أساس عدد السنوات التي تشعر الإدارة بأن لديها بعض الثقة في توقعاتها من أجل المستقبل ، وأن هذه التوقعات تكون على درجة كبيرة من الصلاحية .

Observation of business planning leads to the belief that the long-run period tends to be picked on the basis of a period of years in which the management has some confidence that predictions bear an acceptable degree of validity.

ومما لا شك فيه أن عملية التخطيط الإداري تهتم بالدرجة الأولى بإمكانية وضع الخطط موضع التطبيق العملي . . ومن هذا المنطلق يرى علماء التنظيم والإدارة إمكان تصنيفها . . بالأهداف . . والسياسات . . والإجراءات . . والقواعد . . والميزانيات التقديرية . . والبرامج . . والاستراتيجية . . والاتفاق على مجموعة أسس التخطيط واحتمالات المستقبل . كما وضع علماء التنظيم والإدارة مجموعة من المبادئ للتخطيط تستهدف تفسير طبيعة التخطيط ، وترشد المديرين نحو تحقيق التخطيط الإداري الفعال .

عملية التخطيط الإداري

Process of Business planning

عملية التخطيط الإداري والأسلوب العلمي:

لعل من الأهمية بمكان أن نوضح أن التخطيط الإداري وقد أصبح من العلامات البارزة لمجتمعنا الدولي المعاصر فيما يتعلق بالتطبيق في مختلف الوحدات أياً كانت هذه الوحدات .. اقتصادية أو زراعية أو صناعية أو ثقافية .. إلى غير ذلك من الوحدات التي ينتمى إليها العنصر البشري ... جميع هذه الوحدات ينبغي أن تنهج أسلوباً علمياً في التخطيط الإداري الذي يساعدها على تحقيق أهدافها بأعلى قدر ممكن من الكفاءة . . وتتلخص هذه الخطوات فيما يلي :

- ١ - الأهداف والتطبيق الإداري .
- ٢ - السياسات كمرشد للتفكير والتطبيق الإداري .
- ٣ - القواعد والتطبيق الإداري .
- ٤ - الميزانية التقديرية والتطبيق الإداري .
- ٥ - البرامج والتطبيق الإداري .
- ٦ - الاستراتيجية والتطبيق الإداري .
- ٧ - أسس التخطيط واحتمالات المستقبل .

الخطوة الأولى في عملية التخطيط الإداري :

الأهداف والتطبيق الإداري

الأهداف هي الغايات التي يسعى إلى تحقيقها النشاط الجماعي الذي ينتمي إلى إحدى المنشآت . . . وما لا شك فيه أن أهداف هذا النشاط الجماعي فيما يتعلق بالتطبيق الإداري ، ينبغي أن يستهدف نفس أهداف هذه المنظمات . . . ومن الطبيعي أن تسهم الإدارة في تحقيق أهداف المنشأة ، غير أننا نوجه النظر إلى أنه توجد في بعض الأحوال من الناحية التطبيقية بعض أنواع الاختلاف بين إدارة من الإدارات وغيرها فيما يتعلق بتحقيق أهداف المشروع ، فمثلاً قد يكون الغرض من أحد المشروعات تحقيق الربح من صنف معين كالإلكترونيات مثلاً ، بينما أن إدارة الإنتاج تستهدف إنتاج عدد معين من أجهزة من نوع آخر ، كإنتاج عدد معين من أجهزة التلفزيون من حجم معين ونوع معين بأقل تكلفة ممكنة .

وهناك اتجاه سائد في الولايات المتحدة مثلاً يقول : إن جميع المؤسسات التجارية في الولايات المتحدة لها هدف واحد . . . هو تحقيق الربح . . . غير أن هذا الهدف يرتبط دائماً بعدد من الأهداف الأخرى التي تتعلق بمصالح الفئات المرتبطة بالمشروع ، الأمر الذي يجعل المشروعات تصدر قهراً ثم توضح فيها هذه الأهداف ، كتوفير أفضل الخدمات للعميل ، وتوفير الترخيص للقوى العاملة في المشروع . . . الخ . . . وما لا شك فيه أن تحقيق هذه الأهداف لا يمنع من القول أن هناك عامل مشترك يميز جميع المنشآت التجارية . . . من بائع الصحف ، وبائع الفول السوداني ، إلى البنك الكبير أو شركة التأمين . . . هذا العامل هو تحقيق الربح .

A common element that identifies all business enterprise, from the newsboy and peanut vendor to the largest bank or insurance company, is thus the pursuit of profit.

وهناك من علماء التنظيم والإدارة من يرون أنه من الخطأ القول بصفة عامة أن الهدف من العمل التجارى هو الربح . . وأن القول بذلك يشبه التفكير الذى قاله أحدهم « بأن العمل التجارى هو العمل التجارى » .
 It is almost as though one said business is business. ويستطرد بعض علماء الإدارة شارحين وجهة نظرهم ، بأن بعض رجال الأعمال قد لا يستهدفون الربح بقدر ما يستهدفون بناء امبراطورية ، ونفوذ ، وشهرة عريضة . . إلى غير ذلك من المشاعر التى تكن فى نفس الإنسان ويسعى بسلوكه وفقاً لما تتيحه له إمكانياته نحو تحقيقها .

ولعل من الأهمية بمكان أن نوضح ، أن القرارات فيما يتعلق باستخدام الربح الذى يتحقق تختلف من مجتمع لآخر وفقاً للظروف البيئية التى تحيط بالمشروع ، فهناك بعض الدول التى تسعى إلى تشجيع المنشآت على التوسع فى النمو ، ومن أجل ذلك نراها عند سن تشريعاتها الضريبية تفرض ضرائب أقل على الربح الرأسمالى ، بينما تفرض ضرائب أعلى على الأرباح الإيرادية . . وهكذا نجد أن القرارات التطبيقية ترتبط دائماً بالأهداف .

الخطوة الثانية فى عملية التخطيط الإدارى :

السياسات كمرشدة للتفكير والتطبيق الإدارى

يجمع علماء التنظيم والإدارة على ضرورة وضع قواعد مرشدة للتفكير عند اتخاذ القرار .

The setting of guides for thinking in decision making.

ومن الناحية التطبيقية تمثل هذه القواعد فى رسم أو وضع السياسات ، والسياسات كقواعد مرشدة للتفكير ، نادرأما تكون موضحة بالتفصيل .

Policies, being guides to thinking, are seldom specific.

وطالما أن السياسات لا تكون موضحة بالتفصيل ، فإن المسؤولين عن تنفيذها تكون لهم حرية واسعة في اتخاذ القرار وفقاً للأسلوب الأنسب لتحقيقها .

أننا نوجه النظر إلى أن هناك العديد من السياسات المرشدة التي نضعها مختلف المنشآت موضع التطبيق . . من هذه السياسات مثلاً :

— سياسة الترقية إلى الوظائف الشاغرة من بين العاملين في المشروع .

Policies to promote from within.

— سياسة التمسك بشدة بتطبيق أرقى المستويات التي تتعلق بأخلاقيات

المعاملات .

To confirm strictly to a high standard of business ethics.

— سياسة المنافسة على أساس الأسعار

To compete on a price basis.

— سياسة الإصرار على التمسك بالتسعير على أساس الأسعار المحددة .

To insist on pricing at fixed prices.

— سياسة وضع المعاملات المدنية في خدمة المصالح العسكرية .

To foresake civilian business for military.

— سياسة عدم الدعاية .

To shun publicity.

— سياسة التمسك باحترام مواعيد تناول الغذاء .

To require strict adherence.

— سياسة تشجيع المروءسين على تقديم مقترحاتهم لتحسين أداء الأعمال

To encourage subordinates to offer suggestions for improvement.

وينبغي أن يكون واضحاً أنه عند وضع السياسات ، يراعى دائماً المستويات التي يتضمنها الهيكل التنظيمي والإداري للمشروع ، وتبدأ بالسياسات التي تطبق على المشروع ككل ، ثم تتدرج نزولاً إلى السياسات التي تطبق في مختلف الإدارات ، ثم السياسات التي تطبق في مختلف الأقسام ، ثم السياسات التي تطبق في الأجزاء الفرعية . . الخ . . ويعتبر الأخذ بهذا الأسلوب على جانب كبير من الأهمية ، حيث تدعو الحاجة دائماً إلى تفويض السلطة وإعطاء المروّسين سلطة اتخاذ القرارات ، الأمر الذي يتطلب أن تكون هذه القرارات في الحدود التي تحقق أهداف المشروع .

ويرى علماء التنظيم والإدارة ، أن السياسات كقواعد مرشدة للتفكير الإداري عند التطبيق ، يتطلب ضرورة أن تكون منسجمة ومتناسكة ومتراصة . must be consistent and integrated ، حتى تسهم في تحقيق الأهداف ، غير أنهم أيضاً يرون أن هذا الهدف يصعب تحقيقه للأسباب الآتية :

١ - أنه من النادر أن تكون السياسة محددة ومفصلة ، بمعنى أن التفسيرات الحقيقية قلما تكون معروفة

Their exact interpretations too little known.

٢ - يعتمد تطبيق السياسات على مبدأ تفويض السلطة ، والأخذ بهذا المفهوم يتطلب إشراك هؤلاء الذين سينفذونها في وضعها ، وهؤلاء بالنسبة للمشروعات الكبيرة أعدادهم كثيرة ، هذا مع الأخذ في الاعتبار نظرية الاختلافات الفردية ، التي يترتب عليها بالضرورة كثيراً من أوجه الاختلاف .

٣ - ليس من السهل دائماً مراقبة السياسة It is not always easy to control policy ، بمعنى الاستمرار في مقارنة السياسة الحالية المطبقة ،

بالسياسة الموضوعية لتحقيق الأهداف المرجوة . . والسبب في ذلك إنما يرجع إلى أن السياسات الحالية قد يكون من الصعوبة التحقق منها difficult to ascertain عند وضعها موضع التجربة والاختبار ، كما وأن السياسات المستهدفة ليست غالباً في غاية الوضوح

Intended policy not always clear

الإجراءات والتطبيق الإداري :

يرى علماء التنظيم والإدارة أن الإجراءات عبارة عن خطط للعمل ، يتم وضعها واختبارها للتطبيق . . ومن هذا المنطق ، فإن الإجراءات تعتبر في الحقيقة مرشداً للعمل وليست مرشداً للتفكير .

They are truly guides to action rather than to thinking.

وينبغي أن يتوافر في الإجراءات ما يأتي :

— الإجراءات ينبغي أن تتضمن التفاصيل الكاملة ، للطرق الإجرائية المحددة لتنفيذ مختلف الأعمال .

They detail the exact manner in which a certain activity must be accomplished.

— إن جوهر الإجراءات هو توضيح التتابع للتنفيذ .

Their essence is chronological sequence.

— ينبغي أن يبرز بوضوح انتشار الطرق الإجرائية المرشدة للعمل في مختلف أوجه نشاط المشروع .

Their pervasiveness in the organization is readily apparent.

— قد تختلف الإجراءات في موضوع واحد بين شخص وآخر ، وذلك تبعاً لمركزه الوظيفي في المشروع ، فالطرق الإجرائية التي يسمح بها مثلاً

للمدير العام أو نائب المدير العام فيما يتعلق بمجانب متعددة من المصروفات ،
كالمصروفات الثرية أو الهدايا مثلاً إلى غير ذلك من المصروفات
اليومية أو المناسبات العامة ، تختلف عن تلك الطرق الإجرائية للمصروفات
التي توضع لأحد مندوبي البيع .

The president or vice president may go through quite different approval process than that of the minor salesman.

وبنفس المنطق تختلف الإجراءات التي تتعلق بالأجازات المرضية .

sick-leave.

— الإجراءات قد تتضمن كيفية تنفيذ العملية بين عديد من الإدارات
التي ترتبط بها ، وبذلك تختصر خطوط الاتصال ، كما هو الحال مثلاً
عندما تتلقى شركة صناعية كبيرة أمراً بإنتاج سلعة معينة ، فإن هذا الطلب
ترتبط بتنفيذه هذه إدارات . . « إدارة المبيعات التي تتلقى الطلب الأصلي
لتسجيله » . . و « الإدارة المالية ، التي ينبغي عليها أن تتأكد من القدر
من الأموال المدفوعة ، أو المركز الائتماني للعميل » . . و « الإدارة المحاسبية ،
لتسجيل حجم الصفقة وثمنها في الدفاتر » . . و « إدارة الإنتاج ، إما لإنتاج
السلع المطلوبة ، أو لإعطاء تصريح بالسماح للحصول على العدد المطلوب
من مخازن الشركة » . . و « إدارة الحركة traffic department ،
لتقرير الوسيلة الصحيحة والسليمة لإرسال السلع والطريق الذي ستسير فيه » .

For proper determination of the shipping means and route.

ومن الأمثلة التي قد تعطى بعض الإيضاح على العلاقة بين السياسة
والإجراءات ، ما يأتي :

قد توجد إحدى الشركات التي تقرر كسياسة معتمدة بالنسبة للإجازات ،
منح كل موظف لديها أجازة سنوية مدتها أسبوعين . ينبغي في ضوء هذه

السياسة أن تضع الشركة الطرق الإجرائية لوضع هذه السياسة موضع التطبيق ، وهذا يتطلب ما يأتي :

- توضيح الإجراءات التي تتعلق بالجدول الزمني للأجازات حتى
تجنب الشركة تعطيل العمل : Avoid disruption of work.

- إجراءات توضيح طرق ومعدلات الأجور Methods and rates

- إجراءات توضيح تسجيل الإجازات المطلوبة ، والتأكد من أن
جميع القوى العاملة قد حصلت على إجازتها .

to Assure employees a vacation.

- إجراءات توضيح الوسيلة التي يستطيع عن طريقها الموظف الحصول
على إجازته المستحقة .

ومن السياسات التي قد تطبقها إحدى الشركات ، « سياسة إرسال
الطلبات في نفس اليوم الذي ترد فيه a policy of shipping orders
the day received ، ويتطلب تنفيذ مثل هذه السياسات وضع كافة
الإجراءات التي تمكن من تلبية الطلبات التي ترد إلى شركة في أسرع وقت
ممكن handled expeditiously ، بحيث لا تتجاوز فترة تلبية الطلبية
الفترة الزمنية المحددة بأي حال من الأحوال .

وقد تأخذ بعض الشركات « بسياسة أن يأخذ موظفيها تصريحاً من
العلاقات العامة ، قبل الإدلاء بأية أحاديث » .

A policy of requiring clearance by the public relations department of all public utterances by its employees.

ويتطلب وضع مثل هذه السياسة موضع التطبيق ، أن تضع الشركة
الطرق الإجرائية السهلة التي تسمح بارسال هذه الأحاديث على وجه السرعة

إلى إدارة العلاقات العامة ، وأن تتأكد من أن هذه الطريقة تتحقق على وجه السرعة ، وبأقل قدر ممكن من الشعور بعدم الراحة من الموظفين .

A minimum of inconvenience and delay.

الخطوة الثالثة في عمله التخطيط الإداري :

القواعد والتطبيق الإداري

لعل من الأهمية بمكان أن نوضح ، أنه كثيراً ما يحدث بعض الخلط في أذهان الدارسين والممارسين عند الحديث عن القواعد ، فالبعض يخلط بينها وبين الإجراءات ، مع العلم بأنهما مختلفان تماماً . فالقواعد تتطلب اتخاذ تصرف واضح ومحدد فيما يتعلق بموقف معين .

A rule requires that a specific and definite action be taken with respect to a situation.

والقواعد ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالإجراءات ، من حيث أنها ترشد إلى طريق العمل ، it guides action . . . غير أن القواعد تختلف عن الإجراءات من حيث أنها لا تقرر أى نوع من أنواع النتائج الزمنية فيما يتعلق بالتصرفات المعنية التي تحدث ، وفي ضوء هذا المفهوم فإن القاعدة يمكن أن تكون جزءاً من الإجراءات a rule may be a part of a procedure رغماً عن أنها في الغالب تشير إلى تصرف معين هو أبعد ما يكون عن الإجراءات .

ولزيادة إيضاح مفهوم الفرق بين السياسة والقواعد والإجراءات ، فإننا ذكرنا عند حديثنا عن الإجراءات والتطبيق الإداري ، أن إحدى الشركات قد تأخذ بسياسة إرسال الطلبات في نفس اليوم ، ثم أوضحنا أن الشركة تضع الإجراءات المناسبة لوضع هذه السياسة موضع التطبيق . وعند وضع هذه الإجراءات قد ترى الشركة وضع قاعدة بحيث تصبح هذه القاعدة جزءاً من

الإجراءات ، وهذه القاعدة مثلاً تقول . . ينبغي على العميل تثبيت الطلبية في نفس اليوم الذي ترد فيه .

كذلك عندما تأخذ شركة من الشركات الصناعية بسياسة الأمن الصناعي . . فإنها مثلاً تتخذ « قاعدة ممنوع التدخين » . . هذه القاعدة ليس لها أى علاقة بالإجراءات التى تقررها الشركة للتأكد من أن القوى العاملة لا تحمل أى نوع من أنواع الطبايق أو السجائر أو الولاعات أو الكبريت . . الخ .

كذلك عندما تقوم الشركة بمعاملات ترتبط بالأوزان ، حينئذ قد يجد الذين يقومون بمهمة الوزن مشكلات تتعلق . . بماذا يفعلون « بكسور الأوزان Fractions » . . وفى مثل هذه الأحوال غالباً ما تطبق الشركة « قاعدة جبر الكسور » . . أى إذا وصل الوزن إلى أكثر من « نصف الوحدة الصغيرة » يجبر إلى « واحد صحيح » . . وهكذا . -

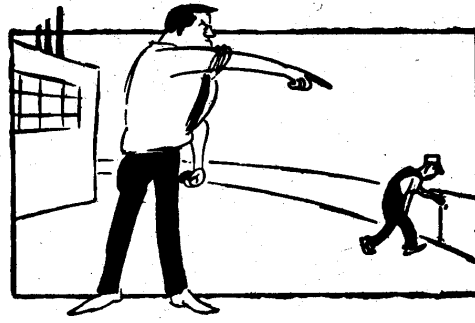
وعلى هذا الأساس يتضح « إن القواعد تخدم كمرشد . . إنها توضع للإرشاد وليس للتفكير ، وتوضع حينما تتطلب المشروعات أو الإدارات عدم الانحراف عن سلوك مقرر للعمل » .

Rules serve as guides, they are designed to guide not thinking but action where enterprise or departmental welfare requires no deviation from a stated course of conduct.

الخطوة الرابعة فى عملية التخطيط الإدارى :

الميزانية التقديرية والتطبيق الإدارى

تعتبر الميزانية التقديرية أساساً خطة توضح النتائج المتوقعة بالأرقام ، وهى تعتبر من وجهة نظر التطبيق الإدارى وسيلة من وسائل المراقبة . ولعل من الأهمية بمكان أن نوضح أن الأغلبية العظمى من الشركات فى مجتمعنا



ينبغي أن يكون واضحا للأذهان أن المدير الذي يعامل أحد رؤوسيه بنزعة انتقامية تستهدف اذلاله لن يجنى شيئا... فقد اكتشفت الدراسات النفسية والاجتماعية الكثير من الوسائل من أجل حفز الرؤوسين على تحقيق الأداء الفعال . ولا ينبغي طبقا لمتطلبات الثورة الادارية المعاصرة معاملة أى رؤوس على أنه « شيء » أو ارغامه على أداء الأعمال وفقا للأسلوب التقليدى « اصدع بما تؤمر » فذلك يعتبر شيئا مزعجا!... ومما لا شك فيه أن ممارسة الرئيس لحقبة فى اصدار الاوامر ينبغي أن يقتصر بنظرة شاملة وعميقة نحو كرامة الانسان باعتباره مخلوقا بشريا.. فالرئيس الضعيف مهينا هو الذى يتسلح بمنطق السلطة ويتخذها ذريعة لارغام الرؤوسين بحجة أنه يريد زيادة الانتاج... ان الانتاجية والروح المعنوية تتصلان بالاشراف والاتصال الجيد... والاتصال الجيد يهتم بتحقيق الجهد الجماعى التعاونى باعتباره أفضل الاساليب للأداء الفعال ، وهذا يتطلب ضرورة الاهتمام بالعنصر الانسانى ، وأساس ذلك هو المعرفة المتزايدة لنفسية الفرد والجماعة... والتحلّى بالصبر... والقدرة على تعليم الآخرين... وضبط النفس والابتعاد عن الوسائل الاستبدادية فى اصدار الاوامر والتعليمات .

الدولى المعاصر تطبق مختلف عناصر الإدارة العلمية وهى تأخذ بالميزانيات التقديرية فى كل جزئية من أجزاء نشاطها ، طالما أن هذه الجزئية لها خطة معينة يتم الصرف منها فى حدود فترة زمنية معينة . وطالما أن الشركة قد اختارت الفترة الزمنية الأنسب ، والتي ترى من وجهة نظرها أنه ينبغي تحقيق الخطة فى خلالها . . ففى مثل هذه الحالة يرى علماء التنظيم والإدارة ضرورة الأخذ بمبدأ الالتزام *The commitment principle* ومن شأن الأخذ بمبدأ الالتزام ، أن تتمكن المنشآت من تحقيق التزاماتها فى الفترة الزمنية المقررة .

ونحب أن نوضح « أن الأخذ بمبدأ الالتزام يوضح أنه لا يوجد تصور مماثل أو اتجاه تحكمى فيما يتعلق بالوقت الذى ينبغي على إحدى الشركات أن تضع خططها فى حدوده » .

The application of the commitment principle indicates that there is no uniform or arbitrary length of time for which a given company should plan.

وحتى نزيد الأمر إيضاحاً ، فإن المتخصصين فى شؤون الطيران يقررون أنه إذا أرادت إحدى شركات صنع الطائرات أن تقوم بصنع طائرات نفاثة تجارية *commercial jet aircraft* ، فإن هذه الشركة عليها أن تخطط لمشروعها قبل الميعاد الذى اختارته ، وتأمل فيه أن يتحقق مشروعها بائنتى عشر عاماً ، خمس أو ست سنوات للدراسة وتصميم الفكرة *conception* والتحقق من الجوانب الهندسية ، والعمل المستند على تطوير الفكرة حتى تصل إلى أفضل صورة ممكنة . كما وأنها تحتاج إلى خمس سنوات أخرى للترويج لبيع هذه الطائرة حتى تتمكن من إنتاجها وبيعها بالقدر الذى يعطى التكاليف الضخمة التى تتحملها ، بالإضافة إلى العمل على تحقيق نسبة معقولة من الربح .

أما فيما يتعلق بـ **Instrument manufacture** : فالمصنع للأدوات فإنه غالباً ما يقوم بوضع خطة لإيراداته ومصروفاته لفترة ستة أشهر ، وهذه الفترة تمثل دورة شراء المواد الأولية ، وتخزينها وصنعها وبيعها وتحصيل ديونها . غير أن المصنع نفسه ككل قد يحتاج إلى أن يخطط لنفسه لفترة أطول من ذلك قبل أن يستطيع الحصول على الآلات الجديدة التي يريد ، أو تطبيق برنامج جديد يستهدف إعداد القوى العاملة على الأساليب الجديدة للصنع ، أو الأصناف الجديدة التي يزمع المصنع إنتاجها .

ويرى بعض علماء التنظيم والإدارة ، أنه على الرغم من أن الميزانية التقديرية تكون عادة وسيلة لتحقيق أحد البرامج ، إلا أنها في الحقيقة قد تستخدم في حد ذاتها كبرنامج العمل .

Although the budget is usually an instrument to implement a program, it may actually serve as a program.

كما ينبغي أن نوجه النظر إلى موضوع على جانب كبير من الأهمية فيما يتعلق بالميزانية والتطبيق الإداري . . هذا الجانب هو أن الشركات تستفيد من الميزانيات التقديرية عند التطبيق لكي تنشر الوعي لتحقيق الوفرة في مختلف أوجه الإنفاق في إدارة المشروع .

“to instill a singular cost consciousness in the management of the firm.

الخطوة الخامسة في عملية التخطيط الإداري :

البرامج والتطبيق الإداري

البرنامج عبارة عن مجموعة من السياسات والإجراءات ، والتي تدعم عادة برأس المال اللازم ، وميزانيات التشغيل المناسبة ، ويكون غرض هذه

البرامج هو وضع أسلوب للعمل موضع التطبيق الفعال .

Programs are a complex of policies and procedures, ordinarily supported by necessary capital and operating budgets and designed to put into effect a course of action.

والبرامج قد تكون رئيسية أو قد تكون فرعية basic or derivative
بمعنى أن كليهما مطلوبان لتحقيق برنامج عام primary program

وحتى تريد الأمر إيضاحاً ، فالتنا نعطى مثلاً إحدى شركات الطيران التي ترغب في شراء طائرات نفائة تجارية لاستخدامها على خطوطها . . فما لا شك فيه أن شراء هذه الطائرات سيكلف الشركة ملايين الجنيهات ، ثمتاً للطائرات وقطع الغيار اللازمة necessary spare parts . وحتى يمكن تحقيق الاستفادة القصوى من عملية الشراء هذه ، فان الأمر يتطلب ضرورياً إعداد العديد من البرامج الفرعية . . برنامج لتزويد مراكز الصيانة والتشغيل maintenance and operating bases تزويد هذه المراكز بقطع الغيار اللازمة ، وهذه القطع ينبغي توضيحها بالتفصيل . كما ينبغي إعداد جميع التسهيلات التي تيسر عملية الصيانة ، هذا بالإضافة إلى ضرورة إعداد برنامج لتدريب المسئولين عن الصيانة train maintenance personnel ، وكذلك ينبغي تدريب الطيارين ومهندسي الطيران Pilots and flight engineers ، وإذا تبين من البحوث وقوائم التشغيل التي تتعلق بساعات الطيران ، أن شراء الطائرات الجديدة سترتب عليه إضافة عدد كبير من ساعات الطيران ، وأن القوى البشرية التي لدى الشركة لا تستطيع أن تغطي هذه الساعات الإضافية وفقاً للمقاييس الدولية المتعارف عليها بالنسبة للعاملين في هذا الميدان ، فان الشركة ملزمة بأن تستخدم قوى وظيفية جديدة من طيارين ومهندسين ومساعدين . . الخ . وأن تعد برنامجاً لتدريب هؤلاء

جميعاً . وكذلك ينبغي مراجعة جداول الطيران القائمة ، a revised
 programm of schedules must be developed. وفي ضوء هذه
 المراجعة ينبغي إعداد جدول يتضمن الاستفادة القصوى من إدخال هذه
 الطائرات الجديدة إلى أسطول طيران الشركة . كذلك من الأهمية القصوى
 للشركة أن تعد برنامجاً لتدريب جميع المسؤولين عن الخدمات الأرضية
 ground-station personnel ، وهذا الإعداد تفرضه الإدارة
 السليمة التي تستهدف تأكيد حسن سمعة الشركة ، بل تفوقها على غيرها من
 الشركات في عالم تسوده المنافسة ويقبل فيه العميل على الشركة التي تقدم
 خدمات أفضل . هذا بالإضافة إلى أن استخدام طائرات جديدة غالباً ما يعنى
 زيادة عدد الرحلات ، بل امتدادها إلى عديد من المدن التي لم تدخل من
 قبل في خريطة رحلات الشركة ، وهذا يعنى إضافات جديدة إلى التشغيل . .
 الأمر الذى يستلزم إضافة عدد جديد من القوى المدربة أحسن تدريب ،
 والقول بغير ذلك يؤدى إلى إئغال كاهل القوى بأعباء غير عادية قد تؤدى
 إلى إجهادها ، وبالتالي إضعاف قدرتها وكفاءتها الإنتاجية لأسباب خارجة عن
 إرادتها ، وهذا حتماً يؤدى إلى سوء سمعة الشركة نتيجة لتدهور خدماتها ،
 وهذا أمر غير مرغوب في عالم اليوم الذى يعطى وزناً كبيراً للمستهلك
 واعتباره سيد السوق .

من أجل ذلك يؤكد علماء التنظيم والإدارة أن حسن الإعداد وغير
 ذلك من البرامج ينبغي أن توضع موضع التنفيذ قبل استلام أية طائرة
 جديدة ، ووضعها موضع الاستخدام .

These and other programs must be devised and effected
 before any new aircraft are received and placed in service.

ومن الأمور الهامة أيضاً عند إعداد هذه البرامج ووضعها موضع التطبيق

« التنسيق بينها جميعاً . . . وتوقيتها » . . . وذلك لأن الإخفاق في التنسيق بين البرامج الفرعية في نطاق هذه الشبكة من الخطط الموضوعية على أسس علمية لتحقيق أهداف الشركة من استخدام الطائرات الجديدة . . . هذا الإخفاق ، ولو في جزئية بسيطة من جزئيات برامج الإعداد ، قد يؤدي إلى تأخير تنفيذ البرنامج العام ، وبالتالي يترتب على ذلك خسارة في الإيرادات التي كانت متوقعة ، هذا بالإضافة إلى ما يترتب على ذلك أيضاً من زيادة غير لازمة في التكاليف . Unnecessary costs

ومما هو جدير بالملاحظة . It is also worth noting أن بعض هذه البرامج ، وعلى وجه الخصوص البرامج التي تتعلق بتوظيف القوى العاملة الجديدة وتدريبها ، غالباً ما تلجأ الشركات إلى البدء بها ، حتى قبل موعيدها ، وهذا الإجراء من شأنه أن يكبد الشركة مصاريف إضافية نتيجة لوجود هذه القوى الوظيفية فترة أطول قبل الحاجة إلى استخدامها ، غير أن البعض يرى أن هذا أفضل طالما أن الأمر يتعلق بخدمات ترتبط أساساً بتطورات حديثة يتوقف على إيجادتها وحسن استخدامها حياة الآلاف بل الملايين من البشر .

إن العرض السابق يوضح لنا في إيجاز ، أنه من الناحية التطبيقية ، قلما يجد الإنسان في التخطيط للمعاملات ، برنامجاً أياً كانت أهميته ، يستند إلى نفسه فقط . . . أنه غالباً ما يكون جزءاً من شبكة متعددة من البرامج يعتمد بعضها على بعض ، ويؤثر بعضها في بعض :

Thus one seldom finds that a program of any importance in business planning stands by itself. It is usually a part of a complex structure of programs, depending upon some programs and affecting others.

ويمكن القول أيضاً ، أن النتائج التي تسفر عن التخطيط السيئ . . . أو التخطيط غير الكافي ، تؤثر على الشركة ككل ، وذلك لأنه من الصعب

عزل التخطيط السيئ أو البرنامج السيئ لأي جزئية من جزئيات متطلبات الإعداد العام . . من الصعب عزل ذلك عن بقية الأجزاء . . فالحلقة الأضعف weakest link تؤثر في بقية الحلقات ، والأمر يحتاج دائماً إلى التخطيط الجيد . . والتخطيط الجيد والفعال يحتاج إلى مهارة إدارية غير عادية .

Effective planning requires extraordinarily exacting managerial skill.

إننا نعود ونؤكد أهمية اتخاذ القرارات التي تتعلق بأعداد البرامج بوقت كاف قبل الحاجة إلى تنفيذها ، إذ أن جميع علماء الإدارة يؤكدون على ذلك ، أنهم يقررون :

« يجب في إدارة الأعمال أن تتخذ القرارات قبل وقت الحاجة لتنفيذها . . وإلا كان الأمر كقصّة الحمار الشبيرة والتي تضرب بها الأمثال . . ذلك الحمار الذي يقف بين كيسين من الشعير . . يريد أن يأكل ، ويتردد في التفكير ليقرر أيهما أفضل . . من أي الكيسين يبدأ ؟ . . وفي تردده هذا يهلك من الجوع ! .. »

Decisions must often be made well in advance of the environment for which they are required, and a business, like the proverbial donkey, can starve between two bales of hay while waiting to decide which alternative is the better.

الخطوة السادسة في عملية التخطيط الإداري :

الاستراتيجية والتطبيق الإداري

أوضحنا من قبل في الباب الثالث عند عرضنا لموضوع « وضع السياسات » كمعصر من عناصر التنظيم الجيد للمشروعات ، أن الاستراتيجية عبارة عن وضع الخطط في ضوء معرفة حقائق السياسات التي يطبقها

الآخرون . . وأن هذه الحقائق تساعد على اتباع استراتيجية قد يكون من شأنها إجراء تضمينات جديدة للسياسة لمقابلة خطط وسياسات الآخرين .

ومن الناحية التطبيقية ، يرى علماء التنظيم والإدارة ، أنه في معظم الحالات حيث تكون هناك منافسة . . أى حيث يوجد شخصان أو أكثر يسعيان لتحقيق نفس الهدف . . فإن المدير الذى يعد خطته دون أن يأخذ فى الاعتبار خطط منافسيه ، سيجد أن هذا التخطيط فى المستقبل أبعد ما يكون عن الصواب ، حتى وإن كان أساس هذا التخطيط تقديرات سليمة قائمة على الاتجاهات الحالية .

In most cases where competition is involved, i.e. where two or more persons are striving for the same goals, a manager who develops his plans without regard to what his competitors are doing may find that even sound projections will go astray.

أى أنه يتبين لنا مما سبق أن دراسة خطط المنافسين هى الأساس ، أو العامل الذى ينبغى أخذه فى الاعتبار عند التخطيط الاستراتيجى ، وذلك حتى يتمكن التطبيق الإدارى من تحقيق أهدافه ، وعلى وجه الخصوص فى حالة وجود منافسين . من أجل ذلك فإن المنشآت الكبيرة الحديثة تبذل غاية جهدها لكي تتعرف على خطط منافسيها ، وهى فى ذلك تعتمد على كثير من الوسائل أو الوكالات المتخصصة التى تستطيع أن تمدّها بكثير من البيانات والمعلومات التى تساعد على تحقيق أكبر قدر ممكن من المعرفة لتكون أساساً لرسم سياستها الاستراتيجية .

غير أننا نوجه النظر إلى أنه نظراً لأهمية هذا الموضوع ، فإن الشركات الصناعية الكبرى تنشئ لنفسها نظاماً كاملاً للتحري ، وبغير هذا النظام ، فإن المدير يتعذر عليه التعرف على خطط منافسيه .

Without a fairly complete system of industrial espionage the manager may not know his competitors plans.

ولعل من الأهمية بمكان أن نوضح أن عنصر الاستراتيجية في التخطيط أو التطبيق الإداري غير قاصر فقط على المنافسة الخارجية ، بل أنه عنصر مطلوب أيضاً في التخطيط الداخلي للشركات ، ويبدو ذلك في غاية الوضوح عند القيام بمقتضيات التخطيط الداخلي في الشركات ، فكثيراً ما نجد صراعاً بين المديرين من أجل رغبة كل مدير منهم في تنفيذ الجانب الأهم بالنسبة للإدارة التي يشرف عليها في حدود الرصد المالية القائمة ، كما هو الحال مثلاً إذا ما رغب أحد المديرين في الحصول على آلة جديدة لصالح الإنتاج ، وفي نفس الوقت نجد مديراً آخر في نفس الشركة يسعى إلى استخدام الرصيد القائم أو أغلبه من أجل إنشاء معمل أبحاث research laboratory وبما أن التخطيط لا يكون في غاية الدقة بحيث تستطيع الإدارة العليا في الشركة أن تفضل رأى أحد المديرين على الآخر ، فانه في مثل هذه الأحوال تبرز أهمية التخطيط الاستراتيجي الداخلي .

opportunities arise for internal strategic planning.

ولعل من الأهمية بمكان أن نوضح أن « موضوع الاستراتيجية في إدارة الأعمال » قد حظى باهتمام العديد من العلماء ، ومن بين الأوائل الذين كتبوا فيه « نيومان ومورجنسترن J. von Neumann and D. Morgenstern » حيث أوضحا الارتباط الوثيق بين الاستراتيجية التي تتطلبها بعض الألعاب للتفوق والاستراتيجية كما ينبغي أن تطبق في « إدارة الأعمال » في كتابهما بعنوان :

The Theory of Games and Economic Behavior.

وللتعرف على مزيد من التفصيل فيما يتعلق بهذا الموضوع ، يمكن الرجوع

أيضاً إلى كتاب الاستراتيجية في البوكر ، ودوائر الأعمال ، والحرب
 Strategy, in Poker, business, and war تأليف « ج . مك دولند »
 وكذلك كتاب « الاستراتيجية الكامل The Compleat Strategyst
 تأليف : ج . د . ويليامز J.D. Williams

ويمكن للمديرين في ظروف عديدة أن يستخدموا عنصر الاستراتيجية
 لتحقيق أهدافهم الإدارية عند التطبيق . . كما هو الحال في الدول الرأسمالية ،
 حيث يوجد عمال ينضمون إلى اتحادات للعمل . . وبعض العمال لا ينضمون
 إلى هذه الاتحادات . . فقد يلجأ المدير بإرادته الاختيارية إلى تطبيق
 استراتيجية سرعة زيادة أجور العمال الذين لا ينضمون إلى أى اتحاد .

A manager may adopt the strategy of voluntarily granting
 pay increases to his nonunion workers.

والسبب واضح من استخدام مثل هذه الاستراتيجية فيما يتعلق بزيادة
 أجور العمال غير المنضمين إلى اتحادات عمالية ، وهو توضيح اتجاه الإدارة
 لتطبيق ما هو أصح لعمالها ، بغض النظر عن ما تسفر عنه المساومة الجماعية
 التي تعتبر حقاً من حقوق النقابات في الدول الرأسمالية . . وبذلك تكسب
 الإدارة سمعة محمودة بين الأوساط العمالية .

وكذلك في حالة وجود منافسات بين قطاعات مختلفة من النشاط . .
 كالتنافس مثلاً الذي يوجد بين القطاع العام . . والقطاع التعاوني . . والقطاع
 الخاص . . ففي مثل هذه الأحوال ترى بعض منشآت القطاع التعاوني أو القطاع
 الخاص تتخذ لنفسها سياسة الإسراع في تطبيق المزايا التشريعية وهي ما زالت
 «تحت الصنع» . . أى إذا كان هناك مشروع قانون بتقرير حد أدنى للأجور ،
 فإن هذه المنشآت تنفذه حتى قبل صدوره . . تأكيداً لتفوقها على غيرها فيما
 يتعلق بسياسات الاستخدام :

كما ويحدث في الحياة العملية أن تحتاج المنشآت إلى إعادة تنظيمها ، غير أن المدير العام كثيراً ما يعطدم عند قيامه بهذا الإجراء بالرغبات المتصارعة للمدري الإدارات المختلفة التي تعمل تحت إشرافه ، وبدلاً من أن يفرض اتجاهه القائم على دراساته الخاصة ، فإنه غالباً ما يتخذ لنفسه « استراتيجية تركهم يتناقشون » . . والذي يحدث أن نقاشهم غالباً ما يطول دون أن يصلوا إلى نتائج محددة .. وبعد طول النقاش المنهك غالباً ما يكون هؤلاء المعاوين في وضع يصل بهم إلى الحد الذي يقررون فيه « بتحكيم المدير العام ، وقبول رأيه » .

كما ويحدث أيضاً في الحياة العملية أيضاً أنه يوجد أحد المعاوين الذين يعارضون أسلوب معين للعمل قرره الرؤساء . . وفي مثل هذه الحالة تتخذ بعض المنشآت « استراتيجية تكليف هذا المعاون بالإشراف على هذه المهمة ، أو تكليفه برئاسة لجنة خاصة تكون مهمتها اقتراح التوصيات المناسبة » .

وقد يشجع أحد وكلاء الشراء purchasing agent قد يشجع هذا الوكيل للشراء أحد البالعين الذين لا يستحقون التشجيع ، مستهدفاً من وراء ذلك جذب اهتمام أحد المنافسين والحصول منه على أسعار أفضل .

وفي الحقيقة هناك أمثلة عديدة لصياغة السياسات الاستراتيجية strategic shading of policies ، وتستهدف هذه السياسات الاستراتيجية تحقيق أهداف المنشآت . وينبغي دائماً عند رسم هذه السياسات تحقيق عوامل المرونة ووضوح الأهداف الرئيسية .. والأهداف الفرعية . ورد فعل هذه السياسات reactions على الأشخاص الذين سيشملهم مع الأخذ في الاعتبار أثر هذه السياسة على السياسات الأخرى with a view to their impact on others

وعلى وجه العموم . . فطالما أن المعاملات ينبغي أن تتحقق عن طريق التعامل مع البشر ، وطالما أن البشر أنفسهم لهم اتجاهات متعددة يتعذر معها معرفة رد الفعل الذي سيحدث على وجه الدقة ، فإن تقرير الاستراتيجية ، مقترنة بالاحتفاظ بعنصر المرونة في التخطيط يصبحان أساسيان لتحقيق التخطيط الفعال .

Since business must deal with human beings and since people themselves react in ways that cannot always be accurately foreseen, determinations of strategy along with the maintenance of flexibility in plans, become essential to effective planning.

كما وضحنا أن نوجه النظر إلى أن كثيراً من المديرين يعتقدون أن أهم مبدأ في التخطيط . . هو مبدأ المرونة . . وهذا المبدأ يعنى القدرة على تغيير الخطة دون تحمل تكاليف أو احتكاكات غير ضرورية ، والقدرة على التحرك نحو تحقيق الهدف بالرغم من التغيرات المحيطة التي تحدث ، أو حتى فشل الخطط .

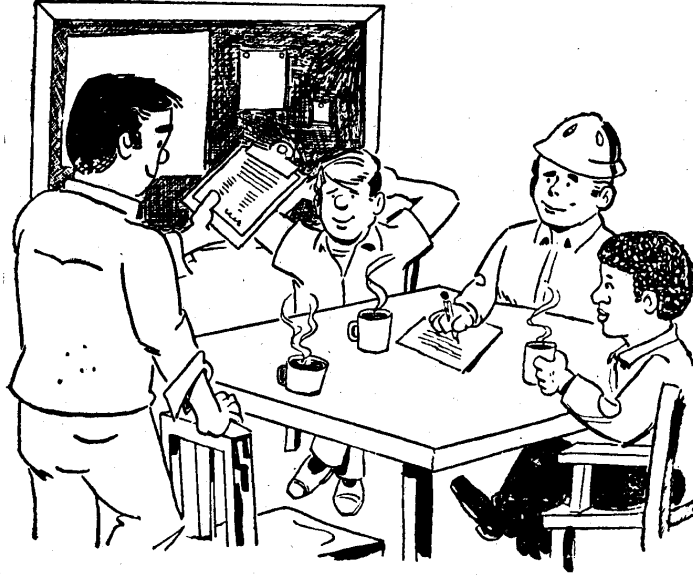
To many managers, the principle of flexibility is the most important principle of planning. Flexibility involves the ability to change a plan without undue cost or friction, to detour, to keep moving toward a goal despite changes in environment or even failure of plans.

ويمكن القول بالإضافة إلى ما سبق إلى أن أهمية التخطيط وأهمية توافر القدرة على اتخاذ القرارات تنبع من أن الإدارة ، كما يعرفها كثير من علماء التنظيم والإدارة . . إن هي إلا المراحل المتتابعة من التفكير واتخاذ القرارات . . وأن اتخاذ القرار هو محور العملية الإدارية . . وأن القدرة على اتخاذ القرار ينبغي أن تتوافر في جميع من يشغلون المناصب الرئيسية . . سواء على

مستوى الإدارة العليا ، أو الوسطى ، أو الإشراف (أى مرحلة المشرفين) .
 مؤكدين على أن القوى العاملة التى يروسونها تنظر إليهم على أنهم « هم
 الإدارة » . . والمشرف ومروؤوسه إن هم إلا مجموعة من البشر داخل
 التنظيم ، وهؤلاء فى عملهم يقابلهم مشكلات : فمن هو الشخص الطبيعى
 الذى سيلجأ إليه المروؤوسون لحل أى مشكلة . . إنه رئيسهم المباشر ، وهو
 المشرف . . فكيف يتصرف ؟ . . وكيف يحل المشكلة ؟ . . وكيف يصدر
 قراراً يتأكد معه أن هذا القرار أفضل ما يحل المشكلة ؟ . . كل هذه
 التساؤلات فى غاية الأهمية بالنسبة للمشرف فى أى مشروع . . مثلما هى
 فى غاية الأهمية بالنسبة للمديرين فى المستويات الأعلى .

من أجل ذلك ، نرى العالمان « هاتمان وهيلجرت » يقرران
 أن « جميع المشرفين بغض النظر عن مراكزهم فى تدرج المستوى
 الإدارى ، ينبغي عليهم أن يسلكوا نفس المنهج الأساسى لحل
 المشكلة أو اتخاذ القرار . الفرق الوحيد هو أن القرارات التى تتخذ
 على مستوى مرحلة الإدارة التنفيذية ، غالباً ما تكون أبعد مدى ،
 ويتأثر بها عدد أكبر من الأشخاص والمواقع ، أكثر من تلك
 القرارات التى يكون على المشرفين اتخاذها فى أقسامهم التى
 يشرفون عليها . غير أن عملية اتخاذ القرار واحدة ، وهى عملية
 يتحتم تواجدها على كافة تدرج المستويات الإدارية .

“All supervisors, regardless of their level in the management hierarchy, must go through the same basic process of managerial problem solving or decision making. The only difference is that decisions made at the executive level are usually more far-reaching and effect more people and areas than those decisions which supervisors have to make within their own departments. But the decision-making process is the same, and it is function which permeates the entire management hierarchy.”



ينبغي على المشرف أن يعبر بدقة عن المشكلة لمرؤسيه ،
 أى يستخدم الالفاظ التى تدل على معناها تماما ويتأكد من
 فهمهم لها ... يعرض عليهم ما هى المشكلة وحقيقة ابعادها
 ... حقيقة ابعادها بالنسبة لكل فرد منهم وللقسم الذى
 يعملون فيه ... ثم ماذا تعنى المشكلة بالنسبة للمشروع
 ككل ؟ .. ويشترك كل شخص فى نطاق المجموعة فى تحليل
 المشكلة وإيجاد بدائل لحلها ، لكي يصلوا فى النهاية الى ...
 ماذا يستطيع أن يقدمه كل فرد منهم لحل المشكلة ؟ ...
 وماذا ينبغي عليهم أن يفعلوه فى جهد جماعى لحل هذه
 المشكلة ؟ ...

لقد اثبتت الدراسات أن طريقة المناقشة فى المجموعات
 الصغيرة على مستوى الادارة الاشرافية تعتبر من الوسائل
 المفيدة جدا فى التخطيط الادارى ، واتخاذ القرارات .

الخطوة السابعة في عملية التخطيط الإداري :

أسس التخطيط . . . واحتمالات المستقبل

لعل من الأهمية بمكان أن نؤكد على حقيقة تعتبر على جانب كبير من الأهمية ، لتحقيق التخطيط السليم . . . هذه الحقيقة تؤكد على ضرورة تكوين « أسس للتخطيط Planning premises » وضرورة الاتفاق على هذه الأسس ، وينبغي أن تتميز بالواقعية *factual nature* . . . وأن السياسات التي توضع على أساسها تكون قابلة للتطبيق في المستقبل . . . وطالما أن التخطيط يعني صورة المستقبل التي يجرى التخطيط على أساسها فإن ذلك يتطلب التنبؤ بأحداث المستقبل ، والتطبيق الإداري بهم بجوانب متعددة في هذا المجال . . . منها مثلاً :

أى نوع من الأسواق سيكون مستقبلاً ؟ . . . وما هو مقدار حجم المبيعات ؟ . . . وما هي الأسعار ؟ . . . وما هي المنتجات ؟ . . . وما هي التكاليف ؟ . . . وما هي معدلات الأجور ؟ . . . وما هي معدلات الضرائب والسياسات الضرائبية المحتملة ؟ . . . وما هي المصانع الجديدة التي ستنشأ ؟ . . . وما هي السياسات فيما يتعلق بالأرباح ؟ . . . وما هو الأسلوب الذي سيتم عن طريقه تمويل التوسع ؟ . . . الخ . . .

وفيما يلي النص :

What kind of markets will there be ?...

What quantity of sales ?... What prices ?...

What products ?... What costs ?... What wage rates ?...

What tax rates and policies ?...

What new plants ?... What policies with respect to dividends ?... How will expansion be financed ?... ect.

وبهنا أن نوضح أيضاً ، أنه عند الاتفاق على أسس التخطيط ، فإن هناك احتمالاً بأن يتم الاتفاق على تطبيق سياسات في المستقبل رغماً عن أن مثل هذه السياسات قد لا تكون مطبقة عند وضع أسس التخطيط ، كما هو الحال مثلاً إذا ما كانت الشركة ليس لديها خطة فيما يتعلق بمكافآت أو مرتبات التقاعد pension plan ، فالتطورات التي تحدث في العالم فيما يتعلق بتأمين القوى العاملة تحتم على الشركة ضرورة وضع سياسة للمستقبل في هذا الشأن ، وكذلك ما سة تضمنه من محتويات .

ونحن نرجو أن نوجه النظر إلى حقيقة هامة فيما يتعلق بالتخطيط الإداري . . هذه الحقيقة هي . . أن الفرد كلما اتجه تنازلياً في مستويات الهيكل التنظيمي . . فإن أسس التخطيط ومحتوياتها تتغير نوعاً ما من مرحلة إلى أخرى . . من الإدارات الكبيرة . . إلى الأقسام . . إلى الفروع . . غير أن النظرة الرئيسية للخطة تبقى دائماً هي نفسها .

As one moves down the organizational hierarchy into divisional, departmental, branch, or section plans, the composition of planning premises tends to change some-what. The basic out-look will be the same.

وهذه النظرة تتفق مع ما سبق أو أن أوضحناه من آراء ، وعلى وجه الخصوص رأى العالمين « هايمان وهيلجرت » من أن جميع المشرفين بغض النظر عن مراكزهم في تدرج المستوى الإداري ، ينبغي عليهم أن يسلكوا نفس المنهج الأساسي لحل المشكلة أو اتخاذ القرار .

وفي إيجاز ، فإن هناك من يرى أنه يمكن تقسيم أسس التخطيط إلى ثلاث مجموعات :

(أ) أسس لا يمكن التحكم فيها Noncontrollable premises

وهي تلك الأسس التي لا تستطيع الشركة أو المشروع أو أى وحدة منفردة أن تفعل أى شيء فيما يتعلق بها . . ويدخل في نطاق هذه الأسس عوامل عديدة . . منها مثلاً « الزيادة السكانية population growth » ، « ومستويات الأسعار في المستقبل future price levels » ، « والظروف السياسية المحيطة political environment » ، « ومعدلات الضرائب والسياسات الضريبية tax rates and policies » ، « ودورة المعاملات الاقتصادية business cycles » . الخ .

(ب) أسس يمكن التحكم فيها إلى حد ما Semi-controllable premises

وهذه الأسس يمكن للشركة أن تتحكم فيها بدرجات متفاوتة ، قد تقل أو تكثر تبعاً لقدرة الشركة وكفاءتها العلمية التخطيطية . . مثل الافتراضات التي تتعلق بنصيب منتجات الشركة في الأسواق assumptions as to the share of the market ، وخصائص دورة العمل the character of labor turnover ، وكفاءة القوى العاملة the labor efficiency ، وسياسة الشركة بالنسبة للتسعير the company price policy ، وحتى سياسة التشريعات الصناعية even industry legislative policy

(ج) أسس يمكن التحكم فيها : Controllable premises

وتتمثل هذه المجموعة من الأسس في المواضيع التي تتعلق بالسياسات والبرامج التي يمكن للشركة إلى حد كبير أن تقرر ما تراه لنفسها وفقاً لظروفها . . ومن بين هذه الأسس ، التوسع في أسواق جديدة expansion into new markets ، أو التوسع في برامج الأبحاث ، أو اختيار مواقع المكاتب للمراكز الرئيسية site for headquarters offices .

على أننا وقد أوضحنا المجموعات التي قد تدخل في نطاق أسس التخطيط ، نرجو أن نوجه النظر إلى أن إحدى الصعوبات التي قد تعترض المخططين حينما يحاولون تكوين مجموعة متكاملة من الأسس التي يقومون على أساسها بوضع الخطط الرئيسية والفرعية للمستقبل . . إحدى الصعوبات التي يقابلونها . . « أن كل خطة رئيسية . . وكل خطة فرعية . . تتخذ لكي تصبح أساساً تخطيطياً للمستقبل »

every major plan ; and many minor ones, tend to become planning premises for the future.

ولتوضيح ذلك ، فإننا نقول أنه إذا قررت الدولة أو إحدى الشركات مثلاً إنشاء مصنع كبير في مكان ما ، قد يكون هذا المكان في أطراف المدينة أو في إحدى المحافظات ، فإن هذا القرار يعتبر أساساً هاماً لوضع خطط أخرى تتعلق بالموقع الذي سيقام عليه هذا المصنع . وكذلك إذا ما قررت إحدى شركات الطيران في العالم استخدام نوع واحد من الطائرات على خطوطها الطويلة ، وأن تكون هي نفسها مسؤولة عن شئون الصيانة ، فإن هذا يتطلب إنشاء مراكز لصيانة طائراتها في مختلف المواقع ، مثل هذا القرار يصبح أساساً لخطط أخرى . . وهكذا .

ولعل من الأهمية بمكان أن نوضح أيضاً ، أنه قد يكون من الأمور التي تدعو إلى بعض الدهشة
It would be a matter of some surprise
أن نجد جميع أعضاء المستويات الإدارية في أحد المشروعات يتفقون تماماً في وجهات نظرهم فيما يتعلق بمستقبل المشروع ! ! . . فما لا شك فيه ، أنه غالباً ما يكون هناك اختلاف في وجهات النظر في كثير من الأمور . . فنلا أحد المديرين قد يتوقع أن فترة السلام التي يعمل في ظلها المشروع

قد لا تدوم أكثر من عشر سنوات ، بينما آخر قد يتوقع نشوب الحروب المحدودة ، أو غير ذلك من قلائل خلال فترة زمنية أقل . . وقد يتوقع أحد المديرين ارتفاع أسعار بنسبة معينة خلال الخمس سنوات القادمة ، بينما مدير آخر يتوقع ارتفاع الأسعار بنسبة أعلى من ذلك بكثير ، وليس من الغريب أيضاً أن نرى مدير ثالث مثلاً يتوقع انخفاض في الأسعار ! .. prices will drop . . وهكذا تختل وجهات النظر . . مثل هذه الاختلافات هي التي ينبغي أن تعمل الخطط على التغلب عليها وتنسيقها .

وغياب مثل هذه الخطط التنسيقية التي يستخدمها المدبرون والتي تحتوى على مجموعات الأسس التخطيطية المختلفة . . قد يكون فادح التكاليف بالنسبة للشركة .

The lack of planning coordination through use by managers of different sets of premises can be extremely costly to a company.

من أجل ذلك يجمع علماء التنظيم والإدارة على ضرورة الاتفاق على أسس التخطيط . . وهذا الاتفاق وما يترتب عليه من وجود مقياس موحد A single standard ، يعتبر من ألزم الضروريات لتحقيق التخطيط والتطبيق الإدارى السليم ، حتى وإن اقتضى الأمر تضمين الخطة مجموعات مختلفة من الأسس ، مع تعليقات واضحة بأن توضع الخطط المختلفة وفقاً للأسس التي تصلح لوضع كل خطة على حده ، في إطار الخطة العامة للمشروع ككل .

كما نرجو أن نوجه النظر إلى أنه قد بلغ من أهمية التخطيط ، أن كثيراً من الشركات مثلاً غالباً ما تضع خطط لمقابلة التوقعات المحتملة لكل ظروف السلام والحرب ، حتى تكون الشركة ، بغض النظر عما قد يحدث ، على استعداد دائماً .

In many companies, for example, it is customary to develop plans in prospects of both peace and war, so that, regardless of what occurs, the company will be ready.

وأخيراً . . فإننا إذا كنا قد أوضحنا أن النظرة الأساسية لعملية التخطيط ينبغي أن تكون واحدة ، إلا أن هذا لا يمنع من القول باحتمال وجود اختلافات من حيث الصعوبة والتنفيذ الذي قد يقابل به التخطيط على مستوى دون الآخر . . كما هو الحال فيما يتعلق مثلاً بالتخطيط على المستوى الأدنى للهيكل الإداري ، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بإدارة الإنتاج ، فعلى مستوى هذه الإدارة يكون التخطيط على مستوى أفضل وأكثر دقة من التخطيط في المستويات الأعلى ، ومن بين الأسباب التي تؤدي إلى ذلك أن التخطيط في المستوى الأدنى يتضمن مشكلات خاصة بالمواد والآلات . . الخ بينما التخطيط في المستوى الأعلى يتضمن التنبؤ بأحداث المستقبل ، وهذه مهمة أكثر صعوبة . . هذا بالإضافة إلى أن أخطاء التخطيط في المستوى الأدنى تتضح معالمها في فترة زمنية أسرع من غيرها ، والسبب في ذلك أن نتائج التخطيط الضعيف في هذا المستوى ، تظهر في صورة أعمال لم تتم وفقاً للجدول الزمني المقرر . . أو ما قد يشاهد من عدم انتظام عمليات الإنتاج ، أو ارتفاع التكاليف .

وفي بعض الأحيان . . فإن نتائج سوء التخطيط في المستويات العليا من الإدارة لا تتضح . . إلا بعد أن تفقد الشركة سوقاً مهمة . . أو تجد نفسها في وضع انخفضت معه قدرتها المالية . . أو ضعف معه مركزها التنافسي . . أو أصبحت الشركة عديمة الكفاءة إلى حد كبير .

Sometimes the results of poor planning at top levels of an enterprise are not apparent until a company has lost an important market, has declined in financial strength or competitive position, or has become grossly inefficient.

مبادئ لتحقيق التخطيط الفعال

Principles For effective planning

أوضحنا من قبل أهمية التخطيط الإداري ، وأهمية إدراك المدير لطبيعة المستقبل الذي يخطط من أجله ونوعه ، وأن من أفضل الأساليب التي تحقق مزيداً من الولاء للتخطيط الإداري ، أسلوب زيادة عدد المديرين الذين يسهمون في التخطيط إلى الحد الأقصى ، وأن كلمة المدير هنا تعني ابتداءً من رئيس مجلس الإدارة ، وانتهاءً بمراقبي العمل في أدنى المستويات . ومن هذا المنطلق . . فإن علماء التنظيم والإدارة يرون أهمية تحقيق تنظيم إداري فعال في المشروعات ، وأن الهيكل التنظيمي لأي شركة من الشركات ينبغي أن يوضح في تدرجه المستويات الإدارية التي توجد في المشروع ، والأسلوب الأمثل الذي يتم عن طريقه تحقيق الإدارة ، وطبيعة شبكة العلاقات التي تقوم بين مختلف المستويات الإدارية ، هذا بالإضافة إلى ما سبق وأن أوضحناه من أن تحديد الأهداف ، والتخطيط الإداري السليم يعتبران عنصراً هامان من عناصر التنظيم الجيد . وفي هذا المقام نوجه النظر إلى ما قاله العالم الكبير « ل. إرويك » في كتابه « عناصر الإدارة » حيث أنه يؤكد . . . « إن انعدام التخطيط في « التنظيم » عمل غير منطقي . . . وقاس . . . مضحية للجهود . . . وغير فعال » . . . والسبب في ذلك كما يقول أن التصميم والتخطيط ينبغي أن يأتي أولاً في أي مجال من مجالات النشاط الإنساني . . . وهو قاس ، لأن أكثر من يقاسون من عدم التخطيط في أي مشروع من المشروعات هم أولئك الذين يعملون فيه . . . وهو مضحية للجهود لأنه إذا لم يتم ترتيب

الوظائف والأعمال على أساس التخصص ، فان مختلف المشروعات لن تستطيع تدريب أشخاص جدد لشغل الوظائف الأعلى التي تخلوا إما لترقية من يشغلها إلى وظائف أعلى ، أو الذين يستقيلون ، أو الذين يحالون إلى التقاعد ... وهو عاجز ، أو غير فعال لأنه بدون الاعتماد على المبادئ فان الإدارة تجد نفسها في وضع ينبغي معها أن ترجع فيه إلى الأشخاص

Without dependence on principles, management reverts to personalites.

ومما لا شك فيه أنه إذا كان الفيصل في الأمور هو الرجوع إلى الأشخاص فان الأمر إذن يكون رهيناً بما ينتهجون من سياسات ، وهذا وحده كفيل بأن لا تسير الأمور في سهولة ويسر ، تماماً كما هو الشأن بالنسبة للآلة ، فان الآلة لن تعمل بسهولة إذا ما أهملت المبادئ الأساسية للهندسة في بنائها .

ومما لا شك فيه أن التخطيط الذي يتم في الهيئة الإدارية العليا ، يحتاج إلى من ينفذه وفقاً للسياسات التي تقررته ، وبنفس الروح التي أملت إصدار هذه السياسات ، ومن هنا غالباً ما تلجأ الشركات إلى تحقيق هذا الهدف عن طريق شخص تختاره من بينها ، يطلق عليه البعض عضو مجلس الإدارة المنتدب ، أو غير ذلك من المسميات ، ويتولى هذا الشخص الإشراف على الإدارة التنفيذية ، وقد يبدأ بالاشتراك مع المجلس بتعيين مدير عام .

غير أن هناك أساليباً متعددة لتحقيق إدارة عامة تنفيذية ، تأخذ على عاتقها وضع الخطط والسياسات موضع التنفيذ ، ومن بين هذه الأساليب المطبقة في الولايات المتحدة ، ما أوضحه « بروفيسور هولدن وزملاؤه » في البحث الذي أجروه والسابق الإشارة إليه ، والذي أوضح فيه أن من بين الوظائف التي تقوم بها الإدارة العامة ما يأتي :

١ - تطبيق خطة سليمة وفعالة Sound and Effective Plan لتنظيم الشركة مع بيان الوظائف المختلفة ، وتحديد مدى المسؤوليات والسلطات الممنوحة لكل .

٢ - الاستعانة بالأشخاص الأكفاء Fully Qualified Personnel في جميع الوظائف الإدارية .

٣ - التخطيط للأمد الطويل وتوضيح الأغراض العامة للشركة .

٤ - وضع خطط فعالة للرقابة على وجوه النشاط المختلفة .. كالمصاريف الرأسمالية ، ومصاريف التشغيل ، والقوى العاملة ، والمرتبات ، والأجور ، ونوع الإنتاج والأسعار .

٥ - إعادة النظر في المخصصات الرئيسية Appropriations فيما يتعلق بالميزانيات .. والتعيينات .. والتغيرات التي تحدث في الأجور ، طبقاً لنظم الرقابة المعمول بها ، وذلك في حدود السلطة المخولة لها من مجلس الإدارة .. مع مراعاة حدود السلطة التي تخولها الإدارة العامة لرؤساء الأقسام .

٦ - تحديد السياسات العامة للتشغيل .

٧ - التوصية لدى مجالس الإدارة بالمواضيع التي تتطلب أخذ قرار منه .

٨ - التنسيق العام لخطة التشغيل الرئيسية .

٩ - تقدير أداء الأعمال فيما يتعلق بالأقسام المختلفة ، وكذلك نتائجها .

وبهنا أن نوضح أن المبادئ الإدارية في كل مجال من مجالات العملية الإدارية كانت موضع جدل الكثيرين من علماء الإدارة ، غير أننا نميل إلى آراء علماء الإدارة المعاصرين الذين يعتبرون المبادئ هادياً ومرشداً ، وأن المبادئ جميعها فيما يتعلق بالجانب الذي ترتبط به ، إن هي إلا جزء من

كل . . . أى أنها ترتبط ارتباطاً عضوياً بالموضوعات العلمية التى توضع لها . كما وأنا أيضاً نتفق مع كثيرين من علماء الإدارة المعاصرين فيما يتعلق بأن أحداً لا يستطيع القول أن هناك مجموعة من المبادئ المترابطة التى تم اكتشافها ، بحيث يمكن القول أنها صارت نهائية ، وذلك لأن الجهود العلمية متلاحقة ، وأن السباق فى مجتمعاتنا الدولى المعاصر يتجه نحو مزيداً من العلم من أجل التفوق ، وعلى قدر التقدم الخلقى والعلمى يتحقق للمجتمعات مزيداً من التنمية والتطور الحضارى السريع ، وفى ضوء هذا المنطق نوجز مبادئ تحقيق التخطيط الفعال فيما يلى :

المبدأ الأول : مبدأ الإسهام فى تحقيق الهدف :

Principle of contribution to objective.

يجب أن تسهم كل خطة ، مع الخطط الفرعية ، مساهمة إيجابية لتحقيق الغايات والأهداف التى من أجلها وضعت الخطط ، وهذه الأهداف هى التى ينبغى أن يتجه إليها مختلف أوجه النشاط الإنسانى فى مختلف الوحدات . وينبغى فى هذا المقام ملاحظة أن أهداف المشروع وإن كانت تؤلف الخطة الأساسية لنشاطه ، إلا أنه قد يبدو فى بعض الأحيان نوعاً من الاختلاف بين أهداف المشروع ، وأهداف إحدى إداراته ، الأمر الذى يتطلب ضرورة تحقيق المواءمة اللازمة .

المبدأ الثانى : مبدأ كفاءة الخطط :

Principle of efficiency of plans.

تعتبر الخطط على جانب كبير من الكفاءة ، إذا حققت الأهداف بنفقات أقل ، وفى هذا المقام ينبغى ملاحظة أن الجوانب المالية تقوم بدور هام فى عملية اتخاذ القرارات وتنفيذ الخطط ، وبما أن من أهداف أصحاب الأعمال الحصول على أكبر قدر من الربح عن طريق الاستخدام الأمثل

لمصادر رأس المال ، الأمر الذى يتحتم معه ترجمة الخطط إلى لغة الأرقام لمعرفة أثر تلك الخطط على الأرباح واستخدامات رأس المال ، ويشمل ذلك التنبؤ بالمصروفات والإيرادات والأرباح ، وحركة النقد ، خاصة وأن السيولة النقدية تقوم بدور على جانب كبير من الأهمية فى المنشآت التجارية ، إذ أن هذه السيولة النقدية هى التى تقرر عملياً قدرة الشركات على مواجهة مسؤولياتها .

المبدأ الثالث : مبدأ أولوية التخطيط :

Principle of primacy of Planning

يقوم التخطيط بدور على جانب كبير جداً من الأهمية فى تيسير وظائف الإدارة الأخرى ، كالتنظيم ، والتعيين ، والتوجيه ، والرقابة ، والتنسيق . ويؤكد مبدأ أولوية التخطيط الدور البارز له فى كافة مجالات الإدارة . فما لا شك فيه أن المدير - فى أى مستوى من المستويات الإدارية - قلداً يستطيع القيام بواجباته الإدارية دون معرفة بالأهداف والغايات . ودون إلمامه إلماماً كاملاً بالسياسات بل وربما أيضاً بالإجراءات والبرامج حتى تكون له هادياً ومرشداً ... بل إن علماء التنظيم والإدارة يرون ضرورة إعداد الخطط لبلوغ الأهداف قبل معرفة أى نوع من العلاقات الوظيفية يجب إنشاؤها ؟ .. وما هى كفاءة الموظفين المطلوبة ؟ .. وما هى طريقة توجيه المرووسين ؟ .. وما هو الأسلوب الذى يتم عن طريقه ممارسة الرقابة على الأعمال ؟ .. وفى هذا المقام أيضاً يرى علماء التنظيم والإدارة أنه لا يمكن الفصل بين التخطيط والرقابة ، إذ أنهما عنصران مترابطان ويمكن تشبيههما بأنهما توأمان ... تماماً كالتوأمين السياسيين "Siamese twins"

المبدأ الرابع : مبدأ الشمول التخطيطي :

Principle of pervasiveness of Planning

يؤكد هذا المبدأ على أن التخطيط هو مهمة كل مدير في أى مشروع من المشروعات ، وأنه على الرغم من إمكان قولنا بكل تأكيد أن جميع وظائف الإدارة هي نظرياً وعملياً من مهمات كل مدير في أى مؤسسة من المؤسسات ، إلا أنه ينبغي التأكيد على مبدأ الشمول فيما يتعلق بالتخطيط بسبب الاعتماد السائد القائل بأن التخطيط هو مهمة المسؤولين الكبار والمديرين في أعلى المستويات . وصحيح أن المديرين في أعلى الدرجات قد يقومون - كما أشرنا إلى ذلك من قبل - بقسط وافر من التخطيط لمشروع معين ، وتقع عليهم مسؤولية كبرى في رسم الخطط الرئيسية ، إلا أننا في ذات الوقت ، قلنا نجد مديراً في أى مستوى من المستويات ، لا تشمل وظيفته جزءاً مهماً من عملية التخطيط ... بل أكثر من هذا ، فقد أظهرت الدراسات العلمية حول « الرضا عن العمل » ... أظهرت هذه الدراسات أن أحد العوامل الأساسية لنجاح الملاحظين في أقل المستويات الإدارية في المشروعات هو قدرتهم على التخطيط .

المبدأ الخامس : مبدأ أسس التخطيط :

Principle of planning Premises

إن التفهم والاتفاق على أسس واحدة للتخطيط هو أحد شروط تحقيق التخطيط المتناسق ، ونظراً لأن المستقبل لا يمكن التنبؤ به بدقة ، فيدتحسن أن يكون هناك مجموعات بديلة من الأسس ، وخطط بديلة مبنية عليها . وإذا كانت احتمالات نشوب الحرب ، أو احتمالات حدوث تدهور اقتصادى أمر لا يمكن التنبؤ به بدرجة معقولة من الدقة ، فإن التخطيط الجيد يتطلب وضع خطط بديلة على أساس افتراضات مختلفة ، كحالة الحرب ، وحالة السلام ،

وحالة السلام مع متطلبات التسليح ، والعمالة الكاملة ، والازدهار والركود ، وارتفاع الأسعار وانخفاضها ، وفي مجال التخطيط الإداري في دوائر الأعمال ينبغي أن تكون الخطط البديلة جاهزة عندما تتغير الأسس الرئيسية .

المبدأ السادس : مبدأ السياسات كإطار عام :

Principle of policy Framework

السياسات تعتبر عاملاً هاماً يحدد الإطارات التي تبنى عليها إجراءات التخطيط ومناهجه . والسياسات كما أوضحنا من قبل تعتبر بمثابة المرشد لطريقة التفكير في اتخاذ القرارات ، وهي بذلك جزء رئيسي من مشروعات التخطيط . . . كما أنها دليل التفكير الذي يؤدي إلى الخطط العملية ، ويمكن أن يتفرع عن إحدى السياسات سياسات أخرى ، وكذلك مناهج وميزانيات وتاكتيكات ، إلى غير ذلك من متطلبات وضع البرامج . ويرى علماء التنظيم والإدارة أنه نظراً لتشعب الهيئة الإدارية ، ونظراً لتعدد الواجبات التي تسهم في تحقيق أهداف المشروعات ، ونظراً لأن المديرين عادة يؤخرون قراراتهم إلى حين مواجهتهم بمواقف عملية كل ذلك يحتم إيجاد إطار للسياسات مستمداً من أهداف المشروع ، حتى تكون القرارات واقعة ضمن حدود معينة ، وتساعد إيجابياً في الوصول إلى تلك الأهداف .

المبدأ السابع : مبدأ التوقيت :

Principle of Timing

يتطلب التخطيط الكفاءة والفعال ضرورة إفراح الوقت الكافي للقيام بمقتضيات التخطيط ، سواء على المستوى الرأسي أو الأفقي فيما يتعلق بالبناء الذي يشكل هيكل الخطط . The structure of plans

وقد أوضحنا من قبل أهمية التخطيط ، وكيف أن المنشآت وكل جزء فيها يجب أن يخطط من أجل تحقيق الأهداف ، وقد أصبح معروفاً في دوائر الأعمال الآن ، أن اتخاذ القرارات بدون تخطيط يصبح عمليات اختيار استراتيجية ... تماماً كما يقول العالمان الكبيران كونتز وأودونل « مثل قائد الطائرة الذي يخرج بطائرته في اتجاه المحيط دون أن يعرف الوجهة التي يتجه إليها ... هل سيذهب إلى لندن ، أو مدريد أو أية مدينة أخرى ؟ ... » فالأمر إذن يتطلب تصنيف الخطط حسب مدتها ، ثم القيام بمقتضيات التخطيط بحيث تكون معدة تماماً في الوقت المناسب الذي ستوضع فيه أى خطة من الخطط موضع التنفيذ . ومما لا شك فيه أن القواعد والسياسات تكون غير مفيدة إلا إذا كان هناك تفهم لضرورة التوقيت . كما أن الجهود المتعددة تتطلب حدوث التوقيت في شأنها .

المبدأ الثامن : مبدأ الاتصالات التخطيطية :

Principle of Planning Communication

يرى علماء التنظيم والإدارة أن من أكبر مساوئ التخطيط من الناحية العملية ، الأسلوب السيئ الذي يتم عن طريقه وضع كافة الخطط في هيكل الخطة العامة للمشروع . ويعززون هذا في معظم الأحوال إلى جهل القائمين بشئون التخطيط ، هذا فضلاً عن أنه في الغالب لا توجد حوافز تحت مختلف المستويات الإدارية على العمل بأقصى طاقتها وإمكانياتها للإسهام في تكوين خطة جيدة وفعالة يمكن عن طريقها تحقيق الأهداف المطلوبة ، مع الأخذ في الاعتبار أن الجهد الذي تتطلبه الخطة هو جهد عسير ، لأنه جهد يعتمد بالدرجة الأولى على العمل الذهني المضني والمرهق . وعلى أى حال ، فإن أى إنسان لا يتوقع هيكلاً متناسقاً من الخطط إذا كان المدبرون على اختلاف مستوياتهم الإدارية لا يفهمون السياسات التي تؤثر تأثيراً مباشراً على المجال



هناك اجماع بين علماء الثورة الادارية المعاصرة على ان الشخص الذى يترقى الى منصب ادارى علل ... هذا الشخص ينبغي ان يكون معروفا بين زملائه بانه يتحلى بصفات متميزة ... هذا بالاضافة الى ان يكون قد ابتدا من اول السلم ، وعاش الوظائف الادارية الأدنى ، وعانى مشكلاتها ، وعرف الطريق العلمى للتغلب عليها ... بحيث يمكن القول فى مثل هذا المدير « ان الزمان قد عركه فى زحفه الى مراكز الثقة الكبيرة » ويقع عليه بحكم موقعه وظيفته توجيهية ضخمة ... فعليه ان يبذل جهدا من اجل توفير المعرفة والتجارب ، وامكان تأسيس القرارات على المبادئ والقواعد والقدرة على الاتصال بالغير على اوسع مدى ، واستخدام المنهج العلمى ، وتعليم وسائل القيادة ، والتعريف بالمنشأة واهدافها ، وسياساتها ، واجراءاتها ، وقواعدها وتعليماتها والقدرة من العمل اللازم لكل ادارة من الادارات ، والميزانية التقديرية للمبالغ المخصصة والمنصرفة ، والبرامج المعدة ، الخ ... هذا بالاضافة الى هيكल تنظيم الشركة ، والمعرفة بالبيانات اللازمة للوظيفة ، وصلات الشركة مع السلطات ... كل هذا يوضح جانبا من ضرورة توافر القدرة التعليمية ، حيث انه عن طريقها يمارس المديرون تعليم الرؤوسين ... وبذلك يسهمون فى تحقيق التخطيط الادارى الفعال .

الذى يمارسون فيه سلطاتهم ، ولأسس التخطيط بما فى ذلك خطط الوحدات المختلفة ، ... إلى غير ذلك من المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات .

وعما لا شك فيه ، أن من بين أفضل الأساليب لوضع الخطط ، تحقيق اتصالات على أوسع مدى مع أكبر عدد من المديرين فى مجالات النشاط التى تدخل فى اختصاصهم .

المبدأ التاسع : مبدأ البدائل :

Principle of Alternatives

يوجد لكل عمل من الأعمال طرق متعددة لأدائه ، أى يوجد للعمل الواحد عدد من البدائل ، والتخطيط يتضمن اختيار البديل الأفضل لأداء العمل ، والذى يمكن المنشأة من تحقيق أهدافها . وفى هذا المقام ينبغى على المخططين أن يبحثوا عن طرق العمل البديلة التى تكون أكثر إمكاناً لتحقيق الأهداف ، على أن يراعوا جميع العوامل على قدر الإمكان ، الظاهرة منها والخفية ، إذ من الجائز أن يظهر أحد طرق العمل على أنه الطريق الأكثر فائدة ، ولكنه يتطلب استثمار أموال نقدية كبيرة ، فى حين قد يكون عائد الاستثمار بطيئاً ... من أجل ذلك ينبغى على المخططين تقييم البدائل تقيماً علمياً ، وهم فى ذلك يخضعون لتحليل الحسابى كلما أمكن ذلك ، وعملية التقييم هذه ليست سهلة ، خاصة وأن مشكلة التخطيط تكمن فى أنها تحتوى على صعوبات كثيرة ، والتى منها وجود عوامل لا يمكن إخضاعها لتحليل الحسابى .

المبدأ العاشر : مبدأ العامل المؤثر :

Principle of the Limiting Factor

يرى علماء التنظيم والإدارة أن مفتاح اتخاذ القرارات هو حل المشكلة عن طريق عديد من البدائل ، وحل المشكلة ينبغى أن يستند إلى عامل مؤثر ، أو ما يطلق عليه أيضاً العامل الاستراتيجى ، وأن المشكلة إن لم تستند

في حلها إلى مثل هذا العامل ، فان ذلك يعنى التضحية بكثير من الوقت ، هذا بالإضافة إلى بدل الكثير من النفقات لإجراء التحليلات اللازمة لجميع جوانب المشكلة ، وقد يكون هناك أيضاً خطورة ناجمة عن منح أهمية أكثر من اللازم إلى عوامل غير مهمة في سبيل اتخاذ القرار . ومبدأ العامل المؤثر أو العامل الاستراتيجي يتطلب القيام بمقتضيات التخطيط في ضوء الخطط التي يضعها المنافسون .٥. ويرى علماء التنظيم والإدارة أن عنصر أو عامل الاستراتيجية في التخطيط غير قاصر فقط على المنافسة الخارجية ، بل إنه عنصر مطلوب أيضاً في التخطيط الداخلي للشركات ، ومن هذا المنطلق ، فان هذا العامل المؤثر يرتبط أساساً بمبدأ آخر ... هو مبدأ التخطيط الاستراتيجي .

المبدأ الحادي عشر : مبدأ الالتزام :

The Commitment Principle

ينبغي وضع الخطط للمستقبل بحيث تكون هناك فترة كافية تسمح بإمكان الوفاء أو مقابلة التزاماتها . غير أنه في كثير من الأحيان يصعب تحقيق ذلك ؛ نظراً لأن المستقبل يحمل في طياته كثيراً من عوامل المخاطرة بحيث تكون هناك صعوبة في التأكد من القدرة على الوفاء بالالتزامات . وفي مثل هذه الظروف ينبغي على المدير أن يقلل من الفترة التي يتعهد فيها بالتزاماته ، كما هو الحال مثلاً إذا ما رفض المدير أن يستثمر بعض الأموال في أحد المصانع التي ترتبط بخدمات لمصنعه ، إلا إذا تبين له من بحوثه ودراساته أنه يمكن في حالة تصفية هذا المصنع أن يتحقق قدر من الأرباح في خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً . أو كما يحدث في بعض الأحيان ، حينما يضع المدير خطته ، بحيث تحمل في طياتها إمكانيات تغير اتجاه نشاط المشروع إذا ما فرضت أحداث المستقبل أفضلية حدوث مثل هذا التغير ...

وفي هذا المجال فإن المدير آخذاً في الاعتبار احتمالات المستقبل يمكن له أن يستأجر أحد الأبنية لمدة عشرين عاماً وذلك في حالة إذا ما استطاع أن يحصل ضمن شروط عقد الاستئجار على شروط أخرى تعطيه حق إلغاء الإيجار ، أو حق إعادة تأجير البناء لصاحبه .

المبدأ الثاني عشر : مبدأ المرونة :

The Principle of Flexibility

يرى كثير من المديرين أن أهم مبدأ في التخطيط ... هو مبدأ المرونة ... وهذا المبدأ يعنى القدرة على تغيير الخطة دون تحمل تكاليف أو احتكاكات غير ضرورية ، والقدرة على التحرك نحو تحقيق الهدف بالرغم من التغييرات المحيطة التي تحدث أو حتى في حالة فشل الخطط . وينبغي أن يلاحظ أن عدم المرونة غالباً ما يؤدي إلى الحد من فاعلية الخطة أو التقليل من إمكانياتها ، وعدم المرونة يتمثل في عوامل متعددة داخلية وخارجية . ومن العوامل الداخلية : سيكلوجية القوى العاملة ، فالمديرون والموظفون تتنازعهم أفكار وتصرفات غير قابلة للتغيير أحياناً وكذلك القيود الإجرائية والسياسية ، فإن تعديلها يحتاج إلى جهد كبير قد يكون فوق الاحتمال . ومن العوامل الخارجية : خصائص الظروف الخارجية المحيطة بالعمل ، إذ أن المدير لا سلطة له عليها ... وكذلك المؤسسات الاجتماعية بانماذجها واتصالاتها وقوانينها التي يتحكم على المؤسسة أن تعمل في نطاقها وكذلك الظروف السياسية كما هو الحال إذا ما تبنت الحكومة سياسة الرسوم الجمركية العالية أو فرضت القيود على حرية التجارة .. وكذلك التطور الفني ، فسرعة التطور العلمي والتكنولوجي من العوامل الخارجية التي تضع قيوداً عند التخطيط لدى المنشآت ومختلف الوحدات .

The Principle of Navigational Change

يرى هذا المبدأ أنه لا توجد ظروف ثابتة عند التطبيق ، وأنه ينبغي إجراء تخطيط للأعمال التجارية في ظروف متغيرة ، وهذه الصفة المتغيرة للوضع التجارى هي التي تجعل التخطيط صعباً وتقلل من قيمة كثير من المبادئ الاقتصادية . والمشكلة الأساسية فيما يتعلق بالظروف المتغيرة ، هي الدقة التي يستطيع بها المخطط أن يقدر أحداث المستقبل ، ومن الواضح أن المستقبل لا يمكن التكهّن به ، ودرجة التكهّن تختلف بين المنتجات والأسواق والمناطق والبلدان والأوقات ... وهناك عامل مؤثر وهام فيما يتعلق بالسرعة التي تحدث بها التغيرات ، هذا العامل هو ديناميكية الأعمال التجارية ، ففي بعض الصناعات المعقدة نجد أن التطور فيها يحدث سرياً ، ويرتب على ذلك صعوبة شديدة فيما يتعلق بالتخطيط ، وذلك نتيجة لسرعة تتابع المشكلات الجديدة التي تستجد بسبب التغير . ولعل أقرب مثل نضربه في هذا المقام ما يحدث فيما يتعلق بتطوير صناعة الطائرات . ومما لا شك فيه أن الشركات التجارية في مجتمعاتنا الدولية المعاصرة معرضة لمشكلات التغير والتطور ، وأن درجة هذه المشكلات تتفاوت بسبب ديناميكية العمل بين الصناعات المختلفة ، بل يمكن القول أنها قد تتفاوت في الشركات الصناعية التي تعمل في نفس النشاط . ويتطلب مبدأ تغير سير الاتجاه إعادة رسم المخطط من حين لآخر حين تتطلب الأحداث ذلك ، وهذا بدوره يوضح أهمية تضمين الخطة مبدأ عامل المرونة .

عملية اتخاذ القرار

Decision Making Process

القرار والأسلوب العلمي :

إن القرار لا يمكن أن يصدر عفو الخاطر أو ارتجالاً ! . . إنما ينبغي قبل اتخاذ القرار ، ضرورة التعرف بدقة على المشكلة التي من أجلها سيتخذ القرار . . . ومما لا شك فيه أن الإداري الناجح يتميز عن غيره بقدرته على الإحاطة بمختلف جوانب المشكلة ، ثم بعد هذا تحليلها وتقييمها ، ثم وضع بدائل لحل المشكلة حتى يمكن اختيار أفضلها ، ثم وضع مقاييس أو معايير للحكم على سلامة إنجاز القرارات التي تتخذ .

أى أن القرار لكي يتخذ ، لا بد من أن يتبع منهجاً علمياً قبل أن يصدر ، ويرى « سيمون » أن من الأسباب التي من أجلها ينبغي اتباع منهج علمي لإصدار القرار . . أنه إذا كان هناك شخصان لديهما نفس المتغيرات ونفس القيم ونفس المعارف أو المعلومات ، فأنهما من الناحية المنطقية سوف يصلان في النهاية إلى نفس القرار . . كما ويوضح أن هناك عوامل تتعلق بمتخذ القرار نفسه ، كالقيم التي يؤمن بها ، وما لديه من معارف ومعلومات . . فإذا استند الشخص إلى ماله من قيم ومعارف لإصدار قرار ، فهناك احتمال في أن يصل في النهاية إلى قرار غير منطقي . . ذلك لأن منطق أى شخص من وجهة نظره يتحدد في :

(أ) مهاراته ، وعاداته ، وانفعالاته اللاشعورية .

(ب) قيمه ، ومفاهيمه عن الهدف الذى يسعى إلى الوصول إليه ، وفى مثل هذه الحالة هناك احتمال فى أن الهدف الذى يريد أن يحققه ، يكون فيه انحراف عن أهداف المشروع .

(ج) ما لدى الشخص من معارف وثقافات ومعلومات ، حيث أن حصيلته هذه يكون لها تأثير كبير على شخصية الفرد وتسهم فى تحديد مسار اتجاهه .

وعلى هذا الأساس ، فإن الشخص يكون منطقياً مع أهداف المشروع بالقدر الصحيح من المعلومات التى تكون لديه عن المشروع وأهدافه وظروفه المحيطة .

من أجل هذا ، فإن علماء التنظيم والإدارة يرون أن عملية اتخاذ القرار تتطلب ضرورة اتخاذ عدة خطوات علمية ، تتلخص فيما يلى :

- ١ - التعرف على المشكلة .
- ٢ - تحليل المشكلة .
- ٣ - إيجاد بدائل لحل المشكلة .
- ٤ - تقييم البدائل لحل المشكلة .
- ٥ - الاختيار الأفضل من بين البدائل .
- ٦ - اتخاذ قرار علمي .
- ٧ - المتابعة وتقدير النتائج .



ان اتخاذ القرار هو محور العملية الادارية ، ومن هذا المنطق ، فان اتخاذ القرار يعتبر امرا أساسيا بالنسبة لجميع الرؤساء في مختلف المواقع في نطاق المراحل والمستويات الادارية التي توجد في المشروع . والقرار يتطلب فيمن يصدره ان يتصف بالقدرة والكفاءة للتعرف على المشكلة ، والتفهم الكامل للتحليلات ، وبدائل الحلول ، وتقييمها لاختيار الأفضل من بينها ، لاتخاذ القرار المناسب ... وليكن مفهوما ان القرار بعد اصداره يصبح ذو طابع علمي ، وتتوقف قيمته على نجاح الاثر الذي يترتب عليه ، ولما كان الاثر المنطقي يتمثل في اهداف المشروع ، فان قيمة القرار ترتبط بدرجة تأثيره في تحقيق تلك الاهداف ، الامر الذي يتطلب بالضرورة اتخاذ الخطوات اللازمة للمتابعة وتقدير النتائج .

الخطوة الأولى في عملية اتخاذ القرار

التعرف على المشكلة :

Definition of the Problem

هناك إجماع على ضرورة التعرف على حقيقة المشكلة ، وأن الإداريين الذين يكون لديهم استعداد للتعرف على المشكلات ، وبذل الجهد للتعرف بدقة على كل ما يحيط بها . . ويعرفون مروؤوسهم بها مثل هؤلاء المديرين يساعدون منشأتهم على تحقيق نجاح أكبر . . أما هؤلاء المديرين الذين لا يسعون للتعرف على المشكلات ، ولا يشركون مروؤوسهم معهم في مناقشة ما قد يطرأ من صعاب أو عقبات ، فانهم للأسف الشديد يجعلون المروؤوسين يعيشون في وهم . . « أن لا مشكلات عندهم » . . ولذلك فانه بمجرد تغيير المدير لأي سبب من الأسباب وإحلال آخر محله يؤمن بأساليب الإدارة العلمية ، فإن هذا المدير بمجرد ممارسته للتطبيق العلمى للعملية الإدارية . : يفاجأ هو . . ويفاجأ معه المروؤوسون بوجود الكثير من المشكلات !! .

من أجل ذلك ، فان « جاردنر مورفي Gardner Murphy » كتب في موضوع بعنوان « المعلوم والمجهول في ديناميكية الإدراك الاجتماعي » .
"Knowns and Unknowns in the Dynamics of Social Perception."

موضحاً أن جميع التجارب التي أجريت ميدانياً وتجريبياً تؤكد على ضرورة الإحساس الكامل بكل ما حولنا . . وما يشيرنا . . وما يهددنا . . بل أنه يشير إلى أن بعض الدراسات تؤكد أنه كلما أحاط الغموض بالمواقف التي نجتازها ، فان هذا يترتب عليه ضعف إدراكنا لها . . وبالتالي ضعف إحساسنا بها . . وهكذا تتلاشى قدرتنا حتى على التعرف على حقيقة ما قد يكون حدث لنا !!! . .

كما وأن هناك بعض الدراسات توضح أن بعض الإداريين قد يجدون أنفسهم في مواقف تهدد أمنهم شخصياً ، وحينئذ يتصرفون من وحي إدراكهم للعوامل التي تهددهم ، وليس على أساس الأبعاد المحيطة بهذه المواقف . . بل أنهم في تصرفهم يكادون يستبعدون هذه الأبعاد المحيطة بتلك المواقف تماماً . كما وأن هناك احتمال آخر ، وهو أن بعض الإداريين يدركون المشكلة ، ويرون أنها لا تهددهم شخصياً ، ولا يتأثرون بها ، وحينئذ يكون تصرفهم نابعاً من هذا الإحساس . . إن مثل هؤلاء المديرين ، غالباً ما يعطون الوزن الأكبر « لقيمتهم الشخصية » . . أى قدرتهم ووزنهم في المشروعات التي يديرونها . . وهم في نفس الوقت على علم تام بأن العاملين في هذه المشروعات ينظرون إليهم بنفس النظرة . . أى معرفة أن هؤلاء المديرين لهم من القيمة والوزن والقدر ما يسمح لهم أن يتصرفوا وفق إدراكهم الخاص . . بل أن بعض الدراسات توضح أن نظرة العاملين لهؤلاء المديرين . . غالباً ما تعطيهم حتى أكثر من قيمتهم . . وقدرهم . . ووزنهم . . وهذا يصيب على المشروع الشعور الذي يسود بقبول الأمر الواقع ! ! . .

ولعل من الأهمية بمكان أن نوضح ، أن الطريقة التي يعبر بها واضح القرار عن المشكلة ، خلال مرحلة التعرف عليها والتحديد لأبعادها . . لها أهميتها . . إذ أن مساعدته سيتقيدون في تصرفهم بإطار المعرفة الذي حدد لهم . . ومن أجل ذلك ينبغي دائماً التعرف بدقة على المشكلة وأبعادها ، واستخدام الألفاظ الدقيقة التي تعبر عن حقيقة معناها .

وتتطلب الخطوات العلمية للقرار ، أنه متى تم التعرف والتحقق وتحديد المشكلة ، أن تتبع الخطوات نحو تحليلها وتقييمها . . وهذا يضع أمام من يناقشون ويشاركون في حل المشكلة أسئلة كثيرة منها مثلاً : ماذا تعني

المشكلة بالنسبة لى ؟ . . وماذا تعنى المشكلة بالنسبة للمنظمة ؟ . . وماذا أريد أن أفعله بالنسبة لهذه المشكلة ؟ . . وماذا نريد أن نفعله سوياً بالنسبة لهذه المشكلة ؟ . . وما هى فرص اتخاذ القرار ؟ .

إن من الأمور الهامة التى ينبغى على الإدارى فى جميع المستويات أن يقررها ، بعد أن يتعرف على حقيقة المشكلة وأبعادها . . أن يقرر ما إذا كان عليه أن يبدأ فى حل المشكلة ، أم أن الظروف المحيطة ودرجة أهميتها تسمح له بارجاء حلها . . إذ أن رجل الإدارة بحكم موقعه الرئاسى لديه الكثير من الأعمال ، وينبغى عليه أن يعرف متى يتخذ القرار ؟ . . ومتى لا يتخذ القرار ؟ . . وهذا يتطلب منه أن يتحقق من درجة إلحاح الموقف ، وأصل المشكلة . . وما إذا كان هناك غيره يستطيع أن يتولى حل هذه المشكلة بأسلوب أقدر وأفضل . . إلى غير ذلك من الاعتبارات . . وفى هذا يقول تشستر بارنارد ، فى كتابه « وظائف المديرين » . . أن الأصول العلمية لاتخاذ القرارات التنفيذية تتطلب عدم التصدى للمشكلات فى غير أوقاتها الملائمة . . وعدم التصدى للمشكلات التى لم يحن أوانها بعد . . وعدم التصدى لاتخاذ قرارات لا تكون ذات أثر فعال . . وعدم التصدى لاتخاذ قرارات يكون هناك من الغير من هم أقدر على التصدى لها . . وعدم التصدى لاتخاذ قرارات تدخل فى اختصاص الآخرين .

ويرى « تشستر بارنارد » أن الحالات التى يمكن فيها اتخاذ قرارات ، تتلخص فيما يلى :

- ١ - الحالات التى ترى الإدارة العليا ضرورة اتخاذها .
- ٢ - الحالات التى تحال إلى المرؤوسين لاتخاذ قرارات فيها .
- ٣ - حالات المبادأة والابتكار التى تنبع من شخصية الإدارى ، وتستهدف تغيير حركة النشاط القائم إلى ما هو أفضل .

الخطوة الثانية في عملية اتخاذ القرار

تحليل المشكلة : Analysis of the Problem

من الأهمية بمكان أن نكرر أن الإدارة تستفيد من ثمرات الفكر الإنساني ونظريات مختلف العلوم في سبيل تحقيق أهدافها ، ولعل هذا يظهر بوضوح الارتباط الشديد فيما يتعلق باستخدام الإدارة للنظريات الاقتصادية ، فإن هذه النظريات تقدم الكثير ، وعلى وجه الخصوص حينما يمارس المدير وظيفته التخطيطية أثناء قيامه بواجباته ومهامه الإدارية .

وقد أسهم الاقتصاديون بكثير من المبادئ القابلة للتطبيق عند اتخاذ القرارات . . وعن طريق استخدام التحليل الحدي ، أمكن القيام بعملية الاختيار من بين البدائل المختلفة التي تسهم في حل المشكلة .

Economists have done much to develop principles applicable to decision making. With the tool of marginal analysis, many of the aspects of the problem of choosing between alternatives yield to solution.

ومما لا شك فيه أن المديرين يواجهون بين الحين والآخر بعض المشكلات التي تتطلب منهم اتخاذ قرار يكون الأفضل لصالح أعمالهم ، وهذا يتطلب أن يتم اختيار هذا القرار من بين عدد من القرارات . . ولكل قرار من هذه القرارات العديدة بعض المزايا والعيوب . . فالقرارات لا تتساوى جنيحاً من حيث قدرتها على تحقيق الهدف ، ومن هنا تأتي أهمية الدراسات التحليلية للمشكلة . . تحليل خطة كل قرار يرتبط بحل هذه المشكلة ، حتى يمكن اختيار الأفضل نتيجة لما تسفر عنه هذه التحليلات .

وهناك العديد من أساليب التحليل العلمي ، منها مثلاً التحليل أو البرمجة الرياضية Mathematical Programming التي يرى الكثيرون أنها

أسهمت بكفاءة في حل كثير من المشكلات المعقدة التي تواجهها الإدارة ،
وخصوصاً في ميدان الإنتاج عن طريق استخدام « البرمجة الخطية المستقيمة
Linear Programming

ويرى كثير من علماء التنظيم والإدارة أنه يصعب على المشروعات أن
تتنبأ مقدماً بالتفصيلات الكاملة التي تغطي جميع جوانب المستقبل ، بحيث
يمكنها أن تعمل على تحقيقها في مجال نشاطها .

It is obvious that the business form can hardly forecast in
such detail as to fill in every aspect of the future background
against which it intends to operate.

ومن أجل ذلك يرى هؤلاء العلماء ضرورة اختيار العوامل المؤثرة أو
الفعالة Selecting the limiting elements ، فمثل هذا الاختيار
يبسر الكثير من الجهد والوقت ، خاصة وأنه في مجال تحليل المشكلات يواجه
المدير بكثير من الجوانب المتعددة والمتشعبة . الأمر الذي ينبغي معه أن
لا يغرق نفسه في طوفان هذا التعدد ، بل ينبغي عليه أن يتخير العوامل المؤثرة
.. أو ما يطلق عليها أيضاً العوامل الاستراتيجية Strategic factors ،
وأهمية ذلك ترجع إلى ما يأتي :

(أ) أنه يتعذر على المنشآت أن تتنبأ بجميع احتمالات المستقبل وكافة
تفصيلاتها .

(ب) تحقيق أكبر قدر ممكن من الوفورات في الجهد والمال نتيجة لحصر
الجهد المبذول في العوامل المختارة والتي هي أكثر فاعلية من غيرها فيما يتعلق
بالقرار الذي يتخذ .

(ح) ينبغي الأخذ في الاعتبار أن العوامل الأخرى التي لا تبحث لا تعنى

أنها عديمة الأهمية ، أو أنها ليست بذات أثر بالنسبة للمستقبل ، إنما غالباً ما تكون هذه العوامل شائعة ومعروفة للجميع .

ولعل من الأهمية بمكان ونحن نتكلم عن تحليل المشكلة ، أن نوجه النظر إلى « أساليب التحليل المنطقي » ، فإن الكثيرين يؤكدون عدم التقليل من أهميتها في استقراء الحقائق ، وما يرتبط بها من علاقات ، وأثر كل ذلك على ما يتنبأ به .

No one should overlook the importance of applying judgment and intelligent deduction from facts and relationships in making his forecast.

وقد أوضح « برنارد » في مرجعه الذي أصدره في عام ١٩٣٨ ، والذي نشرته جامعة « هارفارد » تحت « عنوان وظائف المدير » *The Functions of the Executive* ، أهمية اختيار العامل المؤثر عند التحليل بقوله : « إن التحليل المطلوب لاتخاذ قرار ، هو في الواقع عبارة عن بحث عن العوامل الاستراتيجية » .

The analysis required for decision is in effect a search for the "strategic factors".

وحتى نقرب مفهوم العامل المؤثر والفعال عند التحليل ، فإننا إذا أخذنا أي نظام *System* ، أو مجموعة ظرف قائمة في فترة زمنية محددة .. فإنها تتكون من عناصر *Elements* ، أو أجزاء *Parts* أو عوامل *Factors* . . وكل هذه تشكل مجموع النظام أو وحدة النظام ككل . فإذا قمنا بالدراسة التحليلية من أجل تحقيق هدف معين ، فإننا نجد أنفسنا أمام موقف يسمح لنا بالتمييز بين نوعين من العوامل . . النوع الأول ، وهو إذا ما غاب أو تغير *absent or changed* فإن غيابه أو تغييره هو أساساً

الذى يمنع من تحقيق الهدف . . وذلك إذا ظلت جميع العوامل الأخرى ثابتة . . أما العامل الثانى هو ما تبقى من عوامل ، النوع الأول هو الذى يعرف بالعامل المؤثر أو الفعال ، أما بقية العوامل فيعرف أنها عوامل مكملة . . فمثلا العامل المؤثر فيما يتعلق بالسيارة التى نفذ منها الوقود هو البنزين ، والعامل المؤثر فيما يتعلق بإنارة الكهرباء فى المنزل مثلا هو زر الكهرباء . . وهكذا . . غير أننا نوجه النظر إلى أن العامل المؤثر والفعال فى تحليل المشكلات فى مختلف دوائر الأعمال ليس بهذه السهولة ، أو ذاك البسر الذى أوضحناه فيما يتعلق بالسيارة أو الكهرباء تيسيراً لشرح الموضوع وتقريباً للأذهان .

الخطوة الثالثة فى عملية اتخاذ القرار

Development of Alternatives : إيجاد بدائل لحل المشكلة :

أوضحنا من قبل أهمية تحليل المشكلة ، وكذلك أهمية اختيار العوامل المؤثرة أو الفعالة أو الاستراتيجية التى تتعلق بها ، وكل هذه الجهود تقودنا إلى القيام بالجهود العلمية المناسبة لإيجاد الحلول البديلة . . أى أننا من مفهوم اللفظ نعرف ضرورة أن يكون هناك أكثر من حل ، ويرى علماء التنظيم والإدارة أن هذه الحلول البديلة ينبغى أن تكون قابلة للقياس ، وأن يكون هناك ارتباط بين هذه الحلول . . أو فى إيجاز ينبغى بذل الجهد للتعرف على الحلول البديلة وتحقيقها .

Search for and examination of alternative courses of action.

كما وينبغى أيضاً أن يؤخذ فى الاعتبار أنه من النادر أن توجد خطة ، ولا يوجد معها خطط معقولة أخرى بديلة .

There is seldom a plan made for which reasonable alternatives do not exist.

ولعل من الأهمية بمكان أن نوضح أن علماء الإدارة يوجهون النظر إلى موضوع على جانب كبير من الأهمية فيما يتعلق بعملية اتخاذ القرار ، والجهود التي تبذل من أجل السعي نحو إيجاد بدائل لحل المشكلة . . هذا الموضوع هو الدراسة العميقة التي لا تهتم فقط بالجوانب التي تبرز فور اللحظة *immediately apparent* ، بل ينبغي دائماً بذل الجهود لمعرفة العوامل الخفية . . إذ أنه في كثير من الأحيان يثبت أن البديل الذي لا يشاهد فور اللحظة ، هو البديل الذي تكون خطته أكثر تحقيقاً للكسب بالنسبة للمشروع .

Quite often an alternative not immediately seen proves to be the most profitable way of undertaking a plan.

على أى حال ، فإنه ينبغي على المديرين بعد اختيار العوامل المؤثرة في حل المشكلات التي يواجهونها ، وبعد الأخذ في الاعتبار العوامل الظاهرة والخفية ، أن يقوموا بالبحوث والدراسات المستفيضة التي تستند إلى هذه العوامل ، وأن يأخذوا في الاعتبار الأسس المادية وغير المادية ، والأسس المادية هي تلك التي يمكن ترجمتها إلى أرقام وكميات ، أي كوحدة نقدية ، أو ساعات عمل ، أو وحدات منتجة . . الخ . . أما الأسس غير المادية ، فهي تلك التي لا يمكن التعبير عنها بالأرقام ، كما هو الحال مثلاً إذا ما شعرت إدارة المشروع أن الخسارة التي ستلحق بسمعتها يمكن أن تزيد على الأرباح الممكن الحصول عليها نتيجة لصنع السلعة الجديدة .

The management may feel that the loss in prestige may offset the profits to be made on the new factor.

كما وينبغي أن تتم دراسة الحلول البديلة في ضوء الظروف البيئية التي تحيط بالمشروع ، سواء في ذلك الداخلية أو الخارجية ، ومن بين العوامل الخارجية ما يأتي :

(أ) الظروف البيئية التجارية العامة التي تحيط بالمشروع والتي تتضمن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية .

(ب) سوق المنتجات التي ينتجها المشروع ، وهذا يتطلب دراسة العوامل التي تؤثر على طلب هذه المنتجات .

(ج) عوامل أخرى ترتبط بالسوق ، كالمكان والموقع واليد العاملة والمواد الأولية ، ورأس المال .

كما نرجو أن نوضح أنه من بين العوامل الداخلية ما يأتي :

(أ) تقديرات البيع ، والاستثمار في المباني والعقارات والمعدات ، والسياسات، ومختلف العوامل التي تؤثر على نوع التخطيط الذي تعدّه المنشأة .

(ب) طبيعة كبار القادة وأصحاب الأعمال والمديرين والموظفين ومعتقداتهم وسلوكهم ونواحي القوة والضعف فيهم .

Nature, beliefs, behavior, strong points, and weaknesses of the top leaders or owners of the business and often of key executives and employees.

وهناك عوامل أخرى ينبغي أن تؤخذ في الحسبان عند اختيار حلول بديلة لحل المشكلات ، منها مثلاً الأحداث غير المتوقعة Unforeseeable events ، والتي يمكن تعداد بعضها فيما يلي :

(أ) حدوث بعض الإضرابات أو الاضطرابات العمالية ، سواء فيما يتعلق بعمل المشروع ، أو المشروعات الأخرى التي تتعامل معها المنشأة ، وهذا يترتب عليه بالضرورة تأخير تحقيق البرامج المعدة .

(ب) صدور قوانين جديدة ، أو نشوب حروب ، أو حدوث قلاقل أو تغييرات سياسية ، أو ظهور اكتشافات جديدة أساسها الخلق والإبداع

والابتكار أو استخدام تكنولوجيا حديثة . . كل هذه الأمور قد يترتب عليها تغيرات في أسواق المنتجات .

(ح) حدوث تغيرات طبيعية غير متوقعة ، كما هو الحال عند حدوث فيضانات وزلازل وعدم أو قلة هطول الأمطار . . وغير ذلك من العوامل التي يصعب على الإنسان التنبؤ بها . ونرجو ملاحظة أنه قد يمكن للمديرين التنبؤ ببعضها في الأمد القصير ، غير أنه قد يكون من الصعوبة بمكان التنبؤ بها في الأمد البعيد .

In the shorter term, managers may be able to forecast the occurrence of some, but for the longer term it may be impossible to premise them with any degree of exactness.

ويرى علماء التنظيم والإدارة ، أنه ينبغي على المنشآت أن تبذل جهداً مستمراً ومتصلاً لتحسين عملية التنبؤ ، طالما أنه قد تم التعرف على الكثير من التقديرات لمستقبل المنشأة من خلال التطبيق ، وتوضيح معالم الطريق ، وتحسين الإجراءات .

Refining the forecast process — that is, once familiarity with estimating the future of the business is gained through practice, sharpening the approach and refining the procedure.

غير أننا نوجه النظر أيضاً إلى رأى الاقتصادى الكبير ب. س. كيرستيد B. S. Keirstead ، فقد نشرت له جامعة أكسفورد في عام ١٩٥٣ كتاباً بعنوان « بحث في نظرية الأرباح وتوزيع الدخل » An Essay in the Theory of Profits and Income Distribution

وقد أوضح في هذا البحث نقطتين على جانب كبير من الأهمية ، يرى من وجهة نظره أنه ينبغي على رجال الأعمال التفريق بينهما قبل التنبؤ بالتطورات الاقتصادية في المستقبل . . هاتان النقطتان هما ضرورة التفرقة

بين المخاطرة risk وعدم اليقين uncertainty ، وهذان العنصران متداخلان عند تقدير التنبؤ . . . فعدم اليقين هو المعنى الذى ينطبق على التنبؤات وعلى وجه الخصوص البعيدة المدى . . . أما المخاطرة ، فهي اصطلاح يستخدم لتوضيح معالم فرصة قابلة للبيان عن طريق لغة الأرقام . . . مثلاً حساب التوزيع المحتمل لناتج عمليات التشغيل الحالية لمنشأة من المنشآت . . . وكذلك يمكن لرجال الأعمال فى الدول الرأسمالية تحصيل أنفسهم ضد المخاطرة عن طريق أساليب التأمين المتعددة التى توجد فى نطاق النظم الرأسمالية والتى منها مثلاً بورصات العقود الحاضرة والآجلة لمختلف السلع والمحاصيل ، ولذلك فإنه عند القيام بالبحوث والدراسات التى تتعلق بإيجاد الحل البديل تمهيداً لاتخاذ القرار ، فإنه غالباً ما تكون التنبؤات غير المؤكدة هى التى تضفى صفة الموضوعية على القرار الذى سيتخذ .

كما ويرى هذا العالم ، أن رجال الأعمال ، على اختلاف أوجه نشاطهم ، وتعدد منشآتهم ، يميلون إلى تقبل « مجموعة معينة من التنبؤات » والسبب فى ذلك أنهم ينتمون عموماً إلى نفس الفئات الاجتماعية ، وينالون تعليماً متشابهاً وخبرة متشابهة ، ويعيشون فى بيئة فكرية مشتركة ، وينتسبون إلى نفس النوادي ، ويقرأون نفس الجرائد والمجلات والتقارير ، ويستمعون إلى نفس الخطابات أو يلقونها .

وقد أوضحنا من قبل أن من بين العوامل التى يأخذها المدبرون فى حساباتهم عند تقديرهم لتنبؤات المستقبل غير المتوقعة ، موضوع الخلق والإبداع والابتكار واستخدام التكنولوجيا الحديثة ، وهذا الموضوع له أثر بالغ الأهمية فى دوائر الأعمال ، وقد ارتبط هذا المفهوم بما له من أثر فى حياة الاقتصادية باسم العالم « جوزيف أ. شومبيتر » Joseph A. Schumpeter

وهو من أساتذة جامعة « هارفارد » ، فقد أصدرت له جامعة هارفارد في عام ١٩٥١ كتاباً يعتبر من الكتب الهامة والقيمة في عالم الفكر الاقتصادي ، هو كتاب « نظرية التطور الاقتصادي The Theory of Economic Development » ، وقد أوضح هذا العالم في هذا الكتاب القيم مفهوم الخلق والإبداع والابتكار ، بأنه التغيرات التي تحدث عند إدخال سلع جديدة ، أو انتاج أسلوب مستحدث في تجميع المنتجات عند القيام بعملية الإنتاج ، وهذا التغيير يمكن تصنيفه فيما يلي :

(أ) إدخال سلع جديدة ، أو استحداث مزيد من الجودة على السلع الحالية .

(ب) استخدام أساليب مستحدثة عند القيام بعمليات الإنتاج .

(ج) فتح أسواق جديدة .

(د) التوصل إلى موارد جديدة .

(هـ) إعادة تنظيم الصناعة على أسس حديثة .

أما فيما يتعلق باستخدام ما قد يطرأ من تغيير في التكنولوجيا Technological change ، فإن العالم الأمريكي « ييل برونزن " Yale Bronzen » ، يأخذ بالمفهوم الشائع في مختلف الأوساط ودوائر الأعمال ، وهو أنه التغيير الذي يتضمن تحولاً في دالة الإنتاج . . أى العلاقة الفنية بين المدخلات Inputs ، من أرض ، وعمل ، ورأس مال . . وبين المخرجات Outputs من المنتجات المختلفة . . كما ويرى أن كل أسلوب لتجميع الموارد الاقتصادية فيه قدر من استخدام التكنولوجيا ، وأن التغيرات التكنولوجية بالنسبة للأسلوب المستخدم تعنى إما زيادة الإنتاج من نفس الكمية المجمعة combination من الموارد ، أو إنتاج نفس القدر السابق إنتاجه من المنتجات بمقدار أقل من الموارد .

وعلى وجه العموم ، فاننا نرجو أن نوجه نظر الباحثين والدارسين في مختلف دوائر الأعمال إلى أن موضوع الخلق والإبداع والابتكار والتغيرات التي تحدث في عالم التكنولوجيا ، إنما هو موضوع دقيق ، إذ يصعب مثلاً أن نتصور ، من واقع الحياة العملية ، أن هناك تغييراً قد يحدث في أساليب الإنتاج ، ثم لا يؤثر هذا التغيير في وقت ما ، قرب أو بعد ، في جودة البضائع التي تنتج حالياً ، وبالتالي كما نرى ، فإن التغيير في التكنولوجيا غالباً ما يؤدي إلى تغيير في المنتجات الحالية إلى الأفضل من حيث الجودة والاستخدام ، أي يؤدي إلى الخلق والإبداع والابتكار .

الخطوة الرابعة في عملية اتخاذ القرار :

تقييم البدائل لحل المشكلة : Evaluation of Alternatives

من الأهمية بمكان أن نوضح أنه بعد القيام بالبحوث والدراسات التي تتعلق بالحلول البديلة ، ينبغي إجراء تقييماً شاملاً للحلول البديلة

Evaluation of alternative courses of action

وهذا التقييم ينبغي أن يتضمن جميع العوامل التي أخذت في الاعتبار عند القيام بالبحوث والدراسات التي تتعلق بالحلول المرتبطة بحل المشكلة . ويرى علماء التنظيم والإدارة ، ويظاهروهم في ذلك علماء الاقتصاد ، أنه ينبغي إعطاء أهمية خاصة لما يأتي :

(١) قد يبدو أحد الحلول عند وضعه موضع التطبيق أكثر قدرة على تحقيق الربح ، غير أنه قد يتطلب الكثير من المال السائل ، وفي نفس الوقت قد يكون العائد الذي يترتب على الأخذ به بطيئاً .

One alternative may appear to be the most profitable course of action but may require a large outlay of cash and a slow payback.

(ب) وجود حل آخر ، قد يكون أقل قدرة على تحقيق الأرباح ، غير أنه في نفس الوقت يتضمن مخاطر أقل .

Another course may be less profitable but involve less risk.

(ح) مع وجود هذه الحلول ، قد يوجد حل يتفق مع أهداف الشركة

البعيدة

Still another course of action may better suit the company's long-range objectives.

أى أن عملية التقييم من بين البدائل قد تكون أكثر سهولة ويسراً ، لو أن المنشأة حصرت أهدافها مثلاً في تحقيق أكبر قدر من الربح في أقل فترة زمنية ممكنة ، أى في الأمد القصير . . أو أن المنشأة مثلاً لديها أية إشكالات تتعلق بالتدفقات النقدية وتوفير السيولة النقدية اللازمة . أو أن المنشأة ليست لديها أية إشكالات فيما يتعلق بالعوامل التي أخذتها في الحسبان عند إجراء البحوث والدراسات التي تتعلق بحل المشكلات ، ثم الأهم من ذلك ليس لديها إشكالات فيما يتعلق بتقدير هذه العوامل بلغة الأرقام ، أى بترجمة هذه العوامل بلغة الحساب . غير أن الصعوبة في الواقع تكمن في أن المديرين عند تقييم المشكلة يجدون أنها مليئة بالعوامل غير اليقينية ، فهناك مشكلات العسر في رأس المال ، ومشكلات العوامل غير الملموسة أو غير المحسوسة ، بحيث يكون التقييم غالباً في غاية الصعوبة .

The problem is so replete with uncertainties, problems of capital shortages, and intangible factors that the evaluation is usually very difficult.

ومما لا شك فيه أنه ينبغي دائماً عند تقييم الاحتمالات ، أن يكون في اعتبار المديرين اختيار الحل الذي يقدم أفضل الاحتمالات التي تسهم في تحقيق أهداف المنشأة .

Select the one that offers the best probability of contributing to the firm's objectives.

ويرى علماء التنظيم والإدارة كما أوضحنا ، أنه مما ييسر على المدير عملية التقييم وجود عوامل يمكن قياسها بالمال : كساعات العمل للأشخاص ، والمكينات . . ووحدات الإنتاج ، وعائد الاستثمارات ، أو أية عوامل أخرى يمكن تقييمها عددياً ، غير أنه أيضاً ينبغي عليهم أن يأخذوا في الاعتبار عند التقييم ، أنه قد يكون هناك احتمال وجود هامش كبير للخطأ عند التقدير .

They may be estimates, with a possible wide margin of error.

كما وينبغي عليهم أن يأخذوا في الاعتبار وجود مثل هذا الهامش للخطأ في العوامل الأخرى غير الملموسة .

أمثلة تطبيقية للعوامل الملموسة وغير الملموسة :

(أ) عند وضع حلول تتعلق بخطة الإنتاج في أحد المصانع ، فإنه يمكن اعتبار عدد الساعات التي تكون في القدرة تشغيل الآلات أثناءها ، وكذلك الاستخدام الأمثل للطاقة البشرية ، مقاييس صحيحة ملموسة يتم التقييم على أساسها .

(ب) يمكن في كثير من الحالات القيام بتعيين الأعمال التي يسهل تحضير ميزانيات تقديرية عن أرباحها وخسائرها ، وبذلك يسهل اختيار الأكثر ملاءمة للمشروع .

(ج) قد تجد الشركة نفسها في موقف يتطلب تقييم حسن علاقاتها مع العمال ، أو مواقفها مع السلطات الحكومية ، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بقوانين الضرائب ، فإن هذه أمور غير ملموسة يصعب تقييمها .

(د) إذا وجد المشروع في يوم من الأيام أن هناك سلعاً منافسة غمرت الأسواق ، بطراز جديد يرضى رغبات وأذواق المستهلكين ، وذلك نتيجة لبحوث ودراسات أجراها المنافسون ، وإذا وجدوا أن سلعهم أصبحت غير مرغوب فيها ، فإنه في مثل هذه الأحوال يمكن القول أن هذا العامل كان غير ملموس في تقدير المسئولين عن هذه الشركة .

من أجل ذلك نعتقد أن هناك بعض التبرير « لهؤلاء الذين يسخرون ويعرفون رجل الأعمال الناجح ، بأنه ذلك الرجل الذي يحسن التكهن والتخمين » .

“A successful businessman has been Cynically described as a person who guesses right”.

ولعل خير ما توجه إليه الأنظار ، هو رأى غالبية علماء التنظيم والإدارة ، في أن فشل التقييم إنما يرجع أساساً إلى الأخطاء التي ترتكب فيما يتعلق بالمنهج العلمى للتقدير .

Basic shortcomings in appraisal methodology.

الخطوة الخامسة في عملية اتخاذ القرار

الاختيار من بين البدائل : Selection from Alternatives

تكاد تكون عملية الاختيار النهائي من بين البدائل Final selection from alternatives ، من أهم العمليات التي يوليها المديرون غاية أهميتهم ، وذلك لأن عملية الاختيار هذه هي بالدرجة الأولى اختيار خطة عمل من بين الاحتمالات العديدة التي أمامه ، فهي عملية وزن النتائج المتوقعة مع الغايات المنشودة .

وفيما يلي النص :

The final selection of a course of action from the alternatives is necessarily a weighing the expect result against the objectives sought.

وينبغي وزن هذه النتائج المتوقعة في ضوء أهداف المشروع كوحدة شاملة ، إذ يعتقد علماء التنظيم والإدارة أنه في حالة إذا ما كانت الحلول تتعلق بإدارة من الإدارات ، أو قسم من الأقسام ، فهناك احتمال أن تكون الحلول المثلى التي توضع للإدارة أو القسم ، قد تكون هذه الحلول فعلا هي الأفضل بالنسبة للإدارة أو القسم بصفة منفردة ، إنما إذا أخذ في الاعتبار صالح المشروع ككل ، فحينئذ لا تعتبر هذه الحلول هي المثلى .

ومما لا شك فيه ، أن هناك بعض الصفات التي إذا توافرت في المديرين ، أضافت إلى قدرتهم في حسن الاختيار ، وفيما يلي نورد بعض هذه الصفات :

(أ) الخبرة : Experience

يمر المدير بعدديد من التجارب أثناء أدائه لوظائفه الإدارية ، والمدير القدير يلجأ دائماً إلى الدراسة الموضوعية لأي تجربة يجربها ، أو أي تجربة تفرض عليه الظروف أن يجربها ، ومن هذا المنطق فإنه يخرج دائماً من تجاربه الماضية بدروس مستفادة من النجاح أو الفشل تنير له الطريق نحو العمل في المستقبل .

"The success or failure of past experience tends to give him a guide for future action".

ولعل من الأهمية بمكان أن نوضح أن هذه الدروس المستفادة من التجارب الماضية ، تكسب المديرين رويداً رويداً مزيداً من الخبرة ، ثم تتعاضد هذه

الخبرة كلما تزايدت مسؤوليات المدير ، وتقوم هذه الخبرة بدور هام فيما يتعلق بتقييم البدائل لحل المشكلة .

وهناك من يعتقد أن الاتجاه نحو اعتبار الخبرة ، إلى حد ما ، خير مرشد له ما يبرره .

"To some extent, the attitude that experience is the best teacher is justifiable".

وأصحاب هذا الاعتقاد يرون أن المدير لا يتبوأ مكانه إلا إذا أثبت أثناء تدرجه في سلم المهام الإداري أنه فعلاً كان على مستوى القدرة في اتخاذ قرارات صائبة ، هذا بالإضافة إلى أن مشاركته في اتخاذ القرارات ، ومعايشته للبرامج التي تنجح أو تفشل ، وفترات التأمل التي يقضيها في التفكير ومحاسبة النفس soul-searching ، كل هذه الأمور تخزن في ذهنه ، ويكون لها أثرها إلى حد ما في عملية الاختيار .

غير أنه يمكن القول أيضاً أنه رغمًا عن ذلك ، فإن هناك العديد من المديرين الذين لم يستفيدوا من أخطائهم السابقة ، والذين يبدو عليهم أنهم لن يكتسبوا الأحكام الصائبة التي تحتاج إليها مشكلات منشآت الأعمال الحديثة .

There are many managers, however, who have not profited by their errors in past situations and who seem never to gain the seasoned judgment so many modern business problems require.

ونرجو أن نوجه الأنظار أننا ينبغي أن ننظر بحذر إلى موضوع الخبرة فيما يتعلق بالدروس المستفادة من التجارب الماضية ، فغالباً ما تكون مشكلات الحاضر مختلفة عن المشكلات الماضية ، وفي مثل هذه الحالة يصبح من غير المناسب تطبيق الدروس المستفادة من تجارب الماضي على تجارب الحاضر .

فقد يأخذ المدير الجديد توجيهاً وإرشاداً من خبرة المدير السابق الذى تقاعد عن العمل ، ثم يجد أن هذه الخبرة لا تصلح للتطبيق فيما يراجهون من مواقف .

What successor to a retired manager, while gaining guidance from his predecessor's experience, has not found that this experience is not applicable to his own situation ?

(ب) إجراء التجارب Experimentation

من الأساليب المعروفة فيما يتعلق بتقرير أحد البدائل لحل المشكلات ، أسلوب إجراء التجارب عليها جميعاً . ثم معرفة ماذا سيحدث ؟

Try the various courses of action and see what happens.

غير أن أسلوب إجراء التجارب هذا : غالباً ما يطبق فى مجالات البحث العلمى fields of scientific inquiry وقد ثار الكثير من الجدل والنقاش حول مدى تطبيق هذا الأسلوب فى محيط دوائر الأعمال . فهناك من يعتقد أنه إزاء العوامل العديدة التى يقابلها المدير ، وعلى وجه الخصوص العوامل غير الملموسة ، فإنه يتعين على المدير أن يتولى بنفسه إجراء التجارب ، آخذاً فى الاعتبار جميع الاحتمالات ، ومن خلال إجراءاته بنفسه لهذه التجارب يستطيع أن يختار البديل الأفضل ، معتمداً فى هذا الاختيار على خبرته العملية actual experience .

وبهنا أن نوضح أن عالم الإدارة « و . هـ . نيومان W. H. Newman قد كتب عن أسلوب التجارب فى كتابه القيم Business Policies and Management ، موضحاً أن أسلوب إجراء التجارب . . لا ينبغي استخدامه إلا بعد استنفاد أساليب التخطيط الأخرى .

"The experimental technique ... should be utilized as a last resort after other planning techniques have been tried."

ولعل السبب واضح فيما يتعلق باعطاء مثل هذه النصيحة ، فأسلوب لإجراء التجارب أسلوب باهظ الثمن وفادح التكاليف في محيط مشكلات إدارة الأعمال ، إذ ينبغي لإجراء هذه التجارب الحصول على مختلف السلع ، والقوى العاملة اللازمة . . . وغير ذلك من الأدوات، والمعدات التي تتطلبها البرامج المعدة لتحقيق هذه التجارب .

وهناك بعض المشروعات التي يتضح أن إنتاجها يحتاج دائماً إلى الخبرة والتجربة معاً ، وذلك كما هو الحال عند تصميم إحدى الطائرات الجديدة ، فان الشركة المنتجة تستفيد من خبرتها وخبرة الشركات المنتجة الأخرى ، غير أن الدراسات أوضحت أن الخبرة وحدها لا تكفي لتحقيق النجاح المطلوب ، وأن الأمر يتطلب ضرورة إجراء التجارب حتى يمكن اختيار التجربة الأفضل .

(٢) دراسة الاقتراحات وتحليلها

Study and analysis of proposals

ولعل من أكثر الأساليب شيوعاً لاختيار البديل الأفضل ، أسلوب البحث ، فقد أثبت هذا الأسلوب أنه أفضل الأساليب فاعلية .

Certainly one of the most effective techniques, is research.

ويتطلب أسلوب دراسة الاقتراحات وتحليلها ما يأتي :

— تجزئة المشكلة الإدارية إلى أجزاء ، ثم دراسة كل جزء من الأجزاء التي تتكون منها ، ودراسة المشكلة ككل مع الأخذ في الاعتبار العوامل الاستراتيجية المؤثرة فيها .

— يعتبر أسلوب الدراسة والتحليل أقل تكلفة من أسلوب إجراء التجارب ، فما لا شك فيه أن الوقت والجهد المبذول ، والأوراق المستعملة ،

وغير ذلك من المتطلبات ، أقل تكلفة من تكاليف إجراء جميع التجارب .

— يمكن استنباط عن طريق الدراسات العميقة والتحليل الدقيق الكثير من الاستنتاجات ، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالعوامل غير الملموسة التي لا تخضع للقياس الرياضى ، والتي قد تشمل مواقف القوى العاملة ، والمتعاملين مع المشروع ، والمتطلعين إلى السلطة ، أو نظرة المجتمع إلى طبيعة العمل الذى تقوم به المنشأة .

وبهنا أن نوجه النظر إلى أن أسلوب دراسة الاقتراحات وتحليلها لا يمكن أن نتوقع منه أن يستبعد المحالات غير المؤكدة فى تخطيط الأعمال .

Even though research cannot be expected to eliminate areas of uncertainty in business planning.

غير أن هناك شبه إجماع على أن هذا الأسلوب يساعد كثيراً على إظهار بعض العوامل غير الملموسة ، وبذلك يمكن تقييمها وفقاً للتقديرات الشخصية المستمدة من النشاط العملى ، وعلى أى حال فينبغى على المحلل القدير أن يعرف تماماً حدوده limitations ، وأن يسهم بالقدر الذى يستطيعه من سلامة الرأى القائم على الدراسة والبحث ، فى تحقيق أهداف البحث الذى يجريه .

وأخيراً . . نحب أن نوجه النظر إلى أن التحليل والتقييم للحلول البديلة ، كثيراً ما يكشف عن آراء تنصح بأنه من الأفضل استخدام طريقتين أو أكثر من هذه الحلول ، وأن المدير الذى يعنيه الأمر قد يقرر تطبيق أشياء عديدة ، ويرى أن ذلك أفضل من اتباع الطريق الوحيد الأفضل .

Often an analysis and evaluation of available alternatives will disclose that two or more courses are advisable and the manager concerned may decide to do several things rather than the one best thing.

وبهنا أن نوجه النظر إلى ضرورة اتباع الأساليب العلمية عند إعداد الطرق أو الخطط المختلفة ، وعند وضعها موضع التنفيذ ، أو بكلمات أخرى . . فان الخطط لا تحقق أهدافها بنفسها . . فالخطط تحتاج إلى تجزئتها إلى مزيد من الخطط التي ترتبط بكل جزئية من جزئيات الشركة . . وباهتمام المدير المختص بهذه الخطط الفرعية اللازمة . . وذلك من أجل وضع الخطة الرئيسية موضع التنفيذ ، وبحيث تصبح حقيقة واقعة .

In other words, plans do not accomplish themselves. They require a breakdown into further plans, with each segment of the company and each manager concerned executing the subsidiary plans necessary for making a basic plan a reality.

أنا نرجو من الذين يريدون أن يتعمقوا في دراسة هذا الموضوع أن يرجعوا إلى كتاب « نظم المعلومات الإدارية الذي " Management Information Systems" » الذي

أصدره في عام ١٩٧٤ « د. جوردن ب. دافيس » أستاذ نظم المعلومات الإدارية بجامعة مينيسوتا ، وهو في نفس الوقت مدير مركز أبحاث نظم المعلومات الإدارية بهذه الجامعة . . وقد أوضح في مؤلفه القيم الكثير من الأمثلة عن طريق رسم « أشجار المعلومات لاتخاذ القرار Decision Trees » . . ونوجه النظر بصفة خاصة إلى ما أورده عن المعلومات التي يحتاجها المستثمرون الأمريكيون لكي يضعوا أموالهم في استثمارات في الدول النامية . . أنها معلومات تصاغ بأسلوب علمي لاتخاذ القرار ، باليت الباحثين والدارسين والمستوليين يتعرفون عليها، ويتفهمونها ، لكي يتكيفوا مع عصر الثورة الإدارية الذي يهتم بالقرارات .

وكذلك المؤلف الآخر ، وبنفس العنوان الصادر في عام

١٩٧٥ تأليف الأستاذ « بول سيجل »

ومما لا شك فيه أنه بعد القيام بجميع الدراسات السابقة ،
والتعرف على أكثر الاحتمالات ترجيحاً لصالح المشروع ،
وأكثرها إيجابية من حيث تحقيق الأهداف ، تأتي الخطوة
الأخيرة .. وهي اتخاذ القرار .

الخطوة السادسة في عملية اتخاذ القرار

اتخاذ القرار العلمي : The Scientific Decision Making

أوضحنا من قبل أهمية الأسلوب العلمي في جميع البيانات التي سيتخذ
القرار على أساسها . . وأهمية أن تكون هذه البيانات متعلقة بموضوع القرار . .
ومحايدة . . وأن لا تشوبها أية شائبة من الانحياز إلى اتجاه معين . . وفي جميع
الحالات ، ينبغي دائماً وضع معايير للحكم Establish Criteria of
Judgement ، وذلك حتى يمكن تقييم البدائل المقترحة لحل المشكلات ،
ويرى علماء التنظيم والإدارة أن هذه المرحلة تعتبر من أدق مراحل عملية
اتخاذ القرارات ، حيث يمكن أن تتداخل في هذه المرحلة قيم وتطلعات الفرد
والمشروع على السواء . . ويجد الإداري نفسه أمام عدة حلول ، وجميع
هذه الحلول مصاغة بأسلوب علمي ، بحيث يوضع أمام المسئولين كافة
الجوانب المحيطة بكل حل يمكن أن يتخذ القرار على أساسه ، ويراعى في هذه
الدراسة تحقيق التنسيق على قدر الإمكان بين جميع الوحدات الإدارية التي
تتضمنها المشروع ، حتى يحدث التكامل بين شبكة العلاقات المعقدة التي
تتضمنها الوحدات الكبيرة على وجه الخصوص . . أي أن الإداري يقوم
بتقييم هذه الحلول أو البدائل لتقدير النتائج المترتبة على كل منها . . وهو في
هذا عليه أن يدخل في الاعتبار العوامل الظاهرة والخفية . . ثم يختار أفضل
هذه البدائل باعتبارها أكثر الحلول احتمالاً للنجاح .

أو كما يقول العالم الكبير المعاصر «د. جوردن ب. دافيس»
 أستاذ نظم المعلومات الإدارية في جامعة مينيسوتا «عليه أن يختار
 البديل الذي يحقق أقصى فائدة لشئ ما... كالأرباح، أو حجم
 المبيعات، أو المنفعة...».

Choose the alternative which maximizes something, such as profit, sales volume, or utility.

أى أن الهدف من اتخاذ القرار ينبغي أن يكون دائماً في ذاكرة من سيتخذونه، سواء في ذلك الأهداف العامة، أو الأهداف الفرعية للوحدات الإدارية التي يتضمنها المشروع. كما وينبغي أن يلاحظ أن القرار العام قد يتضمن العديد من القرارات، كالقرارات التنظيمية، والقرارات التنفيذية. كما ويمكن تقسيم القرارات وفقاً لجوانبها الموضوعية: . . قرارات تتعلق بالسياسات العامة. . . قرارات تتعلق بالتخطيط العام. . . أو بعض الإدارات المعنية. . . قرارات تتعلق «بوظائف المشروع» . . الخ. . . وكذلك يرى علماء التنظيم والإدارة إمكان تقسيم القرارات حسب أهميتها: . . فهناك مثلاً القرارات الاستراتيجية. . . والقرارات التكتيكية. . . والقرارات الروتينية. . . الخ.

ونرجو أن نوجه نظر الباحثين والدارسين أيضاً إلى المؤلف القيم الذي أصدره العالم الكبير «هربرت سايمون» في عام ١٩٦٠ بعنوان:

«العلم الجديد في اتخاذ القرار الإداري»

The New Science of Management Decision

فإن فكر هذا العالم ما زال يعتبر أساساً لكثير من الكتاب والعلماء المهتمين بالعلوم الإدارية. . . وهو في مؤلفه القيم هذا يرى أن عملية اتخاذ

القرار تتميز بثلاث مظاهر رئيسية It consists of three Major Phases تبدأ بالذكاء Intelligence . . ويتمثل هذا الذكاء في البحث في إطار الظروف المحيطة بالعمل عن الجوانب التي تحتاج إلى قرارات ، وتجميع المعلومات عنها ، وتبويبها ، وتمحيصها للبحث عن المفاتيح التي يمكن عن طريقها التعرف على المشكلة Clues that may identify problems

أما الظاهرة الثانية ، فإنها التصميم Design ، وهو عبارة عن الابتكار ، وإيجاد الطرق المحتملة للحلول ، وتحليلها ، وتقييمها واستنباط حلول ، ثم وضع هذه الحلول موضع التقييم .

أما الظاهرة الثالثة ، فهي الاختيار Choice ، وهو عبارة عن اختيار البديل الأفضل من بين الحلول المتاحة ، ثم وضع هذا البديل الأفضل موضع التنفيذ .

وتتم هذه العملية وفقاً للشكل الآتي :



ومن هذا الشكل يتضح أن « هيربرت سايمون » يرى أن هذه المظاهر الثلاث الرئيسية التي تمر بها عملية اتخاذ القرار عمليات متداخلة . . بمعنى أنه يرى أنه لا يمكن الفصل بين كل ظاهرة وما بعدها . . فلا يمكن تصور حد معين يقف عنده الذكاء . . أو التصميم . . أو حتى الاختيار للتنفيذ . . وفيما يلي رأيه :

« يمكن تصور عملية اتخاذ القرار على أنها عملية تدفق من الذكاء إلى التصميم ثم الاختيار . . غير أن نتائج كل مرحلة

قد تعود إلى المرحلة السابقة لهذه من جديد . . وعلى هذا الأساس ،
فإن هذه المراحل عناصر لعملية مستمرة . . فمثلاً قد يكون
الاختيار هو رفض جميع الحلول المقدمة ، والعودة إلى مرحلة
التصميم ، من أجل تصميم مزيد من الحلول . .

وفى إلى نص وجهة نظره :

The decision process can thus be conceived of as a flow from intelligence to design and then to choice, but at any phase the result may be return to a previous phase to start over. The phases are thus elements of a continuous process. For example, the choice may be to reject all the alternatives and to return to the design phase for generation of additional solutions.

ولعل من الأهمية بمكان أن نوضح أن هذا العالم قسم القرارات إلى ثلاث أنواع : القرارات الوسيطة Intermediary Decisions ويلبغى على من يتلقاها أن ينفذها وفقاً للتعليمات الصادرة إليه . .

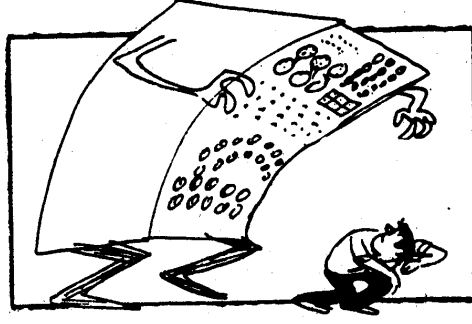
وقرارات استئنافية Appellate Decisions ، يمكن للمسؤولين فيها اتخاذ القرارات المناسبة في ضوء المعلومات الجديدة التي يستفسرون عنها .
وقرارات ابتكارية Creative Decisions ، وهذه يقوم بها الإداري القادر في علمه ، والتمكن من نفسه ، والعارف بجميع الظروف والأوضاع المحيطة بحيث يستطيع مواجهة مراكز المعارضة . ومن هذا المنطق فإنه آثار موضوع إمكان وضع جداول تختلف القرارات لكي يسترشد بها الجهاز الإداري على كافة مستوياته ، وبحيث يتم تعبئة كافة الجهود العلمية التي تتطلبها مراحل اتخاذ القرار بالنسبة للحالات التي تستجد وفقاً لظروف المنشأة وأوضاعها الخاصة .

القرارات الابتكارية .. والعوامل السيكولوجية :

يرى علماء الإدارة أن من أصعب القرارات ، تلك القرارات الابتكارية التي يرتبط تنفيذها بإحداث تغييرات لم تعتدها القوى العاملة في المشروع ، وحينئذ تصطدم هذه القرارات بما يطلق عليه العلماء جمود الرغبات النفسية لدى الأفراد والتي تتمثل في ميلهم نحو عدم التغيير . . أى الجمود النفسى Psychological Inflexibilities ، بل إن البعض يرى أن العامل النفسى هو واحد من أهم عوامل الجمود الداخلى فى المنشآت One of the important internal inflexibilities is Psychological وهم يضربون العديد من الأمثلة ، ومنها مثلاً أن الشركات التى اعتادت على أن تغدق وتسرف على برامج التشغيل . . هذه الشركات يصعب عليها أن تطبق برنامجاً لخفض التكاليف . . أى التقشف .

A company may be so imbued with a tradition for operating flamboyantly or expensively that a program of retrenchment is difficult.

وكذلك يضرب علماء الإدارة مثلاً بما يحدث فى خلال فترات الحروب ، فإنه يسيطر على المجتمع فكرة الإنتاج . . الإنتاج مهما كان الثمن production at any cost ، غير أنه بعد عودة السلام ، وعودة الظروف العادية التى تلعب المنافسة فيها دوراً هاماً فى الترويج للمبيعات ، ويكون للسعر دور هام فى ذلك ، يتطلب الأمر تغيير ما اعتادت عليها القوى العاملة أثناء الحرب لتقابل مقتضيات السلام ، ومن هذه العادات تنمية الشعور بضرورة خفض التكاليف لاعتبارات المنافسة competitive cost-conscious ، وقد وجدت الشركات فعلاً فى أعقاب الحرب العالمية الثانية صعوبة كبيرة عندما اتخذت هذه القرارات .



ان سنة الحياة التطور ... وتختلف درجة التطور بين منشأة واخرى تبعاً لقدرة القوة العاملة على تقبل التغييرات ... غير أن علماء الادارة يوضحون أن هذا التطور كثيراً ما يصطدم بما يطلقون عليه « جمود الرغبات النفسية لدى الأفراد » ، ويتمثل هذا الجمود في ميلهم نحو عدم التغيير ، وإذا كان علينا هنا في مصر ، وفي العالم العربي أن نساير الدول المتقدمة في الأخذ بالأساليب التكنولوجية الحديثة ، فإن هذا يعنى - من بين أشياء كثيرة - استخدام الآلات على نطاق كبير ، وما يترتب على ذلك من ضرورة توافر كافة الخبرات القادرة على تشغيلها في مهارة ويسر .. وهذا يتطلب خطة تقدمية لتدريب القوى العاملة تستهدف تطوير الامكانيات وتطوير قدرات القوى العاملة بما يفوق ويسبق تقدم الآلة وذلك حتى لا تنظر القوى العاملة الى الآلة نظرة فيها خشية وفيها رهبة ، وفيها شعور بالنقص تجاهها .. وهنا تحدث فجوة في التعامل مع الآلة نتيجة لعدم التوافق وشعور العامل بأنه تابع لها ... من أجل ذلك ينبغي عند اتخاذ قرارات ابتكارية يرتبط تنفيذها باحداث تغييرات في التشغيل ، أن يتم قبل ذلك بوقت كاف تمهيد كافة الجهود العلمية لتوفير البرامج والخطط التكنولوجية اللازمة لتوضيح كافة المعارف واكتساب الخبرات المطلوبة .. ومما لا شك فيه أن التخطيط لاعداد القوى العاملة اعداداً مسبقاً قبل الوقت الذي يخطط فيه للتنفيذ أصبح امراً مسلماً به في عصر الثورة الادارية .

ومما لا شك فيه أن علماء الإدارة يتفهمون جيداً أسباب هذه الرواسب النفسية التي تقف حائلاً أمام تحقيق أهداف التغيير . . أن هناك رغبة من الناس لمقاومة التغيير .

There is a tendency for people to develop resistance to change.

أنا نعتقد أن القرارات الابتكارية تحتاج إلى إرادة الصمود التي تقترن بملكة الخلق والإبداع ، وكذلك القدرة على ابتكار أساليب تساعد على أن يتفهم الناس مقتضيات التغيير ، وأن أهداف التغيير ترتبط أساساً بمصالح هؤلاء الذين يشاركون في صنعها .

غير أننا مع ذلك نذكر حقيقة مؤسفة يذكرها علماء التنظيم والإدارة ، وهي أن كثيراً من المديرين قد عانوا من أجل تخطيط جديد ، وذلك يرجع ببساطة إلى عدم رغبة الناس في التغيير ، وعدم قدرتهم على تقبل ذلك .

Many managers have been frustrated in their attempt to institute a new plan simply by the unwillingness or inability of people to accept the condition of change.

من أجل ذلك نوجه النظر إلى أن القرار الذي يتخذ ينبغي أن يأخذ في الاعتبار العوامل الإنسانية ، بحيث لا يقف صانعوا القرار عند حد اختيار البديل المادى الأصلح ، بل قدرة الحل البديل الذي سيصدر به القرار المناسب في أن يوضع موضع التنفيذ في ضوء جميع الظروف المحيطة بالمشروع .

الفرق بين اتخاذ القرار . . والتعليمات Instructions

تبين لنا من العرض السابق مفهوم القرار ، وكيف أنه يتعلق بمشكلة ، والسعى نحو إيجاد الأسلوب الأمثل لحل هذه المشكلة . . وهذا الأسلوب الأمثل هو الذي يصدر به قرار .

غير أن هناك فارقاً كبيراً بين القرار . . . والتعليقات التوجيهية التي يصدرها المديرون من أجل توجيه مروضيهم ، وأن يكون سلوكهم في حدود النظام والأخلاق Discipline and Morale ، فن المعروف أن كل إداري يهتم جيداً بسلوك مروضيهم ، وضرورة أن يتسم هذا السلوك بالقيم والأخلاق المرعية ، وأن يراعى في ذلك الأحكام والإجراءات والتقاليد . . . كأن يطلب من المروضين تقديم تقاريرهم إلى رؤسائهم في المواعيد المقررة . . . وأن يراعوا قواعد عدم التدخين أو تقديم المشروبات أثناء العمل . . . وأن يكون رداءهم متناسباً مع ظروف العمل . . . وأن يتسم طابع العلاقات بينهم بالتقدير والاحترام . . . وأن يتحلوا باللباقة وروح الخدمة في تعاملهم مع العملاء . . . وأن يتسم عملهم بروح الهمة والجدية والنشاط . . . وأن إنتاجيتهم ينبغي أن لا تقل عن الحد الأدنى الذي تحدده معدلات الأداء المقررة . . . الخ .

ويعرف « كوتنز وأودونل » النظام بما يأتي :

« النظام . . . أو السلوك المنظم . . . هو حالة تعمل المشروعات على تحقيقها ، من أجل صالح مستقبل المشروع ، وليس للماضي أية أهمية في هذا الخصوص ، وذلك لأن الماضي بعيد ، وفي غير متناولنا بحيث لا يمكن أن نستخلص منه الدروس الموضوعية . . . وبسبب أن المدير الذي يعاقب أحد مروضيه بنزعة انتقامية تستهدف إذلاله ، لن يجنى شيئاً . . . من أجل ذلك ، فإن الجهود النظامية في حاجة إلى أن تتضمن المعاني التي يترتب عليها إسهامها في تحسين السلوك النظامي للمروضين :

وفيما يلي النص :

“Discipline, or orderly behavior, is a condition to be achieved in the interests of the future welfare of the firm. The past is of no importance, beyond the possible provision of object lessons, because it is fruitless for a manager to punish a subor-

dinate in a spirit of retribution or for the purpose of humiliating him. A disciplinary action, therefore, needs to be qualified by its contribution to improve orderly behavior of subordinates".

أما فيما يتعلق بالمعنويات ، فإن وصفها أمر يصعب التعبير عنه ، ويصفها ج. د. موني في كتابه « مبادئ التنظيم » . . « إنها خلاصة العديد من الصفات النفسية التي تتضمن الشجاعة ، والمثابرة ، والتصميم ، وفوق كل شيء الثقة » .

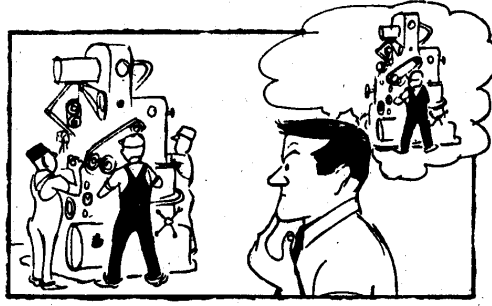
"The sum of several psychic qualities that include courage, fortitude, resolution, and above all, confidence".

ولعل من الأهمية بمكان أن نوضح أن اهتمام الإدارة بالمعنويات مرجعه إلى أثرها الكبير في تحقيق القدرة الإنتاجية ، فكما ارتفعت المعنويات ، زاد الإنتاج . . وقد تبين أن هناك شبه إجماع على أن ارتفاع الروح المعنوية يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية في جميع المجالات ، سواء في النشاط الاقتصادي . . أو النشاط العسكري ، فإن نابليون بونابرت كان يقول فيما يتعلق بالروح المعنوية . . « تكون الروح المعنوية في الحرب ثلاث أرباع المعركة . . ويكون الرصيد النسبي من القوة البشرية الربع الباقي » .

وفيما يلي النص :

"In war, morale conditions make up three-quarters of the game : the relative balance of manpower accounts for the remaining quarter".

ويرجع الاهتمام بالروح المعنوية ، إلى أثرها الكبير في تحقيق حاجة انتماء المجموعة بعضها إلى بعض Affiliation need ، ثم تضافرها من أجل تحقيق الأهداف ، وإلى أنه يصعب علينا بدقة أن نحدد عناصر الروح المعنوية حتى يمكن لمختلف الوحدات أن تعمل على توفيرها .



ينبغي أن تلاحق برامج التطور الإداري ، التقدم الهائل في تطبيق التكنولوجيا الحديثة ، وعلى وجه العموم فإن سياسة تطوير القوة العاملة في المشروع على اختلاف تخصصاتها ، وتدرج مستوياتها يعتبر ضرورة حتمية .. وهذا يوضح مدى ما ينبغي أن يبذل من جهد من أجل صياغة برامج التطوير الإدارية .. ومدى ما ينبغي على مديري البرامج أن يبذلوه من أجل ترجمة هذا البرنامج إلى إجراءات تفصيلية ونواح تنفيذية .. فإن أي برنامج ينبغي أن يكون واضحا .. ومتوازنا .. ومتطورا .. وفيما يتعلق ببرامج التطوير ، يحذر علماء الثورة الإدارية من التقليد ، حيث أن بعض المديرين يتخذون الطريق السهل ، ويلجأون إلى التقليد ، وهم في سلوكهم هذا يلتقطون النفايات التي تقع عليها أبصارهم !! .. لذلك ينبغي شحذ الأذهان واعتبار برنامج التطور الإداري بمثابة عمل بحث في المنهج العلمي ... أن ذلك يتطلب نظرة عميقة لمعرفة الاحتياجات الشخصية كما يتطلب اكتشاف الوسائل البديلة من أجل تحقيق هدف المشروع .

ويرى علماء كثيرون أن الروح المعنوية مشاعر وإحساسات
تنبثق من العاملين تجاه المنشأة التي يعملون فيها ، وأوجه النشاط
الذي يقومون به ، وأن هذه المشاعر والإحساسات لا تقل بأى
حال من الأحوال عن حافظ الأجر الذي تلجأ إليه المشروعات
كأحد عناصر تحقيق الكفاءة الإنتاجية .

إن الرضاء النفسى يعتبر من أهم العوامل التي تساعد على تحقيق الكفاءة
الإنتاجية ، والرضاء النفسى يتمثل فى حب كل إنسان للعمل الذى ينتمى
إليه ، وفى مظاهر الانشراح والسرور التي تبدو عليه أثناء تواجده فى عمله . .
ويقرر الكثير من العلماء نتيجة لبحوثهم ودراساتهم المستفيضة ، أنه يدخل
فى مفهوم رضاء الشخص فى عمله ، الأجر الذى يتقاضاه ، وانفساح أبواب
الأمل أمامه للترقى فى سلم السلطات والمسئوليات . . وأن انسيابه الطبيعى فى
سلك الوظائف يتم على أسس عادلة فى نطاق روح الألفة والمودة التي تسود
أسرة القوى العاملة ، التي تتسم بطابع السلوك الاجتماعى الرفيع والنظام . .
ومن أجل هذا تعمل الإدارة على إصدار التعليمات التي تنظم وتؤكد هذه
المعاني . . وغالباً ما تصدر هذه التعليمات لأسرة المشروع بأسره ، لا فارق
بين مستويات أعلى ومستويات أدنى . . لأنها تعمل على غرس هذه المفاهيم
والمعاني فى أذهان الجميع . . وفوق كل هذا تبذل الإدارات المعنية غاية
جهد لها لى توضح للرأى العام بأن هذه المعاني الخلقية والنظامية تسود فى
المشروع ، سواء فى العلاقات بين الموظفين بعضهم ببعض ، أو علاقات
الموظفين برؤسائهم ، أو علاقات المشروع ككل بالأجهزة الخارجية التي
تتعامل معه ، أو علاقات المشروع بالعملاء الذين يتعاملون معه ، أو حتى
فى أذهان المواطنين فى دائرة نشاط المشروع ، أو خارج هذه الدائرة . . أى
فى أذهان المواطنين بوجه عام .

هذا . . ونرجو أن نوضح ، أن هناك اختلافات بين علماء التنظيم والإدارة عن مفهوم الاصطلاحات واستخدامها في معاني محددة متفق عليها . . من أجل ذلك ، فاننا نوجه نظر القراء إلى ذلك ، فالعبرة في رأينا في هذه المرحلة من البحث والدراسة ، أن تتأكد المعاني المطلوبة في الأذهان ، ويتم السلوك أو التصرف في هدى هذه المعاني ، خاصة وأننا نرى مثلاً ، أن بعض الأوامر التي تصدر من الرؤساء إلى مرؤوسيه المباشرين كثيراً ما يعقبها تعليقات مفسرة . . أو غير ذلك من المصطلحات .

الفرق بين التعليمات . . والأمر Order

أوضحنا فيما سبق التعليمات ، وأثرها في تحسين السلوك الاجتماعي والنظامي للمرووسين . . أما فيما يتعلق بالأمر ، فالبعض يعرفه بأنه . . « أداة هامة يستخدمها المديرون في توجيه مرؤوسيه المباشرين . . وهو الوسيلة الخاصة التي يتم عن طريقها بدء النشاط أو تعديله أو وقفه . . وهو الأسلوب الفني الخاص الذي يستخدم « لبدء تحريك العجلات وكذلك إيقافها » . . وأنه القوة الأصلية التي يمكن بواسطتها دفع نشاط المشروع وكذلك إيقافه إنه القوة الدافعة الأصلية التي يمكن عن طريقه تنشيط المنظمة أو شل حركتها . وتفهم المدير لهذه المعاني وأبعادها واستخدامها يعتبر أمراً ضرورياً .

وفيما يلي النص :

"An order is an important device employed by managers in the directions of their immediate subordinates. It is the specific means by which an activity is initiated, modified, and stopped, a technique employed to "start and stop the wheels" the original impetus by which an organization is activated or disbanded. A thorough understanding of this meaning, uses, and limitations is essential to every manager".

الأمر وأساليبه The order and its techniques

لعل التعريف الذي أوردناه سابقاً يعطينا ضوءاً على مفهوم الأمر . .

وكللك عن من له الحق في إصداره ، إذ يتضح من التعريف أن الأمر يصدر من رئيس إلى مروضيه . . وعلى هذا الأساس ، فإن رجال التنظيم والإدارة غالباً ما يعرفوا الأمر على أنه أمر يصدر من رئيس إلى مروضيه يطلب منهم فيه ، أن يؤدوا عمل . . أو يمتنعوا عن أداء عمل . . في ظل ظروف معينة .

"An order is understood by businessmen to be a command of a superior requiring a subordinate to act or to refrain from acting in a given circumstance".

ويتبين لنا من هذا التعريف أن هناك عناصر متعددة في الأمر ، تتلخص

فيما يلي :

(أ) أن الأمر علاقة شخصية بين الرئيس ومروضيه ، تناسب وفقاً للأسلوب الرأسي في الإدارة ، أي تناسب مباشرة من الرئيس إلى المروض . . وهذه العلاقة لا تتواجد بين الرؤساء الذين هم في مستوى إداري واحد . . والاستثناء على هذه القاعدة يحدث عند الأخذ بأسلوب السلطة الوظيفية ، وفي غير هذه الحالة لا يجوز أن تصدر أوامر من رئيس إحدى الإدارات إلى أحد المروضين في إدارة أخرى .

(ب) أن الأمر ينبغي أن يصدر في حدود النشاط الذي يرتبط بتحقيق أهداف المشروع .

(ج) أن الأمر متى صدر ، فإنه ينبغي على المروضين تنفيذه ، أي أن إصداره يحمل معنى القدرة على تنفيذه بالقوة enforceable . . ومن المعروف أن الإدارة هي القدرة على إنجاز الأعمال عن طريق الآخرين . . أي أن المديرين ينجزون الأعمال عن طريق غيرهم . . الأمر الذي يتحتم معه أن يملكوا سلطة الجزاء والعقاب . . وفي دول كثيرة تصل سلطة العقاب إلى أقصاها . . أي إلى الحد الذي يفقد معه المروض وظيفته .

"The ultimate sanction is the loss of a job".

(د) أن الأمر قد يصدر في شكل عام *a general form* ،
وتصدر الأوامر بهذا الشكل إذا ما كانت ظروف النشاط تتطلب ذلك ،
كما هو الحال إذا ما كان للمشروع مديرين للمبيعات مخصصين للمناطق
المختلفة ، فحينئذ يكون هؤلاء المديرين في مناطق بعيدة عن المراكز الإدارية ،
وهذه المناطق البعيدة غالباً ما تكون لها ظروفها الخاصة التي ينبغي أخذها
في الاعتبار عند عقد صفقات البيع ، وعلى هذا الأساس . . فان الأمر الذي
يصدر في شكل عام ، ييسر لهؤلاء المديرين القيام بمهمتهم ، في حدود النتائج
التي تتفق مع الأهداف .

(هـ) قد يصدر الأمر أيضاً في شكل محدد *specific order* ومثل
هذه الأوامر تصدر في حالة إذا ما كان المروسين في وضع يفضلون معه
الإشراف المباشر . . وأن تصدر إليهم الأوامر محددة مفصلة لكي يعملوا تماماً
وفق ما تتضمنه . . غير أننا نواجه النظر إلى أن هذا الأسلوب إذا كان
يرتضيه البعض ، فان هناك البعض الآخر الذي يتذمر من مثل هذا الأسلوب ،
ويصفه بأنه خائق للملكة القدرة والخلق والإبداع والابتكار فيهم .

(و) وقد تصدر الأوامر كتابية أو شفوية *written or oral* ويتوقف
شكل الإصدار على طبيعة العلاقة التي تسود بين الرئيس ومروسيه ، فإذا
كانت العلاقة بين الرئيس ومروسيه تتسم بطابع التكرار والاستمرار ،
ويغلب عليها مفهوم الثقة المتبادلة ، فحينئذ غالباً ما تصدر الأوامر شفوية . .
غير أن الوضع في الشركات الكبيرة ، غالباً ما يحتم ضرورة إصدار الأوامر
كتابة ، وذلك لأن الأمر يتعلق بإنجاز الأعمال ، ويتطلب لإنجاز الأعمال بأعلى
قدر من الكفاءة تفادي الغموض ، أو ما قد يحدث من ازدواج في السعي
نحو تحقيق الأمر . . هذا بالإضافة إلى أن بعض الأوامر تحتاج إلى فترة طويلة
في سبيل إنجازها ، الأمر الذي ينبغي معه أن تكون مكتوبة حتى لا تضيع

بعض معاملها من أذهان من ينفذونها ، وعندما يشكون في وضع معين ، يكون في إمكانهم دائماً الرجوع إليها .

(ز) أن الأوامر قد تصدر عامة وخاصة في نفس الوقت ، كما هو الحال إذا ما كلف رئيس مجلس الإدارة ، أو المدير العام شخص معين بأداء مهمة معينة ، يتوقف أدائه لها على ضرورة اتصاله بمختلف الإدارات ، وضرورة أن تيسر له هذه الإدارات مهمته ، فحينئذ يصدر الرئيس الأعلى أمراً عاماً إلى جميع الإدارات للتعريف بهذه المهمة ، وتيسير أمرها ، وكذلك يصدر أمراً خاصاً إلى الشخص المعين ، يكلفه بأداء هذه المهمة .

(ح) من الأهمية بمكان توقيت إصدار الأمر ، وتعتبر التنظيمات العسكرية من أكثر أنواع التنظيمات اهتماماً واحتراماً لهذه القاعدة . . بينما الملاحظ في كثير من دوائر الأعمال عدم اهتمامها واحترامها لهذه القاعدة . . وقد يرجع السبب في ذلك إلى تطبيقها سياسة داخلية ترى فيها الإدارة أنه من الصالح العام عدم التوقيت ، إلا أن هذا لا يمنع إطلاقاً من ضرورة القيام بمقتضيات التفسير للظروف والدوافع التي أملت تطبيق مثل هذه السياسة ، كما هو الحال إذا ما كان نشاط المشروع يعتمد على « سنوح الفرصة والفورية في انتهازها opportunism and immediacy » أما فيما يتعلق بالشركات التي تأخذ بالتخطيط العلمي المتقدم ، فإنها ملزمة بأن تتبع الخطوات التي تقررها الخطة في غاية من الدقة والصرامة ، وفي مثل هذه الحالة ينبغي إعطاء التوقيت العناية الكافية .

الأوامر . . وطبيعة العلاقات والسلطات :

يتضمن التنظيم السليم ، لأي مشروع من المشروعات . . توضيح طبيعة العلاقات بين مختلف الوظائف والمستويات ، وهو ما يطلق عليه كما

أوضحنا سابقاً ، اسم الهيكل التنظيمي حتى يفهم كل منهم دوره في نشاط المشروع ، وتوضح أمامه المعالم التي يسترشد بها في القيام بهذا الدور .
ويحسن أن يتم تنظيم المسؤوليات والعلاقات على الأسس الآتية :

(أ) وجود عضو مجلس إدارة مسئول أمام أعضاء مجلس الإدارة ويطلق عليه اسم « الرئيس » في الشركات الأمريكية .

(ب) اللامركزية في إصدار الأوامر الخاصة بتوزيع المسؤوليات .

(ج) وضوح المسؤوليات ومدى ما يترتب عليها من روابط بين الرئيس والمدير العام ، وبين المدير العام والأقسام المختلفة .

(د) تحديد عدد التابعين لكل رئيس مسئول على أن يكون هذا العدد في أقل الحدود الممكنة لكي يتييسر الإشراف عليهم .

(هـ) تحقيق الترابط بين الأقسام الفنية دون الإخلال بخطوط المسؤولية في أقسام المنشأة .

فاذا تحددت المسؤولية الملقاة على عاتق كل من الرؤساء ، يجب تحويل كل منهم السلطة التي تمكنه من إصدار الأوامر ، وتيسير دفة العمل .
ومع هذا يجب أن يتم تصميم الهيكل التنظيمي على أسس مرنة تسمح بادخال تعديلات كلما تطلبت الظروف إجراءها .

الخطوة السابعة في عملية اتخاذ القرار :

Follow-up and Appraisal

المتابعة وتقدير النتائج

إذا أردنا أن نتعرف على الدور الذي تقوم به المتابعة ، فأننا نوجه النظر إلى ما كتبه عالم الإدارة الكبير « س. أودونل » في مجلة الإدارة التي تصدر

عن جامعة شيكاغو باسم "Journal of Business of the University of Chicago". حيث أوضح في عددها الصادر في يوليو ١٩٤٥ « أن الأسلوب الإجرائي للمتابعة يعتبر الوسيلة الفنية لتقرير ما إذا كانت خطط الإنتاج يتم تنفيذها بدقة . فالجامعة المسئولة عن متابعة المواد تراجع كل خطوة من خطوات دورة شراء المواد ، وإمداد خطوط الإنتاج بها . . مختلف أجزائها ، وخطوط التجميع الفرعية . . وذلك بقصد تحديد ما إذا كان كل جزء من هذه الأجزاء يتقدم ، وأن هذا التقدم يتم وفقاً للمعلومات التي تبينها الجداول المعدة في هذا الشأن » .

وفيما يلي رأيه :

The follow-up procedure is the technique of determining whether the production plans are working properly. The material follow-up group checks on each step of the procurement cycle of materials, supplies, parts, and subassemblies — in order to determine that each is progressing and being completed as per its scheduled data.

أى أن عملية المتابعة ينبغي أن تشمل كل جزئية من جزئيات القرار الذى اتخذ ، والتأكد من أن التنفيذ يسير وفقاً للخطط الموضوعه ، وفى نفس الوقت يحقق الأهداف المرجوة ، وذلك لأنه قد يتبين أثناء التنفيذ بسبب أو لآخر أن هناك جزئية من الجزئيات لا تحقق خططها الموضوعه الأهداف المرجوة فى إطار من التنسيق المتكامل الذى ينبغي أن يكون الطابع المميز للخطة ككل ، وهنا تستطيع المتابعة أن تقوم بدور على جانب كبير من الأهمية فى مراجعة هذه الجزئية ، وتحقيق التناسق بينها وبين مختلف أجزاء الخطة الموضوعه . . مستهدفة من وراء كل ذلك أن يتم الإنتاج وفقاً للمعدلات المستهدفة . . من أجل ذلك ينبغي أن تكون المتابعة عملية دائمة ومستمرة . . .

وأن تم في إطار من عملية التقييم المستمرة التي تصاحب القرار ، للتأكد من أن القرار يرتبط دائماً بتحقيق النتائج المسبقة .

وحتى يمكن المتابعة وتقدير النتائج ، ينبغي دائماً التأكد من توافر ما يلي :

١ - التأكد من أن الخطط واضحة ، وكاملة ومتكاملة . .
وفوق ذلك ينبغي أن تكون نوعية التخطيط ، وعلى وجه الخصوص من حيث الوضوح ، والتكامل ، والتنسيق ، بحيث يعرف كل من يقع على عاتقه عبء تنفيذ هذه الخطط دوره : وطريق العمل الذي سيسلكه .

The assurance that plans are clear, complete, and integrated. Moreover, the quality of planning, especially in terms of clarity, completeness, and coordination, must be such that those given the task of executing plans know well their role in the course of action intended.

٢ - التأكد من أن الترتيبات التنظيمية تعطي السلطات اللازمة والمتناسبة للمعاونين الذين سيقع على عاتقهم مهمة تحقيق الواجبات .

The assurance that organization arrangements give necessary and coordinated authority to the subordinates who are expected to accomplish a task.

٣ - ينبغي أن يتضمن أى برنامج كبير ، محتوى على مجموعة من الخطط الإدارية . . ينبغي أن يتضمن هذا البرنامج نظام للرقابة قادر على كشف بعض جوانب الفشل التي قد تحدث . كما وينبغي أن يتضمن هذا البرنامج عناصر المرونة التي تحفظ بالرقابة الإدارية على التشغيل ، وذلك على الرغم من جوانب الفشل هذه التي حدثت أو تحدث .

A Complex program of managerial plans may fail in some particulars. The control system should report such failures and should contain sufficient elements of flexibility to maintain managerial control of operations despite such failures.

٤- وأخيراً ، يمكن القول عن ضرورة وضع معايير يمكن عن طريقها قياس النتائج الفعلية في دقة ووضوح .

Strictly speaking, standards are established criteria against which actual results can be measured.

مثل تطبيقي :

وحتى نعطي مثلاً تطبيقياً ، فإن إحدى الشركات الصناعية لكي تحقق نظاماً دقيقاً للمتابعة وتقدير النتائج ، فإنها قد تلجأ إلى محاولة ذلك عن طريق الرقابة بالميزانية وحينئذ فإن خطة المتابعة المتكاملة قد تتضمن وضع ثمانية وعشرين ميزانية ، نوضحها فيما يلي :

Sales order	— أوامر البيع
Sales shipment	— شحن المبيعات
Inventory	— الجرد
Production requirements	— احتياجات الإنتاج
Direct labor	— العمالة المباشرة
Material	— المواد الخام
Direct manufacturing expense	— مصروفات الصنع المباشر
Prorated manufacturing expense	— مصاريف الصنع المخرأة
	— توزيع المصاريف الإدارية
Administrative distributive expense	
Executive-division expense	— المصاريف التنفيذية للأقسام

Industrial relations	- العلاقات الصناعية
Account receivable	- حساب المقبوضات
Purchase-devision expense	- مصروفات المشتريات للأقسام
Distribution or sales expense	- مصاريف التوزيع أو البيع
Advertising	- الإعلان
Permanent-plant expense	- مصاريف المصنع الثابتة
Perishable-plant expense	- مصاريف الإهلاك للمصنع
Cost of sales	- تكلفة المبيعات
Cost of goods manufactured	- تكلفة السلع المصنوعة
Prepaid expense	- المدفوعات المقدمة
Purchase	- المشتريات
Accounting-division expense	- المصاريف المحاسبية للأقسام
Accounts payable	- الحسابات القابلة للدفع
Payroll	- كشوف المهايا
Profit and loss	- الأرباح والخسائر
Cash	- النقدية
Balance sheet	- المركز المالى
Master budgets	- الميزانيات الرئيسية

وحتى يمكن الاستفادة من جميع هذه الميزانيات في المتابعة والتنفيذ ، ينبغي أن تتضمن هذه الميزانيات المعايير التي يتم التنفيذ على أساسها ، وكيفية تقييم الأداء لمختلف الأعمال التي تتضمنها ، والأسلوب الأمثل لتصحيح الانحراف في حالة وقوعه ، وكل هذا يوضح الأهمية القصوى لكي ينتشر مفهوم المتابعة والمراقبة بالميزانية لدى جميع القوى العاملة ، وأن الميزانيات

أدوات للتنظيم الإداري ، وليست أداة لمدير الميزانية أو المراقب فحسب . ولكي تكون الميزانية أكثر قدرة وفاعلية ، فينبغي أن يسهم في وضعها وإارتها مديري المشروع ، وأن تقوم الإدارة العليا بمهمة تشجيع الإدارات والأقسام المختلفة بالقيام بوضع ميزانياتها والدفاع عنها ، هذا فضلا عن التأكد من أن جميع المديرين في المنشأة والذين سيكون لهم دور في تنفيذها . . جميع هؤلاء ينبغي أن يكون لهم دور في تحضيرها .

ونحن نوجه نظر القارئ إلى المعاني القيمة التي وردت في مقال عالم الإدارة « كريس أرجريس »، الذي نشره في مجلة الإدارة بجامعة هارفارد تحت عنوان : مشكلات إنسانية مع استخدام الميزانيات Human Problems with Budgets
حيث أنه يقول « إن مشاركة المعنيين تعتبر ضرورية لنجاح الميزانيات . . غير أنه كثيرًا ما يحدث في الحياة العملية أن تستخدم الميزانيات عن طريق القبول القائم على الضغط .

Participation is crucial to budget success, but too often what is meant in practice is pressured "acceptance".

ويرى بعض علماء التنظيم والإدارة أنه مما ييسر له مهمة القيام بعملية المتابعة وتقدير النتائج بناء النماذج النظرية واستخدامها لاتخاذ القرار .

The construction and use of conceptual models for decision making.

عوامل بناء النموذج النظري :

ولكي نتمكن من بناء هذا النموذج التخطيطي ينبغي أن تتوافر فيه ما يأتي :

١ - إبراز الأهداف المطلوب تحقيقها ، في نطاق المشكلة القائمة ، واستحداث مقاييس فعالة لتقرير ما إذا كان أحد الحلول يؤدي إلى تحقيق الهدف .

The emphasis on goals in a problem area and the development of measures of effectiveness in determining whether a solution shows promise of attaining the goal.

٢ - القيام بمحاولات للتعرف على كافة الجزئيات التي تتضمنها المشكلة ، وعناصر حلها ، أو على الأقل أهم هذه العناصر ، في أسلوب تحليلي .

The attempt to incorporate all the parameters bearing on a problem, or at least those which appear to be important to its solution, in an analysis.

٣ - التأكيد على وضع النماذج - التي تعبر تعبيراً منطقياً عن المشكلة .. وهذه النماذج قد تكون بسيطة أو مركبة .

The emphasis on models — the logical representation of a problem. These may, of course, be the simple or complex.

٤ - محاولة تقييم جميع الجزئيات التي تحتويها المشكلة على أساس كمي إلى أقصى درجة ممكنة .

The attempt to quantify the parameters in a problem to the extent possible.

٥ - محاولة إضافة الأساليب الرياضية والإحصائية المستخدمة إلى الأساليب الكمية ، للتعرف على احتمالات الحل .

The attempt to supplement quantifiable data with such usable mathematical and statistical limits as the probabilities in a situation.

ولعل من الأهمية بمكان أن نوضح أن هذه العوامل مختارة بعناية ، ذلك لأن الهدف له الاعتبار الأول في رسم الطريق نحو تحقيقه ، فإذا كان الهدف مثلاً هو الربح . . فإن قياس فاعلية تحقيق مثل هذا الهدف قد يكون معدل عائد الاستثمار $\text{rate of return on investment}$. . وعلى هذا الأساس ، فإن الحلول التي تقترح يتم ترتيب العوامل في كل حل منها وفقاً لقدرة النهائية على تحقيق الهدف ، على أسس قابلة للقياس . وكذلك ينبغي التعرف على كافة الجزئيات وأخذها في الاعتبار عند صياغة النموذج . . لأن غياب أى جزئية سترتب عليه إغفال عامل على جانب كبير من الأهمية وهو « الشمول » الذي ينبغي أن يكون الطابع المميز للنموذج المقترح لحل المشكلة . أما التعبير المنطقي فهذا أمر واجب ، ولتوضيح ذلك نضرب مثلاً المعادلة المعروفة في علم المحاسبة ، وهي . . الأصول - الخصوم = حقوق الملكية . . . هذه المعادلة تعتبر نموذج

For example, the accounting formula "assets minus liabilities equals proprietorship" is a model.

وهذا النموذج للمعادلة منطقي لأنه يمثل فكرة ، ترمز إلى مختلف العلاقات التي يتضمنها النموذج . أما محاولة تقييم جميع الجزئيات التي تحتويها المشكلة على أساس كمي ، فذلك لأن المعلومات الرقمية تكاد أن تكون الوحيدة التي يمكن إدخالها في دراسة للمشكلة بأسلوب علمي يؤدي إلى نتيجة محددة تستخدم كعنصر على جانب كبير من الأهمية للتنبؤ . أما العنصر الخامس الذي يتطلب إضافة الأساليب الرياضية والإحصائية إلى الأساليب الكمية ، فذلك يساعد على حصر هامش الخطأ في الحساب إلى أدنى حد ممكن .

ونحن نوجه النظر إلى وجود العديد من النماذج النظرية ، فبعض هذه النماذج يظهر العلاقات المنطقية فقط . . وبعضها يظهر العلاقات الحسابية ،

بمعنى توضيح العلاقات الكمية بين المتغيرات . : كما نوجه النظر إلى أن النماذج تكون وصفية إذا كانت موضوعة بشكل يصف حقائق المشكلة والعلاقات بينها .

غير أن النماذج المفيدة للتخطيط الإداري ، هي تلك النماذج التي يشار إليها على أنها نماذج تتعلق بالسياسات ، وهذه تصمم بحيث تكون مرشداً لاختيار طريق العمل من بين البدائل المختلفة المحتملة .

But the models useful for business planning are referred to as policy models, designed to lead to the selection of a course of optimal action among the available alternatives.

التقدم العلمي ونوعية القرار

إننا نرجو في ختام بحثنا عن الخطوات العلمية لاتخاذ القرارات ، أن نوجه نظر الباحثين والدارسين إلى أهمية دور « بحوث العمليات Operations research » فيما يتعلق باتخاذ القرارات ، وذلك لأن أهميتها ازدادت منذ الحرب العالمية الثانية ، إذ أنها تستهدف تطبيق الأسلوب العلمي على دراسة الاحتمالات في أى مشكلة من المشكلات بقصد تحقيق الهدف المطلوب .

The application of scientific method to the study of alternatives in a problem situation in terms of the goal sought.

ويعتمد تطبيق الأسلوب العلمي لبحوث العمليات على استخدام مختلف التخصصات القادرة على الإسهام في حل المشكلات ، مثل المتخصصين في العلوم الرياضية ، والإدارية ، والاقتصادية ، والمحاسبية ، والهندسية . الخ . وعلى أن يتم العمل بينهم جميعاً في تعاون كامل في نطاق ما نطلق عليه في

الإدارة « روح الفريق » . ومما لا شك فيه أن هذا الأسلوب لا يزود الإدارة بقرار نهائي . . بل إنه يساعد الإدارة في اتخاذ القرارات في ضوء الحلول التي تضعها والتي يمكن المقارنة بينها على أسس رقمية .

وهناك نظريات عديدة أسهمت في حل المشكلات التجارية ، مثل « نظريات الألعاب game theory » فهذه النظرية أسهمت في حل المشكلات التي تتعلق بوجود منافسة . وإذا كان المجال هنا لا يتسع لشرح هذه النظرية بالتفصيل ، إلا أننا يمكننا القول في إيجاز أنها قائمة على أساس التفكير المنطقي المسبق ، بأن الإنسان يسعى إلى تحقيق أكبر قدر من الأرباح ، مع أقل قدر من الخسائر ، وأنه يتصرف بحكمة ، وأن منافسه سيكون على نفس القدر من الفهم والتصرف .

The game theory is based upon the premises that man seeks to maximize his gain and minimize his loss, that he acts rationally, and that an opponent will be similarly motivated.

وفي ضوء هذه النظرية ، يستطيع رجال الأعمال أن يقوموا بالتخطيط الاستراتيجي المناسب لتحقيق أكبر قدر من الأرباح ، مع تحمل أقل قدر من الخسائر ، ويرى العالم « ج . د . ويليامز » في كتابه « الاستراتيجي الكامل » أن هذه النظرية سيكون لها أثر كبير في المستقبل فيما يتعلق بالأسلوب العلمي للتخطيط الاستراتيجي .

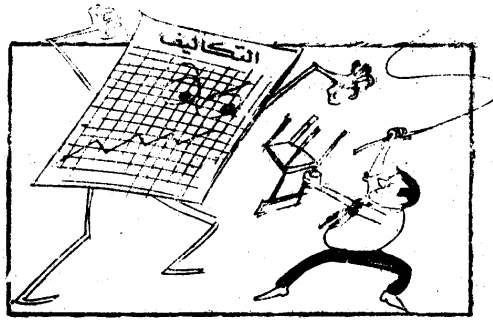
ولعل من الأهمية بمكان أن نوضح أن هناك من علماء الإدارة من يقولون . . أن هناك حقيقة مؤكدة . . وهي أن التقدم الكبير في استخدام بحوث العمليات وحتى التقدم المتوقع في تطبيقها في السنوات المقبلة سوف يخلق في مجال اتخاذ القرارات الإدارية ثورة في النشاط التخطيطي الذي يتولاه المدير لمستقبل

المنشأة . وأنه من المأمول أيضاً أن يمتد استخدام هذا الأسلوب في اتخاذ القرارات إلى أية قرارات مهمة تتخذ في أى مستوى من مستويات المراحل الإدارية في المنشأة .

It is perfectly true that the great progress made with this technique and the even sharper progress anticipated in coming years should bring to business decision making a revolution in the planning activities of the future business manager. It is even hoped that the use of this approach to decision making will extend to decisions of any significant kind at any level in the business.

ولعل هذه المعاني التي أوضحناها . . . تكفى كإشارة لتنبه الباحثين والدارسين إلى الأساليب العلمية لحل المشكلات . . وأن المشكلات لا يتم حلها بالصيغ الإنشائية أو الكلمات الوصفية . . إنما يحتاج حلها إلى العلم . . والعلم المتقدم ، والذي يعتبر فن أبحاث العمليات أحد أساليب هذا العلم المتقدم . . هذا بالإضافة إلى التقدم العلمى فى الرياضيات . . والآلات الحاسوبية ، والأليكترونية . . كل هذا سيأخذ حظه فى التطور والتقدم المستمر ، وسيكون له تأثير قوى sharp impact على نوعية القرارات الإدارية ، وتحسين نوعية التخطيط واتخاذ القرار . بحيث يمكننا القول مع القائلين . . « فى الحقيقة ، فإنه فى العشرات من السنين القادمة . . فإن المديرين لن يستطيعوا أن يغفلوا استخدام أسلوب بحوث العمليات ، والأساليب الفنية التى تطبقها ، وذلك إذا كان عليهم أن يؤكّدوا قدرتهم على البقاء فى المقدمة فى سباق المنافسة » .

Indeed, in the decades to come, managers cannot overlook the applications of this technique and the scientific approach that lies behind it if they are to ensure their ability to stay ahead in the competitive race.



لعل من الأهمية بمكان أن نوضح أن المنشآت حينما تطبق بحوث العمليات وأساليبها الفنية ، إنما تستهدف بالدرجة الأولى البقاء في مقدمة السباق في عالم المنافسة ، وذلك يتطلب منها أن تدخل عنصر التكاليف والرقابة عليها في الحسابان لتحقيق أكبر قدر ممكن من الوفورات الاقتصادية ... والمنشآت تسترشد في ذلك بدراسات متعددة مثل : التكلفة التاريخية التي تظهر ماذا كانت عليه التكاليف الماضية ، وتكلفة المستقبل التقديرية ، وهذه تمكس تقديرات تكلفة النشاط مستقبلا ، ... والتكلفة القياسية وهي التي تأخذ في الحسبان تطوير القياسات المادية للمواد والعمالة واستخدام الآلات ، وترجمة كل ذلك الى معايير التكلفة التي تستخدم من أجل الرقابة حيث تعقد المقارنة بين التكلفة الفعلية والتكلفة القياسية ، ويكون تفسير الاختلافات هو أساس التصرف الإداري الذي يستهدف القضاء على « غول التكاليف » . ومما لا شك فيه أن الثورة الإدارية تتطلب أن يكون لدى المديرين بيانات دقيقة للتكلفة حتى يمكنهم اتخاذ قرارات سليمة تحقق مزيدا من الوفورات ، وبالتالي إمكانية زيادة الأرباح ، وهذا عنصر على جانب كبير من الأهمية بالنسبة للمنشآت وازدهار مستقبلها . من أجل ذلك ينبغي على الإدارة أن تعلنها حربا لا هوادة فيها للحد من وسائل الإسراف والضياع ، والعمل على ترشيد التكاليف .

كلمة أخيرة

CONCLUSION

إنني أتفق تماماً مع رأى عالم الإدارة الكبير الدكتور ف. بيتر دركر فيما يقوله من أن المراجع العلمية للإدارة قد صارت عديدة ، ومتلاحقة ، ومتطورة إلى الدرجة التي يصعب معها القول أنه « حتى العمل على اختيار أفضلها يعتبر محاولة غير مثمرة . . .

Even to pick out the "best" books is a fruitless attempt.

فالحقيقة أن المتخصصين في العلوم الإدارية يجدون لزماً عليهم أن يتابعوا التطورات التي تحدث في العلوم الإدارية ، وهم من هذا المنطق يبذلون جهداً كبيراً لقراءة ومتابعة كل جديد يصدر في هذا الشأن . غير أن هناك إجماع بين العلماء على بعض المعاني التي ينبغي أن نضعها تحت نظر المواطنين في الوطن العربي ، ومن بينها ما يقوله العالم دركر ، أن مجتمعنا في هذا القرن أصبح مجتمع المنظمات Organizations وأن جميع الواجبات الاجتماعية الرئيسية فيه تؤدي وتدار عن طريق مؤسسات Institutions ، ونتيجة لذلك ، فإن الغالبية العظمى من الناس تعمل كموظفين في هذه المؤسسات الكبيرة التي تعتمد على حسن التنظيم والإدارة . كما وأن مجتمعنا أصبح في هذا القرن « مجتمع المعرفة knowledge society » ويزايد قدر المعرفة وقيمتها يوماً بعد يوم ، نتيجة لأن الناس يسعون وراء رزقهم ويكسبون عيشهم عن طريق وضع هذه المعرفة موضع التطبيق في مجالات العمل التي تحتاج إليهم ، أو ينتسبون إليها . ويستطرد بيتر دركر شارحاً رأيه من أن الناس

تكتسب المزيد من المعرفة عن طريق سنوات الدراسة الرسمية الطويلة ، وكلما ازداد القدر من السنوات التي يتعلمها الناس ، والخبرة التي يكتسبونها ، أصبح هؤلاء الناس أنفسهم مدبرون . . . مسئولون مسئولية مباشرة عن تخطيط الأداء السليم والنتائج السليمة المترتبة على هذا الأداء .

ويلاحظ بيتر دركر أن هناك ارتباطاً بين تطورين هامين في عصر المؤسسات . . . ففيه يستطيع المتخصصون أن يكسبوا رزقهم من خلال عملهم في المؤسسات الكبرى . . . كما أنه عن طريق توافر الأعداد المتخصصة بدرجة كافية ، أمكن إقامة المؤسسات الكبرى وإدارتها . . . أى أن الارتباط واضح بين وجود المؤسسات الكبرى ، وتوافر الأعداد المتخصصة القادرة على إدارة هذه المؤسسات . . . وبدون مثل هذا الارتباط لا يمكن أن تقوم بحال من الأحوال دولة المؤسسات .

ومما لا شك فيه أن الدول العربية ، مسيرة للاتجاه العالمى ، تتجه نحو الأخذ بتطبيق دولة المؤسسات ، وتعمل على أن يتم نشاطها الاقتصادى والاجتماعى وفقاً لمفهوم عصر المؤسسات الكبرى . . . ويشهد هذا العصر في مختلف الدول تنافساً في مجال النشاط الاقتصادى بين ثلاث قطاعات . . . قطاع عام ، وقطاع تعاونى ، وقطاع خاص . . . وجميع هذه القطاعات في حاجة إلى حسن التنظيم والإدارة ، وأن يكون لنشاط هذه الوحدات الحجم الاقتصادى الأمثل الذى يمكنها من أن تقف على قدمها في عالم المنافسة ، وهذا يفرض عليها ضرورة مسيرة الثورة الإدارية المعاصرة ، وأن تزاوّل نشاطها وخدماتها وفقاً لفلسفة إنشائها .

فالقطاع العام مثلاً ، يمثل ملكية الشعب ، وعلى هذا الأساس ينبغى أن يدار بأعلى قدر من الكفاءة لصالح الشعب ، لأن عائد الاستثمار الذى يتحقق

من هذا القطاع يدخل خزانة الدولة والتي عن طريقها تقرر المشروعات لصالح المواطنين وفقاً للأولويات التي تضعها مشروعات الخطة كل عام ...

والقطاع التعاوني ، نظام اقتصادي اجتماعي ينبثق من صميم احتياجات الأفراد الذين يتضامنون اختياريًا في تنظيم تعاوني قائم على أساس الاعتماد على النفس والإدارة المشتركة في إطار من الإيمان بخدمة المجتمع ، ويستهدف ليس فقط انتفاع الأعضاء بالخدمات واقتسام الفائض ، بل أيضاً النهوض بهم إلى مستوى أخلاقي رفيع يجعل منهم مواطنين صالحين ، والتعاون في رأي جميع العلماء أرق صور القطاع الخاص ، لأنه صمام الأمان في المجتمع ، وهو الذي يهدب القطاع الخاص ويكبح جماحه إلى حد كبير .

أما القطاع الخاص ، فإذا كان رائده الحافز الشخصي : فإن هذا الحافز الشخصي في ظل قوانين المجتمع وتقاليد ، وفي ظل المنافسة القوية من القطاعين الآخرين ، ينبغي أن يقوم بنشاطه بأعلى قدر من الكفاءة وحسن الخدمة ، والقطاع الخاص يدخل في كثير من النشاطات التي تيسر على المواطنين إشباع احتياجاتهم العاجلة ، ومن هذه الحقيقة فإن درجة ارتباطه بالمواطنين تعتمد على حسن الخدمة والتعامل معهم ، ومما لا شك فيه أن الاقتصاد القومي في أي مجتمع من المجتمعات يهتم بتدعيم الكيان الاقتصادي للقطاع الخاص في حدود الإطار العام لخطة الدولة ، ويجب أن لا ننسى أن الدولة تعتبر شريكة للقطاع الخاص في نشاطه من منطلق أن الدولة تحصل منه على حقها في ضريبة الأرباح التجارية والصناعية ، وهذه الضريبة كما نعرف تغذي ميزانية الدولة ، ومن ثم تعود على المجتمع في صورة مشروعات إنتاجية أو خدمية .

والذي يعني بالتوضيح في المقام الأول ، أن المجتمعات العربية وهي تحاول أن تدخل عصر المؤسسات الكبرى ، مطالبة بأن تطبق ما طبقته جميع

دول العالم المتقدمة . . . وهو الأخذ بمفهوم التخصص حتى يمكن للمؤسسات أن يكون لها ليس فقط الشكل . . . بل أيضاً المضمون وهو الذى يهمنى . . . فهل فعلاً يتحقق فى مؤسساتنا الشكل والمضمون ؟ . . .

إننى أستاذ القارىء العربى بأن أضرب أمثلة من مصر ، فإن حياتى العلمية والعمالية تطلبت أن أكون عضواً فى كثير من اللجان التى تهتم بالنشاط الاقتصادى والإدارى والاجتماعى فى بلدنا . . . ومن بين هذه النشاطات النشاط التعاونى ، وفى الحقيقة كان يسعدنى داخل اللجان المرتبطة بالنشاط التعاونى أن أستمع إلى آراء أصحاب المصلحة الحقيقيين من عمال وفلاحين حتى يمكننى توجيه النقاش داخل هذه اللجان بأسلوب علمى يتمكن من معالجة المشكلات وإيجاد الحلول العلمية لها . . . والذى كان يسعدنى أكثر أن هناك ثقة كاملة من العمال والفلاحين فى علماء مجتمعتنا . . . وهذا يبدو بوضوح فى مختلف المناسبات .

غير أنه للأسف الشديد ، اتضح لى أيضاً أن هناك من بين الذين يتصدرون مواقع العمل فى التعاونيات ، من وقفوا بعلمهم عند حد معين ولم يستزيدوا من مناحل العلم المتطورة والمتقدمة ، وهؤلاء بفكرهم التقليدى يقفون حجر عثرة أمام النمو والتطور ، ويعملون على فرض آرائهم فى مواضع لم يتخصصوا فيها ، بل أكثر من هذا حينما اقتضت الأوضاع فى مرحلة معينة أن يناقش التعليم التعاونى على المستوى الأكاديمى وجد من بين هؤلاء من يريد أن يفرض رأياً يعينه دون سند من علم ! . . . ولما ناديت وطالبت بتأصيل الكلمة التى تقال بالأسلوب العلمى المتعارف عليه فى الجامعات والمؤسسات الثقافية ، كان الصوت العالى والانفعال هو الرد ، وكانت الأهواء الشخصية وراء الصوت العالى ، وكثيراً ما كان يتصور قائل الكلمة أن سنده مركزه ، وكثيراً ما يتوهم صاحب المركز للأسف الشديد ، أن مركزه يجعل منه عبقرياً من

عباقره الجليل الذين تخرج الحكمة من أفواههم دون حاجة إلى العلم أو التعليم ...
منطق شريعة السماء والسبيل الوحيد إلى البناء

وهذه الحقيقة أكدها القرآن الكريم في أكثر من موضع
وهو أن نطلب العلم من أهله ، فيقول الله سبحانه وتعالى في
سور النحل : « فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون » ..
والذكر هنا هو العلم على رأى جمهور المفسرين ، بدليل قوله
تعالى « إن كنتم لا تعلمون » ... فإنه سبحانه وتعالى أمر من
لا يعلم أن يسأل عما لا يعلم بسؤال أهل الذكر من العلماء .
ومما لاشك فيه أن الدين يدعو الإنسان إلى أن يتعلم ،
وليس هناك حد للعلم أو التعلم الذى ينتهى عنده العلم ، بل
ينبغى على الإنسان أن يواصل البحث والدراسة والتعلم ...
وعليه أن يتبعد عن غرور « أنصاف » العلماء الذين يظنون
أنهم علموا كل شيء ، فليست هذه الصفة إلا لله وحده ...
فى سورة المجادلة : « أن الله بكل شيء عليم » .

لقد ناديت في كثير من اللجان بضرورة التلاحم وبضرورة تبادل الرأى ،
غير أنه أيضاً ينبغى أن تسود مجتمعاتنا تقاليد عريقة ، وهى تقدير الرأى العلمى
لأن الديمقراطية العلمية تحتم الأخذ بمبدأ التخصص وقد ضربت في
مناقشات اللجان المختلفة كثيراً من الأمثلة التوضيحية ومنها أنه إذا وجد أى
عدد في اجتماع معين وسقط أحدهم مريضاً ، فإذا يكون التصرف ؟
إننا فوراً نستدعى الطبيب لماذا لأنه متخصص ، ولا نقبل
أن نسأل الأعداد الحاضرة في هذا الاجتماع رأياً لأنها لا تملك هذا ، فلماذا
إذاً نأخذ بمنطق التخصص في الأمور الطبية ، ولا نأخذ بمنطق التخصص في
فروع العلوم الأخرى ؟ والتى منها الإدارة والتعاون وهما علمان لها
قواعدهما وأصولهما ، وهما في تطورهما يتبعان منهجاً علمياً ، ولا يتطوران

بالمصادفات أو بالشعارات أو بالنوايا الحسنة ، أو بسلطة المراكز والوائح والقوانين ، أو بالصوت العالى الذى يحاول أن يخفت صوت الحق . . . وهو صوت العلم . . . العلم بمقاييسه الدولية المتعارف عليها . . . وليس العلم الذى يبتدعه أصحاب الأهواء . . . وفى الحقيقة إننى أقول - أننى كثيراً ما دعوت الله أن يسبغ على نعمة الصبر ، وكتبت فى عام ١٩٧٢ فى كتابى « التطبيق التعاونى الاشتراكى » ، وأستأذن القارئ فى إعادة ما كتبت هنا . . . قلت أننى أشعر داخل هذه اللجان « كأننى أنقلب على سطح من صفيح ساخن . . . نظراً لضيق الكثير من وقى فى مجادلات لا طائل لها ، وشعورى هذا مرجعه إلى أن ضياع الوقت يعتبر نوعاً من التبذير والإسراف . . . هذا فضلاً عن إيمانى بأن الشعوب التى تضيع الوقت ، يكون ضياع الوقت سبباً فى ضياعها » .

ولكن . . . هل معنى هذا أن يكف العلماء عن إعطاء المزيد من علمهم . . . أو يمنع الأخيار عن أداء واجبهم . . . أو يترك أصحاب المبادئ تقديم الخير والبر إلى المجتمع ؟ . . . معاذ الله . . . إن للإيمان بالمبدأ حقاً مقدساً يطالب حقه بالاستمرار على طريق النضال . . . ولا يضيره من خالفه أو انتقده . . . فالأيام كفيلة بتمييز الحق من الباطل . . . ولن يذهب الجهد عند الله والناس . . . وما أروع الحكمة التى تقول . . .

إن الحق لن ينقلب باطلا مهما قل متبعوه . . . وإن الباطل لن ينقلب حقاً مهما كثر مشايعوه والله لا يضيع أجر من أحسن عملاً .

إننى من أجل تقدم الوطن العربى ، والارتفاع بمعدلات التنمية ، أرجو أن نطبق ما طبقته الدول المتقدمة من تقدير للعلماء لا أقول التقدير المادى فقط . . . بل أقول

التقدير الأدبي ! ... فالعالم في شتى أنحاء العالم شعاره
 القول العربي المألوف ... « إجلس حيث يؤخذ بيدك فليس
 ولا تجلس حيث يؤخذ بقدمك فتجر ! » وإنني أكرر..
 « قلروهم ... ولا تميزوهم » .. واستشهد في قولي هذا
 بما يقول الله سبحانه وتعالى في القرآن الكريم في الآية
 رقم ١١ من سورة المجادلة « برفع الله الذين آمنوا منكم
 والذين أوتوا العلم درجات » ... وكذلك الآية رقم ٤٣ من
 سورة العنكبوت ... « وتلك الأمثال نضربها للناس وما
 يعقلها إلا العالمون » .

(صدق الله العظيم)

المراجع الاجنبية

لعل من الأهمية بمكان أن أقرر أنني أدخل في مجال المراجع الآراء التي تفضل بإبدائها الكثير من السادة الزملاء ، والمهتمين بالدراسات الإدارية ، فقد تلقيت الكثير من كلمات التشجيع من العديد منهم بمناسبة صدور مؤلفنا « الأصول العلمية للإدارة » ، وإذا كان المقام لا يتسع لذكر الأسماء ، إلا أن الأمانة العلمية تقتضى أن أشكرهم وأن أشكر على وجه الخصوص السادة الزملاء أساتذة الإدارة في كلية التجارة جامعة عين شمس ، وما تفضلوا وأبدوه من آراء راجياً أن أكون قد تداركت في هذا المرجع ملاحظاتهم . كما أتقدم بالشكر خالصاً للعالم الكبير ببيتوف. دركر فقد اقتبست من كتابه « الإدارة : واجباتها ، ومسئولياتها ، وتطبيقاتها » صورة الغلاف .

- Industrialism and Industrial Man, by : Clark kerr, John T. Dunlop, Fredrick H. Harbison and Myers. Harvard University Press, Cambridge, Massachusetts 1960.
- Psychology in Industry, by : Norman R.F. Maier George C. Harrap and Co., Ltd., London. 1949.
- The Industrial and Commercial Revolutions in Great Britain. by : L.C. Knowles, London, 1959.
- Children's Employment Commission, Fifth Report, London, No. 31.
- The Principles and Practice and Management, Edited, by : E.F.L. Brech. Longmans. Green and Co., Tondon, 1963.
- Management in the Industrial World, by : Fredrich Harbison and Charles A. Mayers, McGraw-Hill Book Co., Inc., 1959.
- L. Urwick, The Elements of Administration, Publised by : Harper and Brothers.

- How to Organize and operate a small business, by : Pearce C. Kelly and Kenth Lawyer, Prentice Hall Inc., 1964.
- Organization and Management Trends in Retail Distribution by : Pearce C. Kelly. Ph.D. Thesis, 1930, University of California.
- Administration, by : A. Lepawsky (N.Y. Alfred A. Knopf, Inc., 1949).
- Wealth of Nations, by : Adam Smith, N.Y. Modern Library, Inc., 1937.
- Organization and Management, by : Chester L. Barnard, Harvard University Press, 1948.
- The New State. Longman. 1920, Creative Experience, Longman, 1924, by : Mary Parker Follet.
- Dynamic Administration, by : H.C. Metcalf and L.F. Urwick.
- Administrative Behaviour, by : Herbert A. Simon, Macmilan Co., 1960. Pilman 1941.
- Principles of School Administration, by : Paul R. Port and Donald H. Ross, N. Y. McGraw-Hill, 1957.
- Principles and Problems of Theory Constructions in Psychology, by : Herbert Feigl, Pittsburgh, University of Pittsburgh. Press 1951.
- Charles Babbage, His Life and Works in the Historieal Evolution of Management Concepts, Ph.D. dissertation (Ohio State University, Columbus. Ohio, 1954).
- Principles of Management, by Harold Koontz and Cyril O'Donnell McGraw-Hill Book Company, Inc., 1965.
- The Great Organizers, by : Ernest Dale, N.Y. McGraw-Hill Book Company, Inc., 1960.
- Motivation and Personality, by A. Maslow, N.Y. Harper 1954.

- Integrating the Individual and The Organization Argyris, N.Y. Wiley 1964.
- Organizations, by : J.G. March and H.A. Simon, John Wiley and Sons, Inc., 1958.
- The Functions of the Executive. by : Chester I. Barnard, Cambridge, Mass, Harvard University Press, 1938.
- New Patterns of Management, by : R. Likert, N.Y. McGraw-Hill 1961.
- Comments on the Theory of Organizations, Harbert Simon, American Political Science Review, Vol., 46. Dec., 1952.
- Lectures on Organization (privately printed, 1910). In Catheryn Secklar — Hudson (ed.), Process of Organization and Management (Washington, D. C. : Public Affairs Press, 1948).
- Organization Engineering, by : H. S. Dennison (N. Y. McGraw-Hill Book Company), Inc., 1931.
- Onward Industry, First published (ed.), by : J. D. Moony and A. C. Reiley, (N.Y. : Harper and Brothers, 1931). it latter appeared with slight modifications as The Principles of Organization (N.Y. : Harper and Brothers, 1959). A latter edition, in 1947, appeared with only the name of Mooney as author.
- Dynamic Administration : The Collected Papers of Mary Parker Follett, by : H.C. Metcalf and L. Urwick (N.Y. : Harper and Brothers, 1941).
- Readings In Management : Landmarks and New Frontiers, by : Ernest Dale and his Associates. McGraw-Hill Book Company. 1965.
- Scientific Management, by : Fredick Winslow Taylor, Harper and Brothers Publishers, 1947.
- A series of Lectures given at the Harvard Graduate School of Business Administration, Boston, 1909-1914.

- Management, by : W. Warren and Joseph L. Massie, Prentice-Hall, Inc., 1916.
- Organization : The Framework of Management. by E. F. L. Brech, Longmans, Green and Co., 1958.
- General and Industrial Management, by : Henri Fayol (Sir Isaac Pitman and Sons Ltd., 1954).
- For the Complete accounts of the Hawthorne experiments, see F. J. Roethlisberger and William J. Dickson, Management and the Worker, Harvard University Press, Cambridge, Mass., 1939.
- The Men In Management, by : Lynde C. Steckle, Harper and Brothers, N.Y. 1958.
- Industrial Administration, by : Stanley Vance, McGraw-Hill Book Co., Inc., N.Y. 1959.
- Teach Yourself Management, M. Gilbert, Frost.
- P. S. Houghton, Works Management and Organization. E. R. F. N. Spon, London, 1950.
- Principles of Industrial Organization, by : Drs. Dexter S. Kimball.
- The Engineering of Organization and Management, Report Teviot Ligingston, McGraw-Hill Book Co., Inc., New York, 1949.
- Business Organization and Management, by : Elmore Peterson and E. Grosvenor Plowman, Homewood Illinois, Richard D. Illinois, Irwin, 1973.
- Construction Management in Principle and Practice, by : E. F. L. Brech. Longman, London, 1971.
- Manager Selection, Education and Training. by : Willard E. Bennett, McGraw-Hill Book Co., Inc., 1959.
- How to Organize and Operate a Small Business, 1955.

- Supervision : Concepts and Practices of Management, by : Theo Haimann and Raymond L. Hilgert, South-Western Publishing Co., 1972.
- Business Organization and Management, Elmore Peterson and E. Governer Plowman, Richard D. Irwin Inc., 1958,
- Industrial Organization and Management. Ralph Currier Davis, Harper and Brothers, 1957.
- The Principles of Organization, by : James D. Mooney, Harper and Brothers Publishers, 1957.
- The Fundamentals of Top Management, by : Ralph Courrier Davis. Harper and Brothers Publishers, New York. 1957.
- See the relevent chapter, "Individual Differences". In : Psychology in Industry, by : R. F. Maier, London, 1949.
- "Experience in the Development of Executive Leadership" in Marvin Bower (ed.), Development of Executive Leadership (Cambridge, Mass : Harvard University Press, 1951).
- Analysis of the Functions of Directing and Coordination, Thomas H. Nelson, Partner in Slade and Hill. and President of Executive Training Incorporated . Fifth Annual Institute of Modern Management of the Cooperative Management Development Program. Chicago, Illinois, 1969.
- Professor Paul D. Bagwell, Head of Department of Communication Skil. Michigan State College. Fifth Annual Institute of Modern Management of the Cooperative Management Development Programe, 1956.
- The Theoretical Study of Educational Administration, by : John Walton. Harvard Educational Review, Vol. 25, No. 3, 1955.
- Management and Organization, by : Louis A. Allen Mc Graw-Hill Book Company. 1958.

A — Administrative Theory, by : Daniel E. Griffiths (N.Y. Appleton-Century Crofts), Inc., 1959.

B — Theories of Learning, by : E. R. Hilgard (N.Y., Appleton-Century Crofts), Inc., 1956.

- The Keoclassical Theory of Production and Distribution by : C. E. Ferguson, Cambridge, The University Press, 1969.
- Your Public Relations, Glenn Griswold and Denny Griswold, N.Y. Frunk and Wagnalles, 1948.
- Readings in Management, by : Ernest Dale, McGraw-Hill Book Company, 1965.
- Administrative Office Management, by : John, J. W Neuner and B. Lewis Keeling and Norman F. Kallaus, South-Western Publishing Co., 1974.
- Business Admidistration, An Introductory Management Approach, by : Arther M. Weimer Richard D. Irwin, Inc., Home-wood. Illinois, 1962.
- Management and Organizations, by : Louis A. Allen Me Graw-Hill Mook Company, 1958.
- The Elements of Administration, by : C. Urwiek Harper and Bothers, Publishers, Incorporated, 1944.
- Psychologie de Mouvement Sociaux, Paul Maucorps, P. U. F. Cool., Paris, 1951.
- Field Theory in Social Science, by : K. Lewin, N.Y. Harper, 1951.

See Also :

- Management, Principles and Practices, by : Dalten E. Me Farland, The Macmillan Company, 1964.
- Management in the Modern Organization. by : The Haimann

and William G. Scott, Boston Houghton Mifflin Company, 1970.

- Nationalization in Britain. The End of a Dogma. by : R. Ke'f Cohen, Second Edition, Macmillan and Co., Ltd., London, 1961.
- Personnel Management, Walter Dill Scott. Revert C. Clothier and William R. Spriegel, McGraw-Hill Book Co., Inc., 1954.
- Retail Job. Analysis and evaluation, N. Y. 1946.
- Job Evaluation, A Basis for Sound Wage Administration.
- Top Management Organization and Control, by : Holden, Fish, Smith, McGraw-Hill Book Company, Inc., 1951.
- See for example, Chris Argyris "The Individual and Organization: Some Problems of Natural Adjustment", Administrative Science Quarterly, Vol., 2, No. 1, June, 1957.
- Also : his book "Personality and Organization, Harper and Brothers, New York, 1957.
- The Organization Man, by William H. Whyte, Simon and Schuster, Inc., N.Y.. 1956.
- See "Directors who do not Direct", by : W. O. Douglas. "Harvard Law Review", Vol. 47, June 1934.
- H. Maurer, "Board of Directors" Fortune Magazine Vol., 41, No. 5, May. 1950.
- J. C. Baker, Directors and Their Functions (Boston : Division of Research, Graduate School of Business Administration, Harvard University, 1945.
- Administrative Behavior, by : Herbert Simon, Macmillan, N.Y., 1950. See also :
- Strategic Planning of Management Information Systems, by : Paul Siegel. Petrocelli Books, New York, 1975.

- Theories of Management, by : Raymond E. Miles. McGraw-Hill Book Company, 1975.
- Management, By Objectives, by : Stephen J. Carroll, Jr. and Henry L. Tosi, Jr., The Macmillan Company, New York, 1975.
- Management Information Systems, by : Gordon B. Davis. McGraw-Hill Book Company, 1975.
- Logistical Management, by : Donald J. Bowersox. Macmillan Publishing Co., Inc., 1975.
- Essentials of Management for First-Line Supervision. by : Robert W. Eckles, Ronald L. Carmichael, Bernard R. Sarchet. John Wiley and Sons Inc., 1975.
- Manager To Day, Executive To Tomorrow. by : Charles C. Vance. McGraw-Hill Book Company, 1975.
- The American Business Corporation, by : Eli Goldston, Herbert C. Morton, and G. Neal Ryland. The MIT Press, 1975.
- Simplifying Office Work, by : Oliver Standingford. Pitman Publishing, 1975.
- Essentials of Financial Management, by : George C. Philipatos. Holden. Day, Inc.. 1975.
- The Elements of Administration, by : L. Urwick, O.B.E., U.C., U.A., F.B.I.M, Pitman Publishing, 1975
- Small Group Decision Making, by : B. Aubrey Fisher, Ph.D. McGraw-Hill Book Company. 1975.
- Taylorism at Water town Arsenal, by : H. G. J. Aitken, Harvard University Press, 1960.
- The Management of Market-Oriented Economics, by : Philip A. Klein. Belmont, Calif, Wadsworth Pub. Co.. 1973.
- Getting a Job : A Study of Contacts and Careers, by : Mark S. Granovetter. Harvard University Press, 1974.

- The Management of Training, by : Calvin P. Otto and Rollin O. Glaser. Addison-Wesley, 1970.
- Education and Ecstasy, By : George B. Leonar. New York, Delacorate Press, 1968.
- Strategies of Industrialization in the Developping Countries, by : Cyorgy. New York. St. Martins Press, 1974.
- The Strategy of Multinational Enterprise, by : M.Z. Brrok. London, Longman, 1970.
- The Multinational Enterprise, by : John H. Dunning. London, Allen and Unwin, 1971.
- The Multinational Corporation in the World Economy, by : Sidney E. Rolfe, and Walter Damon, eds. New York, Praeger. 1970.
- The Multinational Spread of Private Enterprise, by : Raymond Vernon. Sorereignty at Bay. London, Longman, 1971.
- Global Corporations, by : Richard Eells. New York, Interbook, 1973.

Books by Peter F. Drucker

The New Markets... and other Essays	London Heinemann 1965
Technology, Management, and Society	London Heinemann 1965
The Age of Discontinuity	London Heinemann 1969
The Effective Executive	London Heinemann 1967
Managing For Results	London Heinemann 1964
Landmarks of Tomorrow	London Heinemann 1965
The Practice of Management	London Heinemann 1955
The New Society	London Heinemann 1051

- Big Business** London Heinemann 1947
- The Future of Industrial Man** London Heinemann 1965
- The End of Economic Man** London Heinemann 1964
- Preparing Tomorrow's Business Leaders Today.** Englewood Cliffs.
N.J. Prentice Hall 1969.
- Management : Tasks, Responsibilities,**
London Heinemann 1974

رقم الايداع بدار الكتب
١٩٨٤/٤٨٧٩